كتاب التكملة

لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور كاظم بحر المرجان

عالم الكتب

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

كتاب التكملة

لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور كاظم بحر المرجان

عالم الكتب



عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت ـ لبنان

ص.ب: ٨٧٢٣ ـ ١١، برقياً: نابعلبكي
هاتف: ٨١٩٦٨٤ ـ ٣١٥١٤٢ ـ ٦٠٣٢٠٣ (٠١)
خليوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)
فاكس: ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩٦١١)

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX: 11-8723, CABLE: NABAALBAKI
TEL.: 01-819684 / 315142 / 603203
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 603203 / 315142

الطبعة الثانية
١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م

كِتَابُ
التَّكْمِلَة



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقدّمة الطبْعة الثّانِية

هذه هي الطبعة الثانية من كتاب التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي المعروف بالفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ.

وكانت الطبعة الأولى منه قد صدرت عام ١٩٨١ من دار الكتب بجامعة الموصل، وكنت في وقتها موفداً للتدريس في جامعة محمد الأول/ بوجدة في المغرب الشقيق مما حال بيني وبين الإشراف القريب على مسودات الطباعة. وهذه مناسبة طيّبة لأن أنوّه بالشكر الجزيل للصديقين الدكتور محمد مجيد السعيد رئيس جامعة الموصل ـ في حينه ـ والدكتور سعيد الزبيدي التدريسي فيها آنذاك، لما قاما به من متابعة إخراج الطبعة الأولى، ذلك أنني لم أتمكن من شكرهما في وقت ظهورها.

غير أن كتاباً مثل كتاب التكملة، على أية حال، لن تسد الحاجة إليه طبعة واحدة وفي زمن بعينه. بل هو كتاب لا غنى لدارس اللغة العربية ومدرّسها من الرجوع إليه بنفس القدر الذي لا غنى فيه للمكتبة العربية بأنْ يُرفد إليها بين الآونة والأخرى.

وهذا الأمر يصح أيضاً على غير التكملة من شوامخ المصادر والمراجع التي كانت قد ظهرت مرّة وعلى الأخص ما كان منها قد طبع قبل أنْ تحقق حركة التحقيق العلمي للمخطوطات هذا الحضور الراسخ في حياتنا الثقافية المعاصرة.

إن قضيّة تحقيق المخطوطات قد توطدت أصولها وأدواتها المعرفية والتقنية

الى حد بعيد لدرجة لم يعد بالإمكان أنْ تتيح حيّزاً لغير ذوي المعرفة الرصينة من الإضرار بها سواء أكان ذلك من دور النشر أم الافراد الذين يلجون ساحتها دون امتلاك أدواتها المتممة لنجاحها.

وأخيراً فإن هذه الطبعة التي أصدرتها دار عالم الكتب العامرة تتدارك ما قد يكون في الطبعة الأولى من هنات غير مقصودة ولهذا فإنني أتقدم بالشكر الوافر لصاحبها الصديق نزيه بعلبكي لإخراج هذه الطبعة لهذا الكتاب النفيس، جزاه الله خيراً عن العلم والمشتغلين به.

بغداد ١٩/ ٩/ ١٩٩٥

الدكتور كاظم بحر المرجان

كلية التربية/ جامعة بغداد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقـدّمة

من الأمور الداعية للتفاؤل في الحقبة الراهنة من تطورنا أن يعطي فريق من الدارسين انتباههم لتراث أمتنا اللغوي فيقوموا بنشره وتحقيقه. ذلك أن حجم التيار الفكري وايجابيته وتنوعه يوضح مدى رقي أية أمة لأن النشاط الثقافي معيار صادق لنهج تقدم الأمم.

لكن دواعي الوفاء لمفكري الأمة الأسلاف توجب على من يتصدر لمهام التحقيق أن يولي تراثهم حقه من العناية والجهد، إذ إنَّ العبث بالتراث أو التسرع في إخراجه بلا ترو وتؤدة أشد وبالاً من بقائه دفين خزائن المخطوطات.

بهذا الإدراك توجهت لتحقيق كتاب التكملة لأبي علي الفارسي بعد أن هداني أستاذي الفاضل الدكتور حسين نصار إلى القيمة اللغوية الفريدة لهذا الكتاب. وكان الكتاب كما قدر الأستاذ الكريم مخزوناً ضخماً من القواعد الأصول للغتنا السمحاء، وهو أيضاً كتاب في الصرف، وكتب الصرف حقها من اهتمام المحققين ضئيل، يضاف إلى ذلك أن صعوبة هذا الكتاب ووعورة مداخله ثم تعدد نسخه وتناثرها في مكتبات العالم أمور حالت بين الكتاب ومحاولة تحقيقه. لكنني رأيت أن حظوة اخراجه علمياً تفوق كل عقبات تعوقها، ولهذا بذلت ما وسعني الجهد وتحملت الكثير من متاعب السفر ومشاقه لأجمع نسخه، ثم تفرغت للعمل المتواصل فيه زمناً طويلاً، وأقرُّ أن

كل ما عملته من أجل الكتاب لن يرقى إلى مبلغ منزلته، ولذا فإني آمل بعودة متأنية إلى الكتاب، غير أني ازعم أيضاً أن الكتاب غدا نصاً موثقاً لكل ذي رغبة وموهبة ان قراءة أو افادة بأية صورة.

وقامت محاولتي في الكتاب على قسمين: الأول دراسته، والثاني تحقيقه. وجزأت القسم الأول إلى تمهيد وفصلين، عرّفْتُ باقتضاب في التمهيد بالمصنف إذ أشرت إلى حياته وأساتذته وتلامذته وآثاره، وذكرت عدداً غير قليل من مراجع ترجمته. وعقدت الفصل الأول لدراسة الكتاب وقسمته إلى أربعة أقسام، بحثت في الأول منها سبب التأليف، وقمت بمحاولة لتحديد تاريخه. وفي الثاني تعرضت لمصادر التكملة، وفي الثالث عرضت موضوعات الكتاب وأبوابه، وفي الرابع ذكرت كتب الشروح وشروح الشواهد ومؤلفيها.

وخصصت الفصل الثاني لمنهج الكتاب، وقسمت هذا الفصل إلى أربعة أقسام أيضاً تحدثت في القسم الأول عن طريقة عرض المادة، وفي الثاني عن القياس وما يرتبط به من موضوعات مثل التعليل، والاحتجاج، والأصول والفروع، والتخريج والتأويل. وتحدثت في الثالث عن السماع ويدخل فيه موضوع الاستشهاد وأشرت إلى مصادره في الاستشهاد وهي القرآن وقراءاته، والشعر، والأمثال والأقوال، وذكرت موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي. وفي القسم الرابع من هذا الفصل تكلمت عن موقفه من المدارس النحوية المختلفة وشيوخها، وأنهيته بالكلام عن شخصية أبي علي اللغوية في الكتاب.

وعملت خاتمة للدراسة تحدثت فيها عن أثر الكتاب فيما بعده من المصنفات وركزت على تتبع هذا الأثر في بعض مصنفات ابن جني، وفي المخصص، والأمالي الشجرية.

أما القسم الثاني من الدراسة، فخصصته للكتاب محققاً وقدمت له مع وصف للنسخ، وذكرت منهج التحقيق الذي بينت فيه الأسس والقواعد التي ألزمت نفسي بها، ثم عملت فهرساً مقارناً لأبواب الموضوعات في النسخ المختلفة.

وأود أن أوضح أني لم أبخل بشيء من أجل أن أوفي عملي حقه، وإنْ بدا فيه ما يوجب الاعتذار عنه، فما لي إلا التذرع بأمرين: باكورة التجربة، والصعوبة في متابعة أفكار هذا العالم الفذ، وكلاهما واقع لا قبل لي بتجاوزه، وقد يفهم عذري ويغتفر لي من عانى التحقيق ومشاكله فهو يقدر المنهج الذي ألزمت نفسي به وحاولت السير بما يمليه.

وأوكد أني وطدت النفس بالصبر على المشقة طويلاً، وأخلصت النية وبذلت ما وسع الجهد، ولولا رعاية تفوق المعتاد اولانيها أستاذي الكريم، وعناء منه وحدب يجاوزان ما كنت آمل، لما قدر لي أن أصل إلى ما وصلت إليه في هذا الموضوع، وتحدوني الموضوعية التي أخذتها عنه فيما أخذت من أمور عدة أن أقرر أن ما يلاحظ في عملي من هفوات تتركز في المواطن التي بعدت فيها عن توجيهاته السديدة لظروف شتى، جزاه الله عني وعن طلبة علمه أفضل الجزاء، والله الموفق.

القاهرة ١٩٧٢ — كاظم بحر المرجان

تمهيد

كتاب التكملة من الكتب الأصول التي لقيت اهتماماً كبيراً من دارسي اللغة الأقدمين، وتبرز أهميته في كونه كتاباً خصصه مؤلفه لبحث قواعد اللغة والصرف وأقيستها.

ومؤلفه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، وكنيته التي اشتهر بها « أبو علي ».

وعلى الرغم من أنَّ جده البعيد « أبان » اسم عربي مصروف[1] فقد ذهب أكثر من ترجم له إلى أن أباه فارسي الأصل. وربما كان الأمر أن جدّه هذا عربي الأصل استوطن بلاد فارس في أثناء الفتوحات الإسلامية، أو لعله فارسي أسلم آباؤه فسموه باسم عربي، ولقب الفارسي - كما يقول الدكتور عبد الفتاح شلبي - لا ينهض دليلاً على فارسيته إذ كثيراً ما تلقب بعض المشهورين من العرب بألقاب فارسية كأبي اسحاق الشيرازي والفيروزابادي، والترمذي صاحب السنن، والأصبهاني صاحب الأغاني[2].

وأم أبي علي سدوسية - بفتح السين - نسبة لسدوس وهي قبيلة عربية ترجع

---

(١) انظر اللسان (ابن) ١٦/١٤٣.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي، ص ٤٦.

إلى شيبان من بكر بن وائل، ثم إلى جديلة، ثم إلى أسد، ثم إلى ربيعة، ثم إلى نزار بن معد بن عدنان. وهذا مما يثير الشك في الجزم بفارسيته.

ومولده مدينة « فسا » التي ينسب إليها أحياناً، وهي أكبر مدينة في كورة درابجرد، وتقارب في الكبر مدينة شيراز، وقد وصفت بأنها أنزه مدن فارس[1].

اختلف مؤرخوه في عام مولده، لكنهم اتفقوا على أن وفاته سنة ٣٧٧ هجرية، وأرجح الروايات على أنه عاش تسعاً وثمانين عاماً، وعلى هذا يكون مولده عام ٢٨٦ هجرية.

غادر مدينة «فسا» إلى بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وهو دون العشرين، طلباً للشهرة والعلم والمنزلة، وتشبهاً بآخرين من ذوي الطموح والنباهة.

وقضى في العراق ما بين ٣٠٧ ـ ٣٤١ هـ متنقلاً في مدنها المهمة، ومتصدراً للإقراء، والتدريس، والتأليف، تاركاً في أغلب هذه المدن أثراً لغوياً يحمل أسماءها. فله البغداديات، والبصريات، والهيتيات[2]، والقصريات[3]، وقد ذكر ابن جني أنه التقى بالفارسي سنة ٣٤١ هـ في جامع الموصل وسمع منه[4] عندما كان قاصداً حلب يطلب فيها الحظوة عند سيف

---

(١) معجم البلدان ٦/ ٣٧٦.

(٢) صحف الدكتور شلبي قراءتها إلى « الهيثيات » في كل المواضع التي وردت فيها في كتابه، انظر مثلاً الصفحة ١٤٨.
والصواب ما أثبته، لأنها منسوبة إلى مدينة « هيت » شمال غرب بغداد، وتتبع محافظة الأنبار حالياً. وروى ابن جني في الخصائص ١/ ٩٢: (وحدثني أبو علي ـ رحمه الله ـ قال: دخلت « هيتاً » وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها، فعجبت منها وأقمنا أياماً إلى أن صلح الطريق للمسير... الخ).

(٣) نسبة إلى قصر ابن هبيرة بمدينة الكوفة، وفيها قول آخر هو أنها نسبة إلى تلميذ له أملاها عليه أبو علي، واسمه محمد بن طويس القصري. انظر معجم البلدان ٧/ ١١٣.

(٤) الخصائص ١/ ٧٤، والمحتسب ١/ ٣٤٠.

الدولة غير أن منزلة ابن خالويه في بلاط سيف الدولة حالت بين الفارسي وما آمل، فأخذ يطوف مدن الشام، وظهرت أسماء بعض هذه المدن على كتبه أيضاً، كالمسائل الحلبية، والدمشقية.

وعاد إلى بغداد سنة ٣٤٦ هـ، ومكث فيها حتى عام ٣٤٨ هـ، ثم انتقل إلى شيراز، ليلحق بعضد الدولة، وبقي فيها مقرباً إليه يسايره ويحضره مجلسه ويتباحث معه في النحو واللغة، إلى أن حدث النزاع بين عضد الدولة وابن عمه عز الدولة بختيار بن معز الدولة، الذي انتصر فيه عضد الدولة، ودخل بغداد، وبلغ فيها أوج سلطانه.

ولحق أبو علي بعضد الدولة في بغداد، وارتفع شأنه عند عضد الدولة حتى كان الوكيل عنه في عقد زواج ابنته على الخليفة الطائع سنة ٣٦٩ هـ[١]، فقصدت أبا علي الوفود من جميع الأقطار، واشتهر ذكره في الآفاق.

وتوفي في بغداد في ربيع الأول سنة ٣٧٧ هـ، ودفن في الجانب الغربي منها.

وكان ميسور الحال في آخر أيام عمره حتى قيل: أنه أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد، فكان ثلاثين ألف دينار[٢].

ووصفه المؤرخون بأنه كان قوي البنية، نظيفاً في مظهره ولهذا فقد أزرى على المتنبي قبح زيه، وما أخذ به نفسه من الكبر[٣].

وقد وصف أيضاً بأنه كان صادقاً في نفسه، مترفعاً عن الكذب[٤]، رفيقاً

---

(١) النجوم الزاهرة ٤/ ١٣٥.

(٢) انباه الرواة ٢/ ١١٩.

(٣) الصبح المنبي ٢١٠.

(٤) انظر: لسان الميزان ٢/ ١٩٥، ويتيمة الدهر ٤/ ٢٧٠.

بذي قرباه، إذ أوصى الصاحب بن عباد خيراً بابن أخته أبي الحسين[1].

وقد كان ذا موضوعية في تقرير الحقائق العلمية واللغوية والنحوية، وسوف نرى ذلك بينا في أثناء الحديث عن آرائه عند دراسة الكتاب.

وعقيدته تجمع بين التشيع والاعتزال، ودليل تشيعه العلاقة الوثيقة التي ربطته بالصاحب بن عباد، وهو معروف بشيعيته، وكذلك تقريب عضد الدولة البويهي له، وطابع الدولة البويهية العام هو التشيع.

أما عن اعتزاله فكثيراً ما تنعكس مصطلحات المعتزلة في كتبه كالحسن والقبح، والقديم وغيرها. والمعتزلة يقولون كما ذكر الشهرستاني[2] بأن الحسن والقبح تجب معرفتهما بالعقل، وهم يدعون إلى النظر والتفكير والاستدلال على الحسن والقبح باعمال العقل. وهذا ما يقرره أبو علي في كثير من أقواله في الكتاب[3].

أساتذته وتلاميذه وآثاره:

عند الحديث عن اساتذة أبي علي لا بد من الإشارة إلى أنه تلقى علومه عن طريقين:

الأول: عن قدماء النحويين واللغويين الذين أخذ عنهم بشكل غير مباشر حيث درس كتبهم أو كتب تلامذتهم الذين أخذوا عنهم، وسنعرض لذكر هؤلاء عند الحديث عن مصادر كتابه.

الثاني: عن العلماء والشيوخ الذين أخذ عنهم مباشرة وهؤلاء:

---

(١) معجم الأدباء ٧/ ٣٤٩ وما بعدها.
(٢) الملل والنحل، ص ٦٣.
(٣) انظر ورود الحسن بالاستدلال العقلي في التكملة في الصفحات ٢٢٧، ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٢٩٨، وورود القبح في الصفحة ٢٩٨، وورود القديم في الصفحة ٢٦٠.

١ ـ أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، المتوفى سنة ٣١١ هـ وقد ورد ذكر الزجاج في التكملة ثلاث مرات نص فيها أبو علي على حضوره مجلس الزجاج.

٢ ـ أبو الحسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير، المتوفى سنة ٣١٥ هـ. وقد كان حافظاً للأخبار فانتفع أبو علي منه بذلك، وهو ينص في التكملة على أخذه منه أيضاً.

٣ ـ أبو بكر بن السري بن سهل، البغدادي، المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ، وهو صاحب الأصول وتأثر أبو علي به في القراءات لأن ابن السراج احتج للقراءات التي ذكرها ابن مجاهد، وهذا من أساتذة أبي علي، وقد قرأ أبو علي على ابن السراج كتاب سيبويه.

وترجمت لهؤلاء الثلاثة ترجمات مختصرة عند ورود أسمائهم في الكتاب [١].

٤ ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط، المتوفى سنة ٣٢٠ هـ، كان يجمع بين نحو البصريين والكوفيين، وذكر ياقوت أنه رأي بخط أبي علي ما يفيد قراءته على ابن الخياط [٢].

٥ ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، بصري رحل إلى بغداد، وبقي فيها حتى أصبح عالماً باللغة وأشعار العرب، من كتبه: الجمهرة، والاشتقاق، وقد تأثر أبو علي بمسائله وكتبه اللغوية [٣].

٦ ـ أبو بكر بن مجاهد، المتوفى سنة ٣٢٤ هـ، وهو أحمد بن موسى، كان

---

(١) انظر الصفحات ٢٨٣، ٢٣٠، ٥٤١ على الترتيب.

(٢) معجم الأدباء ١٧/١٤٢، نزهة الألباء ٣١٢.

(٣) ترجمته في نزهة الألباء ٣٢٢ ـ ٣٢٦، إنباه الرواة ٣/٩٢ ـ ١٠٠، معجم الأدباء ١٨/١٢٧ ـ ١٤٥.

فاضلاً عالماً ذا معرفة بالقراءات وعلوم القرآن، وتأثر أبو علي به في كتاب الحجة[1].

٧ ـ أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ، المعروف بـ «مبرمان». كانت له عناية بكتاب سيبويه فشرحه وشرح شواهده، أخذ عنه السيرافي وأبو علي، ويقال إن الذي لقبه بهذا اللقب «مبرمان» هو المبرد، لكثرة سؤال أبي بكر له[2].

وعن تلامذته، فقد أخذ عنه خلق كثير، لأنه ارتحل في بلاد عدة، ومن هؤلاء من لازمه طويلاً منتفعاً بعلمه كابن جني الذي بقي معه إلى أن توفي أبو علي، وعلي بن عيسى الربعي، الذي أخذ عنه مباشرة لعشرين عاماً لا يبرح مجلسه في أثناء إقامة أبي علي في شيراز[3].

ومن المشهورين من تلامذته غير ابن جني والربعي، وأبو بكر أحمد بن بكر العبدي[4].

وذكر له تلامذة آخرون في مختلف علوم اللغة والحديث والقراءات منهم: عبد الملك بن أبي بكر النهرواني، وأبو القاسم التنوخي، وعبدالله بن أحمد الفزاري، وهلال بن الحسن بن إبراهيم بن هلال الصابي، وإبراهيم بن علي الفارسي، ومحمد بن عمر الخلال، وعبدالله بن محمد بن جرو الأسدي، واسماعيل بن حماد الجوهري، وعلي بن عبدالله السمسمي، وعلي بن عبدالله الدقيقي النحوي، وصاعد بن الحسن بن عيسى الربعي، وأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، والحسين بن محمد بن جعفر

---

(١) انظر ترجمته في طبقات القراء ١/ ١٣٩ ـ ١٤٢.

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ص ٧٥، معجم الأدباء ١٨/ ٢٥٦، إنباه الرواة ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٩٧.

(٤) ترجمت له في وصف النسخ وعند الكلام عن نسخة الأصل.

النحوي المعروف بالخالع، وعلي بن طلحة بن كردان النحوي، وأبو الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي (ابن أخت أبي علي)، ومحمد بن محمد بن عيسى المعروف بالخيشي، وأبو القاسم زيد بن علي النحوي الفارسي، وعالي بن عثمان بن جني[1].

أما آثاره فهي كثيرة، وقد أجملها الذين ترجموا له فيما يأتي:

١ ـ أبيات الأعراب.
٢ ـ أبيات المعاني
٣ ـ الأغفال
٤ ـ أقسام الأخبار في المعاني
٥ ـ الأهوازيات
٦ ـ الايضاح
٧ ـ الايضاح الشعري
٨ ـ التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير
٩ ـ التذكرة
١٠ ـ الترجمة
١١ ـ التعليق على كتاب سيبويه
١٢ ـ تفسير قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة** ﴾
١٣ ـ التكملة
١٤ ـ جواهر الأدب
١٥ ـ الحجة
١٦ ـ شرح أبيات الإيضاح
١٧ ـ العوامل المائة

---

(١) ترجم لتلامذته المذكورين الدكتور عبد الفتاح شلبي. انظر كتابه ص ١٣٢ ـ ١٣٨.

١٨ ـ مختصر الأعراب
١٩ ـ المسائل البصرية
١٠ ـ المسائل البغدادية
٢١ ـ المسائل الحلبيات
٢٢ ـ المسائل الدمشقية
٢٣ ـ المسائل الذهبيات
٢٤ ـ المسائل الشيرازية
٢٥ ـ المسائل العسكرية
٢٦ ـ المسائل القصرية
٢٧ ـ المسائل الكرمانية
٢٨ ـ المسائل المجلسيات
٢٩ ـ المسائل المشكلة
٣٠ ـ المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج
٣١ ـ المسائل المنثورة
٣٢ ـ المقصور والممدود
٣٣ ـ نقص الهاذور
٣٤ ـ الهيتيات

وو جدت اشارات لكتب أخرى لأبي علي في تراجم غيره من النحاة أو في الفهارس، ومن ذلك :

١ ـ ذكر في مقدمة معجم الأدباء، أن لياقوت كتاباً اسمه « مجموع كلام أبي علي الفارسي »[1].

---

(١) معجم الأدباء ١/٢٢.

٢ ـ ذكر في مصنفات ابن جني كتاب «القد» وقيل في وصفه وهو: ما استملاه من أبي علي[١].

٣ ـ ذكر في فهرس مخطوطات الجامعة العربية: «مسألة لأبي علي في الأخبار» أولها الأخبار تنقسم على ثمانية أقسام[٢].

٤ ـ ذكر في مصنفات الرماني كتاب اسمه «شرح الأسماء والصفات لأبي علي[٣]».

ولم يطبع من آثار أبي علي سوى كتاب الحجة[٤]، وكتاب الإيضاح[٥].

هذه إلمامة قصيرة بحياة أبي علي الذي كان موضع اعجاب دارسيه وغيرهم ممن عرفوا علمه ومنزلته على مر العصور، وقد وصفه الخطيب البغدادي بقوله: «أبو علي فوق المبرد وأعلم منه»[٦]. وقال عنه تلميذه أبو طالب العبدي: «ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه»[٧]، وكان عضد الدولة يفخر بقوله: «أنا غلام أبي علي في النحو[٨]»، وامتدحه أبو العلاء المعري بقوله:

«أنه رجل يمت بكتابه في (القرآن) المعروف بكتاب الحجة[٩]»،

---

(١) إنباه الرواة ٢/٣٣٧.
(٢) مصورة من داماد إبراهيم ٧٧٥ / ١ (وهي من صفحة ٥٠ ـ ١٧١).
(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٩٦.
(٤) حقق الجزء الأول منه علي النجدي وجماعة.
(٥) نشره الدكتور فرهود شاذلي.
(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.
(٧) نزهة الألباء ٣٨٧.
(٨) المصدر السابق، وانظر أيضاً معجم البلدان ٧/ ٢٣٤، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٥١.
(٩) رسالة الغفران ١٥٤.

وقال عنه دارسهُ الدكتور شلبي: « ويكفيه ما انتهى إليه حكم أبي العلاء، وهو حكم ترضى حكومته [1] ».

ترجم لأبي علي كثير من الأقدمين والمعاصرين، ومن شاء التوسع في معرفة هذا العالم الكبير فليراجع على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ أبو علي الفارسي (رسالة دكتوراه) تأليف الدكتور عبد الفتاح شلبي.
٢ ـ اشارة التعيين (مخطوط بدار الكتب) ورقة ١٣.
٣ ـ الأعلام للزركلي ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤.
٤ ـ الامتاع والمؤانسة ١/ ١٣١.
٥ ـ انباه الرواة ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥.
٦ ـ بغية الوعاة ٢١٦ ـ ٢١٧.
٧ ـ تاريخ بروكلمان ١/ ١١٣ ـ ١١٧.
٨ ـ تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.
٩ ـ طبقات الزبيدي ١٣٠.
١٠ ـ طبقات القراء ١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.
١١ ـ طبقات النحويين لابن قاضي شهبة (مخطوط بدار الكتب) ص ٢٩٥.
١٢ ـ الفهرست لابن النديم ٦٤.
١٣ ـ كشف الظنون ١/ ٥١١ ـ ٥١٥.
١٤ ـ المزهر ٢/ ٢٦٤.
١٥ ـ معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢ ـ ٢٦١.

---

(١) أبو علي الفارسي ١٤٦.

١٦ ـ معجم البلدان ٦/ ٣٧٦.
١٧ ـ مفتاح السعادة ١/ ١٧١ ـ ١٧٢.
١٨ ـ ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٣.
١٩ ـ النجوم الزاهرة ٤/ ١٥١.
٢٠ ـ نزهة الألباء ٣٨٧ ـ ٣٨٩.
٢١ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤.

الفصل الأول
دراسة في الكتاب

تتضمن :

١ ـ سبب التأليف وتاريخه

٢ ـ مصادر التكملة :

(أ) البصريون

(ب) الكوفيون

(جـ) آخرون

٣ ـ موضوعات الكتاب وأبوابه

٤ ـ كتب الشروح وشروح الشواهد ومؤلفوها

١ ـ سبب التأليف وتاريخه

يتطلب الحديث عن كتاب « التكملة » ومحاولة تحديد تأليفه، وأسباب هذا التأليف، بالضرورة الحديث عن كتاب « الإيضاح ». فكثيراً ما عدهما المؤرخون كتاباً واحداً، أطلقوا عليه كتاب الإيضاح. وإن كان عدد غير قليل منهم ينص على ذكر اسميهما مستقلين، فالقفطي مثلاً قال في ترجمة عبد القاهر الجرجاني:

« فمن تصانيفه كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وهو مقتصد من مثله على ما سماه، لم يأت في « الإيضاح » بشيء له مقدار، ولما تبرع في « التكملة »، لم يقصر بنسبته إلى ما عهد منه، فلو شاء لأطال »[١]، وابن كثير يعرف أبا علي بأنه « صاحب المصنفات منها الإيضاح، والتكملة »[٢]، وذكر صاحب كشف الظنون أن أبا العباس أحمد بن علي الحمصي المتوفى سنة ٦٤٤ هـ نظم الإيضاح والتكملة شعراً[٣]، وكذلك نص على ذكرهما ابن الجزري[٤]، وذكر بروكلمان عندما عدد مواضع نسخ الكتابين شرح الإيضاح والتكملة لعبد القاهر الجرجاني[٥]، وأفرد العاملي كتاب التكملة مستقلاً

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٨٨، وانظر منه أيضاً ١/٢٧٥ إذ نص كذلك على التكملة حين عدد مصنفات الفارسي.

(٢) البداية والنهاية ١١/٧٥٢.

(٣) كشف الظنون ١/٥١٥.

(٤) طبقات القراء ١/٢٠٧.

(٥) بروكلمان ١/١١٤.

فيقول: « من مؤلفات أبي علي التكملة في التصريف »[1]. وسوف نرى عند الكلام على أثر التكملة فيما بعده من المصنفات أن ابن الشجري نص على الأخذ من كتاب التكملة، كما نصت بعض النسخ الأصول على اسم التكملة عند ابتدائها[2].

ووجدت أن جميع النسخ تفصل بين الإيضاح والتكملة بنهايات تنص على انتهاء الأول وابتداء الثاني، بل أن أبا علي نفسه وضع مقدمة مستقلة لكلا الكتابين.

إن النظرة المتفحصة في أبواب الكتابين توضح جلياً أن كلا منهما مستقل في موضوعاته عن الآخر استقلالاً بينا، فجميع أبواب الإيضاح في النحو بينما وضعت جميع أبواب التكملة في اللغة والصرف. ولم يتعرض أبو علي للنحو إلا مرات ضئيلة وبإشارات عارضة من باب الاستدلال على قضايا صرفية[3].

ويدعم القول عن استقلال الكتابين أن كلا منهما يحمل اسماً خاصاً به، فلا يكفي أن يكونا لمؤلف واحد أو أهديا لشخص واحد دليلاً على كونهما كتاباً واحداً. وقد تكلم قبل أبي علي في الصرف علماء أمثال سيبويه في كتابه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، لكن هؤلاء جميعاً لم يقسموا كتبهم أقساماً مستقلة يحمل كل منها اسماً خاصاً مختلفاً، أو وضعوا أكثر من مقدمة أو خطبة لهذه الأقسام.

ولعل أبا علي أراد أن يؤلف كتاباً مستقلاً يتعرض فيه لآرائه اللغوية

---

(١) أعيان الشيعة ٢١/ ٣١.

(٢) انظر وصف نسخة عاطف أفندي (ع)، ومتن الجرجاني (ج ر) وكذلك التعريف الذي صدرت به نسخة أيا صوفيا (ى).

(٣) انظر مثلاً التكملة ص ٢٥٤ و٤٩٦.

والصرفية، ويكمل فيه ما فعله حين عرض لطرح آرائه النحوية في كتاب الإيضاح. وليس هذا الأمر جديداً بالنسبة لعصر أبي علي فقد تقدمه بأكثر من قرن من الزمان من وضع في الصرف كتاباً مستقلاً وهو أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هـ، ولا بد أن يكون بين الرجلين كثير غيرهم فعل ذلك.

لكن أبا علي رغب في أن يعيد إلى ذهن عضد الدولة فكرة أنه سبق أن قدم له في النحو كتاباً، لهذا أطلق على الكتاب الصرفي اسم « التكملة » ليتمم به ما بدأه من التأليف لخزانة عضد الدولة امتناناً لحدب هذا الملك عليه، وعرفاناً بجميله له. وبالفعل فقد أشار في كتاب التكملة إلى كتاب الإيضاح[1]، وأشار أيضاً إلى أنه سبق أن قدم لخزانة عضد الدولة كتاب المقصور والممدود[2]، والمعروف أن كتاب الحجة قد قدم لعضد الدولة كذلك[3].

وسوف يظهر لنا عند الحديث عن زمن التأليف أن الكتابين لم يؤلفا في وقت واحد، ولا مدينة واحدة، ويبدو أن وضعهما في كتاب واحد هو الإيضاح قد تم فيما بعد على أيدي طلبة الفارسي نظراً لكونهما قد ألفا لحاكم واحد، وارتباط الحديث عنهما بقولين أبداهما عضد الدولة عند قراءة كل منهما وسنعرض لمناقشة هذين القولين قريباً ـ مما عزز الاعتقاد بأنهما كتاب واحد يكمل الثاني منهما الأول.

ومهما يكن من أمر، فقد استنسخ الكتابان في أغلب الأحيان معاً، وتداولهما الناس معاً، كما أن ما حفظته لنا مكتبات المخطوطات من نسخهما

---

(١) التكملة ص ١٨٢.

(٢) التكملة ٢٨٥.

(٣) الحجة جـ ١ / ص ٣.

أو نسخ شروحهما أو شروح شواهدهما يشمل جميع موضوعات الكتابين، وان كان هذا الأمر غير مطرد تماماً[1].

وأخيراً فإن النظرة الموضوعية تحتم علينا أن نقرر أنه طالما لم نعثر على شروح الذين ذكرت كتب التراجم أو الفهارس أنهم شرحوا الإيضاح، فإننا لا نستطيع أن نجزم أن هؤلاء قد شرحوا في كتبهم هذه الإيضاح أو التكملة أو كليهما. ولكننا سنثبت اسماءهم عند ذكر شراح الكتاب على الرغم من أن موضوعنا هو كتاب التكملة، من باب الحكم على ما بين أيدينا من هذه الشروح.

وقد ربط أكثر الذين ترجموا لابي علي بين عضد الدولة وتأليف كل من « الإيضاح » و « التكملة »، وانفرد الزبيدي بالقول: « إن عضد الدولة استقدم أبا علي من حلب إلى بغداد ليعلم أبناء أخيه « خسره »[2].

وذكر هؤلاء المؤرخون أن أبا علي قدم لعضد الدولة كتاب « الإيضاح »، وهنا تبرز روايتان بينهما اختلاف بيّن.

الأولى: أن عضد الدولة استحسن الكتاب وكان ضنيناً به ومحباً للاختصار بقراءته دون أحد، ويذكر أبو طالب العبدي ـ تلميذ الفارسي ـ أن رجلاً توصل إلى كتبه بخطه بحيلة، فأمر عضد الدولة بقطع يده لنفاسة الكتاب في نفسه وحلاوته في قلبه حتى سئل في أمره، فعفا عنه[3].

الثانية: أن أبا علي عندما صنف كتاب الإيضاح لعضد الدولة، وأتاه به

---

(١) على سبيل المثال: في مخطوطة كتاب المقتصد في الاسكوريال شرح التكملة فقط، ورقمت التكملة مستقلة في مخطوطة لاللي كما هو موضح في جدول فهارس النسخ.

(٢) طبقات الزبيدي ١٣٠.

(٣) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣.

قال له: « هذا الذي صنعته يصلح للصبيان »[1]. وزاد بعضهم[2] أن عضد الدولة استقصره وقال له: « ما زدت على ما أعرف شيئاً وإنما يصلح هذا للصبيان »، فمضى أبو علي وصنف « التكملة » وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: « غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو »[3].

ويقف أكثر دارسي أبي علي المعاصرين توسعاً في حياته وآثاره وهو الدكتور عبد الفتاح شلبي موقفاً غير واضح تماماً من هاتين الروايتين، فعلى الرغم من أنه يميل إلى الرواية الأولى، ويرفض الثانية، إلا أن حججه في رفضها لا تخلو من التعارض فيما بينها. فهو أخذ رواية الزبيدي وبنى عليها حكماً فقال: « إنه من المحتمل أن يكون الإيضاح قد ألف لأبناء أخي عضد الدولة، يرجعون إليه ويقرؤون فيه[4]، وقرر سهولة كتاب « الإيضاح » وصعوبة « التكملة »، « لأن الإيضاح كتاب تعليمي وضع للمبتدئين وكتاب التكملة يخالفه في ذلك »، ثم قال: « ليس بضائر ولا يغض من قدر لكتاب أنه وضع للمتعلمين، فمن قبل وضع كل من الجرمي وابن درستويه وابن السراج مختصرات في النحو للمتعلمين »[5]، لكنه مع تسليمه بهذه الحقائق ينفي ويدفع عن عضد الدولة أن يقول ما قاله في كتاب الإيضاح من أنه كتاب يصلح للصبيان كما يدفع بشكل أقوى قول عضد الدولة بعد قراءته التكملة، فيقول الدكتور الفاضل: « بعيد أن يغضب أبوعلي من ولي نعمته الذي كان يعد أمره حكماً وطاعته غنماً، وان كان هناك توجيه من عضد الدولة فما على

---

(١) نزهة الألباء ٣٨٩.

(٢) ياقوت في معجم البلدان ٧/ ٣٣٨.

(٣) معجم البلدان ٧/ ٢٣٨.

(٤) أبو علي الفارسي ٥١٧.

(٥) المرجع السابق.

الشيخ إلا أن يصدع بما يؤمر عن رضا وارتياح »[1].

ثم يقول أيضاً: « بعيد بعد ذلك أن يعترف عضد الدولة بأنه لا يفهم ما يقوله الشيخ، وأبعد من ذلك أن يقول عن أبي علي وهو مؤلف الكتاب: « إنه لم يفهمه هو كذلك ».

ومجمل القول في هذه الآراء أن الدكتور شلبي لا ينفي أن الإيضاح قد وضع لأبناء أخي عضد الدولة، وهم صبيان بحاجة إلى من يعلمهم بيسر وسهولة لكنه ينفي أن يكون عضد الدولة قد قال عن الإيضاح أنه كتاب يصلح للصبيان. إن هذا التعارض لا يوصله إلى النتيجة التي وصل إليها في هذا الأمر وهي قوله: « والذي أراه ـ في هذه الروايات المتضاربة ـ أن الرواة قد تزيدوا وأسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه، ولم يتحدث به »[2].

ورواية الزبيدي المتقدمة منفردة وسنناقش مدى صحتها، في حين أن أكثر التراجم أكدت القول بأن عضد الدولة استقصر الإيضاح لسهولته واستصعب التكملة وهما أمران أشار لهما الدكتور شلبي أيضاً.

إن أول من استوقفته أقوال عضد الدولة في « الإيضاح » و « التكملة » هو أبو البركات ابن الأنباري وعلق عليها بقوله: « ولو صدر هذا الكلام من بعض أئمة النحويين، لكان كبيراً فكيف من بعض الملوك ؟» لكنه لم ينف أقوال عضد الدولة في الكتابين، ولا يحمل كلامه على الوجه الذي حمله عليه دارس أبي علي المتقدم ذكره.

والذي أريد أن أصل إليه أنه ليس من المستبعد أن يقول عضد الدولة ما قاله للبون الشاسع الذي رآه بين كل من «الإيضاح» و «التكملة»، وإن

---

(١) المرجع السابق ٥١٦.

(٢) المرجع السابق ٥١٥.

غضب أبي علي الذي أشار إليه عضد الدولة ليس غضباً منه وإنما هو غضب لمنزلة أبي علي العلمية ولا يغض من قدر عضد الدولة بأية حال، كما لا يستوجب نفوراً بين هذا العالم الكبير وهذا الملك المتعلم الذي يصف نفسه بأنه غلام لأبي علي في النحو، وعن فكرة استبعاد أن يكون عضد الدولة قد وصف أبا علي بأنه لم يفهم كتابه هو، بسبب كونه مؤلف الكتاب، فنحن لا نناقشها لأن فهم الشيخ لكتابه تحصيل حاصل.

وأرى أن عضد الدولة عبر أبلغ تعبير عن الجهد الذي يبذله المرء في قراءة « التكملة »، وعن العجز الذي يعانيه في محاولة تتبع تلك الأحكام والأفكار الموجزة والشاملة للمسائل اللغوية والصرفية التي اشتمل عليها هذا الكتاب الفريد، وقد أقر الدكتور شلبي هذه الصعوبة وقدم لها أربعة أسباب ذكرها في كتابه[1].

ولنتجاوز هذا الأمر إلى أمر يتعلق به، وهو كيف تم الاتصال بين عضد الدولة وأبي علي الذي كان تأليف « الإيضاح » ثم « التكملة » بعد ذلك من نتائجه؟ ومتى كان ذلك؟ لعلنا نحدد وقت تأليفهما، ولو بشكل استنتاجي حسب. إن الوصول الى أجوبة للأسئلة المتقدمة يثير أسئلة أخرى وهي:

١ ـ هل سبق لأبي علي الاتصال بعضد الدولة قبل سفر الشيخ إلى حلب؟

٢ ـ هل استقدم عضد الدولة حقاً أبا علي إلى بغداد أم أنه هو الذي رجع إليها بعد أن لم يلق الحظوة التي سعى إليها في بلاط سيف الدولة؟

٣ ـ هل كان السبب في استقدام أبي علي ـ لو حصل مثل هذا الاستقدام ـ من أجل أن يعلم أبناء « خسره » أخي عضد الدولة؟

---

(١) أبو علي الفارسي ٥٤٢.

أما عن السؤال الأول فقد أكد ابن الجزري اتصالهما قبل سفر أبي علي إلى حلب إذ قال: « إنه - أي أبا علي - صحب عضد الدولة، فعظمه كثيراً، ثم لحق بسيف الدولة »[1]. لكن الدكتور شلبي نفى هذه الرواية واستبعدها مستدلاً بنصوص لابن جني في الخصائص والمحتسب يؤكد فيها التقاء ابن جني بالفارسي في الموصل سنة ٣٤١ هـ[2]، وأرى أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون الفارسي قد عرف عضد الدولة قبل أن يمر بمدن العراق وآخرها الموصل التي التقى فيها بابن جني، ثم ذهبا معاً إلى حلب. إن معجم زامباور[3] يبين الفترة التي حكم فيها عضد الدولة وهي بين ٣٣٨ - ٣٧٢ هـ منها الفترة التي حكم شيراز تحت وصاية أبيه ركن الدولة وتقع بين ٣٣٨ - ٣٦٧ هـ وفي سنة ٣٦٧ هـ دخل بغداد منتصراً على ابن عمه عز الدولة بختيار بن عز الدولة، فليس من المستبعد إذاً أن يكون أبو علي على صلة بعضد الدولة في شيراز قبل أن يتوجه إلى حلب التي أخفق في التقرب فيها من سيف الدولة حيث وجد أن ابن خالويه قد سد عليه هذا الطريق، كما قدمنا عند الحديث عن حياته فرجع إلى بغداد، ثم إلى شيراز ليتصل من جديد بعضد الدولة.

وعن السؤال الثاني فالقول فيه أنه سواء استقدم عضد الدولة أبا علي أم أن الشيخ عزف عن البقاء في الشام، فهو قد وجد أن من الأوفق له أن يلحق بعضد الدولة لا سيما أنه على صلة به قبل ذلك.

وعن السؤال الثالث، فلقد انفرد الزبيدي بالقول: إن استقدام أبي علي كان لتعليم أبناء « خسره » أخي عضد الدولة وتابعه في ذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي[4]. غير أن صاحب النجوم الزاهرة[5] لم يذكر لنا أخاً لعضد الدولة

---

(١) طبقات القراء ١/٢٠٧.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي ص ٥٨، الخصائص ١/٧٤، المحتسب ١/ ٣٤٠.

(٣) زامباور: ٢/٣٢٢.

(٤) أبو علي الفارسي ص ٦١.

(٥) النجوم الزاهرة ٤/١٢٧.

اسمه « خسره » إنما إخوته هم: مؤيد الدولة أبو منصور بويه، وفخر الدولة أبو الحسن علي، وأخ صغير اسمه أبو العباس جعله أبوه في كنف عضد الدولة فقد ذكر له ابنا هو مجد الدولة، واسمه أبو طالب رستم. وأرجح أن المقصود بـ« خسره » هو « فنّاخسره » وهو ليس أخاً لعضد الدولة بل الجد البعيد له [1]. وهنالك سؤال يرد بهذا الخصوص لماذا لا يكون عضد الدولة استقدمه لتعليم ابنائه هو وقد ذكر صاحب النجوم الزاهرة أن له ثلاثة أبناء هم: بهاء الدولة، وصمصام الدولة، وشرف الدولة [2].

أما عن مكان تأليف الإيضاح فهو مدينة شيراز كما ذكر الدكتور شلبي [3]، ولكن الاختلاف معه في الزمن الذي حدده لتأليفه إذ قال: أنه ألفه في المدة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ، وعلى الرغم من أنه لم يستطع أن يجزم في أية منها ألف الكتاب لكنه قال: إنه يميل إلى أن يكون الإيضاح وتكملته قد ألفا في صدر هذه المدة [4].

وقد ذكر أمرين يدعمان افتراضه هذا:

أولهما: احتمال تأليفه لأبناء أخي عضد الدولة وقد تبين ألا دليل على هذا، وسهولته ويسره لا يقطعان بذلك لا سيما أن أبا علي أراد أن يأخذ بمأخذ علماء سبقوه في هذا المضمار وهم: ابن درستويه والجرمي وابن السراج، على حد قول الدكتور نفسه.

وثانيهما: أن عضد الدولة أراد أن يفيد بصدر هذه الصلة لا بآخرتها وقد تقدم القول بأن الصلة بينهما قديمة تعود إلى ما قبل سفر أبي علي إلى

---

(١) هو عضد الدولة بن ركن الدولة الحسن بن بويه بن فناخسرو بن تمام بن كوهي بن شيرزل الأصغر بن شيركون بن شيرزل الأكبر الديلمي (النجوم الزاهرة ٤/ ١١٠).

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٢٧.

(٣) أبو علي الفارسي ٥١٧.

(٤) المصدر نفسه.

حلب كما أكد ابن الجزري، ورغبة الإفادة من أبي علي لا تلزم بالضرورة أن تكون بتأليف كتاب الإيضاح بالذات فقد تكون بكتاب أو كتب أخرى، وأبرز دليل على ذلك هو أن أبا علي أشار في كتاب « التكملة » إلى كتاب المقصور والممدود، إذ قال في بداية باب المقصور والممدود: « قد كنت كتبت للخزانة أدام الله عمارتها كتاباً مبسوطاً في مقاييس المقصور والممدود وذكرت طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاً بنفسه »[1].

وعلى هذا فإني أخالفه في افتراضه أن الإيضاح قد ألف في صدر الفترة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ وأفترض أمراً آخر هو أن الإيضاح قد ألف في آخرها لا أولها، يدعم افتراضي هذا أمور ثلاثة ذكرت **أولها** وهو إشارة أبي علي في كتاب التكملة إلى تأليفه كتاب المقصور والممدود.

والأمر الثاني: أن معظم[2] الذين أرخوا لأبي علي وعلاقته بعضد الدولة ذكروا محاورة دارت بينهما لم يستطع فيها أبو علي اقناع عضد الدولة برأيه، فشرحه في الايضاح بعدئذ.

أما المحاورة فقد حصلت بين عضد الدولة وأبي علي في الميدان، وهي أن عضد الدولة سأل أبا علي بماذا ينتصب الاسم المستثنى في نحو قام القوم إلا زيداً؟ فأجابه أبو علي: إنه ينتصب بتقدير « استثنى زيداً » فرد عليه عضد الدولة: لم قدرت « أستثني زيداً » فنصبت؟ هلا قدرت « امتنع زيد »؟، فقال له أبو علي: هذا الذي ذكرته جواب ميداني، فإذا رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

والجواب الصحيح الذي ألمح إليه أبو علي ذكره في الإيضاح وهو أنّ المستثنى انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا.

---

(١) التكملة ص ٢٨٥.

(٢) على سبيل المثال، انظر: معجم الأدباء ٧/ ٢٣٧.

وقد ذكر ياقوت[1] هذين الأمرين دون أي فاصل بينهما، وفي سياق واحد. وهكذا فعل ابن خلكان الذي نص على أن هذه المحاورة حدثت في ميدان شيراز[2] مما يدل على أن الإيضاح ألف في شيراز. فأبو علي ألف كتاب الايضاح بعد هذه المحاورة التي تؤكد عمق الصلة بين الاثنين بحيث إنهما يتحاوران في الميدان بلا كلفة ويثبت هذا الأمر أنهما قطعا فترة طويلة في علاقتهما وهذا يرجح أن الايضاح لم يؤلف في أول صلتهما.

الأمر الثالث: افتراض يدعم هذا الذي سقته وحاولت التدليل عليه وهو افتراض يتعلق بموضوع بحثنا ـ تأليف التكملة ـ فالأرجح أن التكملة ألفت في بغداد وليس في شيراز وأن تأليفها قد تم بعد أن لحق أبو علي بعضد الدولة في بغداد عندما استقرت له الأمور بها عقب انتصاره في الحرب التي درات بينه وبين ابن عمه عز الدولة بختيار سنة **٣٦٦ هـ**، تلك الحرب التي كان من نتائجها أن قرب الخليفة الطائع عضد الدولة وتزوج من ابنته، وأخذ يلقب بالملك (شاهنشاه).

والدليل على هذا الافتراض مأخوذ من مقدمة كتاب التكملة التي وضعها أبو علي إذ يصف فيها عضد الدولة بالملك العادل فيقول: « الحمد لله رب العالمين الذي جعل حمده فاتحة كتابه، وخاتمة دعوى أوليائه في جنته فقال تعالى / : ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين** ﴾ وصلى الله على محمد آخر النبيين وعلى أنبيائه المرسلين، وعباده الصالحين، وإياه نسأل، وإليه نرغب في إيزاع الشكر، وإلهام الحمد على ما منح الأنام، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل عضد الدولة، أطال الله بقاءه، وأسبغ عليه نعماءه »[3]. فهو يخاطبه هنا بالملك العادل بينما خاطبه في مقدمة الايضاح

---

(١) معجم الأدباء ٧/٢٣٨.

(٢) وفيات الأعيان ١/١٦٣.

(٣) خطبة التكملة ص ١٨١.

بالأمير الجليل قال: « فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحرياً جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة »[1].

ووصف صاحب النجوم الزاهرة عضد الدولة بعد دخوله بغداد فقال: « فبلغ من سعة المملكة والاستيلاء على الممالك ما لم يبلغه أحد من بني بويه، ودانت البلاد والعباد، وهو أول من خوطب بالملك (شاهنشاه) في الإسلام وأول من خطب له على منابر بغداد بعد الخلفاء، وأول من ضربت الدبادب على باب داره »[2].

وهذا الوصف يتفق مع ما ورد في مقدمة التكملة (كما أفاض في البلاد عدله، وأوسع العباد فضله، وبث فيهم عرفه وطوله، وقبض عنهم الآراء الجائرة، وكف عنهم الأيدي الغاشمة، حتى ما نجد إلا فقيراً محبوراً أو غنياً موفوراً، فإلى الله نبتهل في امتاعه بما خوله وخول به من هذه النعم، وإبقائه عماداً للدين وجمالاً للدنيا)[3].

وكل هذا كلام يوجه لملك يجلس في بغداد « يفيض في البلاد عدله » « ويوسع العباد فضله » لا لأمير يجلس في شيراز، وهي مهما يتسع نفوذه فيها ليست إلا جزءاً يتبع بغداد، يضاف إلى ذلك أن الفارسي ذكر أن عضد الدولة لم يخاطب بالملك « شاهنشاه » إلا في آخر أيامه أي بعد وصوله إلى بغداد وقد ذكر هذا صاحب النجوم الزاهرة: « قال أبو علي الفارسي: منذ تلقب - أي عضد الدولة - شاهنشاه تضعضع أمره، وما كفاه ذلك حتى مدح نفسه فقال:

عضد الدولة وابن ركينها　　ملك الأملاك غلّاب القدر[4]

---

(١) خطبة الإيضاح.

(٢) النجوم الزاهرة ٤/١٤٢.

(٣) خطبة التكملة ص ١٨١.

(٤) النجوم الزاهرة ٤/١٤٥.

ولأنه لا يمكننا أن نغفل العلاقة بين الكتابين « الإيضاح » و « التكملة » نقول : إن من الأرجح أن يكون البعد الزمني بين تأليفهما كبيراً. وعلى هذا يكون تأليف « الإيضاح » قبل مجيء عضد الدولة إلى بغداد، وتأليف «التكملة» بعيدة اتصال أبي علي بعضد الدولة حيث رأى أن يؤلف له كتاباً مستقلاً في موضوعات الصرف التي لم يتعرض لها في كتابه « الإيضاح » فسماه « التكملة » أي أنه يكمل به ما بحثه في الإيضاح من أبواب النحو.

وعلى هذا يكون التحديد الزمني لتأليف « الإيضاح » في نهاية الفترة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ وهي الفترة التي قضاها أبو علي في شيراز، ويكون تأليف التكملة في بداية الفترة الواقعة بين ٣٦٦ ـ ٣٧٢ هـ وهي الفترة التي دخل فيها عضد الدولة بغداد حتى وفاته، أي أن تأليف الكتاب يحتمل وقوعه ما بين ٣٦٥ ـ ٣٦٨ هـ.

وربما يؤيد ما ذهبت إليه في تحديد هذا التاريخ المتأخر لتأليف التكملة كون التكملة تمثل أعلى درجات النضج العقلي واللغوي لأبي علي، فهي خلاصة لآرائه اللغوية صاغها بأسلوب المتمرس وبإيجاز، وهذا ما سنقف عليه فيما بعد.

وأخيراً فإن نسخة الأصل التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب كانت منقولة عن نسخة مكتوبة بخط تلميذ الفارسي، أبي طالب العبدي الذي قرأها على أبي علي سنة ٣٧٦ هـ قبيل وفاته بسنة واحدة وهذا مما يرجح أن تأليف التكملة كان متأخراً، وإلا فما الذي جعل العبدي وهو ممن لازموا الفارسي يقرأ نسخته في وقت متأخر إلى هذا الحد؟

٢ ـ مصادر التكملة

يمكن التعرف على المصادر التي أخذ منها أبو علي كتاب « التكملة » ، فهو يشير إلى الذين أخذ عنهم ، سواء من كتبهم المتداولة أو من آرائهم التي تناثرت في كتب غيرهم من النحاة ، وهو يشير أيضاً إلى من أخذ عنهم مشافهة وإلى من سمع منهم كلام بعض الأعراب ممن يوثق بعربيتهم ، وتدخل في مصادر الكتاب كتب معاصريه التي يبرز أثرها في رد أبي علي بعض آرائهم .

ويقع تحت المصادر التي استقى منها أبو علي كتابه ما يأتي :

أ ـ البصريون .

ب ـ الكوفيون .

جـ ـ آخرون .

(أ) البصريون:

يعد سيبويه في مقدمة البصريين الذين تأثر بهم أبو علي ، فكتاب سيبويه كان ولا يزال إلى يومنا مرجعاً فريداً في بابه ، ففي الوقت الذي لم يصل إلى أيدينا كتاب في النحو قبله ، إلا أنه بلغ من السعة والشمول درجة كبيرة تجعل من يتعرض للتأليف النحوي يدور في تلك الحلقة المحكمة التي وضع سيبويه النحاة فيها ، ولهذا فقد صح إلى حد بعيد القول المشهور الذي اقترن بالكتاب

وهو: « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[١].

وقد ظل النحاة حتى عصر أبي علي[٢] يتدارسونه ويقلدونه في مصنفاتهم، ويضعون له ولشواهده الشروح والتفسيرات.

وبالنسبة لأبي علي فقد ذكرت الروايات أنه قرأ كتاب سيبويه على ابن السراج ومبرمان[٣]، ولهذا فأثر كتاب سيبويه بتكملة أبي علي واضح أشد الوضوح، فاسم سيبويه يتردد في ثنايا التكملة أكثر من غيره من أعلام النحو واللغة، يضاف إلى ذلك الكثير من النصوص والآراء التي أخذها أبو علي من سيبويه دون أن ينص على ذلك[٤] ومن هنا يمكن تفسير التعريف الذي صدرت به إحدى نسخ التكملة وهو « كتاب الإيضاح مختصر كتاب سيبويه »[٥]. إن إفادة أبي علي في التكملة من كتاب سيبويه تأخذ أشكالاً مختلفة وصوراً متعددة يمكن إجمالها بما يأتي:

١ ـ أفاد من الكثير من آراء سيبويه وتأويلاته وأحكامه، فهو مثلاً ينقل جملة « المكحول » على « العين » في قول الشاعر:

إذ هي أحوى. . . البيت[٦].

ونقل عنه قول بعضهم « بهماة» على خلاف المعروف[٧].

---

(١) فهرست ابن النديم ص ٥٢.

(٢) وضعه الزبيدي في طبقاته ضمن الطبقة العاشرة من النحاة البصريين ص ١٣٠.

(٣) بغية الوعاة ٤٥ و ٧٤.

(٤) نظر على سبيل المثال من التكملة الصفحات ٤٤١ و٤٤٦ و٤٥٩ يقابلها على الترتيب من كتاب سيبويه جـ ٢ الصفحات ١٩٠ و٣٨٢ و١٩٩ وانظر أيضاً أبواب الادغام في كلا الكتابين.
الادغام في كلا الكتابين.

(٥) أنظر وصف نسخة ك.

(٦) التكملة ٣١٠، وانظر سيبويه ١/ ٢٤٠.

(٧) التكملة ٣٢٢، وانظر سيبويه ٢/ ٣٢٠.

ونقل عنه قوله أن « فِعْلَى » لا تكون صفة ، إلا أن تلحق تاء التأنيث نحو رجل عزهاة ، وامرأة سعلاة[1].

ونقل عنه قوله : «بأن الكَلَّاء ـ كَلَّاء البصرة ـ فَعَّال بمنزلة الحَبَّان والقَذَّاف[2]. وغير ذلك كثير.

٢ ـ أفاد منه في عرض المسائل الخلافية التي شارك فيها أبو علي بعرض رأيه مع المتناظرين كما قيل في مسألة « أشياء »، إذ نقل أولاً رأي الخليل وسيبويه ثم رأى أبي الحسن ومناظرته للمازني[3]، « فلم يأت أبو الحسن بمقنع » ـ على حد قول أبي علي ـ وقد أجاب الفارسي بجواب يدافع فيه عن أبي الحسن[4].

ومن المسائل الخلافية التي عرض لها، الخلاف في « ذراع » في حالة أن يسمى بها ورأى الخليل وسيبويه القائل بِصَرْفِهِ[5]، وكذلك خلاف سيبويه وأبي الحسن في « جيد »، وأنها يجوز أن تكون عند سيبويه « فُعْلاً »، ولا تكون عند أبي الحسن إلا « فِعْلاً »[6]، وخلافهما في بناء «تِحْلِى من البيع»[7].

٣ ـ نقل عن سيبويه الكثير من الشواهد الشعرية التي أراد أن يثبت فيها رأياً أو حكماً أو غيره كما فعل عندما رد على قول الأصمعي : « إن الكأس لا تأتي بمعنى الموت » إذ أورد أبو علي ما أنشده سيبويه ، ما أرجى

---

(١) التكملة ٣٣١، وانظر سيبويه ٢/ ٣٢٠.

(٢) التكملة ٣٣٥، ونظر سيبويه ٢/ ٣٢١.

(٣) لم يصرح أبو علي في التكملة باسم المازني، لكن ابن الشجري أشار لذلك في أماليه ٢/ ٢١.

(٤) التكملة ٣٤١، وانظر سيبويه ٢/ ٣٧٩.

(٥) التمكلة ٤٠٠، وانظر سيبويه ٢/ ١٩.

(٦) التكملة ٤٢٠، وانظر سيبويه ٢/ ١٩١.

(٧) التكملة ٥٩٢، وانظر سيبويه ٢/ ٣٤٨.

بالعيش . . . . البيت[1].

وغير هذا شواهد كثيرة[2].

٤ ـ أفاد من كتاب سيبويه في نقل آراء بعض النحاة واللغويين الذين وردت آراؤهم فيه، كالخليل الذي نقل رأيه القائل: بأن بعضهم لا يقلب الألف مع المضمر في مثل على ولدى وإلى[3]، ورأيه في تأويل منفطر في قوله تعالى: ﴿ **السماء منفطر به** ﴾ على النسب كأنه قال: ذات انفطار[4]، وغير ذلك[5].

وأخذ من كتاب سيبويه رأي يونس في حرة واحرون[6]، وقول أبي الخطاب الأخفش الكبير: ضربت رأسيهما[7]، وقوله: « إن واحدة الطلا طلاة »[8] وقوله أيضاً: « إنهم يجعلون الشمال جمعاً »[9].

٥ ـ أفاد منه في تفسير بعض الكلمات كما في تفسير كلمة النعرة[10].

٦ ـ أفاد منه في نقل بعض اللغات عن العرب، كنقله رفض الإمالة في بعض الكلمات، « وإن جاءت هذه الإمالة في بعض اللغات التي لا يؤخذ بها »[11].

---

(١) التكملة ٣٨٨، الشاهد ١٢٩.

(٢) انظر مثلاً الشواهد ٩٠ / ص ٣٦٠، و ١٢٥ / ص ٣٨٥، و ١٣٥ / ص ٣٩١.

(٣) التكملة ٢٥٢، وانظر سيبويه ٢/ ١٠٤.

(٤) التكملة ٣٥٧، وانظر سيبويه ١/ ٢٠٤.

(٥) ورد اسم الخليل في التكملة في مواضع مختلفة، وبهوامشها ذكر لوروده في صفحات كتاب سيبويه. انظر مثلاً من التكملة الصفحات ١٨٧، ١٨٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٥، ٣٥٧، ٤٦٧ و٥٤٧.

(٦) التكملة ٤٣٧، وانظر سيبويه ٢/ ٢٠١.

(٧) التكملة ٤٦٣، وانظر سيبويه ٢/ ١٩١.

(٨) التكملة ٢٩٨ و٤٣٤ وانظر سيبويه ٢/ ١٨٤.

(٩) التكملة ٤٨١، وانظر سيبويه ٢/ ٢٠٩.

(١٠) التكملة ٤٣٤، وانظر سيبويه ٢/ ١٨٤. (١١) التكملة ٥٤١، وانظر سيبويه ٢/ ٢٦٤.

٧ ـ وأخيرا فقد أفاد منه في تبويب كتابه إذ إنّ نظرة إلى ترتيب موضوعات التكملة والجزء الثاني من كتاب سيبويه توضح أن أبا علي سار على نهج الكتاب من حيث بحثه لنفس الموضوعات وكذلك مواضع ورودها. ومن ذلك موضوعات المذكر والمؤنث، فالنسبة، فالتصغير، فالمقصور والممدود، فالإمالة، فالمصادر وما اشتق منها، ثم علم حروف الزيادة، ثم التضعيف، ثم الإدغام.

ويجدر القول أن كتاب سيبويه أشمل وأوسع في بحث الموضوعات وإن كان يبحث في أحيان كثيرة المسألة في غير موضعها، في حين أن كتاب أبي علي أكثر دقة بهذا الخصوص، وأشد اختصاراً، وأوضح عبارة، وقد يكون ذلك متأتياً عن الحقبة الزمنية التي تفصل بين هذين العالمين، وتطور التأليف النحوي خلالها.

فإذا تجاوزنا الأثر الكبير لكتاب سيبويه في التكملة إلى غير سيبويه من علماء اللغة والنحو البصريين وجدنا مجموعة كبيرة منهم مما يوضح أن أبا علي قرأ كتبهم وعرف آراءهم فنقل عنها.

ويأتي أبو زيد الأنصاري في مقدمة هؤلاء، وقد نص ابن جني على قراءة أبي علي لنوادر أبي زيد، إذ قال في الخصائص: « وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد قوله:

يبينهم ذو اللب.. البيت[1].

واسم أبي زيد يتردد في التكملة أكثر من غيره من البصريين. فيما عدا

---

(١) المحتسب ١/ ١٨٤، وانظر التكملة الشاهد ٤٤/ ص ٢٩٥، نوادر أبي زيد ١٦١.

سيبويه ـ وكان ما أفاده منه أبو علي رواية الشواهد الشعرية[1]، ونقل عنه أيضاً بعض الأقوال[2] والآراء اللغوية[3].

ومن البصريين الذين وردت اسماؤهم أكثر من غيرهم سوى من تقدم ذكرهم، الأصمعي[4]، وأبو عبيدة[5] وأبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط[6].

ووردت بصورة أقل من هؤلاء أسماء أبي الخطاب المعروف بالأخفش الكبير[7] ويونس[8]، وأبي عثمان المازني[9]، وأبي عمرو ابن العلاء[10]، وأبي عمر الجرمي[11]، ومحمد بن يزيد المبرد[12]، وعلي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير[13].

ووردت أسماء آخرين كالتوزي[14] والرياشي[15].

---

(١) انظر مثلاً الشواهد ٤/ ص ١٩١ و٦٦/ ص ٣٢٧ و٧٦/ ص ٣٣٧ و٨٩/ ص ٣٦٠ و١١٩/ ص ٣٨٢.

(٢) انظر مثلاً الصفحات ٢٨٣ و٣٠١ و٣٥٨ و٣٦٩.

(٣) انظر مثلاً الصفحات ٢٤٤ و٣٨٣ و٣٠١ و٣٤٦.

(٤) انظر مثلاً الصفحات ٢٩٠ و٢٩٣ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٢٣ و٣٨٧ و٥٦٣.

(٥) انظر مثلاً الصفحات ٢٩٩ و٣٤٦ و٣٦٨ و٤٤٢ و٤٤٨.

(٦) انظر مثلاً الصفحات ٢٣٥ و٢٤٤ و٢٥٨ و٢٦٣ و٣٩٦ و٤٢٠ و٥٩٠ و٥٩٢.

(٧) انظر مثلاً الصفحات ٢٩٨ و٤٣٥ و٤٨١.

(٨) انظر مثلاً الصفحات ٢٦٠ و٢٦٥ و٢٨٢.

(٩) انظر مثلاً الصفحات ٢١٥ و٣٤٥ و٥٧٩.

(١٠) انظر مثلاً الصفحات ٢٣١ و٢٣٦ و٢٣٧.

(١١) انظر مثلاً الصفحات ٢٤٢ و٢٧٥ و٣٦٩.

(١٢) التكملة ٢٤٢ و٤٠٦.

(١٣) التكملة ٢٤٦ و٣٧١ و٣٩٢.

(١٤) التكملة ٣٣١

(١٥) التكملة ٢٨٧.

(ب) الكوفيون:

تتضع نزعة أبي علي البصرية في كتابه التكملة فهو يشير إلى البصريين بقوله « أصحابنا »[1] لكن هذا لم يمنعه من الأخذ عن العلماء الكوفيين وإن كان لم يورد مصطلح « الكوفيين » في كتابه صراحة مثل ما فعل حين أورد مصطلح « البصريين » في الكتاب[2].

وأبعد الكوفيين أثراً في كتابه أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، الذي كان، يوثق آراءه ويستشهد بها دون أن يرد عليها ولا مرة واحدة، في حين نجده يفعل ذلك مع بعض البصريين كالأصمعي إذ كان يضعف بعض آرائه كما تقدم، وكأبي الحسن الذي بين عجزه في مسألة « أشياء ».

ويمكن ملاحظة أثر ثعلب في كثرة ما ينقله عنه أبو علي في كتابه.

وأفادته من ثعلب تأتي بطرق متعددة، فأبو علي يعضد أحكامه في التكملة بآراء ثعلب، كما فعل حين نقل رأيه في « واحد وأحد بمعنى واحد »[3] ورأيه بهمز كلمة « حم »[4]، ونقل عنه تفسير بعض الكلمات، كقول ثعلب: « السدا، ما سقط نهاراً، والندى ما سقط ليلاً »[5]، وتفسير معنى « رجل كيصا »: إذا كان يأكل وحده »[6].

كما أفاد من ثعلب طريقاً للرواية عن العلماء، إذ نقل عنه عن الأصمعي قوله: « كل خشبة عند العرب قناة »[7].

---

(١) انظر مثلاً التكملة ٥٧٣.
(٢) التكملة ٤٤١.
(٣) التكملة ٢٧٣.
(٤) التكملة ٢٩٠.
(٥) التكملة ٢١٩.
(٦) التكملة ٣٣١، وانظر مجالس ثعلب القسم الثاني / ٣٢٣ - ٣٢٤.
(٧) التكملة ٢٩٣.

وأفـاد منـه أيضـاً في ضبـط بنية بعض الكلمـات كبنية « طغيا ـ بفتـح الأول[1] ـ وحكايته المد والقصر في « المُزَّاء »[2].

ومن أراء ثعلب الخاصة التـي أخذهـا عنـه أبـو علـي صيغـة « رائـح وروح »[3]، وتـكسير « فعيل » علـى « فعـلان »، قال أبـو علـي : « هــو قليل »[4].

والفارسي بعد ذلك ينقل عن ثعلب كثيراً من الشواهـد الشعـرية التـي يوردها في التكملة، كقوله :

لها إذن حشر. . . . البيت[5].

وقوله :

بل ذات أكرومة. . . البيت[6].

وقوله :

إليه تلجأ الهضاء. . . البيت[7].

غير أن إعجاب أبي علي بثعلب ونقله الكثير لا يمتد لبقيـة الـكوفيين، لكن ورود أسماء قسم من هؤلاء يدل على أن أبا علي قد اطلع علـى كتبهـم وقرأها، وإلا فكيف أمكنه الرد على آرائهم أو مناقشتها.

وقد أورد اسم الكسائي[8] مرة واحدة في معرض الرد على ما يقوله.

---

(١) التكملة ٣٢٣.
(٢) التكملة ٣٥٢.
(٣) التكملة ٤٦٦.
(٤) التكملة ٤٤٧.
(٥) الشاهد ٦٨ / ص ٣٣٠.
(٦) الشاهد ١١٥ / ص ٣٧٥.
(٧) الشاهد ٧١/ ص ٣٣٣.
(٨) التكملة ٢٧٦.

كما ترد أسماء آخرين من الكوفيين كابن الأعرابي[1]، وأبي عمرو الشيباني[2]، ولكن ذلك كان قليلاً جداً.

(جـ) آخرون:

يدخل تحت هذا العنوان مصادره من أولئك الذين نقل أقوالهم أو آراءهم ولا يشملهم مصطلح « البصريين » و « الكوفيين ».

ومن هؤلاء من يسميهم أبو علي بـ « البغداديين »، ففي حين عد بعض الدارسين أبا علي بغداديا[3]، نراه يرد على أقوالهم كثيراً ويناقشها، بل أن أبا علي نفسه يورد في كتابه مصطلح البغداديين وخلافهم مع من يسميهم « أصحابنا ».

ولعله يريد بهذا المصطلح تلك المجموعة من النحاة الذين سكنوا بغداد وكونوا لهم آراء خاصة بهم في المسائل النحوية، تتفق أو تختلف عن مذهب المدرستين التقليديتين ـ البصرة والكوفة، وفي مقدمة هؤلاء معاصراً أبي علي المشهوران الرماني[4]، وأبو سعيد السيرافي[5]، لكنه لم يشر إلى اسم من هؤلاء صراحة، وسأذكر عند الحديث عن موقفه من المذاهب النحوية المختلفة خلافه مع البغداديين.

---

(١) التكملة ٣٤٠ و٣٨٩ و٤٠٤ .

(٢) التكملة ٣٠٤.

(٣) أنظر رسالة الدكتوراه التي موضوعها « شرح الجمل » إذ وصف مقدمها أبا علي بأنه من أعلام البغداديين (دراسة التحقيق ٥١).

(٤) هو علي بن عيسى المعروف بالرماني (٢٩٦ ـ ٣٨٤ هـ)، كان على علم واسع بالنحو واللغة والقرآن مع معرفة بعلم الكلام على مذهب المعتزلة، وأصله من « سر من رأى »، ومولده بغداد. انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦.

(٥) هو القاضي أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (٢٨٤ ـ ٣٦٨ هـ)، نحوي سكن بغداد، وولي القضاء فيها، كان عالماً بالنحو واللغة وعلوم القرآن، وله مصنفات عديدة. انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ١/ ٣١٣ ـ ٣١٥.

وورد في كتابه رواية عن بعض الأعراب سواء أكانوا خلال أقوال النحاة أم بالإسناد كمنتجع وأبي خيرة ورؤ بة[1].

وورد ذكر أهل الحجاز[2] وتميم[3].

وفي التكملة أيضاً الكثير من النقل عن العرب، وقد أورد اسمهم بأشكال عدة فمرة، يورد اسم « العرب »[4] مجرداً، ومرة يورده مع غيره كقوله « كل العرب »[5] أو « قوم من العرب »[6] أو « بعض العرب »[7] أو « جميع العرب »[8]، واستبدل بلفظة العرب في إحدى المرات لفظة « ناس »[9].

وقبل أن أختم حديثي حول مصادر الكتاب لا بد لي من الإشارة إلى أن جميع مصادره السابقة كانت كتباً ومصنفات لعلماء سبقوه، قرأها وأفاد منها، فأخذ ما لزمه من هذه الكتب والمصنفات.

غير أنه يعد من مصادر الكتاب ما سمعه من شيوخه المباشرين فأثبته في التكملة، لكنه ـ فيما يبدو ـ لم يكن يرغب في الإكثار من النقل عن هؤلاء، إذ لم ينقل عن ابن السراج وهو من أساتذته إلا مرة واحدة.

ويعد أبو إسحاق الزجاج أكثر هؤلاء وروداً في التكملة، على الرغم من

---

(١) وردت اسماء هؤلاء في التكملة ٣٦٩.
(٢) انظر مثلاً الصفحات ٢١٤ و٢٢١ و٥٨٢.
(٣) التكملة ٢٢٧.
(٤) انظر مثلاً الصفحات ٢٢٦ و٢٣٥ و٢٤٨ و٢٨٣ و٥٨٦.
(٥) التكملة ١٨٦.
(٦) التكملة ٢٠٨ و٢٧٥ و٦١٦.
(٧) التكملة ٤٥٠.
(٨) التكملة ٥٠٤.
(٩) التكملة ٢١٠.

أنه لم يورد اسمه إلا ثلاث مرات، لكن أبا علي يثبت حضوره وسماعه عنه خلال هذه المواضع جميعها، ففي أولها يقول: « وقرىء على أبي إسحاق وأنا حاضر أسمع:

عجبت لها. . . البيت[1].

وفي الموضع الثاني يقول: « سمعت أبا إسحاق ينشد »:

وأربد فارس الهيجا . . . البيت[2].

وفي الموضع الثالث يقول بعد أن أنشد قول الشاعر:

وجامل خوع من نيبه. . . البيت.

« وحدثنا[3] أبو إسحاق: إنه قد روي من نيبه ومن نبته »[4].

وأخيراً فقد وردت في التكملة اسماء كتب لأبي علي ولغيره، فمن كتب أبي علي ورد اسم الإيضاح[5]، والمقصور والممدود[6]. ومن كتب غيره: ذكر أبو علي أن الأصمعي أفرد كتاباً لما يشترك فيه النوعان بلا هاء كقولهم ناقة ضامر وجمل ضامر[7].

---

(١) التكملة ٢٩٦.

(٢) التكملة ٣٣٦.

(٣) في ض: وحدثني، مما يوضح أن المقصود بقوله « وحدثنا » الواردة في الأصل، هو الرواية المباشرة.

(٤) التكملة ٤٦٦.

(٥) التكملة ١٨٢.

(٦) التكملة ٢٨٥.

(٧) التكملة ٣٥٦.

٣ ـ موضوعات الكتاب وأبوابه

عرّف أبو علي النحو في بداية كتابه « التكملة » بأنه : « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »[١]. وقسمه على قسمين :

الأول: تغيير يلحق أواخر الكلم ، وهو ضربان :

أ ـ تغيير يحدث باختلاف العوامل .

ب ـ تغيير يحدث من غير أن تختلف العوامل .

وعلى هذا فهو لا يرى رأي المتأخرين من النحاة في تقسيم العلوم اللغوية إلى نحو ولغة ، ويسمى ما اصطلح عليه المتأخرون بأنه علم النحو «الإعراب »[٢] ، لأنه تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل[٣] .

وقد أشار إلى أنه بحث أحكام الإعراب في كتاب الإيضاح .

ثم يخلص إلى القول أنه سيبحث في كتابه هذا ـ أي التكملة ـ قسمين من الموضوعات :

القسم الأول: التغيير في أواخر الكلم من غير اختلاف في العوامل .

القسم الثاني: التغيير في أنفس الكلم وذواتها .

---

(١) التكملة ص ١٨١ .

(٢) التكملة ص ١٨٢ .

(٣) التكملة ص ١٨٤ .

ثم يلخص موضوعات كل قسم منهما. فالأول منهما يشمل:

أ ـ تغيير عن طريق تحريك ساكن مثل كمِ المال.

ب ـ تغيير بإلقاء حركة حرف على الذي قبله كإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في كمِ ابلك؟ ومَنَ اخوك؟

جـ ـ إسكان متحرك كقولك في الوصف: هذا زَيْد.

د ـ إبدال حرف من حرف كإبدال التنوين من الألف في «رأيت بكراً» أو الواو من الهمزة في هذا الكَلَو.

هـ ـ زيادة الحرف كالتضعيف الحاصل في مثل «هذا فَرَجّ» حين الوقف.

و ـ نقصان الحرف: كقوله تعالى: ﴿ والليل إذا يَسْر ﴾ وقول الشاعر: من سرٍ وضُرْ[1].

فهذه كلها ليست إعراباً لأنها تحدث دون تغيير حاصل في العوامل

ثم يأتي إلى **القسم الثاني** وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها فيعدد أولاً الموضوعات التي يشملها هذا القسم من الكتاب وهي:

أ ـ التثنية والجمع الذي على حدها.

ب ـ النسب.

جـ ـ إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم.

د ـ تخفيف الهمزة.

هـ ـ المقصور والممدود.

و ـ العدد.

ز ـ التأنيث والتذكير.

ح ـ جمع التكسير.

---

(١) التكملة ص ١٨٤.

ط ـ التصغير.

ي ـ الإمالة.

ك ـ المصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها[1].

ل ـ التصريف.

م ـ الإدغام.

وينص على أنه سيفصل في الحديث عن هذه الموضوعات بقوله: « سنذكر ذلك باباً باباً إن شاء الله »[2].

ويبين في الموضوع الثاني ـ وهو القاء حركة حرف على ما قبله ـ ان أكثر ما يحدث ذلك في الهمزة ولذلك فهو يبحث في باب همزة الوصل وأحكامها وفي آخر لحاق همزة الوصل للأسماء التي ليست بمصادر.

وأما الموضوع الثالث من هذا القسم ـ وهو اسكان المتحرك ـ فيبحثه في باب أحكام الحروف التي يوقف عليها.

ويبحث نقصان الحروف في باب الوقف على الاسم المعتل، ثم يرجع ليبحث في باب آخر وهو «باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف» التغيير الذي يكون بالقاء حركة الهمزة على ما قبلها. ويستكمل في باب جديد موضوع نقصان الحرف، وهذا الباب هو «الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء».

ويبحث موضوع زيادة الحرف في باب الوقف على الأسماء المكنية.

ويختتم الحديث عن هذا القسم من الكتاب بثلاثة أبواب يخصصها للحديث عن موضوع ذكره في موضوعات القسم الثاني وهو تخفيف الهمزة.

---

(١) أوضح المقصود بقوله « غيرها » في الكتاب وهو أسماء الزمان والمكان.

(٢) التكملة ص ١٨٥.

ولعله أراد أن يكمل به موضوع الأبواب السابقة. والذي كان يبحث فيه التغيير الحاصل في أواخر الكلمات سواء أكان نقصاً أم كان زيادة. ففي الباب الأول من أبواب هذا الموضوع بين أحكام قلب حركة الهمزة في حالة تخفيفها إلى حرف آخر، وبحث في باب ثان حكم تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً، ثم ختم الحديث عن تخفيف الهمزة بباب تحدث فيه عن حكم الهمزتين إذا التقيا.

ثم ينتقل إلى موضوعات القسم الثاني الذي يبحث في التغيير الحاصل في أنفس الكلم وذواتها، فيتطرق في خمسة أبواب إلى ما يخص الموضوع الأول منه وهو التثنية والجمع الذي على حدها.

فيتحدث عن المثنى أولاً ويقسمه إلى ثلاثة أقسام:

أ ـ الصحيح.
ب ـ المعتل.
جـ ـ المهموز.

وهو لا يتكلم عن الصحيح لأنه سبق أن بحثه في الإيضاح، كما أنه لا يدخل فيما يحدث فيه تغيير في ذوات الكلم. ويخصص بابين للقسمين الآخرين ـ المعتل والمهموز ـ

ثم ينتقل للحديث عن الجمع فيقسمه على قسمين:
أ ـ الصحيح.
ب ـ المعتل.

وهو أيضاً لا يتكلم على الصحيح ـ كما فعل في المثنى وللأسباب نفسها: ويخصص للحديث عن المعتل باباً من الكتاب. ويستكمل الحديث عن موضوع التثنية والجمع الذي على حدها في باب يتحدث فيه عن تثنية الأسماء المبهمة وجمعها.

ثم ينتقل إلى موضوع آخر وهو إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم. ونلاحظ هنا ملاحظتين.

الأولى: إنه لم يورده في موضعه عند ذكر عناوين الموضوعات إذ وضعه هناك بعد النسب، بينما وضعه هنا بعد التثنية والجمع الذي على حدها.

الثانية: إنه ابدل عنوان الموضوع من باب إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم إلى «باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم». والأرجح أن السبب في تغيير موضعه أنه أراد أن يستكمل موضوع الأسماء المعتلة إذ بحث تثنيتها وجمعها فأراد في هذا الباب بحث أضافتها إلى ياء المتكلم، ولعل السبب في إبدال عنوان الموضوع هو أن العنوان الجديد أكثر دقة ودلالة لأنه سبق أن بين أحكام التثنية والجمع في الأسماء في حالة كونها صحيحة أو معتلة، وهنا يبحث أيضاً الأسماء ـ في حالتيها هاتين ـ عند اضافتها إلى ياء المتكلم.

وبعد ذلك يتحدث عن موضوع آخر هو النسب ويخصص له تسعة أبواب. وهو يقسم الأسماء التي ينسب إليها إلى أقسام:

أ ـ الصحيح: وهذا عنده أيضاً نوعان، نوع يقاس عليه ونوع يشذ عن القياس.

ب ـ المعتل: ويتكلم عند حالة الحذف أو القلب عند النسب إليه.

جـ ـ المهموز.

د ـ المحذوف منه بعض حروفه وأحكام رد هذه الحروف عند النسب أو عدم ردها أو رد أحدها دون الآخر.

ثم يتحدث عن أحكام النسب إلى المؤنث تأنيثاً حقيقياً أو غير حقيقي وكذلك المؤنث بهمزة منقلبة عن ألف التأنيث. ثم أحكام النسب إلى المثنى

والمجموع والاسم المركب (الاسمان الذي يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد)، ويذكر أنواع هذه الأسماء المركبة وأحكام النسب إليها. ويختم الحديث عن هذا الموضوع بباب يتحدث فيه عن أحكام النسب إلى الجمع.

ثم يتحدث عن موضوع آخر هو العدد ونلاحظ أيضاً أنه أتى به في الكتاب في غير موضعه الذي أشار اليه في المقدمة إذ وضعه هناك بعد المقصور والممدود في حين أنه يسبقه هنا.

وهو يبين أحكام العدد في ثلاثة أبواب فيتناول أقسامه في حالة افراده أو تركيبه، وعن اسم الفاعل المشتق من أسم العدد ثم يختتم الحديث عن أحكام التأنيث والتذكير بالنسبة للعدد والمعدود في آخر باب من أبوابه.

وينتقل بعد ذلك إلى موضوع المقصور والممدود فيشير في مقدمته إلى أنه سبق أن ألف لخزانة عضد الدولة كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع وهو يذكر طرفاً من ذلك في هذا الكتاب[1]. ويقسم المقصور إلى نوعين: نوع يعلم قصره من جهة القياس. ونوع لا يعلم من جهته، وإنما يعلم بالسمع، ويقسمه أيضاً إلى أبواب فرعية وتقسيمات يعرف بها تقوم على أساس حركة الحرف الأول، ويبدأ بالفتح ثم الكسر ثم الضم فيكون بذلك ستة أقسام فرعية، ثلاثة منها للمقصور والثلاثة الأخرى للمدود. ويتبع ذلك قسمان فرعيان آخران هما: ما يدل مقصوراً على معنى وممدوداً على معنى آخر، ثم يذكر ما يطلق عليه المقصور المهموز ويعرفه بأنه ما كان لامه همزة مفتوحاً ما قبلها[2].

ويبحث موضوع المؤنث والمذكر في ستة عشر باباً، والملاحظ أنه سماه (في مقدمة الموضوعات «التأنيث والتذكير» في حين سماه في موضعه من الكتاب «باب المذكر والمؤنث») .

---

(١) التكملة ص ٢٨٥. (٢) التكملة ص ٣٠٥.

ويتناول في أبواب المذكر والمؤنث التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي وأحكامهما فيقرر أن الأصل في الأسماء التذكير أما التأنيث فهو ثان له[1]. ثم يقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي ويبين أحكام كل منهما. كما يقسمه أيضاً إلى اسم مؤنث لا علامة فيه للتأنيث، وآخر فيه علامة، ويبين أحكام كل منهما. وفي باب آخر يقسم علامات التأنيث إلى الألف والتاء ويتكلم عن كل منهما. ثم يقسم المؤنث بعلامة إلى «فِعْلى» و «فَعْلى» ويتحدث عن أحكام كل واحدة منهما.

وهو يعد المؤنث بالهمزة قسماً من المؤنث بالألف لأن الهمزة في المؤنث إنما هي منقلبة عن الألف. ثم يتحدث في باب آخر عن هذه الهمزة التي تقع من الأسماء بعد ألف زائدة ويقسم هذه الأسماء بحسب حركة الحرف الأول منها فيتحدث عن مضموم الأول ومكسوره ويعد هذين النوعين مذكراً لا يجوز تأنيثه أما مفتوح الأول فلا يكون إلا غير منصرف[2]. ـ أي، لا يكون إلا مؤنثاً ـ.

وتكلم في عدة أبواب أخرى عن الأسماء المؤنثة بتاء التأنيث: في الأول عن هذه التاء. ويعرفها بأنها التي تبدل عند الوقف هاء وفي الثاني عن دخول هذه التاء على الأسماء في التأنيث الحقيقي، وفي الثالث منها عن دخول هذه التاء لتفرق بين الجمع والواحد من الأسماء، وفي الرابع عن دخولها على الأسماء المؤنثة تأنيثاً لفظياً كغرفة وقرية وبلدة وفي الخامس عن دخولها للمبالغة في الصفة وليس للفرق بين المذكر والمؤنث، وفي السادس عن دخولها على ما جمع من الأسماء على وزن «مفاعل».

---

(١) التكملة ص ٣٠٦.
(٢) التكملة ٣٥١.

ثم يبحث في باب آخر الأسماء المؤنثة بدون علامات التأنيث «الثلاث» التي ذكرها.

ويختتم بحثه عن موضوع المذكر والمؤنث في باب يتحدث فيه عن الأسماء المشتركة بين التأنيث والتذكير.

وبالنسبة لموضوع جمع التكسير فهو يبحثه في واحد وعشرين باباً، وقد عد هذا الموضوع في بعض النسخ بداية جزء آخر من الكتاب يسمى «التصريف»[1]، وبحث في هذه الأبواب كل ما يتعلق بجموع الأسماء المجموعة هذا الجمع. فتناول أول الأمر جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها. ثم أخذ «فَعِلَ» كباب مستقل وتحدث عن صيغ جموعه ثم في باب آخر ما لحقته التاء من هذه الأسماء الثلاثية وقسمها على قسمين: ما كان منها صفة، وما كان غير صفة. وتحدث في باب آخر عن أسماء الأجناس التي تفرق التاء بين واحدها ومجموعها.

وبعد ذلك تطرق إلى الأسماء الرباعية وأخذ أولاً منها ما كان ثالثه حرف مد بغير الحاق كحمار واناء ثم جمع ما كان من هذه الأسماء مؤنثاً بغير علامة تأنيث كعناق وأعنق، ذراع وأذرع، وتحدث في باب آخر عن جمع التكسير لما كان من الأسماء على مثال «فاعل». وفي باب غيره عن جمع الأسماء بألف التأنيث أو بالهمزة المنقلبة عنها.

وتحدث بعد ذلك عن الأسماء التي تجمع على بناء غير بناء واحدها المستعمل وعن جمع الجمع، وفي باب آخر عما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع ثم عن تلك الأسماء المفردة التي تقع على الجمع وليس بجمع مثل راكبٍ وركْبٍ وراجلٍ ورَجْلٍ.

---

(١) انظر وصف نسختي ف و ع.

وتكلم في باب آخر عن جمع التكسير للأسماء الأعجمية التي على وزن «مفاعل» وفي باب جمع الصفة جمع تكسير كصَعْبٍ وصِعاب وكَهْلٍ وكهول. وأقسام ذلك. فتحدث في باب عن الثلاثي منها، وفي آخر عما هو رباعي من هذه الصفات، ثم في باب عما جمع على معناه دون لفظه.

ويختتم الحديث عن موضوع جموع التكسير بباب عن جمع ما كان من الأسماء التي تقع صفة وهي أكثر من أربعة أحرف.

ويبحث موضوع التصغير على مدى أحد عشر باباً فيعرّف في أولها معناه فيقول «تصغير الاسم بمعنى وصفه بالصغر»[1]، ويتحدث في باب آخر عن تصغير الأسماء الثلاثية ويقسمها إلى صحيح ومعتل ويذكر أحكام تصغير كل منهما ثم عن تصغير ما كان منها محذوفاً منه حرف.

ويبحث في باب آخر عن تصغير الأسماء التي تلحق بها علامتا التأنيث - التاء والألف - ثم عن تصغير الأسماء التي آخرها ألف ونون زائدتان.

كما يتحدث بعد ذلك في بابين عن تصغير الأسماء الثلاثية التي تجتمع فيها زيادتان وحكم حذفهما عند التصغير.

ويتحول بعد ذلك إلى الحديث عن تصغير بنات الأربعة وعن تحقير الجمع والترخيم، ويختتم هذا الموضوع في باب يتحدث فيه عن تحقير الاسماء المبهمة.

وينتقل إلى موضع المصادر وما اشتق منها فيبحثه في ستة أبواب وتجدر الإشارة هنا إلى أنه أورد هذا الباب بعد باب الامالة في المقدمة التي عدد فيها موضوعات الكتاب.

---

(١) التكملة ص ٤٩٦.

وتبرز «بصريته» واضحة في أول هذا الموضوع إذ يقرر دون لبس أن الأفعال مشتقة من المصادر وكذلك بالنسبة لأسماء الفاعلين والمفعولين ويدلل على ذلك بعدة أدلة. ويتحدث عن أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها ويقسم هذه الأفعال إلى قسمين: متعدية وغير متعدية.

ويبحث في باب آخر الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها ثم في باب غيره في زيادات الفعل الثلاثي ومصادره وينتقل إلى الأفعال الرباعية فيعرفها بأنها ما كانت على أربعة أحرف. حروفها كلها أصول لا زيادة فيها[1]. ويذكر مصادر هذا النوع من الأفعال.

ويختتم الحديث عن المشتقات في باب يتحدث فيه عن أسماء الزمان والمكان.

ويتحول بعد ذلك إلى موضوع الامالة فيتحدث عنها وعن أحكامها في ثلاثة أبواب يخصص آخرها لاحكام امالة الراء.

ويتكلم بعد هذا في موضوع سماه في مقدمة الموضوعات «التصريف» لكنه في موضعه من الكتاب يتحدث عنه في تسعة أبواب تحت عنوان «ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال». يخصص البابين الأول والثاني منها لموضوع الزيادة، والأبواب السبعة الباقية لأحكام كل حرف من الحروف العشرة التي أشار إلى أنها يجمعها قولك «اليوم تنساه»[2] فيبحث أوّلاً زيادة الهمزة ثم الألف ثم الياء ثم الميم ثم التاء ثم الهاء. وقد جعل لكل حرف من هذه الأحرف الثمانية باباً مستقلاً بذاته، وتحدث عن الحرفين الباقيين وهما السين واللام باختصار شديد، فبالنسبة للسين قال عنها: «وزيدت في استفعل وفي

---

(١) التكملة ٥٣٢.

(٢) التكملة ٥٥٢.

استطاع»[1]، وقال عن اللام «وقد زيدت اللام في ذلك وهناك وهنالك وفي عبدل، فأما هيقل فإن أخذته من الهيق كانت اللام زائدة وان اخذته من الهقل كانت الياء زائدة»[2].

ثم يتحدث عن الأحرف المكررة وأحكام ما يكرر منها في موضع الفاء أو العين أو اللام، وينهي هذا الموضوع بالحديث عن زيادة الهاء.

ويتكلم بعد ذلك عن موضوع ابدال الحروف من بعضها فيبحث ذلك على مدى سبعة عشر باباً، ويقسم الموضوع إلى قسمين:

الأول: بدل حرف من حرف لأجل الادغام. الثاني: بدل حرف من حرف لغير الادغام.

ويعدد الحروف التي تبدل لغير الإدغام وهي أحد عشر حرفاً. ثمانية منها أحرف الزيادة هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والهاء واللام. وثلاثة ليست من احرف الزيادة هي الطاء والدال والميم.

ويتكلم عن أحكام أحرف العلة وذكر أنه سيتكلم في ذلك مفصلاً أبوابها إنْ شاء الله[3] ان كان حرف من هذه الحروف في اسم أو فعل وأقسامها. وبين أن الأفعال إما معتلة الفاء أو العين أو اللام فخصص بابين للحديث عن معتل الفاء وثالثاً لما كانت فاؤه فيها همزة.

ويتكلم عن معتل العين في تسعة أبواب وعن معتل اللام في ثلاثة أبواب.

وينهي موضوع الابدال بالحديث في باب عن التضعيف في بنات الياء

---

(١) التكملة ٥٦٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التكملة ٥٧٥.

والواو ويختتم الكتاب بالحديث عن موضوع الادغام ويبحثه في أربعة أبواب يتكلم في الأول منها عن موضوع الأدغام وفي الثاني عن ادغام الحروف المقاربة في مقاربها، وفي الثالث عن أحكام ادغام حرف النون في غيره من الحروف. وفي آخرها عن الأدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، ويكون هذا الباب آخر باب في الكتاب.

والملاحظ أنه يطلق مصطلح «الأبواب» على الموضوعات الرئيسية التي بحثها وعلى أقسام هذه الموضوعات فبلغت جميعها واحداً وعشرين ومائة من الأبواب.

٤ ـ كتب الشروح وشروح الشواهد ومؤلفوها

قبل ذكر أسماء من شرح الكتابين أو شواهدهما، فإني أفترض فيمن ذكر عنه أنه شرح «الإيضاح» أن يكون قد شرح «التكملة» إلى حين العثور على هذه الشروح أو شروح الشواهد.

وقد ذكر القفطي أن الربعي قال: «كان أول من سمع «الإيضاح» ورواه ـ بإذن ممن ألف له ـ أنا وأبو أحمد بن الجلال، ورسم لنا أخذه عن أبي علي ثم خرج إلى الناس من بعده[1].

وذكر الدكتور شلبي أن أبا علي اختص ولدي اخته بغنم قراءة الإيضاح واقرائه في الأقطار الإسلامية[2]. ويقصد بهما أبا الحسين محمد بن الحسين ابن محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي المتوفى سنة ٤٢١ هـ والمعروف بابن الأخت، وأبا القاسم زيد بن علي النحوي الفارسي المتوفى سنة ٤٩٧ هـ «ويصح الأمر بالنسبة لأبي الحسين لأن الروايات ذكرت أنه أخذ الايضاح عن خاله. كما أن أبا علي أوصى بابن أخته هذا الصاحب بن عباد خيراً كما ذكر ياقوت، غير أنه من المستبعد أن يكون أبو القاسم هذا ابن أخت لأبي علي أو أخا ـ من أم واحدة ـ لأبي الحسين، لما بينهما من بعد زمني، ولعل القفطي

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٧٥.

(٢) أبو علي الفارسي ص ٥٣٤.

وهم في هذا الأمر فذكر أنه ابن أخت أبي علي. ولم ينص السيوطي في بغية الوعاة على قرابته هذه لأبي علي، وإنما قال أنه روي الإيضاح عن أبي الحسين، ابن أخت الفارسي عن خاله[1].

وقد ذكر القفطي أن الشريف أبا البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد الزيدي الكوفي النحوي قرأ الايضاح على أبي القاسم المذكور بحلب عند رحلته اليها من الكوفة في شهر رجب سنة ٤٥٥ هـ، وروى الناس عن هذا الشريف عن أبي القاسم الكتاب المدة الطويلة بالكوفة[2].

وقول الربعي عن خروج الكتابين إلى الناس أقرب إلى التصديق، ولا يستبعد أن يكون أبو القاسم قد أخذهما عن أبي الحسين (ابن الأخت) ثم قرأهما عليه الشريف أبو البركات، لكنه لم يكن أول من فعل ذلك على أية حال.

واستمر الاهتمام بكتاب الإيضاح والتكملة حتى نهاية القرن السابع حيث شغل الناس بكتب ابن مالك فكانت سبباً في انصراف الناس عنهما[3].

وهذا كشف بأسماء الذين شرحوا الكتابين منذ ظهورهما حتى انصراف الناس عنهما حسب قدم سنوات وفاتهم.

١ ـ أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، وفي مكتبة شهيد علي باشا نسخة مخطوطة من هذا الشرح برقم ٩٣٠.

٢ ـ أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ.

٣ ـ أبو القاسم علي بن عبدالله الدقاق، المتوفى سنة ٤١٥ هـ.

---

(١) بغية الوعاة ٢٥١.

(٢) إنباه الرواة ٢/١٧.

(٣) أبو علي الفارسي ٥٣٩.

٤ ـ علي بن عيسى الربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ، وسماه الايضاح أيضاً[1].

٥ ـ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، المتوفى سنة ٤٢١ هـ، المعروف بابن الأخت.

٦ ـ أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ. وقد صنف حواشي الايضاح[2].

٧ ـ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٤٧١ هـ، له ثلاثة شروح هي: المغنى والمقتصد والإيجاز[3]. ونسخ المقتصد في الاسكوريال ٤٤، وبايزيد ٣٠١٥، والقاهرة ٢/ ١٦٣ (١١٠٣).

٨ ـ حسن بن أحمد المعروف بابن البناء المصري، المتوفى سنة ٤٧١ هـ، وفي مكتبة الكيور نسخة منه برقم ١٩/ ٢٠١٤.

٩ ـ أبو عبدالله سليمان بن عبدالله الحلواني، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ.

١٠ ـ محمود بن حمزة الكرماني، المتوفى في حدود ٥٠٠ هـ، ألف مختصر الإيضاح[4].

١١ ـ سليمان بن محمد الطراوي المالقي، المتوفى سنة ٥٢٨ هـ، وشرحه في الاسكوريال برقم ١٨٣٠.

١٢ ـ الشيخ علي بن أحمد بن بادس النحوي المتوفى بغرناطة سنة ٥٢٨ هـ.

١٣ ـ محمد بن حكم بن محمد السرقسطي، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

١٤ ـ أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ.

١٥ ـ الشيخ نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم الشيرازي، المتوفى سنة ٥٦٥ هـ.

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥١٢.

(٢) نزهة الألباء ٤٢٥.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥١٢.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥١٤.

١٦ ـ أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان، المتوفى سنة ٥٦٩ هـ، شرحه في نحو ثلاث وأربعين مجلداً[١].

١٧ ـ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري النحوي، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

١٨ ـ أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بالخدب الانصاري، المتوفى سنة ٥٨٠ هـ.

١٩ ـ أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، المتوفى سنة ٦١٣ هـ.

٢٠ ـ أبو عبدالله محمد بن جعفر الانصاري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

٢١ ـ أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ، وفي المتحف البريطاني نسخة برقم ٦٤٠، وأخرى في دار الكتب برقم ٢٠٧ نحو.

٢٢ ـ أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، المتوفى سنة ٦١٩ هـ.

٢٣ ـ يوسف بن معزوز القيسي، المتوفى سنة ٦٢٥ هـ.

٢٤ ـ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

٢٥ ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهري، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وسمى شرحه الافصاح في فوائد الإيضاح[٢].

٢٦ ـ أبو عبدالله محمد بن يحيى الانصاري المعروف بابن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد الف حول الإيضاح ثلاثة كتب:

---

(١) كشف الظنون ١/٥١٣.

(٢) كشف الظنون ١/٥١٣، وذكر الدكتور شلبي أن وفاته سنة ٦١٧ هـ.
وذكر السيوطي أن شرح الزهري يقع في خمسة عشر مجلداً، بغية الوعاة ٣٢٧.

أ ـ الاقتراح في تلخيص الإيضاح.

ب ـ غرر الإصباح في شرح أبيات الايضاح.

جـ ـ الإفصاح بفوائد الإيضاح[1]، وفي دار الكتب الجزء الخامس منه برقم ١٦ نحو.

٢٧ ـ أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج، المتوفي سنة ٦٥١ هـ.

٢٨ ـ أبو بكر بن يحيى المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ.

٢٩ ـ عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ، وفي مكتبة القرويين نسخة من شرحه برقم ١١٨٩.

وهناك آخرون لم تذكر سنوات وفاتهم هم:

٣٠ ـ أبو الحسن الوراق، ووصف شرحه بأنه أحسن الشروح[2].

٣١ ـ أبو القاسم الدقاق.

٣٢ ـ المظفري.

٣٣ ـ إبراهيم بن أحمد الجزري الانصاري، وسماه الإفصاح في غوامض الإيضاح[3].

٣٤ ـ أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي المعروف بابن الخباز أبو عبدالله[4].

٣٥ ـ أبو علي الحبولي.

٣٦ ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد بن مكبر الانصاري.

وشرح شواهد الكتابين كثير من النحاة واللغويين منهم:

١ ـ أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، وقد تقدم القول أنه شرحهما أيضاً.

---

(١) بغية الوعاة ١١٥.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥١٤.

(٣) بغية الوعاة.

(٤) جواهر الأدب للأربلي ص ٥٨.

٢ ـ عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١ هـ، وقد وجدت شرحه للشواهد في ذيل كتابه المقتصد في راغب باشا باسطنبول.

٣ ـ يوسف بن يبقى بن يوسف، المعروف بابن يسعون، المتوفى بعد سنة ٥٤٢ هـ، وسماه المصباح في شواهد الإيضاح[1].

٤ ـ أبو العباس احمد بن عبد العزيز الفهري الشنتمري، المتوفي سنة ٥٥٠ هـ.

٥ ـ أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون العبقري، الأديب القرطبي. المتوفى سنة ٥٦٧ هـ، وسماه الإيضاح أيضاً.

٦ ـ أبو محمد عبدالله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ (دار الكتب نحو ٣٠).

٧ ـ ابن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وسماع غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، وقد سبق الإشارة لهذا الكتاب. ومن الذين لم تذكر سنوات وفاتهم.

٨ ـ أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي وسماه إيضاح شواهد الإيضاح، وشرحه في الاسكوريال برقم ٤٢.

٩ ـ أبو علي عبد الكريم بن حسن بن الحسين بن حكم النحوي. وهناك آخرون شغلوا بالكتابين كأن ألفوا في اختصارهما، أو نظمهما شعراً أو في الاعتراض عليهما أورد هذا الاعتراض أو في التعليق على شرح لهما، ومن هؤلاء:

---

(١) كشف الظنون ١/٥١٤، واسم كتابه في الأعلام ٩/٣٣٨: «المصباح في شرح أبيات الإيضاح».

١٠ ـ محمود بن حمزة الكرماني، المتوفى في حدود ٥٠٠ هـ، ومؤلفه في اختصارهما.

١١ ـ سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي النحوي المعروف بابن الطراوة، المتوفى سنة ٥٢٨ هـ، ومؤلفه في الاعتراض عليهما.

١٢ ـ أبو العباس أحمد بن علي الحمصي، المتوفى سنة ٦٤٤ هـ، وقد نظمهما شعراً.

١٣ ـ الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

قام بشرح كتاب الجرجاني الموسوم بـ«الإيجاز في شرح الإيضاح» وسمى شرحه هذا المكتفى للمبتدئ[1].

١٤ ـ علي بن محمد الكناني المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، ومؤلفه في الرد على اعتراض ابن الطراوة المتقدم.

١٥ ـ أبو الطيب محمد بن إبراهيم البستي المالكي، المتوفى سنة ٦٩٥ هـ. اختصر شرح عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع الذي سبق ذكره. وهناك شروح للإيضاح أو لشواهده، لم يعلم أسماء مؤلفيها مثل:

١ ـ شرح الإيضاح، دار الكتب ١٧ نحو.

٢ ـ شرح الإيضاح، دار الكتب ١١٠٣ نحو.

٣ ـ شرح شواهد الإيضاح، دار الكتب ٢/ ١٢٤.

---

(١) انظر كشف الظنون ١/ ٥١٢. وقد عد الدكتور شلبي، ابن الحاجب من شراح الإيضاح. أنظر كتابه ص ٥٣٨.

الفصـــل الثـانـي
دراسة فـي المنهـج

ويتضمن :

١ ـ طريقة عرض المادة .

٢ ـ القياس، ويرتبط به :

أ ـ التعليل .

ب ـ الاحتجاج والاستدلال .

جـ ـ الأصول والفروع

د ـ التخريج والتأويل .

٣ ـ السمـاع

٤ ـ موقفه من المذاهب النحوية وآراؤه .

أ ـ موقفه من البصريين .

ب ـ موقفه من الكوفيين .

جـ ـ موقفه من البغداديين .

د ـ شخصية أبي علي اللغوية في التكملة .

خاتمــة .

١ ـ طريقة عرض المادة

التعريفات والأحكام العامة :

يحرص أبو علي على الاتيان بالتعريفات كثيراً فهو يعرِّف الهمزة «بأنها حرف يخرج من أقصى الحلق»[١].

ويعرف المقصور « بأنه ما كان آخره الفاً وكانت منقلباً عن ياء أو واو مزيدة للتأنيث أو للالحاق»[٢] والممدود بأنه « ما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة»[٣].

وهو لأجل أن تكون تعريفاته واضحة كاملة يتوسل أحياناً بالوصف الدقيق بما في ذلك وصف حركات الشفتين واللسان ، فيعرف الإشمام بقوله : «أن تضم شفتيك بعد الاسكان وتهيؤهما للفظ بالرفع أو الضم وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى وعلامته في الخط نقطة»[٤]. ويعرف الادغام فيقول فيه : « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة وذلك قولك : مُدَّ وفِرَّ وعَضَّ »[٥].

ولا تقتصر تعريفاته على المسائل الاصطلاحية والصرفية بل يعرف أيضاً

(١) التكملة ٢٢٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) التكملة ٢٨٧.
(٤) التكملة ٢٨٥.
(٥) التكملة ٢٨٧.

بعض المواضع والكلمات بما نسميه ـ اصطلاحاً ـ التعريفات المعجمية فهو مثلاً يقول: «وأجأ: لأحد جبلى طيء، والملأ: أشرف القوم، والنبأ: الخبر، والحبأ: صاحب الملك»[1].

وهو يذكر أحياناً المصدر الذي نقل عنه هذه التعريفات فيقول مثلاً: «والهضاء قال أحمد بن يحيى وهي الجماعة من الناس »[2].

وكذلك قوله: « قال أبو عمر: كان أبو عبيدة إذا سئل عن تفسير ثُباتٍ قال: جماعات في تفرقة »[3].

ويؤخذ عليه أنه قد يكرر تعريفاً سبق أن أورده وبنفس كلماته تقريباً كما فعل في تعريف الاسم المعتل[4]. ويلاحظ أن تعريفاته قد ترد في أول الباب أو في أثنائه وليس لها موضع محدد يلتزمه.

التعريفات والأحكام العامة:

ويدخل في موضع التعريفات الأحكام العامة التي يوردها، ومنها قوله: « الحروف التي يوقف عليها لا تكون الا ساكنة كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة »[5]. ويقول في موضع آخر:

«والألف لا تكون الا ساكنة »[6] وفي آخر: « وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر »[7] و « إذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف

---

(١) التكملة ٣٠٦.
(٢) التكملة ٣٣٣.
(٣) التكملة ٤٣٨.
(٤) انظر تعريفه للمعتل في الصفحتين ٢٣٧ و٢٤٥.
(٥) التكملة ٢٠٤.
(٦) التكملة ٢١٥.
(٧) التكملة ٤٦٢.

فيها »[1]. ومن أحكامه العامة أيضاً : « فأما ما كان مفتوح الأول نحو صحراء وحمراء فلا يكون أبداً إلا غير منصرف »[2].

وهو يصدر أحياناً حكماً ثم يعلله فيقول مثلاً : «الألف لا تزاد أولاً لسكونها، ألا ترى أن أوائل الكلم التي يبتدأ بها لا تكون إلا متحركة»[3]. ويأتي بالحكم أحياناً أخرى نتيجة لاستقرائه لحالات مفردة توصله إليه، انظر قوله : « . . . كما قالوا : ابل، فإذا أفردوا قالوا : ناقة أو جمل . وغنم . فإذا قلت : شاة، وكذلك كل لا واحد له »[4].

وقد ينص على لفظة « الحكم » منبهاً له « وما كان من الأسماء آخره ياءاً أو واواً ما قبله ساكن فحكمه في ذلك حكم الصحيح »[5].

وهو يورد أحياناً أحكاماً ما تترتب من أحكام أخرى حرصاً على أن يجعل لكل شيء قاعدة وتمسكاً منه بأن يقيس الأمور بغيرها يقول : « وما لم تدر من هذه الألفات أمن الياء هو أم من الواو، فإن لزم ألفه التفخيم جعلت من الواو نحو شفا نقول : شفوان، وان جازت الامالة جعلت من الياء قياساً على الأكثر »[6].

وتقتضيه الأمانة العلمية حين ينقل الأحكام من غيره أن ينص على ذكر الأسماء كما فعل في التعريفات، فهو يقول مثلاً : « قال أبو عثمان وبيانها ـ أي النون ـ مع حروف الفم لحن »[7].

التقسيمات :

وهو مولع أيضاً بالتقسيمات فلا يكاد يخلو باب من أبواب الكتاب منها،

---

(١) التكملة ٤١٧.
(٢) التكملة ٣٥١.
(٣) التكملة ٥٥٧.
(٤) التكملة ٣٨١.
(٥) التكملة ٢٤٩.
(٦) التكملة ٢٣٨.
(٧) التكملة ٦٢٤.

وهو يفعل هذا سواء بالنسبة للمسائل العامة أم تفريعاتها.

فالنحو ـ كما قدمنا في عرض الأبواب ـ يبحث نوعين من التغييرات: تغييراً في أواخر الكلم، وتغييراً في ذوات الكلم وأنفسها، والتغيير في ذوات الكلم نوعان: تغيير بسبب العوامل، وتغيير بدونها، فهذه مسألة شاملة تتعلق بموضوع النحو بمعناه الواسع، وكذا الأمر فيما يخص المسائل الفرعية والجزئية فهو أيضاً يقسمها ويحددها بل يحدد تقسيماتها. يقول مثلاً في باب التقاء الساكنين: « لا يخلو حرف اللين، إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن تكون حركة ما قبله من جنسه أو من غير جنسه ». فهذه مسألة جزئية تتعلق بحركة نوع من الحروف هي حروف اللين لكنه يعمد إلى التقسيم ليسهل عليه إعطاء قاعدة لكل قسم إذ يقول بعد ذلك: « فإن كانت الحركة التي قبله من جنسه حذف حرف اللين ولم يكسر » ثم يعود إلى القسم الآخر فيقول: « فإن كانت حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين فالتقى مع ساكن من كلمة أخرى، لم يحذف »[1] وهكذا.

ويلاحظ على هذه التقسيمات أنه يوردها غالباً في بداية الأبواب فهو يقول في أول باب التثنية والجمع الذي على حدها: « لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلاً ... والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياء مكسوراً ما قبلها أو همزة، ما كان آخره ألفاً فعلى ضربين »[2]. ويقول في أول باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء: « ما كان من الأسماء آخره همزة فليس يخلو من أن يكون قبلها ألف أو لا ألف قبلها، فإن كان ما قبلها ألفاً فليس تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً أو منقلبة من حرف أصل أو زائدة، والزيادة على

(١) التكملة ١٩٧.

(٢) التكملة ٢٣٧.

ضربين »[1]، ويقول في أول باب الجمع الذي على حد التثنية: « لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع من أن يكون صحيحاً أو معتلاً »[2]. وفي أول باب اضافة الاسم المنقوص: « الاسم الذي يضاف إلى الياء التي للمتكلم لا يخلو من أن يكون مفرداً أو غير مفرد » ثم يتحول مباشرة إلى تقسيم آخر: « والمفرد على ضربين : صحيح ومعتل »[3].

ويطرد هذا في مواضع كثيرة من الكتاب كأول باب العدد[4]، وأول باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد[5] وأول باب اسماء المؤنث[6] وأول باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث ولغيره[7].

ويدفعه حرصه هذا على التقسيم إلى أن يأتي أحياناً بالتقسيمات متتابعة متلاحقة يصعب تتبعها، فهو على سبيل المثال يقول: « فالألف المفردة إذا لحقت الاسم لم تخل من أن تلحق بناء مختصاً بالتأنيث أو بناء مشتركاً للتأنيث والتذكير » ثم يضيف إلى هذا التقسيم مباشرة قوله: « فمن المختص ما كان على فعلى وهذا البناء على ضربين: أحدهما أن تكون الفعلى للأفعل، والآخر: أن يكون فُعْلىَ ولا يكون مذكره أَفْعَل »[8] وهو يقسم أيضاً فُعلى هذه والتي لا تكون مؤنثاً لأفعل في موضع قريب من هذا فيقول: « وتجيء على

---

(١) التكملة ٢٤٠.

(٢) التكملة ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٣) التكملة ٢٤٩.

(٤) التكملة ٢٧١.

(٥) التكملة ٢٧٩.

(٦) التكملة ٣١٣.

(٧) التكملة ٣٢٥.

(٨) التكملة ٣١٧.

ضربين: إحدهما أن تكون اسماً غير وصف والآخر أن تكون وصفاً » ثم يقسم الأسم مباشرة، فالأسم على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً غير مصدر، والآخر أن يكون مصدراً »[1].

إن نظرته هذه للتقسيم تجعله يرى في كل مسألة يبحثها في قسمين تتفرع عليهما ولذلك فهو يشطر المسألة بينهما ويضع قوله « لا يخلو » أو « لا تخلو » فاصلاً بين القسمين: فالأسم المعتل لا يخلو من أن يكون آخره ياء قبلها كسرة أو همزة أو ألفاً، فإذا كان آخره ياء قبلها كسرة، فلا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منون[2]. وأحياناً يورد قوله «ولا يخلو » أو « لا تخلو » بتتابع وتكرار. فهو يقول في باب تخفيف الهمزة.

« . . . فلما كانت كذلك استثقل أهل التخفيف اخراجها من حيث كانت كالتهوع فخففوها، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين أو أن تقلب أو بأن تحذف » ويقول بعد ذلك وبدون فاصل: « وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت ساكنة فما قبلها لا يخلو من أن يكون مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً »[3] فتراه استعمل «لا يخلو » و « لا تخلو » ثلاث مرات في ثلاثة اسطر فقط.

والظاهرة التي تلفت في تقسيماته هي كونها ثنائية في الأعم الأغلب، فهي على كثرة ما تطالعك في كل صفحة تقريباً وتتكرر بين الفقرات والسطور لا تخرج عن هذه الثنائية، ودليل هذا ما سقته من الأمثلة وأمثلة غيرها كثيرة جداً. فهو يقول مثلاً: « من ذلك قولهم: امرؤ للمذكر، وامرأة للمؤنث، وهذا الاسم يستعمل على ضربين: أحدهما أن تلحقه همزة الوصل، والآخر

---

(١) التكملة ٣٢٢.

(٢) التكملة ٢٠٧.

(٣) التكملة ٢٢٨.

أن لا تلحقه »[1]، ويقول في «جهرم » الواردة في بيتي رؤبة :

بل بلد . . . . البيتان . «فيحتمل ضربين : أحدهما أن يكون على جهرمي وجهرم ثم عرف بالإضافة كما عرف ما تقدم بالألف واللام، ويجوز أن يكون : لا يشتري كتانه ووشي جهرمه أو بسط جهرمة فحذف المضاف »[2]. ويقول أيضاً : « وأما ما حذفت منه اللام ولحقته التاء للتأنيث فإن جمعه على ضربين : « أحدهما أن يجمع بالألف والتاء والواو والنون ، والآخر أن يكسر فيرد إليه ما حذف منه ، فأما جمعه بالألف والتاء فعلى ضربين : أن يترك على حذفه ، ويجمع بالألف والتاء »[3]، ويقول في باب بنات الأربعة :« وبنات الأربعة على ضربين : أحدهما مالا زيادة فيه ، والآخر ما رابعه حرف لين »[4] وفي باب الأفعال الثلاثية : « الأفعال الثلاثية غير ذات الزوائد على ضربين : متعدية وغير متعدية »[5] ويقسم الأفعال تقسيماً ثنائياً في مكان آخر أيضاً فيقول : «وأما الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين : ثلاثية ورباعية »[6]. وكذا الأمر بالنسبة لحروف المباني فيقول . «حروف الأسماء والأفعال على ضربين : أصل وزيادة »[7].

أكثر من هذا أنني لاحظت أن ميله هذا للثنائية يتعدى تقسيماته التي قد تضطره إليها قواعد اللغة إلى آرائه وهو فيها غير مضطر، فيقول مثلاً : « وقالوا في اسم موضع : سعياً، وفيه عندي تأويلان . . . »[8].

---

(١) التكملة ٣٦١.

(٢) التكملة ٣٧٣.

(٣) التكملة ٤٣٧.

(٤) التكملة ٤٥٨.

(٥) التكملة ٥١٧.

(٦) التكملة ٥٥٠ .

(٧) التكملة ٥٥١ .

(٨) التكملة ٣٢٧ .

بل لاحظت أمراً آخر هو أنه سرعان ما يتنصل إذا ما اضطر إلى أن يورد في كتابه ما يخالف هذا التقسيم الثنائي. فهو يقول في باب جمع التكسير: « والتكسير في هذه الجموع بازالتها عما كانت عليه آحادها على ثلاثة أضرب » لكنه عندما ينتهي من ذكر هذه الأقسام الثلاثة يقول: « . . . وهذه قسمة أبي عمر »[1].

هل التقسيم الثنائي عنده مجرد مصادفة ؟ لا أظن بل أستبعد ذلك فالمصادفات لا تحدث إلا مرات قليلة ودون اعداد لها، هل تضطره طبيعة القواعد لذلك؟ وهذا بعيد أيضاً ، فنحن نرى النحاة بعده يجدون في المسألة الواحدة احتمالات كثيرة ويفرعون كل احتمال إلى تفرعات أكثر. هل كان ذلك من تأثيرات المنطق فيه؟ لقد قيل أن أبا علي كان لا يميل له ويأخذ على الرماني تمسكه به[2]، وأخيراً هل كان ذلك بفعل تأثيرات مذهبية أو معتقدية؟ هذا أمر محتمل جداً فلقد قيل عنه أنه يجمع بين التشيع والإعتزال وقد رأينا ورود بعض المصطلحات الاعتزالية في الكتاب[3] ولكن إعطاء رأي حاسم في هذا الموضوع يتطلب دراسة شاملة لكل آثاره مع تتبع لهذه الثنائية يضاف إلى ذلك تتبع واسع لمعتقداته وهذا أمر ينأى بنا عن موضوع بحثنا.

الاصطلاحات:

وأما عن الاصطلاحات التي وردت في كتابه، فهو يستعمل غالباً تلك الاصطلاحات التي استعملها النحاة الذين سبقوه كسيبويه والمازنى من ذلك

---

(١) التكملة ٤٠٨.

(٢) نزهة الألباء ٣٠٩.

(٣) ورد اصطلاح « القديم » صفحة ٣٩٨، وجاء أيضاً في صفحة ٤١٩ قوله: « هذه الأسماء تجيء لما كان مخلوقاً لم يصنعه الناس ».

استعماله اصطلاح بين بين[1] وأهل التخفيف[2] وأهل التحقيق[3].

دليل ذلك ما نقله عن سيبويه من استعماله اصطلاح الثبت قال: «ولا تزاد الميم وسطاً إلا بثبت كما لا تزاد الهمزة غير أول إلا بثبت »[4].

لكنه قد يستعمل اصطلاحات أو الفاظاً اصطلاحية خاصة به مثل « يكتسي » قال: « فإذا أريد التعريف في العقد الأول نحو ثلاثة أثواب وأربعة دراهم عرف الثاني فقيل ثلاثة الأثواب وأربعة الدراهم، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير، كما أكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو غلام من تضرب أضرب، وغلام من أنت؟ »[5].

ومن اصطلاحاته هذه أيضاً « بحيث توضع اليد عليه » ويقصد العهدية قال: «وتقول زيد الأفضل » ولا يجوز «زيد الأفضل من عمر » لأن « من » إنما تدخل لتحدث فيه ضرباً من التخصيص فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم بحيث توضع اليد عليه »[6] وقوله: «لما يصنعه الناس » قال: « . . هذه الأسماء تجيء لما كان مخلوقاً لم يصنعه الناس، وقد تشبه بالمصنوعة في ألفاظ الجموع فما كان على فَعْل فنحو نَخْل»[7].

وهو يستعمل أحياناً اصطلاحات طويلة أطلق النحاة عليها بعدئذ أسماء أخرى، كاستعماله اصطلاح «الأسماء الجارية على أفعالها »[8] يريد

---

(١) التكملة ٢٣٦.

(٢) التكملة ١٩٩.

(٣) التكملة ٢٣٦.

(٤) التكملة ٥٦٢. وانظر سيبويه ٢/ ٣٥٢.

(٥) التكملة ٢٧٦.

(٦) التكملة ٣٢١.

(٧) التكملة ٤٢٩.

(٨) التكملة ٥٦١.

المشتقة، و «الاسمان اللذان يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو معدى كرب وخمسة عشر»[1] ويريد الأسماء المركبة. و «بعض شيء لا يفرد من صاحبه»[2] ويريد الإضافة أو نوعاً منها وهو قد يستعمل للمصطلح لفظاً آخر قريباً منه كأن يستعمل «جِماع» ويريد الجمع[3].

وقد يكرر اصطلاحاته مرات عدة كما فعل باصطلاح «الأمر العام»[4].

وهو بعد ذلك دقيق دقة كبيرة في محافظته على أن يربط بين أجزاء كتابه دافعاً عنه ما يخل بسلامة التأليف. فإذا أشار إلى أمر سيبحثه لم ينس ذلك كما فعل في اشارته لمقدمة الموضوعات[5] وهو يشير كذلك إلى أنه سبق له الحديث في المسألة التي يضطر إلى العودة إليها[6].

---

(١) التكملة ٢٦٧.
(٢) التكملة ٤٦٣.
(٣) التكملة ٣٣٢.
(٤) انظر: الصفحات ١٩٩ و٣٤٥ و٥١٧.
(٥) انظر أيضاً إشارته في ص ٥٧٥.
(٦) انظر في اشارته لكلام سابق الصفحات ٢٣٧ و٢٨٥ و٣٢٢ و٥٠٠ و٥٣٢.

٢ ـ القيـــاس

يعرّف القياس بأنه تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به، وقد ربطت مدرسة البصرة النحوية منذ نشأتها بين النحو والقياس بل تضخم مفهوم القياس حتى صار النحو يعرف بأنه القياس ذاته فقد عرّف ابن الأنباري علم أصول النحو بأنه، يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك[١].

وأشار النحويون إلى بداية القياس الأولى عند عبدالله بن أبي إسحاق الذي قيل عنه أنه أول من بعج النحو ومد القياس[٢] وعمق الخليل وسيبويه هذا المذهب النحوي حتى جاء أبو علي فرسخ القياس ومد جذوره في النحو وفضله على غيره من أدوات النحو الأخرى: ونقل ابن جني قول أبي علي المشهور « أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس »[٣]. وحين نتتبع ظاهرة القياس عند أبي علي في كتاب التكملة نجد أن الكتاب يزخر بها فهو مثلاً في أول الكتاب يعرّف النحو بأنه القياس إذ يقول في تعريفه: « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام

---

(١) نزهة الألباء ١١٧.

(٢) طبقات الزبيدي ٢٥.

(٣) الخصائص ٢/٨٨ وانظر أيضاً نزهة الألباء ٣٨٩ ففيه قول أبي علي هذا بشيء من الاختلاف وهو: « اخطىء في خمسين مسألة مما به الرواية ولا أخطىء في واحدة مما به القياس ».

العرب » وكذلك فهو يحاول أن يفصل في الكثير من الموضوعات التي يبحثها بين ما يقاس عليه وبين ما لا يقاس عليه ويتشدد في معرفة ذلك.

فهو يقول مثلاً في موضوع النسب: «والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين: تغيير غير مطرد في النظائر ولا مستمر، وتغيير مستمر مطرد. فما كان غير مطرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه وما كان مستمراً قيس عليه، وهو لا يكتفي بذلك بل يتابع هذا الذي وصفه بالخروج عن القياس إذ يقول: « فمما لم يستمر في القياس قولهم في النسب إلى العالية: علويّ، وإلى البادية: بدويّ وإلى هُذيل: هذلي، وإلى ثقيف: ثقفيّ، وإلى أمية: أمويّ»[1].

ويفعل مثل هذا عند الحديث عن المقصور إذ يقول:

« فمن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس، ومنه ما لا يعلم من جهته، وإنما يعلم بالسمع، فما يعلم قصره من جهة القياس قولهم الصدى للعطش، وذلك أنك تقول صَدِيَ: يَصْدي، والمصدر الصدي، مقصور لأنه بزنة العطش وكذلك الطَوَى في الجوع، لأن طوىَ يطوى، مثل غرِث: يغرث، فكما أن الغرث على فعل فكذلك الطوى، واسم الفاعل منه طيان وغرثان، فصديان كعطشان وطيان كغرثان »[2].

ويدعوه هذا الاهتمام بالقياس إلى أن يروي ضعف أساليب وردت عن العرب لكن لا وجه لقياسها: قال: « وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش أن بعض العرب يقول الخمسة عشر الدرهم، قال وليس له من القياس وجه »[3].

وأحياناً يحكم بضعف أساليب وردت عن العرب لمخالفتها للقياس

---

(١) التكملة ٢٥٥.

(٢) التكملة ٢٨٦.

(٣) التكملة ٢٧٥.

لكنه لا ينسى أن يدلل على هذا الضعف بورود أساليب أخرى تدعم آراءه في القياس. انظر إلى قوله:

« وروى الكسائي الخمسة الأثواب، وروى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد يدل على ضعفه . . .وبيت ذي الرمة يدل على خلاف ما رواه الكسائي وهو قوله:

وهل يرجع التسليم . . . البيت.
وكذلك بيت الفرزدق.
ما زال مذ عقدت يداه. . . البيت.

وقد يربط بين القياس والاستعمال فيرفض الشاذ منهما مرة واحدة قال:

«وأما ما حكى من أن بعضهم قال: (وقولوا للناس حسنى) فشاذ عن الاستعمال والقياس، وما كان كذلك لا ينبغي أن يؤخذ به».

وتراه يصدر كثيراً من الأحكام الصرفية واللغوية على ضوء فكرة القياس وينص على ما خالف القياس بصراحة ووضوح فهو يقول مثلاً:

«والمفتوح (أي المفتوح الأول من مثال ما بنى على افتعلت) نحو أحد لأنه من الوحدة وأناة في صفة المرأة وهو من الونى، لأن المرأة تجعل كسولاً وهذا بلا خلاف يقصر على المسموع»[1].

وهناك ظاهرة تجدر ملاحظتها عند الحديث عن القياس عند أبي علي وهي أن حرصه على مبدأ القياس والمحافظة على اطراده جعلاه يقارن بين قياس وقياس آخر فنراه يستعمل اصطلاح «الأقيس» وهو تعبير يريد منه

---

(١) التكملة ٥٨٠.

الترجيح بين قياسين لمسألة واحدة وفقاً لتعليلات يراها. انظر إلى قوله:
« وقد جمع بعض ذلك بالواو والنون فإذا جمع بهما غيروا الأوائل نحو سِنون وقِلون وثِبون، قال سيبويه: وبعضهم يقول قُلون فلا يغير، وحكى أبو زيد رِئة ورِئون وأنشد:

فغِظناهمُ حتى أتى... البيت.

والتغيير أقيس، لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف فينبغي أن يغيير الأسم عما كان عليه قبل الجمع ليكون ذلك تكسيراً ما، ألا ترى أن يونس روى أنهم يقولون: « حَرّة وإحرّون، فزادوا حرفاً في أول الكلمة حرصاً على التغيير ومبالغة فيه »[1].

ويقول في موضع آخر، ومثل ذلك تترى وهو فعلى من المواترة وأبدلت من واوها التاء، كما أبدلت في تراث وتخمه، والأقيس عندي ترك الصرف كالدعوى والنجوى لان الف الالحاق لم تدخل المصادر[2].

ومثل ذلك ما قاله في موضوع الإدغام: « فالطاء في الدال نحو « اضْبِطْ دَّلَمَا»، تدغم وتبقى الاطباق كما أبقيت الغنة في المنون وهو أقيس، وان شئت أذهبته كما أذهبتها »[2].

وقد تكون مفاضلته بين قياسين قاسهما علماء سبقوه ومثال ذلك تغليبه قياس الخليل على قياس سيبويه في همزة جاءٍ ونحوه قال: « ويذهب الخليل إلى أن الهمزة التي في جاء ونحوه هي اللام قدمت فقبلت إذ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في شاكى السلاح ولاثٍ، فلما

---

(١) التكملة ٤٣٨.
(٢) التكملة ٣٢٦.
(٣) التكملة ٦٢٥.

كانوا قلبوا الهمزة الواحدة الزموا القلب لاجتماع الهمزتين وهذا القول أقيس من الأول »[1] ويقصد بالأول قول سيبويه .

هذه الأمثلة وغيرها كثيرة جداً توضح لماذا اقترن اسم أبي علي عند النحويين بمذهب القياس ، وأنت تجده في كتابه استعمل كل أنواع القياس التقليدية التي أشرت إليها في أول الكلام وأقصد بها قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد .

فقياس العلة معناه ان القياس مبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم الحكم عليها . ومن أمثلتها في التكملة قوله : « وأما ما الهمزة فيه أصل نحو قرّاء فتثنيته قرّاءان بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك ، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : قراوى، أن يثنى بالواو »[2] .

وقوله : « وما لم تدر من هذه الالفات أمن الياء هو أم الواو فإن لزم ألفه التفخيم جعلت من الواو نحو شفا تقول : شفوان ، وان جازت الإمالة في الألف جعلت من الياء قياساً على الأكثر، فلو سمي رجل بكلا ومتى لكانت التثنية بالياء لمجيء الإمالة فيهما »[3] .

ويعد من هذا النوع ما نقله عن غيره وهو قوله : « والمكسور نحو وشاح واشاح ووفادة والإفادة ، وأبو عثمان يذهب إلى إبدالها مكسورة مطرد ، وأبو عمر يقصر ذلك على المسموع »[4].

وقياس الشبه قياس بعض الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه .

---

(١) التكملة ٦٠٣.

(٢) التكملة ٢٤٣ .

(٣) التكملة ٢٣٨ .

(٤) التكملة ٥٨٠.

ومن هذا النوع في تكملة أبي علي قوله: « وربما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء نحو أبطح وأجرع وكسروه تكسير الأسماء فقالوا: أجارع وأباطح، وكذلك كان قياس فعلاء »[1].

وقوله: « فإذا استكرهوا، حذف الحرف الآخر فقالوا في فرزدق: فرازد وربما قالوا: فرازق، فحذفوا الدال لما كانت من مخرج التاء وهي زائدة، وكذلك القياس في خدرنق »[2].

وقياس الطرد هو أن تطرد القاعدة الصرفية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها، ومن ذلك عنده: « وقد قالوا في الهالك: هُلاّك وهالكون كما يجب في القياس »[3].

وقوله: « فإذا لقي هذا المتحرك، بهذه الحركات على هذه المذاهب ساكناً من كلمة أخرى نحو غُضٍّ الطرف، فالأكثر فيه الكسر كقولك رُدِّ القومَ وفِرِّ اليومَ وشَمِّ الطيبَ، وهو القياس أيضاً »[4].

وتقع تحت هذه الأنواع الثلاثة من القياس أنواع أخرى إذ يقع تحت قياس الشبه القياس الصوتي والقياس اللغوي والقياس العروضي والقياس الصرفي وغيرها. ويقع تحت قياس العلة أنواع هي القياس الأولى والقياس المساوي وقياس الأدنى وكل هذه يمكن الحصول على أمثلة لها في الكتاب.

ومع هذا التشبث كله بالقياس والتمسك به إلا أننا نراه يشير في الكتاب إلى مواضع عدل فيها العرب عن القياس انظر قوله: « فأما أجمع وجمعاء، فليس من هذا الباب، ومن جعله منه فقد أخطأ، يدلك على ذلك جمعهم

---

(١) التكملة ٣٤٧.
(٢) التكملة ٤٩٥.
(٣) التكملة ٤٨٤.
(٤) التكملة ١٨٧.

للمذكر منه بالواو والنون، وفي التنزيل ﴿ **فسجد الملائكة أجمعون** ﴾، ولم يكسروا المؤنث تكسير مؤنث الصفة كما لم يكسروا المذكر ذلك التكسير، ولو جمعوا المذكر بالواو والنون لكان قياساً لكنهم عدلوا به عن ذلك إلى الجمع المعدول عن صحاري وصلافى فقالوا: جُمَع وكتَع »[1]. لكنه حرصاً منه على أسباب القياس يعمد إلى تعليل هذه الحالات التي يعدل فيها العرب عن القياس بأسباب الضرورة أو غيرها، فهو مثلاً حين تكلم عن الحرف الموقوف قال: « والقياس إذا وصل أن لا يلحقه التضعيف ولكن أجرى الوصل مجرى الوقف[2].

وقد يعلل العدول عن القياس بسبب إزالة اللبس في الكلام ومن أمثلة ذلك قوله: « وقالوا في عبد مناف: مَنَافيّ وكان القياس « عَبْديّ » وكأنهم عدلوا عن القياس لازالة اللبس »[3].

وقد يعلله بالرغبة في التخصيص وابتعاداً عن التعميم قال: « وقالوا في الأعراب: أعرابيّ، لأنك لو رددته إلى عرب لزدت الاسم عموماً »[4].

ويقيس في حالات معينة نوعاً من أنواع الخروج عن القياس بنوع آخر يماثله في العلة كقوله: « ومثل ذلك ليلة وليالي وأهل وأهالي، فهذه زيادات لحقت التكسير والتصغير على الخروج عن القياس، كما لحق الإضافة نحو بحراني، فكما لا يستقيم أن يقال أن أصل البحرين: بحران للحاق هذه الزيادة له، كذلك لا يستقيم ذلك في التكسير والتصغير »[5].

---

(١) التكملة ٣٤٨.

(٢) التكملة ٢٠٦.

(٣) التكملة ٢٦٨.

(٤) التكملة ٢٦٩.

(٥) التكملة ٤٥٩.

لكنه قد يسكت عن تعليل هذا الخروج فلا يذكر لذلك سبباً كقوله: « وقالوا في الاسم العلم: الحجاج، فأمالوه على غير القياس ولا يفعلون ذلك به إذا كان صفة »[1].

وربما يدور في الذهن ونحن نعرض للحديث عن القياس عند أبي علي السؤال الآتي: ما هو مدى اصالته في هذه الظاهرة وهل ينحصر دوره فيها في نقل أقيسة من سبقوه كالخليل وسيبويه أو أنه ارتفع فيها إلى مصافهم؟

والجواب عن ذلك هو أن تأثره بشيوخ المدرسة البصرية وأقيستهم أمر لا شك فيه، وهو يشير إلى ذلك بوضوح فهو يقول على سبيل المثال: « فإذا بنى منه (أي مِنْ باب ما كانت فاؤه همزة) افتعل قلت: ايتكل وايتمن، فلا تدغم الياء في التاء، كما ادغمت اتَّعد واتَّسر، لأن الياء ليست بلازمة، وقد حكى بعض البغداديين فيه الأدغام، وهو عندي على قياس اصحابنا خطأ »[2].

وقد تقدم القول بنقله آراء في القياس عن أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني وأبي عمر الجرمي وكل هؤلاء من شيوخ المدرسة البصرية فضلاً عما ينقله عن شيخيها البارزين الخليل وسيبويه.

لكن ذلك لا يمنعه من ان يطاولهم، في القياس، ويناقشهم ويجيب عن بعضهم كما فعل في مسألة اشياء عندما أجاب عن الأخفش، بل يحدوه تمكنه فيه إلى أن يرد على أقوال الخليل وسيبويه رد الند للند. وما يمنعه من ذلك وهو يمتلك الأداة التي بها صاغوا آراءهم النحوية والصرفية وأعني بها القياس. فهو يرد على الخليل بقوله:

---

(١) التكملة ٥٤٨.

(٢) التكملة ٥٨١.

« وزعم الخليل أن أُناساً من بكر بن وائل يقولـون: رَدَّنَ ومَـرَّنَ إذا أخبـروا وأرادوا ردَدْنَ وَمَـرَرْنَ، وهـذا لا ينبغـي أن يؤخـذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس، أما الشذوذ عن الاستعمال فلقلة المستعملين له، وأما الشذوذ عن القياس، فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار أرْدَدْ ونحوه مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليها فإنه لا يدغم نحو رَدَدْنَ الذي لا تصل إليه الحركة البتة لاتصاله بالضمير أولى[1].

وهو يضعف رأى سيبـويه ويورد حججاً وتعليلات من أجـل ذلك إذ يقول: « وقد جمع بعض ذلك بالواو والنون، فإذا جمعهما غيروا الأ وائل نحو سِنون وقِلون وثِبون قال سيبويه: وبعضهم يقول قُلون، فلا يغير، وحكى أبو زيد: رِئة ورِئون وأنشد:

فغظناهم حتى أتى . . . البيت.

والتغيير أقيس، لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف فينبغي أن يغير الاسم عما كان عليه قبل الجمع ليكون ذلك تكسيراً ما ألا ترى أن يونس روى أنهم يقولون: حَرّة وإحَرون، فزادوا حرفاً في أول الكلمة حرصاً على التغيير والمبالغة فيه[2].

وقبل أن أختم الحديث عن موضوع القياس في تكملة أبي علي لا بد من الإشارة إلى موضوع مهم أثاره الدكتـور محمـد عيد يتعلـق بمسألـة القياس النحـوي، إذ يرى أن القياس النحـوي قد تحـكم في اللغـة والنحـاة أيضـاً فخضعوا لسلطانه وهو منهج غير علمـي، استـورده النحـاة في دراستهـم ثـم خضعوا له، ثم يتصور فاصلاً معوقـاً بين الاستقـراء والقياس فيقـول: « إن

---

(١) التكملة ١٨٨.

(٢) التكملة ٤٣٨.

روح التسامح والتحكم بين الاستقراء والقياس تبدو في الفرق بين الملاحظة الاستقرائية والقاعدة القياسية فالأولى تعبر عن السلوك اللغوي الذي بدت فيه الظاهرة المستقرأة فقط، أما الثانية تعبير عما استقرىء وما يمكن أن يستقرأ، الأولى تمثل مجهوداً متواضعاً مقصوراً على الظاهرة الملاحظة، والثانية تمثل حكماً مطلقاً حاداً يتعدى حدود اختصاصه، الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعيار »[1].

ولنناقش مدى صحة هذا الرأي على ضوء الأثر اللغوي الذي نحن بصدده وهو كتاب يقوم بالدرجة الأولى على مبدأ القياس ذاته.

إن الفروق التي أشار إليها الدكتور محمد عيد بين القياس والاستقراء تحتمل الكثير من الجدل والمناقشة. فالنحاة على اختلافهم لم يروا هذه الفروق بل كانت خلافاتهم تنحصر حول التوسع في القياس على كل ما هو وارد عن العرب أو قصر ذلك على المطرد من الكلام بحسب استقراء وضعوه للغة. وهم أيضاً رأوا ترابطاً وثيقاً يقوم بين الاستقراء والقياس، فأبو علي في التكملة يعرف النحو بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فالقياس اذن يقوم على الاستقراء وليس في مواجهته.

أكثر من هذا أني لاحظت أن أبا علي وضع أحكامه في القياس على ضوء مبدأ الاستقراء وهو استقراء لكلام العرب يتفاوت بين الاجماع على صحة وروده والمنعدم من ذلك ووفق هذا التنوع تتنوع أحكام القياس تقوى مع الأول وتمتنع مع الآخر.

وتحتم عليّ موضوعية البحث أن أقرر أن أبا علي لم ينص صراحة على

---

(١) موقف ابن مضاء من مناهج النحاة على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، رسالة ماجستير بدار العلوم ٢٨٥ - ٢٨٦.

هذا التقسيم ولكنه أمر تلمسته من مصاحبتي الطويلة للكتاب ، وسوف أعرض لكل قسم من هذه الأقسام وأبين موقف أبي علي منها بالنسبة لمبدأ القياس عليها أو منعه . وقد يكون ذلك جواباً بالنفي أو شكاً في صحة المضمون الذي طرحه الدكتور محمد عيد ووصل منه إلى الحكم على القياس بأنه منهج غير علمي .

قسم أبو علي أحكامه في القياس على ضوء استقرائه على ما يأتي :

أ ـ الاجماع . جـ ـ القليل . هـ ـ الشاذ . ز ـ الممتنع .
ب ـ الأكثر والشائع . د ـ المنفرد . و ـ المستكره .

(أ) الاجماع : قرر أبو علي كثيراً من الأحكام التي لم يختلف النحاة فيها بسبب اطراد ورودها في كلام العرب من ذلك قوله : « فإذا لقي هذا المتحرك بهذه الحركات على هذه المذاهب ساكناً من كلمة أخرى نحو غضٍّ الطرف فالأكثر فيه الكسر كقولك : ردِّ القوم وفرِّ اليوم وشمِّ الطيب وهو القياس أيضاً ، وذلك أن التضعيف لو ظهر لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو ارددِ القوم واشممِ الطيب »[1] .

وقوله : فأما « هَلُمَّ فمفتوحة على قول الجميع »[2] .

وقوله : « كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب أذا اتصلت بشيء قبلها في الأمر العام وذلك نحو كم بِلُك »[3] .

وقوله : « كما تقول في تحقير ثلاثين : ثُليثُون ، وثُليثُون قول جميع العرب »[4] .

---

(١) التكملة ١٨٨ .
(٢) التكملة ١٨٨ .
(٣) التكملة ١٩٩ .
(٤) التكملة ٥٠٤ .

وقوله: « ومنهم من يقول نَيْجَلُ فيبدل من الواو الياء كما أبدل الجميع من العرب في نحو سيدّ وميّت »[1].

فهذه الأمثلة وغيرها كثيرة وردت في التكملة على ما أجمع العرب على النطق به ولذلك صح القياس عليه واطرد.

(ب) **الأكثر والشائع**: وهذا يقاس عليه أيضاً وإن كان يأتي في مرتبة دون مرتبة الاجماع وذلك لأن شيئاً في كلامهم قد خرج على هذا الكثير الشائع، ومن الأمثلة التي ذكرها أبو علي لهذا النوع قوله: « وتقول في الذي: اللذان، وفي التي اللتان، وفي الجمع: الذين، ومنهم من يقول في الرفع: اللذون، الأول أكثر »[2].

وقوله: « وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: هذا غازي ورامي وشجى والأول أكثر » وأقيس »[3].

وقوله: « السوق تذكر وتؤنث، والتأنيث أكثر »[4].

وقوله: « وقالوا: صحابة ففتحوا الصاد وهذا اسم للجمع والصاد لا تكسر مع دخول التاء الاسم، وقد حكى الكسر بعض البغداديين صِحابة والأكثر الأول في الاستعمال »[5].

وقوله: « وقد أخفاها ـ أي النون ـ قوم مع الخاء والغين كما أخفوها مع حروف الفم لقرب هذين الحرفين من الضم فقالوا: مُنْخَل ومُنْغَل فأخفوها، والأكثر البيان »[6].

---

(١) التكملة ٥٧٧ ـ ٥٧٨.
(٢) التكملة ٢٤٩.
(٣) التكملة ٢٠٨.
(٤) التكملة ٤٠٣.
(٥) التكملة ٤٥٤.
(٦) التكملة ٦٢٤ ـ ٦٢٥.

(جـ) **القليل**: موقفه من القليل يتخذ صوراً متعددة فهو ينص أحياناً على أنه لا يقاس عليه كقوله: « وقد جمعوا فَعْلاً في العدد القليل على أفعال وذلك قولهم رَأدٌ وأرْآد، والرأد أصل اللحيين، وزند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، وذلك قليل لا يقاس عليه »[1].

ومثل هذا قوله: « وقد كسروه (أي بناء فَعَلٍ) على أفْعُل، كما كسروا فعلاً عليه وذلك زَمَن وأزْمنُ، وجَبَل وأجْبُل، وأفْعُل في فَعَل في القلة وأنه لا يقاس عليه كأفعال في باب فَعْلٍ »[2].

وينص أحياناً على اهماله فهو يقول مثلاً: « فأما قولهم: انقحل فلا اعتداد به لقلته »[3]. ويعني لا اعتداد باجتماع زيادتين في أوله لأنه سبق أن منع مثل هذا الأمر.

وقد يستقصي القليل ويحصي ما ورد منه عن العرب كقوله: « وأما فِعْلى الذي يكون جمعاً فما علمته جاء إلا في حرفين، قالوا في جمع حَجَلٍ حِجْلَى، قال الشاعر:

ارحم اصيبيتي الذين . . . البيت

وقالوا في جمع ضربان: ضِرْبَى، قال القتال الكلابي:

يا أمة وجدت . . . البيت[4].

ومثل هذا قوله وقد جاء حرفان لم تلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم: خُصْيان وأُلْيَان، فإذا أفردوا قالوا في الواحد: خِصيْة وإلية.

وأنشد أبو زيد:

---

(١) التكملة ٤٠٩.

(٢) التكملة ٤١٤.

(٣) التكملة ٥٦١.

(٤) التكملة ٣٣٢.

ترتج إليها . . . البيت

وأنشد سيبويه :

كأن خصييه . . . البيت[1] .

(د) المنفرد: وهو قسمان : ما انفرد بوروده وما انفرد بحكمه. والأول معناه ما لم يرد غيره في كلامهم وهو لا يقيس على ذلك وقد ذكر امثلة لهذا النوع منها قوله : « وقالوا كُدْتُ تَكَادُ وهو نادر لم يجيء له نظير »[2]. ومن الثاني قوله : « وتقول في عِدَة : عِدِى لا غير »[3] وقوله : « وتقول في النسب إلى مشتر: مشتريٌّ لا غير »[4] وقوله : « وقالوا : رجل شُلُلٌ ولم يجاوزوا شُلُوُن وهو الخفيف في الحاجة »[5] وقوله : « رجل جُدٌّ للعظيم الجد ولا يجمعونه إلا بالواو والنون : جُدوّن »[6]، وقد يعلل سبب الحكم عليه بالانفراد كقوله : « وقالوا : ذِراع وأذرع ، لأنها مؤنثة ولم يجاوزوا فيها هذا البناء »[7].

(هـ) الشاذ : قسم أبو علي الشاذ في كتاب العسكريات بالنظر إلى القياس والسماع على ما يأتي :

١ ـ المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال .

٢ ـ المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس .

---

(١) التكملة ٣٦٠ .

(٢) التكملة ٥٨٧ .

(٣) التكملة ٥٥١ .

(٤) التكملة ٢٥٨ .

(٥) التكملة ٤٧١ .

(٦) التكملة ٤٧٢ .

(٧) التكملة ٤٥١ .

٣ ـ ما كان شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً[١].

وقد وردت هذه الأقسام جميعها في كتاب التكملة.

فمن أمثلة المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال قوله: « ومما شذ من هذا الباب ـ أي باب الجمع الذي على حد التثنية ـ قوله:

متى كنا لامك مقتوينا

وكان القياس مقتيين لأنه من القتو وهو ـ فيما حدثنا علي بن سليمان ـ الخدمة، وكان حقه أن يكون بياءي النسب، ولكنه جاء كالأعجمين والأشعرين »[٢].

وقوله: « وقد شذ شيء من هذا فلم تحذف الياء منه ـ أي من باب ما يطرد فيه الحذف في النسب ـ قالوا في عميرة كلب: عميري، وفي السليقة: سليقى وفي خريبة: خريبي »[٣].

ومثل للمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس بقوله: « وقال بعضهم في جمع مكان: أمكن، وهذا شاذ لأن هذا البناء لا يجمع في المذكر على أفعل في الأمر الشائع »[٤].

وقوله: « وما كان على مَفْعِل ومَفْعَل من الأسماء فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل. . . وذلك المعاش والمعاد والمثابة والمسير والمصيف والمقيل ». وقد شذ بعض ذلك في الأسماء الأعلام وغيرها نحو مزيد ومكوزة ومريم ومدين ومثله مَحْبَبَ ومَوْأَلَةَ »[٥].

---

(١) العسكريات لوح ٢/٤ من جزء محقق منه ص٥، وأنظر أيضاً الخصائص ١/ ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) التكملة ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) التكملة ٢٥٩.

(٤) التكملة ٤٦٠.

(٥) التكملة ٥٩١ ـ ٥٩٢.

ونص على الشـاذ عن القياس والاستعمال في قوله: « وأما ما حكى من أن بعضهم قال (وقولوا للناس حسنى) فشاذ عن الاستعمال والقياس، وما كان كذلك لم ينبغ أن يؤخذ به »[1].

(و) المستكره: وهو في أكثره ما لم يرد في كلامهم وإنما ورد غيره فيعلل بأنهم تجنبوه لأنهم يكرهون أن ينطقوا به. من أمثلة ذلك قوله: « وقالوا في بني حويزة: حويزى، وفي شديدة: شديدى كراهـة اجتمـاع المثلين لو حذفت الياء »[2].

ويدخل في هذا النوع ما يسميه القبيح وهو أيضاً لم يرد لكن يفتـرض وروده ثم يحكم بقبحه من ذلك قوله: « ولو قال: الكِلاب نَبَحَ، والكِعاب انكسر، كان قبيحاً حتى يلحق العلامة كما قبح موعظة جاءنا، ولم يقبح جاءني موعظة »[3].

وقد يذكر سبباً للحـكم باستـكراه الشـيء كالتضـعيف من ذلك قولـه: « والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهة التضعيف في فعل وذلك عِنان وأعِنة وكِنان وأكِنّة »[4].

أو يكون السبب الاعلال كقوله: « وقالوا: فُلُو وأفلاء وعَدُوّ وأعداء وكرهوا فُعُلٌ وفِعْلانٌ للاعلال »[5].

وربما ورد شيء من المستكره في كلامهم لكنه ينص على ذلك قال:

---

(١) التكملة ٣٢٠.
(٢) التكملة ٢٥٩.
(٣) التكملة ٣١٢.
(٤) التكملة ٤٤٤.
(٥) التكملة ٤٤٩.

« فأما بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه »[1].

(ز) الممتنع: وهو آخر التدرج اللغوي الذي يفرضه عليه النظر بالقياس من ذلك قوله: « فكل فعلاء من هذا الضرب ـ أي الذي تأتي فيه صفة ـ فمذكره أفعل في الأمر العام، وقد جاء فعلاء صفة ولم يستعمل أفعل في مذكره، أما لامتناع معناها في الخلقة، وأما لرفضهم استعماله، فالممتنع نحو آدر ولا يكون ذلك للمؤنث. . . وقالوا امرأة حسناء، وديمة هطلاء، ولم نعلمهم قالوا: مطر أهطل »[2].

وقوله: « ولم يؤنث بالهاء شيء في موضع في كلامهم، فأما قولهم: « هذه » فالها بدل من الياء، والياء مما يؤنث بها »[3].

وقد يحمل الممتنع على لغة أخرى يرفضها ويعلل سبب الرفض انظر قوله: « وعلى هذا قالوا: مرأة، فإذا خففوا الهمزة فالقياس مرة، وقد قالوا: المرأة، فإذا ألحقوا لام المعرفة استعملوا ما لم تلحق أوله همزة الوصل فقالوا: المرء والمرأة، ورفضوا مع الألف واللام اللغة الأخرى. . وكأنهم رفضوا ذلك لما كان يلزم من التقاء الساكنين في أول الاسم فاجتزءوا باللغة الأخرى »[4].

لكنه قد يمنع بناء ورد في كلامهم لأن الأقيسة تمنعه ولذلك فهو يحمل وروده على الضرورة قال: « وقالوا: جرح وجروح، ولم يقولوا: أجراح كما لم يقولوا: أفراد، وأنشد أبو زيد لعبدة بن الطيب:

ولي وصرعن. . . البيت.

---

(١) التكملة ٤٩٥.
(٢) التكملة ٣٤٥ ـ ٣٤٦.
(٣) التكملة ٣٤٩.
(٤) التكملة ٣٦١.

ويجوز أن يكون على قول سيبويه أن اجراحاً جاء في الشعر للضرورة، ولم يستعمل في الكلام. كما جاء ضَنِنُوا ونحوه من المرفوض من المنثور »[1].

ويرتبط بمذهب القياس عن النحاة عدة موضوعات سنتتبع أثرها في تكملة أبي علي هي:

أ ـ التعليل

ب ـ الاحتجاج أو الاستدلال

ج ـ الأصول والفروع

د ـ التأويل والتخريج

(أ) **التعليل**: معنى التعليل عند النحويين النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام. وأوضح ما يبسط نظرة النحاة إلى التعليل ما نقله الزجاجي عن بعض شيوخه أن الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: « عن العرب أخذتها أم أخترعتها من نفسك فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وما قام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة، فجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا

---

(١) التكملة ٤٢٠ ـ ٤٢١.

الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله ذلك لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو أليق بالمعلول فليأت بها »[1].

وهكذا فتح الخليل للنحاة من بعده باب استنتاج العلل لأي حكم من الأحكام النحوية. ولذلك تنوعت العلل عند النحاة وتقسمت إلى علل نحوية وصرفية وتفرعت كل واحدة من هاتين إلى فروع كالعلة القياسية والعلة الحكمية والعلة الضرورية والعلة الوصفية والعلة الصحيحة والعلة الفاسدة وقد شغف أبو علي كغيره من النحاة شغفاً كبيراً بالتعليل ومكنه من ذلك حدة ذكائه وتبحره في علمه، ورسخ منه هذا، في كتابه موضوع البحث حتى أنك قلما ترى مسألة من المسائل القياسية دون تعليل في أي باب من أبواب الكتاب، وقد تتلاحق عنده التعليلات بعضها أثر بعض فهو يقول مثلاً عند الحديث عن همزة الوصل: « فأما دخولها على ذوات الثلاثة غير المزيد فيها فنحو أجلس اضرب، اذهب اعلم، أخرج احشر، لما سقطت حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد حرف المضارعة ساكنة اجتلبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن[2]. فهو علل لنا سبب اجتلاب همزة الوصل، ويعود ليعلل لنا بعد ذلك مباشرة سبب زوالها إذ قال: « فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت الهمزة لأن ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن فأغنى عن الهمزة »[3].

ومن تعليلاته قوله: « وأما الفعل المعتل نحو يرمي ويغزو ويخشى

---

(١) الايضاح في علل الزجاجي ٦٥ ـ ٦٦.
(٢) التكملة ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٣) التكملة ٢٠١.

فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف، لأنه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق نحو قاض فيحذف في الوقف »[1] وقوله: « ومنهم من يبدل الهمزة حرف لين مع القاء حركتها على ما قبلها فيقول: « هذا الخبو، ورأيت الخبا، وبالخبى، لأن حرف اللين أبين من الهمزة »[2].

وتمتد تعليلاته لتشمل مجمل ظواهر الكتاب فهو يعلل الشذوذ كقوله: « وقالوا في الأعراب: اعرابي، لأنك لو رددته إلى عرب لزدت الاسم عموماً »[3].

وعلل رفضه لبعض صور من الكلام تخيلها، لخروجها عن القياس كقوله: « وكذلك لا يجوز دخول الألف واللام في الاسم الثاني نحو الخمسة العشر درهماً، لأن الاسم لا يعرف من موضعين »[4].

وعلل بعض الصيغ السماعية بشكل استقصى فيه وجوهها المختلفة قال: « وقالوا: ثلاث أعين، وإن كانوا رجالاً، على تأنيث العين، يقوى ذلك قولهم في تحقير الناب من الابل: نُييب، فلم يلحقوا الهاء، لأنهم أرادوا الجارحة»[5].

ويتابع تعليلاته فيقول: « وقياس من قال: ثلاثة أنفس فذكر لأنه انسان أن يقول ثلاثة أعين، لأن العين الرجل الحافظ لاصحابه على الأماكن المشرفة » ثم يقول: « وتقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن الأصل صفة

---

(١) التكملة ٢١٠.
(٢) التكملة ٢١٣.
(٣) التكملة ٢٦٩.
(٤) التكملة ٢٧٥.
(٥) التكملة ٢٨٢.

فأجرى على الأصل وإن كان استعمل استعمال الأسماء »[1].

وعلل بعض الأحكام كقوله: « وأما ما كان على أربعة أحرف من المؤنث فلا تلحقه التاء في التحقير وذلك قولهم في عناق: عنيق، وفي عقاب: عقيب وفي عقرب: عقيرب، كأنهم جعلوا الحرف الزائد على الثلاثة في العدة، وإن كان أصلاً بمنزلة الزيادة التي هي التاء فعاقبتها »[2].

وعلل بعض ما ورد في كلام العرب من الشعر قال في قول الشاعر:

رآه أهـل ذلك حين يسعى رعـاء النـاس في طلـب الحلوب

فالحلوب هنا جماعة، ألا ترى أن رعاء الناس لا يسعون في طلب حلوب واحدة »[3].

وقد يورد العلة ثم يحتج لها كقوله: « الألف لا تزاد أولاً لسكونها، ألا ترى أن أوائل الكلم التي يبتدأ بها لا تكون إلا متحركة »[4].

ب ـ **الاحتجاج والاستدلال:**

وهو وسيلة ترتبط بموضوع التعليل فهو كثيراً ما يورد الحكم ثم يدلل عليه بقوله « يدل على ذلك » أو « بدلالة » أو «والدليل». . . الخ.

فهو مثلاً يدلل على أن الزيادات التي تلحق « من » في الاستثبات، كقولنا « منا » و « منو » و « منين » و « منان » زيادات لغير الاعراب قال: « وذلك كله يحذف في الوصل إذا قلت: من يا فتى؟ وحذفه في الوصل يدل على أن هذه الزيادات من التغيير المستعمل في الوقف غير اعراب ولو كان

---

(١) المصدر نفسه

(٢) التكملة ٣١٤-٣١٥.

(٣) التكملة ٣٦٩.

(٤) التكملة ٥٥٧.

اعراباً ثبت في الوصل، لأن ما ثبت في الوصل في الاعراب بالحروف يثبت في الوصل والوقوف، فلو كانت هذه الحروف أيضاً اعراباً لم تحذف في الوصل »[1].

ويحتج بالسماع عن العرب لأحكام صرفية كقوله: « وإن سميت رجلاً بطلحة لم يجز فيه إلا طلحات، ومن الدليل على ذلك قول العرب: طلحة الطلحات ولم يقولوا غير ذلك. قال:

نضر الله اعظما . . . البيت[2].

وقد يحتج بالسماع انتصاراً لقول من سابقيه كما فعل في الاحتجاج لأبي عبيدة. قال أبو علي: « وقالوا: حلة شوكاء، قال الأصمعي لا أدري ما يعني بها، وقال أبو عبيدة، يراد بها خشونة الجدة، ويدل على صحة ما ذكره أبو عبيدة، أنهم سموا الخلق جرداً قال:

هبلتك أمك أي جرد ترقع[3].

وهو يحتج لأحكامه التي يصدرها كقوله: « هذه العلامة التي تلحق للتأنيث تاء وإنما انقلبت في الوقف هاء، لتغيير الوقف، يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو ضربت وهي في الوصل والوقف على حال واحدة »[4].

وهو يعتمد في الكثير مما يحتج له على لغة القرآن كقوله: « ومما يذكر ويؤنث من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف اللسان يذكر ويؤنث، ولغة القرآن التذكير ومجىء الجمع على أفعلة في نحو قوله تعالى: ﴿ **واختلاف ألسنتكم** ﴾ يدل على ذلك »[5].

---

(١) التكملة ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) التكملة ٢٤٨.

(٣) التكملة ٣٤٦.

(٤) التكملة ٣٥٢.

(٥) التكملة ٤٠٣.

وكقوله: « السلاح يذكر ويؤنث، والقرآن يدل على التذكير كقوله: (لو تغفلون عن اسلحتكم) »[1].

وقد يسلك في الاحتجاج طريقاً منطقياً كقوله: « فأما فَعِلَ فنحو خاف، فهذا فَعِلَ بدلالة أنه لا يخلو من أن يكون فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ فلا يكون فَعُلَ لتعديه، ولا يكون فَعَل لأن مضارعه يَفْعِلُ، وفعل يَفْعَلُ لا يكون في كلامهم حتى تكون اللام أو العين حرف حلق، فإذا لم يكن فَعَلَ ولا فَعُلَ ثبت أنه فَعِلَ »[2].

ويعمد أحياناً إلى أن يخضع علوماً عديدة من العربية كالشعر والسماع والعروض من أجل الاحتجاج لآرائه وأحكامه. انظر قوله: « والدليل أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبتدأ بها نحو:

أأن رأت رجلاً أعشى

لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت وتقريباً من الساكن، فلما لم يبتدئوا بالساكن، لم يبتدئوا بما قرب منه.

وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن هو أنهم لم يخرموا متفاعلن كما خرموا فعولن ونحوه، لأن متفاعلن يسكن ثانية فلو حزم لادى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن فإذا رفضوا ما يؤدي إليه فإن يرفضوه نفسه أولى »[3].

ومثل ذلك قوله: « لأنهم لو حركوا الميم لأدى ذلك إلى توالي خمسة أحرف متحركة في نحو (رسلهم بالبينات)، وذلك مما رفضوه في كلامهم،

---

(١) التكملة ٤٠٥.

(٢) التكملة ٥٨٤.

(٣) التكملة ١٩٩.

فرفضوا هذا التحريك المؤدي إليه، كما لم يخرموا متفاعلن في الكامل لما كان يؤدي إليه من الابتداء بالساكن »[1] وأعاد فكرة أنه لا يتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركات مرة أخرى[2] كما تعرض للعروض في معرض الاحتجاج والتعليل مرات عدة[3].

جـ ـ الأصول والفروع:

ومما يرتبط بفكرة القياس في النحو التعرض للأصول والفروع وذلك لأن القياس هو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو يقاربها، وفكرة الأصل عند النحاة معناها الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كالأسماء والأعراب، ولهذا قالوا: ان القياس في الاسماء الأعراب، وعللوا عدم دخول الإعراب بعض الأسماء أنها أشبهت الحروف فخرجت بذلك على الأصل الذي هو قياس بالمعنى فيقال القياس في الأسماء غير المتمكنة أن تبنى لشبهها بالحروف.

أن تلمس فكرة الأصول والفروع عند أبي علي في التكملة يسير لأنه يصدر كثيراً من أحكامه على أساسها، فهو يقول مثلاً: « أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثان له، فمن ثم إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام التعريف لم يتصرف نحو امرأة سميت بقدم أو زينب، وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو رجل يسمى بحجر أو جعفر ».

وهكذا استطاع أن يضع حكماً قياسياً من فكرة الأصول والفروع، وهو يتبع هذه الفكرة في أحكام عامة كالتذكير والتأنيث أو يستعملها للحكم على أمور أقل شمولاً كما يفعل في الحروف إذ يقول مثلاً: « والرباعي ما كان على

---

(١) التكملة ٢٢٣.

(٢) انظر التكملة ٦١٧.

(٣) انظر التكملة ٢٣٣ و٦١٧.

أربعة أحرف كلها أصول لا زيادة فيها نحو سرهفته سرهفة »[1].

وقال أيضاً: « الأسماء تكون على ثلاثة أصناف ثلاثية ورباعية وخماسية بحروف كلها أصول »[2] وعن الأفعال قال: « ليس في الأفعال ما يكون على خمسة أحرف أصول، إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة »[3].

إن فكرة تحديد الأحرف الأصول في الكلمات تهديه إلى معرفة الأحرف الزائدة مستخدماً بذلك الأقيسة. انظر إلى قوله وهو يتحدث في معرفة حروف الزيادة: « حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة، فالذي يعرف به الزيادة من الأصل هو أن تشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها فما سقط في الاشتقاق كان زائداً وما لزمها فلم يسقط كان أصلاً مثال ذلك قولنا: استخرج، الهمزة والسين والتاء زوائد لأنك تقول: الخرجُ فتشتق من الكلمة ما يسقطن فيه معه »[4].

على ضوء هذه الفكرة يصدر احكامه على الحروف فيقول مثلاً في الهمزة: « فإذا كانت الهمزة أولاً حكمت بزيادتها وإن لم تشتق من الكلمة التي هي فيها ما تسقط فيه قياساً على الكثير وحملاً عليه حتى تقوم دلالة على أنها أصل غير زائد »[5]. ويقول عن الهمزة في موضع آخر: « وإنما يحكم بزيادة الهمزة حتى يقوم دليل على أنها أصل إذا كانت أولاً، فإن كانت غير أول حكمت بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على أنها زائدة بالعكس مما تقدم »[6].

ومثل ذلك يقيس حروفاً أخرى قال: « فاما الميم في معدّ فأصل لقولهم: تمعدد، وكذلك ميم معزى لقولهم مَعَز، والميم في منجنيق أصل،

---

(١) التكملة ٥٣٢.
(٢) التكملة ٥٤٨.
(٣) التكملة ٥٥٠.
(٤) التكملة ٥٥١.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) التكملة ٥٥٥.

والنون التي تلي الميم زيادة، فأما ما رواه بعضهم من قولهم جنقونا، يريد رمونا بالمنجنيق ففيه بعض حروف المنجنيق وليس منها »[١].

ويستخدم فكرة الأصول والفروع في قياس الحركات أيضاً فيناقش على ضوئها اتصال الضمائر بالأفعال المعتلة مثل عاد وباع وهاب وما يتبع ذلك من تغيير حركة الفاء في هذه الأفعال بين الكسر والفتح والأشمام بالضم، لكن يقول بعد ذلك: والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء والأخريان داخلتان عليها[٢].

وربما يدعم آراءه في الأصول والفروع بالاستشهاد بالقرآن فهو مثلاً عندما أراد أن يقرر إفراد الطاغوت وتذكيره قال: « وذاك أن الطاغوت مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسم مفرد وليس بجمع والأصل فيه التذكير وعليه جاء ﴿ **وقد أمروا أن يكفروا به** ﴾[٣].

(د) التخريج والتأويل:

معنى ذلك الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم كتأويل وجه من وجوه الإعراب أو حمل معنى كلمة على معنى آخر. ومن قواعد النحاة في هذا الباب أن الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، فإذا دل الدليل على شيء فليس من الواجب إيجاد النظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه. وهذا ما فعله أبو علي في التكملة في كلمة « طاغوت » إذ لم يقتنع برأي المبرد أنها جمع فقال يرد عليه: « وليس الأمر

---

(١) التكملة ٥٦١.

(٢) التكملة ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٣) التكملة ٤٠٦.

عندنا على ما قال وذلك أن الطاغوت مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد وليست بجموع فكذلك هذا الاسم مفرد وليس بجمع »[1] فهو حين أعوزه الدليل احتج بالنظير.

ومن ذلك الحمل على المعنى. وقد عنى به أبو علي كثيراً فهو يقول في باب العدد: « تقول هذه ثلاثة أشخص، تذكر وتلحق التاء، وإن عنيت نساء لأن الشخص مذكر، وقد حمل في الشعر على المعنى فأنث قال:

فكان بصيري . . . البيت[2].

ويستقصي هذه المسألة مستشهداً لها بالقرآن وقراءاته، وبالرواية أيضاً قال: « وتقول ثلاثة أنفس، لأن النفس إنسان وعلى هذا قرىء ﴿ **بلى قد جاءتك آياتي** ﴾، وزعم يونس عن رؤبة ثلاث أنفس على تأنيث النفس، وعلى هذا قرىء ﴿ **بلى قد جاءتكِ آياتي** ﴾[3].

وقد يتوسل في سبيل الحمل على المعنى بالقرآن والشعر وآراء النحاة مجتمعة كفعله في تأويل قوله تعالى: ﴿ **وإذا حضر القسمة أولو القربى** ﴾ قال أبو علي: « ثم قال تعالى: ﴿ **فارزقوهم منه** ﴾، فلأنه حمله على الإرث أو لأن القسمة المقسوم، ومثل ذلك قوله:

إذ هي أحوى من الربعى حاجبه والعين بالأثمد الحارى مكحول

حمله سيبويه على أن المكحول للعين، وروى أبو عثمان وغيره من الأصمعي: أنه كان يتأوله على « إذ هي أحوى حاجبه مكحول والعين بالأثمد »[4].

---

(١) التكملة ٤٠٦.
(٢) التكملة ٢٨١.
(٣) التكملة ٢٨٢.
(٤) التكملة ٣١٠.

ومما نقله من تأويلات غيره قوله: « وعلى النسب تأويل الخليل قوله (السماء منفطر به) وكأنه قال: ذات انفطار، ولم يرد أن يجريه على الفعل »[1].

لكنه قد يعتمد على أقيسته وتأويلاته الخاصة قال: « وقالوا في اسم موضع سَعْيا، وفيه عندي تأويلان: أحدهما أن يكون سمي بوصف أن يكون هذا في باب فعلى كالقصوى في بابه في الشذوذ، وهذا كأنه أشبه لأن الأعلام تغير كثيراً عن نظائرها. وأما الاسم الذي هو مصدر من هذا الباب فنحو الدعوى والنجوى والعدوى والرعوى وهو عندي من ارعويت، وليست منقلبة »[2].

وتكون أحياناً أسبابه في الحمل على المعنى بعيدة عن الاقناع وذلك كما فعل في بيت أمية:

وكأنّ برقع والملائك حولها   سَدِر تواكله القوائم أجرد

وقال أبو علي في هذا البيت: « قال سدر بحر، وبرقع اسم من اسماء السماء وأجرد صفة للبحر المشبه به المساء، وكأنه وصف البحر بالجرد لأنه قد لا يكون كذلك إذا تموج، فلا يمتنع وصف السماء بالجرد »[3].

وتستهويه فكرة التأويل والحمل على المعنى فيستطرد فيها انظر قوله: « فأما قول الأعشى:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما   يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فإنه يجوز أن يكون مخضباً كقوله:

---

(١) التكملة ٣٥٧.

(٢) التكملة ٣٢٧.

(٣) التكملة ٣٣٨.

ولا أرض أبقل أبقالها.

ويجوز أن يكون حمل الكلام على العضو كما حمل الآخر البئر على القليب في قوله: يا بئر بئر... الأبيات».

ثم قال: «ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى:

فباتت ركاب... البيتان.

أنث الشراب حيث كان الخمر في المعنى كما ذكر الكف حيث كان عضواً في المعنى وهذا النحو كثير»[1].

وأشار إلى موضوع الحمل على اللفظ وهو أيضاً مما يدخل في التخريج والتأويل في باب ما جمع على معناه دون لفظه قال: «والحمل في هذا الباب على اللفظ أكثر في كلامهم من الحمل على المعنى، ألا ترى أنهم قالوا: دامر ودامرون، ولم يقولوا: دمرى»[2].

---

(١) التكملة ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٢) التكملة ٤٨٤.

٣ ـ السماع

يحسن بنا أن نعرف مفهوم السماع عند أبي علي قبل الحديث عن السماع في كتابه فلقد نقل عنه ابن جنى قوله « الفرض فيما ندونه في هذه الدواوين ونثبته في هذه القوانين، إنما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها وبستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماع[١].

فالقياس إذاً على كثرة وجوهه لا يغني عنده عن الظاهرة اللغوية التي تتمثل بالسماع، وفضل ابن جنى ـ وهو المعروف باتباعه الشديد لنهج أستاذه أبي علي ـ في أقوال له السماع على القياس إذ قال: « اعلم أن الشيء إذا أطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه. لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميتَ ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله»[٢] وقال في موضع آخر: «وإن شذ شيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»[٣].

فالسماع عند أبي علي ومن ثم عند تلامذته الذين نهجوا نهجه لا يقل

---

(١) المنصف ١/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢) الخصائص ١/ ٩٩.

(٣) الخصائص ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥.

أهميته عن القياس بل أن أبا علي يستأنس بالقياس ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح .

ويدخل في موضوع السماع الاستشهاد. وتتوزع مصادر الاستشهاد على ما يأتي :

أ ـ القرآن والقراءات .

ب ـ الشعر.

جـ ـ النثر من أمثال وأقوال .

(أ) **القرآن والقراءات** :

استشهد أبو علي بكثير من الآيات القرآنية ومثله في ذلك مثل بقية النحاة في عد القرآن المرجع الرئيسي في تثبيت القواعد النحوية .

وهو يعتمد كثيراً في تقرير أحكامه على القرآن فقد حكم على لفظة « نجوى » بأنها مصدر ودلل على ذلك بما ورد في قوله تعالى : ﴿ **وإذ هم نجوى** ﴾ قال : « فإفرادها حيث يراد بها الجمع يقوى أنها مصدر » .

وقد يستشهد بأكثر من آية على حكم يصدره دون اللجوء إلى مصدر آخر كما فعل في الحديث عن صفات المؤنث. قال ومما جاء بلا هاء، كقوله : (اشتدت به الريح في يوم عاصف) وقوله تعالى (جاءتها ريح عاصف) وإنما ذلك لأنه أريد به النسب »[١] .

ومثل ذلك قوله : هذا الاسم يستعمل على ضربين : أحدهما : أن تلحق أوله همزة الوصل، والآخر: أن لا تلحقه، فمثال الأول نحو امرؤ وامرأة وفي التنزيل (أن امرؤ هلك) و (أن امرأة خافت من بعلها نشوزاً)[٢]. . . الخ .

---

(١) التكملة ٣٥٦.

(٢) التكملة ٣٦١.

وهو على اطلاع في القراءات، يدل على ذلك تأليفه كتاباً خاصاً بها هو كتاب الحجة. وهو قد يفاضل بين قراءتين، كقوله وأحسن القراءتين ﴿ **لكن هو الله ربي** ﴾[1].

وقد يؤيد لغة من اللغات بقراءة معينة كما فعل بلغة أهل الحجاز بهوداء ولغلامهـو ماء إذ احتج لها بقراءة ﴿ **فخسفنا بهو وبدار هو الأرض** ﴾[2].

وقد دفعه البحث عن القراءات والانتفاع بها في الاستشهاد إلى أن يستشهد بحرف عبدالله بن مسعود[3]، وهوخارج عن المصحف العثماني وقراءاته المختلفة.

وهو يعنى بوجه خاص بقراءَة أبي عمرو بن العلاء فيورد اسمه دون غيره من القراء أكثر من مرة[4].

(ب) **الشعر**:

شواهد أبي علي الشعرية ثمانية وأربعون ومائتان، نسب منها خمسة وخمسين شاهداً واستطعت نسبة ستين ومائة شاهد من المراجع المختلفة، وبقي ثلاثة وثلاثون من غير نسبة.

ويصعب حصر شعراء شواهده في مجاميع بحسب العصور الأدبية لأن بعض شواهده تنسب لأكثر من شاعر فيصل عددهم أحياناً إلى الأربعة[5].

كما أن أحد شواهده من صنع شاعرين مختلفين[6].

---

(١) التكملة ٢١٨.
(٢) التكملة ٢٢١.
(٣) التكملة ٤٥٣.
(٤) انظر الصفحات ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧.
(٥) انظر الشاهدين ٩٠ / ص٣٦٠ و١٩٠ / ص ٤٤٩.
(٦) انظر الشاهد ١٠٧/ ص ٣٧١.

غير أن استشهاده لا يتوقف عند فترة أدبية معينة بل يستوفي كل العصور التي يستشهد بأقوال شعرائها ابتداء بمهلهل بن ربيعة[1].

وأكثر الذين استشهد بشعرهم ذو الرمة إذ استشهد بعشرين شاهداً منه، ويليه الهذليون إذا نظرنا إليهم كمجموعة لغوية متجانسة إذ استشهد بأربعة عشر شاهداً من شعرهم ثم الأعشى بإثني عشر شاهداً وجرير بأحد عشر شاهداً ثم العجاج بثماني شواهد والفرزدق بسبع، ولكل من رؤبة وتميم بن أبي بن مقبل والكميت بستة شواهد ولأوس بخمسة شواهد، واستشهد لكل من امريء القيس وطرفة وحسان بن ثابت وزهير وأبي داود والأسود بن يعفر وحميد بن ثور الهلالي ولبيد بن ربيعة وعبيد بن الأبرص بثلاثة شواهد.

واستشهد بشاهدين لكل من عمر بن أبي ربيعة وحميد الأرقط وأبي النجم العجلي وتأبط شراً وأمية وجندل بن المثنى وخطام المجاشعي وبشر ابن أبي خازم والنابغة الجعدي وعنترة وأبي نخيلة السعدي[2].

واستشهد بشاهد لبقية شعراء شواهده سواء من ذكرهم أو أغفل ذكرهم مع ملاحظة أن هنالك شواهد لم نعرف قائليها.

فهو كما ترى لا يقتصر على عصر دون آخر فبالنسبة للعصر الجاهلي استشهد بأبيات لغالبية أصحاب المعلقات العشر واستشهد بأبيات لحسان من شعراء العصر الإسلامي، وبشعر مشاهير العصر الأموي كجرير والفرزدق،

---

(١) انظر الشاهد ١٣٠/ ص٣٨٨ وتجدر الإشارة إلى أن أبا علي استشهد في الايضاح بقول أبي تمام:

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الأماني لم يزل مهزولا

وقد قيل في سبب ذلك عدة أقوال. انظر ابن خلكان ١/ ٢٣٣ والايضاح ص١٠٢.

(٢) ذكرت أسماء من استشهد لهم بثلاث شواهد أو بشاهدين بحسب ورود أسمائهم في الكتاب.

واستشهد بشعر الهذليين وذي الرمة واستشهد بمشاهير الرجاز كالعجاج ورؤ بة وأبي النجم، مما يدلل على سعة إطلاعه على أشعار العرب وإفادته منها في تقرير أحكامه وقواعده.

وهو ينقل شواهده عن سيبويه وأبي زيد وثعلب كما تقدم في الحديث عن مصادره أو ينفرد بشواهد خاصة به.

ويتخذ استشهاده بالشعر صوراً عدة فيستشهد أحياناً بكلمة واحدة كما في « نابغة »[1] أو بجزء من بيت كقوله: أأن رأت رجلاً أعشى »[2] أو بشطر منه كقوله « فبيناه يشرى رحله قال قائل »[3].

أو بالبيت كاملاً كما في معظم الشواهد وأحياناً ببيتين[4] أو ثلاثة[5] وربما أعاد الشاهد أكثر من مرة[6].

وقد يورد عدة شواهد للتدليل على ظاهرة لغوية واحدة كما في استشهاده لورود الشيخة والغلامة والرجلة والبريذينة[7]. أو يورد للمسألة الواحدة أكثر من شاهد كما فعل حين استشهد للمرء بثلاثة شواهد[8].

ودوافع الاستشهاد عنده متعددة ويمكن إجمالها بما يأتي:

أ ـ تقرير حقائق صرفية تتفق مع القياس. كقوله:

---

(١) الشاهد ٢٧/ ص ٢٦٩.
(٢) الشاهد ٨/ ص ١٩٩.
(٣) الشاهد ١٨/ ص ٢٢٤ وانظر الشاهد ٢٤٣ / ص ٥٨٣.
(٤) الشاهد ٩/ ص ٢٠٥ وانظر الشاهد ١١٤ ص ٣٧٥.
(٥) الشاهد ١٢١ / ص ٣٨٣.
(٦) الشاهد ٥١ / ص ٣٠٨ وأعاده ص ٣٥٤ والشاهد ٥٥/ ص ٣١١ وأعاده ص ٣٥٥.
(٧) انظر الشواهد من ٩٤ ـ ٩٧ ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(٨) انظر الشواهد من ٩١ ـ ٩٣/ ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

مـا أن رأيت ولا سمعت بـه   كاليوم طـالـي أينق جـرب[1]

ب ـ تأييد قول لأحد النحاة الذين سبقوه كتغليبه رأي ثعلب على رأي الأصمعي في طغيا إذ أورد قول أسامة الهذلي :

وإلا النعام . . . البيت[2].

ج ـ تثبيت ما جاء من الكلام على وجه الإنفراد كقوله : « وقد جاء في الشعر أصيبية . قال :

فارحم أصيبيتي الذين . . البيت[3].

د ـ إيراد لغة من اللغات كما نقل عن سيبويه لغة ناس من بني سعد في قلب الياء جيماً كما في قوله :

خالي عويف وأبو علج[4].

هـ ـ الاستشهاد على الضرورة الشعرية كإنشاده :

فبيناه يشرى رحله قال قائل .

ثم وصفه بأنه « فضرورة وتشبيه بعيد »[5].

و ـ التمثيل لشذوذ يرفضه القياس لكنه جاء في كلام فصيح لا يستطيع إنكاره كما في قوله :

وقد علوت قتود الرحل يسفعني   يوم قديديمة الجوزاء مسموم

وقد قال فيه « ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة وإنما جاء على الأصل المرفوض »[6].

---

(١) التكملة ٤٨٥ .

(٢) التكملة ٣٢٣ .

(٣) التكملة ٤٤٨ .

(٤) التكملة ٢١٠ .

(٥) التكملة ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(٦) التكملة ٣١٥ .

لأنه كان قد قرر حكماً هو أن القياس في ما كان على أربعة أحرف من المؤنث لا تلحقه التاء في التحقير، وذلك كقولهم عقاب: عقيب، وعناق: عنيق، وعقرب: عقيرب.

(جـ) الأمثال والأقوال:

استشهد بمجموعة من أمثال العرب وأقوالهم لكنه فعل ذلك بصورة قليلة وقد نقل بعضها عن غيره كأبي زيد الذي نقل عنه « اصم الله صداه »[1] وتقل عن سيبويه القول « بئس الرمية الأرنب »[2] وإن لم يشر إلى اسمه وقد ينقل أقوالاً من فصحاء العرب كما فعل حين نقل عن الأحنف قوله: « البلاء ثم الثناء »[3].

لكنه أغفل ذكره مصادره التي نقل عنها معظم الأمثال والأقوال المتبقية ولم يستشهد في التكملة بالحديث النبوي ولعله ساير في ذلك الجمهور من البصريين والكوفيين في منعهم الاستشهاد بالحديث لأن الرواة جوزوا نقله بالمعنى[4].

---

(١) التكملة ٢٩٢.

(٢) التكملة ٤٨٣.

(٣) التكملة ٢٩٩.

(٤) استشهد أبو علي بحديث واحد في الايضاح وهو قول الرسول ﷺ: « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » غير أنه أورد هذا الحديث مع بيت أبي تمام الذي تقدمت الإشارة إليه والذي قيل أن أبا علي استشهد به إرضاء لعضد الدولة الذي كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً، وأرجح أن أبا علي قصد ذلك قصداً حين وضع الحديث من حيث دوره في الاستشهاد في منزلة شعر المولدين.

٤ ـ موقفه من المذاهب النحوية وآراؤه

وضع الزبيدي في طبقاته أبا علي الفارسي في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين، وإدخال أبي علي ضمن النهج البصري صحيح إلى حد بعيد، فالخلاف الرئيس بين النهجين البصري والكوفي هو أن الأول أشد تحرياً للقاعدة وأكثر حرصاً على التعليل الذي يأتي مرادفاً ومتمماً للاستقراء، فالبصريون لا يبنون القواعد المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب بينما نجد الكوفيين أشد أخذاً بالسماع يقيسون على الشاذ، ولقد مر موقف أبي علي من الشاذ وأقواله في رفض القياس عليه. ويتضح موقفه من المدرسة البصرية تماماً في كتابه التكملة فهو يأخذ بمعظم آرائهم وتخريجاتهم وهذا ما فعله بكتاب سيبويه إذ نقل عنه كثيراً وأشار إلى هذا النقل ولكن المرات التي أخذ فيها عن سيبويه ولم يشر له صراحة تفوق عدد المرات التي نص فيها على اسمه. وقد تقدم القول بأنه يسمي البصريين « أصحابنا ».

وتتضح بصريته في موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الأفعال والمصادر، فهو يصرح برأي البصريين بأن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ويرد على الكوفيين ضمناً عندما يقول: « ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دل ذلك على أن الأفعال

مشتقة منها، وأنها غير مشتقة من الأفعال »[1] وهو يورد حججاً أخرى تدعم هذا الرأي لا تخرج بمجموعها عما يورده البصريون في هذا الصدد، كما تتضح بصريته أيضاً في موقفه من مسألة أشياء إذ يقرر أنها اسم مفرد يراد به الجمع كالجامل والباقر والقياس فيها شيئاء كالطرفاء فاستثقل تقارب الهمزتين فأخرت الأولى التي هي لام إلى أول الحرف كما غيروها بالإبدال في ذوائب وبالحذف في سواية وإن لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مقارب لها فصارت أشياء كطرفاء ووزنها من الفعل لفعاء »[2].

ونعرض لموقفه من المدارس النحوية وأهم شيوخها متوخين الاختصار في ذلك.

(أ) موقفه من البصريين:

يحدد تأثره بسيبويه التزامه بنهج المدرسة البصرية ولقد أشرت في مصادر كتابه إلى أنه أخذ الكثير عن سيبويه، وقد وافق سيبويه في أكثر مسائله واختلف عنه قليلاً. ومن أهم الآراء التي وافق فيها سيبويه أو أقر نقلها عنه:

١ ـ منع فتح القاف في مثل رأيت النقر إذا وقف على النَّقْر، كما يفعل في حالتي الرفع والجر إذ تقول في الأول هذا النَّقُر وفي الثانية بالنَّقِر، وقد علل أبو علي رأي سيبويه فقال: « لأنه لما لم يلزم الراءَ السكونُ قبل دخول الألف واللام الكلمة لإبدال الألف من التنوين في صادفت نقرا، أجرى الألف واللام في ذلك مجراه من حيث لم يلزما الكلمة »[3].

٢ ـ نقل عنه روايته تأنيث بعض العرب للعلقى[4].

---

(١) التكملة ٥١٧.

(٢) التكملة ٣٤٠. وأنظر رأي البصريين في أشياء في الأنصاف مسألة ١١٨ ص٤٣٤ ـ ٤٤٠.

(٣) التكملة ١٩٣.

(٤) التكملة ٣٢٦.

٣ ـ نقل رأيه القائل بأن وزن ضيزى في قوله تعالى: ﴿ **تلك إذاً قسمة ضيزى** ﴾ هو فُعْلى مثل حُبْلى وأُنثَى وإنما أبدل من الضمة كسرة[١].

٤ ـ تأييده لرأي سيبويه في زنة « الكلاء » التي تقدم ذكرها[٢].

ونقل ابن جني أن أبا علي كان يضيف إلى ذلك القياد لذكر البوم[٣].

٥ ـ حكم أبو علي بتأنيث القِدْر لأن سيبويه أنشد قول الشاعر:
وقدر كفف القرد. . . البيت[٤] وكذلك بالنسبة لقول أن معنى الدار: البلد[٥].

٦ ـ احتجاجه لسيبويه على الأصمعي لأنه أنكر أن يقال للموت كأس، وقد خالف أبو علي الأصمعي مستدلاً بإنشاد سيبويه[٦].

٧ ـ قول أبي علي أن الضبع بمعنى السنة المجدبة لأن سيبويه أنشد:
أبا خراشة. . . البيت[٧].

٨ ـ تأييده لسيبويه في أن كراع إذا سميت بها فالوجه ترك الصرف واستئناسه بوصف سيبويه لورودها عن العرب في ذلك « بأنه أخبث الوجهين »[٨].

٩ ـ رفضه مجيء «إجراح» على الرغم من أنها وردت في كلام فصيح لأن قياس سيبويه يرفضها، وقد عد أبو علي مجيئها من باب الضرورة الشعرية[٩].

لكنه مع ذلك لا يأخذ أقوال سيبويه برمتها دونما مناقشة بل يقف من بعضها موقف الحكم على صحة أقيستها كما فعل عندما فضل قياس الخليل

---

(١) التكملة ٣٣٠.
(٢) الدارسة ص ٣٤ ـ ٣٥.
(٣) المحتسب ١/٣٣٣.
(٤) التكملة ٣٨٥.
(٥) التكملة ٣٨٧.
(٦) انظر الدراسة ص ٣٦.
(٧) التكملة ٣٩١.
(٨) التكملة ٤٠١.
(٩) التكملة ٤٢٠.

على قياس سيبويه في « جاء » ونحوه[1] ومن هذا أيضاً تفضيل أبي علي أن تكون « قطوطَى » فعلعلا وهو أحد قياسين قاسهما سيبويه للكلمة، والقياس الثاني لها « فعوعلاً »[2].

ولم يكن تأثره بالمدرسة البصرية مقتصراً على سيبويه بل لقد تأثر بكثير من أعلام هذه المدرسة كالخليل الذي كثيراً ما يقرن اسم سيبويه باسمه في قول واحد كما فعل حينما نقل رأيهما القائل « إن كان بعد الياء التي هي لام تاء التأنيث نحو « ظبية » و « دمية » « وفتية »، فإنك تحذف تاء التأنيث كما في ظبية: ظبيٌ، وفي دمية: دميّ[3].

ونقل رأيهما أيضاً في مسألة أشياء[4]. ورأيهما في صرف كلمة « ذراع » إذا سمى بها[5].

وقد يفرد الخليل كما فعل حينما نقل عنه قراءة أبي عمرو « يا ويلتا أألد وأنا عجوز»[6] وقوله «إن من العرب من لا يقلب الألف مع المضمر فيقرها ألفاً[7] وتأوله منفطر في قوله تعالى « السماء منفطر به » بذات انفطار[8].

ويقف من بعض آراء الخليل ـ كما وقف من بعض آراء سيبويه ـ موقف المعارض الناقد فقد رد رواية الخليل: « إن ناساً من بكر بن وائل يقولون:

---

(١) التكملة ٦٠٢ ـ ٦٠٣.
(٢) التكملة ٥٥٧.
(٣) التكملة ٢٥٩.
(٤) التكملة ٣٤١.
(٥) التكملة ٤٠٠.
(٦) التكملة ٢٣٧.
(٧) التكملة ٢٥٢.
(٨) التكملة ٣٥٧.

« ردَّن ومرَّنَ » إذا أخبروا وأرادوا رددن ومررن » ثم قال: « وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به »[1].

ونقل عن أبي زيد كثيراً من الشواهد اللغوية وغيرها ومن ذلك قول أبي علي: فأما الأرْءاء فحكى أبو زيد في جمعه رُئيٌّ ورِئيٌّ[2].

ونقل عن غير يونس حكايته تأنيث النعم[3] وروايته قولهم حَرّة وإحرون[4]. وأخذ عن أبي الحسن عدداً غير قليل من الآراء والأقوال مثل منعه مجيء « ضِبعانان »[5]. كما غلب رأي أبي الحسن على رأي البغداديين في تعليل معنى كلمة سماء[6]، وذكر زيادة الأخفس وزن « فُعْلَل » نحو بُرْقَع على الأبنية الرباعية[7].

وأخذ عن الأصمعي قوله: « المنا » الذي يوزن به هو أعجمي معرب[8] وتفسيره « المرطى » بأنه عدو دون الإلهاب وفوق التقريب[9] والحفان بأنه أناث النعام[10] كما أشار إلى تأليف الأصمعي لكتاب عما يشترك فيه المذكر والمؤنث من الألفاظ بلا هاء[11]. لكنه رد على الأصمعي بعض أقواله[12].

---

(١) التكملة ١٨٨ وانظر سيبويه ٢/١٦٠.
(٢) التكملة ٤١٤.
(٣) التكملة ٣٨١.
(٤) التكملة ٤٣٨.
(٥) التكملة ٢٤٤.
(٦) التكملة ٣٩٧.
(٧) التكملة ٥٤٩.
(٨) التكملة ٢٩٣.
(٩) التكملة ٣٢٤.
(١٠) التكملة ٣٢٣.
(١١) التكملة ٣٥٦.
(١٢) التكملة ٣٨٧.

ونقل عن أبي عبيدة قوله: حلة شوكاء: يراد بها خشونة الجدة، ودلل على صحة هذا القول[١] وتفسيره ثُبات بأنها جماعات في تفرقة[٢] .

ونقل قول أبي عثمان المازني: إن إبدال الواو مكسورة بالهمزة في مثل وشاح ووفادة مطرد[٣]، وكذلك رأيه « إن بيان النون مع حروف الفم لحن »[٤].

وروى رأي أبي عمر الجرمي في منعه أن يقولوا: رأيت إحدى ولا جاءني أحدى حتى يضم إلى غيره[٥].

لكنه لم ينقل عن المبرد سوى مرتين رد في إحداهما عليه قوله: إن الطاغوت جمع، إذ قال أبو علي: وليس الأمر عندنا على ما قال[٦] .

وربما يكون غير معظِّم لآراء المبرد وقد نقل ياقوت قول أبي علي: نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا مرة واحدة[٧] . . . الخ.

وسبق القول، أنه سمع عن أبي إسحاق الزجاج ثلاث مرات كما ذكرت روايته عن بعض شيوخ المدرسة البصرية الآخرين كعلي بن سليمان وابن السراج والسكري وغيرهم لكن ذلك كان قليلاً لا يداني نقله عن شيوخها السابقين.

---

(١) التكملة ٣٤٦.
(٢) التكملة ٤٣٧.
(٣) التكملة ٥٧٩.
(٤) التكملة ٦٢٤.
(٥) التكملة ٢٤١.
(٦) التكملة ٤٠٥.
(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٢١.

(ب) موقفه من الكوفيين :

ذكرت في الحديث عن مصادر الكتاب أن أبا علي أفاد من ثعلب كثيراً وبيّنت هناك وسائل هذه الإفادة فإذا ما استثنينا ثعلباً فإن موقفه من شيخي المدرسة الكوفية موقف المعارض فلقد رد على الكسائي روايته الخمسة الأثواب»[1]. ورد على الفراء سماعه الامرأة بالألف واللام[2].

ولم ينقل عنهما غير ذلك. ومن الكوفيين الذين وردت أسماؤهم أبو عمرو الشيباني الذي روى عنه بيت الأخطل :

وكنت صحيح القلب حتى أصابني ... من اللامعات المبرقات خبول

فقال أبو علي : « أن أبا عمرو الشيباني أنشده « خبول » بالخاء وذكر أبو علي أن الأصمعي قال هذا تصحيف وإنما هو « حبول » من الحبل وهو الداهية »[3].

ونقل عن ابن الأعرابي من الكوفيين قوله أن تسميتهم للسماء بالرقيع لأنها مرقوعة بالنجوم[4]. وقوله : «لا تسمى الكأس إلا وفيها الشراب ولا يقال ظعينة للمرأة حتى تكون على بعيرها[5]. . . الخ ».

ويمكن القول أن أبا علي لم يكن ميالاً للكوفيين بسبب نزعته البصرية الواضحة في الكتاب.

(جـ) موقفه من البغداديين :

ورد ذكر البغداديين أربع مرات في كتاب أبي علي ورد على أقوالهم فيها جميعاً.

---

(١) التكملة ٢٧٦.
(٢) التكملة ٣٦٢.
(٣) التكملة ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
(٤) التكملة ٣٤٠.
(٥) التكملة ٣٨٩.

الأولى: رد تأويلهم قول القائل: « رأيتِ التيميَّ تيم عدي » على أن تيم المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب وقال عن هذا التأويل: « أنه ليس بصحيح عندنا »[1].

الثانية: انتصر لأبي الحسن الأخفش عليهم في أسباب تسميتهم السماء بهذا الأسم، إذ قالوا: إنه سمي كذلك لارتفاعه، كما سموا السقف سماء لذلك وقد مر رأي أبي الحسن في هذه المسألة.

وقال أبو علي في هذا الخلاف: والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها[2].

الثالثة: رد عليهم روايتهم الكسر في صاد « صحابة »[3].

الرابعة: رد عليهم ادغامهم الياء في التاء في مثل «اينكل» و«ايتبن»[4]. وعلى هذا فهو يعارض هؤلاء ويخطئهم. ومن نافلة القول أن نذكر أن نقله عنهم دون الإشارة إليهم كان يسيراً لكنه اطلع على كتبهم وآرائهم.

(د) شخصية أبي علي اللغوية في التكملة:

تتجلى شخصية أبي علي في كتابه في أمرين:

الأول: موقفه من المناقشات التي عقدها لآراء النحويين واللغويين.

الثاني: آراؤه الخاصة التي تناثرت في ثنايا الكتاب.

أما عن المناقشات فقد عرض أبو علي عدداً غير قليل وتعرضت لقسم منها في اثناء هذه الدراسة وذلك حين رد أقوال بعض البصريين والكوفيين والبغداديين.

---

(١) التكملة ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢) التكملة ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٣) التكملة ٤٥٤.

(٤) التكملة ٥٨١.

ويتخذ موقفه من هذه المناقشات صوراً ثلاث :

١ ـ موقف الحيادة منها فيعرضها دون أن يبدي فيها رأياً كما فعل في المناقشة التي أجراها بين ثعلب والأصمعي في مسألة «طغيا»[١].

٢ ـ موقف التوفيق بين الآراء كما فعل حين وفق بين رأيي سيبويه وثعلب في مسألة « فِعْلى » ومجيئها صفة أو مصدراً أو اسماً[٢].

٣ ـ موقف المؤيد أو المعارض كما فعل حين علل جواب أبي الحسن الأخفش في مسألة أشياء وحين رد على المبرد والكسائي والفراء والبغداديين. ومن آرائه ومسائلة :

١ ـ فإن كان قبل هذه الهاء (أي الهاء في ضربته ومررت به) ساكن، لم يخل من أن يكون حرف لين أو حرفاً غيره فإن كان حرف لين فالاختيار أن الياء والواو اللاحقتين الهاء في الوصل، فتقول رأيت اباه قبل، وهذا أبوه فاعلم، و(القى موسى عصاه) و (خذوه فغلوه) و (عليه ما حمل).
وإن كان الحرف غير حرف لين كان الاثبات معه أحسن منه مع حرف اللين وذلك نحو اضربهو يازيد وعنهو أخذت وأن شئت أضربه يازيد وعنه أخذت[٣].

٢ ـ وأما ما الهمزة فيه أصل نحو «قراء » فتثنيته « قراءان » بإثبات الهمزة ولا يحسن فيه غير ذلك، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب قراوى أن يثني بالواو[٤].

---

(١) التكملة ٣٢٣ وانظر مثيلاً لهذا النوع في صفحة ٢٨٩ وصفحة ٥٩٢ وكلتاهما بين آراء سيبويه وأبي الحسن.
(٢) التكملة ٣٣٠ ـ ٣٣١.
(٣) التكملة ٢٢٢.
(٤) التكملة ٢٥٨

٣ ـ ومثل ذلك « تَتْرى » وهو « فَعْلَى » من المواترة وأبدلت من واوها التاء كما أبدلت في « تراث » وتُخَمه. والأقيس عندي ترك الصرف كالدعوى والنجوى، لأن ألف الالحاق لم تدخل المصادر[١].

٤ ـ وقالوا في اسم موضع سعيا، وفيه عندي تأويلان:
أحدهما أن يكون سمي بوصف، أو يكون هذا في باب «فَعْلَى» كالقصوى في بابه في الشذوذ، وهذا كأنه أشبه لأن الإعلام تغير كثيراً عن أحوال نظائرها. وأما الأسم الذي هو مصدر من هذا الباب، فنحو الدعوى والنجوى والعدوى والرعوى، وهو عندي من ارعويت وليست منقلبة والفتوى واللومى يريد به اللوم[٢]. . . . الخ.

٥ ـ فأما أجمع وجمعاء فليس من هذا الباب، ومن جعله منه فقد أخطأ، يدلك على ذلك جمعهم للمذكر منه بالواو والنون. وفي التنزيل: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون)، ولم يكسروا المؤنث تكسير مؤنث الصفة، كما لم يكسروا المذكر ذلك التكسير، ولو جمعوا المذكر بالواو والنون لكان قياساً، لكنهم عدلوا به عن ذلك إلى الجمع المعدول عن صحاري وصلافى فقالوا: جُمَع وكُتَع[٣].

٦ ـ الأروَى: مؤنثة، وهي جمع أروية، قال أبو الحسن: أروى تنون، قال أبو علي: إذا نونت كانت كأفعى في التأنيث، وأنه فعل اسم غير وصف، قال أبو الحسن: لا أعلم أني سمعتها تصغر: أُريا فإن صح هذا الذي حكاه فهي فَعْلى[٤].

---

(١) التكملة ٣٢٦.
(٢) التكملة ٣٢٧.
(٣) التكملة ٣٤٨.
(٤) التكملة ٣٩٩.

٧ ـ قال الشيخ [١] أيده الله : ولم يحقروا اللاتي استغنوا بتحقير جمع الواحدة عن تحقيرها وذلك قولهم : اللتَيَّات[٢].

٨ ـ وقالوا : انطلقْ، ولم نعلمهم استعملوا فَعَل الذي هذا مطاوع له [٣].

٩ ـ والواو في قسور وعنفوان وترقوه وقرواح زائدة لما تقدم من أنها والياء لا يكونان أصليين في هذا النحو فأما ترقوه فتعلم زيادتها بأمر آخر أيضاً وهو أنه ليس مثل جعفر، ولا يكون عنفوان كترجمان لما ذكرت.

فأما عزويت فالواو فيه لام لأنه كعفريت وليس في الكلام « فعِوْيل »، ولا يكون الواو والياء أصلين، لأن الواو لا تكون أصلاً في هذا النحو[٤].

١٠ ـ إنما يحكم بزيادة الهمزة حتى يقوم دليل على أنها أصل، إذا كانت أولاً، فإن كانت غير أول حكمت بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على أنها زائدة بالعكس مما تقدم. فمما قامت الدلالة على زيادتها غير أول النِيدلان. قال :

يلقي عليه النيدلان بالليل   نفرجة القلب قليل النيل[٥]

هذه الأقوال وغيرها كثير اراء عرضها الفارسي في كتابه دللت على مبلغ تضلعه وعلمه. ولذا فقد استحق أن يقال فيه : « ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه »[٦]

(١) يقصد نفسه.
(٢) التكملة ٥١٦.
(٣) التكملة ٥٢٨.
(٤) التكملة ٥٦٠.
(٥) التكملة ٥٥٥.
(٦) نزهة الإلباء ٣٨٧.

خاتمــة

وبعد : فإلى أي مدى ترك كتاب « التكملة » من أثـر فيمـا بعـده من المصنفات؟

كان ظهور « الإيضاح » و« التكملة » حدثاً كبيراً في تطـور التـأليف النحوي واللغوي من حيث مادتـه العلمية، وعـرض هذه المـادة أو طريقـة التأليف، فلا غرو أن نرى العدد الكبير من اللغـويين والنحـاة يبـدون بهمـا وبشواهدهما أكبر الاهتمام.

وإذا أردنا تتبع أثرهما في المصنفات التي تلت ظهورهما رأينا أن هذا ليس بالأمر اليسير لكثرة من نقل عنهما بإشارة صريحة أو بلا إشارة ، فلقـد نشط الإهتمام بهما منذ تأليفهما ـ وخلال حياة أبي علي ـ وحتى نهاية القرن السابع[1].

وسوف أكتفي بتتبع هذا الأثر في مصنفات ثلاثة من أعلام النحو واللغة وهم :

١ ـ أبو الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ.

---

(١) تقدم القول بأنه شرحهما في حياته كثير من طلابه كالربعي والعبدي وابن جني وأبي الحسين (ابن الأخت) وكان آخر شراحهما ابن أبي الربيع المتوفى ٦٨٨ هـ، وقرأه عليه أبو الطيب البتي، المتوفى سنة ٦٩٥ هـ.

٢ ـ أبو الحسن علي بن أحمد (وقيل بن إسماعيل) المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ.

٣ ـ أبو السعادات هبة الله بن علي العلوي، المعروف بابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ.

١ ـ التكملة في آثار ابن جني:

صحب ابن جني أبا علي الفارسي في أسفاره وخلا به في مقامه واستملى منه وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها[١]، وتقدم القول أن ابن جني قرأ على أبي علي نوادر أبي زيد[٢].

ولقد مر بنا في كشف أسماء الشراح أن ابن جني كان منهم، وأثر التكملة وغيرها من كتب أبي علي واضح أشد الوضوح في مصنفات ابن جني. فلقد كان معجباً أشد الأعجاب بشيخه قال «وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي ـ رحمه الله ـ وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة محله: « أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يستبشع هذا القول عليه »[٣].

وهو يقول في الأخذ عن أبي علي والتنوع في طريقة ذلك: « ... وهو رأي أبي علي رحمه الله. وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً »[٤].

وقد أفاد ابن جني من كتاب التكملة فنقل عنه الكثير من الشواهد والآراء

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦ وانظر فيها أيضاً مصادر ترجمته.
(٢) انظر صفحة ٤٢ من هذه الدراسة.
(٣) الخصائص ١/ ٢٠٨.
(٤) الخصائص ١/ ١٢.

وقراءات الآيات القرآنية . وكذلك في نقل آراء اللغويين الواردة أسماؤهم في الكتاب .

ففي الشواهد الشعرية ينص على قوله : «وأنشدنا أبو علي» :

ببازل وجناء أو عيهل»[1] .

كما ينقل عنه بيتي طرفة :

ففداء لبني قيس «البيتان»[2] .

وكذلك الشاهد :

حتى إذا ما أمسجت وأمسجا[3] .

وقد يهمل النص على هذا النقل كما فعل في قوله :

خالي عويف وأبو علج[4] .

وبالنسبة للقراءات فقد نقل بعض القراءات الواردة في التكملة كقراءة (وأنه أهلك عادا لولى) و (قالوا لان جئت بالحق)[5]، وكذلك قراءة الآية (فخسفنا بهو وبدارهو الأرض)[6] .

ومن الروايات والأقوال التي أخذها ابن جني عن التكملة اختلاف القول في الواحد والجمع في « كمؤ وكمأة» بين منتجع وأبي خيره ورؤبة[7] . » .

---

(١) المحتسب ١/٢٧٦ ، وأنظر في التكملة الشاهد (١٠) ص ٢٠٦ .
(٢) المحتسب ١/٣٥٧، واستشهد أبو علي في التكملة بعجز البيت الأول منهما انظر الشاهد (٤) ص ١٩١ .
(٣) المحتسب ١/ ٧٤، وانظر في التكملة الشاهد (٢٤٢) ص٥٧٤ .
(٤) المحتسب ١/ ٧٥، وأنظر في التكملة الشاهد (١١) ص٢١٠ .
(٥) الخصائص ٣/ ٩١ ـ ٩٢. وانظر الآيات في التكملة ص ٢٣٠ .
(٦) المحتسب ١/٦٧، وانظر الآية في التكملة ٢٢١ .
(٧) وردت الرواية مع اختلاف يسير جداً في الخصائص ٣/٣٠٥، وفي التكملة ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

وكذلك نقل عنه رأي الأصمعي في «هرماس » قال:

« وحدثنا أبو علي عن الأصمعي أنه قال في هرماس أنه من الهرس»[1]

وينقل عنه أيضاً كسر أول النئدلان[2].

وغير ذلك كثير.

٢ ـ التكملة والمخصص:

ابن سيدة عالم مشهور في اللغة وفنونها وصاحب الكتابين ذائعي الصيت: المحكم والمخصص، قيل فيه: «لا يعرف قدره إلا من وقف عليه»[3].

ولقد فعل ابن سيدة مع التكملة ما يثير الحيرة والاستغراب ويدعو إلى المناقشة، إذ إنّه اقتبس من التكملة أربعة عشر باباً وجزءاً من الباب الخامس عشر المتمم لهذه الأبواب دون أن يفسر هذا الاقتباس أو يبرره أو يشير إليه بوضوح ودون لبس. فهو أورد في أول باب اقتبسه اسم المصنف ثم استطرد ينقل الأبواب واحداً بعد الآخر دون أن ينص عند نهايتها على هذا النقل كما كان يفعل ابن جني في اقتباساته من الكتاب أو كما فعله ابن الشجري ـ كما سنرى ـ

والأبواب المقتبسة هي الأبواب الخاصة بموضوع المذكر والمؤنث وهي:

أ ـ « باب المذكر والمؤنث » اقتبسه تحت عنوان « أبواب المذكر

(١) الخصائص ٢/ ٥٠، وانظر التكملة ٥٦٣.

(٢) الخصائص ٣/ ١٤٦، وانظر التكملة ٥٥٥.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٢٥. وانظر ترجمته ومصادرها في نفس المصدر ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

والمؤنث » وقد بدأه بعبارة قال الفارسي، ولكن العبارة لا توحي بأن جميع الباب قد أخذ منه[1]

ب ـ « باب أسماء المؤنث »، أخذه ابن سيدة بهذا العنوان أيضاً ودون إشارة صريحة لذلك[2].

جـ ـ « باب لحاق علامة التأنيث للأسماء »، أخذه بهذا العنوان مع إضافة «وتقسيم العلامات » إليه، وقد أدخل ضمن هذا الباب شيئاً قليلاً من كلام ليس من التكملة لكنه يمكن معرفته وفصله عن كلام أبي علي بيسر وسهولة[3].

د ـ الباب الموسوم « هذا باب فعلىٰ التي لا تكون مؤنث أفعل وما أشبهها مما يختص ببناء التأنيث ولا تكون ألفها إلا له، أخذه ابن سيدة بالعنوان نفسه »[4].

هـ ـ « باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث ولغيره »[5]

و ـ «باب ما جاء على فعلى »، اقتبسه بالعنوان نفسه[6].

ز ـ « باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف فتنقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ». اقتبسه بالعنوان نفسه[7].

---

(١) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٧٩ ـ ٨٢، وفي التكملة ٣٠٦ ـ ٣١٣.
(٢) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٨٢ ـ ٨٣، وفي التكملة ٣١٣ ـ ٣١٦.
(٣) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٨٣ ـ ٨٦ ، وفي التكملة ٣١٧ ـ ٣٢١.
(٤) هذا الباب في المخصص ١٦ / ٨٧، وفي التكملة ٣٢٢ ـ ٣٢٤.
(٥) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٨٧ ـ ٨٩، وفي التكملة ٣٢٥ ـ ٣٢٨.
(٦) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٨٩ ـ ٩٠، وفي التكملة ٣٢٩ ـ ٣٣٢.
(٧) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٩٠ ـ ٩٥، وفي التكملة ٣٣٣ ـ ٣٤٩.

ح ـ « باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً لا يجوز تأنيثه، وهو مثل فعلك في العدة والزنة ». أقتبسه بهذا العنوان أيضاً[1].

ط ـ « باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقت هاء في أكثر اللغات ». أقتبسه بعنوانه نفسه[2].

ي ـ « باب دخول التاء للفرق، على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر »، أقتبسه بعنوانه ذاته[3].

ك ـ « باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه »، أخذه ابن سيدة بعنوانه هذا أيضاً[4].

ل ـ « باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس كتمرة وتمر، ولا له ذكر كمرأة ومرء، ولا هو بوصف »، أخذه بعنوانه هذا[5].

م ـ الباب الموسوم: بـ« هذا باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث »[6].

ن ـ « باب ما جاء من الجمع على مفاعل فدخلته تاء التأنيث، أقتبسه ابن سيدة تحت عنوانه « باب ما جاء من الجمع المبني على مثال مفاعل فدخلته تاء التأنيث » «وذلك على أربعة أضرب »[7].

---

(١) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٩٥ ـ ٩٦، وفي التكملة ٣٤٩ ـ ٣٥٢.
(٢) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٩٦ ـ ٩٨، وفي التكملة ٣٥٫٢ ـ ٣٦٠.
(٣) هذا الباب في المخصص ١٦/ ٩٨ ـ ١٠٠، وفي التكملة ٣٦١ ـ ٣٦٥.
(٤) هذا الباب في المخصص ١٦/ ١٠٠ ـ ١٠٢، وفي التكملة ٣٦٥ ـ ٣٧٣.
(٥) هذا الباب في المخصص ١٦/ ١٠٢ ـ ١٠٣، وفي التكملة ٣٧٣ ـ ٣٧٦.
(٦) هذا الباب في المخصص ١٦/ ١٠٣، وفي التكملة ٣٧٦ ـ ٣٧٧.
(٧) هذا الباب في المخصص ١٦/ ١٠٤، وفي التكملة ٣٧٧ ـ ٣٧٩. وقد وضع ابن سيدة قوله « وذلك على أربعة أضرب » ضمن العنوان، وهي أولى أن توضع في المتن قياساً على ما فعله =

ص ـ « باب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث »، أقتبسه بهذا العنوان، مع إضافة قوله « وهو على ثلاثة أضرب وهي بداية الحديث عن الموضوع، وليست جزءاً من العنوان[٢]. وقد أخذ منه ابن سيدة جزءاً كبيراً[١].

ومن الغريب حقاً أنه في الوقت الذي لا يفصح فيه صارحة عن أخذه هذه الأبواب من التكملة، يصرح في موضع آخر على اقتباس يسير جداً إذ إنه بعد حديثه عن الشاهد: « يا أضبعا أكلت أيار أحمرة» ففي البطون . . »

يقول: «وصرح الفارسي في كتاب الإيضاح أن أبا زيد أنشده يا ضبعا، تكسير فعل على فعل عزيز وإنما جمعها المعروف أضبع »[٢] وهو غير ذلك قد يشير في أثناء الاقتباس بقوله « هذه قسمة الفارسي » لكن عبارته هذه لن تفسر بأية حال أن هذه الأبواب كلها مأخوذة من أبي علي.

ولنناقش الأمر ونتساءل: ما الغاية التي من أجلها فعل ابن سيدة ما فعله مع كتاب « التكملة »؟ لماذا وضع في كتابه من كتاب آخر مساحة تشغل ما بين صفحة ٧٩ ـ ١٠٥ من الجزء السادس عشر؟ ما الفائدة من وضع هذا في كتابه وكتاب التكملة متداول بين الناس في ذلك الوقت؟ ثم لماذا لم نسمع من ينبه على هذا الأمر من بين اللغويين أو النحاة، وقد كان الكتابان ومصنفاهما معروفين لهؤلاء؟

= أبو علي بما شابهها في بقية أبواب الكتاب.

(١) هذا الباب في التكملة ٣٧٩، وما أخذه منه ابن سيدة ينتهي عند قوله:
« ومن ذلك ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة مختصة للمؤنث كحجر وعنز (الكلمة الأخيرة في المخصص ونسخة ص: « وعين »). انظر التكملة ٣٨٠. وانظر أيضاً ما اقتبسه ابن سيدة جـ ١٦ / ١٠٤ ـ ١٠٥ (السطر ١٤) مع ملاحظة بعض الاختلافات اليسيرة بين الكتابين في هذا الباب.

(٢) المخصص ١٦/ ١٠٩.

لا يمكن أن نبرىء ابن سيدة من أنه فعل ذلك متقصداً لكني ـ مع هذا ـ أورد رواية رواها القفطي[1] علّها تنصف الرجل ونصها:

« وذكر الوقّشِي عن أبي عمر الطلمنكي قال: « دخلت مرسيه فتشبّثَ بي أهلها، ليسمعوا على « غريب المصنف » فقلت لهم: انظروا من يقرأ لكم، وأمسك أنا كتابي، فأتوني برجل أعمى يعرف بابن سيده، فقرأه عليَّ من أوله إلى آخره. فعجبت من حفظه ».

فالأرجح إذا أنه كان يحفظ الكتاب بكامله، وقد أملاه على من نسخ له المخصص، ولكن هل يدفع حفظه هذا للتكملة أخذه أبواباً بكاملها ووضعها في كتابه؟ لا أظن ذلك.

٣ ـ التكملة والأمالي الشجرية:

ابن الشجري[2] عالم معروف أيضاً من علماء العربية، وصاحب الأمالي المعروفة باسمه، وهو أكثر الذين نقلوا عن أبي علي من « التكملة » أمانة ودقة، وأقربهم إلى الأساليب الحديثة في اقتباس النصوص، فهو ينبه قبل بداية النص وعند انتهائه على اسم المصنف أو الكتاب، وينوع في ذلك. فهو أحياناً يأتي باسم المصنف وكنيته ولقبه سوية كقوله:

« وأما الألية فقال أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ـ رحمه الله: « قد جاء في المؤنث بالياء حرفان لم تلحق في تثنيتها التاء وذلك قولهم خصيان واليان، فإذا أفردوا، قالوا: خصية وإلية، وأنشد أبو زيد:

ترتج الياه ارتجاج الوطب

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٣/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

وأنشد سيبويه:

كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

انتهى كلامه[1].

وهو أحياناً ينص على كنية الفارسي قال:

«قال أبو علي: «ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى أيضاً:

لقوم وكانوا هم المنفدين شرابهم قبل انفادها

أنث الشراب حيث كان الخمر في المعنى كما ذكر الكف حيث كان عضواً في المعنى، وهذا النحو كثير»[2].

ومثل هذا النص الذي ابتدأه أيضاً بقوله «قال أبو علي: ويجوز أن يكون جعل المخضب للرجل .... إلى قوله: لأنهما في المعنى لرجل المنكور»[3].

وقد ينص على اسم «تكملة الإيضاح» قال:

ولأبي علي كلام في «في» أورده في تكملة الإيضاح، وهو مفتقر إلى كلام يبرزه وتفسير يوضحه، وذلك في إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم....» «تقول: كسرت فاه، ووضعته في فيه».... إلى قول أبي علي «... فلذلك لم يجز كسرت فاي كما تقول: كسرت فاه، انتهى كلامه»[4].

ثم يشرحه ابن الشجري بعد ذلك بقوله: «أقول لم يجز كسرت فاي

---

(١) الأمالي الشجرية ١/ ٣٠.

(٢) الأمالي الشجرية ١/ ١٥٩، وانظر النص في التكملة ٣٨٤.

(٣) الأمالي الشجرية ١/ ١٦٠ وانظر النص في التكملة ٣٨٤.

(٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٤٠ ـ وانظر النص في التكملة ٢٥٠.

كما تقول كسرت عصاي. . . الخ»[١].

وينص أحياناً على اسم «التكملة» فقط. قال:

«وذكر أبو علي في التكملة مذهب الخليل وسيبويه في أشياء ثم قال فيه قولاً آخر، وهو أن يكون أفعلاء، ونظيره سمح وأسمحاء، وحذفت الهمزة التي هي لام حذفاً كما حذفت من قولهم: سوائية، حيث قالوا: سواية، ولزم حذفها في أفعلاء لأمرين: . . . . الخ» حتى قوله: «. . . فلم يأت بمقنع»[٢].

وابن الشجري يفيدنا في هذ النص فيذكر لنا أن الذي ناظر أبا الحسن إنما هو أبو عثمان المازني[٣].

وهو قد يطيل النقل عن أبي علي كما فعل في نقل هذه المسألة (وهي مسألة أشياء والخلاف فيها) فهو يذكر رأي أبي علي ورأي بقية المتناظرين بخصوصها. كما يدلي برأيه هو الآخر.

وقد يرى غموضاً في عبارة أبي علي فيشرحها ويزيل ما فيها من غموض فهو يقول مثلاً: «ذكرا أراهط أبو علي في باب ما جاء بناء جمعه على غير بناء واحدة كقولهم في جمع باطل وأباطل وأباطيل كأنه جمع أبطال أو أبطيل، وأراهط كأنه جمع أرهط، قال وأفعل لم تستعمل عنده في هذا[٤]، يعني أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون العشرة على أرهط،

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ٢١، وانظر النص في التكملة ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٢١.

(٤) هنا ينتهي كلام أبي علي. انظر التكملة ٤٥٩.

ولكنهم استعملوا الأرهط في الرهط الذي هو أديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرة إلى الركبة »[1].

وقد يهمل الإشارة إلى التكملة إذا كان النص فيها منقولاً عن مصدر آخر، فيشير ابن الشجري حينذاك إلى المصدر الأصلي، كما فعل بالنص الذي ذكره أبو عمر الجرمي عن أبي عبيدة، قال ابن الشجري: « قال الجرمي: كان أبو عليدة إذا سئل من تفسير ثبات قال: جماعات في تفرقة، أنشد أبو عمر:

نحن هبطنا. . . البيتان »[2]

وهذا النص ورد في التكملة على صورة مقاربة للتي ذكرها ابن الشجري إذا أنه فيها: « قال أبو عمر: كان أبو عبيدة إذ سئل عن تفسير ثبات قال: جماعات في تفرقة، وأنشد أبو عمر:

نحن هبطنا . . . البيتان »[3].

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٤.
(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ٥٨.
(٣) التكملة ٤٣٩.

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة الطويلة مع « تكملة » أبي علي الفارسي، يمكنني إجمال ما وصلت إليه من نتائج بما يأتي:

١ ـ تبين لنا من كتابه مفهوم النحو بمعناه الواسع فهو يضم العلوم اللغوية والصرفية إذ أدخل فيه الأحكام التي تتناول التغيير في أواخر الكلم، دون تغيير في العوامل، وكذلك التغيير في أنفس الكلم وذواتها.

٢ ـ قسمت البحث على فصلين خصصت الأول للحديث عن الكتاب والثاني للحديث عن المنهج الذي أتبعه أبو علي في الكتاب، فبالنسبة للكتاب تبين أن التكملة الفت في بغداد وليس في شيراز ـ كما كان يظن ـ وزمان تأليفها الفترة الواقعة بين ٣٦٥ ـ ٣٦٨ هـ.

٣ ـ أخذ أبو علي كتابه عن شيوخ المدرسة البصرية وفي مقدمتهم سيبويه كما أخذ من غيره كأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي والأخفش الأوسط والمازني، واطلع كذلك على كتب الكوفيين كثعلب والكسائي والفراء، وعلى ما كتبه البغداديون. واعتمد أيضاً على السماع المباشر، إذ سمع عن الزجاج وعلي بن سليمان، وغيرهما.

٤ ـ بحث في كتابه معظم الموضوعات الصرفية واللغوية التي بحثها علماء سابقون في هذا الباب، وهو بالأخص اقتفى أثر سيبويه في كتابه.

٥ ـ ثبّتُّ كتب الشروح وشروح الشواهد وأسماء مؤلفيها، وذكرت مواضع ما وجد منها في مكاتب المخطوطات .

٦ ـ وبالنسبة لمنهج الكتاب فقد توضحت لنا الطريقة التي عرض فيها أبو علي مادة الكتاب . إذ توصل إلى ذلك بالتعريفات والأحكام العامة والتقسيمات والاصطلاحات، وتبين لنا أيضاً أن معظم تقسيماته ثنائية .

٧ ـ إهتم أبو علي إهتماماً كبيراً بالقياس، إذ وسع مفهومه ليشمل النحو كله ولاحظت أنه ربط بذهنية فريدة بين القياس والسماع، فلم يجعل أحدهما في مواجهة الآخر بل أقام بينهما صلات تزيد وتضعف تبعاً لقواعد دقيقة تقوم على الاستقراء اللغوي الذي تدرجت على ضوئه أحكام القياس، فيأتي الإجماع في المقدمة موجباً للقياس، فالأكثر والشائع، فالقليل فالمنفرد ثم الشاذ ثم المستكره وأخيراً الممتنع . وقد مثلت لكل من هذه الأنواع بأمثلة من التكملة .

٨ ـ بحثت الموضوعات التي ترتبط بالقياس عند أبي علي وتلمست أثرها في كتابه، وهي موضوعات التعليل والاحتجاج والاستدلال ثم الأصول والفروع، ثم التخريج والتأويل .

٩ ـ مع إهتمام أبي علي الواسع في القياس، إلا أنه أكد على السماع، وقد بينت مصادر السماع وأولها القرآن والقراءات، إذ كان على اطلاع واسع فيهما وكان حريصاً على الاكثار من إيراد الآيات القرآنية في كل مسألة تصدى لبحثها تقريباً . وهو أيضاً على اطلاع واسع بأشعار العرب، وقد عرضت لطريقته في الاستشهاد بالشعر وتكلمت عن شواهده ونسبت ما لم يرد منها منسوباً اعتماداً على المراجع المختلفة، وأتممتُ أجزاءها وأشطرها، وعرضت لاستشهاده بالأمثال والأقوال، واتضح أنه لم يستشهد بالحديث النبوي .

١٠ ـ عرضت لموقفه من المذاهب النحوية المختلفة، وأثبت نزعته البصرية من كتابه، لكنه يقع في المقدمة منهم من حيث أصالته في آرائه وقدرته الفائقة على عرضها، فأصبح في منزلة شيوخ المدرسة الكبار كالخليل وسيبويه وأبي الحسن الأخفش والمازني.

وعن موقفه من المدرسة الكوفية تبين لي أنه يحمل إعجاباً واضحاً بأحمد بن يحيى (ثعلب) على النقيض من موقفه من شيخي الكوفيين، الكسائي والفراء، فنزعة ثعلب الكوفية لا تقلل من منزلته عند أبي علي في حين أن نزعة بعض البصريين لا تشفع لهم عنده ولا تمنعه من الرد عليهم مثل ما فعل مع الأصمعي والمبرد، وهذا دليل موضوعيته واخلاصه لنهجه اللغوي، وهو يقف موقفاً معارضاً من البغداديين.

١١ ـ تكلمت عن شخصية أبي علي اللغوية في الكتاب، وقد برزت كأقوى ما تكون بالنسبة لعالم كبير، فهو يناقش ويعلل ويحتج ثم يصدر أحكامه بإيجاز واختصار وهو على دقة في التأليف، قليل التكرار فإذا اضطر إلى ذلك نبه عليه.

١٢ ـ تتبعت في خاتمة البحث أثر التكملة فيما بعده من المصنفات، وظهر لي أن لها تأثيراً بالغاً، إذ بقي الناس يتدارسون الكتاب في مختلف الأقطار أكثر من ثلاثة قرون، ووجدت أن صاحب المخصص اقتبس ما يقارب الخمسة عشر باباً من التكملة ووضعها في المخصص دون أن يوضح سبباً لهذا الاقتباس الغريب، ولم أصل إلى أحد نبه على ذلك من القدماء أو المعارضين، مع الشهرة الواسعة للكتابين ومؤلفيهما.

مقدمة

لم يلق « إيضاح » الفارسي و « تكملته » ـ على ذيوع اسمهما واسم مصنفهما ـ من اهتمام دارسي اللغة المحدثين وعنايتهم مثل ما لقياه من علمائها الأقدمين، إذ تناولها هؤلاء شرحاً ونظماً واعتراضاً أو تأييداً وكان أبرز دلائل الاهتمام والعناية أن يتصدى عالم كبير كعبد القاهر الجرجاني إلى الكتابين فيشرحهما ثلاث مرات، أولاً بثلاثين مجلداً سماه « المغني » فبتلخيص له سماه « المقتصد » ثم بمختصر لهذين سماه « الايجاز »[1] كما شرحهما سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان بثلاثة وأربعين مجلداً[2] وقد عُدَّ خمسة وعشرون من شراحه منهم الاندلسيون والمغاربة والمصريون والعراقيون.

ولعل تهيب المحدثين في ذلك يرجع إلى كثرة نسخ الكتابين وما يواجه من يقدم على ذلك من صعوبات في جمعها، فهي موزعة بين مكتبات اسطنبول ومدريد والقاهرة وغيرها.

وحين عزمت على تحقيق كتاب الإيضاح ـ الجزء النحوي ـ ودراسته، موضوعاً لرسالة الماجستير، ابتدأت مرحلة جمع هذه النسخ حيث سافرت إلى

---

(١) كشف الظنون ١/٥١٢. وانظر أيضاً عبد القاهر الجرجاني تأليف. د. بدوي ص٢٠.

(٢) المصدر السابق ١/٥١٣.

تركيا وجمعت نسخ مكتباتها جميعاً، وتمكنت من الحصول على نسخة الاسكوريال ونسختي دار الكتب المصرية[1]، ولم يفتني أيضاً تصوير شرح الكتاب الموسوم بالمقتصد في شرح الإيضاح « للجرجاني » كما صورت شرح شواهد الكتاب تأليف أبي علي حسن بن عبدالله القيسي. وكنت في اثناء جمعي لنسخ الإيضاح أعمد إلى تصوير نسخ « التكملة » للترابط الوثيق بينهما. على الرغم من أن الأول خاص بأبواب النحو، والثاني بأبواب الصرف فقط، كما أنهما غالباً ما يكونان معاً ضمن مجلد واحد أو أكثر. وإنْ وجدت أحياناً كلا منهما على انفراد. وكان يحدوني في ذلك أمل على تحقيقهما معاً في أوقات غير خاضعة لظروف الدراسة المنهجية ودواعيها.

وقطعت شوطاً ليس باليسير في عملي بالإيضاح إلى أن عرفت أنه قد نشر على يد أحد الباحثين، وهنا استجبت لرغبة علمية صادقة. ومشورة رائدها الحرص على الجهد أن يقع في موضعه أبداها استاذنا العالم الدكتور حسين نصار، بأن أترك إلى حين عملي في الإيضاح وأن أبدأ من جديد في تحقيق كتاب التكملة.

وقد كان ذلك، على الرغم مما بين الكتابين من فروق لا تخفى على العارفين بحقيقتهما، سواء في طبيعة الموضوع وحجمه أو في الوقت الذي يحتاجه.

وصف النسخ:

استعنت بكتاب « بروكلمان »[2] في تحديد مواضع هذه النسخ، على ما في قوله أحياناً، من أغلاط وعدم دقة[3].

---

(١) أحداهما للإيضاح فقط وهي برقم (١١٢٠) نحو.

(٢) بروكلمان: المجلد الأول ١١٣ ـ ١١٤.

(٣) على سبيل المثال أن نسخة مكتبة « شاه زادة » التي ذكر لها رقم (٣٢٣) لم تكن للكتاب وإنما =

وتيسر لي جمع أغلب نسخ الكتاب التي أشار إليها إذ لم أغفل إلا ما كان منسوخاً عما صورته، منصوصاً فيه على ذلك.

وتجمع لدي من الأصول تسع نسخ، كانت تتقارب أو تتفاوت فيما بينها ضمن الأنواع الآتية:

١ ـ الأصل أو نسخة بايزيد.
٢ ـ نسخ ك، س، غ، ل، وقد أطلقت عليها مصطلح «مجموعة م».
٣ ـ نسخ ص، ف، ي.
٤ ـ نسخة «ج ر» وهي متن الجرجاني الذي شرحه بكتابه «المقتصد».

وتكونت لدي ملاحظات عامة حول هذه النسخ أهمها:

١ ـ ينفرد الأصل «أحياناً» باختلافات عن جميع النسخ الأخرى، كاستبدال واو العطف بفائه، أو العكس. ويمكن ملاحظة ذلك في الهوامش الخاصة بالتحقيق تحت اصطلاح «غير الأصل».

٢ ـ تشابه كبير جداً في «مجموعة م». مع اختلاف يسير في س عن باقي نسخها. لكنه ليس إلى الحد الذي يخرجها عنها.

٣ ـ تشابه واضح بين ص، ف، ي، لكنه ليس إلى الحد الذي يكون منها مجموعة واحدة، بشكل أرتأيت تثبيت اختلافات كل منها بشكل مستقل.

٤ ـ قرب «ج ر» من المجموعة الأولى «م».

٥ ـ قرب «الأصل» من المجموعة الثانية «ص، ف، ي» وبالأخص من «ي».

= لكتاب في المنطق، وإن نسخة «شهرزادة» المرقمة (١٠٩٣) إنما هي لايضاح ابن الحاجب في شرحه للمفصل، وليس لايضاح الفارسي. وإن نسخة مكتبة السليمانية المرقمة (٩٢٩) إنما هي لكتاب اسمه «شرح أبيات الإيضاح من قيد المعاني».

٦ ـ قوبلت بعض هذه النسخ ببعضها الآخر، فكثيراً ما تصوب كلمة وتوضع مكانها كلمة أخرى مع وضع علامة « صح »، أو يرمز للتقديم والتأخير في بعض الكلمات برمزي «م» و «خ» اشارة لموضعها في النسخة أو النسخ الأخرى، وكذلك برمزي «ز» و «إلى » اشارة لبداية الزيادة وانتهائها.

٧ ـ هنالك عدة أغلاط في النسخ المختلفة، سواء منها الكتابية أو الإملائية، وأوهام في التحريك صرفية ونحوية. وقد أهملت الإشارة إليها في هوامش التحقيق لأنها لا وجه لها وإنّما هي من سهو النساخ، وسأكتفي بذكر نماذج منها عند الحديث عن كل نسخة على انفراد.

٨ ـ تختلف النسخ في بعض صور الخط الكتابية عما عليه صورة الخط في الوقت الحاضر، وهذه الاختلافات يمكن حصرها بما يأتي:

أ ـ تكتب قسم منها الذين: اللذين، التي: اللتي، كما هو الحال في ك، س، أو اللذون: الذون، اللذان: الذان كما في ص، ي.

ب ـ تضيف بعضها ألفاً في آخر الأفعال المنتهية بالواو، يخلو: يخلوا، يطغو: يطغوا. كما في الأصل، ويحذف بعضها ألف التفريق بعد واو الجماعة. لم يجيزوا: لم يجيزو، قالوا: قالو، كما في ك، ع، ل.

جـ ـ تكتب بعض النسخ الألف المقصورة ألفاً ممدودة سواء في الأفعال يغشى: يغشا، يخشى: يخشا، أو الأسماء مرمى: مرما، أرطى: ارطا. أو العكس، كلا: كلى. كما في الأصل ك، وكذا: كذى كما في ف. وأحياناً تعجم الألف المقصورة بأن توضع تحتها نقطتان كما في الأصل، س.

د ـ تحذف بعضها الألف أحياناً من بعض الأسماء: الثلاثة: الثلثة،

الحارث: الحرث، سليمان: سليمن كما في س، ع، وأحياناً تضيف لبعض الكلمات ألفاً ينطق بها ولكنها لا تكتب. ذلك: ذالك. هذه: هاذه كما في ك، ولكن: لاكن كما في ص، ل.

هـ ـ تفرد بعض النسخ الهمزتين المنقلبتين مداً، الآخر: الأاخر، الآن: الا أن، آدم: أادم. كما في الأصل، ك، ع، ل. وتضع بعضها علامة مد على الألف التي تسبق الهمزة المتطرفة. صحراء: صحرآء كما في س. وأحياناً تحذف هذه الهمزة اكتفاء بعلامة المد. كما في ع. التقاء: التقآ.

و ـ خلط وعدم دقة في اعجام الياء والتاء للمضارعة وذلك كما في الأصل، ك، ص.

ز ـ بعضها يضع علامات الاشمام والروم والوقف أو يكتب « خف » صغيرة اشارة إلى أن الكلمة تنطق بالتخفيف أو « شم » اشارة إلى أنها تنطق بالاشمام، أو يضع حرفاً مشابهاً لحرف يثير اللبس كأن يضع فاءاً صغيرة فوق فاء « الفئام » أو « زاي » صغيرة فوق زاي كلمة « الحرز » أو « لام » صغيرة فوق « لام » كلمة المعتل. وقد تميز بهذا كله الأصل و، ل.

ح ـ إذا احتملت بعض الكلمات وجهين من القراءة بسبب التنقيط، فإن بعضها قد ينقطها بالوجهين ويكتب فوقها « معاً » بخط صغير، مثل « اجتزت اجتيازاً » و « اخترت اختياراً » كما في ص وأحياناً يكون ذلك بسبب التحريك بأن تحرك الكلمة أو الجملة بحركات تحتمل وجهين ويكتب فوقها معاً مثال ذلك: وتَحُذْفُ من تحيةٍ أشبَهُها، أي أن هذه الجملة تقرأ « وتَحْذِفُ مـنَ تحيةٍ أشْبُهَهَا » و « تُحْذَفُ من تحيهِ أشْبَهُهَا » كما في ل، وقد ورد في الأصل النوعان معاً.

ط ـ اختلفت النسخ في وضع علامات الفواصل الكبيرة والصغيرة فبعضها مثل ص ترسم الأولى على شكل دائرة في وسطها نقطة (.) والثانية على صورة ثلاث نقاط بشكل مثلث (. . .) ويشابه الأصل نسخة ص في رسم الكبيرة. وبعضها مثل ك يرسمها على شكل (هـ) بالنسبة للصغيرة ويكررها بالنسبة للكبيرة.

ي ـ يضع قسم منها علامات تميز بعض الحروف، فالأصل و ف تضع تحت «الحاء» حاءاً صغيرة، وأحياناً تحت «الصاد» صاداً صغيرة. و ف تضع فوق السين علامة (آ) وص تضع فوق الراء علامة(٥).

ولم أثبت كل ما تقدم من هذه الاختلافات في هوامش التحقيق بل رسمتها وفق أصول الخط المعروفة حالياً دون الإشارة إلى ذلك. كما حاولت اصلاح الأغلاط الإملائية والكتابية أو تلك المسببة عن وهم في التحريك، التي لا وجه لها، بل هي من سهو النساخ، أو ممن يستعينون بهم، وقد أشرت إلى نماذج من ذلك في بعض النسخ عند الحديث عنها منفردة.

وسوف أصف كل نسخة من هذه النسخ بشيء من التفصيل متبعاً ترتيبها الزمني، مع ملاحظة أن ف و ي غير معروف تاريخ كتابتهما، ولذلك فاني جعلتهما في الآخر مع تقديم لنسخة ف على ي، ترجيحاً مني لقدم الأولى بسبب الملاحظة المباشرة لكلتيهما.

١ ـ نسخة مكتبة بايزيد التي اعتمدتها أصلاً (اسطنبول)

وهي في مكتبة «ولي الدين» التابعة لمكتبة بايزيد برقم (٢٩٠٣) وتضم كتابي الايضاح والتكملة. وسنة كتابتها (٥٠٥) هـ وكاتبها جعفر بن مخلوف بن عبدالله بن محمد بن زياد وعدد أوراقها (١٨٨) ورقة، منها (٦٢) للإيضاح، والباقي للتكملة. ومتوسط سطور صفحاتها (٢٠) سطراً ومتوسط كلمات كل سطر (١٠) كلمات.

وكتب في أولها:

« كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتب من نسخة بخط العبدي رحمه الله، والنسخة مقروءة على المصنف، قرأها العبدي ».

وعلينا أن نتبين منزلة العبدي، موضحين مدى علاقته باستاذه الفارسي، هذه العلاقة التي رجحت اعتماد النسخة المنقولة عن نسخته تلك أصلاً لنسخ الكتاب.

فهو أحمد بن بكر بن بقية، والعبدي نسبة إلى عبد القيس بن أقصى بن دعمي، وهي قبيلة كبيرة مشهورة ويكنى أبا طالب، وهو أحد أئمة النحاة المشهورين. كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي[1]. وكان اختصاصه بأبي علي وانتسابه إليه أكثر، وتعصبه له أوفر، أخذ عن أبي علي جلَّ ما عنده، وكان وطىء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف، وقد اعتنى العبدي بكتابي شيخه أبي علي الايضاح والتكملة، وشرحهما شرحاً كافياً حتى يقال: أنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده[2].

وقد قارن القفطي بين شرح العبدي وشرح الجرجاني فقال: « وكنت قد سألت عالمين بهذا الشأن عن كتاب العبدي وكتاب الجرجاني فسكتا ملياً، وقال أحدهما: « قد سمي الجرجاني كتابه « المقتصد »، وهو كما سماه، فإن فوائده مختصرة » وقال الآخر: « احسن العبدي في الكلام على العوامل، وقصر فيها الجرجاني وأحسنا في التصريف وكلام الجرجاني أبلغ وأبسط »[3].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٢/ ٢٢٦، ابن خلكان ١/ ٣٦، إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧، بغية الوعاة ١٢٩ ووجدت إشارة لذلك في التعريف الذي صدرت به مخطوطة عاطف أفندي (ع) رقم ٢٤٤٤.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

(٣) المصدر السابق.

وكان العبدي قد أدركه خمول في الأدب، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جني والربعي. وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب في زمانه. وقد ذكر ياقوت أن العبدي اختل عقله في آخر عمره[1]. ولعل مرد ذلك ما تقدم من اخفاقه في الحصول على الشهرة كابن جني والربعي أو إلى جهده في سني حياته بالبحث والدراسة والتحصيل.

وقد اختلف في سنة وفاته فقد ذكر ياقوت أنها كانت يوم الخميس سنة ست وأربعمائة في خلافة القادر[2]. غير أن القفطي ذكر أنها كانت سنة عشرين وأربعمائة[3] ولم أر غيره ـ فيما اطلعت عليه من المراجع ـ ذكر هذا، وهو بعيد الحدوث وبخاصة أنه لزم أستاذه الفارسي فترة طويلة، والفارسي أجمعت الروايات على أن وفاته سنة ٣٧٧ هـ، بل إن نسخة الأصل منقولة عن نسخة بخط العبدي نفسه سنة ٣٧٦ هـ.

والأرجح أن يكون ما ذكره ياقوت ومن تبعه عن تأريخ وفاته أكثر دقة وأقرب إلى التصديق.

إن هذه الملازمة الطويلة بين العبدي وشيخه أبي علي هي التي دفعتني لاعتماد النسخة المنقولة عن متنه أصلاً، ولا سيما أن الفارسي توفى سنة ٣٧٧ هـ وأصل العبدي مقروء عليه سنة ٣٧٦ هـ، كما هو مثبت في خاتمة الأصل، ومما يؤكد ذلك أيضاً أنه وردت في ص ١٥٥ من نسخة الأصل عبارة « قال الشيخ أيده الله »، وهي دليل آخر على أن نسخة الأصل نقلت عن نسخة العبدي التي دعا فيها لشيخه بهذا الدعاء، في حين أن هذه العبارة إما مبدلة

---

(١) معجم الأدباء ٢/٢٣٦.

(٢) المصدر السابق. وهذا التاريخ أيضاً في الصفحة الأولى من نسخة عاطف أفندي (ع) رقم ٢٤٤٤. انظر أيضاً بغية الوعاة ١٢٩.

(٣) إنباه الرواة ٢/٣٨٨.

في غير الأصل بعبارة « قال أبو علي رحمه الله » كما في ص، ف. وإما ساقطة كما في بقية النسخ الأخرى.

وكتب في الصفحة الأولى من هذه النسخة إجازة نصها:

« قرأ علي الشيخ الأجل الفقيه المقرىء أبو الفضائل جعفر بن الشيخ الأجل الفقيه أبي القاسم خلفة بن أبي منصور بن خلفة الغساني، أدام الله توفيقه وسعادته، جميع كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، رحمه الله، قراءة فهم وبحث وتحقيق، وقد أذنت له أن يرويه عني، ويقرئه من شاء، ثقة بفهمه ودرايته، وتعويلاً على نصحه وأمانته، نفعه الله ونفعنا والمسلمين بالعلم وجعلنا من العاملين به. وكتب ثابت بن حسن بن خليفة اللخمي النحوي في الخامس عشر من محرم من جمادى الآخرة سنة خمس عشرة وستمائة، حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه المصطفى.

وفي الصفحة الثانية ختم المكتبة وقراءته: « وقف شيخ الإسلام ولي الدين ابن المرحوم الحاج مصطفى أغا ».

وخاتمتها:

« تم الكتاب ولله الحمد والشكر، وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على نبيه محمد وآله وسلم تسليماً. وكان الفراغ منه يوم الجمعة السادس من المحرم سنة خمس وخمسمائة من نسخة بخط العبدي مقروءة على الفارسي تاريخها الأربعاء لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين وثلثمائة. وكتبه جعفر بن مخلوف بن عبدالله بن محمد بن علي بن زياد، رحم الله من دعا له ولقارئه، بالتوبة والمغفرة آمين ».

والنسخة مكتوبة بخط النسخ، بشكل واضح، وحروفها مشكلة، وعدد أوراقها (١٨٨) ورقة منها (٦١) لكتاب الإيضاح و (١٢٨) لكتاب التكملة. ويبدأ الإيضاح بباب الكلام يتألف من ثلاثة أشياء، اسم وفعل

وحرف » وينتهي « بباب النون الثقيلة والخفيفة ».

وفي نهاية الإيضاح صرح الفارسي على أن التكملة قد عملها بعدئذ حين قال: « أنجز الجزء الأول، وهذا الجزء الآخر عملته من بعد والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد ونبيه وآله وسلم تسليماً ».

وجميع أبواب التكملة في الصرف فهي تبتدىء « بباب حكم الساكنين إذا التقيا » وتنتهي « بباب الادغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا ». ومن الملامح الخاصة المميزة لهذه النسخة ما يأتي:

أ - يضع الناسخ كلمة « بيت » أمام كل بيت يستشهد به المصنف، وكلمة «أس» أمام كل نصف بيت أو جزء منه.

ب - يمد حرف « الباء » المتأخرة من كلمة باب عند بداية كل باب لتكون خطاً تحت باقي كلمات عنوان الباب وضمن سطر واحد منه فقط.

جـ - يتغير خط الناسخ الأصلي عند « صفحة ١١١ و » ليعود مرة أخرى عند « الصفحة ١٢٩ ظ » التي كتب في أعلاها عبارة اتصل وصح والحمد لله وحده « مكررة » وصلواته على سيدنا محمد ونبيه وآله وسلم.
ويبدو أن الناسخ الأصلي استعان بناسخ آخر، لكن هذا كان أقل خبرة وعناية بدليل ما حدث عنده من تكرار عند « الصفحة ١١٤ و » وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

د - حصل غلط في ترقيم الورقة (١٦١) إذ وضع لها الرقم (١٦٢) وترتب على ذلك فرق رقم واحد في ترقيم النسخة استمر حتى النهاية.

هـ - حدثت عدة لطخات في صفحاتها، على سبيل المثال الصفحات ١١٣ ظ، ١١٤ ظ، ١٣٦ و، ١٣٧ و، ١٤٢ ظ، ١٤٤ ظ، ١٤٥ ظ.

و - ختم المكتبه التي فيها النسخة « ولي الدين » في الصفحة الأولى وصفحة

١١٧ ظ وفي ظهر الورقة قبل الأخيرة. وثبت رقم النسخة في ظهر ورقة الغلاف الأخيرة.

ز ـ فيها عدة أغلاط كتابية وإملائية ونحوية وصرفية، وسأمثل لكل نوع منها مثبتاً أولاً الكلمة في صورتها الصحيحة.

فمن الكتابية تكرار كلمة «عن» (ص ٧٧ ظ / س ٧)، قرطاس: قرطاطس (ص ٧٨ و / س ١٩)، لا أدري: لاما أدري (ص ١٠٦ و / س ١٢)، أراهط: اباهط (ص ١٣٨ ظ / س ١٩).

ومن الإملائية عيهل: عيلي (ص ٨٦ ظ/ س ٧)، انتظار: انتضار (ص ١١٧ و / س ١٢)، غلبت: غلبة (ص ١٦٣ ظ / س ٣).

ومن النحوية: سعداً: سعدٍ (ص ٧٨ ظ / س ١٣)، الكسرة: لكسرة (ص ٨٠ ظ / س ١٣)، المضارع: المضارب (ص ١٥٩ ظ / س ٨) أحدهما: أحدهما (ص ١٨٣ ظ / س ٢).

ومن الصرفية: سُقّاءان: (ص ٧٧ ظ / س ١٦)، الخزانة: الخَزانة (ص ٩٠ ظ / س ١٤)، أعْيُنُ: أعْيِنِ (ص ١٠٧ و / س ١٠)، نِزار: نَزار (ص ١٤٦ و / س ٣)، فِعْلان: فُعلان (ص ١٤٧ ظ / س ٨)، جُرْو: جِرْو (ص ١٥٠ / س ٤).

ولم أشر لنسخة الأصل في هوامش التحقيق بحرف كبقية النسخ، وإنما اشرت إليها بكلمة « الأصل ».

٢ ـ نسخة كوبريللي (اسطنبول):

وهي برقم (١٤٥٧)، وسنة كتابتها (٥٢٨ هـ) وعدد أوراقها (١٨٥) ورقة، (٨٧) منها للإيضاح، والباقي لكتاب التكملة، ومتوسط سطور صفحاتها (١٧) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٤) كلمة، وهي مكتوبة

بخط النسخ، وتعد من النسخ المعتمدة.

وكتب في صفحة الغلاف الأولى:

« كتاب الإيضاح، مختصر كتاب سيبويه، للإمام أبي علي الفارسي، وقد شرحه الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني وغيره، قرئت هذه النسخة على الإمام أبي منصور الجواليقي، رحمهم الله تعالى ». وخاتمتها هي:

« تم الكتاب بحمد الله ومنّه، وصلواته على سيدنا محمد النبي، وعلى آله الطيبين الطاهرين ».

كما كتب في الصفحة نفسها:

« بلغت قراءَته حرسه الله، وأيدّه علي إلى هنا، وعارضه بأصلي ». ثم كتب في الصفحة نفسها أيضاً وبخط ناسخها:

« أخبرنا الشيخ الأجل، الإمام الأوحد، العالم الحبر، أبو منصور الموهوب ابن أحمد بن محمد الجواليقي، أدام الله سعادته، قال: أخبرني الشيخ أبو زكريا قال: أخبرنا الشيخ أبو القاسم القصباني قال: سمعت الشيخ أبا بكر ابن سعيد النحوي رحمه الله يقول: عدت الصيدناني النحوي في مرضه الذي توفي فيه، فقال لي: أين كنت؟ فقلت: اجتمعت مع الزعفراني فسألني عن « ليس » ما وزنه؟ فقلت: فَعَلْتُ أو فَعُلْتَ. فقال الصيدناني: سبحان الله: ما أعمى قلبه، يعني الزعفراني، فقلت: أنا قلت أن وزنه فَعَلْتُ فقال: قد علمتُ قد أخطأتَ، ولم يعلم هو وزنه فَعِلْتُ. ولم أسأله، لم يحب أن يكون فَعِلتْ حتى مات وفي صدري منه غصة، فرأيته في النوم ليلة من الليالي، فسألته عنه فقال: لا يجوز أن يكون فَعَلَ، لأنّ ما كان عن فَعَلَ لا تسكن منه العين نحو ضَرَبَ، لا تقول: ضَرْبَ، لا يجوز أن يكون فَعُلَ، لأن بنات الياء لا يجيء على فعُلَ، فبقي أن يكون فَعِلَ وسكن منه مثل عَلِمَ، لأنهم يقولون عَلْمَ.

ثم كتب بعد ذلك :

« وافق الفراغ منه في يوم السبت ، مستهل ذي الحجة في ثمان وعشرين وخمسمائة ولله المنّة ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلامه » .

وأهم ما يميز هذه النسخة عن غيرها ما يأتي :

أ ـ في نهاية كل باب يكتب « بلغت معارضته وقراءته عليّ حفظه الله » وتحتها « من حفظه الله إلى هنا » ويقصد بها « حفظه الله » التي ثبتها في الباب الذي سبق . وفي نهاية « باب من العدد » كتب « إلى هذا الموضع انتهت قراءة الشيخ علىٰ « القصباني » » ، وفي بداية الباب الذي يليه ، وهو « باب المقصور والممدود كتب : « من هنا ابتدأ الشيخ بقراءَته على « ابن برهان » إلى أخر الكتاب » والأرجح أن المقصود بالشيخ هو أبو منصور الجواليقي نفسه .

ب ـ يكتب البيت التام من الشواهد مقسوماً على سطرين .

جـ ـ عند نهاية كل باب تقريباً هوامش طويلة غير مقروءة أحياناً .

د ـ يباعد بين جزئي الكلمة الأخيرة في بعض السطور مثل « المهالبة » : « المها لبة » .

هـ ـ في النسخة سقط كبير عند باب « ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال » وينتهي عنده « باب ما تقلب فيه الواو ياء » ، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق .

و ـ ختم المكتبة على الصفحتين ١٠٥ ظ و ١٢٩ ظ .

ز ـ كتب في الورقة التي تسبق ورقة الغلاف الأخيرة فهرس لموضوعات الإيضاح والتكملة .

ح ـ فيها أيضاً عدة أغلاط منها : التثنيةِ والجمع : التثنيةَ والجمع (ص ٨٧ ظ / س ١٠)، حركةُ : حركةَ (ص ٩٣ و / س ٧)، غيرَ : غيرُ (ص ٨٦ ظ / س ٩)، باسمائها : باسماءها (ص ١٤٠ ظ / س ٥). وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ل) نسبة إلى مكتبة كوبريللي.

٣ ـ نسخة مكتبة الأسكوريال (مدريد)

وهي برقم ٤٢ ـ ١٢٥ وسنة كتابتها (٥٣٥ هـ) ومكتوبة بخط النسخ وهي واضحة مشكلة بالحروف، وعدد أوراقها (٢١٦) ورقة. منها (٨٧) للإيضاح، والباقي للتكملة، ومتوسط سطور صفحاتها (١٦) سطراً ومتوسط كلمات كل سطر (١١) كلمة، وقد كتب في الصفحة الأولى لهذه النسخة « كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي رحمه الله ورحم مشايخه ».

كما كتب في نفس الصفحة اسم كاتبها (يحيى بن اسماعيل بن عبد الكريم ابن الحسن القرشي عرف بابن السَدَّار الكاتب، غفر الله له ولوالديه ولجيمع المسلمين ».

ثم كتب بخط آخر أوضح اسم مالك النسخة (محمد بن محمد القاباني، عفا الله عنه).

وفي نهاية الصفحة كتب بيتان من الشعر « لعلي بن ياقوت ناظم هذه الأبيات عفا الله عنه :

عليك النحوَ أنَّ بهِ رجالاً تسامَوا في القديمِ وفي الحديثِ
ففيهِ الأمنُ من لحنٍ يؤدي لتغييرِ الكتابِ أو الحديثِ

وفي الصفحة الأخيرة كتب « هذا آخر كتاب الإيضاح والحمد لله وحده وصلواته على محمد نبيه ورسوله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً».

وفرغ من كتابته صاحبه يحيى بن علي بن محمد بن الحسن في شهر ربيع الآخر من سنة خمس وثلاثين وخمسمائة. وفي هذه الصفحة أيضاً عدة توثيقات وتملكات تشير إلى أن هذه النسخة منقولة عن نسخة « كتبها علي بن محمد بن سعيد الحوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة » كما كتب في آخر هذه الصفحة بخط أوضح « لمحمد بن محمد القاباني عفا الله عنا ».

وفي جانب هذه الصفحة كتب بخط آخر « انتهيتُ مقابلة وقراءة على أخي، وكتبه يحيى بن علي والحمد لله وحده، وصلواته على محمد وآله في شهر ربيع الآخر سنة خمس وثلاثين وخمسمائة ».

ومن الملامح المميزة لهذه النسخة ما يأتي:

أ ـ غالباً ما يكتب عند نهاية كل باب وبداية باب آخر « قراءة ومعارضة » وأحياناً « قراءة ومقابلة ».

ب ـ تأخر « باب النسب إلى ما كان من الأسماء آخره همزة » من موضعه في الأصل وبقية النسخ، فهو هنا بعد « باب النسب إلى ما يحذف في آخره ».
في حين أن موضعه في الأصل وبقية النسخ بعد « باب النسب إلى ما كان لامه ياءاً أو واواً قبلها ساكن»، ويأتي بعده « باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة ».

جـ ـ يمد الباء الأخيرة من كلمة باب فيكون منها خطاً فاصلاً بين باب وباب آخر.

د ـ في النسخة سقط في نهاية الصفحة (١٨٨ ظ)، يشمل أبواب زيادة النون، وزيادة الواو، وزيادة الميم، وهو لم يُلاحظ عند ترقيم النسخة، وأرجح أنه بسبب فقدان الورقة (١٨٩)، كما أن هنالك سقطاً آخر في نهاية الصفحة (٢٠٦ ظ)، يشمل قسماً من « باب أسماء الفاعل والمفعول »،

وكل « باب ما يتم فيه الاسم لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن السكون اكتنفه »، وجزءاً يسيراً من « باب ما يعمل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف ». وأرجح أنه ناتج كذلك عن فقدان ورقة أخرى، ولم يلاحظ هذا السقط أيضاً عند الترقيم، وقد أشرت إلى كليهما في موضعيهما من التحقيق.

هـ ـ من الأخطاء فيها: فصحاء: فصا (ص ١١٨ ط / س ٥) مرفأ: مرقأ (ص ١٣٢٠ / س ١١)، أُسوة: إسوة (ص ١١٢ ظ / س ١١).

ورمزت لهذه النسخة بالرمز (س) نسبة لمكتبة الاسكوريال.

٤ ـ نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٠٠٦ نحو) القاهرة:

سنة كتابة هذه النسخة (٥٩٩ هـ) وكاتبها محمد بن عبد الصمد وعدد صفحاتها (١٩٤)، منها (٦٣) للإيضاح، والباقي للتكملة، ومتوسط سطور صفحاتها (٢٢) سطراً، متوسط كلمات كل سطر (٢٠) كلمة وهي مكتوبة بخط مغربي جيد، كما أنها مشكلة الحروف. وتعد من النسخ المعتمدة.

كتب في الصفحة الأولى منها:

« سفر فيه جميع كتاب الإيضاح في النحو تأليف أبي علي الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار الفارسي، المعروف بالفسوي النحوي، رحمه الله وليّ كاتبه محمد بن عبد الصمد بن محمد الأنصاري، وعليه توكله، وهو حسبه، ثم أورد أبياتاً من الشعر هي:

إن تَبْخَلي يا جَمْلُ أو تعتّلي ... أو تُصبحي في الظّاعنِ المولّى

فسلٍّ وجد الهائمِ المعتل ... ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهل

كأنَّ مهواها على الكَلْكَلِّ ... وموقعاً من ركبات زُلِّ

موقعُ كَفَّيْ راهبٍ يُصَلِّي ... في غبشِ الصُّبْحِ أو التّجلي

وكتَبَ بعد ذلك البيتين:

يا ليت أمَّ الفضلِ كانت صاحبي مكانَ، ما أُنشي على الركائبِ
ورابعتني تحتَ ليل ضاربِ بساعدٍ فَعْمٍ وكفٍ خاضِبِ

ثم البيتين:

إذا اللقاحُ غَدَتْ مُلْقَىً أصرتها ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ
وردَّ جازرُهم حرفاً مصرمةً في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

وكتبَ بعد ذلك اسم « أبو سعيد الرستمي » ثم بيتين غير مقروءين. وفي هذه الصفحة أيضاً ختمان للمكتبة وتملكات عديدة.

وخاتمة النسخة هي:

« وتمَّ كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، رحمه الله، لخمس خلون من جمادى الثاني عام ستة وستين وخمسمائة، على يد محمد بن عبد الصمد ابن محمد بن عبد الصمد، والحمد لله حق حمده، وصلواته الطيبة على محمد نبيه وعلى آله وسلم، وفّقه الله وسدَّده، ونفعه به وفهمه ما فيه بمنِّهِ ويُمْنِه ورضاه، لا ربَّ غيره ولا معبود سواه ولا مرجوّ إلا نعماه سبحانه وتعالى ».

وكتب بخط آخر تملك هو: انتقل بالشراء الصحيح للعبد الفقير لعفو ربه الغني به عن من سواه محمد بن سليمان الشافعي الشاذلي نفعه الله بالعلم.

ثم كُرر اسم مالكه محمد الشاذلي بخط أوضح في أسفل الصفحة. وبعد ذلك ختم المكتبة.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة:

أ ـ النسخة مرقمة بحسب الصفحات لا بحسب الأوراق.
ب ـ فيها حواش بخطوط مختلفة مما يدلل على كثرة تداولها.
جـ ـ الكلمات التي تبتدىء بها الأبواب أو الفقرات الهامة مكتوبة بخط أوضح.

د ـ كثيراً ما نجد اسم الشاعر الذي لم يذكره المصنف مكتوباً في الحاشية بعد كلمة « هو » . وأحياناً يكون ذلك بغير خط كاتبها الأصلي .

هـ ـ فيها خلط وارتباك في الصفحات . إذ إن الصفحات من ١١٢ ـ ١١٨ في غير موضعها ، فهي لأبواب من الإيضاح وضعت خطأً بين أبواب التكملة والصواب أن الصفحة ١١٩ تأتي بعد الصفحة ١١١ مباشرة .

ولم يلاحظ هذا عند ترقيم الصفحات .

و ـ النسخة قليلة الأخطاء جداً في الكتابة والتحريك فهي خطت من قبل ناسخ بيّن العناية والإتقان .

ورمزت لهذه النسخة بالحرف (ص) نسبة إلى دار الكتب المصرية .

٥ ـ نسخة مكتبة عاطف أفندي (اسطنبول) :

وهي برقم (٢٤٤٤) ، وسنة كتابتها (٥٨٧ هـ) وكاتبها علي بن محمد ابن علي المقدسي وعدد أوراقها (١٧٣) ورقة ، منها (٦٢) للإيضاح والباقي للتكملة . ومتوسط سطور صفحاتها (١٧) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (١١) كلمة .

وهي مكتوبة بخط النسخ وباللون الزعفراني .

وقسم الكتاب في هذه النسخة على ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول هو للإيضاح وبنفس أبوابه في بقية النسخ ، والجزءان الآخران لكتاب التكملة . وينتهي الجزء الثاني عند نهاية « باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها » صفحة (١١٨ ظ) . وفي الصفحة نفسها نص على أن باقي الأبواب هي الجزء الثالث ، إذ كتب :

« الجزء الثالث من الإيضاح في النحو» وهو الكتاب العضدي ، وهو تسعون باباً .

تأليف الشيخ الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي رحمه الله ».

وفي الصفحة التي بعدها (١١٩ و)، تبدأ أبواب الجزء الثالث بعد أن كتب في أعلى هذه الصفحة: « بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ». ثم كتب عنوان كبير هو « التصريف » وأورد أول أبواب هذا الجزء وهو « باب فَعِلَ».

وقد وضع في مقدمة هذه النسخة فهرس للموضوعات مقداره أربع صفحات، رسم على شكل مربعات كتب داخل كل مربع باب من أبواب الكتابين ثم ورقة بعد ذلك فيها تعريف بهما وبالمصنف وثبت بأسماء الشراح وشراح الشواهد.

وفي أول كتاب التكملة كتب:

« الجزء الثاني وهو التكملة صِنْعَة الشيخ الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي النحويّ رحمه الله، وفي أسفل هذه الصفحة كتب: رب يسر واعن وتجاوز واغفر.

أما خاتمة هذه النسخة فهي:

« تمّ بحمد الله ومنّه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وسلم تسليماً، وفرغ من نسخه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى علي بن محمود بن محمد بن علي المقدسي، وذلك بكرة يوم الاثنين الحادي والعشرين[1] من شعبان سنة ست وثمانين وخمسمائة هجرية ».

ثم كتب في نهاية الصفحة بخط آخر.

فائدة:

---

(١) كتبها «والعشرون» سهواً.

ذكر الصرفيون أن حروف « ضوبى شفر » لا تدغم فيما يقاربها، وأما إدغام الكسائي للضاد في الشين في قوله تعالى: (لبعض شأنهم)[1]، وإدغامه الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿ نخسف بهم ﴾[2] فشاذ مخالف للقياس ».

وفي هذه الصفحة كذلك ختمان للمكتبة وفوق الثاني منهما رقم النسخة (٢٤٤٤). وتتلخص الملامح الخاصة بالنسخة فيما يأتي:

أ ـ رقمت الصفحات بالأرقام العربية (الأوربية حالياً)، والحروف اللاتينية معاً

ب ـ يكتب الكلمة الأخيرة من بعض السطور على جزئين متباعدين نسبياً.

جـ ـ يكتب أحياناً الأبيات التامة من شواهد الكتاب في أكثر من سطر واحد.

د ـ وضع ختم المكتبة في العديد من الصفحات وعلى سبيل المثال ظهر الورقات ٧١ ، ٨٧، ١٠٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٦٥، ١٧٠.

هـ ـ فقدت الورقة (٧٩) وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

و ـ فيها عدد غير يسير من الأخطاء مثال ذلك تكرار كلمة « تقول » (ص٧٨/ س١٤) و« هو » (ص١٠٢ ظ/ س٨).

ذات: ذاةِ (ص٨٢ظ/ س٢). مائة: ماة (ص٨٨/ س٢)، اسمٍ: اسمُ (ص٨٥/ س١٠)، زقـاقٌ: زقـاقٍ (ص١١٩ ظ/ س١٠)/ هِجـانَ: هَجـان (ص١٠١ ظ/ س١٢) الفُعْلَـة: الفَعْلَـة (ص١٣١ظ / س١٧) ومؤنثة: ومونثه (ص١٣١ ظ/ س١١).

---

(١) آية ٦٢ / النور ٢٤.

(٢) آية ٩/ سبأ ٣٤.

ورمزت لهذه النسخة بالحرف (ع) نسبة لمكتبة عاطف أفندي.

٦ ـ نسخة متن الجرجاني الذي اعتمده في كتابه المقتصد (الاسكوريال ـ مدريد):

وهي شرح لكتاب التكملة فقط. وسنة كتابتها (٦٠٤هـ)، وكاتبها محمد ابن أحمد النحاس المصري، وعدد أوراقها (٣٣٧) ورقة، ومتوسط سطور صفحاتها (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات السطر (١٥) كلمة.

وأولها:

« الثاني من شرح الإيضاح والتكملة تأليف عبد القاهر الجرجاني رحمه الله » وفي أعلى هذه الصفحة أيضاً ختم المكتبة.

وخاتمتها:

آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، أملاه الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه، وفرغ من نسخه في المحرم سنة أربع وستمائة بدمشق.

وكان من أسباب استعانتي بها كأصل من الأصول هو أن الجرجاني اتبع طريقة تسهل بها معرفة كلامه من كلام أبي علي إذ يأخذ فقرات طويلة وأحياناً أبواباً كاملة بعد أن يقول: « قال صاحب الكتاب » ثم يأتي بشرحه على ذلك بعد قوله: « قال المفسر » يضاف إلى ذلك أنها نسخة لعالم كبير كالجرجاني، وهي مكتوبة بخط النسخ بصورة واضحة كما أنها قليلة الأخطاء جداً، وفيها سقط واحد أشرت إلى موضعه من التحقيق.

ورمزت لها بـ (ج ر) نسبة للشيخ عبد القاهر الجرجاني.

٧ ـ نسخة مكتبة لالِلي (اسطنبول):

وهي برقم (٣١٧٠)، وسنة كتابتها (٦٢٨ هـ)، واسم كاتبها

محمد بن عوني الشافعي، وقد رقم الكتابان فيها كلا منهما بأرقام مستقلة عن الآخر ومجموع صفحات الإيضاح (١٨٨) صفحة، والتكملة (٣٥٤) صفحة، ومتوسط سطور الصفحات (١٤) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٣) كلمة. وهي مكتوبة بخط النسخ وبشكل واضح جميل، كما أن عناوين الأبواب كتب بخط الثلث. وعلى الورقة الأولى من الإيضاح عدة تملكات وقراءات بروايات متواترة إذ كتب فيه:

« من كتب الشيخ الإمام نجم الدين، سيف الإسلام أبي محمد الحسن ابن الحسين بن علي بن عيسى المقريء النحوي البغدادي، حرس الله مجده، روايته عن شيخه أبي بكر بن المبارك الواسطي النحوي، روايته عن شيخه كمال الدين بن الأنباري، روايته عن شيخه ابن الشجري...... عن علي بن عيسى الربعي، عن مؤلفه رحمهم الله أجمعين ».

وفي الصفحة الأولى من التكملة إجازة نصها:

«الشيخ قاضي القضاة العلامة أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الحموي الشافعي رحمه الله إجازة مشافهة وكتابة، قال الشيخ الحافظ أبو بكر محمد بن يوسف الأندلسي رحمه الله إجازة كتابة، قال الإمام أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام النحوي، إجازة:

أبـو عليٍّ إمامُ الناسِ كلِّهمُ ... في النحو بعدَ أبي بِشْرِ بنِ عثمانِ
هذا مقالي وكلُّ النَاسِ قائلةٌ ... لم يختلفْ في الذي قَد قلتَهُ اثنانِ
لم يمدحِ الناسُ علمَ الفارسي ولا ... أثنَوا على كُتْبِهِ إلاّ ببرهانِ
فإنْ تشك ففي الايضاحِ بينةٌ ... دلائلُ قد بَدَتْ لكلِّ إنسانِ
(والناس أكيسُ من أن يمدحوا بشراً ... ما لم يَرَوا عنده آثارَ إحسانِ)

ووردت في آخر هذه الأبيات عبارة « البيت الأخير مضمن ».

وفي الصفحة كذلك عدة تملكات ومطالعات منها:

« الحمد لله ملكه الفقير لله صادق بن محمد بن حسين بالشراء من تركة الشيخ أبي السعد القباقجي سنة ١٠١٣ ».

وكذلك :

« ملكه من فضل الله مصطفى بن كمال الدين بن لفاع الحنفي سنة ٨٦٣ هـ » وبعدها :

« لكاتبه محمد بن عوني الشافعي ». وفيه أبيات في وصف النارنج هي :

إن نارنجنا قد بدا من أعجبِ العجبِ
كان أكثرَ صبغةً من الذهبِ

وبعد ذلك : وله فيه :

انظر إلى النارنجِ تَحْسَبُ أنّهُ من حُسْنِ خُضرتهِ قبابُ زبرجدِ
وثمارُهُ جاماتها فانظر إلى قبب الزبرجدِ جامُها من عسجدِ

وفي نفس الصفحة أيضاً عدة توقيعات أخرى.

وكتب في حاشية ص١١٥ :

« الحمد لله، تعالى ذكره، بلغ العبد المصطفى بن محب الدين مطالعة من أول الإيضاح العضدي وإلى هذا المحل وإلى الله عز وجل نرغب في الشكر على ما أولاه، والتوفيق لما يرضاه».

أما خاتمة النسخة فهي :

وبالله والتوفيق تم كتاب الايضاح العضدي والحمد لله أولاً وأخيراً وصلواته على سيدنا نبيه محمد وآله الطاهرين وسلامه في شهر صفر من سنة ثمان عشرة وستمائة.

ومن علاماتها المميزة لها :

أ ـ يضع أرقاماً مستقلة لشواهد التكملة باعتباره كتاباً مستقلاً عن الايضاح.

ب ـ يفرد أحياناً حروف الكملة الأخيرة في بعض السطور عن بعضها الآخر مثل «كذ لك»، وقد يكتب الكلمه الأخيرة بكاملها بوضع مائل عن بقية كلمات السطر.

جـ ـ الأوراق (١٠٨) و(٣٤٦) و (٣٥٠) مفقودة، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

د ـ النسخة قليلة الأخطاء وهي من النسخ المعتمدة على الرغم من تأخرها عن مثيلاتها.

ورمزت لها بالرمز «ل» نسبة لمكتبة لااللي.

٨ ـ نسخة مكتبة فيض الله (اسطنبول):

وهي برقم (١٩٠٩)، وسنة كتابتها غير معروفة بسبب الخرم الذي وقع في أولها وفي آخرها، غير أن اسم كاتبها ورد في نهاية كتاب الإيضاح وهو محمد ابن أبي ذر البرمكي. وعدد أوراقها (١٧١) ورقة، منها (٦٧) للايضاح. متوسط سطور كل صفحة (٢١) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر (١٥) كلمة. وهي تبدو قديمة جداً، كما أن طريقة ترقيمها غريبة غير معهودة. وبسبب ما وقع لها من تآكل فقد أكمل أولها وآخرها بأوراق أحدث من الأولى وكتبت بخط يختلف عن خط الناسخ الأصلي الذي هو أقرب إلى الرقاع العربي، بينما خط الناسخ الآخر يميل إلى اللون الفارسي. والأوراق المستكملة في أول النسخة من (١٥٦) إلى آخرها باستثناء الأوراق (١٦٥ ـ ١٦٧) فهي بخط الناسخ الأصلي.

وكتب في أعلى الصفحة الأولى تملك باسم:

«أحمد بن مصطفى بن أحمد بن مصطفى الأنصاري الحنفي» وفي منتصفها: «كتاب الايضاح في النحو للشيخ الإمام العالم أبي علي الحسن

ابن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي المتوفى سنة سبع وسبعين وثلثمائة رحمه الله ».

ثم ختم المكتبة وقراءته: « وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية سنة ١١١٣ »، ثم رقم النسخة (١٩٠٩) فختم آخر للمكتبة.

وهذه النسخة تشبه (ع) من حيث أن الكتاب من ثلاثة أجزاء، الأول منها للايضاح والثاني والثالث للتكملة لكنها تختلف عنها في بداية الجزء الثالث، إذ يبدأ هنا عند «باب جمع التكسير» ص١١٧ ظ وكتب في أوله:

«الجزء الثالث من كتاب الإيضاح في النحو تصنيف الشيخ الإمام العالم أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمة الله عليه ورضوانه آمين ».

وقد كتب في أعلى الصفحة: « بسم الله الرحمن الرحيم، فيه استعين ». وخاتمة هذه النسخة:

«تم كتاب الإيضاح بحمد الله وحسن عونه، والحمد لله كثيراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم »، ثم ختم المكتبة.

وعلى الرغم من افتراض قدم هذه النسخة إلا أنها تفقد اهميتها بسبب النقص في أولها وآخرها، وإن كانت الصفحات المفقودة قد اكملت بأوراق جديدة نقلاً عن نسخ أخرى.

أما أهم ما يميزها فضلاً عما ذكر فهو:

أ ـ النسخة غير مشكلة الحروف وكاتبها غير دقيق كما أنّهُ قليل العناية، وسطورها غير منتظمة.

ب ـ كثيرة السقط والخرم والتلف، ولذلك فإني أهملت الإشارة إلا إلى القليل من ذلك في التحقيق.

جـ ـ يكتب الشواهد بخط أكثر وضوحاً من بقية الكلام.

د ـ فيها ارتباك وخلط كبير ناتج عن تقديم وتأخير في أوراقها ابتداءاً من الصفحة ١٨١ ظ وحتى نهاية النسخة.

هـ ـ كتب في أعلى الصفحة (١٦٩ ظ) والصفحة التي تليها كلمة «وقف» بخط واضح.

و ـ كثيرة الأخطاء، كتابية كانت أم إملائية أو نحوية أو صرفية فمن أمثلة الكتابية: ما: كما (ص ١٢٦ ظ/س٢٠) تفسر: تسفر (ص ٨٦ ظ / س١٠)، موضع: موضيع (٩٧٧ و / س٩)، الغيلم: الغليم (ص١٣١ ظ/س١٨) ومنها أيضاً تكرار قوله: «وكذلك» (ص ٧٠ ظ / س٩) وقوله: «والقِرى» (ص ٨٩ ظ / س٤)، وقوله: «ومن الأسماء» (ضص١١٥ ظ/س٨).

ومن الإملائية: انتظار: انتضار (ص١١١ و / س٣)، شياه: شيات (ص٩٤ ظ / س٣)، ظريف: ضريف (ص١٣٤ و /س١).

ومن النحوية: حتى يقلبوها: حتى يقلبونها (ص١٦٢ و١/س٦)، ولم يتعدَّ: لم يتعدى (ص١٤١ ظ / س١٠)، اعلالين: اعلالان (ص١٦٢ / س١٠).

ومن الصرفية: فَعْلَى: فَعْلاء (ص١٣١ / س١١)، فُعُل: فُعُول (ص١٢٣ و١/ س٧)، فَعْلة: فُعْلَة (ص١٢١ / س٧).

ورمزت لهذه النسخة بالحرف ف، نسبة لمكتبة فيض الله.

٩ ـ نسخة مكتبة أيا صوفيا (اسطنبول):

مكتبة أيا صوفيا إحدى مكتبات السليمانية رقمها (٤٦)، والنسخة فيها برقم (٤٤٥١). وعدد أوراقها (١٣٦) ورقة، منها (٩٤) لكتاب الإيضاح. ومتوسط سطور صفحاتها (١٥) سطراً، ومتوسط كلمات كل سطر تسع كلمات.

وهي مكتوبة بخط النسخ وكتبت عناويها بخط الثلث.

وتلحق هذه النسخة أبواباً من التكملة بالايضاح، إذ تعده منتهياً « بباب من العدد ». وتعد أول باب من التكملة « باب المقصور والممدود »، فهي تشبه (ع) في تقسيماتها إلا أن (ع) تعد الأبواب من نهاية أبواب الإيضاح حتى نهاية باب من العدد جزءاً ثانياً من مجموع الأجزاء الثلاثة ـ كما تقدم عند وصفها ـ وكتب في الصفحة الأولى منها:

« كتاب الايضاح تأليف الشيخ الإمام أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، رحمه الله، ويعرف أيضاً بالكتاب العضدي ثم كتب في نفس الصفحة تعريف بالمصنف. وهو:

« حسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان أبو علي الفارسي الفسوي الإمام العلامة، قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج ثم نافره فقرأ على أبي بكر محمد بن سرى الزجاج، وقد أخذ عنه كتاب سيبويه وبرع في النحو وانتهت إليه رئاسته، وصحب عضد الدولة فعظمه وأحسن إليه، ومن إنشاده حين ودع عضد الدولة:

وَدّعتــهُ حيـنَ لا تودّعُـهُ نفس ولكنهــا تسير معـهْ
ثــم تولّــى وفــي الفــؤادِ لهُ ضيقُ مكانٍ، وفـي الدموع سِعـهْ

ولحق سيف الدولة فأكرمه. أخذ عنه النحو خلق كثير كابن جني وأبي الحسن الربعي وأبي طالب العبدي، ومن كتبه كتاب التذكرة وكتاب الحجة وكتاب الإغفال وكتاب الايضاح والتكملة وغير ذلك. وكان ذا وفر يقال: إنه

أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد والقادمين عليها. وكان ثلاثين ألف دينار.

روى عنه أنه قال ما أعلم سوى أبيات في المشيب:

خضبتُ الشيبَ لمّا كانَ عيباً   وخضبُ الشَّيْبِ أَوْلَى أنْ يُعابَا

ولم أخضبْ مخافةَ هَجْرِ خِلٍّ   ولا عَيْبَاً خَشِيتُ ولا عتابا

ولكنَّ المشيب بدا ذميماً   فَصَيّرتُ الخِضابَ له عِقابا

حرره السيد مصطفى من كتاب البلغة في تاريخ
أئمة النحو واللغة لمجد الدين فيروزبادي »

وفي حاشية هذه الصفحة كتب:

« من كتب أحوج الورى السيد مصطفى بن السيد محمد ».

وفي الجانب الآخر كتب:

« ومن شروحه لابن الدهان سعيد ولسليمان بن عبدالله الحلواني والإفصاح لسليمان بن محمد، والمصباح لأبي البقاء عبدالله العكبري، وشرح لعبد القاهر الجرجاني..».

كما وجد في هذه الصفحة ختم المكتبة ورقم النسخة (٤٤٥١).

أما خاتمة هذه النسخة فهي:

« تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلواته على سيدنا محمد نبيه وآله وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل، وهو السفر الأول من تجزئة أصل. التصنيف، يتلوه باب المقصور والممدود ».

وفي حاشية هذه الصفحة كتب:

« تم النصف الأول من الكتاب والحمد لله وحده».

وكتب في الصفحتين الأخيرتين بعد انتهاء الكتاب أدعية طويلة. ثم

كتب في صفحة الغلاف الأخيرة تعريف الأخافشة : سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأوسط)، وأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (الكبير)، وأبي الحسن علي بن سليمان بن الفضل (الصغير).

ولم أجد النصف الثاني لهذه النسخة. وقد رمزت لها بالحرف (ي) نسبة لمكتبة أيا صوفيا.

منهج التحقيق

التزمت في تحقيق كتاب التكملة بعدة أسس وقواعد، رغبة مني في إظهار هذا الأثر اللغوي الكبير على وجهه الصحيح، ووضعت أمامي أن إعادة النص كما أراد له مؤلفه أن يكون يتطلب قدراً واسعاً من الدقة والجهد والأمانة العلمية.

والمنهج الذي حاولت - جهدي - الالتزام به يقوم على الأسس والقواعد الآتية:

١ - عمدت إلى المحافظة على النص كما ورد في نسخة با يزيد « الأصل »، ولم أغير فيه إلا ما تأكد لي أنه سهو أو تحريف أو تصحيف من ناسخها.
دفعني إلى ذلك عاملان، الأول: كونه شخصاً غير مؤلفها، والثاني: كثرة النسخ والأصول الأخرى للكتاب ومعظمها قرئت أو قوبلت أو أجيزت من علماء كبار في اللغة والنحو مما يوضح مواطن الخلل هذه في نسخة الأصل.
ووضعت هذا الذي غيرته من النص بين قوسين مزهرين، وأشرت لصورته السابقة في هوامش التحقيق.

٢ - وضعت في الهوامش ما كان زيادة أو اختلافاً من النسخ الأخرى مع الأصل بين قوسين صغيرتين « » مبتدئاً أولاً بذكر رمز النسخة أو النسخ التي وردت فيها الزيادة أو الاختلاف، وقد أثبتُّ معه أحياناً كلاماً

من المتن ـ خلوا من الأقواس ـ تحديداً لموضع الزيادة عليه.

٣ ـ أغفلت الاختلافات في عبارات التسبيح والتبجيل والتعظيم التي تسبق الآيات، ترجيحاً مني بأنّها من صنع النساخ، لأنها غالباً ما ترد في كل نسخة من النسخ على صورة واحدة، واكتفيت بتثبيت صورتها التي وردت عليها في نسخة « الأصل » فقط.

٤ ـ خرجت ـ قدر المستطاع ـ النصوص التي ذكر المصنف أسماء قائليها من كتبهم ـ إن وجدت ـ وإلا فمن الكتب التي تنقل عنهم، وبالنسبة لأقوال سيبويه فإني خرجتها جميعاً من كتابه، كما أني عمدت إلى توثيق بعض النصوص التي وردت في كتاب أبي علي من الكتب المشابهة السابقة لكتابه تبعاً للموضوع الذي يتكلم فيه، فالصرف من سيبويه وتصريف المازني، والمقصور والممدود من ابن ولاد، واللغة من نوادر أبي زيد وكتب الأضداد والمعاجم، والمسائل الخلافية من الكتب الأخرى كالمقتضب وكتب ابن جني والأنصاف وغيرها. ولم أنس أن أبيّن أثر التكملة فيما بعده من الكتب المهمة، واستطعت أن أثبت ـ وربما لأول مرة ـ أن أبواباً كاملة من كتاب المخصص، لابن سيدة قد نقلت بنصها من التكملة، وقد أشرت إلى هذه الأبواب في موضعها.

٥ ـ وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين في المتن، وأشرت في الهوامش إلى موضعها من المصحف الكريم. مبتدئاً برقم الآية ثم اسم السورة فرقمها. واتممت ما تطلب مقتضى الكلام اتمامه منها، وبالنسبة للآيات التي وردت لها تكملات زيادة عما في الأصل، فقد أثبتُّ هذه التكملات في المتن واضعاً إياها بين قوسين مزدوجين ومشيراً إلى مصدرها، وخرجت الآيات التي ذكر لها المصنف وجهاً من القراءة من كتب القراءات المعروفة.

٦ ـ عمدت إلى تخريج الشواهد من دواوين قائليها ـ إن وجدت ـ ثم من كتب شرح الشواهد واعتمدت بهذا الخصوص على إيضاح القيسي لشواهد الكتاب، ثم على كتب الشواهد الأخرى كالخزانة والشواهد الكبرى للعيني وشواهد المغني وغيرها، وكذلك خرجتها من كتب اللغة كنوادر أبي زيد، والجمهرة والاشتقاق لابن دريد، وتهذيب اللغة ومقاييس اللغة، والاقتضاب والأمالي الشجرية إلى غير ذلك ، ومن كتب النحو ككتاب سيبويه والمقتضب وكتب ابن جني والمخصص وشرح ابن يعيش، ومن كتب المجاميع الشعرية كالمفضليات والأصمعيات وجمهرة أراجيز العرب وغيرها. ومن كتب الأدب الأخرى كأمالي القالي وشروح سقط الزند وغيرها. وخرجتها أيضاً من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج.

وابتدأت بالحديث عن نسبة الشواهد واتممت ما كان منها نصفاً أو جزءاً من بيت، معتمداً في ذلك على الديوان ـ إن وجد ـ أو على المجاميع الشعرية، ثم اتبع ذلك بالحديث عن موضع الشاهد ـ إن لم يذكره المصنف في المتن، ثم بذكر المراجع التي ورد فيها الشاهد، مبتدئاً بالتي ورد فيها منسوباً فالتي لم تنسبه. ثم ذكر رواياته المختلفة بادئاً أولاً بذكر اختلافاته في النسخ ثم في المراجع الأخرى.

وقد عمدت إلى وضع النسبة وتكملة البيت بين قوسين في المتن إنْ وردا في إحدى النسخ، مشيراً في هوامش التحقيق إلى مصدر ذلك.

٧ ـ ترجمت باختصار لأعلام النحاة واللغويين، الذين وردت أسماؤهم في الكتاب، من كتب التراجم القديمة مع ذكر مرجع من تأليف المحدثين في ترجمة أي منهم إنْ وجد ذلك.

٨ ـ عمدت إلى التعريف بالأماكن والمواضع والمدن التي ذكرها المصنف من معجم البلدان أو المعاجم التي تذكرها.

٩ ـ فسرت الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كالصحاح والتهذيب واللسان والتاج. واعتمدت من بين هذه على اللسان بشكل أوفر.

١٠ ـ اتبعت التسلسل التاريخي في سرد المراجع سواء عند تخريج القراءات أو الشواهد أو توثيق نص في الكتاب من الكتب الأخرى، إلا في حالات معينة مثل تقديمي لايضاح الشواهد القيسي على جميع المراجع ـ عدا الديوان ـ لأهميته الخاصة من حيث كونه وضع لشواهد الكتاب ذاتها، وأحياناً لوجود ترابط بين كتابين يستلزم عدم الفصل بينهما كسيبويه وشرح الشنتمري لشواهده، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب، والتصريف والمصنف، والأمالي والتنبيه.

١١ ـ حركت أواخر الكلمات في المتن وكذاك قمت بتحريك بنيتها نظراً لأن موضوع الكتاب في الصرف واللغة، إلا ما أمنت فيه اللبس.

١٢ ـ عملت فهارس للآيات . . . التي وردت في الكتاب، وأتممتها فيه وكذلك فهارس أخرى للشواهد، والأمثال والأقوال.

التحقيق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للّهِ وَحْدَهُ[1] // ٦١ ظ

الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمينَ، الذي جَعَلَ حمدَهُ فاتحةَ كتابِهِ، وخَاتِمَةَ دَعوى أوليائهِ في جنّتِهِ، فقالَ تعالى: ﴿وآخِرُ دعواهُم أنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ﴾[2] وصلَّى اللَّهُ على محمدٍ خاتَمِ النبيِّينَ، وعلى أنبيائهِ المرسلينَ، وعبادهِ الصالحينَ، وإياهُ نَسْألُ وإليهِ نَرْغَبُ في إيزاعِ الشّكرِ، وإلهامِ الحمْدِ، على ما منحَ الأنامِ، وشَمِلَ الخاصَّ والعامَّ من النِّعْمَةِ بالملكِ العادلِ، عَضُدِ الدَّولةِ[3]؛ أطال اللَّهُ بقاءهُ، وأسبغَ عليهِ نعماءَهُ، كما أفاضَ في البلادِ عَدْلَهُ، وأوْسَعَ وأوْسَعَ العبادَ فَضْلَهُ، وبَثَّ فيهم عُرْفَهُ وطَوْلَهُ. وقَبضَ عنهم الآراء الجائرة، وكفَّ عنهم الأيدي الغاشمةَ، حتى ما نَجدُ إلا فقيراً محبوراً، أو غنياً موفوراً، فإلى اللَّهِ نبتهل في إمتاعهِ، بما خَوّلَهُ وخوّلَ بهِ من هذه النِّعَم، وإبقائهِ عماداً للدينِ، وجمالاً للدُّنيا[4]، إنَّهُ سميعُ الدُّعاءِ، فَعّالٌ لما يَشاءُ.

(٥) قال أبو علي الحَسَنُ بنُ أحمدَ (٥): النّحوُ عِلْمٌ بالمقاييسِ المُسْتَنْبَطَةِ من استقراءِ كلامِ العربِ، وهو ينقسمُ قسمينِ:

---

(١) اختلفت النسخ بين وجود هذه العبارة وحذفها وزيادة الاستعانة، والصلاة على النبي وآله، ولكن النص الآتي يدل على أن هذه العبارات مقحمة.

(٢) آية ١٠/ يونس ١٠.

(٣) أبو شجاع فنا خسرو بن الحسن ركن الدولة، تولى الحكم من ٣٣٨ ـ ٣٧٢ هـ.

(٤) سقطت « للدنيا » في ي.

(٥ ـ ٥) سقطت في غير الأصل.

أَحَدُهُما: تغييرٌ يلحقُ أواخِرَ الكَلِمِ. والآخَرُ تغييرٌ يَلْحَقُ ذواتِ ذواتِ الكَلِمِ وأنْفُسَها.

فأمّا التّغييرُ الذي يَلْحقُ أواخرَ الكَلِمِ فهو على ضربينِ:

أحدُهُما: تغييرٌ[1] بالحركاتِ والسُّكونِ أو الحروفِ[2] يَحْدُثُ باختلافِ[3] العَوَاملِ، وهذا الضَّرْبُ هو[4] الذي يُسمَّى // الإعرابَ، و ويكونُ في الأسماءِ المتمكِّنةِ والأفعالِ المضارعةِ[5]، وقد ذكرنا[6] ذلكَ (بأصنافهِ وأبوابهِ)[7] في الجُزءِ الأوّلِ من كتابنا[8] الموسوم بكتابِ الإيضاح.

والآخرُ تغييرٌ يَلْحَقُ أواخِرَ الكَلِمِ، من غَيْرِ أنْ يَخْتَلفَ العامِلُ. وهذا التغييرُ يكونُ بتحريكِ ساكنٍ، أَوْ إسكانِ متحركٍ، أو إبْدالِ حرفٍ من حرفٍ، أو زِيادَةِ حَرْفٍ، أو نُقْصانِ حرفٍ.

فتحريكُ السّاكنِ نحوُ التَّحريكِ لالتقاءِ الساكنينِ في[9]: كمِ المالُ، ونحوُ التَّحريكِ بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على ما قَبْلَها من السّاكنِ نحو: كمِ إبلُكَ؟ ومنَ أخوكَ؟.

---

(١) سقطت « تغيير » في ف.
(٢) س: « والحروف ».
(٣) س: « ويختلف باختلاف ».
(٤) سقطت « هو » في ك.
(٥) ك، س، ص، ف: المضارعة « للأسماء ».
(٦) غير الأصل: « وقد ذكرت ».
(٧) تكملة من غير الأصل، وإثباتها أولى.
(٨) ع: « من هذا الكتاب »، وبقية النسخ: « من الكتاب ».
(٩) غير الأصل، س: في « نحو ».

وإسكانُ المتحرِّكِ كقولِكَ [1] في الوقفِ: هذا زَيْدْ، وكإسكانِ الإدغامِ نحو هَذِهِ [2] يَدْ دَّاود، ونحوُ قولِهِ:

[١] فاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ [3].

وإبدالُ الحَرْفِ من الحرفِ نحو قولِهِ[4]: رأيتُ بكراً، وهذا [5] الكَلَو، إِذَا وقفَ[6] على « الكَلإِ »، من قولِهِ [7]: هذا الكَلأُ يافتى، أَبدلْتَ من التنْوينِ، الألفَ في بَكْراً ومن الهمزةِ الواو في الكَلَوْ.

---

(١) ف: « كقوله ».

(٢) ف: « هذا » تحريف.

(٣) صدر بيت لامرىء القيس وروايته في ديوانه:

فاليوم أسقى غير مستحقب إثماً من اللّه ولا واغل

استشهد به أبو علي على إسكان آخر الفعل من « أشرب » في حال الرفع مع الوصل، شبه المنفصل من كلمتين بالمتصل من كلمة واحدة نحو: « عضد » لأنه بنى من الراء والياء والعين من الكلمة الأخرى مثل: « ريغ »، ثم أسكن الياء.

والبيت منسوب له في: ديوانه ١٢٢، مختار الشعر الجاهلي ق ١٦ / ١٠ص٩٥، أيضاً الشواهد للقيسي (٧٠ ظ)، الأصمعيات ق٤٠ / ٤ ص ١٣٠، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، مختصر الألفاظ ١٣٨، ١٥٧، الشعر والشعراء ١/ ٩٨، حماسة البحتري ٣٦، جمهرة اللغة ٣/ ١٨١، السيرافي (نحو ٥٢٨) ١/ ٢٦٧، أمالي المرتضى ٢/ ٣٠، ١٦٠، ابن يعيش ١/ ٤٨، شرح الجمل ٢/ ١٥٢، ٤٧٣، اللسان مواد: (حقب) ١/ ٣١٥، (دلك) ١٢/ ٣١٠، (وغل) ١٤٣ / ٢٥٩، شرح شذور الذهب ١٦٧، شواهد الكشاف ٤/ ٤٩٤.

وغير منسوب في: الكتاب ٢/ ٢٩٧ (وقد نسبه الأعلم)، الاشتقاق ٢/ ٣٣٧، الحجة ١/ ٨٦، ٣١١، توجيه إعراب أبيات ٢٦، الخصائص ٢/ ٣١٧ و ٣٤٠، المحتسب ١/ ١١٠، المقاييس ٦/ ١٢٧، الصاحبي ١٥.

وهو في « ي »: مستحقب « إثما »، وفي الديوان ومختار الشعر الجاهلي وحماسة البحتري والاشتقاق والسيرافي: « فاليوم أسقى » ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وذكر السيرافي في حديثه عن الشاهد: « وكان أبو العباس محمد بن يزيد والزجاج ينكران هذا ـ أي رواية أشرب ـ ويأبيان جوازه.. وذكر القيسي رواية « فاليوم أسقى »، وورد برواية: « فأشرب » بصيغة الأمر في أمالي المرتضى، وذكرها القيسي أيضاً.

(٤) سقطت « قوله » في غير الأصل.

(٥) غير الأصل: ونحو « هذا.. »، ص: ونحو « قوله »

(٦) ص، ف، ي: وقفت. (٧) ص: « قولهم ».

وزيادةُ الحَرْفِ[1]، نحو[2]: هذا فَرَجٌ، إذا وَقَفْتَ زِدتَّ في الوَقْفِ جيماً لم تَكُنْ في الوصلِ.

ونقصانُ الحَرْفِ كقولِهِ[3] عَزَّ وَجَلَّ: (والليلِ إذا يَسْرِ)[4]، ونحو قولِهِ[5] في القوافي:

[٢] من سُرٍّ وضُرّْ[6].

وهذه الضروبُ من الخلافِ في (الأواخرِ)[7]، (وإنْ)[8] كانتْ شِبْهَ المُعْرَبِ في أنهُ تغييرٌ يلحقُ أواخرَ الكَلمِ[9]، فليسَ بإعرابٍ، لأنَّها غيرُ حادِثةٍ عن إخْتِلافِ العواملِ.

---

(١) ف: « الحروف ». تحريف.

(٢) ص: « في » نحو.

(٣) س: « كقولك ». سهو.

(٤) آية ٤/الفجر ٨٩. قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٦٩: « وياء « يسر » تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة، وأما في الوقف فتحذف مع الكسرة »، وقد أثبتها في الوصل والوقف ابن كثير، وفي الوصل نافع وأبو عمرو. أنظر: التسير للداني ٢٢٣، تقريب النشر ٨٨.

(٥) ك: « قولهم ».

(٦) هذا جزء من عجز بيت لطرفة بن العبد البكري وتمامه:

ففـداء لبنـي قيس على ... ما أصـاب النـاس من سوء وضر

وبعده:

خـالتـي والنفس قدمـا إنهم ... نعم الساعون في القـوم الشـطر

والبيتان في ديوانه ق١١/ ٦٨ ص٦٦. وهما منسوبان له في:

المحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٥، ١٥٧، الخزانة ٤/ ١٠١.

وغير منسوبين في: المقتضب ٢/ ١٤٠، السيرافي (١٣٧ نحو) ٣/ ٢٩ ظ، الخصائص ٢/ ٢٨٨، البحر المحيط ٥/ ٣٨٧، شرح الحماسة ٢/ ١٧٣. وورد في « ف »: من « شر ». تحصيف، وفي الديوان: (ويروى أيضاً: « خالتي »). ولم ينتبه القيسي لهذا الشاهد في إيضاحه فأغله.

(٧) الأصل: « الآخر ». وما أثبته أولى.

(٨) الأصل: « فأن ». تحريف.

(٩) س، ص، ف: « آخر الكلمة ». وفي بقية النسخ: « آخر الكلم ».

والضَّرْبُ[1] الآخر من القِسْمِ[2] الأوّلِ، وهو التَّغييرُ الذي يلحقُ أَنْفُسَ الكَلمِ وذواتِها، فذلكَ نحو التثنيةِ والجمعِ الذي على حدِّها// والنسبِ ٦٢ ظ وإضافةِ الأسمِ المعتلِّ إلى ياءِ المتكلمِ، وتخفيفِ الهمزةِ، والمقصورِ والممدودِ، والعددِ، والتّأنيثِ والتّذكيرِ[3]، وجمعِ التّكسيرِ، والتصغيرِ، والإمالةِ، والمصادرِ، وما اشْتُقَّ منها[4] من أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ[5] وغيرِها، والتصريفِ، والإدغامِ. وسنذكرُ ذلكَ باباً باباً إنْ شاءَ الله.

بابُ حكمِ السّاكنين إذا التقيا

لا يخلو الساكنانِ إذا التقيا منْ أنْ يكونا في كلمةٍ واحدةٍ أو كلمتينِ[6].
فإنْ[7] كانا منْ كلمةٍ واحدةٍ، فلا يخلو من أنْ يكونَ الحرفانِ مِثْلَيْنِ أو غيرَ مثلينِ. فإنْ[8] كانا مثلينِ، فإنَّ السَّاكنينِ يلتقيانِ في الكلمةِ[9]، على قولِ بني تميمٍ وغيرهم من العَرَبِ، إلاّ أَهْلَ الحجازِ[10]. وذلكَ في الجزمِ

---

(١) ص: « والقسم ».
(٢) ص: « التقسيم ».
(٣) ع: « والتذكير والتأنيث ».
(٤) سقطت « منها » في ي.
(٥) سقطت « والمفعولين » في: س، ص.
(٦) س: أو « في » كلمتين.
(٧) ص، ي: « فإذا ».
(٨) ي: «فإذا».
(٩) ص: في « كلمة »، ل: في « الكلمتين ».
(١٠) أي أن أهل الحجاز اختاروا إظهار المثلين. لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول، ويتحرك الثاني والأمر في « أردد » بالعكس من هذا، لأن الأول يتحرك والثاني ساكن، وأما من اختار الإدغام وهم بنو تميم وعامة العرب فقال: « رد »، فالأجل أن الدال الأخيرة لما كانت تتحرك لالتقاء الساكنين في نحو « اردد القوم »، وأرددابنك »، نزل ذلك منزلة الحركة اللازمة، فصار كأنه بمنزلة المضارع في حال النصب والرفع نحو: « هو =

والوقفِ. نحو قولِهم: لم يَرُد، ولم يَفِر، ولم يَعفَى [1] فأدغموا هذا النَّحْوَ لأنهم شَبَّهوهُ بالمُعْرَبِ، نحو: هو[2] يَرُدُّ، ويَفِرُّ، ويَعَضُّ. فكلُّ العَرَبِ تُدْغِمُ المعربَ، ووجهُ شبههِ بالمعربِ هو أنهم رأَوْا آخرَ «أَرْدُدْ»، ونَحْوه، تتعاقَبُ عليهِ الحركاتُ للبناءِ كما تتعاقبُ حركاتُ الإعرابِ على آخرِ المُعَرَبِ، فلما رَأَوْهُ مِثْلَهُ أدغموهُ كما أدغموا المعربَ.

وحركاتُ البناءِ التي تتعاقبُ على أواخرِ هذهِ المبنيّةِ نحو حركةِ اَلتقاءِ السَّاكنينِ في: ارْدُدِ القومَ وارْدُدْ ابْنَكَ[3]، ورُدَّنَّ[4] زيداً[5]. فإذا وَجَبَ الإدغَامُ عندهم لذلكَ، وجبَ تحريكُ الأَواخرِ[6]. لالتقاءِ السَّاكنينِ، وذلكَ أَنَّ الحرفَ الأوَّلَ المُدغمَ ساكنٌ، والحرفَ الثانيَ[7] المدغمَ فيهِ من الحرفينِ المثلينِ ساكنٌ أيضاً للجزمِ أو للوقفِ[8] فلما التقى ساكنانِ، وجبَ التَّحريكُ لالتقائهما، فإذَا حَرّكوا الحرفَ الثانيَ اختلفوا في تحريكهِ، فمنهم من يُتْبِعُ حركةَ المدغمِ // فيهِ ما قَبْلَهُ فيقولُ: «رُدُّ» فَيضُمُّ، يُتْبِعُهَا الضمةَ التي قبلَها، وكذلَكَ فرّوعَضَّ وشَمَّ. وقالوا: (لاتُضَارَّ)[9]، فحرّكوا بالفتحِ

٦٣و

= يرد ولن يرد» فأسكن الدال الأولى ونقل حركتها إلى الراء فتسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار في التقدير إلى اجتماع مثلين ساكنين فوجب تحريك الثاني ليمكن اللفظ بالكلمة. انظر سيبويه ح ٢ /١٥٨ ـ ١٥٩ «باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه»، المقتصد للجرجاني (٢ ظ).

(١) ف، مجموعة عداس: «ولا تعض».

(٢) ي: «هذا».

(٣) ف، ي: «أبلك» تحريف.

(٤) ص، ف: «واردددن» تحريف.

(٥) سقطت «زيداً» في: ص، ي.

(٦) غير الأصل، س، ص: «الآخر».

(٧) سقطت «الثاني» في: ف.

(٨) ع: «أو الوقف»، ف: «للوقف».

(٩) آية ٢٣٣ / البقرة ٢. والفتح قراءة أكثر القراء. أنظر الكشاف ١/ ٩٥ ـ ٩٦. وللآية قراءات أخرى. أنظر أيضاً المحتسب ١/ ١٢٣، إتحاف فضلاء البشر ٩٦، البدور الزاهرة ٤٨.

(أَتْبَعُوهُ)[1] الفَتْحَةَ التي قبلَها والألفَ. ومنهم من يفتحُ ذلكَ[2]، على كُلِّ حالٍ قالَ الخليلُ[3]: « شبّهوهُ بأينَ وكيفَ »[4]. ومنهم من يَكْسِرُ فيقولُ: رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ: فإذا اتصلَ بجميعِ ذلكَ هاءُ ضميرِ المؤنثِ، فتحوا جميعاً فقالوا: رُدَّهَا وكذلكَ ضَميرُ المذكرِ، إذا اتصلَ بشيءٍ من ذلكَ، ضَمُّوا، فقالوا: «رَدَّ هو »[5]، لأنَّ الهاءَ خَفيّةٌ، فكأنهُ قالَ: رُدّا أو رُدُّوْا[6]. وهذا يَدُلُّ على أنَّ قولَ مَنْ قالَ: عليهِ مالٌ، أَوْجَهُ منْ قولِ مَنْ قالَ: عَلَيْهِى مالٌ »[7].

فإذا لَقِيَ هذا المتحرّكُ بهذهِ[8] الحركاتِ على هذهِ المذاهبِ، ساكناً من كلمةٍ أخرى، نحو: غُضِّ الطَّرْفَ، فالأكثرُ فيه الكسرُ، كقولكَ: رُدِّ القومَ، وفِرِّ اليومَ (وشَمِّ الطِّيبَ)[9] وهو القياسُ (أيضاً)[10]، وذلكَ أنَّ التَّضعيفَ لو

---

(١) الأصل: « أتبعوها »، ج ر: « أتبعوا ». وما أثبته في غيرهما. وهو أرجح. لأن الضمير يعود على الحرف.

(٢) سقطت « ذلك » في: س.

(٣) الخليل (١٠٠ - ١٧٤ هـ): هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي سيد أهل الأدب في علمه، والإمام في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه وغيره من أئمة النحو. وهو أيضاً أول من استنبط علم العروض وعلله. وقد مكنه من ذلك معرفته بأصول النغم والإيقاع. من تصانيفه: كتاب « العين » و« العروض » و « الشواهد ». أنظر ترجمته في أخبار النحويين ٣٠ - ٣١، مراتب النحويين ٢٧ - ٤١، طبقات الزبيدي ٤٣ - ٤٧، نزهة الألباء ٥٤، معجم الأدباء ١١/ ٧٢، إنباه الرواة ١/ ٣٤١ - ٣٤٧، ابن خلكان ١/ ٢١٦، بغية الوعاة ٢٣. الخليل بن أحمد، د. مهدي المخزومي.

(٤) سيبويه ٤/ ١٦٠.

(٥) ك: « رده ».

(٦) ك: «و» ردوا.

(٧) السبب في ذلك لو قلت: « عليهي » بإثبات الياء صرت كأنك جمعت بين ساكنين، لأن الهاء إذا كان في حكم الساقط، كنت قد واليت بين يائين ساكنين.

(٨) ف: « هذه ». تحريف.

(٩) سقطت «وشم الطيب » في الأصل.

(١٠) تكملة من ج ر، ف، مجموعة م عدا ك، وإثباتها أولى.

أظْهِرَ، لم يكنْ فيهِ إلا الكسرُ عندَ الجميعِ ، نحـو: أرْدُدِ القـومَ، واشْمَـمِ الطيْبَ، فإذا أدغم[1] فيها، فهي هذهِ اللاّمُ التي تُكْسَرُ في إظهارِ التَّضعيفِ، فكأنهُ (يُرَدُّ)[2] إلى الأصلِ كما قالوا : مُذُ اليومِ ، وذَهَبْتُمُ الآنَ . ومنهم من يَفْتَحُهُ مع الألفِ واللامِ ، فيقولُ: غُضَّ الطَّرْفَ[3].

فأما « هَلُمَّ » فمفتوحةٌ[4] على قَوْلِ الجميعِ . وزعمَ الخَليلُ[5] أنَّ ناساً من بَكْرِ بنِ وائلٍ يقولون: « رَدَّنَ ومَرَّنَ »، إذا أخبروا، وأَرَادُوا: « رَدَدْنَ ومَرَرْنَ ». وهذا لا ينبغي أنْ يؤخَذَ بهِ لشذوذهِ عن الاستعمالِ والقياسِ . أما الشذوذُ عنِ الاستعمـالِ، فَلِقِلَّةِ المستعملينَ لَهُ. وأما الشذوذُ عن القياسِ ، فَلأنَّهُ إذا اجْتَمَعَ أَهـلُ الحجـازِ على إظهـارِ « أُرْدُدْ » ونحـوهِ، مع تَعَاقُـبِ الحركاتِ التي ذكرنا عليها، فأنْ لا يُدْغَم نحوُ: رَدَدْنَ[6] الذي[7] لا تَصِلُ إليه الحَرَكةُ البَتَّةَ لاتصالهِ بالضميرِ أَوْلَىٰ.

---

(١) ك : ادغموا.

(٢) الأصل : «رد». وما أثبته أولى.

(٣) غير الأصل، ي: « فغض الطرف ». وفيه اشارة لبيت جرير الذي يهجو فيه الراعي النميري:

فغض الطـرف إنـك من نمير ... فلا كعبـاً بلغـت ولا كلاباً

الديوان ١/ ٣١، عيون الأخبار ٢/ ٢٠٣، سمط اللالىء ٣/ ٨٦٢.

(٤) قال الجرجاني في المقتصد. ت (٣ظ): «لأن هاء» ركب مع «لم»، فلزم الفتح، ثم أنه جرى مجراه على وجهين: أحدهما: أن يكون في جميع الأحوال على صورة واحدة فيقال: هلم يا رجل، وهلم يا أمرأة، وهلم يا رجلان، وهلم يا نسوة، والثاني تلحقه الضمائر فيقال: هلما وهلموا، وهلمي، وهلمن، ومن يقول هذا فإنه لا يجريه مجرى « رد »، في جواز الكسر والضم والفتح، لأنه على كل حال مركب من « هاء » و « لم »، فصار ثباته على حركة واحدة دليلاً على التركيب ».

(٥) أنظر سيبويه ٢/ ١٦٠.

(٦) سقطت: « رددن » في: ف.

(٧) ص، ع، ف: « التي » تحريف.

// باب السَّاكنين إذا التقيا من كلمةٍ[1] واحدةٍ ٦٣ظ

ولم يكنْ الحَرفَانِ السَّاكنان مِثْلَيْن

وذلكَ قولُكَ[2]: في الجَزْمِ : لم يَقُمْ[3]، ولم يَبعْ، ولم يَخَفْ، وفي الوقفِ في الأمْرِ إذَا قلتَ: قُمْ[4]، وَبِعْ، وخَفْ[5]، فقولكَ: لم يَقمْ[6]، الأصلُ فيه قَبْلَ الجَزْمِ « يقومُ »[7]، فإذا جَزَمْتَ، سَكَنَ لأمُ الفعلِ للجزمِ، وحروفُ اللينِ قبلَها ساكنةً؛ فَحَذَفْتَهُنَّ لالتقاءِ الساكنينِ. والوقفُ في الأمرِ فيما [8] وَصفْتُ كالجزمِ.

فإذَا أُسْنِدَ شَيءٌ من هـذهِ الأفعالِ إلى ضميرِ الاثنينِ والجماعةِ [9] قُلْتَ: لَمْ يقولا، وَلَمْ يبيعا، ولم يَخَافَا (ولم تَقُلْ: لم يَقُلا ولا لم يَخَفَا)[10]. لأنَّ لامَ الفعْلِ في لم[11]يَخَافا، ليس أَصلُهافي هذا الموضعِ السكون للجزمِ ولا للوقْفِ، كما كانَ في لم يَخَفْ وخَفْ، وإنَّما[12]علامةُ الجزمِ هاهنا[13] حذفُ النُّونِ.

---

(١) ف، مجموعة م عدا س: « في » كلمة.

(٢) ي: « قولهم ».

(٣) غير الأصل: « لم يقل ».

(٤) غير الأصل: « قل ».

(٥) س: « خف وقل وبع ».

(٦) غير الأصل: « لم يقل ».

(٧) غير الأصل: « يقول ».

(٨) ص، ي « على ما ».

(٩) غير الأصل: « أو » الجماعة أولى.

(١٠) سقط ما بين القوسين من الأصل. وأضيف إلى حاشيته. وهو مثبت في بقية النسخ. واثباته أولى.

(١١) سقطت « لم » في: ي.

(١٢) ف، مجموعة م: : « إنما ».

(١٣) ك، ل، ف: « هنا ».

ولا يجوزُ أن تـقدِّرَ الفِعْلَ منفصلاً مِنَ الفاعلِ ، كأنَّكَ جَزَمْتَ الفعلَ ثم ألحقْتَ عـلامة الضميرِ، لأنَّ الفاعلَ متَّصلٌ بفعلهِ كالجُزْءِ منهُ منْ حيثُ كانَ إعرابُ الفعْلِ [١]، بَعْدَهُ نحوُ: يضربانِ ويضربـونَ. ومـن ثم أُسْكِنَـتْ لامُ. الفَعْلِ في أمثلةِ الماضي، إذا قلتَ: ضربْتُ ودعوْتُ.

وممَّا حُرِّكَ لالتقاءِ السَّاكنينِ ، وإنْ لم يَكنْ أَحدُ الحرفينِ من حروفِ اللِّينِ قولُهم في الأمرِ: انْطَلقْ[٢]، لما كانَ « طَلِقٌ » من « انْطَلقْ »، مثلَ «كَتـفٍ» أَسْكَنَ اللاَّمَ التي هي عينٌ، كما أَسْكَنَ التَّاءَ من[٣] « كتفٍ »، فالتقى ساكنانِ: اللاَّمُ والقافُ، حَرَّكِ القافَ بالفتحِ ، وأتبعهُ حركةَ أقربِ المتحركاتِ إليهِ، كمـا فعـلَ ذلكَ من قَالَ: رُدُّ وفِـرِّ وعَضٌّ، وعلـى ذلكَ ما أنشـدهُ// الخليلُ[٤] من قولِ الشَّاعرِ:

٦ و

[٣] عَجِبْتُ لمولـودٍ ولَيسَ لَهُ أَبٌ وذي وَلَـدٍ لَمْ يَلْـدَهُ أَبَوَانِ[٥]

---

(١) ص: « الإعراب للألف ». سهو، ي: الإعراب في الفعل.

(٢) ي: انطلق « إليه ».

(٣) هنا يبدأ سقط في « ص » مقداره ثلاث صفحات ونصف تقريباً من الأصل.

(٤) سيبويه ١/ ٣٤١.

(٥) لرجل من أزد السراة ونسبه العيني أيضاً لعمرو الجبنى، الشاهد فيه قوله: « لم يلده »، فخفف اللام فأسكن فقال: « يلده » للجازم فالتقى ساكنان، فحرك أقرب المتحـركات إليه، وهـي الفتحة لأن الياء مفتوحة فحمل الدال عليها، ولم يعتد باللام الساكنة، لأن الساكن غير حاجز حصين، والبيت لغز، فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام والوالد الـذي ليس له أبوان آدم عليه السلام، ويقال إنما يراد به القوس وولده السهم، لأنه لا يتخذ القوس إلا من شجرة واحدة مخصوصة.

روى منسوبـاً في: القيسـي (٧٥ ظ)، سيبـويه والشنتمـري ١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨، الأصـول ١/ ٢٨٩، السيرافي (١٣٧ نحـو) (٣/ ٧٦ ظ)، المخصص ١٤/ ٢٢١، الشواهـد الكبـرى ٣/ ٣٥٤، الخزانة ١/ ٣٧٩، شواهد المغني ١٣٦، الأشباه والنظائر ١٣٦.

وروي غير منسوب في: الكامل للمبرد ٥٣٧، الحجة ١/ ٣١٠، الموشح ١٤٧، توجيه اعراب أبيات ٢٥٧، الخصائص ٢/ ٢٣٣، الخصص ١٧/ ٦٣، ابن يعيش ٩/ ١٢٦، شرح الجمـل =

ومثـلُ ذلكَ في الاسـكانِ قراءةُ مَنْ قَرأَ: (ويَخْشَـى اللّـهَ ويَتَّقِـهْ فأولئـكَ)[1]، ولَيْسَ ذلكَ علـى نحـو ما أنشـده أبـو زيد[2] (لعذافـر الكندي)[3]:

[٤] قالتْ سُلَيْمَى: اشْتَرْ لَنَا سَوِيْقَا[4].

لأنَّ ذلكَ إنَّما يجوزُ في الشّعْرِ، قالَ[5]:

= ١/ ٣٥٤، شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٥، مغنى اللبيب ١/ ١٣٥، الهمع ١/ ٥٤، منهج السالك ٢/ ٣١٤. وروي « الا رب مولود » في السيرافي ـ وذكر أيضاً رواية التكملة ـ، وابن يعيش، وشواهد التوضيح، والمغنى، وشواهده، ومنهج السالك.

(١) آية ٥٢ / النور ٢٤. وسقطت « فاولئك » من « ي ». قرأ باسكان الهاء « ويتقه » أبو بكر وأبو عمرو وخلاد « بخلاف عنه ». وقرأ قالون باختلاس كسرتها. انظر التيسير ١٦٢ ـ ١٦٣، الكشاف ٣/ ٧٢، البدور الزاهرة ٢٢٢.

(٢) أبو زيد (١١٩ ـ ٢١٥ هـ): هو سعيد بن أوس الانصاري البصري، وكان عالماً بالنحو ولكنه لم يكن مثل الخليل وسيبويه، إذ غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. وفي كتبه في اللغة من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره. وكان مع كثرة سماعه عن العرب ثقة مقبول الرواية: قال ابن مناذر: « أما الأصمعي فأحفظ الناس، وأما أبو عبيدة فأجمعهم، وأما أبو زيد الأنصاري فأوثقهم ». وانفرد عن نحاة البصرة بأنه أخذ عن الكوفيين إذ روى في كتبه عن المفضل الضبي. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٤١ ـ ٤٥، مراتب النحويين ٤٢ ـ ٤٤، طبقات الزبيدي ١٨٢ ـ ١٨٣، معجم الأدباء ١١/ ٢١٢ ـ ٢١٧، إنباه الرواة ٢/ ٣٠ ـ ٣٥، ابن خلكان ١/ ٢٦٠.

(٣) النسبة من « ل ».

(٤) الشاهد فيه اسكان الراء من قوله « اشتر لنا » لأن « ترل » من الكلمة كعلم، فأجرى الكلميتين مجرى الكلمة الواحدة، فسكن ضرورة، كما يقولون في ظرف: ظرف، وفي كبد كبد. وهو غير منسوب لأحد في القيسي (٧١ و)، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٢٧٠ و ٦/ ٣٣٣ والحجة ١/ ٥٠، المحتسب ١/ ٣٦١، الخصائص ٢/ ٣٤٠، المنصف ٢/ ٢٣٧، الكشاف ٣/ ٧٢، اللسان (خردق) ١١/ ٣٦٥، شواهد الشافية ٢٢٤. وروي « لنا دقيقاً » في: السيرافي (١/ ٢٧٠) والحجة والمحتسب.

(٥) سقطت « قال في: ف.

[٥] فَبَاتَ مُنْتَصْباً وما تَكَرْدَسَا[1]

ومما حُرِّكَ لالتقاءِ الساكنين بالكَسْرِ في كلمةٍ قَوْلُهُمْ: «لم أُبَلِهْ»[2]، الأصْلُ: أُبَالي[3] فَحَذَفَ الياءَ للجزمِ، فصارَ «بَالِ»، فلما كَثُرَ في الكلامِ، لم يُعْتَدَّ بذلكَ المحذوفِ الذي هو الياءُ، فَحُذِفَتِ الحركةُ للجزمِ، فالتقتِ اللامُ من «أُبَالْ»، ساكنةً، مَعَ الألفِ فلمّا التقى ساكنانِ، حُذِفَتِ الألفُ، وأُلْحِقَ[4] الهاءُ للوَقْفِ، كما تُلْحَقُ في أَزْمِهْ، فَحَرَّكَ اللامَ بالكَسْرِ لالتقاءِ الساكنينِ، هي[5] والهاءُ التي أُلْحِقَتْ للوقْفِ، فلم يَرُدَّ الألفَ التي كانَ حَذَفَها لالتقاءِ الساكنينِ، لأنَّ الهاءَ التي[6] لِلْوَقْفِ لا تلزمُ. ألا تَرَاهَا تسقطُ في الدَّرْجِ، كما لم تُرَدِّ الألفَ في: رَمَتِ المرأةُ.

ومن ذلكَ قولُهُم في الوقفِ: «هذا النَّقُرْ»، لَما التقى ساكنانِ في قولهمْ في[7] النَّقْرْ، إذا وَقَفَ حُرِّكَ الأوَّلُ منهما بالحركةِ التي كانتْ تكونُ

---

(١) للعجاج في وصف ثور وحشي. وقد سكن قوله «منتصباً» تخفيفاً. ومثل الشاهد في اسكان المتحرك في الشعر ما وقع في بيت الأخطل:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتنا وإن شهد أجرى فيضه وجداوله

(الديوان ٦٤).

وفي النثر ما حكاه صاحب الكتاب ١/ ٢٥٨: «أراك منتفجاً». وقرأ أبوعمرو: ورسلنا وسبلنا (التيسير للداني ٧٢).

ديوانه ق ١٦/ ٤٤ ص ٢٢، ومنسوب له في القيسي (٧١ و)، الحجة ١/ ٣٠٩، ولخصائص ٢/ ٣٣٨، اللسان (كردس) ٨/ ٦٩، شواهد الشافية ٣٢.

وهو غير منسوب في: الخصائص ٢/ ٢٥٤، اللسان مواد: (نصب) ٢/ ٢٥٥ و (نصص) ٨/ ٣٦٨، شرح الرضي على الشافية ١٨. وروايته في الديوان «فبات منتصاً»، ولا شاهد فيه على هذا.

(٢) انظر التصريف للمازني، والمنصف عليه ٢/ ٢٣٢.

(٣) ف، ي: «لم أبالي». سهو.

(٤) ل، ي: «ولحقت».

(٥) سقطت «هي» في: ي.

(٦) سقطت «التي» في: ي.

(٧) سقطت «في» في: ك، ع، ي.

للثاني في الدَّرْجِ وكذلكَ بالنَّقْرِ، فإذا قالَ: رأيْتُ « النَّقْرْ »، لم يَفْتَحْ القافَ فيقولُ: « النَّقَرْ » في قولِ سيبويهِ[1]، لأنهَ لما[2] لم يلزمِ الرّاءَ السكونُ قَبْلَ[3] دخول الألفِ واللاَم // الكلمةَ لإبدالِ الألفِ من التنوينِ في: « صَادَفْتُ نَقْرَا »، أَجْرَى الألفَ واللامَ في ذلك مُجْرَاهُ، من حيثُ لم يَلزما الكلمةَ. قالَ في الرَّفعِ:

٦٤ ظ

[٦] وأنا آبنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[4].

---

(١) سيبويه (١٢١ - ١٦١ هـ). هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، وسيبويه لقب بالفارسية معناه رائحة التفاح، وكان من أهل فارس لكنه نشأ في البصرة فصار إمام البصريين في النحو، غير منازع، وكان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه. أخذ النحو عن الخليل بن أحمد. تناظر مع الكسائي بحضرة الأمين فغلب بعدما قيل من أنهم تحاملوا عليه، وتعصبوا ضده. فقصد فارس مغتماً، وتوفي بقرية من قرى شيراز. أنظر ترجمته في: أخبار النحويين ٣٧ - ٣٨، مراتب النحويين ٦٥، طبقات الزبيدي ٦٦ - ٧٤، معجم الأدباء ١٦/ ١١٤ - ١٢٧، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، بغية الوعاة ٣٦٦، سيبويه إمام النحاة، للاستاذ علي النجدي ناصف.
ونص قوله الذي أشار إليه أبو علي هو: « ولا يقال في الكلام إلا النقر في الرفع وغيره » (الكتاب ٢/ ٢٨٤).

(٢) سقطت « لما » في: ف.

(٣) ك: « من » قبل.

(٤) نسب هذا الرجز لبعض السعديين أو لعبدالله (أبو عبيد أو عبيدالله) ابن ماوية الكلبي أو الطائي (وماوية اسم امرأة)، ونسب أيضاً لفدكي بن أعبد المنقري.
الشاهد فيه: انتقال حركة الراء إلى القاف بسبب الوقف حتى لا يجتمع ساكنان ليس الأول منها حرف مدولاً حرف لين. والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه.
ورد منسوباً (على اختلاف، فيما تقدم في نسبته) في: القيسي (٧١ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨٤، الكامل للمبرد ٣٢٤، اللسان (نقر) ٧/ ٨٩، شواهد المغنى ٢٨٥، الشواهد الكبرى ٤/ ٥٥٩.
وغير منسوب في جمل الزجاجي ٣٠٠، الحجة ١/ ٢٦٢، الصحاح (نقر) ٢/ ٨٣٥، الانصاف ٢/ ٢٩٠، المغنى ٢/ ٤٣٤. وذكر القيسي أنه يروي: « إذ جد النفر » بالفاء. وقال: «هو أشبه بالمعنى ».

وقال في الجرِّ:

[٧] شُرْبَ النَّبيذِ واصْطِفاقاً بالرِّجِلْ[١].

ولا يقولونَ: « هذا عِدُلٌ »، لأنهُ يخرجُ إلى ما ليسَ في الكلامِ[٢]، ولا مَرَرْتُ[٣] بالبُسِرْ[٤]، لأنهُ يخرجُ إلى ما ليس في الأسماءِ.

بـــابُ التقاءِ الساكنَين من كَلمتين

إذَا التقى ساكنانِ من كلمتينِ، لم يَخْلُ السّـاكنُ الأوّلُ من أنْ يكونَ حرفاً صحيحاً، أو حَرْفاً مُعْتَلاً، فإنْ كانَ الحرفُ الأوّلُ صحيحاً، حُرِّكَ بالكَسْرِ وذلكَ قولكَ: إذْهَبِ اذْهَبْ، واضْرِبِ اضْرِبْ، و (أَحَدُنِ اللَّهُ)[٥]. وهذا زَيْدُنِ العاقلُ، ومَرَرْتُ بزَيْدِنِ ابْنِـكَ، [٦]ورأيْتُ زَيْدَنِ ابْنَكَ، وهـذا زَيْدُنِ ابْنُكَ[٦].

---

(١) نسب القيسي هذا الرجز (٧٢ ظ) لبعض بني أسـد، ونسبه العيني (٣/٥٦٧) لأبي سوار الغنوي. وموضع الشاهد فيه القاء حركة اللام على الجيم للوقف.
ولم ينسب في: السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/٢٤٢، الانصاف ٢/ ٣٩١، المخصص ١١/ ٢٠٠.
وقـد كتـب في حاشية « ك » (يروى: « واعتقـالاً بالرجـل ») وبهـذه الـرواية ورد في السيرافي والمخصص والإنصـاف. وقـد روي في بعض نسـخ التكملـة ومراجـع أخرى: « شرب » - بالضم -، غير أن الصواب شرب » - بالفتح - كما في الأصل والمخصص لأنه قبله:
علمنا أخوالنا بنو عجل
والشغزبي ثم اعتقالاً بالرجل
وقال العيني: يروى الشاهد: والشغزبي: ضرب من الصراع.
(٢) ي: « من الكلم »، ل « من كلامهم ».
(٣) سقطت « مررت » في: ع، ل.
(٤) ك، س: « ولا في البسر »، في: « ولا من البسر »، ي: « ولا هذا البسر ».
(٥) هاتـان الكلمـة الأخيرة والأولـى من الآيتين: ١، ٢ / الاخـلاص ١١٢. وفـي الكشـاف للزمخشري ٤/٢٩٨: « الجيد هو التنوين وكسره لالتقاء الساكنين ».
(٦ - ٦) ساقط في: س بسبب انتقال النظر.

ومنْ ذلكَ: رَمَتِ المرأةُ، وبَغَتِ الأمَةُ، تُحرِّكُ التّاءَ بالكَسْرِ لالتقائها مَعَ لام التّعريفِ ولا تَردُّ الألفَ المحذوفةَ من رَمَى، لأنَّ كسْرَةَ التّاءِ غَيْرُ لازمةٍ، ألا تَرَى أنّكَ تقولُ: بَغَتْ أَمَةُ زيدٍ فتُسكِّنُ التّاءَ ولا تكسرُها، فإنْ كانَ الحرفُ الثّاني منَ الكلمةِ التي فيها السّاكنُ الثّاني مَضْموماً ضَمّةً لازِمةً جازَ فيهِ[1] التّحريكُ بالضّمِّ والكسرِ جميعاً[2] وذلكَ قَولَكَ: أُرْكضِ أُركضِ، وإنْ شئْتَ ضَمَمْتَ الصّادَ، وكذلكَ (بُنصْبٍ وعَذَابٍ أُرْكضِ)[3] و (فـي جنّاتٍ وعُيونٍ// ادْخلوهَا)[4] و (قالتِ: اخْرُجْ)[5]. ٦٥

وجميعُ هذا يجوزُ فيهِ[6] في السّاكنِ الأوّلِ التّحريكُ بالضّمِّ، فَأَمّا قولهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿أو انْقصْ منهُ قليلاً﴾[7] فيجوزُ تحريكهُ بالضّمِّ من وجهينِ:

أحَدُهمَا: من حيثُ جَازَ (وعَذَ ابنُ أرْكضْ)[3]. والآخَرُ من حَيْثُ جَازَ (لَوُ اسْتَطَعْنَا)[8] الا تَرَى أن الضَّمَّ قد جَازَ في وَاو (لوُ اسْتَطَعْنَا) على التّشْبيهِ بواوِ الضّميرِ؛ وانَ كانتِ التّاءُ بَعْدَ العين في اسْتَطَعْنا مفتوحةً غيرَ مضمومةٍ.

---

(١) سقطت « فيه »، في: س.

(٢) سقطت « جميعاً » في: س.

(٣) آخر الآية ٤١ وأول الآية ٤٢ من سورة ص ٣٨. وتمامهما (واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسنى الشيطان بنصب وعذاب. اركض برجلك، هذا مغتسل بارد وشراب). انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٢٧٥.

(٤) آية ٤٥، ٤٦ / الحجر ١٥ وتمامهما (إن المتقين في جنات وعيون. أدخلوها بسلام آمنين ﴾.

(٥) آية ٣١ /يوسف ١٢. انظر أيضاً المرجع السابق.

(٦) سقطت « فيه » في: ف.

(٧) آية ٣/ المزمل ٧٣. وانظر كذلك المرجع السابق.

(٨) آية ٤٢ / التوبة ٩. وفي المحتسب ١/ ٢٩٢: (قرأها الأعمش بضم الواو. قال أبو الفتح: « شبهت واو (لو) هذه بواو جماعة ضمير المذكرين. فضمت كما تلك مضمومة »).

وقد حَرَّكوا حرفين من هذا[1] الباب بالفتح ، وذلك النُّونُ في « منْ» إذا دَخلت على اسْم فيه لامُ المعرفةِ[2] نحو: منَ القَوْمِ ، منَ الرَّجُل : ولمْ يُجيزُوا مَعَ الألفِ واللاّم غيرَ الفَتْح إلاّ شاذاً.

فإن دَخَلَتْ على ما أوّلُهُ همزةٌ موصولةٌ غيرُ المُصَاحِبَةِ للام التّعرْيفِ كَسَروا لقالوا: « من ابْنِكَ » . قالَ سيبويهِ[3]: « وقَدْ فَتَحَ قومٌ فُصَحَاءُ[4] فقالوا: منَ ابْنكَ » . وقالوا: عَنِ الرَّجُلِ ، فَكَسَرُوا ، ولم يفتحوا ، كما فتحوا نُونَ « منْ » ، لأنَهُ لم تَتَوالَ فيه كسرتانِ ، ومَنْ قرأ (مُريب الذي جَعَلَ « معَ اللَّهِ »)[5] كَرِهَ عندنا[6] توالي الكسرتَيْنِ كما كَرِهَهُمَا في « مِن القوم » ، ولَيْسَ على إلقاءِ فَتْحَةِ همزةِ الوصلِ ، لأنَّ تلكَ تسقُطُ في الدَّرْجِ .

والحرفُ الآخَرُ الذي حُرِّكَ بالفَتْحِ قولُهمْ[7] (ألمَ. اللَّهُ)[8]. فالتحريك للسَّاكنِ الثَّالثِ الذي هو لامُ التعريف[9].

بابُ التقاءِ السَّاكنين من كلمتين في الدّرجِ والأولُ[10] منهما حَرفُ لينٍ

ظ // لا يخلُو حَرْفُ اللّينِ ، إذا كانَ السّاكنَ الأوّلَ من الكلمتينِ

---

(١) ل ، ف ، ي : « في » هذا. (٢) ك ، ي : « لأم التعريف » .

(٣) سيبويه ٢/٢٧٦ .

(٤) ل : « قوم من الفصحاء » وهذا خلاف ما ورد في كتاب سيبويه إذ إن فيه قوم فصحاء كما في الأصل وبقية النسخ.

(٥) آية ٢٥ و ٢٦ / ق ٥٠. وتكملة الثانية من ف. وتمام الآيتين (مناع للخير معتد مريب الذي جعل مع الله الهاً آخر فالقياه في العذاب الشديد).

(٦) سقطت « عندنا » في : ف.

(٧) ك : « قوله » أولى.

(٨) آية ١ و٢ / آل عمران ٣. وتمامهما (ألم. الله لا إله إلا هو الحي القيوم).

(٩) غير الأصل ، ي : « لام المعرفة » .

(١٠) ي : « الأول » . س « والأولى » تحريف.

اللتينِ [1] يلتقي فيهما السّاكنان[2]، منْ أن تكونَ حركةُ ما قَبْلَهُ من جِنْسهِ أو من غير جنسه، فإنْ كانَتِ الحركةُ التي قَبْلَهُ من جنْسهِ حُذِفَ حرفُ اللّين، ولم يُكْسَرْ، وذلكَ قولكَ[3]: هو يَخْشَى القَوْمَ، ويغزُو الجَيْشَ، ويَرْمِي [4] الحرسَ فحذفْتَ الألفَ ولم تحركْها، لأنّكَ لو حركتَها لانقلبتْ همزةً[5]، وأُجْرِيتِ الواوُ والياءُ[6] مُجْرَاهَا في الحَذْفِ، لأنَّ الحركة تُكْرَهُ في كلٍّ واحَدةٍ[7] منهما، إذا كانتْ حَرَكةُ ما قبلَها من جنْسهَا، ألا ترى أنّك تقولُ: « القاضُونَ » و « الغازُونَ »، فتحذِفُ الياءَ لِمَا لزِمَ من تحريكهَا بالكسرِ والضَّمِّ [8] وكذلكَ « هذا قاضٍ ». وتقولُ: « يغزو زيدٌ » فلا تُحرّكُ الواوَ بالضّمِّ، إذا أدرجْتَ[9] وكذلكَ « لم يضربوا اليومَ » و « لَمْ يضْرِبَا اليومَ »، فتحذِفُ الألفَ والواوَ[10].

فإنْ كانَتْ حركةُ ما قبلَ حرف اللّينِ من غيرِ جنسِ حرفِ اللينِ، فالتقى مع ساكنٍ من كلمة أُخْرَى لم يُحْذَفْ، ولا يكونُ ذلكَ إلا في الياءِ والواوِ، لأنَّ الألفَ لا تكونُ حركةُ ما قبلَها إلاّ الفتحةَ وذلكَ نحو واوِ الضميرِ في قولهِ ﴿ ولا تَنْسَوا الفَضْلَ بينكُم ﴾[11]، واخْشَوُا اللّهَ. ومثلُ ياءِ الضّميرِ في قولكَ إخْشَيِ اللّهَ. ولم تُحَرِّكِ الواوُ من « اخْشَوا » بالكسرِ حيثُ كانَ ضميراً لِيُفْصَلَ

---

(١) سقطت « اللتين » في: ف.

(٢) ي: « الساكن ». تحريف.

(٣) ل: ي: « قولهم ».

(٤) ك: « ويوفي ».

(٥) ف: « الألف » همزة. سهو لتقدم ذكرها.

(٦) ك: « والألف ». سهو.

(٧) ل: « واحد » سهو.

(٨) سقطت « والضم » في: س، ف.

(٩) هنا ينتهي السقط في ص، المشار إليه في الهامش (٧) صفحة ١٧٢.

(١٠) ك، س، ف: « الواو والألف ».

(١١) آية ٢٣٧ / البقرة ٢.

بينها وبَيْنَ واو « أوْ » و « لَوْ ». وقد قال[1] قومٌ[2]: (ولا تَنْسَوِا الفضلَ بينكم)[3] فحَرَّكوها[4] بالكسرِ تشبيهاً بوَاوِ « أوْ » // و«لو »[5] كما قالوا[6] (لَوِاسْتَطَعْنَا)[7]، والكسرُ في واوِ الضَّميرِ قليلٌ، كما أنَّ الضَّمَّ في واوِ « لَوْ » قليلٌ.

٦ و

ومثلُ واوِ الضَّميرِ فيما ذَكَرْتُ[8]، الواوُ « مُصْطَفَوْنَ » و « الأعْلَوْنَ »، والياءُ فيهما. تقولُ: « هؤلاءِ مُصْطَفَو اللَّهِ، ومنْ « مُصْطَفَي اللَّهِ » فَتجري الواوُ فيهِ مَجْرَى واوِ « اخشَوا »، والياءُ مَجْرَى ياءِ « إخْشَيْ »، لأنَّ واوَ « مُصْطَفَوْنَ » بمنزلةِ واوِ « اخْشَوْا » من حيثُ كانَ جَمْعاً وحُذِفَتِ اللاّمُ قَبْلَهما[9] في المَوْضَعيْنِ.

بـــابُ الابتداءِ بالكَلمِ التي يُلْفَظُ بها

كلُّ حَرْفٍ في أولِ كلمةٍ تَبْتَدِىءُ بها[10] من اسْمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ فهوَ مُتَحَرِّكٌ، ولا يُبْتَدأُ بحرفٍ ساكنٍ في اللُّغةِ العربيةِ. والدَّليلُ على أنّهم لا يبتدِئونَ بالسّاكنِ أنهّم لم يُخَفِّفُوا[11] الهمزةَ إذا كانتْ في أوّلِ كلمةٍ يُبْتَدَأُ بها، نحو:

---

(١) ص، ي: وقد « قرأ ».

(٢) سقطت « قوم » في: ف.

(٣) قراءة الكسر لعلي رضي الله عنه، انظر شواذ ابن خالويه ١٥، روح المعالي ١/ ٤٤٤.

(٤) ك، ي: « فحركوا ».

(٥) ك، ف: « لو » و «أو ».

(٦) ص: كما « قرأوا ».

(٧) آية ٤٢ / التوبة ٩. وهذه قراءة الأعمش، انظر المحتسب ١/ ٢٩٢، روح المعاني ٣/ ٣١٤.

(٨) ع: « ذكرنا ».

(٩) ص، ل، ي: « قبلها »، ف: « قبلهم ».

(١٠) ع، ف: « يبتدأ بها ».

(١١) ي: « لا يخففون ».

[٨] أأَنْ رأَتْ رَجُلاً أَعْشَى[1].

لأنَّ في تَخفيفهَا تَضْعيفاً للصوتِ، وتقريباً من السّاكنِ . فَلَمّا لم يبتدِئوا بالسّاكنِ لم يبتدِئوا بما قَرُبَ منهُ. وأمْرٌ آخرُ يدلُّ على رفضِهم الابتداءَ بالسّاكنِ وهو أنّهم لم يَخْرموا[2] متفاعِلُنْ كما خرموا « فَعُولُنْ » ونحوَهُ، لأنَّ « متفاعِلُنْ» يُسَكّنُ ثانيهِ فلو خُرِمَ لأَدَّى ذلك إلى لزومِ الابتداءِ بالسّاكنِ . فإذا رفضوا ما يؤدي إليه، فإنْ يرفضوهُ نفسَهُ أولى .

/ والحروفُ التي يُبْتَدَأُ بها[3]، إذا كانَتْ متحرِّكَةً فاتّصلتْ بشيءٍ / ٦٦ ظ قَبْلَهَا، لم تُحْذَفْ، ولم تُغَيّرْ، إلاّ أنْ تكونَ همزةَ وَصْلٍ نحو يازَيْدُ إذْهَبْ، فإنّكَ تَحْذِفُها من اللفظِ في الوصلِ، أو همزةَ قطعٍ ما قبلَهَا ساكنٌ، فإن هذه يحذُفهَا أهلُ التّخفيفِ، ويلقونَ حركتَها على السّاكن الذي قبلَها . كما أنَّ همزةَ الوصلِ يحذفُهَا كلُّ العَرَبِ، إذا اتصلتْ بشيءٍ قبلَهَا في الأمرِ العَامِ وذلكَ نحوٌ: « كمِ (بِلُكَ)[4]، أو تكونُ لامَ الأمْرِ أو قولُهم «هُوَ » و «هِيَ»

---

(١) للأعشى ميمون بن قيس وتمامه:

أأن رأت رجلاً أعشى أضربه ريب المنون ودهر منقد خبل

ديوانه ق ٦/ ١٠ ص ٥٥، منسوب له في القيسي (٧٢ ظ)، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٧٦، جمهرة اللغة ٣/ ٦٣، الموشح ٧١، اللسان مواد (قبل) ١٣/ ٨٠ و (منن) ١٧/ ٣٠٣ وهو غير منسوب في: المقتضب ١/ ١٥٥، الحجة ١/ ٢١٣، الرضي على الشافية ٢٦٣، شواهد الشافية ٣٣٢. وورد في ص:

أعشى « أضربه » وفي الموشح برواية: « خائن خبل » وفي اللسان « مبتل خبل ».

(٢) الخرم: حذف أول الوتد المجموع من أول البيت. ويسمى الجزء أثلم أن سلم من تغيير آخر.

(٣) سقطت « بها » في ص، ل، ف.

(٤) الأصل، ع، ف، ي « كم أبلك ». وفي س: « كم بلك ». وفي ك، ل: « كم بلك » وهو الصواب وقد أثبتناه في المتن وبه قال سيبويه في ٢/ ١٦٥: (واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك «من بوك »، و «من مك » و «كم بلك » إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والأبل.

فإنَّ ذلكَ إذَا اتَّصَلَ بالواوِ أو الفاءِ، أو بلام الابتداءِ، فمنهـمْ مَنْ يُسَكِّنُ[1] فيقولُ (فهيْ كالحجارةِ)[2] و « هوْ خيرٌ لكم)[3] وَلَهْوَ قائمٌ .

وكذلكَ لامُ الأمرِ نحوُ: (فَلْيَنْظُرْ)[4] و (لْيُوفوا نُذُورَهُـمْ « وليطوفـوا بالبيتِ العتيقِ »)[5] ومنهم مَنْ يَدَعُ ذلكَ على حركتِهِ .

بـــابُ همزةِ الـوصـلِ

كـلُّ حَرْفٍ أُحتِيجَ إلى الابتـداءِ بهِ، وكانَ ساكنـاً، أُجْتُلِبَتْ لَهُ همـزةُ الوَصْلِ ، وهذه الهمزةُ تدخلُ في[6] أمثلةِ الأمرِ من « فَعَلَ: يَفْعَلُ »، إذَا لم يكنْ ما بعدَ حرفِ المضارعةِ متحركاً، نحو: يَقولُ ويَبيعُ ويَخَافُ ويَسْأَلُ[7] . وتدخـلُ علـى الأفعـالِ المـاضيةِ في أمثلـةٍ لَحِقَتْهَـا الـزيادَةُ، (و) علـى مصادِرِهَـا[8]، وقـد دَخَلَـتْ في[9] اسمـاءٍ قليلـةٍ غيرِ مصـادِرَ، وعلـى حرفٍ (واحدٍ)[10]، من حروفِ المعاني، وهو لامُ المعرفةِ في نحو « الخليل » .

فأمّـا دخولُهَـا علـى ذواتِ الثلاثـةِ غيرِ المـزيدِ فيهـا فنحـوُ إجْلِسْ

---

(١) قال الداني في التيسير ٧٢: « قالون وأبو عمرو والكسائي يسكنون الهاء من « هو » و «هي » إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام حيث وقع ».

(٢) آية ٧٤ / البقرة ٢. انظر تقريب النشر ٩٠.

(٣) آية ٢١٦ / البقرة ٢ وسقطت « لكم » في ك.

(٤) تردد قوله تعالى (فلينظر) في التنزيل كثيراً. أنظر الآيات: ١٩ / الكهف ١٨، ١٥ / الحج ٢٢، ٢٤ / عبس ٨٠، ٢٥ / الطارق ٨٦.

(٥) آية ٢٩ / الحج ٢٢ وتكملتها من ف. انظر في قراءتها التيسير للداني ٢٥٦، تقريب النشر ٩٠.

(٦) ك: « على ».

(٧) ف: « وينال ». تحريف.

(٨) في: الأصل، ع، ل، ف: « على مصادرها »، وما أثبتناه من: ك، س، ص، وهو ما يقتضيه السياق. وفي ي: و «هي تدخل » على مصادرها.

(٩) س، ع: « على ». أولى.

(١٠) سقطت: « واحد » من الأصل. واثباتها أولى.

اضْرِبْ[1]، // إذْهَبْ إعْلَمْ [2]، اخْرُجْ أحْشُرْ، لَمّا سَقَطَتْ[3] حروفُ المُضَارَعَةِ من هذهِ الأفعالِ. إذا أَرَدْتَ أمثلةَ الأمْرِ. فبقيتِ الحروفُ التي كانتْ تكونُ بعدَ حروفِ المضارعةِ ساكنةً اجْتُلِبَتْ لها همزةُ الوصلِ، لِيُتَوَصّلَ بها إلى النطقِ بالسّاكنِ. ٦٧ و

فإذا اتُّصلَ شيءٌ من ذلكَ بكلامٍ قَبْلَهُ سقطتْ الهمزةُ[4] تقولُ: « يا زيدُ اضْرِبْ »، « يا عَمْرُو[5] اسمعْ »، « يا بَكْرُ[6] اقْتُلْ »، فسقطتِ الهمزةُ[7]، لأنَّ ما قبلَها يوصلُ بهِ إلى النُّطقِ بهذهِ السَّواكنِ، فأغنَى عن الهمزةِ، كما أنَّ ما بعدَ الهاءِ التي تلحقُ في الوقفِ من نحوِ[8] ماهيَهْ (وكتابيَهْ)[9]، لما أغنى عن هذهِ الهاء سَقَطَتْ في[10] نحوِ « ما هيَ يا زيدُ » و « كتابيَ قد كُتِبَ[11] لأنَّ هذهِ الهاءَ في الوقفِ مثلُ الهمزةِ في الأبتداءِ.

وأما دخولُ هذهِ الهمزةِ على ذواتِ الثلاثةِ المزيدِ فيها، ففي تسعةِ مواضعَ: ثلاثةُ أبنيةٍ على وزنٍ واحدٍ، وستةُ أبنيةٍ على وزنٍ (آخرَ)[12]. فالثلاثةُ

---

(١) ي: « اضرب واجلس » وقد سقطت « اضرب » في: ف.
(٢) ي: «وأعلم».
(٣) ك: « سقط » تحريف.
(٤) سقط قوله « الهمزة » في غير الأصل، ع، ل.
(٥) ك: « ويا عمرو ».
(٦) ك: « ويا بكر ».
(٧) ف: « هذه » الهمزة.
(٨) غير الأصل، ع، ل: « في » نحو.
(٩) آية ١٩ و ٢٥ / الحاقة ٦٩.
(١٠) سقطت: «في » في ك.
(١١) س، ص: قد « كتبت ».
(١٢) سقطت « آخر » في الأصل ع، ل والسياق يقتضي اثباتها.

المتفقةُ في[1] وزنٍ واحدٍ. انْفعَلْتُ، وافعَلَلْتُ، وافْتعَلْتُ، نحو: انْطَلَقْتُ واحْمَرَرْتُ[2]، واقْتَتَلْتُ.

والستةُ: افْعَالَلْتُ[3] واسْتَفْعَلْتُ وافْعَوَّلْتُ، وافْعَنْلَلْتُ، وافْعَنْلَيْتُ، وافْعَوْعَلْتُ[4] وذلك نحو[5]: احْمارَرْتُ واسْتَخْرَجْتُ واغْدَوْدَنْتُ[6] واحْلَوْلَيْت واجْلَوَّذْتُ واسْحَنْكَكْتُ واسْلَنْقَيْتُ[7].

ومن الأَرْبعةِ نحو: احْرَنْجَمْتُ، واقْشَعْرَرْتُ. فالهمزةُ في هذهِ الأمثلةِ كُلِّها مكسورةٌ إذا كانَ الفعْلُ مبنّياً للفاعلِ فإنْ بُنِيَ[8] للمفعولِ بهِ ضُمَّتْ هذه الهمزاتُ من هذهِ[9] الأَمْثلَةِ.// لأنَّ الثَّالثَ من الفعلِ مضمومٌ تقولُ: أُنْطُلقَ بهِ، أُحْمُرَّ في هذا المكانِ، اسْتضْعفا[10] زيدٌ، اسْتخْرِجَ المالُ، ومصادرُ هذهِ الأفعالِ، ذواتِ الزيادةِ في أنَّ همزةَ الوصلِ تلحقُ أَوائلَهَا مثلُ الأفعالِ، وذلَكَ قولُكَ: انْطلاقٌ، احْمرَارٌ، اسْتخْراجٌ[11]، اسْتِضْعَافٌ، احْرِنْجَامٌ، اقْشِعْرَارٌ.

وهذهِ الهمزةُ الموصولةُ مكسورةٌ أبداً في هذا النحوِ، إلاَّ أنْ يكونَ ثالثُ

---

(١) ك: « من » ف « على ».
(٢) ي: « احمررت وانطلقت ».
(٣ - ٣) ساقط في ف.
(٤) غير الأصل، ف: « افعوعلت » تأتي بعد « استفعلت ».
(٥) سقطت: « نحو » في: ع، ل.
(٦) س، ل: « واغدودن ».
(٧) س، ل: واسلنقي ».
(٨) ك، س، ف: بني « الفعل ».
(٩) ي: « في » هذه.
(١٠) ي: « استرعف » وفي السان (رعف) ١١/٢٢، ورعف الفرس أي سبق وتقدم، واسترعف مثله ».
(١١) سقطت « استخراج » في ف

الكَلمـةِ التـي هي فيهـا [1] مضمومـاً [2] ضَمَّـةً لازمـةً، فإنَّهـا تَنْضَـمُّ في هذا الموضع [3]، وذلكَ نحو اقْتُلْ، احْشُرْ، ادْعُ، أغْزُ، وتقولُ للمـرأة اغْـزِي، أدْعى [4]، فَتَضمُّ الزايَ والعينَ والضمَّةَ وتَضُمُّ الهمزةَ، لأنَّ الضمةَ في حكمِ الثَّباتِ. فإنْ قلتَ: امْرءٌ أخذَ لنفسه ابْنُ زيدٍ عندي، كسَرْتَ وإنْ كانَ الثالثُ مضموماً، لأنَّ الضمَّةَ غيرُ لازمةٍ، ألا تَرَى أنكَ إذ قلتَ، ابْنَ زيدٍ رأيتُ امرءاً وعظتُ، فتحتَ الثالثَ من الكلمةِ، ولم تَلْزَمْهُ الضَّمةُ لزومَها في اقْتلْ واغْزُ وما أشْبَهَ ذلكَ.

بابُ لحاقِ هَمزة الوصلِ الأسماءِ [5] التي ليستْ بمصَادِرَ

وهذهِ الأسماءُ ابْنٌ وابْنَةٌ وامْرُؤٌ وامرأةٌ واثْنانِ واثْنَتانِ وابْنمٌ واسْمٌ [6] واسْتٌ [7] وقد ألحقوا هذه الهمزةَ في [8] قولهم في القَسَم: «ايْمُنُ اللَّهِ» و «ايْمُ اللَّهِ» إلاّ أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ في هذا الحرفِ، كالتي تلحقُ لامَ التَّعريفِ. وقد كسَرَها بعضُهم [9]، فقال: ايمُ اللَّهِ. وهذهِ الهمزاتُ كلُّهَا إذا اتَّصَلَتْ بكلامٍ // قَبْلَهَا ٦٨ و سَقَطَتْ إلاَّ التـي تَصْحَـبُ [10] لامَ المعـرفـةِ وذلكَ قـولُـكَ، وأنـت

---

(١) ف: «قبلها» تحريف.

(٢) سقطت «مضموماً» في س.

(٣) س، ع: «في هذه المواضع».

(٤) ك: «وادعى».

(٥) ك، ل: «في الأسماء».

(٦) ي: «واسم» وابنم».

(٧) ك: «واسم» و «أست».

(٨) سقطت: «في» في ك.

(٩) في سيبوية ٢/٢٧٣: «قال يونس قال بعضهم: إيم الله فكسر ثم قال: ليم الله فجعلها كألف ابن».

(١٠) ي: «إلا أن» تصحب.

تَسْتَفْهِمُ: اسْتَضْعَفْتَ زيداً؟ اسْتَخْرَجْتَ الدراهمَ[١]؟ ابْنُ زيدٍ أَنْتَ؟ فَتَسْقُطُ همزةُ الوصلِ، لأنكَ (لَمَّا)[٢] أتيتَ بالتي للاستفهامِ استغنيتَ عنها فسقطتْ. وأمَّا المصاحبَةُ للامِ المعرفةِ[٣] في نحو القومُ فإنَّها لا تَسْقُطُ ولكنّها تُبْدَلُ ألفاً[٤] وذلكَ قولُكَ أالقومُ[٥]، عنْدَكَ؟ ﴿ أَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾[٦]، كَرِهوا أن تُحْذَفَ كما حذِفَتْ الهمزاتُ الأُخر، فيلتبسُ الاستفهامُ بالخَبَر. وحُكْمُ التي في ايْمُنِ في القَسَمِ حكمُهَا في القياسِ. فأمَّا همزةُ أعْطَى وأكْرَمَ وأنْفقَ[٧] وأوْعَدَ ونحو ذلكَ، فهمزاتُ قَطْعٍ تَثْبُتُ في الدَّرْجِ كما تَثْبُتُ في الإبتداءِ. وحُروفُ المضارعةِ منْ أَعْطَى وبابهِ مضمومةٌ وهي من هذِهِ[٨] الأفعالِ التي لَحِقَتْهَا همزةُ الوصَلِ كُلُّها مفتوحةٌ.

بابُ أحكامِ الحروفِ التي يُوقَفُ عَلَيْها

الحروفُ التي يُوقَفُ عليها[٩] لا تكونُ إلاّ ساكنةً، كما أَنَّ الحروفَ المُبْتَدَأُ بهَا[١٠] لا تكونُ إلاّ متحركةً، ولا تخلو هذهِ الحروفُ التي يُوقَفُ عليها من أنْ تكونَ في اسْمٍ أو فعْلٍ أو حرفٍ. فالاسْمُ إذا كانَ آخرُهُ حَرْفاً صحيحاً وكانَ منصرفاً[١١] لم يَخْلُ في الوَقْفِ عليهِ منْ أنْ يكونَ مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، فإنْ كانَ مرفوعاً فالوقفُ عليهِ على أربعةِ أضْرُبٍ: بالسُّكونِ، وبالإشْمَامِ، وبِرَوْمِ الحركةِ، وبالتّضْعيفِ.

---

(١) ل، ي: «المال».

(٢) الأصل: إذا، وما أثبته في غيره وهو أولى.

(٣) غير الأصل: «لام التعريف» أولى.

(٤) سقطت: «ألفاً» في ع، ل، ف.

(٥) ف، ي: «القوم».

(٦) آية / ٥٩ يونس ١٠.

(٧) س: «وأيقن».

(٨) ف: «في» هذه.

(٩) غيرالأصل: «الموقوف عليها» وهو أولى لتناسبه مع ما بعده.

(١٠) ص، ي: «التي يبتدأ بها».

(١١) ك: «متصرفاً».

فـالسُّكونُ كقولِكَ: «هـذا فَرَجْ خ»، وعلامتُهُ فـي الخَطِّ خـاءٌ//١٦٨ ﻫ فَوْقَ الحرفِ، والإشمامُ هو[1] أن تضُمَّ شَفَتيكَ بعدَ الإسْكَانِ وتُهَيِّئَهُمَا[2] لِلَّفْظِ بالرَّفْعِ أو الضَّمِّ، وليسَ بصوتٍ يُسْمَعُ، إنَّما[3] يراهُ البصيرُ دونَ الأعْمَى، وعلامتُهُ في الخطِّ نُقْطَةٌ. ورَوْمُ (الحَرَكَةِ)[4] هو أنْ تُضعِّفَ الصوتَ فلا تُشْبِعَ ما تَرومُه نحو «هذا فَرَجْ ر ورَأَيْتُكَ ر»[5]، وعلامتُهُ في الكتابِ خَطٌّ بينَ يَدَي الحرفِ[6] والتَّضعيفُ نحو: «هـذا خَالِـدّ ش» و «هـذا فَرَجّ ش»، وعلامتُه في الخطِّ شينٌ فوقَ الحَرْفِ[7] ومن ثَمَّ قالوا في القَوافي:

[٩] مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا[8].

---

(١) سقطت: «هو» في ف.

(٢) س: «وتهيؤها». تحريف.

(٣) ف: «وإنما».

(٤) الأصل، مجموعة م عدا ك: «التحريك» وما أثبته في غير ما تقدم من النسخ وهو أولى وقد ورد عند سيبويه ٢/ ٢٨٢.

(٥) سقطت «ورأيتك» في: ص، ي. وفي ف: «نحو هذا فرج ر ورأيتك ر».

(٦) الأصل: خط قدام الحرف وما أثبته في غيره وهوالصواب وبه قال سيبويه ٢/ ٢٨٢: (ولهذا علامات فللاشمام نقطة وللذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي لحرف، وللتضعيف الشين).

(٧) اختلفت النسخ في وضع العلامات على «خالد» و «فرج» إذ أن ع، ي حركتهما بالضم: خالد، فرج. والأصل، ك، س، ل، ف في حركتهما بحركة الاشمام: «خالد، فرج» و ص وضعت علامة التضعيف «ش» فوق الدال والجيم من الكلمتين. وهـذا هو الـذي أورده سيبويه في ٢/ ٢٨٢ وهو ما أثبتناه.

(٨) نسب القيسي هذا الرجز لربيعة بن أبي صبح قال: «ويروى لرؤبة» وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه، ونسب أيضاً للأعرابي. الشاهد فيه عند أبي علي تشديد «القصبا» في الوصل ضرورة حملاً على الوقف، وإنما يشدد في الوقف إشعاراً بأنه محرك في الوصل، ولو قال «القصب»، ووقف على الباء لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الباء عند حكم الوقف على الألف لا عليها.

ديوان رؤبة ٧/٨ ص ١٦٩، وهو منسوب لربيعة ولرؤبة ولأعرابي في القيسي (٧٢ ظ)، شواهد الشافية ٢١٣، الجرجاوي ٢٢٠، العيني ٤/ ٥٤٩. ورواية القيسي، وشواهد الشافية «أو كالحريق».

ونحوه:

[١٠] ببازلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍّ[١].

والقياسُ إذا وُصلَ[٢] أنْ لا يَلْحَقَهُ التَّضْعيفُ[٣]، ولكنْ أجْرِيَ الوصلُ مَجْرى الوقفِ، والمجرورُ في الوقفِ مثلُ المرفوع إلاَّ في الأشْمامِ.

فأمّا الاسمُ المنصوبُ فلا يخلو من أنْ يكونَ منصرفاً أو غيرَ منصرفٍ. فإنْ كانَ منصرفاً أُبْدِلَ من التّنوينِ فيهِ الألفُ نحو رأيْتُ فَرَجاً، وركبْتُ فَرَساً، وإنْ كانَ غيرَ منصرفٍ، فالوقفُ عليه كالوقفِ على المجرور، تقولُ: رأيتُ زَيْنَبْ خ، كماً تقولُ: مَرَرْتُ بزَيْنَبْ خ وما كانَ[٤] قبلَ آخِرِهِ ساكناً، لم يُوقَفْ عليهِ بالتّضْعيفِ، لأنّه لا يجتمعُ في كلامِهِمْ ثلاثةُ سَوَاكِنَ. وذلكَ نحو هذا[٥] بَكْرْ وقِمَطْرْ، ولكنْ[٦] رُبّما ألقَوا على السّاكنِ الحركةَ التي تكون للحرفِ الموقوفِ عليهِ في الدَّرْجِ، فيقولون[٧]: هذا بَكُرْ، ومررتُ ببَكُرْ، ولا

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي وقيل لرجل من بني أسد. وفيه تشديد « عيهل » في الوصل ضرورة كما تقدم في الذي قبله. وقد روى القيسي أبياتاً فيها الشاهد وقال عنها « إنما شدد ضرورة لأنه لو قال: « عيهل » بالتخفيف، لكان من كامل السريع وما قبله يدل على أنه من أشطار السريع فلهذه الضرورة أجرى الوصل مجرى الوقف فشدد. والبازل: الناقة المسنة، والوجناء ذات الوجنة الضخمة، والعيهل الناقة السريعة. نسب لمنظور بن مرثد في: القيسي (٧٣ و)، أراجيز العرب ١٥٨، نوادر أبي زيد ٥٣، اللسان (عهل) ١٣/ ٥٠٩، شواهد الشافية ٢٤٦ وفيه قائله منظور بن حبة، وحبة أمه. ونسب لرجل من بني أسد في سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨٢. ولم ينسب في: المصنف ١/ ١١، المحتسب ١/ ١٠٢ و ١٣٧، المقاييس ٤/ ١٧٣، الإنصاف ٢/ ٤١٢.

(٢) ص: « أوصل ». سهو.

(٣) مجموعة م « ألا يلحق التضعيف ».

(٤) سقطت « كان » في ف.

(٥) سقطت « هذا » في ف، مجموعة م.

(٦) سقطت « لكن » في ك.

(٧) ي: « فتقول ».

يقولون: رأيْتَ البَكَرْ. وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ. فإنْ كانَ تاءُ التأنيثِ[1] آخرَ الاسمِ[2]، أبْدَلْتَ منها الهاءَ في الوقفِ في الرَّفعِ والجرِّ والنّصبِ، فقلتَ[3]: «هذه نَبِقَهْ» و«تلكَ غُرْفَهْ»، وبَعضُهم يقفُ على التّاءِ فيقولُ[4]: // نَبِقَتْ، وإن كان آخرُ الاسم تاءً أُلحِقَتْ قبلَها لجمعِ ٦٩و المؤنّثِ أسْكَنْتَ[5] التاء ولم تُغَيِّرْها، فقلتَ هذه غُرُفَاتْ[6]، ودخلتُ أذْرِعَاتْ[7] ومن قالَ هيهاتَ ففتحَ[8] آخرَ الكلمةِ أبْدَلَ منها الهاءَ في الوقْفِ ومن قالَ: هيهاتِ، فكسر أقرَّها في الوقفِ تَاءً.

بابُ الوقفِ على الاسْمِ المعتلِّ

الاسمُ المعتلُّ لا يخلو من أنْ يكونَ آخرُهُ ياءً قَبْلَها كسرةٌ أوْ همزةٌ[9] أو ألفاً فإذا[10] كانَ آخرُه ياءً قبلَها كَسْرَةٌ، فلا يخلوا[11] من أنْ يكونَ مُنَوَّناً أوغيرَ مُنَوَّنٍ.

المُنَوَّنُ كقولنَا[12]: هذا قاضٍ يا هذا[13]، وذاك غازٍ فاعْلَمْ[14]، ومررتُ

---

(١) س: «هاء التأنيث».

(٢) ف: الأسماء.

(٣) س: «فتقول».

(٤) ص: فيقولون.

(٥) س: سكنت.

(٦) ع: «عرفات». تصحيف.

(٧) في معجم البلدان ١٦٢/١: «أذرعات: كأنه جمع أذرعة، جمع ذراع، جمع قلة: وهو بلد في اطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان وينسب إليه الخمر.

(٨) ص، ي: «بفتح».

(٩) سقطت: «همزة» في ل.

(١٠) ص: «فإن».

(١١) ف: «لم يخل».

(١٢) ي: «كقولك».

(١٣) سقطت: «يا هذا» في ع.

(١٤) سقطت: «فاعلم» في: ع، ل.

بِعَمٍ وشَجٍ. فالوقفُ على هَذَا في الجرِّ والرَّفعِ بالسّكونِ، تقـولُ[1]: هذا قاضْ، وهذا[2] غازْ، ومَـرَرْتُ بِعَـمْ، و ﴿ مَـا لَهـمْ مِنْ دُونـهِ من وَالْ ﴾[3]، حَذَفْتَ التّنوينَ، كمـا حذفتَـهُ منَ الصّـحيحِ في « هـذا فَرَجْ » و « مَـرَرْتُ بفَرَجْ »، وأسكنْتَ المتحرِّكَ قبل التّنوينِ كما فعلْتَ ذلكَ في[4] فَرَجْ ونحوهِ من الصّحيحِ.

وقومٌ من العربِ إذا وقفوا على هذا النّحوِ قالـوا: هذا غازِيْ ورامـيْ وشَجيْ، والأوّلُ أكثرُ وأقْيَسُ[5].

وأما غيرُ المُنَوَّنِ فنحـوُ هذا القاضـي.[6] وذاكَ[7] الدَّاعـي والعَمِـي. فالوقْفُ على هذا[6] بإثْبَاتِ الياءِ كما كانتْ ثابتةً في الوصـلِ. ومنهـم من[8] ظ يَحْذِفُ اليـاءَ في هذا[9] فيقـولُ: هذا القـاضْ وذاك الـداعْ،// وهـذا

---

(١) ل: « يقال ».

(٢) ص، ي: « وذاك ».

(٣) آية ١١/ الرعد ١٣. قال أبو عمرو الداني في التيسير ١٣٣ ص: « قرأ ابن كثير وال » بالتنوين في الوصل فإذا وقف، وقف بالباء حيث وقعت، والباقون يصلون بالتنوين ويقفون بغيرها.

(٤) ف: في « قولهم ».

(٥) قال سيبويه ٢/ ٢٨٨: (اذهبـوها ـ أي الياءات ـ في الوقف، كما ذهبت في الوصل ولـم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل فهذا الكلام الجيد الأكثر. قال: وحدثنا أبو الخطاب ويونس ان بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: « هذا رامي وغازي وعمي » أظهر في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين لأنهم لن يضطروا ها هنـا إلـى مثـال ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف وذلك قوله: هذا القاضي وهذا العمي).

(٦ ـ ٦) ساقط في: س.

(٧) ف: « وذا ».

(٨) سقطت: « من » في: ف.

(٩) غير الأصل: « من » هذا.

العَمْ[1]. والإثْباتُ في هذا أكْثَرُ، كما كانَ الحَذْفُ في « قاضٍ » أكثرُ إذا وُقِفَ[2] عليه، هذا في الرَّفعِ والجَرِّ.

فأمَّا في النّصْبِ، فإنّك تُثْبِتُ الياءَ فتقولُ[3]: « رأيتُ القاضيَ، وأجَبْتُ الداعيَ، و ﴿ كلاَّ إذا بَلَغَتْ التّراقيَ ﴾[4] لأنّها بالحركةِ صارَتْ[5] بمنزلةِ الصّحيحِ.

والمُنَوَّنُ نحو: رَأيْتُ قاضياً وعَميّاً، لا سبيلَ إلى حذفِ الياءِ لتَحرُّكِها، والوقْفُ على الألفِ المُبْدَلَةِ من التّنوين. وياءُ جَوارٍ وثَمانٍ[6]. كَياءِ قاضٍ في الحذفِ في الوقفِ[7] حيث يَلْحقُهُ التّنْوينُ.

وتقولُ في النِّداءِ « يا قاضيْ » و « يا غَازِيْ » فتُثْبِتُ الياءَ في النِّداء، لأنّهُ موضعٌ لا يُلْحَقُ فيه التّنوينُ، ألا تَرَى أنّكَ تقولُ: « يا عَمْرُو أقْبِلْ »، فلا تُنَوِّنُ، فَلَمّا لم تُنَوِّنْ، صارَ بمنزلةِ ما دَخَلَهُ الألفُ واللاّمُ، ومنهم مَنْ يَحْذِفُ فيقولُ: « يا قَاضْ »[8].

ولم يَخْتَلِفُوا[9] في ياءِ مُرى، وهو اسمُ الفاعلِ من أَرى إنَّ[10] الياءَ لا

---

(1) س: « وذاك ».

(2) ص: « وقفت ».

(3) س: « تقول ».

(4) آية ٢٦ / القيامة ٧٥.

(5) ع: « قد » صارت.

(6) س: « ثمان وجوار ».

(7) س: « وفي الوقف »، ي: « وللوقف ». وكلاهما سهو.

(8) أوضع سيبوية مسألة النداء هنا فقال في: ٢/ ٢٨٩: « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: « يا قاضي » وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم ان يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون: « يا خار، ويا صاح، ويا غلام أقبل ».

(9) ي: « ولم يخلتف ».

(10) ي: « لأن ».

تُحْذَفُ منه[1]، وإذا كانَ آخرُ الاسمِ ياءاً أو واواً، وقَبْلَهُ[2] ساكنٌ، فالوقفُ عليهِ كالوقفِ[3] على الصّحيح، كما كانَ جارياً في الوصل مجرى الصّحيحِ.

وزعم[4] أنَّ ناساً[5]، يُبْدِلونَ منها الجيمَ، فيقولونَ في « سعديٍّ: سَعْدِج » وأنشدَ:

[١١] خَالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ[6].

وأمّا الفعلُ المعتلُّ نحو يَرْمي ويَغْزُو ويَخْشَى، فالوقفُ عليهِ بإثباتِ هذهِ الحروفِ، لأنّهُ ليسَ ممّا يَلْحقُهُ التّنوينُ كما لَحِقَ[7] نحو قاضٍ فيحذفُ في الوقفِ فإذا جُزِمَ أو وُقِفَ عليهِ[8] فالوقفُ فيهِ على وجهينِ[9]: // منهم من ٧٠و يقولُ: «لم يَغْزُه» و «لم يرمِه» و«لم يَخْشَهْ» و « ارْمِهْ » و « اغْزُهْ »[10]، ومنهم مَنْ يَقِفُ بغيرِ هاءٍ.

---

(١) انظر: سيبويه ٢/ ٢٨٩.

(٢) ف: « قبله ».

(٣) ك: « كالوقوف ».

(٤) ل: « وزعموا ». والمقصود بقوله: « وزعم » سيبويه. أنظر الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(٥) ذكر سيبويه ٢/ ٢٨٨ أنهم « ناس من بني سعد ».

(٦) لم ينسب هذا الرجز لقائل معين. وقد نسبه ابن دريد في الجمهرة لامرأة فخرت بأخوالها. ونسب أيضاً في بعض المراجع لاعرابي، انظر: القيسي (٧٤ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨٨، الأصول ٢/ ٥٧١، جمهرة اللغة ١/ ٥، الإبدال لأبي الطيب ١/ ٢٥٧، الأمالي للقالي ٢/ ٧٧، السيرافي (٥٢٨ نحو)، ١/ ٢٧٩، المنصف ٢/ ١٧٨، المحتسب ١/ ٧٥، سر الصناعة ١/ ١٩٣، الصاحبي ٢٥، ابن يعيش ٩/ ٧٤ و ١٠/ ٥٠، اللسان مواد: (شجر) ١٦/ ٦١ و (برن) ١٦/ ١٩٤، التصريح على التوضيح ٢/ ٣٧١، الشواهد الكبرى ٤/ ٥٨٥، شواهد الشافية ٢١٢. وروايته في جمهرة اللغة: « خالي لقيط » وفي الأمالي وسر الصناعة: عمي عويف.

(٧) ف: مجموعة م عداع: « كما يلحق ».

(٨) سقطت: « عليه » في س.

(٩) س: « على ضربين ».

(١٠) ف: « واغزه وافشه».

فأمّـا نحـو « قِـهْ » « وشِـهْ » منْ « وَقَيْتُ ووَشَيْتُ » و « لا تَقِهْ ولا تَشهْ »[1] فمَنْ لا[2] يُلْحِقُ الهاءَ في « اغْزُهْ » وأُخْتَيْهَا يُلْحِقُ في[3] « لا تَقِهْ » لحذْفِ الفاء واللاّم من الكلمةِ، وأنها لم يَبْقَ منها إلاّ حَرْفٌ واحدٌ. كما لم يحذفِ الياءَ في « يا مُرِى »[4] مَن حَذَفَ ياءَ قاضِي[5]. وجميعُ ما لا يُحْذَفُ[6] من هذه الياءاتِ والواواتِ الكَلاَمِ وما يُختارُ فيه أنْ لا يُحْذَفَ، [7] فإنهُ يُحْذَفُ[7] في الفواصلِ والقوافي، فالفواصلُ كقولهِ: (الكبيرُ المُتَعَالْ) [8]، و (يومَ التّنادْ) [9]، و ﴿اللّيلِ إذا يَسْرْ﴾ [10] والقوافي نحو[11]:

[١٢] وبَعْضُ القَومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ[12].

---

(١) سقطت: « لا تشه » في غير الأصل، ي.

(٢) ص، ف: « فمن لم ».

(٣) سقطت: « في » في: س.

(٤) ك، ع: « من يامري »، ص: « فمن لم يحذف ياء مري » وقد سقط قوله « الياء » في ف، ي.

(٥) س: « ياء يا قاض ».

(٦) س: « ما يحذف »، ص: « ما لم يحذف ».

(٧ـ٧) ساقط في: ك.

(٨) آية ٩/ الرعد ١٣، انظر: تقريب النشر ٨٨ ـ ٨٩.

(٩) ٣٢ / غافر ٤٠، في التيسير للداني ص ٦٨: نافع أثبت الياء في « التناد » وقالون ألقاها. انظر أيضاً تقريب النشر ٨٨. وفي شواذ ابن خالويه ١٣٢: « أنها تقرأ بالتشديد أيضاً « التناد ».

(١٠) ٤/ الفجر ٨٩. انظر التيسير للداني ٢٢٢، الكشاف ٤/ ٢٤٩، تقريب النشر ٨٨. والآية في سيبويه ٢/ ٢٨٩.

(١١) سقطت « نحو » في ف.

(١٢) عجز بيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

الشاهد فيه حذف الياء من قوله: « يفرى » على رأي من أسكن الراء ولم يطلق القافية للترنم وإثبات الياء هو الأقيس والأكثر، لأنه فعل لا يدخله التنوين، أو يعاقب ياءه في الوصل فيحذف لذلك في الوقف، كقاض وغاز وما أشبههما. وتفري: تقطع، وخلقت: قدرت، =

فأما الألفُ في نحوِ ﴿ والليلِ إذا يَغْشَى، والنهارِ إذا تَجَلَّى ﴾[1]، فَلا تُحْذَفُ كما تُحْذَفُ الياءُ والوَاوُ، ألا تَرَى أنّها لم تُحْذَفْ في[2] نحوِ مُعَلًى كما حُذِفَتِ الياءُ من[3] قاضٍ.

هذا[4] بابُ ما كانَ آخِرَهُ همزةً من الأسماءِ[5] في الوَقْفِ

الهمزاتُ التي في أواخرِ الأسْماءِ، الموقوفِ عليها، على ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهمَا: أنْ يكونَ الحَرْفُ الذي قَبْلَها ساكناً، والآخَرُ: أن يكونَ الحَرْفُ الذي قَبْلَها متحرِّكاً. والسّاكنُ الذي قبلَ الهمزةِ لا يخلو من أنْ يكونَ حرفاً لَيِّناً أوْ حرفاً[6] غيرَ لَيِّنٍ، والحروفُ اللَّيِّنَةُ: الألفُ والياءُ والواوُ، فإنْ كانَ قبلَ الهمزةِ ألفٌ، وكانَ الاسمُ منصرفاً فالوقفُ عليهِ في حالِ// النصبِ على الألفِ التي هيَ بَدلٌ من التّنوينِ ذلكَ[7] قولُكَ: لَبِسْتُ رِداءاً، ٧٠ ظ

= يقال خلقت الأديم إذ أقدرته لتقطعه فضرب هذا مثلاً لتقدير الأمر وتدبيره. ديوانه ٤٩ ومنسوب له أيضاً في مختار الشعر الجاهلي ق ١٠/ ١٥ ص ٢٩٥، القيسي (٧٤ ظ)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨٩ و ٢/ ٣٠٠ (العجز) أضداد أبي السكيت ٢٠٥، الشعر والشعراء ١/ ١٣٩، الأضداد لابن بشار الأنباري ١٣٧، جمهرة اللغة ٢/ ٢٤٠، اعراب ثلاثين سورة ١٣٤، المنصف ٢/ ٢٤، المخصص ٤/ ١١١، ابن يعيش ٩/ ٧٩، اللسان مواد (فرا) ٢٠/ ١١ و (خلق) ١١/ ٣٧٥، شواهد الشافية ٢٢٩، شواهد المغني ٢٥٥. وغير منسوب في الحجة ١/ ٣٠٧ (العجز) اعراب ثلاثين سورة ٤٥.
وروى (فلأنت) في مختار الشعر الجاهلي وشواهد المغنى و « أراك تفرى » في سيبويه والشنتمري والحجة والمنصف.

(١) آية ١ و ٢ / الليل ٩٢.
(٢) ف: « من ».
(٣) ي: « في ».
(٤) سقطت « هذا » في ف، مجموعة م عداع.
(٥) ل: « في » الأسماء.
(٦) سقطت « حرفاً » في ي.
(٧) ع، ص، ي: وذلك « نحو ».

واشْتَرَيْتُ كساءاً، والوَقْفُ في الرَّفع والجَرِ على الهمزةِ بالإسكانِ والاشمامِ والرَوْمِ وذلكَ قولُك[1]: « هذا كسَاء ش » و « كسَاء خ » و « كسَاء ر »[2].

وإنْ كانَ الحرفُ الذي قبلَ الهمزةِ غيرَ ليّنٍ، فلا يخلُو منْ أنْ يكونَ ساكناً أو متحرِّكاً، فإنْ كانَ ساكناً، وُقِفَ عليه بالإسْكان والأشمامِ والرَوْمِ[3] في الرّفعِ والجرِّ، وفي[4] النّصْبِ بالألفِ التي هي بَدَلُ التّنوينِ[5]، ولا تضعيفَ في الهمزةِ في الوقف.

ومنهم[6] من يُلْقِي على ما قبلَها من السّاكن حركةَ الهمزةِ في الدَّرْجِ فيقولُ: « هذا الخَبُؤْ، ورأيْتُ الخَبأ، وبالخَبِىءْ »[7].

ومنهم من يُبْدِلُ الهمزةَ حرفَ لِيْنٍ مع إلقاءِ حركتهَا على ما قَبْلَها، فيقولُ: هذا الخُبوْ ورأيْتُ الخَبَا وبالخَبى[7]، لأنَّ حَرْفَ[8] اللّينِ أبْيَنُ من الهمزةِ، وهذا البُطُوْ، ومنَ البُطِيْ، ورأيْتُ البُطَاْ، وهُوَ الرِدُو، ومنَ الرِّدِيْ، ورأيْتُ الرِدَاْ[9].

ومنْهُمْ من يقولُ في الرَّفْعِ هو الرِّدِيْ[10]، فَيُتْبِعُ العينَ الحركَةَ التي قبلَهَا،

---

(١) ع: « ونحو » قولك، ل: « نحو ».

(٢) هنالك ارتباك واختلاف في وضع علامات الإسكان والاشمام والروم على « كساء » في النسخ المختلفة. وقد ثبت العلامات الصحيحة اعتماداً على تعريف سيبويه لكل منها: (علامة الأشمام: « خ » صغيرة فوق الحرف، وعلامة الروم: خط « ر » بين يدي الحرف، وعلامة التضعيف « ش » صغيرة فوق الحرف). أنظر سيبويه ٢/ ٢٨٣.

(٣) ع، ل: « بالأشمام والروم والإسكان ».

(٤) سقطت « في » في ك.

(٥) ع، ل: « من » التنوين.

(٦) هؤلاء هم تميم وأسد: سيبويه ٢/ ٢٨٥.

(٧) ك، ص، ي: ومررت « بالخبىء ».

(٨) ك: « حروف ».

(٩) س: « وهذا الرز ورأيت الرزا ومررت بالرزى ».

(١٠) س: « هو الرز ».

ولا يُحَرِّكُها بالضَّمِ، لأنَّهُ ليسَ في الكلام فعْلٌ. وتقـولُ[1] في الجَـرِّ[2]: من البُطُوْ، فَتُتْبعُ العينَ أيضاً[3] حركة ما قبلَها، لأنَّهُ لَيْسَ في الأسماءِ فُعْلٌ.

فإنْ كانَ ما قبـلَ الهمـزةِ متحـرِّكاً نحـوُ «الخَطَـإِ، والرَّشَـإِ»، كان فيهِ السُّكونُ والاشمامُ والرَّوْمُ ولا تَضْعيفَ فيهِ.

ومنهـم مَنْ يُبْـدِلُ الهمـزةَ واواً في الرَّفْعِ // فيقـولُ: «الكَلَـوْ»[4] ولأنَّ ذلكَ أبْيَنُ، كمـا قالَ في الوَثْـؤِ[5]: الوَثْـوْ. ومـنَ الكَلَىْ، وَرَعَيْتُ[6] الكَلاْ، فيجعلُها في النَّصْـبِ[7] ألفـاً، كمـا جَعَلَهَـا[8] في الرَّفْعِ واواً، وفي الجَرِّ ياءاً. وهذا وقفُ الذينَ يُحَققونَ[9].

71 و

فأمَّا الذين يُخَفِّفُونَ[10] الهمزَ من[11] أهْلِ[12] الحجازِ[13] فيقولونَ: رَعَيْتُ الكَلاَ، وهذا الكَلاَ وبالكَلاَ[14] فيقلبونَها ألفاً، لأنَّهـا قد سَكَنَـتْ في الـوقفِ[15] وقَبْلَهَا فتحةٌ فصارَتْ بمنزلةِ الألفِ في رأسٍ وفأْسٍ[16]، إذا خَفَّفْتَهُمـا[17] ولا

---

(1) ص: «ويقولون».
(2) س: في البحر «أيضاً».
(3) س: «فيتبعون أيضاً العين».
(4) س: وهذا «الكلو».
(5) س: «في الونى: الونو» وفي سيبويه ٢/ ٢٨٦ ومن العرب من يقول: هو الكلو حرصاً على البيان كما قالوا: الوثو. والوثو: انفراج المفاصل وخروج بعضها عن بعض وقيل وصم لا يبلغ الكسر في العظام.
(6) س: «ورأيت».
(7) سقطت «في النصب» في غير الأصل، ص، ل.
(8) العبارة في س: «فتجعلها الفاً كما جعلتها».
(9) س: «يخففون» «تصحيف».
(10) س: «يخففون» تصحيف.
(11) س، ي: الهمزة، وقد سقطت «الهمز» في ف.
(12) ي: «وهم» بدل «من».
(13) انظر: سيبويه ٢/ ٢٨٦.
(14) س، ل: و «مررت» بالكلا.
(15) مجموعة م عدا س: «للوقف».
(16) س: ف «فاس وراس».
(17) س، ل، ف، ي: «إذا خففتها».

تشم ولا تَرُومُ، كما لا[1] تَفْعَلُ ذلكَ بألفِ الرَّحَا والعَصا. ولو كانَ من قبـلِ الهمزةِ مَضْمُوماً، لا نقلبَتْ على قولهم في التّخفيفِ واواً نحو قولهم: « هذه أكمُو » إذا وُقفَ[2] على هذهِ أكْمُؤٌ يا فتى.

ولو كانتْ كسرةً انْقلَبَتْ ياءاً نحوَ « أنا أهْني. ولا إشمامَ في هذهِ الواوِ ولا[3] هذهِ الياءِ ولا رَوْمَ، كما لا إشمامَ ولا رَوْمَ في واوِ يَغْزُو ولا ياءِ يرمى.

هذا[4] بابُ الوقفِ على الألفِ التي تكونُ في[5] أواخِرِ الأسماء

الألْفُ إذا كانتْ، في[6] آخرِ اسمٍ[7]، فلا تخلو من أنْ تكونَ آخـرَ[8] اسْمٍ متمكنٍ أو اسْمٍ مبنيٍّ. فالمتمكِّنُ نحو رَحَا وعَصَا[9] ومُثَنّـى ومُعَلّـى. فالوقفُ على هذه الأسماءِ في الأحوال الثلاثة بالألْفِ، والألفُ لا تكونُ إلا ساكنةَ، فالرَوْمُ فيها لا يكونُ لأنّها لا تتحرَّكُ أبداً، ولا الاشمامُ ولا التضعيفُ، إلا أنَّ الألفَ في حالِ النّصْبِ إذا كان الأسمُ منصرفاً[10] بدلٌ//من التّنوينِ، ٧١ ظ وفي الجرِّ والرَّفْعِ هي التي تكونُ حـرفَ الأعـرابِ، وقالَ أبـو عثمانَ[11]

---

(١) س: « كما لم ».

(٢) ك، ي: « إذا وقفت ».

(٣) ص، ل: ولا « في ».

(٤) سقطت « هذا » في: ي مجموعة م عدا ك.

(٥) سقطت « في » في: ك، ل.

(٦) سقطت « في » في: ل، ف.

(٧) س، ص: « الاسم ».

(٨) غير الأصل، س، ع: « في » آخر.

(٩) س: عصا ورحا.

(١٠) هنا يبدأ سقط في « س » بسبب انتقال النظر.

(١١) أبو عثمان: بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، من أهل البصرة، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وروى عنه اليزيدي والمبرد وغيرهمـا قدم إلـى بغـداد أيام الخليفـة المعتصم. فأخذ عنه علماؤها، له كتب كثيرة منها « التصريف » والعـروض ومـا يلحـن فيه

هيَ في الأحوالِ الثّلاثةِ[١] التي هي بَدَلٌ من التّنوين، يعني إذا كان الأسمُ منصرفاً[٢].

فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ منصرفٍ، نحو « أعْمَى » و « حُبْلَى »، فالألفُ في الوقفِ هي التي كانَتْ في الوصلِ، لأن التّنوين لا يلحقُ هذا فَيُبْدَلُ منهُ. وبَعْضُ العَرَبِ يُبْدِلُ من هذهِ الألفِ ياءاً[٣]، فيقولُ « أفْعَيْ ». ومنهم من يُبْدِلُ الواوَ فيقولُ: أفْعَوْ.

وإنْ كانتِ الألفُ في آخرِ اسمٍ غيرِ مُتَمَكّنٍ[٤]، فالوقفُ عَلَيْهَا كالوقفِ على المتمكّنِ. وذلكَ قَوْلُكَ[٥]: « رأيْتُ هَؤُلا، وضَعَهُ هَا هُنا. ومنهم مَنْ يُلْحِقُ الألفَ هاءاً فيقول: ها هُنَاهْ، وهاؤلاهْ، ولا يُلْحِقُونَها في آخرِ المتمكنِ فَيَلْتَبِسَ بالإضافةِ.

وأما الألفُ في ما إذا اسْتَفْهَمْتَ بها نحو عَمَّ تسألُ؟ وفيمَ أنْتَ؟ وعلامَ جئْتَ؟ فإنَّ الألفَ تُحْذَفُ مِنْهُ في الدَّرْجِ في الاختيار وحالَ السّعةِ. وعلى هذا جاءَ التّنزيل نحو ﴿ فيمَ أنْتَ من ذِكْرَاها ﴾[٦]، و ﴿ عَمَّ يتساءلُونَ ﴾[٧]. وقد جاء مُثْبَتاً في الشّعْرِ، قالَ[٨]:

= العامة. توفي سنة ٢٤٨ هـ: انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٧ ـ ٦٥، مراتب النحويين ٧٧ ـ ٨٨، طبقات الزبيدي ٩٢ ـ ١٠٠، معجم الأدباء ٧/١٠٧ ـ ١٢٨، إنباه الرواة ١/٢٤٦، جمهرة أنساب العرب ٢١٢.

(١) ص، ل، ي: « والأحوال الثلاث » وكلا الأمرين جائز. قال أبو علي في التكملة (١٩ ظ) « والحال هي الحال والحالة » انظر أيضاً اللسان (حول) ١٣/٢٠١.

(٢) هنا ينتهي السقط في « س »، المشار إليه في الهامش ٧ من الصفحة نفسها.

(٣) غير الأصل، ي: « الياء ».

(٤) ف: اسم « مبنى ».

(٥) ص: « قولهم ».

(٦) آية ٤٣ / النازعات ٧٩.

(٧) آية ١/ النبأ ٧٨.

(٨) ص: « يقال ».

[١٣] عَلَامَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في دَمَانِ[1]

فَإِنْ وقفتَ على عَمَّ[2] وفيمَ، ألحقْتَهُ الهاءَ في الوقفِ فقلتَ: عَمَّهْ[3] وفيمَهْ، للحذفِ الذي لَحِقَ الآخرَ، كما ألْحَقْتَهَا « أغْزُهْ » و « أرْمِهْ »، لِتُبَيِّنَ الحركةَ[4]. ويجوزُ أن تُسكِّنَ فتقولَ: عَمْ وفِيمْ وحَتَّامْ، كما قلتَ أغْزْ. فإنْ قلتَ مجيءَ مَ جئْتَ؟ ومثْلَ مَ أنْتَ؟ فوقفتَ على مَ[5]، ألحقتَ الهاءَ، لأنَّ مِثْلاً مَجِيئاً قد ينفصلان// ومنْ مَا، وليسَ كالحروفِ[6] الجَارَّةِ التي لا يُوقَفُ ٧٢ و عليها. فَصَارَ لذلكَ بمنزلةِ[7] جُزْءٍ ممَّا هيَ فيه كما صَارَتْ الفاءُ والواوُ[8] لَمَّا لم يُوقَفْ عليها[9] في نحوِ (فَهُوَ)[10] وَهِيَ بمنزلةِ[7] حَرْفٍ من نفسِ الكلمةِ فصارَ

---

(١) لحسان بن ثابت الأنصاري بقوله لبني عائذ بن عمرو بن مخزوم. ديوانه ٣٩ ونسب له أيضاً في: القيسي ٧٦ و، المحتسب ٢/٣٤٧، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٥، الأمالي الشجرية ٢/٢٣٣، شواهد التوضيح ١٦١، شرح الجمل ١/ ٢٨٠، اللسان (قدم) ١٥/٣٩٨، المغنى ١/ ٢٩٩، العيني ٤/ ٥٥٤ « قال: نسب لجرير وهو غلط »، شواهد الشافية ٢٢٤، شواهد المغنى ٢٤١، قال: « وغلط من نسبه لجرير »، الخزانة ٢/٥٣٧، شواهد الكشاف ٤/ ٣٨٩.
وغير منسوب في: معاني القرآن ٢/٢٩٢، ابن يعيش ٤/٦، شرح الجمل ١/٤٢٨ وقد روى في رماد « في غير الأصل، ك، س، ل، وكذلك في غير المحتسب والأمالي الشجرية والمغنى. وقال البغدادي في الخزانة: وروي فن تراب » ورواه بعضهم « في دمال » والصواب: « في رماد ». وكذا ذكر في شواهد الشافية، وروي « ففيم تقول » في الديوان والخزانة، وروي أيضاً: « ففيم يقوم » في شواهد المغنى، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين.
(٢) غير الأصل، ص: على « مثل » عم.
(٣) قراءة عمه « بالهاء والسكون لابن كثير (شواذ ابن خالويه ١٦٧)، الكشاف ٤/٢٠٦، وفي البدور الزاهرة ص ٣٣٣ « وقف عليها بهاء السكت يعقوب والبزي يختلف عنه ».
(٤) مجموعة م عدا ك: « لتبيين الحركة ».
(٥) ك ع: « على ما »، ف، ي: « على مثل م ».
(٦) ع: « فصارت » كالحروف. أبين.
(٧ ـ ٧) ساقط في: س، بسبب انتقال النظر.
(٨) ص: « والواو والفاء »، ل: الفاء والواو « والياء ». سهو.
(٩) غير الأصل، س، ص: « عليهما ».
(١٠) كذا في س، ص، ل: « هو ». سهو، بقية النسخ « وهو »، وما أثبته يرجحه السياق.

« وَهى » بمنزلةِ كَتفٍ، (فَهُوَ) [1] بمنزلةِ عَضُدٍ. ولم يَجُزْ في ثُمَّ هُوَ ولا في ثُمَّ هيَ [2].

وقالوا[3]: هَذِي[4] أمَةُ اللَّهِ، فإذَا وَقَفُوا أبْدَلوا منْهَا الهاءَ فقالُوا[5] هَذِهْ. ومنهم مَنْ يقولُ: في الوصلِ والوقفِ[6]: هذِهْ أمَةُ اللّهِ، بإسْكانِ الهاءِ [7].

كما أنَّ بَعْضَهُمْ قالَ: أفْعَيْ وأفْعَوْ، في الوصلِ والوقفِ[8].

فأمّا الياءُ التي تلحقُ الهاءَ في هَذِ هِيْ أمَةُ اللَّهِ، فإذَا وَقَفْتَ حذَفْتَها، لأنّها زِيادةٌ[9] كالزِّيادةِ التي تلحقُ هاءَ الضّميرِ في: مَرَرْتُ بِهِي[10] قَبْلُ.

بابُ الوقْفِ على الأسماءِ المكنيَّةِ

تقولُ: أنَ فعلتُ ذاكَ[11]، فإذا وقفتَ قلتَ: أنَا، ألحقْتَ في الوقفِ ألفاً، ومثلُ ذلكَ حَيَّهَلْ بعُمَرَ، فإذا وَقَفْتَ قلتَ: « حَيَّهَلاَ »، فألحقْتَ الألفَ. وأحْسَنُ القراءتينِ (لكنَّ هوَ اللَّهُ رَبّي)[12] فإذا وقفتَ: قُلْتَ: (لَكنا). وقد ألْحَقُوا الألفَ في الوصلِ في الشِّعْرِ، قالَ:

---

(١) غير ص، ف: « وهو ».

(٢) سقطت « هي » في س.

(٣) ف: « قالوا ».

(٤) س: « هذه ». تحريف.

(٥ ـ ٥) ساقط في: س، بسبب انتقال النظر.

(٦) ل: « في الوقف والوصل ».

(٧) انظر سيبويه ٢/ ٤٤ و ٢٩٥.

(٨) قال سيبويه في ٢/ ١٠٥، كما أن بعض العرب يقول: أفعى، لخفاء الألف في الوقف فإذا وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أفعى، في الوقف والوصل فيجعلهما ياء ثابتة.

(٩) ص، ف، ي، ع: زائدة.

(١٠) ص، ي: « به » تحريف.

(١١) ص، ف، ي: « ذلك ».

(١٢) آية ٣٨ / الكهف ١٨. وقد سقطت « ربي » في ك. وفي المحتسب ٢/ ٢٩: قرأ (كن هو =

[١٤] فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالي القَوَافي[1]

كما قالَ[2]:

ببازِلٍ وجْنَاءَ أوْ عَيْهَلٍّ [١٠]

فأجْرَى الوصلَ مجرى الوقفِ.

فأمّا[3] الكافُ التي تلحقُ المخاطَب[4] نحو أكرمْتُكَ، فإذا وقفتَ عليها اسكنْتَهَا. وقد تُلحَقُ الهاءَ// فتقولُ[5] أكرمتُكَهْ. ٧٢ ظ

وأما الياءُ في «إنّي ذاهبٌ»، و «ضَرَبَني زَيْدٌ»، وهذا غُلاميّ، فيجوزُ فيه في الوصلِ التَّحريكُ والإسكانُ، (والأصلُ التَّحريكُ)[6]

= الله ربي) - ساكنة النون من غير ألف - عيسى الثقفي، وقراءة أبي بن كعب والحسن: (لكن أنا هو الله ربي). قال أبو الفتح: قراءة أبي هذه هي أصل قراءة أبي عمرو وغيره: (لكنا هو الله ربي) فخففت همزة (أنا) بأن حذفت والقيت حركتها على ما قبلها، فصارت (لكننا) ثم التقت النونان متحركتين، سقطت: فأسكنت الأولى، وأدغمت في الثانية فصارت (لكن) في الأدراج، فإذا وقفت الحقت الألف لبيان الحركة، فقلت: (لكنا). انظر أيضاً: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٠٧ - ١٠٨، شواذ ابن خالويه ٨٠، التبسير للداني ١٤٣، المنصف ٢/٢٨ - ٢٩.

(١) صدرت بيت للأعشى ميمون بن قيس وروايته بتمامه:

فما أنا أم ما انتحالي القواف بعد المشيب كفى ذاك عارا

ديوانه ق ٥/٦٨ ص ٣٥. ومنسوب له في: القيسي (٧٧ و)، الكامل للمبرد ٢٥٠، السيرافي (٢٨ نحو) ١/٢٥٠، اللسان (نحل) ١٤/١٧٤.

وغير منسوب في ابن يعيش ٤/٤٥. وورد بتمامه في ص. وذكر القيسي: أنه يروى أيضاً «فكيف يكون» وذكر المبرد هذه الرواية أيضاً ووصفها بأنها «الرواية الجيدة» ولا شاهد فيه عليها.

(٢) غير الأصل، ف، ي: «كما قالوا».

(٣) ي: «أما».

(٤) ع: «للمخاطب».

(٥) س: «نحو».

(٦) سقطت «والأصل التحريك» في الأصل، ع، وقد أثبتها لأن السياق يقتضيها.

كالكاف في بحُكْمِكَ[1]، فَمَنْ حَرَّكَ[2] في الوصلِ، أسْكَنَهَا في الوقفِ فقالَ: « ضَرَبَني »، وهذه داري، و (لمَنْ دَخَلَ بَيْتي)[3].

وإنْ شاءَ ألْحَقَهَا هاءاً في الوَقْفِ[4] فقالَ: هذا غُلامِيَهْ. ومَنْ أسكنَ في الوصلِ فوقفَ عليها، تَرَكَهَا في الوقفِ على السُّكونِ، ويجوزُ أنْ تَحْذِفَهَا، لأنّها[5]أسْكَنَتْ وانكسرَ ما قبلها وتَطَرَّفَتْ فأشبهتْ يا قاضِ[5] فتقولُ: هذا غلامْ، وضَرَبَنْ، وقرأ أبو عمرو[6]: (رَبِّي أكرمَنْ) و (رَبِّي[7] أهَانَنْ)[8].

وقال الأعشى:

[١٥] ومَنْ شَانِىءٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إذا ما انْتَمَيْتُ لَهُ أنْكَرَنْ[9]

---

(١) ي: « وحكمك ».

(٢) س، ي: « حركها ».

(٣) آية ٢٨/ نوح ٧١، وقرأها بالفتح حفص وهشام: انظر التيسير للداني ٢١٥.

(٤) غير الأصل، س، ص: « في الوقف هاءاً »، س: « الهاء في الوقف ».

(٥ ـ ٥) ساقط في: س، ص، ع، ف.

(٦) أبو عمرو (٦٥ ـ ١٥٤): أبو عمرو بن العلاء واسمه زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي، أحد القراء السبعة. أخذ عن أنس بن مالك والحسن البصري وغيرهما، وأخذ عنه الخليل ويونس بن حبيب والأصمعي وغيرهم من علماء النحو واللغة. كان أعلم الناس بالعربية والقرآن وأيام العرب والشعر، كما كان ثقة في رواية الحديث، ومولده مكة، ووفاته بالكوفة. أنظر ترجمته في أخبار النحويين ٢٢ ـ ٢٤، مراتب النحوبن ١٣ ـ ٢٠، طبقات الزبيدي ٢٨ ـ ٣٤ و ١٧٦، معجم الأدباء ١١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، طبقات القراء ٢٨٨ ـ ٢٩٢، معرفة القراء ٨٣ ـ ٨٨.

(٧) سقطت: « ربي » في ي.

(٨) آية ١٥ و ١٦/ الفجر ٨٩. وفي التيسير للداني ص ٢٢٣ أن أبا عمرو خير في إثبات الياء وحذفها في الآيتين. أنظر أيضاً الكشاف ٤/ ٢٥٢. وذكر سيبويه في ٢/ ٢٨٩ قراءة أبي عمر لهاتين الآيتين.

(٩) للأعشى ميمون بن قيس. ديوانه في ٢/ ٣٠ ص ١٩ ومنسوب له في: القيسي (٧٧) ظ، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٩٠، مجاز القرآن ٢/ ١٥٩، أمالي القالي ٢/ ٢٦٣، اعراب ثلاثين سورة ٢١١، الأمالي الشجرية ٢/ ٧٣. وروايته في « س »: « كاشف وجهه » وفي مجاز القرآن: « ومن كاشح ظاهر غمره ».

فإذا سَكَنَ ما قبلَ[1] هذهِ الياءِ، فليسَ إلاّ التَّحريكُ في الدَّرْجِ، نحو هَذَا قاضِيٌّ يافَتَى، وهذانِ غُلامَايَ يا هَذَا[2]، ويا بُشْرَايَ[3] يا هَذَا[4]. فإذا وَقَفَ أسكنَها[5].

فأمّا الهاءُ في ضَرَبْتُهُ وَمَرَرْتُ (به)[6]، فإنَّها تُلْحَقُ في الدَّرْجِ الواوَ والياءَ، فَيُقَالُ: ضَرَبْتُهُو، ومَرَرْتُ بهي. وأصْلُ هذه الهاءِ[7] أنْ تكونَ مضمومةً، وإنما تُكْسَرُ إذا تَقَدَّمَتْهَا ياءٌ أَوْ كَسْرَةٌ، نحو عَلَيْهِي، وَمَرَرْتُ بهى[8]. ويجوزُ الأصلُ الذي هو الضَّمُّ معهما، وذلكَ كقولِ[9] أهلِ الحجازِ بهُودَاءُ[10]، ولغُلامِهُو ماءٌ[11]، وكقراءتهم (فَخَسَفْنَا بهُوُ وبدَارِهُو الأرضَ)[12].

فإن كانَ قبلَ[13] هذه الهاءِ ساكِنٌ، لم يَخْلُ من أنْ يكونَ حرفَ لِيْنٍ أو حَرْفاً غَيْرَهُ، فإنْ كانَ[14] حَرْفَ لِيْنٍ، فالاختيارُ أنْ تَحْذِفَ الياءَ[15] والواوَ

---

(١) ع، ل: « سكن قبل ».
(٢) ص: « يافتى ».
(٣) ك: « وبشرى » سهو.
(٤) سقطت « يا هذا » في س، ص، ي، ف.
(٥) ك، ي: « فإذا وقفت اسكنتها ».
(٦) الأصل « بهى » سهو.
(٧) سقطت: « الهاء » في ص.
(٨) ي: « به ». سهو.
(٩) ص، ي: « نحو قول ».
(١٠) س، ص: « بهو داء » و « عليهو مال » والعبارة في سيبويه ٢/ ٢٩٤. « لديهو مال ».
(١١) مجموعة م عدا. ل: « مال ».
(١٢) آية ٨١ / القصص ٢٨. ولم تذكر كتب القراءات والتفاسير التي اطلعت عليها هذه القراءة. غير أن ابن جنى أشار إليها عرضاً في المحتسب ١/ ٦٧.
(١٣) ص: « ما قبل ».
(١٤) سقطت: « كان » في ف.
(١٥) ي: « حذف الياء ».

٧٣ و اللاحقتين [١] للهاءِ [٢] في الوصلِ فتقولُ: رَأَيْتُ// أَباهُ قَبْلُ، وهـذا أبـوهُ فاعْلَمْ، وهو يَهْدِيهِ يا فَتَى، ويغزوهُ فاعْلَمْ، و ﴿أَلْقَى مُوسَىٰ عصاهُ﴾[٣]. و ﴿خُذُوْهُ فَغُلُّوهُ﴾[٤] و ﴿عليهِ ما حُمِّلَ﴾[٥].

وإنْ كانَ الحرفُ غيرَ حرفِ لينٍ كانَ الإثْباتُ مَعَهُ[٦] أَحْسَنَ منْهُ مع حرفِ اللين، وذلكَ نحو (إضربْهُو يا زيدُ، وعنهو أخَذْتُ، وإنْ شئْتَ اضْرِبْهُ يا زيدُ، وعَنْهُ أَخَذْتُ)[٧].

فإنْ لَحِقَ الكافَ أو الهاءَ[٨] الميمُ للجيمعِ [٩] نحو ضَرَبَكُمْ وضَرَبَهُمْ فالأَصْلُ أن تُلْحِقَ الميمَ الواوَ في الوصلِ[١٠]، فتقولُ: ضَرَبَكُمو قبلُ، وضَرَبَهُمو عندنا، يَدُلُّ[١١] على ذلكَ قولُكَ للمؤنَّثِ، ضَرَبَكُنَّ وبهنَّ[١٢]، فتُلْحِقُ علامةَ المؤنّثِ حَرْفَيْنِ، فإذا وَقَفْتَ، قلتَ: ضَرَبَكُمْ وضَرَبَهُمْ، فلم تُلْحقْ الواوَ ولا الياءَ في قولِ[١٣] مَنْ قالَ: عَلَيْهِمِى وبهِمِى. ولكنَّ الميمَ تُسكَّنُ[١٤] في الوقفِ في جميعِ هذهِ المواضعِ.

---

(١) ل: « أن تحذف الياء والواو اللاحقتان ».

(٢) ي: « الهاء ».

(٣) آية ٤٥ / الشعراء ٢٦، وفي التنزيل « فألقى ».

(٤) آية ٣٠ / الحاقة ٦٩.

(٥) آية ٥٤ / النور ٢٤.

(٦) سقطت « معه » في مجموعة م عدا ع.

(٧) غير ص، ع، ل: « اضربه يا زيد » وعنه أخذت، وان شئت اضربهو يا زيد وعنهو أخذت » وما أثبته يقتضيه السياق.

(٨) ع: « الهاء أو الكاف ».

(٩) ف: « للجمع ».

(١٠) سقطت: « في الأصل » في ك.

(١١) ك: « يدلك ».

(١٢) س، ف، ي: « وضربهن ».

(١٣) سقطت: « قول » في ف.

(١٤) ص، ف، ي: « تسكن الميم ».

ومنهم مَنْ يُسَكِّنُ الميمَ في قولكَ: ضَرَبَكمْ، ولَهمْ وعَلَيْهم[1] وبهمْ، في الوَصْلِ[2].

ومن رَأى حَذْفَ الواوِ والياءِ في الوصلِ، في هذا النَّحْوِ، أَسْكَنَ الميمَ في الوَصْلِ[3] فقالَ[4]: ضَرَبَكُمْ عندنا، و ﴿ رُسلهُمْ بالبَيِّنَاتِ ﴾[5]. ولم يجعلوا[6] الميمَ في الوصلِ كالهاءِ في عَلَيْهِ، لأنَّهم لو حرَّكوا الميم لأدَّى ذلكَ إلى توالي خمسةِ أحرفٍ متحرِّكةٍ في نحو (رُسلُهم بالبَيِّنَاتِ) وذلكَ ممّا رَفَضوهُ في كلامهم، فرَفَضوا هذا التّحريكَ المؤدي إليه. كما لم يَخْرِموا « مُتَفَاعِلُنْ » في الكاملِ لمَا كانَ[7] يؤَدِّي إليهِ من الابتداءِ بالسّاكنِ، ولم يفعلوا ذَلَكَ في « إذا هيْ » في قولِ مَنْ قالَ[8]:

[١٦] فَإذَا هيْ بعِظَامٍ وَدَمَا[9].

---

(١) س: « ضربهم ولكم وعليكم ».

(٢) سقطت « في الوصل » في غير الأصل. ف، و «بهم في الوصل » في.

(٣) سقطت في الوصل في ف.

(٤) غيرالأصل، ف: « فيقول ».

(٥) تردد قوله تعالى ﴿ ورسلهم بالبينات ﴾ كثيراً، انظر مثلاً الآيات: ١٠١ / الأعراف ٧، ٧٥ / التوبة ٩، ١٣ / يونس ١٠، ٩/ ابراهيم ١٤، ٩/ الروم ٣٠، ٢٥ / فاطر ٣٥.

(٦) ي: « ولم يجعل ».

(٧) سقطت « كان » في ك.

(٨) الأصل: « على من قال » وما أثبته في غيره، وهو أولى.

(٩) لم ينسبه أحد لقائل معين. وتمامه برواية القيسي:

فقدته فأتت تطلبه   فإذا هي بعظام ودما

والشاهد فيه اسكان الياء من « هي » ضرورة، لأن هذه الياء تلزمها الحركة فيجوز حذفها للاستغناء بالكسرة عنها. أنظر: القيسي ٧٨ و، الحجة ١٠٠، المخصص ٦/ ٩٣، ابن يعيش ٥/ ٨٤، اللسان (برغز) ٧/ ١٧٥. وفي الأخيرين روى بتمامه برواية « غفلت ثم أتت... ».

٧٣ ظ // لأنَّ الياءَ تَلْزَمُهُ[1] الحركةُ وكذلكَ الواوُ في «بَيْنا هُوَ»، فأمّا قَوْلُهُ:

[١٧] دارٍ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا[2]

وقولُ[3] الآخَرِ:

[١٨] فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قَائلٌ[4].

---

(١) ص، ع، ي: «يلزمها».

(٢) هذا الرجز من شواهد الكتاب الخمسين التي لم يعلم قائلوها. وروى القيسي أنه قبله: «هل تعرف الدار على تبراكاً».
والشاهد فيه قوله: «إذه»، أراد إذ هي فسكن الياء ضرورة تشبيهاً بعليهي ولديهي ثم حذفها بعد السكون ضرورة أخرى تشبيهاً بعليه ولديه.
ونقل ابن جنى في الخصائص ١/ ٨٩: قال المبرد في انشاد سيبويه هذا الشطر أنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة، لأن الحرف لا يكون ساكناً متحركاً في حال. قال أبو الفتح ان الذي قال: «إذ هي من هواكا» هو الذي يقول: «هي قالت» في الوصل، وهي لغة من هي، فإذا حذفها في الوصل اضطرار أو احتاج إلى الوقف ردها فقال: هي، فصار الحرف المبدوء به غير الحرف الموقوف عليه، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال، وإنما كان قوله إذه على لغة من أسكن الياء لا لغة من حركها. أنظر: القيسي (٧٨ و)، سيبويه والشنتمري ١/ ٩، السيرافي (٢٨ نحو) ١/ ٢٦٤، الحجة ١/ ١٠٠ (أستشهد منه بقوله: «اذه من هواكا»، الموشح ١٤٧، الخصائص ١/ ٨٩، الإنصاف ٢/ ٣٥٨، ٣٦١، الرضي على الشافية ٢٢٠، شواهد الشافية ٢٩٠، الخزانة ٢/ ٣٩٩، ٤/ ٤٤٣. وقد رويت «دار» بالضم والكسر والصواب لما قبلها.

(٣) ص: «وقال».

(٤) صدر بيت للعجيز السلولي، ونسب في الخزانة كذلك للمخلب الهلالي، وتمامه برواية القيسي:
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخه الملاط نجيب
الشاهد فيه قوله «فبيناه» أراد هو، فسكن ضرورة، ثم حذف الواو للضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في «عصاه» وهذا إنما هو على اللغة الفاشية التي هي «هو»، وأما على لغة من قال «هو» فيسكن الواو وصلاً ووقفاً فضرورة واحدة. والملاط ما ولي العضد من الجنب. =

فضرورة وتشبيه بعيد[1].

بابُ الزِّيادةِ التي تَلْحَقُ « مَنْ » في الوقفِ إذا كنتَ مسْتَفْهِماً عن نكرةٍ

إذَا قالَ القائِلُ «رأيْتُ رجلاً» فاسْتَثْبَتَّهُ، قلتَ: مَنَا، وإذا قالَ: « جاءَني رجلٌ »، قلتَ: مَنُو، ومررتُ[2] برجلٍ، قلتَ[3]: مَنِي، وإذا[4] قالَ: « رَأَيْتُ رجلينِ »، قلت: مَنَيْنْ، وكذلك الجرُّ، وإنْ[5] قالَ: « هذانِ رجلان »، قلتَ: مَنَانْ. وذَلَكَ كُلُّهُ[6] يحذَفُ في الوصلِ إذا قُلْتَ: « من يا فتى ». وحَذْفُهُ في الوصلِ[7] يَدُل على أن هذه الزيادات من التغييرِ

= وهو منسوب للعجيز السلولي في: القيسي (٧٨ ظ)، الشنتمري ١/١٤، الإنصاف ٢/٢٦٨، ٣٥٨، اللسان مواد (هديد) ٤/٤٤٦ و (ها) ٢٠/٣٦٦، الخزانة ١/٧٢، ٢/٣٩٦ - ٣٩٩ (ونسب هنا للمخلب أيضاً).

وغير منسوب في الأصول ٢/٦٩٧ استشهد منه بقوله: « فبيناه يشري رحله » السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/٢٣٨ و ٢٦٤، الحجة ١/١٠٠ (بقوله « وبيناه بشرى ») الموشح ١٤٦، الخصائص ١/٦٩، الأمالي الشجرية ٢/٢٠٨، شرح الجمل ٢/١٢، ٤٧٧، الإنصاف ٢/٢٦٧، ٣٦١. وفي حاشية الأصل، ص، ل ورد البيت بتمامه وروي في اللسان « طويل » بدل « نجيب » وقال البغدادي في الخزانة: « القطعة - التي منها الشاهد - لامية » ووقع في كتاب سيبويه - الذي رواه الأعلم عن الأخفش وليس سيبويه - « نجيب » بدل « ذلول » وتبعه النحاة على التحريف ».

(١) وردت في متن ك بعد قوله « وتشبيه بعيد » عبارة (لأن واو « عليهو » ساكنة وواو « هو » متحركة أصلية).

(٢) الأصل: ووردت عبارته « وكذلك الجر » قبل قوله « ومررت » وهي غير موجودة في بقية النسخ، وأرجح أنها سهو من الناسخ لورودها بعد ذلك في موضعها.

(٣) ك، س: « تقول ».

(٤) س: « وإن ».

(٥) س: « فإن »، ف: « فإذا ».

(٦) سقطت « كله »، في ف.

(٧) ل: « من الوصل ».

المسْتَعمَلِ في الوقفِ غيرَ إعرابٍ [1]، ولو كانَ إعراباً ثَبَتَ في الوصْلِ . لأنَّ ما ثَبتَ [2] في الوصل من الإعرابِ بالحروفِ يثبتُ في الوصلِ والوقفِ. فلو كانت هذه الحروفُ أيضاً إعراباً لم تحذفْ في الوصلِ . لو قالَ: رأيتُ عبدالله لم تقل: « مَنَا »، لأنَّ هذا يكونُ [3] في النكرة خاصّةً. فإنْ استثبتَ بأيٍّ، قلتَ إذا قالَ القائلُ [4] رأيتُ رجلاً، أو ركبتُ [5] فرساً « أيّاً » [6]. فإنْ قالَ: ركبتُ [7] فرسين قلتَ [8]: « أيَّيْنِ ». فإنْ وصلتَ قلتَ: « أيّاً يا فتى » و «أييّنْ يا فتى» [9]. وإنْ قالَ [10]: رأيتُ امرأةً قُلتَ: «أيَّهْ». وان ثنّى، ثنّيتَ فقلتَ: أيتّين [11] [12] فإنْ وصلتَ قلت: «أيتَّينِ يا فتى» [12]. ويختلفُ العربُ في الاستثباتِ عن الاسم العَلَم، فأهلُ الحجازِ [13] إذا قلتَ: «رأيتُ زيداً»، قالوا: «مَنْ زَيْداً» [14]؟ يحكونَ الاسمَ كما كانَ/ في كلامِ المخبرِ. والرّفعُ والجرُّ في هذا// مثلُ النصبِ. وبنو تميم [15] يرفعونَ فيقولونَ «مَنْ زَيْدٌ»؟ ٧٤ و والحكايةُ في قول أهلِ الحجازِ شيءٌ اختَصَّ [16] به العَلَمُ، كما اختصَّ باشياءَ

---

(١) سقطت: « غيرَ إعراب » في س.

(٢) ص، ي: مجموعة م: « مايشت ».

(٣) ع، ل: « إنما » يكون.

(٤) سقطت « القائل » في مجموعة م.

(٥) ف: « ركب ».

(٦) ي: قلت « أيا »: سهو.

(٧) س، ل، ف: « رأيت ».

(٨) سقطت: « قلت » في س.

(٩) ص، ف، ي: « يا هذا ».

(١٠) ف: « إن قلت »: سهو.

(١١) الأصل، ي: « أيتين يا فتى » سهو يدل على ذلك ما بعده.

(١٢ - ١١) ساقط في ص، ل.

(١٣) انظر سيبويه ١/٤٠٣.

(١٤) ف: « زيد » سهو.

(١٥) عد سيبويه قول بني تميم هذا أقيس القولين: انظر الكتاب ١/٤٠٣.

(١٦) ف: « مختص ».

لم تَجُزْ في غيرِه، نحو إلزام حذفِ التّنوينِ في قولكَ [١] هذ زيدُ بن عمروٍ. ونحوَ التَّرخيمِ، ونحو «مَوْهبٍ ومَحْبَبٍ»، والامالةِ في الحَجَّاجِ.

ولا تكونُ الحكايةُ في قولِ أهلِ الحجازِ بعدَ أيٍّ، كما كانَتْ بعدَ «مَنْ» لظهورِ الإعرابِ في «أيٍّ» ألا تراهم[٢] قالوا: «إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ». ولو ظَهَرَ الإعرابُ فقالَ[٣]: «إنَّ القومَ أجمعينَ في الدارِ»، لم يرْفَعْ التأكيدُ. وإذا[٤] دَخَلَ حرفُ العطفِ في «مَنْ» فقال في الاستثبات عن «رأيت زيداً»: «فَمَنْ زَيْدٌ»[٥] أو[٦] وَمَنْ زَيْدٌ؟ وافقَ أهلُ الحجاز فيه[٧] بني تميمٍ في تَرْكِ الحكايةِ.

ومِمّا يختصُّ به الوقفُ ولا يكونُ في الوصلِ قولُهم في الإنكارِ إذا قالَ: «ضربتُ[٨] زيداً»: «أزيْدَ نيهِ» وكذلك الرفعُ والجرُّ. فإذا قالَ: «أزيداً يا هذا»، حذفَ، وكذلك إذا ألْحَقَ «إنْ» فقالَ «أزيداً إنيْه». ومن ذلك قولهم: ضَرَبَتُهْ، في: «ضَرَبْتهْ»، واضْرِبهْ في: اضْرِبْهُ، «وأخذْتُ عَنْهْ» [٨] في: أخذْتُ عَنْه[٨]. القَوا على ما قبلِ الهاءِ حركةَ الهاءِ في الدَّرجِ [٩] - فإذا وصلوا قالوا: «إضْرِبْهُ يا هذا». وعلى الوقفِ قولُ الشاعِرِ:

---

(١) سقطت «قولك» في مجموعة م.

(٢) ي: «الاتراهم» «أنهم».

(٣) ص: «فإن».

(٤) ف: «زيداً» سهو.

(٥) سقطت «او» في ي.

(٦) سقطت «فيه» في ع.

(٧) ص: «رأيت».

(٨ - ٨) ساقط في غير الأصل، ي.

(٩) س، ص: «في الوقف» سهو.

[١٩] عَجِبْـتُ والدَّهْـرُ شَديدٌ عَجَبُهْ
مِـنْ عَنَـزِيٍّ سبَنِّـي لَمْ أَضْرِبُـهْ[١]

بابُ تخفيفِ الهمزةِ[٢]

٧٤ظ الهمزةُ حـرفٌ يخـرجُ مـن أقصى الحَلْقِ . وهـي أدْخَلُ الحُروفِ فـي// الحـلقِ فلما كانتْ كذلك استَثْقَلَ أهلُ التَّخفيفِ اخراجَهَا من حيثُ كانَتْ كالتهوعِ فخففُوها . وتخفيفُها لا يخلو من أن تُجْعَلَ بَيْن بَيْن[٣] أو بأنْ تُقْلَبَ أو بأنْ[٤] تُحْذَفَ .

وهي لا تخلو من أن تكونَ ساكنَةً أوْ مُتَحَرِّكَةً . فإنْ كانت ساكنةً فما قَبْلَها لا يخلـو من أنْ يكونَ مضمومـاً أوْ مكسـوراً أوْ مَفْتوحـاً ، فإنْ كانَ ما قبلَهـا مضمومـاً ، قُلِبَـتْ واواً ، وذلكَ قولهـم في جؤْنَـةٍ : « جُوَنَـةٌ » وفـي لُؤم[٥] :

---

(١) البيتان لزياد الأعجم وهو من عبد القين وإنما سمي الأعجم للكنة كانت فيه . والشاهـد في الثاني منهما ، وهو نقل حركة الهاء إلى الباء من قوله « أضربه » لتكون أبين في الوقف ، لأن مجيئها ساكنة أخفى لها .

والبيتان منسوبان له في : القيسي ٧٩ ظ ، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨٧ ، وهمـا غير منسـوبين في : الكامـل للمبـرد ٣٢٥ ، السيرافي (٥٢٨) نحـو ١/ ٢٤٢ ، توجيه اعـراب أبيات ٤٥ ، المحتسب (الثاني) ١/ ١٩٦ ، ابن يعيش ٩/ ١٩ ، الرضي على الشـافية ٢١١ ، شواهـد الكشاف ٤/ ٣٣٢ .

وروي « كثير عجبه » في غير «ك » من نسخ التكملة وكذلك في غير القيسي والسيرافي من المراجع . وروي الأول في اللسان « يا عجباً والدهـر جم عجبـه » قال : والمشهـور فيه « عجبت والدهر كثير » .

(٢) ي : « الهمز » .

(٣) فسر سيبويه أن تحرك الهمزة « بين بين » بقوله ٢/ ١٦٤ : « فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه ، فإنما جعلت هذه الحـروف بين بين ، ولـم تجعـل ألفـات ، ولا ياءات ، ولا واوات ، لأن أصلها الهمز ، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتحول عن بابها ، فجعلوها بين بين ، ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز .

(٤) ف : « أو أن » .

(٥) ك : « ولؤم » . انظر سيبويه ٥/ ١٦٤ .

« لومٌ ». وإن كانَ ما قَبْلَها مكسوراً قُلِبَتْ ياءاً نحو « بيْرٍ وذِيبٍ ». وإنْ كانَ ما قبلَها مفتوحاً قُلِبَتْ ألفاً نحو « راسٍ وفاسٍ »[1]. والمنفصلُ من ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ ومنْهُمْ مَنْ يقولُ إيذَنْ لي ﴾[2]، و ﴿ فَلْيؤدِ الذي أؤتُمِنَ أمانَتَهُ ﴾[3]، و ﴿ إلى الهدى أئْتِنا ﴾[4] إنما هو « ائْذَنْ »[5] الهمزةُ التي هي فاءٌ ساكنةٌ بعدَ همزةِ الوَصْلِ، فلمّا حَذَفْتَها في الدَّرْجِ لاقتِ اللاّمُ المضمومةُ الهمزةَ التي هي فاءٌ ساكنةٌ. فانقلبتْ واواً، وعلى هذا القياسِ الأُخريانِ.

فإنْ[6] كانتْ متحركةً فلا يَخْلو ما قبلَها من أنْ يكونَ ساكناً أو مُتَحرِّكاً. فإنْ كانَ ساكناً لم يَخْلُ منْ[7] أن يكونَ حَرْفَ علّةٍ، أو حرفَ صِحَّة - فالحرفُ الصَّحيحُ السَّاكنُ إذا وقعَ قَبْلَ الهمزةِ فَخُفِّفَتْ الهمزةُ فتخفيفُها أن تُحْذَفَ وتُلقى حركتها على السّاكنِ. وذلكَ نحو ألعبء والقَرْءِ[8]. والخَبْءِ والبُرْءِ. تقول: العِبُ والقَرُ[9] والبُرُ، و ﴿ يُخْرِجُ الخَبَ في السمواتِ « والأرضِ » ﴾[10].

---

(١) س: «فارس وراس».
(٢) آية ٤٩/ التوبة ٩.
(٣) آية ٢٨٣ / البقرة ٢ وقد سقط قوله «امانته» في غير الأصل، ص، ي. انظر اتخاف فضلاء البشر ١٠١، البدور الزاهرة ٥٥ - ٥٦.
(٤) آية ٧١ / الأنعام ٦.
(٥) ك، ع: ايذن «لي».
(٦) مجموعة م: «وأن».
(٧) سقطت: «من» في ي.
(٨) س: «والقرء والهزء». وقد حركت القرء بفتح القاف في بعض النسخ وبضمها في الأخرى وفي اللسان (بالوجهين أيضاً): القرء: الوقت والقرء: الحيض والطهر، ضد، وذلك أن القرء: الوقت، فقد يكون الحيض والطهر. انظر اللسان (قرأ) ١/ ١٢٥.
(٩) والقرء «والهز».
(١٠) آية ٢٥/ النمل ٢٧ وتكملتها من ص. والمحتسب ١/ ١٠١ تقول: «في الخب: هذا الخب ومررت بالخب، تحذف الهمزة وتلقى حركتها على الباء قبلها، وعليه القراءة: (الذي يخرج الخب في السماوات والأرض). وهذه هي قراءة أبي وعيسى. وفي شواذ ابن خالويه ١٠٩ نسبها لعيسى فقط، وفي الكشاف ٣/ ١٤٥: وقرىء على تخفيف الهمزة بالحذف، والخبا =

٧٥و ومـن ذلكَ لامُ المعرِفَـةِ، اذا[١] دخلـتْ / علـى ما أولـهُ هَمْزَةٌ / / مقطـوعـةٌ، نحـو « الأحمـر » و « الأولـى » و « الإصْبَـعِ » فإنَّـكَ في التَّخفيفِ تَحذفِهُا وتُلْقى حركَتَها على الـلاّمِ السّاكنَـةِ. فإذا تَحـركَتْ لالقـاءِ الحركةِ عليها فإن فيهِ مَذْهَبَيْنِ :

أحَدُهما: أنْ تحْـذف همـزة الوصـل فتقـولُ: لَحْمَـرُو لُولَـىْ (الأحْمَرِ والأوَلـى. والآخر[٢] أنْ تُبقى همـزةَ الوصـل ولا تحذِفهـا فتقـولُ: الَحْمَـرُ والُولَى[٣] لأن اللام، وإن تحركت في اللفظ، فهي في[٤] نية السكون، فتقولُ على القياس الثاني[٥]. « من لانَ »، في « مـن الآنَ » و « قاللُـونَ » في: ﴿ قالوا الآن جئت بالحق ﴾[٦]. وعلى قياس[٧] القولِ الأولِ: « مـن الآنَ » و « قالوا الآن ». ومن قَطَعَ همزةَ الوصلِ في شيءٍ من ذلك كان مخطئاً.

وتقولُ في المنفصلِ « كم إبلُكَ » و «كم أَرْضُكَ»[٨]، وقالوا: لَبْأةٌ[٩]

= على تخفيفها بيالقلب. وهي قراءة ابن مسعود ومالك. انظر أيضاً البحر المحيط ٧/ ٦٩.

(١) ص: «فإذا».

(٢) ى: «والأحسن» سهو.

(٣) ص: الحمر والولى «في الأحمر والأولى».

(٤) سقطت «في» في ف.

(٥) غير الأصل، ص: «على قياس القول الثاني».

(٦) آية ٧١/ البقرة ٢. وفي البحر المحيط ١/ ٢٥٦: «قرأ الجمهور بإسكان اللام والهمزة بعده. وقرأ نافع بحذف الهمزة والقاء حركتها على اللام، عنه روايتان: حذف واو قالوا، اذْ لم يعتد بنقل الحركة. والرواية الأخرى اقرار الواو اعتداداً بالنقل.

(٧) سقطت: «قياس» في ص.

(٨) ك، ل «كم بلك وكم رضك». تحريف.

(٩) في اللسان (لبأ) ١/ ١٤٦ اللبأة واللبأة: كاللبؤة: فإن كان مخففاً منه فجمعه كجمعه وان كان لغة فجمعه: لبات.

مثل [1] حَمْأةٍ [2]. وقالوا: لَبَاةٌ مثل قطاةٍ وذلك شاذ، ومثله المَرأةُ والكماةُ [3] قالَ الشاعر:

[٢٠] أبلِغْ أبا دختَنُوسَ مَألكَةً   غيرَ الذي قد يُقالُ مِلْكَذِبِ [4]

حذفَ النونَ من « مِنْ » [5] لسكونِ لامِ المعرفةِ [6] « (وسكونها) » [7] فكما [8] حَذَفَها مع السُّكونِ كذلكَ تُحذَفُ مع تحرِّكها [9] إذا كانتْ النِيّةُ بحركتها السكونَ. ومنْ ذلكَ قراءةُ أبي عمرو [10]: (وعَادَ لوُّلي) [11].

---

(١) ص: «في» مثل.

(٢) في اللسان (حمأ) ١/ ٥٤ الحمأة والحمأ: الطين الأسود المنتن.

(٣) ص: الكماة والمراة، ك: الكمأو والمرأة، اختلاف وتحريف. ى: المرأة والكمأة. تحريف. وما عده الفارسي شذوذا عده سيبويه قليلا قال ٢/ ١٦٥: «قد قالوا: الكماة والمرأة، ومثله قليل».

(٤) لم ينسب هذا البيت لأحد، وإنما خوطب به لقيط بن زرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا خنوس وهي بنته، وأبا نهشل أيضاً، انظر:
القيسي (٧٠ ظ)، الخصائص ١/ ٣١١، ٣/ ٣٧٥، الأمالي الشجرية ١/ ٩٧ و٣٨٦، ابن يعيش ٨/ ٣٥، ٩/ ١٠٠ شروح مسقط الزند (الخوارزمي عن أبي علي) القسم الثالث/ ١٣٦٧ اللسان مواد (الك) ١٢/ ٢٧٢ و (لكن) ١٧/ ٢٧٧ (العجز) و (من) ١٧/ ٣١٢. وقد ورد في «ف»: «من الكذب» تحريف. وروى في القيسي وابن يعيش: «دختنوش» وهي لغة فيها. وفي اللسان (الك): «عن الذي».

(٥) الأصل: زيادة «في» بين لفظتي «من» سهوا.

(٦) ص: «لام التعريف».

(٧) «وسكونها» مثبته في «ف» فقط، والعبارة في س لسكونها ولسكون لام المعرفة وقد أثبتها في المتن لا حتياج السياق لها، ورجحت ما ورد في «ف» على «س» لضعف الكلام في تكرار حرف الجر «اللام» كما أن القيسي في حديثه عن الشاهد نقل عبارة «ف».

(٨) س: «فلما».

(٩) س «مع تحريكها» ل: مع حركتها.

(١٠) ف: أبي عمرو «بن العلاء».

(١١) آية ٥٠/ النجم ٥٣، ى «وعاداً لولى». وفي الكشاف ٢/ ٣٦٣: «وقرىء» عاد الولى وعاد لولى بإدغام التنوين في اللام وطرح همزة أولى، ونقل ضمتها إلى لام التعريف. انظر أيضاً التيسير للداني ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥، تقريب النفع ٣٩.

فأما [1] حرفُ العلَّةِ إذا كانَ قَبْلَ الهمزة المُتَحرِّكةِ فإنْ كانَ مزيداً للمّدِ فقطْ فإنَ الهمزةَ تُخَفّفُ بأنْ تُقْلَبَ بَعْدَ الواوِ المضموم ما قبلها واواً وبعدَ الياء[2] المكسورِ ما قبلها ياءاً. فتقول في « مقروء » وفي « مَكْلوءِ » [3] من كلأهُ اللَّهُ // «مقروٌّ» و «مكلوٌّ»[4]، وفي «خطيئةٍ»: خطيّةٌ، وفي «النَّسِيء»: النسيُّ». ٧٥ظ

وياءُ التَّصغير تجري مجرى ياء خَطبّةٍ، لأنها لم تُحرّكْ في موضع كما لم تُحرّك ألفُ الجَمْعِ [5] في [6] نحوِ مساجد فتقول في تخفيف همزة « أرْؤسٍ وأَنْؤسٍ » [7] إذا حقرّتَهما[8]: أُرَيسٌ وأُفَيسٌ[9] فتقلبها ياءاً، وتدْغمُ الياءَ فيها. فإنْ كانت الهمزةُ المتحرّكة بعدَ ألفٍ جعلْتَها بيْنَ بَيْنَ، لأن الألِف لا تدْغَمُ في شيءٍ من (هذه)[10] الحروف، كما لا يدْغَمُ فيها شيءٌ منها تقولُ في هَباءْه[11] إذا خَفّفْتَها[12]: « هَبَاةٌ » فتجعلَها بَيْنَ بَيْن[13] وكذلكَ إنْ كانتْ مضمومةً أو مكسورةً.

---

(١) غير الأصل، ى: «وأما».
(٢) سقطت «الياء» في ف.
(٣) ص: «ومكلوء».
(٤) س، ع: في مقرؤة وفي مكلوء من كلاء الله مكلو «ف: » في مقروء ومقرو «وفي مكلوء من كلأء الله مكلو».
(٥) قال سيبويه في ٢/١٦٦: فياء التحقير بمنزلة ياء خطبة، وواو الهدو في أنها لم تجيء لتلحق بناء ببناء ولا تحرك أبداً بمنزلة الألف.
(٦) سقطت «في» في ك.
(٧) ك: «وأقوس». تصحيف.
(٨) ص، ل، ف: «حقرتها».
(٩) ك: «وأقيس» تصحيف. انظر أيضاً سيبويه ٢/١٦٦.
(١٠) تكملة من ل. وأثباتها أولى.
(١١) الهباءة: أرض ببلاد غطفان، ومنه يوم الهباءة انظر معجم الأدباء ٨/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، اللسان (هبا) ٣٠/ ٢٢٧.
(١٢) غير الأصل، ى: «خففت».
(١٣) سيبويه ٢/١٦٦.

ولا تُخَفَّفُ الهمزةُ إلا في مَوْضعٍ يجوزُ أنْ يَقعَ [1] فيه ساكنٌ غَيْرُ مُدْغَمٍ إلا أن يكونَ السّاكنُ الذي بعدَهُ الهمزةَ المخفّفةُ الألفَ نحو « هَبَاءةٍ »[2]، فإنّها احتملتْ[3] ذلك لزيادةِ المدِّ فيها واخْتصاصِها بما لا يكونُ[4] في الياءِ والواوِ كاختصاصها بالتأسيسِ [5] وانفرادِهَا بالرِّدْفِ[6].

بابُ تخفيفِ الهمزةِ المتحركةِ إذا كان ما قَبْلَها متحرِّكاً

لا تخلو هذه الهمزةُ من أنْ تكونَ، مضمومةً، أو مكسورةً، أو مفتوحةً. فإذا[7] كانت الهمزةُ مفتوحةً وقبلها ضمةٌ، فإنّها تُقْلَبُ واواً، نقولُ في جمعِ جُؤْنَةٍ وبُؤْرةٍ: جُوَنٌ وبُؤَرٌ فتقلبَها واواً[8]. وإنْ كانتْ قبلَها كسرةٌ قُلِبتْ ياءاً تقولُ في جمعِ مِئْرةٍ وذِئْبَةٍ: مِيَرٌ وذِيَبٌ، فَتُخْلِصُهَا ياءاً//[9] كما أَخْلَصْتَهَا في|٧٦و الوجه الذي قبلَها واواً[10]، ولا تجعلُها بَيْنَ بَيْنَ، لأنك إذا فَعلْتَ بها

---

(١) كذا أيضاً في متن «ص» وفي حاشيتها «يظهر» مع علامة ع: «ولم تنص على «يظهر» أية نسخة أخرى.

(٢) «هباة». تحريف.

(٣) س: «تحتمل».

(٤) ك: «بالايكون».

(٥) ف: «في التأسيس». والتأسيس: ألف بينه وبين الروي حرف، وهو مما يلتزم. ومن شرطه أن يكون في كلمة الروي ولا يكون في غيرها، إلا إذا كان الروي ضميراً.

(٦) الردف: اجتماع حرفين ساكنين في آخر الأبيات. إذ عادة ما يكون فيها ساكن واحد فقط، سواء أكان روياً مقيداً أو وصلاً أو خروجاً. فاجتماع الساكنين يعني أن أحدهما ردف الآخر.

(٧) ل، ف: «فإن».

(٨) انظر سيبويه ٢/ ١٦٤.

(٩) انظر المقتضب ١/ ١٥٦ - ١٥٧.

(١٠) من، ص: كما أخلصتها واواً في الوجه الذي قبلها، ف «ضمة» واواً. سهو.

ذلكَ قربْتَها من الألفِ، والألفُ لا يكونُ ما قَبْلَها [1] كسْرَةٌ ولا ضَمّةٌ، فكذلكَ ما قَرُبَ منها[2].

والمُنْفَصِلُ من هذين [3] الوجهينِ كالمتَّصلِ. وإن كانتْ مفتوحةً قَبْلَها فتحةٌ جعلْتَها بَيْنَ بَيْنَ، نحوَ سأَلَ وَقَرَأَ قَبْلُ[4]. وكذلكَ إنْ كانت مكسورةً قَبْلَها فتحةٌ نحوَ سَئِم، و ﴿ **وإذْ قالَ إبراهيمُ**﴾[5].

وكذلكَ إنْ كانتْ مضمومةً قبلَها فتحةٌ نحـو « لَـؤُمَ » و « رَؤُفَ »، أو مضمومةً قَبْلَها ضَمّةٌ مثلُ[6] هذا عبدُ أُخْتِهِ[7]، وشِقُّ أُبْلُمَـةٍ[8] وكذلك[9] [إن كانتْ مكسورةً[10]، قبلَها كسرةٌ نحو من عندِ إبلكَ، وكذلك إن كانت مكسورة قبلَها ضمّةٌ نحو «سُئِلَ» و «هذا عبدُ إبلكَ»[11]]، فإن كانت مضمومةً قبلَها كسرةٌ جعلتها

---

(١) ف: لا يكون «قبلها».

(٢) علل سيبويه ذلك في ٢/ ١٦٤ فقال: «وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين بين أنها حروف ميتة، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف ولا يوصل إلى ذلك، ولا تحذف، لأنه لم يجيء أمر تحذف له السواكن فألزموه البدل كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرة أو ضمة البدل».

(٣) ص، ف، ى: «في» هذين.

(٤) سقطت «قبل» في: ف.

(٥) آية ١٢٦/ البقرة ٢.

(٦) ص: «نحو».

(٧) ف: «اخيه». تصحيف. د.

(٨) غير ك، ل: «وشق ابلم» وقد اثبت «شق أبلمة» لأنه أصوب، جاء في اللسان (بلم) ١٤/ ٣٢٠، الأمر بيننا شق الإبلمة، وبعضهم يقول شق الأبلمة وهي الخوصة، وذلك لأنها تؤخذ فتشق طولاً على السواء. والأبلم أيضاً الخوص وفيه ثلاث لغات أبلم وأبلم وإبلم والواحدة بالهاء.

(٩) ك: فلذلك، تحريف.

(١٠) ل: «إذا» كانت.

(١١) سقط ما بين القوسين الكبيرين [ ] في مجموعة م بسبب انتقال النظر في قوله «وكذلك» ويمتد السقط في «س» إلى قوله: «هذا عبد ابلك».

(١٢) انظر الكتاب ٢/ ١٦٤.

بَيْنَ بَيْنَ في قولِ سيبويهِ[12] قال: وهو قولُ العربِ والخليلِ. وقال[1] أبو الحسن[2]: تقلُبُها ياءاً[3] وذلكَ نحو هـذا قارِىءٌ[4] و (يستهزِئونَ)[5]. وفي المنفصلِ: من عندِ أُخْتِهِ[6].

بابُ الهمزتينِ إذا التقيا

لَيْسَ يخلو التقاءُ الهمزتينِ من أن يكونا من كلمةٍ[7] واحدةٍ أو من كلمتين[8]. فإِنْ كانتا في كلمةٍ[9] واحدةٍ أُبْدِلَتِ الثانيةُ منهما ساكنةً كانتْ[10] أو متحركةً. وذلكَ قولكَ في الساكنةِ[11]: « آدمُ وآخرُ »، أَلحقتَ همزةَ أفعل

(1) س: «قال».

(2) أبو الحسن: سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، بصري، وأحد أئمة النحو فيها، مولى لبني مجاشع بن دارم من تميم، أخذ عن سيبويه، على الرغم من أنه اسن منه، وهو الطريق إلى كتابه، إذ لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد ولم يقرأه سيبويه على أحد، وإنما قرىء على الأخفش بعد موت سيبويه، وكان ممن قرأه عليه الجرمي والمازني، ويقال أن الكسائي أيضاً قرأه عليه سراً، وكان يقول «ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه» توفي سنة ٢١٥ هو قيل ٢٢١ هـ وله تصانيف كثيرة منها: كتاب الاشتقاق وكتاب الأصوات وكتاب الأوسط بالنحو وكتاب العروض وغيرها. انظر ترجمته في مراتب النحويين ٦٨ ـ ٦٩، طبقات الزبيدي ٧٤ ـ ٧٦ ، معجم الأدباء ١١/ ٢٤٤ ـ ٢٣٠ .

(3) في المقتضب ١/ ١٥٧: «وكان الأخفش يقول: إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءاً، لأنه ليس في الكلام واو قبلها كسرة فكان يقول في يستهزئون ـ إذا خففت الهمزة ـ يستهزيون.

(4) غير الأصل، ف: هذا قارىء، فاعلم».

(5) الأصل: «مستهزئون، وغيره: «يستهزئون» وهو ما أثبته لأنه من كلام أبي الحسن الأخفش الذي نقلت نصه عن المقتضب (هامش ١١). وكلا قوليه «مستهزئون، ويستهزئون» في التنزيل: (قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون) آية ١٤/ البقرة ٢. و (منهم من كانوا يستهزئون) ١٠/ الأنعام ٦. قوله تعالى أيضاً ﴿ولقد استهزىء برسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون﴾ آية ٤١/ الأنبياء ٢١.

(6) ى، ف: «عند أخيه» ص: «عند يخته» وكلاهما تصحيف.

(7) ى: «في» كلمة.

(8) ف، مجموعة م: «أو كلمتين».

(9) ص، ى: «من» كلمة.

(10) سقطت: «كانت» في س. (11) سقطت «الساكنة» في س.

الزائدةَ الهمزةَ التي هي فاءٌ من الأَدْمَةِ والتأخُر[1]، فأبْدَلْتَ[2] الثانيةَ منهما ألفاً كما أَبْدَلْتَهَا في[3] رأسٍ وفأسٍ، إلاّ أنَّكَ // الْزَمْتَها ألبَدَلَ. وأما المتحـرِّكَةُ فنحـو «جـاءٍ وخطـايـا»[4]، اجتمعـتِ الهمـزةُ المنقلبَـةُ عـن العَيْنِ التي[5] هيَ «ياءٌ» في نحوِ «بائعٍ» و «غائبٍ»، مع الهمزةِ التي هي لامٌ في «جَاءَ» فأُبْدِلَتْ الثانيةُ ياءاً لانكسارِ ما قبلَها، ولم يَجُزْ أنْ تجعَلَها بَيْنَ بَيْنَ لأنّها إذا كانتْ بَيْن بَيْنَ متحركةٌ[6]، كما أنّها إذا كانتْ محَقّقَـة كذلكَ. وإنْ كانتْ الهمزتانِ من كلمتينِ فإن أهـلَ التّحقيقِ (يُخفّفُـونَ)[7]. إحداهمـا فمنهـم من يُخَفِّفُ الأولـى ويحقـقُ الثـانيةَ وذلكَ نحُـو[8] (فقـد جاء أشراطُهَا)[9]، و﴿ يا زكريا إنّا «نبشّرُكَ» ﴾[10] وهو قولُ أبي عمروٍ ومنهم مَنْ يُحقِّقُ الأُولـى ويُخَفِّفُ الثانيةَ وهـو الـذي يختـارُهُ الخليلُ، ويحتـجُّ بأن[11] التخفيفَ وَقَعَ على الثّانيةِ إذا كانتا[12] في كلمةٍ واحدةٍ نحو «آدَمَ وآخَـرَ». وكذلكَ[13].

(١) ص: «والتأخير» تحريف.

(٢) ف: «فأبدلها» سهو.

(٣) ص: «من».

(٤) ل: «وخطأنا» سهو.

(٥) سقطت: «التي» في ف.

(٦) ع، ل: فهي «متحركة».

(٧) الأصل، ك، ص، ف: يحققون. تصحيف، ى: محققون، تحريف. يؤ يد ما أثبته قول سيبويه في (٢/ ١٦٧): وأعلم الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون احداهما ويستثقلون تحقيقهما.

(٨) سقطت «نحو» في ف.

(٩) آية ١٨/ محمد ٤٧، وقد وردت في ى «قد». سهو انظر الكشاف ٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥، والآية في سيبويه ٢/ ١٦٧، المقتضب / ١٥٧.

(١٠) آية ٧/ مريم ١٩، وتكملتها من ص، ى، انظر المرجعين السابقين.

(١١) ف: «أن» تحريف.

(١٢) ى: «كانت». تحريف.

(١٣) ك، س، ى: «فكذلك».

إذا كانَتا من كلمتين [١]. قال الخليلُ[٢]: ورأيتُ أبا عمروٍ قد أخذَ بهذا القولِ في قولِهِ تعالى: ﴿ يا وَيْلَتا أألِدُ « وأنا عجوزٌ »﴾[٣]. والدليلُ على أنَّ التقاءَ الهمزتينِ مرفوضٌ عندَهُمْ أنّه لم يَجِىءْ في بابِ رَدَدْتُ كما جاءتِ الواو في « قُوّةٍ » والياءُ في « حَيّةٍ وَحَيا »[٤]. وإنَّ الذينَ قالوا في الوَقْفِ: « هذا فَرج »، لم يضاعفوا الهمزَةَ .

بابُ التثنيةِ والجمعِ الذي عَلَى حَدِّها

لا يَخْلو الاسم المُثَنّى، من أنْ يكونَ صَحيحاً أوْ مُعْتَلاً، فتثنيةُ الصّحيحِ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكرُها في أوّلِ الكتابِ//. ٧٧و

والمعتلُّ ما كانَ آخرُه ألفاً أوْ ياءاً مكسوراً ما قبلَها أو همزةً، فَمَا كانَ آخرُه ألفاً فَعَلى[٥] ضربينِ:

أَحَدُهما: أنْ يكونَ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ. والآخَرُ: أنْ يكونَ على أكثرَ منّه[٦]. فما كانَ[٧] على ثلاثة أَحْرُفٍ، فإنْ كانتِ[٨] الألفُ فيه منقلبةً عن الوَاوِ،

---

(١) ك: «في» كلمتين.

(٢) علل المبرد في المقتضب ١/ ١٥٩ رأى الخليل بقوله: «وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال، ويقول: لأن البدل لا يلزم إلا الثانية، وذلك لأن الأولى يلفظ بها، ولا مانع لها، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ وقول الخليل أقيس. وأكثر النحويين عليه. وجاء في سيبويه ٢/ ١٦٧: «ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك (فقد جاء اشراطها) و (يا زكريا انا)، وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له لمه؟ فقال إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا احدى الهمزتين اللتين يلتقيان في كلمة واحدة، أبدلوا الآخرة، وذلك جاء وآدم، ورأيت أبا عمرو أخذ بهذه في قوله عز وجل (يا ويلتا أألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عربي.

(٣) آية ٧٢/ هود ١١ وتكملتها من ل.

(٤) سقطت «وحيا» في ص، ى.

(٥) س: «على»،

(٦) س: «من ثلاثة»، ع: «منها».

(٧) س: كان « منه ». (٨) ص: «كان».

رددْتَ الواوَ[1]. صَحَّحْتَها. وكذلكَ ما كانتِ الألفُ فيهِ منقلبةً عن الياءِ، فما كانَ من الواوِ فنَحو[2] عَصاً تقول في تَثْنِيَتِها[3]: عَصَوانِ، وقَفَا: قَفوانِ، ورَجَا واحدُ أرجاءِ البِئرِ: رَجَوانِ[4]. وما كانَ من الياءِ فنحو رَحًى ورَحَيانِ، وحيىً وحَيَيَانِ[5].

وَمَا لَمْ تَدْرِ[6] من هَذِهِ الألفاتِ أمِنَ الياءِ هوأمْ[7] منَ الواوِ فإنْ لَزِمَ ألفه التَفخيمُ جُعِلَتْ من الواوِ، نحو شَفَا تقولُ: شَفَوانِ[8]. وإنْ جازَتْ[9] الإمالةُ في الألفِ جُعِلَتْ[10] منَ الياءِ قياساً علَى الأكثرِ. فلو سُمِّي رَجلٌ بكلا وَمَتَى[11]. لكانَتْ التَّثْنيَةُ بالياءِ لمجيءِ الإمالةِ فيهما[12].

وما كانَ من الأسماءِ آخره ألفاً[13]، وكانَ على أكثر[14] من ثَلاثةِ أحرفٍ فإنَّ

---

(١) ص: «رددتها».

(٢) ف: «نحو».

(٣) ص: «تثنيته».

(٤) ك: بالحاء في الثلاثة وهو تصحيف. وفي اللسان (رجا) ١٩/ ٢٤: والرجا مقصور، ناحية كل شيء وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها وحافيتها وتثنيته رجوان كعصا وعصوان.

(٥) ى: «رحى: رحيان، وحيى: حييان».

(٦) ل، ف: «لم يدر» وهو أصوب، لأنه أعم من «لم تدر».

(٧) سقطت «أم» في ك.

(٨) ص، مجموعة م عدا ع: «سفا تقول: سفوان» ف: «سفا تقول: سفوان» تصحيف وفي اللسان: وشفي كل شيء حرفه. قال الأخفش: «لما لم تجز منه الإمالة عرف أنه من الواو لا من الياء»، والسفا، مقصور: خفة شعر الناصية وزاد الجوهري أن ذلك مختص بالخيل، وليس بمحمود.

(٩) ف، ى: «جاءت».

(١٠) س: «جعلته».

(١١) ص: «وحتى» ومتى، وفي ف: ومتى «وحتى».

(١٢) ص، ف: «فيها».

(١٣) س، ص، ف: «آخره ألف».

(١٤) ص، ى: «وكان أكثر».

الألفَ في التثنيةِ تُبْدَلُ منْها الياءُ[1] كانتْ من بناتِ الياءِ أَوْ منْ بناتِ الـواوِ، وذلك قولُهـم[2] في أعمـى: أَعْمَيانِ، وأَعْشَـى[3]: أَعْشَيَانِ، وفـي مُثَنّـى: مُثَنّيان، ومُصْطَفَـى[4]: مُصْـطَفَيَانِ وتقـول في مُسْلَقَـى وَمُجَعْبَـى: مُسَـلْقَيَانِ ومُجَعْبَيَان[5]. وكذلكَ أَرْطَى[6] رمِعْزَى وذِفْرى[7] وحُبْلَى وَجَمَزَىْ وحُبَارَىْ.

فـأمـا قـولُهم مِـذْرَوَانِ[8] // فإنّما صحتِ الـواو فيها لأنّهـا بُنِيَتْ ٧٧ ظ على التّثْنيةِ كما بُنَى الثّنايانِ عَلَيْهَا فصارَ بمنزلةِ العَبَايةِ والنّهايةِ والغَبَاوَةِ.

وما كانَ آخرُهُ ياءً قَبْلَها كسرةٌ، فنحو عَمٍ وَشَجٍ وقَاضٍ، وغَازٍ وَمُهْتَدٍ وَمُفْتَرٍ[9] تقول: قاضيَانِ وَمُفْتَرِيَانِ[10] وَشَجيَانِ.

---

(١) س: «تبدل ياءاً».

(٢) ك: «قولك».

(٣) غير الأصل، ص: و«في» أعشى.

(٤) س، ص، ف، ى: و«في» مصطفى.

(٥) ف: في مسلقى ومجعبى: «ومسلقيان ومجعبيان»، ى: «في مسلنقي: مسلنقيان وفي مجعنبى: مجعنبيان» زيادة وتحريف.
وفي اللسان (سلق) ١٢/ ٢٨ «سلقته إذا القيته على ظهره، وربما قالـوا: سلقيتـه سلقـاء. يزيدون فيه الياء كما قالوا: جعبيته جعباء أي صرعته. وقد تسلق واستلنقى: نام على ظهره - عن السيرافي - وهو افعنلى».

(٦) في اللسان (رطى) ١٩/ ٤٠: «الأرطى شجر من شجر الرمل، وهو أفعل من وجه، وفعلى من وجه، لأنهم يقولون: أديم مأروط، إذا دبـغ بورقـة، ويقولـون: أديم مرطـى، والواحـدة ارطأة، ولحوق تاء التأنيث فيه يدل على أن الألف فيه ليست للتأنيث، وإنما هي للالحاق.

(٧) في اللسان (ذفر) ٥/ ٣٩٤: الذفري: العظم الشاخص خلف الأذن، بعضهم يؤنثها وبعضهم ينونها اشعاراً بالألحاق.

(٨) في اللسـان (ذرا) ١٨/ ٣١١ - ٣١٢ «والمـذرى طرف الألية، وقيل: المـذروان أطـراف الأليتين، ليس لهما واحد وهو أجود القولين لأنه لو قال: مذرى، لقيل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة. انظر نوادر أبي مسحل ٣٣٠، التصريف ٢/ ١٣٢.

(٩) ى: «ومقتد».

(١٠) ى: «ومقتديان».

بابُ تثنيةِ ما كانَ آخرُهُ هَمْزَةً من الأسماءِ

وَما كانَ (١) من الأسماءِ آخِرُهُ هَمْزَةً (٢). فليسَ يَخْلو منْ أنْ يكونَ (٣) قَبْلَهَا ألفٌ أو لا ألفَ قَبْلَها. فإنْ كانَ ما قبلَها (٤) ألفاً فليسَ تخلو الهمزةُ منْ أن تكون أصلاً أو منقلةً منْ حرفٍ أصلٍ أو زائدَةً (٥). والزيادةُ (٦) على ضربينِ:

زِيادةٌ (٧) مُنْقَلِبَةٌ عن حَرْفٍ مُلْحَقٍ بالأصْلِ (٨) ولَيْسَ بأصْلٍ (٨)، ومُنْقَلبَةٌ (٩) عن حرف زائدٍ لم يُلْحَقْ بالأصلِ.

فالأصْلُ نحو رجُلٍ قُرّاءٍ (١٠) تُصَحِّحُ (١١) فيه الهمزةَ فتقولُ: هذانِ رجُلانِ (١٢) قُرَّاءانِ، ورأيتُ قُرَّاءينِ وبقُرَّائين (١٣). والمقلِبُ عن الأصلِ نحو عَدّاءٍ وسَقّاءٍ ومُلاءٍ (١٤) ورِداءٍ.تقولُ:هذانِ عَدّاءانِ (١٥) وسقّاءانِ (١٦) ورأيتُ

---

(١) ك، ص، ف، ى: «ما كان».

(٢) ك، ل، ى: وما كان آخره همزة من الأسماء.

(٣) ص: فليس تخلو «الهمزة» من أن تكون.

(٤) ص: «كان قبلها».

(٥) ك، ل، ف: «أو زائدة».

(٦) ف: «والزائد».

(٧) ف: «زائدة».

(٨ - ٨) ساقط في ف.

(٩) س، ص، ى: أو «منقلبة».

(١٠) في اللسان (قرأ) ١/١٢٥ القراء: الناسك، مثل حسان وجمال، والقراء يكون من القراءة جمع قارىء ولا يكون من التنسك، يقال رجل قراء وامرأة قراءة (عن الفراء).

(١١) ف: تصح.

(١٢) سقطت «رجلان» في ك، ع.

(١٣) غير الأصل، ك، ف: «ومررت» بقراءين.

(١٤) سقطت «وملاء» في ف، ى: «وسقاء وكساء»، والملاء: الركام يصيب من امتلاء المعدة.

(١٥) ى: «غلامان» عداءان.

(١٦) سقطت «وسقاءان» في س.

عدّاءين وسقّاءين)[1] والمنقلبةُ[2] عن الحرفِ الزائدِ الملحقِ بالأصلِ نحو عِلْباءٍ[3] عَدَاءٍ وحِرباءٍ وقُوْباءٍ [4]. فعلْباءٌ مُلْحَقٌ بسرْداحٍ [5]، فالهمزةُ منقلبةٌ عن الياءِ التي ظهرتْ في[6] «دِرْحَايةٍ» [7] وقوْباءُ مُلحَقٌ بقُرْطـاطٍ [8] والمُنْقَلبَـةُ عن الحرْفِ الزائدِ الذي لَمْ يُلْحقْ بالأصلِ // نحو حمراءَ وصقراءَ وطَرْفَاءَ[9] ١٧٨ وصحراءَ وبرْوكاءَ[10] وَجَلَوْلاءَ[11] وعاشوراءَ[12] وقاصعاءَ[13]. فالهمزةُ في هذهِ الأسماءِ، منقلبةٌ عن ألفِ التأنيثِ، التي في نحوِ حُبْلى لمّا وَقَعَتْ قبلَها ألفُ

---

(١) سقطت «وسقاءين» في الأصل، س، ص، ف، وقد أثبتها، لأن السياق يقتضيها.

(٢) س، ي: «والمنقلب».

(٣) العلباء (ممدود): عصب العنق.

(٤) القوباء والقوباء: داء معروف. وهي مؤنثة لا تنصرف وجمعها قوب غير أنها حركت بالكسر المنون في جميع نسخ التكملة. ولعل هذا يحمل على ما قاله الفراء: وتقول هذه قوبـاء، تنصرف في المعرفة والنكرة وتلحق بباب طومار. وطومار. انظر اللسان (قوب) ٢/ ١٨٦.

(٥) السرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(٦) سقطت «في» في: ف.

(٧) رجل درحاية: كثير اللحم قصير، لئيم الخلقة.

(٨) مجموعة م: «قرطاس». والقرطاط والقرطان والقرطان: الذي الحافر كالحلس الذي يلقي تحت الرحل للبعير.

(٩) سقطت «وطرفاء» في ص.

(١٠) البروكاء والبراكاء والبراكاء: الثبات في الحرب والجد، وأصله من البروك. أنظر اللسان (برك) ١٢/ ٢٧٨.

(١١) سقطت «وجلولاء» في س. وفي معجم البلدان ٣/ ١٣٩: هي طسوج من طساسج السواد بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وفي اللسان (جلل) ١٣/ ٣٨. «وجلـولاء - بالمـد - قرية بناحية فارس». وهي الآن موضع في شمال شرق العراق. قال سيبويه ٢/ ٦٩: النسبة إليها جلولى، على غير قياس.

(١٢) ص، ي: وعاشوراء وجلولاء.

(١٣) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه، لئلا يدخل عليه حية أو دابة. وقيل: هي باب جحره وقيل: تراب يسد به باب الجحر، والجمع قواصع. اللسان (قصع) ١٠/ ١٤٨.

زائدةٌ، انقلبتْ ألفُ التأنيثِ همزةً. فهذهِ الهمزةُ يَلزمُها بَدَلُ الواوِ تقولُ[1]: حَمْراوانِ وصَحْراوانِ[2] وقاصعاوانِ. قالَ أبو عمَر[3]: كلُّ العَربِ تقولُ: «حمراوانِ». وحكى محمد[4] بن يزيد[5] عن أبي عثمان[6] (حمرايانِ)[7].

وأما ما[8] الهمزةُ فيه أصلٌ (نحو قُرّاء)[9]، فَتَثْنِيَتُهُ «قُرّاءانِ» بإثباتِ

---

(١) ص، ف، ى: «فتقول».

(٢) سقطت «وصحراوان» في ص.

(٣) أبو عمر (المتوفى ٢٢٥ هـ): هو صالح بن إسحاق مولى لجرم بن ربان من قبائل اليمن. وقيل بل هو مولى لبجيلة بن أنمار بن أراش بن الغوث، بصري قدم بغداد وناظر بها الفراء وتغلب عليه وأفحمه، أخذ النحو عن الأخفش وعليه قرأ كتاب سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، وقرأ عليه المبرد كتاب سيبويه، وكان يصفه بأنه أثبت القوم فيه، وبأنه أغوص على الاستخراج من المازني، لكن المازني أحد منه، وكان عالماً باللغة حافظاً لها كما له دراية في الحديث والاخبار وله كتب انفرد بها، أشهرها المختصر في النحو وكتاب الفرخ ومعناه فرخ كتاب سيبويه. انظر ترجمته في اخبار النحويين ص٥٥ ـ ٥٧، طبقات الزبيدي ٧٦ ـ ٧٧، معجم الأدباء ٢/ ٥ ـ ٦، إنباه الرواة ٢/ ٨٠ ـ ٨٣.

(٤) ل: «أبو محمد» سهو.

(٥) محمد بن يزيد (٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ): هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، الثمالي، الأزدي، البصري، أخذ عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني وقرأ عليهما كتاب سيبويه، كما أخذ أيضاً عن السجستاني وأخذ عنه أبو بكر الصولي ونفطويه النحوي. كان إمام العربية بعد طبقة الجرمي والمازني، والمبرد لقب له، يقال أن المازني لقبه به ومعناه المثبت للحق. انتهى إليه علم البصريين كما انتهى علم الكوفيين إلى معاصر أبي العباس ثعلب، ولذلك فقد كانت بينهما منافرة، ويقال أن ثعلب كان يتجنب مناظرته ويأبى الأجتماع به لأن المبرد حسن العبارة فصيح اللسان ظاهر البيان فإذا أجتمعنا حكم للمبرد. له تصانيف كثيرة أشهرها الكامل في الأدب والمقتضب في النحو. انظر ترجمته في اخبار النحويين ص ٧٢ ـ ٨٥، مراتب النحويين ٨٣، طبقات الزبيدي ١٠٨ ـ ١٢٠، معجم الأدباء ١٩/ ١١١ ـ ١٢٢، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ـ ٢٥٣، بغية الوعاة ١١٦ ـ ١١٧، وانظر أيضاً مقدمة الشيخ عظيمة على كتاب المقتضب.

(٦) ك، ص، ى: ابن عثمان المازني. وسقطت «عن أبي عثمان» في ف.

(٧) الأصل، ك، ع: «حمريان» سهو. ف: «حمراءان» تحريف. قال الجرجاني في المقتضب (٤٧ و) «الهمزة الأصلية مقصورة على القلب نحو حمراوان ولا تقول حمراءان».

(٨) ك، ص، ع: «فأما».

(٩) سقطت (نحو قراء) في غير ف، والسياق يقتضي اثباتها.

الهمزةِ ولا يَحْسنُ فيهِ غَيْرُ ذلكَ، ويجوزُ عندي في قياسِ قولِ من قَالَ في النّسبِ «قرّاويٌّ» أَنْ يُثنّي بالواوِ.

وإبدالُ الواوِ من الهمزةِ فيما كانَ منقلباً عن الأصلِ أحسنُ من بدلِ الواوِ في «قُرّاءانِ»[1] وذلكَ قولُكَ[2]: كساوانِ إذا أبدلْتَ كما كان إبدالُ الواوِ في «عِلْباءِ»[3] وبابهِ أَحْسَنَ منه في كساءٍ وبابهِ.

فأمّا ما كانَ آخرُه همزةً ولا ألفَ قَبْلَها فنحو (الفَرإِ[4] والرَّشَإِ[5] تقولُ: فَرَأانِ[6] ورشَأانِ (ورأيْتُ فَرَأَيْن وَرَشَأَيْنِ)[7] وبِرَشَأَيْنِ[8] وفَرَأَيْنِ.

ومما ثُنّيَ ولَمْ يُجْمَعْ قولُهم: امْرؤٌ وامرؤانِ، وفي الجمعِ[9]، رجالٌ، وامرأةٌ وامرأتانِ، وفي الجَمْعِ[10] نِسوةٌ. ومما جُمعَ ولم يُثَنَّ قولُهم هُما سَواءٌ، وقالوا في الجمعِ[11]: سواسيةٌ وقالوا للمذكر: ضِبْعَانٌ وللمؤنّثِ: ضَبُعٌ، فإذا ثَنّوا[12] قالوا: ضَبُعَانِ، // فَغَلَبَ المؤنّثُ المذكَرَ في التّثْنيةِ. ولم ٧٨ ظ

---

(١) ك، ى، ل: قراء. ف: قراءين» أولى، ويحمل ما في الأصل على الحكاية.

(٢) سقطت «قولك» في ف.

(٣) ع: «علياء». تصحيف.

(٤) ع: «القرأ». تصحيف.

(٥) الأصل: «الفراء والرشاء». تحريف والفرأ: مهموز مقصور: حمار الوحش وقيل الفتى منها. والرشأ: الظبي. إذا قوى وتحرك.

(٦) ك: «قراءان». تحريف.

(٧) تكملة من ف. يقتضيها السياق. وقد تأخر وروده في ك بعد قوله «وفرأين».

(٨) س، ص: «ورشاين».

(٩) ص، ى: «الجميع».

(١٠) ص، ف، ى: «الجميع».

(١١) ص، ى: «الجميع».

(١٢) ل: «ثنوه».

يقولوا: ضِبْعانانِ، هكذا[1] قالَ أبو الحسنِ: وحكى[2] أبو زيدٍ ضِبْعَانانِ وقالَ[3]: وهيَ[4] الضِّباعُ للذِّكارَةِ[5].

وكلا في قولهم: «رأيْتُ الرجلينِ كلَيْهما» [6]اسمٌ مُفْرَدٌ وليسَ بتثنيةٍ[7] وإنّما كِلا للتثنيةِ ككلٍّ[8] للجميعِ[6] ومما يدلُّ على أنَّه اسمٌ مُفْردٌ قولُ جَريرٍ:

[٢١] كلا يَوْمَي أُمَامَةَ يومُ صَدٍّ
وإنْ لَمْ تَأْتِها إلاّ لِمَامَا[9]

بابُ الجَمْعِ الذي على حدِّ التّثْنيَةِ

لا يخلو الاسمُ المجموعُ هذا الضربَ من الجَمْعِ من أن يكونَ صحيحاً

---

(١) ك: «كذا».
(٢) ى: «وحكاه».
(٣) ك: «قال».
(٤) س، ى: «هي».
(٥) ف: «الذكارة».
(٦ - ٦) ساقط في ف.
(٧) ك: بتثنية «كلا».
(٨) ى: «في الجمع».
(٩) له من قصيدة هجا بها هزيم بن أبي طحنة المجاشعي وهلال بن أحوز المازني والشاهد فيه: كون «كلا» اسماً مفرداً، إلا على التثنية بدليل قوله: «يوم صد» ولم يقل يوما صد. وفيه خلاف طويل بين البصريين والكوفيين ذكره القيسي في إيضاح الشواهد، وصاحب الانصاف. ومؤداه أن البصريين يرون في كلا وكلتا، افراداً لفظياً وتثنية معنوية وهذا أيضاً رأي أبي علي في التكملة وعليه استشهد ببيت جرير المذكور. وذهب الكوفيون إلى أن «كلا» و «كلتا» فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا: «كل»، فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان» «والعمران». ولزم حذف التثنية منهما للزومهما الإضافة. (الانصاف مسألة ٦٢) انظر: ديوانه ص ٥٣٩، ومنسوب له في القيسي (٨٠ و)، الاقتضاب ٢٨٤، اللسان (كلا) ٢٠/٩٣. وهو غير منسوب في الأنصاف ٢/ ٢٣٦، ابن يعيش ١/ ٥٤.
وروي في ف، ى: «طوالة»، وس، ف: «نأتها» وبهذه الرواية أيضاً ورد في الإنصاف وابن يعيش واللسان. وروايته في الديوان «يوم صدق».

أو مُعْتلاً ، فأما جَمْعُ الصَّحيحِ فَقَدْ تَقَدَّمَ في أَوّلِ الكتاب ذِكْرُهُ[1] . والمعتلُّ ما كانَ آخِرُه ألفاً أو ياءاً قبلَها كسرةٌ فإذَا جَمَعْتَ ما آخرُه أَلِفٌ هذا[2] الجَمْعَ قُلْتَ في مُثَنَّى ومعَلَّى وَمُصْطَفَى والأعلى : « هؤلاءِ مُثَنَّوْنَ ومُصْطَفَوْنَ ومُعَلَّوْنَ والأَعْلَوْنَ ، فحذفْتَ الأَلفَ التي قَبْلَ الواوِ ، وبَقِيَ ما قبلَها على ما كانَ عليهِ من الفتحِ . وكذلكَ الجرُّ والنصبُ إلا أنكَ تَجْعَلُ مكانَ الواوِ ياءاً . وفي ﴿ **وأَنتُم الأَعْلَونَ واللَّهُ مَعَكُمْ** ﴾[3] . وجاء في الجَرِّ ﴿ **وإنَّهم عندنا لَمِنْ المُصطفينَ الأخيارِ** ﴾[4] . ومما شَذَّ من هذا البابِ قولُه :

[٢٢] متى كُنّا لأُمِّكَ مَقْتوِينا[5] .

---

(١) س : «ذكره» في أول الكتاب .

(٢) ى : «في» هذا . سهو .

(٣) آية ٣٥/ محمد ٤٧ .

(٤) آية ٤٧ / ص٣٨ . وقد سقطت «الأخيار» في : ص .

(٥) عجز بيت لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة وتمامه .

تهددنا وأوعدنا رويداً متى كنا لأمك مقتوينا

والشذوذ الذي ذكره أبو علي في الشاهد ، هو صحة الواو في قوله «مقتوينا» وكان حقه أن يقول «مقتيين» وهي من القتو.

وإنما صحت هذه الواو لما بنى على الجمع إذ لا واحد له كما صححت واو «مذروان» لما بنى على التثنية فجرى مجرى عنفوان إذ لا واحد له ، ولولا أنه بناه على الجمع لوجب أن يقول «مقتيين» . قال سيبويه ٢/ ١٠٣ : «وسألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال: هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين» قال: ان شئت قلت جاءوا به على الأصل كما قالوا: مقاتوة، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب ، وليس كل العرب تعرف هذه الكلمة . يريد: ان شئت صحت واوه في جمع السلامة كما صحت في جمع التكسير. وسبب صحة الواو لتكون دليلاً على النسب. لان واحدة مقتوى منسوب إلى مقتى، مفعل من القتو، وكان قياسه أن يقول مقتويون كما تقول بصري وبصريون ، وكوفي وكوفيون، وشبهه . وجاء الشاهد منسوباً في شرح القصائد العشر للتبريزي، معلقة عمرو ١١٧/٤٨، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ف ٥/ ٤٦ ص٤٠٢ . القيسي (٨١) ظ، نوادر أبي زيد ١٨٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٥ ، الأضداد لابن بشار الأنباري ١٠٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٦ ، المنصف ٢/ ١٣٣ ، اللسان (قتا) ٢٠/ ٢٩ ، الخزانة ٣/ ٣٢٦، وورد غير منسوب وبعجزه فقط في: توجيه ١ =

وكانَ[1] القياسُ[2] « مَقْتَيْينَ » لأنَّـه من القَتْـوِ[3] وهـو ـ فيمـا حَدَّثَنَا[4] // علي بن سليمـانَ[5] ـ الخِدْمَةُ. وكـان حَقُّـه أَنْ يكـونَ بياءَى[6] النَّسَبِ. ولكنه جَاءَ كالأعْجَمينَ والأشْعَرِيْنَ. وتقولُ في جَمْعِ مُوسى وعيسى وَزَكريًّا، فيمنْ قَصَر، موْسَوْنَ وعِيْسَونَ وزكرِيُّوْنَ.

79و

وأمّا ما كانَ آخرُه ياءاً قبلها كَسْرَة فإنّـكَ إذا جَمعْتَـه[7] هذا الجَمْـعَ، حَذَفْتَ الياءَ منه لأنّه يلزمُ تحريكُها بالضّم قبلَ الواوِ في الرفعِ[8]، وبالكسرِ قبلَ الياءِ في الجرِّ والنّصبِ، فإذا أسكنْتَ التقَتْ مع الجمعِ وبائهِ ساكنةً، فحذفْتَ لالتقاءِ السّاكنيْنِ، وألقَيْتَ حركتَها على العَيْنِ، وذلك قُولكَ: هؤلاءِ القاضونَ والغازونَ والداعونَ. وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ ابتغى وراءَ ذلكَ فأولئكَ هم العَادُونَ﴾[9]. وقال سبحانَه: ﴿بل هم منها عَمونَ﴾[10] وفي الجر: ﴿أنّي لعملِكم منَ القالينَ﴾[11].

= إعـراب أبيات ت ١٤٩، المخصص ٣/ ١٤٠، ١٢/ ٢٥٤، البيان في غريب إعـراب القـرآن ٢/ ١٩٠.

(١) سقطت: «وكان» في ل.

(٢) هنا يبدأ سقط في: ي، مقداره أكثر من عشر صفحات من الأصل.

(٣) غير س، ف: «القتوة» وهو سهو، لأن القتوة: النميمة. والصواب «القتو» وهو الخدمة (انظر: اللسان «قتا» ٢٠/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٤) ف: حدثناه، ص، مجموعة م عداع: حدثنا «به».

(٥) علي بن سليمان: يكنى بأبي الحسن ويلقب «بالأخفش الصغير»، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، وروى عنه علي بن هارون وأبو عبيدالله المرزباني، وكان ثقة. غير أنه لم يكن بالمتسع في الرواية للاخبار والعلم بالنحو، ولم يصنف شيئاً البتة، وقيل عنه أنه كان إذا سئل عن مسألة في النحو ضجر، وانتهر من يواصل مساءلته، عاش فقيراً شديد الفاقة، وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٥ ـ ١٢٧، نزهة الألباء ٣١٢ ـ ٣١٣، معجم الأدباء ١٣/ ٢٤٦ ـ ٢٥٧، إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨، ابن خلكان ٣٣٢ ـ ٣٣٤، النجوم الزاهـرة ٣/ ٢١٩، بغية الوعـاة ٢٣٨.

(٦) ف: «بياء» تحريف.

(٧) ى: «جمعت».

(٨) سقطت «في الرفع» في: ف، مجموعة م عداع.

(٩) آية ٧/ المؤمنون ٢٣.

(١٠) آية ٦٦ / النمل ٢٧.

(١١) آية ٦٨ / الشعراء ٢٦.

مـا
ونَ
ى

وقد يجوزُ فيما جُمِعَ بالواوِ والياءِ في المـذكّرِ أن يُكَسَّـرَ. وذلكَ نحـو رجلٍ يُسمّى بسَعْدٍ أو كَعْبٍ[1]، فإذا[2] جَمَعْتَه مكسّراً قلت[3] سُعـودٌ وكعـابٌ وكُعوبٌ. وكذلكَ تقولُ في جَمْعِ هِنْدٍ: هُنود[4]، قالَ الشّاعرُ[5]:

[٢٣] أخالدَ قد عَلِقْتُـكِ بَعْـدَ هنْدٍ   فَشَيبَنَّـي الخوالـدُ والهُنودُ[6]

وَلَوْ سمّيتَ رجلاً بخَالدٍ أو حاتمٍ[7]، وكسّرْتَ: قُلْتَ حواتِمُ وخوالِدُ[8]، كما تقولُ: كاهِلٌ وكواهلٌ، ولو سَمّيته بأحمرَ لقلت[9]: الأحمرونَ والأحامِرُ.

فإذا[10] كانوا قد[11] قالوا: الأباطحُ فهذا أجدرُ ومـن قالَ: الحـارِثُ[12]

---

(٦) ص: «سعدا أو كعبا».
(٢) س: «إذا».
(٣) س: قلت «فيه».
(٤) ف: «هندات» سهو.
(٥) سقطت «الشاعر» في: ك، ل، ف.
(٦) لجرير في ديوانه / ١٦٠، القيسي (٨٣ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٩٨، المخصص ١٧/ ٨٢، اللسان (هند) ٤/ ٤٥٠.
وهو غير منسوب في: التصريف للمازني ٢/ ٣١٤، المقتضب ٢/ ٢٢٣، الأصول ٢/ ٦٥٢.
(٧) ك، ل: «وحاتم» وما في الأصل أولى، ص: «أو حاتم» أي: حاتم وخاتم، ف: «أو خاتم».
(٨) ف: خوالد وخواتم.
(٩) ى: «قلت».
(١٠) غير الأصل: «وإذا» أولى.
(١١) سقطت «قد» في ف.
(١٢) ص، ى: «الحوص» وهؤلاء هم قوم من بني جعفر بن كلاب هجاهم الأعشى بقوله:

أتاني وعبد الحوص من آل جعفر   فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

وفي اللسان: (حوص) ٨/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥. أنه جمع على فعل ثم جمع على أفاعل. قال أبو علي القول فيه عندي أنه جعل الأول على قول من قال: العباس والحارث. ويدل على صحة رأي الخليل في العباس والحارث أنهم قالوا بحرف التعريف، لأنهم جعلوه للشيء بعينه ألا ترى أنه لو لم يكن كذلك لم يكسره تكسيره.

٧٩ظ فقياسُ قولهِ أن يقولَ//حُمْرٌ، وإنْ نَكَّرهُ[١] كانَ قياسُ قولِه أنْ لا يَصْرِفَ[٢] بلا خِلافٍ[٣]. وإنْ سَمَّيْتَ رجلاً بطَلْحَةٍ لم يَجُزْ فيهِ إلاّ طَلَحاتٌ، ومن الدليلِ على ذلك قولُ العربِ: طلحةُ الطَّلْحاتِ[٤]، ولم يقولوا غير ذلك قالَ[٥]:

[٢٤] نَضَّرَ اللَّهُ أعْظُماً دَفَنوها بسَجِسْتَانَ طلحةِ الطَّلَحَاتِ[٦]

بابُ تثنيةِ الأسماءِ المُبْهَمَةِ وَجَمْعِهَا

تقولُ[٧] للمُذكّرِ: ذا زيدٌ فإنْ[٨] ثَنَّيْتَ، قلتَ: ذَانِ. وتقولُ للمؤنثِ:

---

(١) ى: «نكرته». تحريف.

(٢) ص، ى: ينصرف.

(٣) الخلاف في الصرف وعدمه ناتج من أنك إذا سميت رجلاً بأحمر ثم نكرته، صرفت. لأن الوصفية قد زالت بالعلمية. وكان المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل فإذا نكرته زال التعريف ورأى أبي علي أنك لا تصرف، لأنك إذا قدرت الوصفية وجمعته على فعل لم يكن الوصف قد خلع من الأسم البتة. فإذا نكرته كان فيه الوصف ووزن الفعل فلا ينصرف حتى كأنك قلت: هذا الرجل الأحمر، ثم نكرت فقلت: أحمر.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٧.

(٥) ى: قال «الشاعر».

(٦) لعبد الله بن قيس الرقيات. و «طلحة الطلحات» أحد الأجواد المشهورين في الاسلام، واسمه طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي، وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجواد اسم كل منهم طلحة. وسجستان، بلدة ببلاد فارس، وذكر القيسي في حديثه عن الشاهد أن بعض من قرأ كتاب أبي علي قد تأول أن أبا علي لا يجيز في طلحة الا طلحات مسلماً ولا يجيزه مكسراً، وهذا تأول فاسد، إذ لا خلاف في تكسيره على طلاح كما تكسر أسماء الأجناس. قال: والذي ذهب إليه أبو علي إنما عنى به الرد على الفراء لأنه أجاز في طلحة، أسم رجل: «طلحون». نسب له في: المعرب ٢٤٦، معجم البلدان ٥/ ٣٩، ابن يعيش ١/ ٤٧، الخزانة ٣/ ٣٩٢.

وغير منسوب في: المقتضب ٢/ ١٨٨، ٤/ ٧، توجيه اعراب أبيات ٥٣/ ١٢٦ المخصص ١٧/ ٧٩، الاقتضاب ٤٣٧، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الثالث/ ٩٥٨، الانصاف ١/ ٢٧، اللسان (نضر) ٧/ ٦٩.

وقد روى «رحم الله» في توجيه اعراب أبيات، المخصص، المعرب، الانصاف، ابن يعيش، وقد حركت «طلحة» بالحركات الثلاث (على اختلاف بين المراجع)، ولكل توجيهه.

(٧) ص: «يقال».

(٨) ف، مجموعة م عدا س: فإذا.

تَا، فإنْ[1] ثنّيتَ قلتَ: تَانِ. وتقولُ في الذي: اللذانِ، وفي التي: اللتانِ، وفي الجمعِ [2]: الذّينَ، ومنهم من يقولُ في الرفعِ: اللّذونَ، والأوّلُ أكثرُ، فتحذفُ الألفَ والياءَ من هذه الأسماءِ في التثنيةِ ولا تُبْدِلُ من الألفِ شيئاً كما أبدلْتَ منها في الأسماءِ المتمكنةِ نحو رحىً وَرَحَيَانِ ورجاً وَرَجَوَانِ.

بابُ إضافةِ الاسمِ المنقوصِ وغيرِ المنقوصِ إلى ياءِ المتكلمِ

الاسمُ الذي يضافُ إلى الياءِ التي للمتكلمِ لا يخلو من أنْ يكونَ مفرداً أو غيرَ مفردٍ، والمفردُ على ضربين: صحيحٌ ومعتلٌّ. فالصحيحُ تَكْسِرُ آخرَه إذا أضفتَه إلى الياء مرفوعاً كان الاسمُ الذي تُضِيفُ[3] أو منصوباً أو مجروراً. وذلكَ قولُكَ هذا غُلامي، ورأيتُ[4] غُلامي وَمَرَرْتُ بغلامي[5] // وكذلكَ سائرُ ٨٠و الأسماءِ.

وما كانَ مِنَ الأسماءِ آخرُه يَاءاً ﴿أو واواً ما[6] قبلَه ساكنٌ فحكمُه في ذلكَ حُكمُ الصحيحِ. تقول: هذا ظَبْيٌ، وشديدٌ عَدْوِي.

فأما الأسماءُ المعتلةُ فما كانَ منها آخِرُهُ[7] ألفاً[8]، فإنكَ إذا أضفْتَه إلى ياءِ المتكلِّمِ، أثبتَّ الألفَ وفتحتَ الياءَ وذلكَ قولُكَ: هذه عصايَ، ومُثَنّايَ[9]، ويابُشرايَ[10]، و ﴿ مَنْ اتبَعَ هُدايَ ﴾[11]: ومنهم من يَقْلبُ الألفَ ياءاً فيقولُ: هذه بُشْرَيَّ، و﴿ مَنْ اتّبَعَ هُدَيَّ ﴾[12].

---

(١) مجموعة م: «فإذا».

(٢) س، ف: الجمع.

(٣) ، ف: تضيفه.

(٤) ف: «رأيت».

(٥) ك، س، ف: «وبغلامى».

(٦) ف: «وما».

(٧) ى: «آخر، منها».

(٨) س، ف: «آخر الف». سهو.

(٩) ى: «ومثواى».

(١٠) و «بشراى».

(١١) آية ١٢٣/طه ٢٠.

(١٢) في المحتسب ١/ ٧٦ قرأ «هدى» النبي ﷺ، وأبو الطفيل، وعبد الله بن إسحاق، وعاصم الجحوري، وعيسى بن عمر الثقفي. قام أبو الفتح: هذه سبقوا هوى. البيت. انظر أيضاً شواذ ابن خالويه ص ٥، وروح المعاني ١/ ٢٠٠ والآية في سيبويه ٢/ ١٠٥.

[٢٥] وَسَبقوا هَوَيَّ[١].

فإذا كانتِ الألفُ للتثنيةِ نحو رَجُلاي لم تقلبْهَا في الإِضافة (لئلا يلتبس المرفوعُ والمجرورُ)[٢].

وما كانَ منَ الأسماءِ المعتلةِ آخرُه ياءاً قبلَها كسرةٌ، اسكنْتَ منه الياءَ وأدْغَمْتَها في الياءِ المفتوحة فقلتَ: هذا قاضيَّ وذاك[٣] غازِيَّ، لأنَّ الياءَ التي[٤] هيَ لامٌ تلزمُها[٥] الكسرةُ. وتقولُ: كسرْتُ فاهُ، ووضعْتُه[٦] في فيهِ. فإذا[٧] اضفْتَ الفمَ إلى الياءِ قلْتَ: « هذا فِيَّ »، و « فغرتُ فِيَّ »، و « في فيَّ »، فيكونُ الاسمُ في الأحوالِ الثلاثةِ في الإِضافةِ إلى الياءِ على صورةٍ واحدةٍ لأن حركةَ الحرفِ الأولِ منه تَتْبع حركةَ الحرفِ الثاني مثل امرىء وابنم وأخٍ وأبٍ وحمٍ[٨] فيمن قال: حَموها وذو مال، فلمّا لَزِمَ كسرُ الآخرِ أتبعْتَه[٩] الأول، فلذلكَ لم يَجُزْ كسَرْتَ فايَ كما تقولُ: رأيتُ[١٠] فاهُ[١١]. وأما غيرُ المفردِ[١٢] فالمثنى والمجموعُ تقولُ إذا أَضفْتَ المثَنى إلى هذه الياءِ في

---

(١) هذا جزء من بيت لأبي ذؤيب الهذلي وتمامه:

سبقوا هوى واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

له في ديوان الهذليين (القسم الأول / ص ٢)، المحتسب ١/ ٧٦، اللسان (هوى) ٢٠/ ٢٤٩. ولم ينتبه القيسي في إيضاحه لهذا الشاهد.

(٢) تكملة من ك، ع، واثباتها أبين.

(٣) ص، ف «وذلك».

(٤) سقطت: «التي» في ى.

(٥) ص: «لا تلزمها». سهو.

(٦) ف: «ووضعت».

(٧) مجموعة م عدا س: فإن، ص. «وان».

(٨) ى مجموعة م عداس: حركت الأسماء لبعد قوله «مثل» بالرفع على الحكاية.

(٩) ى: «أتبعه».

(١٠) ص: «كسرت».

(١١) س: «فانك».

(١٢) س: غير «المنفرد».

الرَّفْعِ[1]: هذانِ غلامايَ، وفي النَّصبِ والجرِّ: أرسلْتُ[2] غلامَيَّ وبغلاميَّ. والجمعُ المكسَّرُ بمنزلةِ المفردِ في هذهِ الإضافةِ[3].

فأما الجمعُ الذي على حدِّ التَّثْنيَةِ فإنَّه في الإضافةِ إلى هذهِ الياءِ في الأحوالِ الثلاثةِ[4] على صورةٍ واحدةٍ، وذلكَ قولُكَ: هؤلاءِ مسلميَّ وصالحيَّ وأكرمْتُ مسلميَّ وصالحيَّ[5]، وعجبْتُ من مسلميَّ (و صالحيَّ)[6]. أما في موضعِ الجرِّ والنَّصبِ[7]، فلأنكَ[8] لما حَذَفْتَ النُّونَ في مسلمين[9] للإضافةِ التقتْ الياءُ[10] التي قبلَها[11] مع ياءِ الإضافةِ فادْغَمْتَهَا فيها. وأما في[12] موضعِ الرفعِ فإنكَ لما حذفْتَ النونَ للإضافةِ فالتقتْ الواوُ الساكنَةُ مع ياءِ الإضافةِ قَلَبْتَها ياءاً، وأدْغَمْتَها في الياءِ، وأبدلْتَ[13] من الضَّمَّةِ التي قَبْلَها[14] الكَسْرَةُ[15]، كما فَعَلْتَ[16] ذلكَ في مَرْمِيٍّ ومَخْشِيٍّ ومطوِيٍّ ونحوِ ذلكَ.

وإذا كانَ ما قبلَ الياءِ والواوِ مفتوحاً في الجمعِ نحو الأعلَوْنَ

---

(١) جاء قوله: «في الرفع» في «س» بعد قوله: «هذان غلا ماى».

(٢) سقطت: «أرسلت» في ف.

(٣) س: «الأشياء».

(٤) س، ع: «الثلاث».

(٥) سقطت «وصالحي» في ل، ف، ى.

(٦) تكملة من س، مجموعة م عداس، واثباتها أولى بسبب السياق.

(٧) س، ف: «النصب والجر».

(٨) ص، ى: «فانك».

(٩) س، ف: «من» مسلمين.

(١٠) سقطت: «الياء» في س.

(١١) غير الأصل، س: «قبل النون».

(١٢) سقطت: «في» في ك.

(١٣) ك: «أبدلت».

(١٤) ك، ص، ى: «كانت» قبلها.

(١٥) ف: «كسرة».

(١٦) ف: «فعل».

والمُصْطَفَوْنَ قلْتَ[1]: هؤلاءِ مُصْطَفيٍّ، [2] وأكرمْتُ مُصْطَفيً وبمُصْطَفيً[3][2]، فأبْدَلْتَ الواوَ من « مُصْطَفَوْنَ » ياءاً، لما التقَتْ بعدَ حذفِ النونِ مع الياءِ، كما قلبْتَها في طَيٍّ وَزَيٍّ[4] وشيٍّ - مصادر طويْتُ وزَوَيْتُ[5] وَشَوَيْتُ - وفي الجرِّ والنصبِ مثل جَيٍّ وَعَيٍّ[6]، وتقولُ: على زيد[7] ثَوْبٌ فإذا وَصَلْتَها بالمُضْمَرِ أَبْدَلْتَ// من الألفِ الياءَ تقولُ: عليَّ ثوبٌ وعليكَ[8] وَعَلَيْهِ، وزَعَمَ الخليلُ[9]، أن منْهم مَنْ لا يقلبُ الألفَ معَ[10] المضمر فيُقِرُّهَا[11] الفاً. وكلا في الإِضافةِ إلى المضْمَرِ في حالِ الجرِّ والنصْبِ بمنزلةِ « على » في قَولِ من قالَ: عليكَ وعليهِ.

٨٠ظ

بَابُ النَّسَبِ

إذا نَسَبْتَ رَجُلاً إلى أبٍ أَوْ بَلَدٍ[12] أو صِناعَةٍ، زِدْتَ على اسمِ الأبِ أو اسمِ[13] البَلَدِ اللذينِ تنسُبُ إليهما ياءينِ، الأولى منهما مُدْغَمةٌ في الثانيةِ، وَكَسَرْتَ ما كان آخراً قَبْلَ لَحاقِ[14] الياءينِ بالاسمِ[15]، وذلك نحو[16] قولك:

---

(١) ى: «تقول».
(٢ - ٢) ساقط في ص بسبب انتقال النظر.
(٣) ى: «مررت» بمصطفى.
(٤) ى: وروى.
(٥) ى: «ورويت».
(٦) ى: «وغى».
(٧) س: «يزيد».
(٨) س: وعليك «ثوب».
(٩) ى: الخليل «رحمه الله» وفي سيبويه ٢/ ١٠٤: «وحدثنا الخليل ان أناساً من العرب يقولون علاك ولداك وإلاك».
(١٠) س: «من». سهو.
(١١) س: «ويقرها».
(١٢) ص: أو «بلدة».
(١٣) مجموعة م عدا ل: «واسم».
(١٤) س، ف: إلحاق.
(١٥) س، «في الاسم».
(١٦) سقطت: «نحو» في ص.

هاشميٌّ وتميميٌّ وبصريٌّ وكوفيٌّ[١] ونحويٌّ[٢] وَبَتيٌّ، ويصيرُ الاسمُ لِلَحاقِ[٣] الياءين له صفةً للذيّ تَنْسُبُه[٤] إليهِ[٥] بعد أنْ لم يَكنْ كذلكَ، فلهذا أُلْحِقَتْ التاءُ المؤنثَ وأُعْمِلَ إعمالَ الصفاتِ في نحو: هذِه امرأةٌ تميميَّةٌ، وتلك عمامةٌ كوفيّةٌ، ومررْتُ برجلٍ هاشميٍّ أبوُهُ ومِصْريٍّ حِمارُه. ولما دَخَلَ هذِهِ الأسماءَ ما ذكرْتُ من التغْييرِ عما كانَ عَلَيْهَا[٦] في اللفْظِ[٧] والمعنى، غُيّرَ كثيرٌ منْهَا عن الألفاظِ التي كانتْ عَلَيْها قبلَ لَحاقِ[٨] ذلك لها وصار مُضارِعاً بهذا[٩] التغييرِ للتصغيرِ والتكسيرِ.

ورُبما لَحِقَتْ هاتان الياءان لا يُرادُ بهما معنى نَسَبٍ[١٠] إلى شيءٍ وذَلكَ نحو كرْسِيٍّ وَعَارِيةٍ[١١]. وقد تلحقُ الياءانِ الصفاتِ على هذا الحدّ نحو أحْمَرَ وأحْمَرِيٍّ// ودَوّارٍ وَدَوَّاريٍّ، فَصَارَتْ الياءَان في هـذا كتاءِ التأنيثِ[١٨أ و] في نحو قَرْيَةٍ وَغُرْفَةٍ وَظُلمَةٍ، لا يرادُ بذلك معنى تأنيثٍ كما لا يرادُ[١٢] بالياءين معنى نَسَبٍ إلى شيء[١٣]. وَلَيْسَ ما يَتَأولُهُ بعضُ البغداديينَ[١٤] من قولهم: رأيْتُ

---

(١) سقطت «كوفى» في ص.

(٢) مجموعة م عدا ع: «وبحرى».

(٣) ف: «بلحاق»، ي «بالحاق».

(٤) ل: نسبته.

(٥) سقطت «إليه» في س، ل.

(٦) س، ص، ع، ف: عما كانت عليه.

(٧) ع، ف: من اللفظ.

(٨) ي: «إلحاق».

(٩) ك: «فهذا» تحريف.

(١٠) ص: «ومعنى النسب»، ف: معنى لنسب.

(١١) ك: «وعازية» تصحيف. والعارية: منسوبة إلى العارة، وهو اسم من الإعارة. ومثلها إطاعة وطاعة. قال الجوهري العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار، انظر الصحاح (عور) ٧٦١/٢.

(١٢) غير الأصل، ي، كما لم يرد.

(١٣) سقطت «إلى شيء» في غير الأصل، ل.

(١٤) كذا في الأصل وعدد من النسخ، وفي النسخ الأخرى: «البغداذيين» ـ بالذال ـ نسبة إلى «بغداذ»، =

التَّيْمِيَّ تَيْمْ عَدِيٍّ على أن تيمَ المجرورَ بدلٌ من الياءين اللتين للنسب بصحيحٍ عندنا. ولكنْ لما ذَكَرَ التَّيمِيَّ دلَّ ذكرُهُ إياهُ على صاحبٍ[1]، فأضمَرْهُ[2] للدلالةِ عليه، فكأنه قالَ: رأيتُ صاحبَ تَيْمِ عَدِيٍّ، وَجَعَلَهُ وإنْ كانَ محذوفاً من اللفظِ بمنزلةِ المُثْبَتِ فيه كما أنَّ الهاءَ في نحوِ ﴿ **أهذا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً** ﴾[3] كذلكَ. وكما أنَّ كُلاً من قولِهِ[4]:

[٢٦] (أكلَّ امرىءٍ تحسبنَ امْرَءاً)
ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَاراً[5]

= وهو اعجمي من «بغ» بمعنى الصنم، «وداذ» بمعنى عطية فكأنه «عطية الصنم»، ولذا فإن الأصمعي يكره ان يقول: «بغداذ» وينهى عن ذلك. (انظر المعرب ١٢٢).

(١) ك: «دل بذكره على صاحب، ى «صاحبه».

(٢) ف، ي: «فأضمر».

(٣) آية ٤١/ الفرقان ٢٥ «والهاء» التي أشار إليها أبو علي هي المقدرة في قوله تعالى: «بعث» أي بعثه.

(٤) ك: «في» قوله.

(٥) لعدي بن زيد العبادي، وينسب كذلك لأبي داؤد، جويرة بن الحجاج وقيل جارية ابن حمران الحذاقي الإيادي.
والشاهد فيه قوله: «ونار» اراد «وكل نار» لما جرى ذكر «كل» مع تقديم المجرور، وحصول الرتبة في آخر الكلام، واتصال المجرور بحرف العطف لفظاً ومعنى. ولو كان تركيب البيت «اتحسبن امرءا كل امرىء ونار توقد بالليل ناراً» لم يجز حتى تظهر كلا، لأنك أن اعطيت الكلام حقه من الاستواء، لزمك تأخير النار المجرورة بكل المقدرة، كما أخرت كلا الاولى. فكنت تقول: اتحسبين امرءاً كل امرىء وتحسبين ناراً نار، تريد به كل نار، وهذا فاسد.
الديوان ق ١٥٣/١ س ١٩٩، ونسب له في بالقيسي (٨٥،) الكامل للمبرد ١٦٣، ٤٨٩. وقد نسب لأبي داؤد في القيسي، سيبويه والشنتمري ٣٣/١، الأصمعيات ق ٦٦/٥ ص ١٩١، الشعر والشعراء ٢٣٩/١، الكامل ١٦٣. وفيه: (ينسب لعدي بن زيد والصحيح أنه لأبي دؤاد). ابن يعيش ٢٦/٣، شرح شواهد المغنى ٧٠٠/٢، العيني ٤٤٥/٣، الخزانة ١٩١/٤، الجرجاوي ١٣٨. وغير منسوب في المحتسب ٢٨١/١، الأمالي الشجرية ٢٩٦/١، البيان في غريب اعراب القرآن ٢٤١/١، الانصاف ٢٥١/٢، ابن يعيش ٥٢/٨ =

بمنزلة المُثْبَتِ في اللفظِ.

والتغييرُ اللاحقُ للاسم في النَّسَبِ على ضَرْبَين : تغييرٌ غيرُ مُطّرِدٍ[1] في النظائرِ ولا مُسْتَمرٍ، وتغييرٌ مستمرٌ مُطَّرِدٌ. فما كانَ غيرَ مُطَّرِدٍ فحُكْمُه أنْ يُحْفَظَ ولا يُقاسُ عليهِ[5]، وما كان مستمرّاً قِيسَ عليهِ[2].

فَممّا لم يستمرْ في [3] القياس[3] قولُهم في النَّسَبِ إلى العاليةِ: عَلَوِيٌّ، وإلى الباديةِ بَدَوِيٌّ، وإلى هُذَيْل: هُذَليٌّ، وإلى ثقيفَ: ثَقَفيٌّ، وإلى أمَيَةَ: أُمَوِيٌّ. وزعموا أنهم قالوا للعظيمِ الأنف أنافيٌّ، وإلى وَبَار[4] أُبارِيٌّ، كأنَّه بَنَى الاسمَ على فُعَالٍ ثم أَبْدَلَ من الواوِ المضمومةِ[5] الهمزةَ مثل: ﴿ أُقِّتَتْ ﴾[6] ونَحوِهِ.

// بابُ ما اطَّرَدَ التغييرُ فيه من الأسماءِ في النَّسَبِ ٨٢و

إذا نَسَبْتَ[7] إلى اسْمٍ آخِرُهُ حرف علة[8]، و (حروفُ)[9] العلَّةِ: الألفُ والياءُ والواوُ[10]، فإن كانَ الآخر[11] ألفاً لم يَخْلُ من أنْ تكونَ ثانيةً أو

= و٩/١٠٥ ، مغنى اللبيب ١/ ٢٩٠ ، منهج السالك ٣/ ٤٨٨ ، شواهد الكشاف وروايته في الشعر والشعراء، والخزانة: «ونار تحرق».

(١) س: «تغير مطرد» وتغيير غير مطرد.

(٢) ي: «فقس عليه».

(٣ - ٣) ساقط في ي.

(٤) في الصحاح ٢/ ٨٤١: «وبار مثل قطام: أرض كانت لعاد، وفي معجم البلدان ٨/ ٣٩٢: هي أرض في اليمن فيما بين نجران وحضرموت.

(٥) ي: «المضموم».

(٦) آية ١١/ المرسلات ٧٧.

(٧) س: «نسب».

(٨) ص: «حرف العلة».

(٩) الأصل، س، ف، «وحرف». سهو.

(١٠) ف، ي: «الألف والواو والياء».

(١١) ي: «آخره».

ثالثةً. فما زادَ مما تكونُ عليه عدَّةُ الأسماء فإنْ كانَتْ ثانيةً نحو[1] شَاةٍ وذاتِ مَالٍ، و (فو زَيْدٍ)[2] فإنكَ تقولُ في النَّسب إلى شاةٍ: شاهيٌّ، لأنَّ الحَرْفَ الثالثَ منه هاءٌ لقولكَ[3] في التَّكسيرِ: شياهٌ وفي التَّحقيرِ: شُوَيْهَةٌ[4]، ولم تردَّ الواوَ التي هي عَيْنٌ مصَححَةً كما لم تسْكَنْ العينَ في يَدوِيٍّ[5] ونَحْوِهِ.

وتقولُ في النَّسبِ إلى ذَاتٍ: ذَوَوِيٌّ، وكذلك النَّسَبُ إلى مذَكَّرِهِ، وذاتيٌّ خَطَأٌ، وفو زيد تقولُ: فَميٌّ وَفَمَوِيٌّ.

فإنْ كانَتْ الألفُ ثالثةً أبدَلْتَ منها واواً، عن الياءِ كانَ انقلابُها[6] أو عن الوَاوِ وَذَلكَ قولُكَ[7] في رَحَىً: رَحَويٌّ، وفي عَصَاً: عَصَويٌّ، وفي ذَوَا: ذَوَوِيٌّ[8]. فإنْ كانتْ رابعةً لم تَخْلُ من أنْ تكونَ منقلبةً من ياءٍ[9] أو واوٍ من نفسِ الكلمةِ أو زائدةً. فإنْ كانتْ منقلبةً أبدلْتَ منها الواوَ. وذلكَ قولُكَ في مَرْمَىً: مَرْمَوَيٌّ، وفي أَحْوَىً: أَحْوَوَيٌّ، وفي أَعيا، اسمٌ لقبيلٍ[10]: أَعْيَوِيٌّ،

---

(١) ف: نحو «قولك».

(٢) الأصل، ف: «فازيد» تحريف، لأنه لا وجه لنصبه. أما الرفع فعلى الحكاية وهو الذي ورد في بقية النسخ، قال سيبويه ٢/ ٨٤: «وإذا أضفت إلى رجل اسمه «فوزيد» فكأنك إنما تضيف إلى فم، لأنه إنما تريد أن تفرد الاسم ثم تضيف إلى الأسم فافعل به فعلك به إذا أفردته اسماً».

(٣) ي: «كقولك. تحريف.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) س، ل: «بدوي» تصحيف.

(٦) ك: «انقلابة» تحريف.

(٧) ف: «قولهم».

(٨) ي: «وفي ذو...» تحريف. وقد سقط قوله: «وفي ذوا: ذووي» في ك، ل، ف قال سيبويه ٢/ ٧٧ أنك لو أضفت إلى رجل اسمه ذو جمة قلت: ذووي كأنك أضفت إلى ذوا، وقال أيضاً في ٢/ ٥٨٣ «وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال، فإنك تقول: ذووى.

(٩) ع: عن ياء.

(١٠) في الصحاح للجوهري (عيا) ٦/ ٤٤٣، وأعياً: أبو بطن بن أسد، وهو أعيا أخو فقعس، ابنا طريف بن عمرو بن الحارث والنسبة إليهم: اعيوي.

فإنْ كانَتْ زائدَةً للتَّأنيثِ فالأحْسَنُ أنْ تَحْذِفَها فتقولُ في حُبْلى: حُبْليٌّ، وفي دُنْيا: دُنْيِيٌّ كما تقولُ في جُمْعَةٍ: جُمْعيٌّ. وإنْ شئْتَ: دُنْيَويٌّ، فَشَبَّهْتَ[1] الألفَ الزائدةَ بالمنْقَلِبَةِ فتبدل منها[2] كما تشَبه المنقلبة بالزائدة// فتحذفُ ٨٢ظ فتقولُ[3]: موسيٌّ ومُوسَوِيٌّ، في النَّسَبِ إلى موسى[4]. وقالوا دُنْياوِيٌّ، وتقول: في (النسب)[5] إلى أرْطى: أرْطَوِيٌّ وحكى أبو زيدٍ أرطاويٌّ[6].

فإنْ كانتْ الألفُ خامسةً استوى الزائدُ والأصلُ في الحذفِ تقولُ في مَرامىً: مَراميٌّ فتحذفُ، كما تقولُ في حبارَى: حُبارِيٌّ، وكذلكَ مُثَنى تقولُ: مثَنِيٌّ،[7] لأن الألفَ في مُثَنى خامسَةٌ. وتقولُ في جَمَزَى وَبَشكَى[8]: جَمَزِيٌّ وَبَشكِيٌّ، لا يكونُ فيه كلٌّ[9] إلاّ الحذفُ كمراميٍّ.

بابُ الإضافةِ إلى ما كانَ آخرُهُ ياءاً قبلَها كسرةٌ

إعْلَمْ أنكَ إذا أضفْتَ إلى «شيَةٍ» من قولكَ: وشيتُ الثوبَ شيَةً،

---

(١) ك، ع: «شهبت».

(٢) سقطت «منها» في: س، ل، ي.

(٣) ع: «فتقوله في».

(٤) س: «وتقول موسوى في النسب إلى موسى».

(٥) الأصل، ع: في «النسبة»، وما أثبته في غيرها، ويرجع ذلك سباق الكلام.

(٦) في الصحاح (أرط) ٣/ ١١١٥: وحكى أبو زيد: بعير مأروط وارطوى إذا كان يأكل الأرطى. وفي اللسان (أرط) ٩/ ١٢٣: وبعير ارطوى وارطاوي ومأروط يأكل الأرطى. فالجوهري حكى عن أبي زيد هذا النص بدون كلمة «أرطاوى». وفي اللسان، وردت «ارطاوى» في كلام أبي زيد دون دار اسمه، وأرجح أن الجوهري لم يوردها. سهواً.

(٧) ل، ك: «وكذلك في مثنى تقول: مثنى «، ص، ى: » وكذلك مثنى: مثنى «، ف: وكذلك في مثنى: مثني».

(٨) س: أو «في» بشكى: قال سيبويه ٢/ ٧٧: «وأما جمزي فلا يكون جمزوي ولا جمزاوي، ولكي جمزي والحمزي: نوع من العدو وناقة بشكى: أي سريعة.

(٩) ص: فيه «أبدا». أولى.

حَذَفْتَ[1] تاءَ التأنيثِ[2]. كما تحذِفُها في كلٍّ[3] اسمٍ كانَتْ فيهِ، إذا أردْتَ أنْ تَنْسُبَ إليه فتقولُ: « وَشَوِيٌّ »[4]، وعلى قولِ أبي الحَسَنِ وَشْيِيٌّ. وإن كانت الياءُ ثالثةً نحو عَمٍ وشَجٍ وذَوٍ[5]، فأنكَ تبدلُ من كسرةِ الحرف الثاني فتحةً، كما أبدلْتَ من الكسرةِ في عين نَمرٍ وشَقَرةٍ[6] فتحةً فقلت: شَقَرِيٌّ وَنَمَرِيٌّ[7]. فإذا أبدلْتَ من السكرةِ الفتحة صارَ الاسمُ على فَعَلٍ، مثلَ رَحَىً وعصاً، فتقولُ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ وذَوَوِيٌّ، وإن كانت الياءُ المكسورُ ما قبلَها

٨٣و رابعةً فالأحسن أنْ تَحذِفَ فتقولَ في قاضٍ: // قاضِيٌّ وفي ضَاوٍ: ضَاوِيٌّ. وإنْ شئْتَ أبْدَلْتَ ومن الكسْرَة فتحةً ومن الياءِ ألفاً، فقُلت: قاضَوِيٌّ وراضَوِيٌّ في النَّسبِ إلى قاضٍ وراضٍ[8]. وتقولُ في (النّسبِ إلى[9]) مشْتَرٍ: مشْتَرِيٌّ لا غيرَ، وفي محَىَ: محَوِيٌّ. ومن قالَ أمَيِي قال مُحَيِيٌّ، الفاعلُ والمفعولُ يستويانِ في اللفْظِ.

بابُ ما يَطرِدُ فيه الحذْفُ في النَّسَبِ

وهو كلُّ اسْمٍ ثالُثهُ ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ، وآخرُهُ هاءُ التَّأنيثِ، وذلكَ نحوُ

---

(١) س: فانك تحذف.

(٢) س: «هاء» التأنيث.

(٣) ك، ص، ى: «من كل».

(٤) هذا معنى قول سيبويه في ٢/ ٨٥ مع إضافة «لم تسكن العين»، وانظر في الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة: المقتضب ٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧، الصحاح (وشى) ٦/ ٢٥٢٤.

(٥) ص: «ودو». تصحيف.

(٦) ف: «في عين نمر وشقر»، ي: «في عبق ونمر وشقر»: تحريف. ونمر هو نمر بن قاسط، أبو قبيلة تعود لبنى اسد. وفي اللسان: (نمر) ٧/ ٩٥: «والنسبة إلى نمر بن قاسط: نمري بفتح الميم استيحاشا لتوالي الكسرات لأن فيه حرفاً واحداً غير مكسور. وانظر منه (شقر) ٦/ ٩١.

(٧) ص: نمري «وشقري».

(٨) الأصل، ف: «فقلت قاضوى وارضوى» النسب إلى قاضي وأرضي «: تحريف ل: «وارضوى في النسب إلى أراضي».

(٩) تكملة من ع، ل، واثباتها أبين.

حنيفَةَ وجُهَيْنَةَ، تقول: حَنفيٌّ وجُهْنَيٌّ. وكَذَلكَ شَنوءَةٍ، تقـولُ: شَنَئـيٌّ مـثـلَ شَنَعيٌّ. وقد شَذَّ شَيءٌ من هَذَا فلم تَحْذِفْ الياءَ منْه قالوا في عَمَيْرَةِ كَلْبٍ[1]: عَمَيْرِيٌّ وفي السَّليقَةِ: سَليقيٌّ، وفي خُرَيْبَةَ: خُرَيبيٌّ[2]. فإنْ كانت العينُ معْتَلَةً أوْ مضَاعَفَةً لم يحذِفوا هذهِ الياءَ. قالـوا: في بَنـي حَوِيزَةَ: حَوِيزِيٌّ. وفـي شَديدةٍ: شَديدِيٌّ كراهَةَ[3] اجتماعَ المِثْلَيْنِ لو حُذِفَتِ الياءُ[4].

بابُ النَّسَبِ إلى ما كانَ لامُه ياءً أو واواً قَبلَها[5] ساكنٌ

إذا نَسبْتَ إلى اسْمٍ آخرُهُ ياءٌ قبْلَهَا ساكنٌ. فالسَّاكنُ الذي قبلَه لا يخلو منْ أنْ يكونَ مثْلاً للياءِ، أو غيرَ مثْلٍ، فإنْ كانَ غَيْرَ مثل لم تغيره وذلكَ نحو ظَبْيٍ ونَحْيٍ وَعرْيٍ // تقولُ: ظَبييٌّ ونَحْبيٌّ وَعـربـيٌّ[6]، فلا تغير الاسْمَ. ٨٣ظ

فإنْ كانَ بعدَ الياءِ التي هيَ لامٌ تاءُ التأنيثِ، نحـو ظَبْيَةٍ وَدُميةٍ وفتْيَةٍ[7] فإنَّك تَحْذِفُ تاءَ التأنيثِ فيصيرُ النَّسَـبُ إليهِ كالنَّسَـبِ إلـى ما تقـدَّمَ في قولِ الخليلِ وسيبويهِ[8]. تقـولُ في ظَبْيَةٍ: ظَيْبـيٌّ، وفـي دُمْيةٍ: دُمَيٌّ وفـي قولِ

---

(١) اللسان (عمر) ٦/ ٢٨٥: «وعميرة أبو بطن وزعمها سيبويه في كلب النسب إليه: عُميري شاذ».

(٢) سيبويه ٢/ ٧١، وخريبة: محل من محال البصرة. انظر معجم البلدان ٣/ ٤٢٦ - ٤٢٧، وفي اللسان (خرب) ١/ ٣٣٨.

(٣) ك، ص، ع، ي: «كراهية».

(٤) في سيبويه ٢/ ٧١: «وسألته - أي الخليل - عن شديدة فقال: لا أحذف لأستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف».

(٥) ك، س، ي، ف: «ما» قبلها، ع، ل: «قبلها»، ص: «وما» قبلها.

(٦) ي: «ونحبى وعربى».

(٧) ك، ع: «وقنية». والقنية من الغنم هي التي تقتني للدر والولد واحدتها قنوة.

(٨) قول الخليل وسيبويه وقول يونس الآتي، في الكتاب ٢/ ٧٤.

يونُس[1]: ظَبَوِيٌّ وَدمَوِيٌّ وإلى زِنْيةٍ: زِنَوِيٌّ[2].

فإنْ أضفْتَ إلى رَايَةٍ وآيَةٍ وثايةٍ، ففيه[3] ثلاثةُ أوْجهٍ: رايِيٌّ ورائِيٌّ[4] ورَاوِيٌّ فإنْ كان السَّاكِنُ الذي قبلَ الآخرِ مثْلاً للياءِ[5]، نحو حَيَّةٍ ولَيَةٍ[6] [7] وقَصِيٍّ وعَدِيٍّ وأمَيةٍ وتَحيّةٍ[7] فإنكَ تحرِّكُ الحرفَ المدغمَ لينفكَّ الإِدغامُ، وتَقْلبُ الياءَ ألفاً[8] فيَصيرُ كالنَّسبِ إلى عَصاً، وذلكَ قولكَ في النَّسبَ إلى حَيَّةٍ: حَيَوِيٌّ، وإلى لَيَّة: لَوَوِي، لأنَّ الياءَ الأولى من لَيتةٍ واوٌ[9]، وإنَّما انْقَلَبَتْ ياءاً للادغام[10] فإذا انفكَّ عادتْ (الواو)[11] التي في «لَوَيْتُ»

---

(١) يونس: هو أبو عبد الرحمان يونس بن حبيب من رجال الطبقة الثالثة من نحاة البصرة. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش الكبير. كما سع من العرب. وقد روى عنه سيبويه في كتابه كثيراً. وفعل ذلك الأصمعي. وسمع منه كذلك الكسائي والفراء، شيخا أهل الكوفة. له قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها. وكانت حلقته في البصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية. وقيل انه صنف كتاب «القياس في النحو» توفي سنة ١٨٢ هـ. انظر ترجمته في: اخبار النحوين ٢٧ ـ ٣٥، مراتب النحويين ٢١ ـ ٢٣، طبقات الزبيدي ٤٨ ـ ٥٠، نزهة الالباء ٥٦، معجم ٢٥/ ٦٤ ـ ٦٧، ابن خلكان ٨٢٣، بغية الوعاة ٤٢٦، يونس بن حبيب، د. حسين نصار.

(٢) قال سيبويه في ٢/ ٧٥: ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم بنو زينة: زنوى.

(٣) ص، ى: ففيها.

(٤) ص، مجموعة م عدا س: رائى «ورايى»، وردت بعدها في «ع» عبارة: «فراراً من الأشكال وهي عن علي بن عيسى الربعي. ولم ترد في نسخة أخرى، كما أنها جاءت بعد «رأيي» إذ أن ع ضمن مجموعة م ـ وفيها اجتماع مثلين خلافاً لمعنى العبارة ولعلها من صنع الناسخ.

(٥) س: «مثل الياء».

(٦) ص: «وجية» ولية والجية: الماء المستنقع في الموضع، غير مهموز يشدد ولا يشدد. انظر اللسان (جيا) ١٨/ ١٧٣.

(٧ ـ ٧) ساقط في س.

(٨) ص، مجموعة م: «وتنقلب الياء الفا».

(٩) س: «بمنزلة» واو.

(١٠) ص: «بالإدغام».

(١١) الأصل: «للواو». تحريف.

وَوَجَبَ هنا[1] تحريكُ السَّاكنِ [2] المُدْغَمِ في الياءِ، إذْ كانوا قد قالوا في النَّسبِ إلى الرَّمْل: رَمَليٌّ، وإلى الحَمض: حَمَضيٌّ.

فإنْ نَسَبْتَ إلى قصيٍّ وعَدِيٍّ حَذَفْتَ ياءَ فُعَيْلٍ وفَعيلٍ فيصير قَصَيٌّ بَعْدَ الحَذْفِ على فعَلٍ مثل هُدَيً وَعَدِيٍ [3] بعدَ الحذف مثلَ عمٍ [4] فتقولُ: قصَوِيٌّ وعَدَوِيٌّ ويجوز عَدَيِيٌّ.

والنسبُ إلى أمَيةٍ: أمَوِيٌّ، وإلى تَحيةٍ: تَحَوِيٌّ. وتَحْذِفُ من تَحيةٍ أشْبَهَها[5] بالتي حَذَفْتَ [6] من أُميَةَ، وتقولُ في الإضافةِ إلى عَدوةٍ: // عَدَوِيٌّ، ٨٤و كما قلْتَ في شنوءةٍ: شَنَئِيٌّ. وفي الإضَافةِ إلى مَرْبِيٍّ ومرميةٍ: مَرْمِيٌّ تشبه الياءين من مَرْمِيٌّ. وإنْ كانتِ الأخيرة [7] لامَ الفعلِ باللتينِ [8] في نُحاتي كما شَبَّهْتَ[9] مَرامِيَّ بحبَارَي، وتحيةً بأمّيةٍ. ومن قالَ حانَويٌّ قالَ: مَرْمَوِيٌّ[10].

ومما حُذِفَتْ فيه الياء في النَّسبِ قولهم في النَّسبِ إلى أُسَيدٍ وَحُمَيّرٍ أُسَيْدِيٌّ وَحَمَيْرِيٌّ حَذَفوا المتحركةَ وأبْقَو الساكنةَ، لمَا كانَ يتوالى من الكَسَراتِ

---

(١) سقطت «هنا» في ك، ص، ي.

(٢) سقطت «الساكن» في ك، ل.

(٣) ف: و «نظير» عدي.

(٤) ك، ل: مثل عمى.

(٥) ع، ي: «واشبههما».

(٦) س: «وما أشبهها الياء التي حذفت».

(٧) ع، ل، ي: الآخرة.

(٨) ك: بالتي.

(٩) هنا ينتهي السقط في «ي» المشار إليه ٢٣٠ ص هامش ٢.

(١٠) فسر الجرجاني هذا القول في المقتصد (٦٣ و) فقال: من قال: «حانوي»، فلم يحذف الياء الرابعة، حذف من مرمى الياء الأولى، فيبقى مرمى كحاني وقاضي، فيقول: مرموي كما قالوا: حانوي.

والياءات في حَذَف الساكنَةِ منهما. وتقولُ في مهَيَم ِ، تصغيرِ مُهَوّمٍ مُهييميٌّ التي قبلَ الآخرِ، لئلاَ يَصيرَ إلى مثْلِ أُسَيِّدٍ.

بابُ النَّسبِ إلى ما كانَ منَ الأسماءِ آخرُهُ هَمْزَةٌ

إذا كانتِ الهمزةُ في آخرِ اسمٍ غيرِ منْصَرِفٍ ألْزَمْتَهَا في النَّسَبِ إبدالَ الهمزةِ فيهِ واواً كما فَعْلَتَ ذلكَ في التّثنيةِ، ولم تحذَفْ الهمزةَ، وذلكَ قولُكَ في صحراءَ وبروكاءَ وزكرِيَاءَ: صحراويٌّ وَبَروكاوِيٌّ وزكرياوِيٌّ[1]. فإنّ كانتِ الهمزةُ منقلبةً من ياءٍ أو واوٍ، هما لامانِ نحو كساءٍ ورِداءٍ قلت: كسائيٌّ ورِدائيٌّ ويجوزُ أن تبْدَلَ منهما[2] الواوَ فتقولُ: كساوِيٌّ. وعلْباءٌ[3] وحرْباءٌ وقوْباءٌ[4] ومزّاءٌ، فيمن جعَلَهُ من المَزيزِ[5]، مثل كساءٍ ورداءٍ. فإنْ كانتْ الهمزةُ لاماً قُلتَ قُرّائيٌّ[6] فَصَحَّحْتَ الهمزَةَ[6]، وقد أُبْدِلَ[7] منها أيْضاً ٨٤ ظ

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ٧٩ «باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلة».

(٢) سقطت: «منهما» في ك. وفي س: «منها».

(٣) ك: «وعلياء».

(٤) ك: «وقرباء» تحريف.

(٥) المزيز: الفاضل أو من له قدر، وقد فسر الجرجاني المقتصد (٦٥و). قول أبي علي فقال: «ان أخذت مزاء من المزيز كانت الهمزة فيه منقلبة عن حرف أصلي، لأن الأصل مزاز ثم تبدل من الزاي الثالثة الواقعة بعد الألف ألف تقول «لا أملاه» في: «لا أمله»، فتجتمع فتجتمع الفان، فيهمز الثانية ليزول اجتماع الساكنين، فإذا كان كذلك، كانت همزة مزاء بمنزلة كساء في كونها منقلبة عن حرف أصلي على الحقيقة، فتقول: مزاءى ومزاوى» كما قلت كساءى وكساوى. انظر أيضاً اللسان (مزز) ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٦ ـ ٦) ساقط في: س.

(٧) ك، ص، ف، ي: «وقد أبدلت».

الواوُ[1]. فأما مثْلُ عَظَاية[2] وسِقَايةٍ فإنكَ تقولُ فيها: [3] سقائيٌّ[4]، فتُبْدِلُ[5]، وشقاوةٍ: شَقَاوِيٌّ لا غَيْر[6].

بابُ الإِضافةِ إلى ما حُذِفَ منهُ حرفٌ من بنات الثلاثَةِ

اعلمْ أن ما حُذِفَ منه حَرْفٌ، من بناتِ الثلاثَـةِ من موضعِ اللامِ، فليسَ يخلو منْ أنْ يُردَّ المحذوفُ من التثنيةِ والإِضافـةِ[7]، أو لا يُرَدَّ. فإنْ كانَ لا يُرَدُّ في التَّثْنيَةِ والإِضافة، مثل حِرٍ ودَمٍ وَغَدٍ، فإنَّكَ في رَدِّ اللاَّمِ وتَرْكِ الرّدِ بالخيارِ تقولُ في غدٍ: غديٌّ وَغَدِويٌّ، وفي دَمٍ [8]: دَمَيٌّ وَدَمَوِيٌّ. وإنما حَرَّكْتَ العينَ في يَدٍ وَغَدٍ [9]، وهما في الأَصْـلِ ساكنـانِ، لأنَّهُمـا قد جَرَيَا متحـرِّكينِ في الكلامِ.

وتقـولُ في[10] حِرٍ: حريٌّ وحِرَحـيٌّ إنَ رَدَدْتَ (لقولهـم)[11] أحْـرَاحٌ. هذا[12] قولُ سيبويهِ[13] أو قياسُ قولهِ[14] وفي قولِ أبي الحَسَنِ: يُسكِّنُ من ذلكَ

---

(1) س، ف: «الواو أيضاً».

(2) العظاية: دويبة على خلقة سام أبرص والعظاءة لغة فيها. (اللسان «عظى» 19/302).

(3) ك: فيهما: تحريف.

(4) ف: سقائي «وسقاوى».

(5) سقطت «فتبدل» في س.

(6) سقطت «لا غير» في ي.

(7) ص: في التثنية «والجمع» والإضافة، ف: «في التثنية والجمع بالتاء».

(8) ي: «ودم».

(9) س، ص: «من دم وغد»، ف: «من يد ودم»، ي: «من يد وغد».

(10) سقطت: «في» في ف.

(11) الأصل: «إلى قولهم»، والذي في غيره اولى.

(12) ص: «هذا على».

(13) أنظر سيبويه 2/ 80 و122.

(14) ي: هذا على قياس قول سيبويه.

ما كان أصْلُهُ السُّكونُ، إذا رُدَّ إليهِ المحذوفُ[1]، وأمـا ما رُدَّ فيهِ الـلامُ في التثنيةِ أو الجمعِ بالتاء نحو[2] أبَوانِ وأخَوَانِ[3] وَضَعَواتٍ[4]، فإنكَ تقولُ فيه: أَبَوِيٌّ وأخَوِيٌّ وَضَعَوِيٌّ[5].

ومما يجري هذا المَجْرى في رَدِّ اللاَّمِ إليه، ما كانَ في أولهِ منْ هذهِ الأسماءِ همزةُ وصْلٍ[6]، نحو ابنٍ وابنةٍ واسْمٍ فإنك[7] إذا حَذَفْتَ همـزة الوصلِ منـه، قلْتَ فيه[8] بنـوِيٌّ فـي النَّسَبِ إلى ابنٍ // وابنةٍ، فَرَدَدْتَ اللاَّمَ. وإنْ لم تَحْذِفْ همزةَ الوصـلِ قُلْـتَ: ابْنـي، وكذلك اسْمـيٌّ. فإنْ حَذَفْتَ قُلْتَ: سِمَوِيٌّ، وإنْ شئْتَ قلتَ: سُمَوِيٌّ.

٨٥و

وإن أضفتَ إلى أسْتٍ، فحذفْتَ همزةَ الوصلِ قلتَ «سَتَهِيّ»، في القـولَيْنِ جميعـاً لأنَ العينَ في الأصـلِ[9] مُتحـرِكَـةٌ بدلالـةِ[10] قولهـم في الجمعِ[11]: «أسْتَاهٌ»، وأفعالٌ جمعُ فَعَلٍ. فأما من قالَ: «سَهٌ» فالإضافةِ

(١) أوضح المبرد في المقتضب ٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧ هذا الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن الأخفش فقال: «فإن نسبت إلى شية فلابد من الرد، لأنه على حرفين أحدهمـا حرف لين ولا تكون الأسماء على ذلك. وكان سيبويه يقول في النسب اليه: وشوى، على أصله: لأنه إذا رد لم يغير الحرف عن حركته، هذا مذهبه. وكان أبو الحسن الأخفش يقـول في النسبـة أليهـا: وشيى، لأنه يقول إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسـكون ما قبلها». انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٨٥.

(٢) ف: نحو «قولك».

(٣) ع، ل: «أخوان وأبوان».

(٤) س، ى: «وصعوات»: تصحيف. وفي اللسان (ضعا) ١٩/ ٢٢٠. الضعة: «نبت» ولا تكسر الضاد. والجمع صعوات.

(٥) س، ي: «وصعوى» تصحيف.

(٦) س: «همزة الوصل».

(٧) سقطت «فإنك» في ف.

(٨) سقطت «فيه» في ي.

(٩) ص، ي: «هذا» الأصل.

(١٠) ي: «بدليل».

(١١) ي: «في الجميع».

إليها « سَهيٌّ »، ومن قالَ في غَدٍ: غَديٌّ أو غَدَوِيٌّ[1]، لم يَقلْ في الإضافة إلى « سَهٍ » ألاّ سَهيٌّ، ولم يَقل سَتَهيٌّ[2]، لأنَّ الحذفَ ليسَ من موضعِ[3] اللاّمِ.

تقولُ في عِدَةٍ: عِدِيّ لا غير. وأما بِنْتٌ وأُخْتٌ فتقولُ على قولِ يونس: بنتيّ وأُخْتيٌّ، وفي قول الخليلِ وسيبويه[4]: أَخَوِيٌّ وبَنَويٌّ وفي كِلا: كِلَوِيٌّ، وفي كِلتا: كِلْتيٌّ وكِلَوِيٌّ[5].

بابُ النَّسَبِ إلى ما يُحْذَفُ من آخِرِه[6]

من ذلكَ النسبُ إلى ما فيهِ تاءُ التأنيثِ[7]، نحو طَلْحَةٍ وَتَمْرَةٍ تقولُ: طَلْحيٌّ وتَمْرِيٌّ[8] وكذلكَ ألفُ التأنيثِ تقولُ في حُبْلى: حُبْليٌّ، وإن قلتَ حُبْلَويٌّ.

فأما همزةُ حَمْراءَ فلا تُحْذَفُ في الإضافةِ كما لم تُحْذَفْ مع الجمعِ بالتَّاءِ[9]، تقولُ: صحراوِيٌّ كما قُلْتَ: صَحْراواتٌ.

ومن ذلكَ الإضافةُ إلى الاسمِ المثنى والمجموعِ على حدِّ التثنيةِ تقولُ في النَّسَبِ إلى « زَيْدَانِ »[10] وهنداتٍ[11]: زَيْديٌّ وهنْدِيٌّ.

---

(١) س، ص، ل: « ومن قال في غد: غدوي « أو غدوي »، ي « ومن قال في غد: غدوي ».
(٢) ص، ي: إلى سه « ـ لو قيل ـ » الأسهى. والعبارة في ج ر: « لم يقل في الإضافة إلى سه: ستهى ».
(٣) ص، ي: « في موضع ».
(٤) سيبويه ٢/ ٨١.
(٥) المرجع السابق ٢/ ٨٢.
(٦) ي: «يحذف منه».
(٧) س: هاء التأنيث.
(٨) س: تمري وطلحي.
(٩) ك، ل: « في الجمع والتاء »، ي: « مع الجمع في التاء ». سهو.
(١٠) ف. « في الإضافة إلى زيدين » والذي في غيرها على الحكاية.
(١١) س: « وهندان » تحريف.

٨٥ظ فأما قولهم // في الإضافة[١] إلى البحرين: بَحْرَانيّ فالألفُ والنونُ فيه[٢] لَيْسَتا تثنيةً[٣]، ولكنْ بُنِي الاسْمُ على « فَعْلانَ »، فأضيفَ إليه. وحُكْمُ الجَمْعِ[٤] الذي على حدِّ[٥] التثْنيةِ حُكْمُ التثنيةِ في الحَذْفِ، تقولُ في رجلٍ اسمه زَيدِيٌّ ومن قالَ في جمعِ سَنَةٍ: سِنونَ (قال)[٦]: سَنَهيٌّ أو سَنَويٌّ، وإنْ شئْتَ سِنِيٌّ، وَمَنْ قالَ سنين قال: سِنْينيٌّ. وكذلك نَصِيبين وقنسرينَ ويبرون[٧] على القولينِ[٨].

وتقولُ في النَّسَبِ إلى تَمَراتٍ: تَمْرِيٌّ تَرُدُّهُ[٩] إلى الواحدِ، وتَحْذِفُ الألفَ والتاءَ.

فإنْ سَمَّيتَ بتَمَراتٍ شيئاً قلتَ[١٠]: تَمَريّ فتركْتَ العينَ مفتوحةً ولَمْ تُسكِّنْ[١١].

---

(١) ع، ف: « في النسب ».

(٢) سقطت: « فيه » في ف.

(٣) مجموعة م عدا ك: « ليستا بتثنية »! ي: « ليستا للتثنية »، ص: « ليستا فيه للتثنية ».

(٤) ي: « الجميع ».

(٥) سقطت: « حد » في ع.

(٦) الأصل: « قلت » سهو.

(٧) غير الأصل، ع، ك: « ويبرين » وهو أكثر ملاءمة مع السياق.

(٨) حاشية الأصل: القولين « جميعاً ». ولم اثبتها لأنها لم ترد في أية نسخة أخرى، ولعلها من صنع النساخ، والقولان اللذان أشار إليهما « أبو علي » هما ما قاله النحاة في نصيبين (اسم بلد) وقنسرين (كورة بالشام واحد أجنادها)، ويبرين (اسم موضع يقال له رمل يبرين): الأول: جعلها اسماً واحداً يلزمه الأعراب كما يلزم الأسماء المفردة التي لا تنصرف فتقول: هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة: نصيبي. الثاني: اجزاؤها مجرى الجمع فتقول: هذه نصيبون، ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة إليها هذا نصيبيني، وكذلك أخواتها. ولهذه المسألة أشار سيبويه في ٨٦/٢.

(٩) غير الأصل: « فترده ». أولى.

(١٠) ص: « قال » سهو.

(١١) ص، ي: « ولم تسكنها ».

ومن ذلكَ الأسمانِ اللذانِ يُجْعَلُ أحَدُهما مع الآخِرِ بمنزلةِ اسمٍ واحد نحو مَعْدِي كَربَ، وخمسةَ عَشَرَ، اسم رجلٍ، تَحْذِفُ الآخرَ منهما وتنسُبُ إلى الصَدْرِ، فتقولُ في معدي كَرِبَ: مَعْدِيٌّ ومَعَدوِيٌّ فيمن قالَ: حَانَوِيٌّ. وفي دَرَا بَجِرْدَ: دَرَابيٌّ[1].

فَأما إثنا عَشَرَ[2] فلا يَجوزُ أنْ تَنْسُبَ إليهِ وهو اسمُ عَدَدٍ، لأنكَ إنْ أثْبَتَّ جَمَعْتَ بينَ المتعاقبينِ. وإنْ حَذَفْتَ الْتَبسَ، وإنْ[3] سَمَّيتَ به شيئاً[4] جازَ أنْ تَنْسُبَ إليهِ فتقولُ[5]: أثْنيٌّ وإن شِئْتَ: ثَنوِيٌّ[6] ولابدَّ منْ رَدِّ اللامِ.

ومن ذَلكَ الأسماءُ المحكيّةُ. وَذَلكَ نحو تأبّطَ شراً، وبَرَقَ نَحْرُه، تقولُ[7]: تَأَبطيٌّ[8] فتحذِفُ المفعولَ وتَخْلَعُ من//الفِعْلِ الضمِيرَ. وقالوا في ٨٦و الإضافةِ إلى كنْتَ: كونيٌّ[9] ﴿وإنْ شئْتَ كنْتيٌّ﴾[10].

ومِنْ ذَلكَ النَّسَبُ إلى المُضافِ. إعلمْ أن المُضافَ إليهِ[11] على ضربينِ.

---

(١) في المعرب ص ٢٠١ ـ ٢٠٢: « درابجرد » اسم مدينة من مدن الأعاجم. قال أبو حاتم والنسبة إليها « درابى » أو « جردى » أحدهما، و « درابى » أجود.

(٢) ل: « اثنتا عشر ».

(٣) غير الأصل، ل، ي: « فإن » أرجح.

(٤) سقطت « شيئاً » في ف.

(٥) ص، ي: « فقلبت ».

(٦) ع، ل: « قلت »: ثنوى.

(٧) س، ي: « فتقول ».

(٨) علل سيبويه هذه النسبة بقوله: « ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: « ياتأبط أقبل » فيجعل الأول مفرداً فكذلك تفرده في الإضافة، انظر الكتاب ٢/ ٨٨.

(٩) س: « كنوى ». سهو، لأن النسبة إلى أصل الكلمة وهو « كون » وليس «كنو».

(١٠) تكملة من ج ر، مجموعة م عدا س، اثباتها أولى.

(١١) ص، ف، ي: «المضاف» سهو.

أحَدُهُما: أنْ يكونَ مُضافاً إلى اسمٍ يُقْصَدُ قَصْدَه ويَتَعَرَّفُ المضافُ بهِ.

والآخَرُ: أنْ يكونَ مضافاً إلى اسمٍ لايُقْصَدُ قَصْدَهُ ولا يختصُّ الأوّلُ[1] به.

فالأولُ نحو ابنِ الزبير وابن الصَّعَقِ وابن كُراع تقولُ: زُبَيْريٌّ وكُراعيٌّ فَتَنْسُبُ إلى الاسم الذي صارَ المضافُ معرفةً بهِ[2]. والثاني نحو امرئِ القيسِ وعبد القيسِ تقولُ[3]: عُبْديٌّ وامرِءيٌّ وَمَرَئيٌّ[4]. وقالوا في عَبْدِ مَنافٍ: مَنَافِيٌّ وكان القياسُ «عَبْديٌّ» وكأنهم عَدَلوا عن القياسِ لازالةِ اللَّبْسِ[5].

بابُ النَّسَبِ إلى الجَمْعِ

أبنية الجَمْعِ إذا نُسبَ[6] إليها، لَمْ تَخْلُ منْ أنْ يُرادَ بها الجَمْعُ الذي تَزِيدُ عدتُه على الأحَادِ، أوْ يُرادُ به اسمٌ واحدٌ. وإنْ كانَ البناءُ بناءَ جَمْعٍ، فالضربُ الأوّلُ يَقَعُ فيهِ النَّسَبُ إلى الواحدِ، وذلكَ قولكَ في النسَبِ إلى المَساجدِ: مَسْجِدِيٌّ، وإلى العُرَفَاء، عَرِيفيٌّ، وإلى الجُمَعِ جُمْعيٌّ تَرَدُّهُ إلى

(١) الأصل، س: «الثاني» سهو.

(٢) في سيبويه ٢/ ٨٧: «فأما ما يحذف منه الأول فنحو ابن كراع وابن الزبير تقول: زبيري وكراعي، تجعل الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة فهو أبين وأشهر، إذ كان به صار معرفة».

(٣) سقطت: «تقول» في ي.

(٤) ع: «تقول: امرئي ومرئي وعبدي».

(٥) في سيبويه ٢/ ٨٨: «وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافي، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك. أي النسبة إلى الأول ـ إلا أنهم قالوا: منافي، مخافة «الإلتباس».

(٦) ك، ف: «نسبت».

جُمُعَةٍ وَعَرِيفٍ ومَسْجدٍ. وكذلك تقولُ في النسَبِ إلى الفَرائضِ : فَرَضَـيٌّ، لأنكَ تَردُّه إلى فَرِيضَةٍ[1].

فأما قَولُهم في الأنصارِ أنْصارِيٌّ فَلَمْ يَردُّوه[2] إلى الواحدِ، لأن هذهِ الصفَةَ صَارَتْ غَالِبَةً عليهمْ فَصارَتْ// بمنزِلَةِ الأعْلامِ كقولهم: |٨٦ ظ

[٢٧] نابِغَةٌ[3].

ومن ثَمَّ قالَ مَنْ قالَ[4]، في الأبْناءِ: أبْناوِيٌّ[5]. ومن رَدَّهُ إلى الواحدِ قال: بَنَوِيٌّ[6] جَعَلَه مثل[7] فرضيٍّ.

وقالوا في الأعرابِ: أعْرَابيٌّ، لأنكَ لو رَدَدْتَه إلى عَرَبٍ لزِدتَ الأسَمَ عُموماً. وتقولُ في النسَبِ إلى الانْباطِ: نَبَطيٌّ فَتَردُّهُ إلى الواحدِ.

---

(١) ص، ف: « الفريضة ».
(٢) س، ص: « فلم ترده » تحريف.
(٣) هذه أول كلمة من بيت نسبه البغدادي في الخزانة ٢/ ١١٦ لمسكين الدرامي وتمامه.
« ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من رخام مرصع »
وقد استشهد منه أبو علي بقوله « نابغة » على أن هذه الكملة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة الغالبة، فتلزمه الألف واللام نحو الحارث والعباس والضحاك، وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمرو ونحوهما. وقال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٧٣ في حديثه عن الشاهد وإنما النابغة نعت في الأصل، ولكنه غلب عليه حتى صار اسماً.
والبيت غير منسوب في القيسي (٨٦ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٤، المقتضب ٣/ ٣٧٣، الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤، اللسان (نبغ) ١٠/ ٣٣٦.
وروايته في القيسي والمقتضب والأمالي: « من تراب منضد »، وفي سيبويه: « عليه تراب من صفيح موضع ». وقال الأعلم: ويروى « عليه صفيح من تراب وجندل » وفي اللسان: « من تراب موضع ».
(٤) ي: « ومن ذلك قالوا ».
(٥) في سيبويه ٢/ ٨٩: « ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء: أبناوي كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد وهو واحد يقع على الجميع ».
(٦) انظر سيبويه ٢/ ٨٨.
(٧) ي: « بمنزلة »: بدل « مثل ».

وأما الضَّرْبُ الثاني وهو ما يُرادُ بهِ اسمٌ واحدٌ وإنْ كانَ البناءُ للجَمْعِ [1] فنجو النَّسَبِ إلى مَدَائنَ وَمَعَافِرَ تقول: مَدائنيٌّ ومَعَافِريٌّ، لأن معَافِرَ اسمُ رجلٍ [2] كما أن مدائنَ اسمُ بَلَدٍ[3]. ومن ثم قالوا في الأنمارِ: أنماريٌّ[4] وفي كلابٍ: كلابِيٌّ وفي ضَبابٍ: ضَبابيٌّ.

فأمّا قولُهم في الرِّبابِ: رُبّيٌّ فمنَ البابِ الأوّلِ لأن الرِّبابَ جَمْعٌ كالطوائفِ[5]، وواحدهُ رُبَّةٌ، والرُّبَّةُ: الفِرْقَةُ من الناس فإنما رُبّةٌ ورِبابٌ كُعْلَبَةٍ وعِلابٍ [6] وجِفْرَةٍ وجِفَارٍ [7]. وقال [8]

[٢٨] (عِلابٌ إذا صَافَتْ جِفارٌ إذا شَتَتْ
وفي القَيْظِ يَرْدُدْنَ المِياهَ إلى العِشْرِ)[9]

وَقَدْ يستغنونَ عن ياءِ النَّسَبِ بِأنْ يَصوغُوا[10] بناءاً يَدلُّ على الكَثْرَةِ. وذلكَ قولُهم لصاحبِ الثيابِ: « ثَوّابٌ »، ولصاحبِ العاجِ: « عَوّاجٌ ».

---

(١) س: بناءاً للجمع.

(٢) قال سيبويه في ٢/ ٨٩: « وهو فيما يزعمون معافر بن مر أخو تميم بن مر.

(٣) في اللسان مدن (١٧ / ٢٨٩): « إذا نسبت إلى مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مدائني، للفرق بين النسب لئلا يختلط، أنظر أيضاً: المنصف ١/ ٣١١ - ٣١٢، معجم البلدان ٧/ ٤١٢ - ٤١٤.

(٤) قال سيبويه ٢/ ٨٩: « لأن الأنمار اسم رجل » انظر أيضاً اللسان (نمر) ٧/ ٩٤.

(٥) ف: كطوائف.

(٦) العلبة: قدح ضخم من جلود الإبل جمعه علب وعلاب.

(٧) الجفرة: انثى الجفر وهو ولد الشاء إذا عظم واستكرش، والجمع: أجفار وجفار.

(٨) ص، ف، ي: « قال ». وقد سقطت « وقال » في ع.

(٩) العلاب: جفان تحلب فيها الناقة. والجفار: جمع جفر وهو ولد المعزي إذا فصل عن أمه. والعشر: النوق التي تنزل الدرة القليلة. ولم يورد القيسي هذا الشاهد في إيضاحه، كما لم يثبت إلا في « س » من النسخ، وقد أثبته في المتن بسبب أنه كتب في موضعه من مجموعة م عداع كلمة « مبيض ». كما وجد فراغ في نفس موضعه من الأصل وبقية النسخ.

(١٠) ع، ل: « بأن يضعوا ».

وقالوا لِمنْ يَبيعُ البُتُوتَ: « بَتَّاتٌ »، وقالوا بَتيٌّ. فتعاقبهما على معنىً واحدٍ[1] يَدُلُّ على أنَّ المرادَ بأحَدِهما ما يُرادُ بالآخَرِ.

بـــابُ العَــدَدِ

إعلمْ أن قولَهُم: واحِدٌ[2]، اسمٌ جَرَى[3] في كلامِهِم على ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُما: أنْ يكونَ اسماً والآخَرُ: أنْ يكونَ وصفاً. فالاسْمُ // ٨٧و الذي ليسَ بصفةٍ قولهم: « واحِد »[4] المستعملُ في العَدَدِ نحو: واحدٌ إثنانْ ثلاثةْ، فهذا أسمٌ ليسَ بوصفٍ كما أن سائِرَ أسماءِ العَدَدِ كذلك. ولا يجري شيءٌ منها عَلَى موصوفٍ على حَدّ جَرْيِ الصفَةِ عليهِ.

وأما كونُه صفةً فنحو قولِهِ تعالى: ﴿إنمـا يُوحَـي إلـيَّ إنَما إلهُكُم إلـهٌ واحدٌ﴾[5]. ولما جَرَى على المؤنثِ لَحِقَتْه عَلاَمَةُ المؤنثِ[6] فقالَ تعالى: ﴿إلَّا كَنفْسٍ واحِدَةٍ﴾[7] كقائمٍ وقائمةٍ، ومن ذلكَ قَولُه[8]:

[٢٩] فَقَدْ رَجِعُوا كَحَيٍّ واحِدِينا[9].

---

(١) ف: « المعنى الواحد ».

(٢) غير الأصل: « واحد ».

(٣) ك: يجري.

(٤) غير الأصل: « واحد ».

(٥) آية ١٠٨ / الأنبياء ٢١.

(٦) ك، ص، ل، ف، ي: « علامة التأنيث »، س، ع: « علامته ».

(٧) آية ٢٨ / لقمان ٣١.

(٨) ص: « قولهم » سهو. ي: « قول الشاعر ».

(٩) عجز بيت للكميت بن زيد الأسدي وتمامه:

وضـم قواصـي الأحياء منهم ... فقـد رجعـوا كحـي واحدينا

والشاهد فيه أنه جمع واحداً، الصفة على واحدين. لأنه بمعنى منفردين فيجمع مذكره بالواو والنون جمعاً سالماً وكذلك مؤنثه، ولو أراد به واحداً، الموضوع للعدد، لم يجز تثنيته، ولا جمعه. ديوانه ص ١٢٢ / ٦٥٧، ومنسوب له في القيسي (٨٧ ظ) (وقد قدمه في إيضاحه على الشاهد الذي قبله)، معاني القرآن ٢/ ٢٨٠، اللسان (وحد) ٤/ ٤٦٢. وغير منسوب في التنبيه على شرح =

فأما تكسيرُهم له على « فُعْلانٍ » في قَولِهِ[1]:

[٣٠] أما النَّهارُ فأحدانُ الرِّجالِ لَه
صَيْدٌ ومُجْتَرِيءٌ بالليلِ هَمّاسُ[2]

فَلأنَّه وإنّ كانَ صفةً فقدْ يُسْتعمَلُ استعمالَ الأسماءِ فكَسَّروهُ[3] على فُعْلانٍ كَما قالوا: راعٍ ورُعْيانٌ، فجعلوه كحاجِرٍ وحُجْرانٍ، (كما)[4] جَعَلوا الأَباطِحَ بمنزِلَةِ الأَرامِلِ[5].

وقد استعملوا « أحَداً » . بمعنىً « واحِدٍ » ، الذي هو اسْمٌ، وذلك قولُهم « أَحَدٌ » وعشرونَ. وفي التنزيلِ ﴿قلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[6]، وقد أَنَّثوهُ[7]

= مشكلات الحماسة ص ٥٩، المخصص ١٧/ ٩٧ و ٩٨، اللسان (وحد) ٤/ ٤٦٠، وروايته في القيسي « فضم قواصي الأعداء »، وفي التنبيه « وقد رجعوا ».

(١) ص: « في قولهم » ثم روي في موضع الشاهد قوله:
« أحدان الرجال له عبيد » ولم أجد هذا في أية نسخة أخرى

(٢) ينسب هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي أومالك بن خالد (أو خويلد) الخناعي الهذلي.
لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذلين ق ٣٢ / ٦ ص ٢٢٧ ولمالك في ديوان الهذلين القسم الثالث ص ٤. ولكليهما في القيسي (٨٨ و)، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٥١، الخزانة ٤/ ٢٣٣. ونسب في اللسان (وحد) ٤/ ٤٦١ (للهذلي) دؤن تخصيص اسم. ولم ينسب في المخصص ١٧/ ٩٧، اللسان (صنبر) ٦/ ١٤٠، شرح شواهد الجمل (١٨٥ نحو) ص ١٨.
وروي في مجموعة م عدا س: « يحمي الصريمة إحدان الرجال له » وبهذه الرواية ورد في القيسي والمخصص واللسان مادة (وحد)، والخزانة، وفي ديوان الهذليين « أحمى الصريمة » وفي اللسان (صنبر) « يحمي الصريم ». والصريمة بيت الأسد. وروي في شرح أشعار الهذليين وديوان الهذلين والخزانة « صيد ومستمع بالليل هجاس ». وفي المخصص: « صيد ومستمع بالليل هماس ».

(٣) ف: فكسره. سهو.

(٤) الأصل، ك: « وكما » سهو.

(٥) ص، ي: « الأفاكل » و « الأرامل » و « الأفاكل »: قوم، نسبة إلى الأفكل وهو أبو بطن من العرب. (اللسان « فكل » ١٤/ ٤٥).

(٦) آية ١/ الإخلاص ١١٢.

(٧) ي: « بنوه ». تحريف.

على غيرِ بِنائِهِ، فقالوا: إحدى وعِشْرونَ، وإحْدى عَشَرَةَ، فاستعملُوه مضموماً إلى غيرِهِ. قال[1] أبو عُمَرَ: ولا يقولونَ[2] رأيْتُ إحدى، ولا جاءَني إحْدى، حتى يُضَمَّ إلى غيرِه. وقَالَ أحمدُ بن يَحْيَى[3]: واحدٌ وأَحَدٌ وَوَحَدٌ بمعنى[4]. والحادي في نحوِ الحادي عَشَرَ كأنه مقلوبُ الفاءِ إلى موضعِ اللّامِ.

وإذا أجْرِيَ[5] // هذا الأسْمُ على القَديمِ سبحانَه، جازَ أن ٨٧ ظ يكونَ الذي هوَ وَصْفٌ كالعالم[6] والقادِرِ، وجازَ أنْ يكونَ الذي هو أسمٌ كقولنا شيءٌ، ويقوِّي الأوّلَ قولُه تعالى: ﴿وَإِلهكُمْ إِلَهٌ واحِدٌ﴾[7]. وقولُهم: اثنانِ محذوف موضعِ اللاّمِ. كما أن قَوْلَهم إبنانِ كذلكَ. وللمؤنَث «اثْنَتانِ» كما تقولُ: «ابنتان»، وإن شئتِ «ثِنْتانِ» كما تقولُ:[8] «بِنْتانِ».

---

(١) ي: «فقال».

(٢) ع، ل: «ولا يقال».

(٣) أحمد بن يحيى (٢٠٠ - ٢٩١): وهو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار مولى بني شيبان، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة أخذ عن ابن سلام وابن الأعرابي وسلمة بن عاصم. وروي عنه اليزيدي وعلي بن سليمان وأبو بكر الأنباري، وكان ثقة حجة مشهوراً بالحفظ والمعرفة بالغريب ورواية الشعر، وكان شديد العناية بكتب الفراء ومسائله، فهو لذلك لم يكن يعلم مذهب البصريين ولا مستخرجاً للقياس. وكان هو والمبرد شيخي وقتهما، إلا أن ثعلب يتجنب مناظرة المبرد، لأنهما إذا اجتمعا حكم للمبرد.
له كتب كثيرة أهمها «المصون» و «اختلاف النحويين» و «معاني القرآن» و «القراءات» و «حد النحو» و «المجالس» و «الفصيح». انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٥٥ - ١٦٨، معجم الأدباء ١٠٢/٥ - ١٤٦، إنباه الرواة ١٣٨/١ - ١٥١، بغية الوعاة ١٧٢ - ١٧٤.

(٤) ك، ل: بمعنى واحد، س: واحدة وأحدة وإحدى بمعنى.

(٥) ص، ي: «وإذا جرى».

(٦) س: «نحو العالم».

(٧) آية ١٦٣ / البقرة ٢.

(٨) ص: كما قالوا.

وقالوا في جَمْعِ الأُنْتَيْنِ: « أُنْثاءٌ ». وما بَعْدَ الأثنينِ مِنْ أسماءِ العَدَدِ من ثلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ تَلْحَقُهُ تاء التأنيثِ إذا كان للمذكَّرِ، لأن أصل العَدَدِ وأوّله بالهـاءِ. والمـذكَّرُ أوّلٌ فحمـاوه علـى ما يحافظـونَ عليه في كلامِهِـم[1] من المشاكلةِ. وتُنْزَعُ منه الهاءُ إذا كانَ للمؤنثِ فيجـري الأسـمُ مَجْـرى عَنَـاقٍ وعُقابٍ ونَحْوِهِما من المؤنَّثِ الذي لا علامةَ فيه للتأنيثِ. فتقولُ: ثلاثةُ رجالٍ وخمسةُ حميرٍ وخمسُ نِسَاءٍ وسَبْعُ أُتْنٍ[2] وثماني أعْقُبٍ تُثْبِتُ الياءَ في ثَماني[3] في اللفـظِ والكِتَـابِ، لأنِ التنـوينَ لا يَلْحـقُ[4] مع الإضافـةِ فَتَسْقُـطُ الياءُ، لأجتماعِها[5] معه كما تَسْقُطُ في: « هذا [6] قاضٍ فاعلم ».

فإذا جاوزَ العَدَدُ [7] العشَرَةَ من المذكرِ والعَشْرَ[8][7] من المؤنَّثِ، ضَمَمْتَ إلى الكَلِمَةِ اسماً، وبَنَيْتَهما على الفَتْحِ، فقلت: أَحَدَ عَشَرَ درْهَماً، وإحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً اثنا عَشَرَ رَجُلاً، واثْنتا عَشَرَةَ امرأةً أو ثنتا [9] عَشْرَةَ[10] امـرأةً[9] وإنْ شِئتَ قُلْـتَ[11] عَشِرَةٌ[12] // بكسر الشينِ، ورأيت اثْنَـيْ عَشَرَ رَجُلاً، ٨٨و

---

(١) ي: « من كلامهم ».

(٢) مجموعة م عدا س: آتن. وفي اللسان (أتن) ١٦/ ١٤٣: جمع الأتان: أتن وأتن وأتن.

(٣) ص: « ثمان » نونها تنوين عوض.

(٤) ف: « لم يلحق ».

(٥) ف: « لاجتماعهما». تحريف.

(٦) غير الأصل، ك، ي: « من هذا »

(٧ - ٧) ساقط في ف.

(٨) س: « والعشرين ». سهو.

(٩ - ٩) ساقط في ي بسبب انتقال النظر.

(١٠) س، ص، ف: « وثنتا عشرة ».

(١١) سقطت « قلت » في ك، ف.

(١٢) قال سيبويه في ٢/ ١٧١: «على أن أهل الحجاز هم الذين يقولون: «عشرة» بسكون السين، فدل على أن سواهم يسكرونها.

واثْنَتيْ عَشَرَةَ امرأةً[1]، وثلاثةَ عَشَرَ رجلاً وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً تلْحقُ الهاءُ الآخرَ من الاسْمَين في المؤنَّثِ وتَنْزِعُها من الصَدْرِ فتقولُ: ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً. وانْ شئت «عَشَرَةَ» وتُلْحِقُها في المذكرِ الأوّلِ من الأسمين، وتَنْزِعُها من الآخرِ فتقولُ: ثلاثةَ عَشَرَ رجُلاً وتُفسِّرُ[2] الاسمَ المَبنيَّ من الاسمين نحو خَمْسَةَ عَشَرَ بواحِدٍ منكورٍ، ولا تَجْمَعُه فتقولُ: خَمْسَةَ عَشَرَ رجالاً[3]. وكذلك العشرون وما بعدَهُ من العُقودِ إلى المائَةِ، فأما قولُهُ سبحانَهُ: **﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أسْباطاً أُمَمَا﴾** [4]، فليسَ الأسباط بتفسير، ولكنه بدلٌ من اثْنَتَيْ عَشْرَةَ. ولا تَدْخلُ الألفُ واللاّمُ في الاسمِ [5] المفسرِ.

وقد روى أبو عُمَرَ عن أبي الحَسَنِ الأخفشِ: أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: الخَمْسَةَ عَشَرَ[6] الدِّرْهَمِ (قال)[7]: ولَيْسَ له منَ القياسِ [8] وَجْهٌ. وكذلك لا يجوزُ دخُولُ الألفِ واللامِ في الاسمِ الثاني نحو الخَمْسَةَ العَشَرَ دِرْهماً. ولكن الخمسةَ عَشَرَ دِرْهماً لأنَّ الاسْمَ لا يُعَرَّفُ من مَوْضِعَيْنِ. وكذلك عرّفَتْه[9] العَرَبُ. قال ابنُ أحمرَ يصفُ عِشباً[10]:

---

(١) ك، ل: «ومررت» باثنتي عشرة امرأة.
(٢) س: «وتفسير». تحريف، لأن المعطوف عليه فعل.
(٣) ل، ف: «رجلاً» سهو.
(٤) آية ١٦٠ / الأعراف ٧.
(٥) ص: «على الاسم».
(٦) ص، ي: الخمسة «العشر»: سهو. ما بعده من القول يؤكد ذلك. قال المبرد في المقتضب ٢/١٧٥: وبعضهم يقول: «خذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا كله خطأ فاحش».
(٧) الأصل، س: «قالوا» وما أثبته من غيرهما وهو أرجح لأن القول لأبي عمر.
(٨) ع: «في القياس».
(٩) ف: «عرفه». تحريف.
(١٠) سقطت «يصف عشباً» في غير الأصل.

[٣١] تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السواري وَجُنَّ الخازِبازُ بِهِ جُنُونا[1]

فَعَرَّفَ الاسْم[2] الأوّلَ من الاسمينِ .

فإذا أُريدَ التعريفُ في العَقْدِ الأوّلِ نحو ثلاثةِ أثوابٍ وأربعةِ دَرَاهمَ ، عرِّفَ الثاني ، فقيل ثلاثةُ الأثوابِ وأرْبَعَةُ الدّراهمِ ، لأنَّ المُضاف يكتسي من المُضافِ إليهِ التعريفِ والتنكيرَ // ، كما اكتسى منه معنى الجزاءِ واستفهامَ في[3] نحو: «غُلامَ من تضربْ أضرِبْ» ، و «غلامُ مَنْ أنْتَ»؟ .

٨٨ ظ

وروى الكسائي[4]: الخَمْسَةَ الأثوابِ. وروى أبو زيدٍ فيما حكى

---

(١) الشاهد فيه قوله: « الخازباز » وهو مركب من اسمين مضاف ومضاف إليه فأشبه في اللفظ « باب دار » فعرف الأول منهما لما جعلهما لمسمى واحد كثلاثة عشر. وفيه عدة لغات ذكرها سيبويه في ٥٢/٢ بقوله « ومن العرب من يقول: هو الخازباز والخازباز وخازباز والخاز باز فيجعلها كحضرموت ».
ونقل البغدادي في الخزانة قول أبي علي: وإنما أجازوا دخول «أل» عليه، وإن كان الغالب عليه وقوعه صوتاً لأنهم أوقعوه على غير الأصوات والخازباز. قال السيرافي، هو النبات أو الذباب أو صوت الذباب. وتفقأ: تشقق، والقلع: السحاب، واحدتها قلعة. والسواري: جمع سارية وهي التي تمطر ليلاً. والبيت في وصف موضع.
والبيت منسوب له في: القيسي (٨٨ ظ)، سيبويه والشنتمري ٥٢/٢ (روى سيبويه عجزه بدون نسبه ورواه الأعلم بتمامه ونسبه)، كتاب التنبيهات (العجز) ٢٦٢، جمهرة اللغة ٢٣٤/١، الاتباع والمزاوجة ١٢، الانصاف ١٧٧/١، اللسان مواد: (فقأ) ١١٨/١، و (خوز) ٢١٤/٧ و (قلع) ١٦٥/١٠ و (جنن) ٢٥٣/١٦، الخزانة (العجز) ١٠٩/٣.
وغير منسوب في: معاني القرآن ٤٦٨/١، اصلاح المنطق، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١٣١/١ - ١٣٢، الصحاح (فقأ) ٦٣/١، المقاييس ٢٢/٥، الصاحبي ١١٥، المخصص ٢٨/١٤، تثقيف اللسان ١١٩، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الخامس ٢٠٢٨.

(٢) سقطت « الاسم » في ص.

(٣) سقطت « في » في ف.

(٤) الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان، وقيل بهمن، بن فيروز، مولى بني أسد. كان اماماً في فنون عدبدة، النحو - وقد تعلمه على كبر - والعربية وأيام الناس كما كان أحد القراء السبعة. كوفي أخذ عن الرواسي ومعاذ الهراء. ثم استوطن بغداد بعد اتصاله

عنه[1] أبو عمر: أن قوماً من العرب يقولونَه غيرَ فصحاءَ. ولم يقولوا: « النِّصفُ الدِّرْهَمِ » ولا « الثُّلْثُ الدِّرْهَمِ » وامتناعُهُ من الإطِّرادِ يَدُلُّ على ضَعْفِهِ[2]، وبيتُ ذي الرُّمَّة يَدلُ على خلافِ ما رواه الكسائيّ، وهو قولُه:

[٣٢] وهي يُرْجِعُ التسليمُ أوْ يَدْفَعُ البُكا
ثلاثُ الأثافي والدِّيّارُ البَلاَقِعُ[3]

وكذلك بَيْتُ الفَرَزْدَقِ:

= بالرشيد مؤدباً له ثم لولديه الأمين والمأمون. خرج إلى البصرة فأخذ عن الخليل ويونس عن أبي عمرو وعيسى بن عمر علماً صحيحاً كثيراً لكنه اختلط باعراب الحطمة ـ وهم بطن من قيس ـ وأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذاك فأفسده ـ وهذا قول أبي زيد ـ وممن أخذ عنه، الفراء وعلي بن المبارك الأحمر. مات وهو في صحبة الرشيد إلى الري في سنة ١٨٨ هـ ـ على اختلاف في ذلك ببلدة يقال لها « رنبوية » ومن تصانيفه: « معاني القرآن » و « مختصر النحو » و « القراءات » و « الحدود في النحو » وغيرها. انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٣٨ ـ ١٤٢، نزهة الألباء ٨١ ـ ٩٤، معجم الأدباء ١٣/١٦٧ ـ ٢٠٣، إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ـ ٢٧٤، ابن خلكان ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، النجوم الزاهرة ٢/ ١٣٠، بغية الوعاة ٣٣٦ ـ ٣٩٧، طبقات القراء ١/ ٥٣٥ ـ ٥٤٠، معرفة القراء ١٠٠ ـ ١٠٧.

(١) مجموعة م عدا س: « حكاه عنه ».

(٢) هذا الذي عده الفارسي ضعيفاً، عده المبرد خطأ فاحشاً، قال: « وقد اجتمع النحويون على أنه لا يجوز. واجماعهم حجة على من خالفه منهم. تقول: هذه ثلاثة أثوب، فإذا أردت التعريف، قلت: هذه ثلاثة الأثواب، لأن المضاف إنما يعرفه المضاف إليه فيستحيل « هذه الثلاثة الأثواب » كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب، ثم استشهد على ذلك ببيتي ذي الرمة والفرزدق اللذين استشهد بهما أبو علي في التكملة (انظر المقتضب ٢/ ١٧٥).

(٣) له في ديوانه ٣٣٢، القيسي (٨٩ ظ)، اصلاح المنطق ٣٣، المقتضب ٢/ ١٧٦ و ٤/ ١٤٤، المخصص ١٧/ ١٢٥، جواهر الأدب للاربلي ١٩٢، ابن يعيش ٢/ ٩٢. وغير منسوب في شرح الجمل ١/ ٤٥٥، اللسان (خمس) ٧/ ٣٦٨، منهج السالك ١/ ٢٣٣ وروى « أو يكشف العمي » في غير الأصل، س، ك من نسخ التكملة، وفي غير المقتضب من المراجع الأخرى. وروي « والرسوم البلاقع » في ص، ي، وفي الديوان، اصلاح المنطق، المقتضب ٢/ ١٧٥، ابن يعيش، اللسان.

[٣٣] ما زالَ مُذْ عقـدَتْ يداهُ إزارَهُ
وَسَمـا فأدْركَ خَمْسَـةَ الأشْبارِ[١]

فإذا بلغْتَ المائةَ[٢] أضفْتَ[٣] إلى المفردِ فقيلَ[٤]: « مائةُ دِرْهَـمٍ »، فاجْتَمـعَ في المائـةِ[٥] ما افتـرقَ في عَشَـرةٍ[٦] وتسـعينَ، من حيثُ كان عَشْـر عَشَراتٍ، وكانَ العَقْد الذي بعدَ التِّسعينَ.

وكذلكَ مائتـا دِرْهَـمٍ ومـا بَعْـدَهُ إلـى الألفِ فإذا عُرِّف مثْـل مائـةِ الدِّرْهمِ[٧]، ومائتا الدِّرْهَمِ[٨] وثلاثمائة الدِّرْهَمِ تَعرفَ[٩] المضافُ إليهِ كما تقدّمَ.

وإذا بقيتْ من الشّهرِ ليلةٌ، قالوا[١٠]: « كَتَبْنـا سلْـخَ شَهْـرِ كـذا»، ولم

---

(١) له في ديوانه ٣٠٥، القيسي (٩٠ و) المقتضب ٢/ ١٧٦، الجمل للزجاجي ١٤٢، جواهر الأدب للاربلي ١٩٢، ابن يعيش ٢/ ٢١ و ٦/ ٣٣، مغنى اللبيب ١/ ٣٣٦، شرح شواهد المغنى ٢/ ٧٥٥، شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣/ ٣٢١. وغير منسوب في: اصلاح المنطق ٣٠٣، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ٢٩ ظ، اللسان (خمس) ٧/ ٣٦٨، منهج السالك ١/ ٢٣٠ و ٣/ ٣٠٦ (صدره)، شواهد الكشاف ٤/ ٤١٣. ويروي « قسماً فأدرك » في ص، ف، ي من نسخ التكملة، وفي غير المقتضب، السرافي، ابن يعيش ٦/ ٣٣، اللسان من المراجع الأخرى. وروي في الديوان والسيرافي، « فدنا فأدرك ». وله رواية ثانية في القيسي « فدنا فقارب ». وفي المقتضب: « ودنا فأدرك ».
وروي في ابن يعيش ٦/ ٣٣: « يسمو فأدرك ».
(٢) ف، ي: فإذا « بلغ » المائة ك، ل: « فإذا بلغ إلى المائة ».
(٣) ك، ل، ي، ف: « أضيفت » ص: « أضيف ».
(٤) س، ع: « فقلت » ي، فقيل « له ».
(٥) ك: « إلى » المائة.
(٦) س، ي: « في عشر »، ف: « في العشرة ». سهو.
(٧) س: « فإذا عرفت قلت » مائة الدرهم، ص، ي: قيـل: « مائة الدرهم » وهو أولى.
(٨) ف: « ومائتي الدرهم ». وهو أولى لأنه معطوف على مجرور.
(٩) س: « فعرف ».
(١٠)ص: « فقلت ».

يكتبوا لليلةِ بقيَتْ كما لم يكتبوا لليلةٍ خَلَتْ ولا مَضَتْ[1]، وهم في الليلة جعلوا الخاتمةَ في حكمِ ، الفاتحةِ حيثُ قالوا: غُرَّةَ شهر كذا، ولم يقولوا: لليلةٍ خَلَتْ[2] ولا مَضَتْ لأنهم فيها بَعدُ // ولَمْ تَمْضِ ، فقالوا: سَلْخَ شهرِ ٨٩و كذا. قال أبو زيد: سَلَخْنَا[3] شهْرَ كذا سَلْخاً. فَسَلَخَ[4] فيما يؤرِّخُ مَصْدَرُ أُقيمَ اسمِ مقامَ الزمانِ.

بـــابُ اسمِ الفاعـلِ المشتقّ من اسمِ العَددِ

إعلمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقِ من أسماءِ العَدَدِ على معنيينِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ المُرادَ بفاعلٍ، واحداً من جَماعَةٍ. والآخَرُ: أن يكوَن فاعلٌ كسائرِ أسماءِ الفاعلينَ في الإعمالِ، فمثالُ الأوَّلِ كقولنا[5]: ثاني اثنينِ [6] وثالثُ ثلاثةٍ وخامسُ خمسةٍ، فقولنا: «ثاني»[7]، من ثاني اثنينِ [6]، بمنزلةِ[8]: أحَدُ اثنينِ. فكما لا يَجوزُ (أنْ تُعْمِلَ أحَداً إعمالَ اسمِ الفاعلِ)[9]، كذلك لا تُعْمِلُ ثانياً، ولا ثالثاً، من قولكَ ثاني اثنينِ وثالث ثَلاثَةٍ. وعلى هذا قولهُ تعالى: ﴿ثاني أثنينِ إذْ هما في الغَارِ﴾[10]، و ﴿لقدْ كفَرَ الذينَ قالوا: إن اللَّهَ ثالثُ ثلاثةٍ﴾[11].

---

(١) قال سيبويه ٢/ ١٧٤: «ألا ترى أنك تقول لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي».

(٢) ف: «حلت» تصحيف.

(٣) ص، ي: «يقال» سلخنا.

(٤) ص: فسلخ «سلخا».

(٥) ف: «قولنا».

(٦ - ٦) ساقط في: س، ص، بسبب انتقال النظر.

(٧) ي: ثان.

(٨) ل: بمنزلة «قولنا».

(٩) الأصل، ع: «أن يعمل أحد اعمال اسم الفاعل»، ص: «فكما أن أحداً لا يجوز أن يعمل أعمال» وقد أثبت ما في غير ذلك من النسخ لمقتضى السياق.

(١٠) آية ٤٠/ التوبة ٩.   (١١) آية ٧٣ / المائدة ٥.

ومثالُ الضَّربِ الثّاني: كقولنا: ثالثُ اثْنين، وخَامسُ أربعةٍ، فهذا يجري على قولكَ[1] خَمَسْت أربعةً وثَلَثْت اثنين. وعلى هذا قولُهُ: ﴿سيقولونَ: ثلاثةٌ رابعُهُمْ كَلْبُهم﴾[2] وقولهُ: ﴿ما يكونُ من نَجْوىٰ ثلاثةٍ إلاّ هوَ رابعُهمْ﴾[3].

فإذا جاوَزْتَ العَشَرَةَ في هذا[4] البابِ فَقُلْتَ[5] أحَدَ عَشَرَ واثنا عَشَرَ وثَلاثَةَ عَشَرَ، فإنَّ الاشتقاقَ من أسْمِ العَدَدِ، يكونُ على الوجهِ الأول، ولا يكونُ على الوَجْهِ الثّاني، وهو خامسُ أرْبَعَةٍ، لأنَّه لا يستقيمُ// أنْ يُشْتَقَّ من ثَلاثَةَ عَشَرَ ونَحْوِهِ فِعْلٌ، فَيجْري اسمُ الفاعلِ عليه، فتقولُ في خَمْسَةَ عَشَرَ على حَدِّ قولكَ خامسُ (خَمْسَةٍ) خَامسَ عَشَرَ وسادسَ عَشَرَ[6] فتفتحُ آخرَ أوّلِ الاسمينِ اللّذينِ جُعِلا اسْماً واحداً، وآخرَ الثاني، كما فَعَلْتَ ذلكَ بثَلاثَةَ عَشَرَ ونحوِه. فإنْ[7] كانَ آخرُ الأسمِ الأوّلِ ياءاً نحو ثاني عَشَرَ وحادي عَشَرَ أسْكَنْتَهُ، وإنْ كانَ في موضعِ فَتْحٍ. كما أسكنْتَ في بادي بدا وقالي قلا[8] ونحوِ ذلكَ، ويجوزُ[9] أنْ تَفْتَحَ.

89 ظ

---

(١) ي: «على قوله».
(٢) آية ٢٢/ الكهف ١٨. وقد سقط قوله تعالى «سيقولون» في ف.
(٣) آية ٧/ المجادلة ٥٨.
(٤) ع، ل: «من» هذا.
(٥) الأصل: «قلت» سهو.
(٦) في هذه الجملة اضطراب واختلاف بين النسخ: ففي الأصل: «خامس خامس عشر وسادس عشر» وفي س: «خمس خامس عشر» فقط. وفي ص، ف، ي: «خامس خامس عشر وسادس سادس عشر» وما أثبته في ج ر، مجموعة م عدا س وهو الذي يقتضيه السياق.
(٧) ي: فإذا.
(٨) انظر في الكلميتين: سيبويه ٢/ ٥٤، المقتضب ٤/ ٢٢، الخصائص ٢/ ٣٦٤، البيان في غريب اعراب القرآن ١/ ٧٢، معجم البلدان ٧/ ١٧ ـ ١٨.
(٩) ف: ويجوز «لك».

وتقولُ في المؤنّثِ حادِيَةَ عَشْرَةَ ومَنْ قالَ[(1] ثالِثَ ثلاثةٍ[1)] قالَ: ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، وحَادى أحَدَ عَشَرَ، وثالثُ وحادي[(2)] في هذا الموضعِ مُعْرَبٌ لأنّكَ لمّا حَذَفْتَ منْهُ الأسمَ الثاني، زال[(3)] ما كانَ[(4)] يُوجِبُ فيه البِنَاءَ من ضَمّ أحَدِ الأسمينِ إلى الآخرِ. وبَعْضُهُم يقولُ: خامِسَ عَشَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وهو القياسُ: .

ومن قَال خامسٌ أربعةٍ « لم يَقُلْ: رابعُ ثلاثَةَ عَشَرَ ولا رابِعَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ. لأنَ اسَمَ الفاعلِ الجاري على الفِعْلِ لا يكونُ هكذا[(5)]

بــابٌ منَ العدَدِ

تقولُ: « هذهِ ثَلاثَةُ أشْخُصٍ »، تُذكرُ، فَتُلْحِقُ التَاءَ[(6)] وإنْ عَنَيْتَ نَسَاءاً. لأنَّ الشخصَ مذَكّر وقد حملَ في الشعر على المعنى فأنّثَ قال:

[٣٤] فكانَ بصيري دونَ مَنْ كنْتَ أتَّقِي
ثلاثَ شُخُوصٍ كاعبانِ وَمُعْصِرُ[(7)]

(١ - ١) ساقط في: ف بسبب انتقال النظر.

(٢) ف: « وإحدى »، ي: « وحاد »، وكلاهما سهو.

(٣) ع، ل: زال « عنه ».

(٤) ك: « معنى » ما كان.

(٥) انظر سيبويه ٢/ ١٧٢ - ١٧٣ « باب ذكرك الاسم الذي تبين به العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ ».

(٦) ي: الهاء.

(٧) لعمر بن أبي ربيعة، ديوان ف ١/ ٥٤ ص ٣ ومنسوب له في القيسي (٩١ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ١٧٥، المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٨ و ١٣٣ الكامل للمبرد ٣٨٣، ٣٨٥، المخصص ١٧/ ١١٧، تثقيف اللسان ٣٥١، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) العجز. القسم الثاني / ٧٨٧، اللسان (شخص) ٨/ ٣١١، الخزانة ٣/ ٣١٢، الشواهد الكبرى ٤/ ٤٨٣. وغير منسوب في: عيون الأخبار ٢/ ١٥٨، المقتضب ٢/ ١٤٨، الأصول ٢/ ٧٣٠، =

٩٠ و // وتقولُ: ثلاثةُ أنْفُسٍ[1]، لأنِ النّفْسَ إنسانٌ. وعلى هذا قرِيءَ: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آياتي﴾[2]. وزَعَم يونسُ عن رؤبة: ثلاثُ أنْفُسٍ على تأنيثِ النّفْسِ وعلى هذا قرىء ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكِ آياتي﴾.

وقالوا «ثلاثُ أعْيُنٍ» وإنْ كانوا رِجالاً على تأنيثِ العَيْنِ. ويُقَوِّيَ ذَلِكَ قولُهم في تحقيرِ النّابِ منَ الأبلِ: نيَيْبٌ. فلم يُلْحقوا الهاءَ لأنّهم أرادوا الجارِحَةَ.

وقياسُ من قالَ: «ثلاثةُ أنْفُسٍ» فذكّرَ، لأنّه إنسانٌ، أن يقولَ: ثَلاثَة أعْيُنٍ. لأنَ العَيْنَ: الرَّجلُ الحافِظُ لأصحابهِ[3] على الأماكنِ المُشْرِفَةِ قال:

= السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٣١٠، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٦٠، المخصص ٩/ ٤، الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢.

وروي في: ي، بنصيري (بالياء والنون معاً)، ونصيري، في: ص، مجموعة م عدا س، من النسخ، وفي سيبويه والشنتمري، والمخصص ١١٧/١٧ من المراجع الأخرى. وروي في غير ذلك من النسخ المراجع برواية «مجنى». وروي: «وكان» في السيرافي وتثقيف اللسان، وروي فيهما وفي اللسان «دون ما كنت».

(١) اشارة لى قول الحطيئة:

ثلاثــة أنفس وثــلاث ذود لقـد جار الزمــان علـى عيالي

انظر: ديوانه ق ١١٤/ ٢ ص ٣٩٥، وسيبويه والشنتمري ٢/ ١٧٥، ومجالس ثعلب القسم الأول / ٣٠٤، والأنصاف ٢/ ٤١٠، والأغاني ٢/ ٤٧ وروايته هنا: «ونحن ثلاثة وثلاث ذود». وفي سيبويه ٢/ ١٧٤: «وتقول: ثلاث ذود، لأن الذود أنثى، وليست باسم كسر عليه مذكر».

(٢) آية ٥٩ / الزمر ٣٩.

قرأ الجمهور بفتح الكاف في «جاءتك» وفتح تاء ما بعدها، خطاباً للكافر ذي النفس، إذ الآية: ﴿بلى قد جاءتك آياتي فكذبت واستكبرت وكنت من الكافرين﴾. أما قراءة الكسر الآتية، والتي أشار إليها أبو علي، فقد رواها الربيع بن أنس عن أم سلمة عن النبي ﷺ، وفي رواية أخرى عن أبي بكر الصديق وابنته عائشة. وهي جائزة لأن النفس تقع على المذكر والمؤنث، وقد منعها بعضهم، وفي ذلك خلاف. انظر: تفسير القرطبي ١٥/ ٢٧٣، البحر المحيط ٧/ ٤٣٦.

(٣) سقطت «لأصحابه» في ص.

[٣٥] رَبّـاءُ شَمّـاءُ لا يَأوِي لِقُلّتها
إلاّ السّحـابُ وإلاّ الأوْبُ والسّبَلُ[1]

وتقولُ[2] : ثلاثةُ دوابَّ ، إذا أردتَ المذكّرَ لأنَ الأصْلَ[3] صفَةٌ . فأجْرِيَ على الأصْلِ وإن كانَ قد استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ ، هذا قولُ سِيبويه[4] . وروي أبو عمرَ عن أبي زيدٍ أنَّ العربَ تقولُ : ثلاثُ[5] دوابَّ ذكورٍ فَجَعَلَها[6] أسماً . وأمّا قولهُ تعالى : ﴿من جاءَ بالحَسَنَةِ فَلَه عَشْرُ أمْثالِها﴾[7] والمِثْلُ مذكّرٌ، فلأنّه أجتمعَ فيهِ[8] أمرانِ ، كلُّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ قد[9] يوجبُ التأنيث فلما اجتمعا قَوِيَ التأنيثُ[10] .

---

(١) للمنتخل الهذلي (واسمه مالك بن عويمر بن عثمان) .
استشهد أبو علي بقوله « رباء شماء » فذكر ولو جعله على العين أو على طليعة القوم لقال : رباءة . فرياء وشماء هنا فعال .
والبيت منسوب في ديوان الهذليين القسم الثاني /٣٧، القيسي (٩٢ و)، التكملة والذيل والصلة ٦٧/١، الخزانة ٢/ ٢٨٤، شواهد الكشاف ٥٠٨/٤ . وغير منسوب في : المخصص ١٧٨/٨ . وروي في الديوان أيضاً « لا يدنو لقلتها إلا العقاب »، وفي التكملة والذيل « لا يدنو » وفي الخزانة روي أيضاً « زناء شماء لا يدنو » وزناء من زنأ في الجبل إذا صعد.
(٢) ص : « ويقال » وسقطت، « وتقول » في ف .
(٣) مجموعة م عدا ك « أصله » .
(٤) سيبويه ٢/ ١٧٣ - ١٧٤ ونصه « وتقول : ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن أصل الدابة عندهم صفة ، وإنما هي من دبيت فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء » .
(٥) ف : « هذا » ثلاث .
(٦) س : « يجعلها »، ص، ي : « فتجعلها » .
(٧) آية ١٦٠ / الأنعام ٦. قال المبرد في المقتضب ٢/ ١٤٩ التقدير : فله عشر حسنات امثالها . انظر أيضاً سيبويه ٢/ ١٧٥ .
(٨) سقطت « فيه » في س .
(٩) سقطت « قد » في س .
(١٠) ص، ي : قوي « أمر » التأنيث .

فأحَدُهُما: أنَّ الأمثالَ في المعنى حَسَنَاتٌ كما أنَ الشَّخْصَ[1] في قولِهِ[2]: «ثَلاثُ شخوصٍ »، نساءٌ.

والآخَرُ: أن المُضافَ إلى المؤنثِ قد يؤَنّثُ، وإنْ كانَ مذكراً، كقول مَنْ قَرأَ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَيّارَةِ﴾ [3]. وقالَ الشّاعرُ [4] // ابنُ مُقْبِلٍ: ٩٠ ظ

[٣٦] قد صَرَّحَ السَيْرُ عن كُتْمانَ وابْتُذِلَتْ
وَقْعُ المَحَاجِنِ بالمهريّةِ الذُّقُنِ [5]

والثّلاثَةُ وما بَعْدَها من العَدَدِ إلى العَشَرةِ، تُضَافُ إلى الجموعِ دوْنَ الأحادِ. وقالوا: ثَلاَثَة أشْيَاءَ، وأشْياءُ أسْمٌ مُفْرَدٌ على قولِ الخليلِ وسيبويةِ[6] لأنّها صَارتْ بَدَلاً منْ أفْعالٍ، يدلُّكَ على ذَلكَ تذكيرُهُم ثَلاثَةً، مع أنَّ أشْياءَ مؤنّثةٌ كطَرْفَاءَ وقَصْبَاءَ. وقالوا: ثَلاَثَةُ رَجْلَةٍ، فجعلوا ذَلكَ بمنزلةِ « أشْياءَ »، كأنّه صارَ بدلاً من أرْجَالٍ. وقالوا: ثلاثُ ذَوْدٍ، حَيْثُ كانَ في المَعْنى جَمْعاً،

---

(١) ع: « الشخوص » أولى.
(٢) ص، ي: « قولك ».
(٣) آية ١٠/ يوسف ١٢، وقرأها: تلتقطه بعض ـ بالتاء ـ الحسن، وعن ابن كثير وقتادة (شواذ ابن خالويه ص ٦٢).
(٤) سقطت: « الشاعر » في س، ف، ي.
(٥) الشاهد فيه تأنيث « وقع » وهو مصدر لما أضافه إلى المحاجن وهي مؤنثة تأنيث الجماعة وهي جميع محجن: عصا فيها عقافة يتناول فيها الشجر، وكتمان: واد بنجران، ولمهرية: إبل منسوبة إلى مرة بن حسدان، حي من العرب، والذقن جمع ذقون، وهي الناقة التي تدني ذقنها من الأرض عند سيرها. له في ديوانه ف ٣٩ / ٩ ص ٣٥٣، القيسي ٩٢ ظ، معاني القرآن ١/ ١٨٧، المحتسب ١/ ٢٣٧، اللسان مواد: (كتم) ١٥/ ٤١٢ (وجحن) ١٦/ ٢٦٢ و (ذقن) ١٧/ ٣٢ وهو غير منسوب في الخصائص ٢/ ٤١٨. ورد في ي « قد سرح »: تحريف. و ك: « الدقن »، تصحيف.
(٦) سيبويه ٢/ ١٧٤. أنظر أيضاً المسألة ١١٨ (وزن أشياء) في الأنصاف ٤٣٤ ـ ٤٤٠.

ومثْلُهُ في الحَمْلِ على المَعْنى ثَلاثَةُ رَهْطٍ. وفي التّنزيلِ ﴿تسْعَةُ رهطٍ﴾[1]، وَيضَافُ[2] هذا الضَّرْبُ من العَدَدِ إلى نَفرٍ وَبَشرٍ وَقَوْمٍ[3].

بـــابُ المقصورِ والممدودِ

قد كنتُ كتبتُ للخزانةِ أدامَ اللّهَ عِمارتَهـا كتاباً مبسوطـاً في مَقـاييسِ المقصورِ والممدود، وذكرتُ طَرَفاً من ذلكَ في هذا الكتابِ ليكونَ مُستِقّلاً بنفسه.

والمقصورُ من الأسماءِ ما كانَ آخِرهُ ألفاً وكانت مُنْقَلبَةً عن ياءٍ أو واوٍ أو مَزِيدَةً للتّأنيث أو للإلحاقِ. فالتي للتّأنيثِ، نحو بُشْرَى وحُبْلى[4] ودعوى وسكْرَى وذِكْرى، والتي للإلحاقِ نحو أرْطـىً[5] ومِعْـزىً، مصروف // في ٩١و النكرَةِ. وأمّـا المُنْقَلبَةُ عـن الياءِ والـواوِ[6]، فنحو رجاً وَرَحَىً[7] فَرَجاً من إلى نَفرٍ وَبَشَرٍ وَقَوْمٍ[3].

فَمنَ المقصورِ مَا يُعلَمُ قَصْرُه من جهةِ القيَاسِ، ومنـه ما لا يُعْلَـمُ منْ جهَتِهِ. وإنّما يُعْلَمُ بالسّمْعِ، فممّا[8] يُعْلَمُ قَصْرُه من جهَـةِ القياسِ قولهـم:

---

(١) آية ٤٨ / النمل ٢٧. وفي الكشاف ٣/ ١٥١: « وإنما جاز تمييز التسعة بالرهط لأنه في معنى الجماعة، فكأنه قيل تسعة أنفس.

(٢) مجموعة م عدا س: و «قد» يضاف.

(٣) هنا، وفي نهاية « باب من العدد » تنتهي نسخة ي.

(٤) ص، ع، ف: « حبلى وبشرى ».

(٥) قال ابن ولاد في المقصـور والممدود ص ١٠: فأما أرطى فزعم قوم أن وزنها على وزن أفعل، وزعم قوم أنها على وزن فعلى واحتجوا بقول العرب: أديم مأروط، إذا دبغ بالأرطى وهي مقصورة في الوجهين معاً.

(٦) ل: عن الواو والياء.

(٧) س: فرجا ورحى. والرجا: ناحية كل شيء وخص بعضهم به ناحية البئر.

(٨) س: فما.

الصَّدَى، للعَطَشِ[1]. وذلكَ أنَّكَ تقولُ: صَدِيَ: يَصْدَىْ، والمَصْدَرُ الصَّدَىْ، مقصورٌ لأنَّه بزنَةِ العَطَشِ، وكذلكَ الطَّوَى في الجوعِ، لأنَّ طَوِيَ: يَطْوِي، مثل[2] غَرِثَ: يَغْرَثُ. فكما[3] أن الغَرَثَ على «فَعَلٍ» فكذلكَ الطَّوَى[2]، واسمُ الفاعلِ منْهما طَيَّانُ وَغرْثَانُ، فَصَدْيانُ كعَطْشَانَ، وطَيَّانُ كَغَرْثانَ.

ومن ذلكَ قولُهم[4] مُعْطىً وَمشْتَرىً، لأنَ مُعْطىً مثل مُكْرَمٍ، كما كانَ يُعْطَى مثل يُكْرمُ ويُخْرَجُ. ومُشترىً مِثْلُ مُحْتَقَرٍ ومُسْترشىً مِثْلُ مُسْتَخْرَجٍ. فكما[5] أنّه لَيْسَ قَبْلَ آخرِ اسم[6] المفعولِ في مُسْتَخْرَجٍ[7] ألف قَبْلَ الجيمِ التي هي آخرُ الكلمةِ، ولا قَبْلَ الآخرِ من[8] مُعْطىً ومُحْتَقَرٍ، فيلزَمُ أن تقعَ الياءُ بعدها[8] فَتُقْلبَ[9] همزةً فكذلكَ هذهِ الأسماءُ التي للمفعولِ بهِ مقصورةً.

ومما يعلمُ أنَّهُ مقصورٌ ما كانَ من أسماءِ الجَمْعِ[10]، واحدُهُ «فُعْلَةٌ» نحو عُرْوَةٍ وكُلْيَةٍ ومُدْيَةٍ، تقولُ في جَمْعِ ذلكَ عُرَىً وكُلىً ومُدىً، فهذا كظُلمَةٍ// وَظُلَمٍ وكذلكَ فِرْيَةٌ وفِرىً، كَسِدْرَةٍ وسِدَرٍ. وكذلكَ قُرىً ٩١ ظ

---

(١) س: «العطش».

(٢ ـ ٢) ساقط في ف.

(٣) ك، ل: «وكما» ع: «كما».

(٤) سقطت «قولهم» في ف.

(٥) ف: كما.

(٦) سقطت «اسم» في س.

(٧) ص: «من» مستخرج.

(٨ ـ ٨) ساقط في س.

(٩) ص، ل، ي: «فتنقلب».

(١٠) ف: «ما كان أسماً للجمع».

في[1] جَمْعِ قَرْيةٍ. وحكى الرِيّاشي[2] عن أبي الحَسَن: كُوَّةٌ وكِوًى[3].

وأما الممدودُ فما وقعتْ ياؤهُ أو واوُه طَرَفاً بعدَ أَلفٍ زائدةٍ، وذلكَ نحو الاسترشاء[4] والاستسقاءِ لأنهّما بمنزِلةِ الاستخراجِ. فكما أن الألفَ منه تقعُ قَبْلَ اللامِ، [5]كذلكَ تقعَ في الاستسقاءِ قبلَ اللامِ[5] فيلزمُ أنْ تُبْدلَ منَ الياءِ الهمزةُ فيكونُ ممدوداً لوقوعِ الهمزةِ بعدَ الألفِ الزائدةِ[6]، وكذلك الاحْتِواءُ[7] والاسْتِواءُ[8] لأنّهما بمنزلةِ الاحْتِقَارِ والاحْتِفارِ[9].

وممّا يُعْلَمُ أن واحدَهُ ممدودٌ أنْ ترى الجَمْعَ على « أفْعِلَةٍ » نحو أقْبِيَةٍ أفْنِيَةٍ وأكسْيَةٍ[10]، فالواحِدُ من الأكسيةِ كساءٌ، وكساءٌ كحَمارٌ، وأكسيةٌ كأحْمِرَةٍ، وقَبَاءٌ كقَذالٍ، وأقْبِيَةٌ كأقْذِلَةٍ.

---

(١) سقطت: «في» في ك.

(٢) الرياشي: هو أبو الفضل عباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان بن علي الهاشمي، كان عالماً باللغة والشعر، روي عن الأصمعي وأبي زيد وأخذ عنه المبرد وابن دريد، كما لقيه ثعلب وكان يفضله ويقدمه. وقال عنه المازني: قرأ الرياشي على كتاب سيبويه فما بلغ النصف منه حتى كان اعلم به مني، قدم بغداد وحدث بها لكنه رجع إلى مدينة البصرة وفيها توفي سنة ٢٥٧ هـ إذ قتله الزنج ابان حركتهم. وله من الكتب: «الخيل» و«الإبل» و«ما اختلفت اسماؤه من كلام العرب» انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٦٨ - ٧٠، مراتب النحويين ٧٥ - ٧٧، طبقات الزبيدي ١٠٣ - ١٠٦، نزهة الألباء ٢٦٢ - ٢٦٤، معجم الادباء ١٢/ ٤٤ - ٤٦، إنباه الرواة ٣/ ٣٦٧ - ٣٧٣، ابن خلكان ١/ ٢٤٦، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٧ - ٢٨، بغية الوعاة ٢٧٥ - ٢٧٨.

(٣) في اللسان (كوى) ٢٠/ ١٠١: «كان أصلها كوى ثم ادغمت الواو والياء فجعلت واواً مشددة وجمع الكوة كوى بالقصر نادرة ومن قال: كوة ففتح فجمعه كواء ممدود والكوة بالضم لغة وجمعها كوى.

(٤) ك: الاسترساء، تصحيف.

(٥ - ٥) ساقط في س بسبب انتقال النظر.

(٦) ع، ف: «بعد الالف زائدة».

(٧) س: «الاجتراء».

(٨) مجموعة م: «والأشتراء».

(٩) س، ع: «الاحتفار والاحتقار».

(١٠) مجموعة م عدال: أفنية وأقبية وأكسية.

ومما يُعْلَمُ أَنَّـهُ ممـدودٌ أنْ يكونَ المصـدرُ يُرادُ به الصـوتُ ، ويكونَ مضَمومَ الأوّلِ. وذلكَ نحـو الدُّعـاءِ والعُـواءِ، لأنَّ نظيرَ ذلكَ من الصـحيح الصُّراخُ والنُّباحُ، وكذلك البُكاءُ[1]. قال الخليلُ[2]: والـذينَ قالـوا: البُكا فَقصَروهُ، جَعَلوُهُ كالحَزَنِ. وكذلكَ ما كانَ عِلاجاً نحو النُّزاءِ[3] لأنَّهُ بمنزِلَةِ القُماصِ[4].

وكذلكَ ما كَان مصدراً لِفاعَلْت نحو شَارَيْتُه شِراءً، وماريتُهُ مراءً، لأنَّ ماريْتُهُ مِراءً[5] مثل جادَلْتُهُ// جِدالاً، شارَيتُهُ، وشراءً مثل بايَعْتُه بياعـاً. ٩٢ و

ومنَ الأسمـاءِ ما لا يُعْلَـمُ قَصْـرُه ولا مَدُّهُ منْ جهـةِ القياسِ كالسَّمـاءِ والمَنَا[6] الذي يُرَادُ به القَدَرُ[7] و [8] ما أشْبَهَ ذلكَ[8]، كما قالَ الشّاعرُ من بعضِ الهُذَلَيين[9]:

[٣٧] لَعَمْـرُ أبـي عَمْـروٍ لَقَـدْ سَاقَـهُ المَنَا[6]
إلـى حَـدَثٍ يُـورى لَـه بالأهاضِبِ[10]

---

(١) انظر سيبويه ٢/ ١٦٢.
(٢) نصه في سيبويه ٢/ ١٦٣: قال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحزن. ويكون العلاج كذلك نحو النزاء ونظيره من غير المعتل القماص.
(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد ص ١١٢.
(٤) القماص: مرض يصيب الفرس بأن يرفع يديه ويطرحهما معاً، وفي نوادر أبي مسحل ٢٩٧: ويقال أخذه القماص والقماص.
(٥) سقطت: «مراءا» في غير الأصل، ل، ف.
(٦) المنى. وقد جاء في اللسان: المنى بالياء القدر، والمنى الكيل أو الميزان الذي يوزن به بفتح الميم مقصور ويكتب بالألف. قال وتثنيته منوان ومنيان والأول أعلى. قال ابن سيدة وارى الياء معاقبة لطلب الخفة. وكذلك جاء في القاموس وشرحه.
(٣) ابن ولاد: ١٠٢.
(٨ ـ ٨) ساقط في: س.
(٩) مجموعـة م «كمـا قال بعض الهـذليين»، ص: «كمـا قال الشاعـر الهذلـي» ف: كمـا قال «الهذلي».
(١٠) ينسب هذا البيت الصخر الغي بن عبدالله الخثمى يرثى أخاه أبا عمرو، وينسب كذلك لأبي =

وسَأكْتُبُ منه طرفاً يُعْرَفُ[1] بِهِ المسموعُ من غيرِ جهَةِ المقاييس[2].

فَمِنْ ذلكَ ما كانَ مقصوراً مفتوحَ الأوّلِ:

الخَلاَ[3]: الرُّطَبُ، فإذا يَبسَ فهـو حَشيشٌ. والخَـلاَ[4] من الـكَلامِ[5] مقصورٌ[6]، يُقالُ هو حُلْوُ الخَلاَ إذا كانَ حَسَنَ الكلامِ[7] أنشدَ أحمد بنُ يحيى لكُثيِّر:

[٣٨] ومُحْتَـرِشٍ ضَبَّ العَـدَاوةِ منْهُمُ
بحُلْـوِ الخَـلاَ حَرْشَ الضِّبَـابِ الخَوادِعِ[8]

= ذؤيب، وينسب أيضاً لأخي صخر الغي يرثي صخراً.
الشاهد فيه قوله: «المنى» وهو مقصور سماعاً وقياساً. بمعنى القدر، وهو من ذوات الياء وأما الذي يوزي له - أي ينصب له - فهو من ذوات الواو ويقال في تثنيته: منوان. نسب لصخر الغي أو لأخيه أو لأبي ذؤيب في شرح اشعار الهذليين ق ١/١ ص٢٤٥، ولصخر الغي أو لأبي ذؤيب في ديوان الهذلين القسم الثاني / ٥١، القيسي (٩٣ ظ)، كتاب اللامات ٧٦، ولصخر الغي فقط في اللسان (مني) ٢٠/ ١٦١. ونسب للهذلي (دون تخصيص) في المقاييس ١/ ١٠٠ شروح سقط الزند (عن البطليوسي) القسم الرابع / ١٥٥٠.
اللسان (هضب) ٢/٢٨٣ و (وزى) في اللسان ٢٠/ ٢٧٠ والتاج ١٠/ ٣٩٠. ولم ينسب في المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٠٢، أمالي المرتضى ٢/٣٧. المخصص ١٥/ ١٧٤.
وروي «يوري له» في ك، ل، ف وفي اللسان (هضب) وهو تصحيف.
و «لعمر ابن ليلى» في المقاييس. و «لقد قاده» في المخصص.
وجاء بعد الشاهد في متن ك قوله «ومما شبه بذلك» وفي س «وما أشبه ذلك».

(١) غير الأصل: «لتعرف».
(٢) ف: «القياس».
(٣) الخلى. وكذا جاء في اللسان وفي القاموس وشرحه.
(٤) الخلى: جاء في شرح القاموس قال ثعلب: يقال فلان حلو الخلى إذا كان حسن الكلام. وأورد بيت كثير.
(٥) س، ل: «في الكلام».
(٦) سقطت «مقصور» في ع.
(٧) ف: «الحديث». انظر ابن ولاد ٣٧.
(٨) المحترش الذي يهيج الصب في حجره فإذا خرج هدم عليه بقيته واستعاره للعداوة. والضب=

السّدَا[1] في البُسْر، وحدَّثَنا [2] عليُّ بنُ سليمانَ عن أحمد بنِ يحيى قال [3]:

السّدَا [4]: ما سَقَطَ نهاراً. والنَّدَى: ما سَقَطَ لَيْلاً. وقالَ [5] الأصمعي[6]: السَّدَى والسَّتى في الثوبِ لُغَتَانِ[7].

الحَشَا[8]: طَرَفٌ من الأرْضِ. قالَ:

= دويبة وهو يأتي أيضاً بمعنى الغل والحقد ويحتمل ان الشاعر أراد ذلك. واحترشت الضب صدته، والخوادع المقيمات في حجرتها لئلا تحترش. له في ديوانه جـ ٢: ق٨٩/ ١٢ص١٢، القيسي (٩٤و)، والمقصور والممدود ٣٣، اللسان (حرش) ٧/ ١٦٨ و (خلا) ١٨/ ٢٦٤. وهو غير منسوب في الصاحبي ١٢٣، المخصص ٣/ ٨٠ و٨/ ٩٧.

(١) كذا ورد في جميع النسخ ولعل الصواب: السدى: اليسر.

(٢) ص: «وحدثني».

(٣) سقطت «قال» في ف.

(٤) السدي: ما سقط نهاراً كما في اللسان والقاموس وشرحه.

(٥) ك: «قال».

(٦) الأصمعي (١٢٣ - ٢١٧ هـ) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، الباهلي البصري، عالم اللغة والنحو والغريب والاخبار والملح. قدم بغداد واتصل بالرشيد فقربه. وآثره على أبي عبيدة. وكان يقارن بأبي زيد وأبي عبيدة. فيقال: أبو زيد أكثر من الأصمعي في النحو، وأبو عبيدة أعلم من أبي زيد والأصمعي بالأنساب والأيام والأخبار، والأصمعي بحر في اللغة لا يعرف مثله فيها وفي كثرة الرواية.
أخذ عن حماد بن سلمة وحماد بن زيد الأزدي، وأكثر سماعه من الأعراب وأهل البادية، وممن روي عنه ابن جخيه عبد الرحمن بن عبدالله، والسجستاني والرياشي واليزيدي وغيرهم. توفي سنة ٢١٠ هـ «على خلاف في ذلك».
وذكر له القفطي أكثر من أربعين كتاباً، منها: «المقصور والممدود» و «الهمز» و «الخيل» و «فعل وأفعل» و «الألفاظ» و «النوادر».
أنظر ترجمته في: أخبار النحويين ٤٥ - ٥٢، مراتب النحويين ٤٦ - ٦٥. طبقات الزبيدي ١٨٣ - ١٩٢، نزهة الالباء ١٥٠ - ١٧٢، إنباه الرواة ٢/ ١٩٧ - ٢٠٥، ابن خلكان ١/ ٢٨٨، النجوم الزاهرة ١٩٧ و ٢١٧، بغية الوعاة ٣١٣ - ٣١٤، الأصمعي حياته وآثاره. د. عبد الجبار الجرمود.

(٧) انظر الأبدال ابي الطيب اللغوي ١/ ٩٩. وفي ابن ولاد ص ٥٤ - ٥٥: السدي: على ثلاثة أوجه كلها مقصورة تكتب بالياء، وهو سدي الثوب، ويقال: ستي الثوب وهما لغتان بمعنى، والسدي: البلح، والسدي: من الندى.

(٨) س، ص: «والحشا».

[٣٩] يقولُ الذي يُمسى على الحِرْزِ أهْلُهُ
بأيِّ الحَشَا صارَ الخليطُ المُباينُ[1]

والحَشَا: واحدُ أحْشاءِ الجَوْفِ. والحَشَا: الرَّبْوُ، ورَجُلٌ حَشْيانُ، وفُلانٌ في حَشَا فُلانٍ وفي ذَراهُ: أيْ في كَنفهِ // والثَّرى[2]: التُّرابُ ٩٢ظ النَّدِيُّ. و (القَصَا)[3]: ما حَوْلَ العَسْكَرِ، والسَّفا خِفةُ [4]النّاصيةِ، تُكْرَهُ في الفَرَسِ وتُسْتَحبُّ في البَغْلِ[5]. والسَّفى [4]: الترابُ، ويومٌ ذو سَافياءِ، لما تسفيهِ الريحُ[6] من التُّراب. قال الهذليُّ:

[٤٠] وقد أرسَلوا فُرّاطَهُم فتأثّلوا
قَليباً سَفَاها كالإِماءِ القواعدِ[7]

---

(١) للمعطل الهذلي (أحد بني رهم بن سعد بن هذيل) في ديوان الهذليين القسم الثالث / ٤٠ من قصيدة له يرثى عمرو بن خويلد، القيسي (٩٥ و)؛ ابن ولاد ٢٧، اللسان (حشا) ١٨/ ١٩٤، وهو غير منسوب في الصاحبي ١٢٣، المقاييس ٢/ ٦٥، المخصص ١٢/ ٥٨، ١٥/ ١٦٠ (وفي كلا الموضعين عن أبي علي).
ورواية صدره في س: «يقول الذي يمشي إلى الحزن أهله»، وفي ص، ع، ل: «أمسى إلى الحزن» وبهذه الرواية ورد في اللسان، وروي في ك: «أمسى على الحزن» وورد العجز برواية «أمسى الخليط» في ابن ولاد، والصاحبي، والمقاييس، والمخصص، وبها ورد في اللسان.

(٢) س: «الثري».

(٣) كذا في س. وفي غيرها: «والقضا» تصحيف. قال ابن ولاد / ٨٧: «والقضاء يمد ويقصر وهو على لفظ واحد في حروفه وحركاته وهو ما حول العسكر والدار».

(٤ - ٤) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(٥) انظر: ابن ولاد ص ٥٢ - ٥٣.

(٦) ف: الرياح.

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي.
والفراط: القوم المتقدمون، وتأثلوا: اتخذوا. وسفاها: ترابها. له في شرح ديوان الهذليين ق ٢٤/ ٨ ص ١٩٢، ديوان الهذليين القسم الأول / ١٢٢، القيسي (٩٦ و)، البئر لابن الأعرابي ٥٧، الأضداد لابن بشار الأنباري ٣٥٤، المقصور والممدود لابن ولاد ٥٣، الصحاح (اثل) ٤/ ١٦٢٠، المقاييس ١/ ٦٠، سمط اللالىء ١/ ٢٥٥، المعاني الكبير =

ومنْه اشتقاقُ سُفْيَانَ[1] الاسمِ العَلَمِ. فُلانٌ[2] صَدَى مال، أيْ قائمٌ بهِ والصدى: العَطَشُ، ورجلٌ صَدْيانُ. والصَدَى: الصوْتُ الذي يَرُدُّه[3] الجَبَلُ، قالَ أبو زيدٍ: أَصَمَّ اللَّهُ صَدَاهُ[4] قال: وهو السّمْعُ والدِّماغُ وَحَشْوُ الرأسِ قالَ[5] وصَدَى الإنسانِ بَدَنُه بعد ما يموتُ[6].

وَخَسَا وَزَكَا[7]، فَخَسا: الفَرْدُ وَزَكا: الزَّوجُ. وقالوا هو يخَاسي[8] أي يُقامرُ. [9]اللَّطا[10]: جَمْعُ لَطَاةٍ وهو الثِّقْلُ. ألقى عليه لَطَاتَه[9]، واللّطَا جَمْعُ لَطَاةٍ وهي الجَبْهَةُ[11]. وقالوا: ما يَعْرِفُ قَطَاتَه من لَطَاتِهِ[12]، والقطاةُ: ما بينَ

= ٢/١٢٢٦، معجم ما استعجم ١/٣٣٩. ومواد: (فرط) في اللسان ٩/٢٤٢، و (أثل) في اللسان ١٣/٩. والتاج ٧/٢٠٢، و (سقى) في اللسان ١٩/١١٢، والتاج ١٠/١٧٨.

وهو غير منسوب في مجالس ثعلب، القسم الأول ١٢٢، المخصص ١٠/٤٢، وورد في ك: «وتأثلوا»، وفي س: «افراطهم وتأثلوا»: تحريف.

وروي في السمط: «وقد بعثوا».

(١) في الصحاح (سقى) /٢٣٧٨: وسفيان: اسم رجل، يكسر ويفتح ويضم.

(٢) س: «وفلان».

(٣) ك: «يردده»: سهو.

(٤) في اللسان (صدى) ١٨٧: وروي ابن أخي الأصمعي عن عمه قال: العرب تقول: الصدي في الهامة والسمع في الدماغ يقال اصم الله صداه من هذا وقيل: بل اصم الله صداه من صدى الصوت الذي يجيب صوت المنادي.

(٥) سقطت «قال» في ع، ف.

(٦) انظر ابن ولاد ٦٣ - ٦٤.

(٧) س، ل: «وخسا وزكا» انظر ابن ولاد ٣٥، الصحاح ٦/٢٣٢٧ و ٢٣٦٨.

(٨) ك، ل: «يحاسى»: تصحيف.

(٩ - ٩) ساقط في س.

(١٠) ع، ل: «واللطا».

(١١) س: وهي «الخرزة». سهو.

(١٢) ما يعرف لطاته من قطاته. وفي اللسان (قطا) ٢٠/٥١ قال الراجز:

وأبوك لم يك عارفاً بلطاته ... لا فرق بين قطاته ولطاته

ونص المثل في اللسان: «فلان من رطاته لا يعرف قطاته من لطاته»، قال: يضرب مثلاً للرجل الأحمق، لا يعرف قبله من دبره من حماقته.

الوَرْكَينِ . قالَ أحمَدُ بن يَحيى : يقولُ لا يُعْرَفُ أعلاهُ من أسفَلِهِ من حُمقهِ. والقَطَا : جَمْعُ قطاة من الطيرِ.

// والحَمَا : أبو زَوْجِ المرأةِ. وَحَمٌ مِثْلُ أبٍ قال أحمدُ : وَقدْ ٩٣و يُهْمَزُ فيقالُ : حَمْءٌ[1]. المِنَا : [2] القَدْرُ، وقالوا هوَ بمَنَا فَرْسَخ أي قَدْرُ فَرْسَخٍ . والمَنَا : الذّي يُوْزَنُ بِه . قال الأصمعيُّ : هو أعجميٌّ مُعَرَّبٌ[3].

الحَجَا[4] : المَلجَأ والمَهْرَبُ قال ابنُ مُقْبل :

[٤١] لا تَحْرِزُ الْمَرءَ أحْجَاءُ البِلادِ، ولا
تُبْنَى لَه في السّمواتِ السّلاليمُ[5]

والحَجَا جَمْعُ حَجَاةٍ، وهيَ نُفّاخَاتُ الماءِ. قالَ[6] :

[٤٢] أُقَلِّبُ طَرْفي في الفَوارسِ لا أرى
حِزاقاً، وعيني كالحَجَاةِ من القَطْرِ[7]

---

(١) قال ابن ولاد ص٣٠. وهو غير مهموز وفي تهذيب اللغة (حمى) ٥/٢٧٢ : «وزاد الفراء «حمؤها»، ساكنة الميم مهموزة؛ «وحمها»، بترك الهمز.

(٢) المنى.

(٣) انظر: المعرب للجواليقي ص ٣٧٢.

(٤) ص : «والحجا». س : والحجا. وقد أورد صاحب اللسان بيت ابن مقبل شاهداً على أن الجحا : الناحية قال : وأحجاء البلاد نواحيها وأطرافها.

(٥) له في ديوانه ف ٣٥/٢٧ ص ٢٧٣، القيسي (٩٦ و)،، مجاز القرآن ١٩٠، ابن ولاد ٣١، المقاييس ١٤٢/٢، اللسان مواد (سلم) ١٩١/١٥، (حجا) ١٨/ ١٨٠، (عنا) ٣٣٨/١٩، شواهد المغنى ٢٢٧. وهو غير منسوب في المخصص ١٠٣/١٠. وروايته في الديوان «لا تمنع» وفي ابن ولاد «لا يحرز المرء احجاء» وفي المقاييس «ولا يحرز. . ولا يبني».

(٦) ك : قال «الشاعر».

(٧) نسب القيسي هذا البيت للخرنق ترثى أخاها حازوقاً، أو لامرأة ترثى ابنها. قال: والأول أرجح. وفي اللسان لأمرأة ترثي زوجها من الخوارج اسمه حازوق. أو للحنفية ترثي أخاها حازوقاً أو لخرنق ترثي أخاها حازوقاً. وهو ليس في ديوان الخرنق بنت بدر برواية أبي عمرو. ولعله لاحدى الخرانق الاخريات (الخرنق بنت سفيان أو الخرنق بنت قحافة أو الخرنق بنت عبعبة).

الشّرى مَصْدَرُ شَرِيَ: أي غَضِبَ[1]، وكذلك شَرِيَ الجِلْد. والشّرى مَوْضِعٌ تُنْسَبُ الأسْدُ إليهِ[2]. [3]وقد يكونُ قولُهم[3]: الشُّراةُ[4] جَمْعُ شارٍ من غضبَ ولَجَّ، وهم[5] يزْعَمونَ أنّه من قَوْلِ اللَّهِ[6] تعالى: ﴿ ومنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَه ابتغاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾[7]: أيَ يَبيعُها ومَن ثَمَّ قال قَطَرِي:

[٤٣] رأتْ فتيةً باعـوا الألـه نُفوسَهُم
بجَنّـاتِ عَدْنٍ عنْـدَهُ ونَعيـمِ[8]

الشَوَا:[9] جِلْدَة الرأسِ، والشّوَا[9]: رُذَالُ المالِ. ويُقَالُ: شَوَىً ما أخطأ دِينَ الإنسانِ[10]: أي هَيّنٌ.

القَنَا في الأنْفِ. وقال أحمدُ بنُ يَحيىَ عن الأصْمَعّيِ: كلُّ خَشَبَةٍ عنْدَ العَرَبِ قَنَاةٌ.

= أنظر: القيسي (٩٦ و)، الخصائص ٣/ ١٨٨، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣ (نسبة لامرأة من العرب) اللسان (حزق) ١١/ ٣٣٢. وهو غير منسوب في المخصص ٩/ ١٥٠، ١٥/ ١٦٠، اللسان (حجا) ٨/ ١٨٢.

(١) ف: مصدر شري «يشري «يشري آذا» غضب.

(٢) ل: «إليه الأسد».

(٣ - ٣) ساقط في س.

(٤) س: «والشراة».

(٥) ك، س: وهم «كأنهم».

(٦) س: من «قوله».

(٧) آية ٢٠٧/ البقرة ٢.

(٨) له في شعر الخوارج ق ٨٤/ ١٢ ص٤٥، القيسي (٩٧ و)، المخصص ١٣/ ١٢٢، ١٥/ ١٤٨.

(٩) الشوى.

(١٠) س: دين «الإسلام» ومعنى العبارة: كل شيء شوى أي هين ما سلم دين الانسان أو دين الإسلام.

وَعَصَا الرحَّا مثل النّجْفَة قطْعَةٌ منَ الأرْضِ عَظيمةٌ. وَرَحا الحَرْبِ، وَرَحا الطّحيْنِ [1]، كلُّ ذلكَ مَقْصورٌ.

وَمنَ المكسورِ الأوّلِ المقصورِ:

القِرى: قرى الضيفِ والقِرا[2]: ما جُمِعَ في الحوضِ من الماءِ قبلَ أنْ تَرِدَهُ الإبلُ.

[3]والقلى: البُغْضُ[3]. الحِجَا[4]: العَقلُ. اللِّوى[5]: مُنقَطَعُ الرّملِ. الإنا[6]: منَ البلوغِ من قولك بلَغَ إنَاه. والمِعَا[7]: واحدُ الأمعاءِ. [8] وهو واحدٌ[7] ليس بجمعٍ. وقولُ القُطاميّ: //. ٩٣ظ

[٤٤] وَمِعَىً جياعاً[9].

---

(١) س: «الطين». تحريف.

(٢) والقرى. وفي القاموس وشرحه: وقرى الماء في الحوض يقريه قرياً وقرى: إذا جمعه في الحوض. قال الأزهري: يجوز في الشعر قرى. فجعله في الشعر خاصة. وفي اللسان: وقريت الماء في الحوض قرياً وقرى: جمعته. وقال في التهذيب: يجوز في الشعر قرى فجعله في الشعر خاصة.

(٣ ـ٣) ساقط في ع.

(٤) ص، ل «والحجا».

(٥) ص: «واللوى».

(٦) والآني.

(٧) والمعي.

(٨ ـ ٨) ساقط في ص.

(٩) القطامي لقب لقائله واسمه: عمير بن شييم بن عمرو بن تغلب وتمام البيت:

كأن نسوع رحلي حين ضمت ... حوالب غرزاً ومعي جياعا

والنوع جمع نسع وهو سير تشد به الرحال.

ديوانه ق ٢/٦٣ ص ٤١، ومنسوب له في: القيسي (٩٨ و)، المخصص ١٥/١٧٧، اللسان (معي) ٢٠/١٥٦. وهو منسوب في شواهد الكشاف ٤/٤٤٥ لعبد الرحمن بن حسان برواية: كأن قتود رحلي.

إنمَا وَضِعَ الواحدَ فيهِ[1] موْضَعَ الجميعِ [2] كما أن ما أَنشَدَه أبو زيدٍ:

[٤٥] يُبَيّنُهُـمْ ذو اللـبِ حينَ يَراهُمُو
بِسِيماهُمُـو بيضـاً، لِحاهـم وأَصْلَعـا[3]

وضع الواحـدَ فيه موضـعَ الجميعِ [4] والمِعَـا من الأرضِ: مَسِيلُ ماءٍ ضَيّقٌ صغيرٌ.

وَقومٌ عدى: أي[5] غُرَباءُ. وَمَـكانٌ سِوىً: أي عَدْلٌ بين الموضِـعين. والأعداءُ[6]: يُقالُ فيهم[7] عُدىً وعِدىً[8].

والغِنَى خِلافُ الفَقْرِ، والغِناءُ: في الصوت ممدودٌ. وقُرِىءَ على أبـي إسحاق[9] لحُميدٍ[1] وأنا حَاضرٌ أَسمَعُ:

---

(١) سقطت: «فيه» في مجموعة م عدا س.
(٢) ك. ل: الجمع.
(٣) للأسود بن يعفر بن عبد الاسود بن نهشل.
والشاهد فيه: قوله «واصلعا» حيث وضع الواحد موضع الجمع. وكان وجه الكلام أن يقول: «وصلعا» لأنه معطوف على قوله «بيضا». وهو منسوب له في القيسي (٩٩ و) نوادر ابي زيد ١٦٢.
والبيت غير منسوب في المحتسب ١/ ١٨٤ «قال ابن جني: قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد: ببينهم... البيت».
(٤) غير الأصل، ل، ف: «الجمع».
(٥) سقطت «أي» في ع.
(٦) ف: «الاعداء».
(٧) ع: «لهم».
(٨) ع: يقال: قوم عدي وعدي.
(٩) أبو إسحاق: هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي. أخذ عن المبرد ولازمه حتى استقامت له معرفة كبيرة بالنحو وارتفعت درجته في الأدب واللغة، فأصبح نديماً في النحـو للخليفة المعتضد. وعاش في سعة ويسر. وقد لازمه معه ابن كيسان، وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعده، وكان الزجاج يوصف بأنه أشد لزوماً لمذهب البصريين بينما كان ابن كيسان يخلط المذهبين. وممن أخذ عن أبي إسحاق أبو علي الفارسي وابـن درستـويه النحـوي =

[٤٦] عَجبتُ لها أنّىٰ يَكونُ غِنَاؤها
فَصيحَاً ولَم تَفغَرْ بمِنطقِهَا فما[1]

والغَناءُ من الكفاية، والجزاءُ[2] مفتوحٌ ممدودٌ. والشِّرىَ مَصدَرُ شريتُ يكون[3] للبَيعِ ويكون للشراءِ[4]. والرِّبا: المنهيُ عنه. [5]والقِلى: البُغْضُ[5]. والصِبا من صبوتُ والصّبيِّ[6]، والكِبا: الكُناسةُ[7].

ومِنَ المضْموم الأولِّ المقصورِ:

السُرى: السَّيرُ بالليلِ. والتُّقي من التَّقْوىَ، والواو من التقْوى[8] منقلبةٌ عن الياءِ[9]. والهُدى: مَصْدَرُ هَدَيتُه في الدّينِ هُدَىً، يذكر ويؤنثُ. والضُّحَى

= وغيرهما، وتوفي ببغداد سنة ٣١١ هـ وله مصنفات كثيرة أهمها: «معاني القران»، «والاشتقاق» و «القوافي» و «العروض» و «فعلت وافعلت».
انظر ترجمته في اخبار النحويين ص ٨٠، طبقات الزبيدي ١٢١ ـ ١٢٢، نزهة الألباء ٣٠٨ ـ ٣١٢، معجم الأدباء ١/ ١٣٠ ـ ١٥١، انباه الرواة ١/ ١٥٩ ـ ١٦٧، ابن خلكان ١/ ١١ ـ ١٢، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٠٨، بغية الوعاة ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١) هو حميد بن ثور الهلالي.

(١) ديوانه ق أ/ ٩٣ ص ٢٧ ومنسوب له في: القيسي (٩٩ ظ)، والكامل ٥٠٤، اللسان (فغر) ٦/ ٣٦٦ و (غنا) ١٩/ ٣٧٦.
وغير منسوب في: معاني القرآن ٢/ ٢٨٩، المخصص جـ١٣/ ٩ وجـ١٥/ ٥٤. وروي في معاني القرآن: «رفيعاً ولم تفتح».

(٢) غير س، ص، ف: والجزء. والجزء بمعنى الكفاية أيضاً. وقد أثبت «الجزاء» لمقتضى السياق، انظر ابن ولادة ص ٢٥.

(٣) ف: «ليكون» تحريف.

(٤) س: «يكون للبيع والشراء»، ع: «ويكون للشري».

(٥ ـ ٥) في ي، ص، ف.

(٦) سقطت «والصبي» في س، والعبارة في ص: «والصبي مصدر صبوت ومن الصبي».

(٧) ف: والكنا: الكناسة: تصحيف، وفي ل، حاشية ع زيادة: «وثنيته كبوان». قال سيبويه ٢/ ٩٢. «وقالوا: الكبا، ثم قالوا: الكبوان حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز».

(٨) ك، ص، ع: «في التقوى».

(٩) ك، ع: من الياء.

والسُّدى: المُهْمَلُ. قال تعالى: ﴿ أيَحسَبُ الإنسانُ أنْ يُتْرَكَ سُدَىً ﴾[1]. والرُّقى: جَمْعُ رُقْيَةٍ. والمُدَى: جَمْعُ مُدْيَةٍ. وأما الطُّلا[2] فزَعَمَ سيبويهِ[3] عن أبي الخطابِ[4]: أن واحدَه طُلاةٌ. والمُها[5]: جَمْعُ مُهاةٍ، وهو ماءُ الفَحْلِ في رَحَمِ النَاقة، وهو[6] في تقديرِ القَلبِ.

ومن المفتوحِ الأوّلَ الممدود:

٩٤و السَّواءُ: وَسَطُ الشيءِ // والرَّهاءُ: والمُتَّسَعُ من الأرضِ[7]. والرَّهْو: المرأةُ الواسِعةُ[8]. والضُّحاءُ[9]: وهو لِلإبِلِ مثلُ الغَداءِ للإنسانِ. والغَباءُ: من غَبِيَ يَغْبَى[10] غباءاً وغَباوةً[11].

الذَّماءُ[12]: بقيَّةُ النَّفسِ. يُقالُ للضَّبِ: ما أبطأَ ذَماؤه، أيْ ما أبطأَ خُروجَ نَفسهِ.

---

(١) آية ٣٦/ القيامة ٧٥.

(٢) في اللسان وشرح القاموس: الطلى: الأعناق واحدتها طلية.

(٣) سيبويه ٢/ ١٨٤، انظر أيضاً ابن ولاد ٦٩.

(٤) أبو الخطاب: هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الكبير النحوي من أئمة اللغة والنحو، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب، كما أخذ عنه أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي. ولم يعرف تاريخ وفاته.
أنظر ترجمته في: مراتب النحويين ٢٣، طبقات الزبيدي ٣٥، نزهة الالباء ٥٣. إنباه الرواة ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨، المزهر ٢/ ٣١٣.

(٥) في اللسان: المهى ماء الفحل وهو المهية. وقد أمهى. وفي القاموس وشرحه: المهى كهدى.

(٦) س: «وهي».

(٧) ابن ولاد ٤٨.

(٨) ف: «الوسيعة».

(٩) ك: «الضحاء».

(١٠) سقطت «يغبي» في مجموعة م عدا س.

(١١) س، ف: «غباوة وغباءاً».

(١٢) غير الأصل، س، ع: «والذماء».

(قال)[1] أبو عبيدة[2]: القَومُ على بَوَاءٍ[3] أي على سَوَاءٍ. وقالَ الأصمعيُّ: البَوَاءُ: التكافُؤ. وكلا التفسيرين يؤولُ إلى معنىً واحدٍ[4].

وجَارية بيِّنَةُ الجَراءِ[5].

والتَّلاءُ: الحَوالَةُ، أتليتُ فُلاناً على فُلانٍ أحَلْتُهُ. والبَلاءُ من الخِبرةِ، والبَلاءُ من الإنعامِ. قال الأحنفُ[6]: البَلاءُ ثم الثَّناءُ:

---

(١) تكملة من ص، وأثباتها أولى.

(٢) أبو عبيدة (١١٠ ـ ٢٠٩ هـ): هو معمر بن المثنى مولى تيم قريشي، علامة أهل البصرة في النحو، كان اعلم الناس بأنساب العرب وبأيامهم، كثير الذكر لمثالبهم فهابه الناس، وخشوا لسانه لكنه كان عالماً بالشعر والغريب والاخبار. عاصر الأصمعي وجرت بينهما نفرة. وقد حملا إلى الرشيد، فاختار الأصمعي لمجالسته لأنه كان أصلح لمجالسة الملوك. وممن أخذ عن أبي عبيدة واختص بذلك التوزي وروي عنه أيضاً المازني والسجستاني. له كتب ومصنفات كثيرة ذكرها القفطي وقد نيفت على المائة كتاب. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٢ ـ ٥٥، طلقات الزبيدي ١٩٢ ـ ١٩٥، نزهة الالباء ١٣٧ ـ ١٥٠، معجم الأدباء ١٩/ ١٥٤ ـ ١٦٢، أنباه الرواة ٣/ ٢٧٦ ـ ٢٨٧، ابن خلكان ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٨، النجوم الزاهرة ٢/ ١٨٤، بغية الوعاة ٣٩٥.

(٣) انظر اللسان (بوأ) ١/ ٢٩.

(٤) انظر ابن ولاد ص ١٧.

(٥) في نسخ التكملة الجراء (بالفتح) وفي ابن ولاد ص ٢٢: «الجرا المصدر من الجارية مفتوح الأول مقصور وقد يمدونه أيضاً. وهو مفتوح فإذا كسروا أوله مدوا فقالوا: «جارية بينة الجراء».

(٦) الأحنف: هو ابن بحر الأحنف (وقيل الضحاك أو صخر) بن قيس بن معاوية بن حصين المري، السعدي، المنقري التيمي والاحنف لقب له، لقب به لحنف في رجله، أحد دهاة العرب وفصحائهم، يضرب به المثل في الحلم، ولد في البصرة، وكانت له وفادة، اعتزل الفتنة يوم الجمل، ثم شهد صفين مع علي، وولي خراسان بعد ذلك. وله خطب وكلمات متفرقة في كتب الأدب وتوفي بالكوفة سنة ٧٢ هـ. انظر ترجمته في: جمهرة لانساب ٢١٧، معجم البلدان ٣/ ٤٠٩، ابن خلكان ١/ ٢٣٠، المستقصي ١/ ٧٠ ـ ٧١، فرائد اللال ١/ ١٨٥.

واللَّفاءُ دونَ الحقِّ، يُقالُ رَضيتُ من الوفاءِ باللَّفاءِ[1]. والغَلاءُ: غَلاءُ السِّعْرِ.

والهَبَاءُ: من الهَبْوةِ والتُّرابِ، والبَراءُ من بَرِئتُ، نحنُ البَراءُ[2]. والبَراءُ آخرُ ليلةٍ في الشهرِ[3]. والخَفَاءُ: مَصْدَرُ خَفِيَ الشيءُ إذا لم يَظْهَرْ. والبَقَاءُ: مَصْدَرُ بَقِيَ، وقالوا: بَرِحَ الخَفَاءُ[4]، أي صارَ الخَفِيُّ في بَراحٍ، فزالَ الخفاءُ[5]. والقَبَاءُ وقد تَقَبَّى الرجلُ لِبَسَ القَبَاءَ[6].

والمسكور الأوّل والممدودِ:

رَجلٌ هِداءٌ وَهِدَانٌ[7]: النَّكْسُ الذي لا خَيْرَ فيهِ. والجِباءُ جَمْعُ جِئاوةٍ وعاءُ القِدْرِ[8]. والكِباءُ: العُودُ الذي يُتَبخَّرُ بهِ. قال المُرَقِّشُ:

[٤٧] في كلِّ مُمْسىً لها مِقْطَرةٌ ... فيها كِباءٌ مُعَدٌّ وحَميمُ[9]

---

(١) انظر: ابن ولاد ٩٥. وفي جمهرة الأمثال للعسكري ١/ ٨٨٣ ص ٢٩٥: اللفاء الشيء القليل، يقول: «رضيت بالقليل من الوفاء، لأني لا أجد كثيرة عند أحد» انظر أيضاً الميداني ٢٠٤.

(٢) سقطت: «البراء» في ك. وفي اللسان (برأ) ١/ ٢٤، «والعرب تقول نحن منك البراء» لان البراء مصدر. وقال أبو إسحاق: المعنى في البراء، أي ذو البراء منكم، ونحن ذوو البراء منكم.

(٣) انظر مادة (برأ) في الصحاح والتهذيب واللسان ففيها اختلاف في هذا المعنى لكلمة البراء.

(٤) هذا مثل معناه: زال الستر وانكشف السر. انظر جمهرة الأمثال ١/ ٢٥٦ ص ٢٠٥، تهذيب اللغة (برح) ٥/ ٢٨، فصل المقال ٥٧، الميداني ١/ ٦٣، المستقصى ٣/ ٧، اللسان (برح) ٣/ ٢٢٢.

(٥) غير الأصل: فزال «خفاؤه».

(٦) انظر: ابن ولاد ص ٩٠.

(٧) سقطت «وهدان» في ص.

(٨) في اللسان (جيأ) ١/ ٤٥: والجئاوة والجياء والجياءة: وعاء توضع فيه القدر. انظر أيضاً ابن ولاد ٢٦.

(٩) أسم الشاعر: ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك، والمرقش لقب له. المقطرة المبخرة، الحميم: الماء البارد. وقيل هو في الأصل الماء الحار. والبيت منسوب في المفضليات ق ٥٧ / ص ٢٤٨، =

البِغَـاءُ[1]: الزِّنَـاءُ[2]. في التنـزيلِ ﴿ ولا تُكْرِهـوا فتياتـكُم علـى البِغاءِ ﴾[3]. والإبَاءُ مَصدَرُ[4] أبَيْتُ عَلَيْهِ. والعِشَاءُ من الوَقْتِ. وإزاءُ الشيء حذاؤه // وفُـلانٌ إزاءُ مَـالٍ إذا كـان حَسَنَ القيام بـهِ. والرِّشـاءُ: الحبلُ. والرِّواءُ: حَبلٌ[5] ويُجْمعَانِ أرْشيةً وأرْويةً. والخِـلاءُ[6] في الإبـلِ مثلُ الحِرانِ في الحَافِرِ خاصةً. واللِّجانُ في كلّ دَابةٍ. واللِّجُونُ[7]: الحرون. والخفَاءُ: كساءٌ يُلْبَسُهُ وَطْبُ اللَّبَنِ [8]. والوِكاءُ: خَيْطٌ يُشَدُّ بهِ السِّقَاءُ، يُقالُ: أوْكيتُ السِّقاءَ. والعِفاءُ: الوَبَرُ، وصغارُ ريشِ النَّعامِ.

94 ظ

والعِفَاءُ: جَمْعُ عفَـا، الجَحْشُ[9]. والبِـلاءُ: مَصـدر باليتُ بهِ مُبَـالاةً وبِلاءً، عن أبي زيدٍ. والشِّفَاءُ: الدواءُ.

ومن الممدود المضمومِ الأوّلِ[10]:

= القيسي (١٠٠ و)، مجاز القرآن ١/ ٢٧٤، تهذيب اللغة (حمم) ٤/ ١٥، اللسان مواد (قطر) ٦/ ٤١٩ و (حمم) ١٥/ ٤٤. وغير منسوب في الشعر والشعراء ٥٦.

وروي في مجاز القرآن «وكل يوم» ومادة (حمم) من تهذيب اللغة واللسان: «كل عشاء.. وذات كباء» وفي المخصص «في المخصص «في كل يوم».

(١) ص: والبغاء.

(٢) في اللسان (زنا) ١٩/ ٧٩ يمد ويقصر والمد لغة بني تميم وفي الصحاح لأهل نجد. والقصر لغة أهل الحجاز قال تعالى: ﴿لا تقربوا الزنى﴾ آية ٣٢/ آلاسراء ١٧.

(٣) آية ٣٣/ النور ٢٤.

(٤) س، ص: «من» بدل من «مصدر».

(٥) ل: الحبل، أولى.

(٦) الخلاء والحران هو أن تقف الدابة عندما يقدر جريها.

(٧) ف: «واللجون» تصحيف.

(٨) غير الأصل، ص: «يلبس وطب اللبن» أولى. انظر ابن ولاد ٣٨.

(٩) ص: «للجحش».

(١٠) ف: «ومن المضموم أوله الممدود» وفي بقية النسخ: «ومن المضموم الأول الممدود» وهو أولى لمقتضى السياق.

الغُثاءُ: ما جاء بهِ السَّيْلُ، والرُّخَاءُ: الرِّخْوُ وصُداءُ: حَيٌّ من اليَمنِ.

وذُكاءُ: اسمٌ من أسماء الشمسِ غيرُ مَصروفةٍ[1] للتعريفِ والتأنيثِ. والهُراءُ: الكلامُ غُير المُصيبِ. قال:

[٤٨] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنطِقٌ
رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[2]

والرُّواءُ: حُسْنُ المَنْظَرِ، يكونُ من الرِّيِّ[3]، ومِنْ رأيتُ. الجُمَاءُ: مَحزِزةُ الشيءِ هم[4] جُماءُ مائةٍ وزُهاؤها.

والهُذاءُ مِنَ الهَذيانِ. والزُّهاءُ: قَرْيَةٌ[5].

وفُعَالٌ يَكْثُرُ في الصَّوْتِ[6] نحو الدُّعاءِ والرُّغاءِ والثُّغاءِ وهو في أصواتِ الضَّأنِ[7] والمَعزِ، والمُكَاءُ: الصَّفيرُ. والنُّزاءُ مثل القُماصِ.

---

(١) ك، ص: «غير مصروف».
(٢) لذي الرمة في حاشية الأصل، ديوانه ٢١٢، القيسي ١٠٠ ظ، اصلاح المنطق ١٥٦، ابن ولاد ١١٩، السيرافي (٥٢٨ نحو) ٦/ ٤٤٧، المحتسب ١/ ٣٣٤، الخصائص ٢٩، أمالي المرتضى ١/ ١٠، سمط اللالىء ١/ ٤٠٧، الأمالي الشجرية ٢/ ٧٨، شواهد الشافية ٤٩١، اللسان (نزر) ٧/ ٥٧، الشواهد الكبرى ٤/ ٢٨٥. وغير منسوب في جمهرة اللغة ٣/ ٢٩١، ٤/ ٢٨٥، سمط اللالىء ١/ ٢٥٥، ابن يعيش ٢/ ١٩، شرح الرضى على الشافية ٣٥٠. ورواية القيسي واللسان «رخيم الحواشي» روى في السمط أيضاً «رقيق الحواشي».
(٣) والري، بالكسر: المنظر الحسن.
(٤) س: يقال هم...
(٥) انظر معجم البلدان ٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.
(٦) ص، مجموعة م عدا س: «في الأصوات».
(٧) س، «في الأصوات» اصوات الضأن سهو.

ومما يَدُلُّ مَقْصوراً على معنىً وممدوداً على مَعْنىً آخر[1]:

الخَلاءُ: مصدرُ خَلَوْتُ بهِ وقالوا: خَلاؤكَ أقنى لحيَائك[2]. والخَلا[3]: الرَّطْبُ، والخِلاءُ [4]بكسرِ الأوّل[4] في الإبلِ مثلُ// الحِرَانِ فيلأ الدَّوابِ[5]. ٩٥و قالَ أبو زيدٍ[6]: خَلأ البعيرُ و يخلأ خِلاءاً إذا بَرَكَ، فلم يَكَدْ ينهضُ. وكذلكَ الناقةُ. والأصمعيُّ يَزْعُمُ أن الخِلاءَ في النُّوقِ خاصةً[7]. والعَماءُ: الغَيْمُ (الرّقيقُ)[8]، والعَمى[9] مصدرُ عَمِيَ. ومَا أَحسَنَ عَمَـيَ هذهِ الناقـةِ لطولهـا. والمَشَـاءُ من النَّمـاءِ ممـدودٌ والمَشَـا مقصـورٌ: نَبْـتٌ[10]. . قالَ الأخطَلُ:

[٤٩] أَجَـدُّوا نَجَـاءاً غَيَّبَتْهُم عَشيَّةً
خَمائـلُ مـن ذات المَشَـا وهُجُولُ
وكنـت صحيحَ القلـبِ حتـى أصابني
مـن اللامعـات المُبرقـات خُبُولُ[11]

---

(١) س، ص، ف: «على آخر».

(٢) مثل معناه أنك إذا خلوت في منزلك وتركت غشيان الناس فقد لزمت الحياء. ابن السكيت: معناه أنك إذا خلوت فاستحى. انظر جمهرة الأمثال ١/٧٠٨ ص ٤٢٢، الميداني ١/١٦٢، المستقصي ٢/٧٥، الصحاح (خلا) ٦/ ٢٣٣٠.

(٣) والخلى.

(٤ - ٤) ساقط في ك.

(٥) انظر اللسان (خلا) ١/ ٦١.

(٦) نوادره ٢٥٢.

(٧) كذا قال أيضاً أبو منصور الجواليقي (اللسان خلأ ١/ ٦٢).

(٨) تكملة من ع. وهذا المعنى أورده ابن ولاد ٧٢، رواه أيضاً صاحب اللسان عن ابن سيدة (عمى) ١٥/١٣٣.

(٩) الأصل، ك، ع: «العماء» تحريف. وفي اللسان (عمى): قال أبو عبيدة: «وأما العمى في البصر فمقصور».

(١٠) ففي ابن ولاد ٩٩: «نبت يشبه الجزر».

(١١) ديوانه ٢٥٧، ومنسوبان له في القيسي ١٠١ و، ابن ولاد ٩٩ (عجز الأول) اللسان مواد: (جبل) =

أنشَدَهُ أبو عمروٍ الشيباني[1] بالخَاءِ. قال الأصْمَعيّ: هذا تصحيفٌ وإنما هو حُبُولُ من الحِبْلِ وهو[2] الداهيةُ[3]. العَفَاءُ[4] مَحوُ الأثرِ. والعَفَا: الجَحْشُ. والرَجَاءُ من الأمَلِ والرَجَا: الناحيَةُ، والجميعُ[5] الأرجاءُ. أبو زيدٍ (غَارَهم)[6] اللَّهُ بحيَا إذَا أُمطَروا[7] فأخصَبوا.

والحَيَاءُ: حَيَاءُ النَّاقَةِ، ممدودٌ، عن أبي زيدٍ والأصْمَعيّ. والحيَاءُ من

= ١٣/ ١٤٦(الثاني) و (مشا) ٢٠/ ١٥٢ (الأول) وهما غير منسوبين في المخصص ١٢/ ١٤٦ أو ١٥/ ١٣٣ (الأول).

ورواية الثاني في ك: «فكنت» وفي شرح الديوان: انه يروى «حبول» عن ابن سيدة عن الفارسي، وذكر القيسي: انه يروى «عن البارقات المخلفات حبول»، ويروى أيضاً «من الملمعات المبرقات» وذكر أيضاً: روايتي أبي عمرو والأصمعي. وروي الثاني في المخصص واللسان (حبل): «سليم القلب».

(١) أبو عمرو الشيباني: هو إسحاق بن مواء الشيباني، اللغوي، نسب إلى بني شيبان ـ وليس نسبه فيهم ـ لأنه كان مؤدباً لأولاد قوم منهم، كوفي نزل بغداد، كان من أعلم الناس باللغة، موثقاً فيما يرويه، جمع أشعار العرب ودونها حتى عرف في وقته بين العلماء بصاحب ديوان اللغة والشعر، وكان إلى ذلك، كثير الحديث، كثير السماع، وممن روى عنه ابنه أبو عمرو، كما لازمه أحمد بن حنبل يكتب عنه الحديث. توفي سنة ٢١٠ هـ على اختلاف ذلك. من تصانيفه: «الخيل» و «اللغات» «والجيم» ويعرف أيضاً «بكتاب الحروف» وغيرها. انظر ترجمته في مراتب النحويين ٩١ ـ ٩٢، طبقات الزبيدي ٢١١ ـ ٢١٢، نزهة الالباء ١٢٠ ـ ١٢٥، معجم الأدباء ٦/ ٧٧ ـ ٨٤، ابن خلكان ١/ ٦٥، النجوم الزاهرة ٢/ ١٩١، بغية الوعاة ١٩٢.

(٢) س، ل، ف «وهي» أولى.

(٣) انظر المخصص ١٢/ ١٤٦، اللسان (حبل) ١٣/ ١٤٧.

(٤) ك، ص: «والعفاء».

(٥) ك، ع: «والجمع».

(٦) كذا في مجموعة م. وفي غيرها «غائهم» وهو تحريف. ونص أبي زيد في نوادره ص ٢٥٢ وهو: «ويقال قد غارهم الله بحيا يغيرهم إذا أصابهم مطر أو أصابوا خصباً» أنظر أيضاً اللسان (غور) ٦/ ٢٤٢.

«ويقال قد غارهم الله بحيا يغيرهم إذا أصابهم مطر أو أصابوا خصباً»
أنظر أيضاً اللسان (غور) ٦/ ٣٤٢.

(٧) ك: «ومطروا».

الاستحياءِ[1]. الفَضَاءُ[2] من الأرْضِ ما لم يَحجُزْ [3]بينَ بَعضهِ وبعضٍ[4] بناءٌ ولا شَجَرٌ ولا خَمَرٌ. وَمَتاعُ القومِ فِضا[3] أي مُختَلطٌ. والعَرَاءُ: القَضاءُ من قولِهِ تعالى: ﴿ فَنَبَذْنَاهُ بالعَرَاءِ ﴾[5].

والعَرَا مقصورٌ: ما قَرُبَ من الدَّارِ[6]. الصَّفَا[7]: مقصورٌ جَمْعُ صَفَاةٍ، والصَّفَاءُ من الشيءِ الصّافي ومن الودِّ. الأَبْا: دَاءٌ يأْخُذُ المِعزَى من شُرْبِ[8] أبوالِ الأرْوى، أبِيَتْ أَبَاً والأَباءُ ممدودٌ، القَصَبُ.

اللِّواءُ: لواءُ الأميرِ ممدودٌ واللوى منَ // الرَّمل ومقصور[9]. ٩٥ ظ

ومما لامُهُ همزةٌ مفتوحٌ[10] ما قبلها ويسمى المقصور المهموز:

الفَرَأُ: حمارُ الوَحشِ. وَسَبأُ من قوله تعالى: ﴿ وَجِئتُكَ مِنْ سَبَإٍ «بنبإٍ يقين» ﴾[11] وَقَدْ أَبدَلُوا من[12] الهمزةِ فيهما فقالوا[13]: أَنكَحَنا الفَرَا فَسَنَرى[14].

---

(١) في تهذيب اللغة: (ص) ٥/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ : «وحياء الشاة والناقة وغير ممدود ولا يجوز قصره إلا لشاعر يضطر في شعره إلى قصره». الليث: يجوز قصر الحياء ومده. قال الأزهري: وهو غلط، لأن أصل الحياء من الاستحياء.

(٢) ص، ف: «والفضاء».

(٣ ـ ٣) ساقط في س.

(٤) ص، ف: «وبعضه.

(٥) آية ١٤٥/ الصافات ٣٧.

(٦) ابن ولاد ٧١ ـ ٧٢.

(٧) ك، ع: «والصفا».

(٨) ف: «من شم» وهو الذي ذكره ابن ولاد ص ٨.

(٩) ابن ولاد ص ٩٥.

(١٠) س: «مقصور» مفتوح.

(١١) آية ٢٢/ النمل ٢٧. وقوله «بنبأ» تكملة ك، س، ل و «يقين» من ك، ل.

(١٢) سقطت «من» في مجموعة م عدل ل.

(١٣) س: «فقال».

(١٤) مثل يراد به: فعلنا ننظر. انظر جمهرة الأمثال ١/ ١٧٤ ص١٦٥، الميداني ٢/ ١٩٥، المستقصي ١٦١، فرائد اللآل ٢/ ٣٠٠.

وقالوا: تفرقوا أَيدي سَبَا، وأيادي سَبَا[1] والجَنَأُ والهَدَأُ.[2] وهما بمعنىً.

وأجأ لأحَدِ جَبَلَيْ طَيِّءٍ. والمَلأُ: أشرافُ القومِ. والنَبأُ: الخَبَرُ. والحَبَأُ: صاحبُ المُلْكِ.

والحَدَأُ: جَمْعُ حَدَأَةٍ للفأسِ [3]ذاتِ الرأسين[3]. (والحِدَأ)[4] بكسرِ الأوَّلِ: الرَّخَمُ[5]. والفَطَأُ: دُخُولُ وَسَطِ الظَّهْرِ، والخَطَأُ، والوَزَأُ[6]: السَّمِينُ الشّديدُ الخَلْقِ. والكَلأ من الرُّطْبِ والعُشْبِ[7].

بابُ المذكرِ والمؤنثِ[8]

أصْلُ الأسماءِ التذكيرُ، والتأنيثُ ثانٍ لَه، فَمِن ثَمَّ إذا انضَمَّ إلى التأنيثِ في الأعلامِ التعريفُ لم يَنصرِفْ، نحو امرأةٍ سُميتْ بِقَدمٍ أو زَينَبَ. وإذا انضمَّ إلى التذكيرِ انصَرَفَ نحو رَجلٍ يُسمّى[9] بحَجرٍ أو جَعفَرٍ. والتأنيثُ على ضَربَينِ:

---

(١) ل: «أيدي سبأ وأيدي سبأ». وفي معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٨. «يتركون همزها لكثرة ما جرى على السنتهم، ويجرون سبأ، ولا يجرون: من لم يجر، ذهب إلى البلدة. ومن أجرى، جعل سبأ رجلاً أو جبلاً، ويهمزه. وهو في القراءة كثير لا أعلم أحداً ترك همزة. انظر أيضاً اللسان (سبأ) ١/ ٨٧.

(٢) س: «الخبأ»: تصحيف، غيرك، س: والهرأ: تحريف. وما أثبته يرجحه ابن ولاد في ص ٢٣: «والجنأ في الظهر غير ممدود» وفي ص ١١٧: «والهدأ في الظهر مهموز غير ممدود».

(٣ - ٣) ساقط في مجموعة م.

(٤) الأصل، ع، ل «الحداء» سهو.

(٥) ع: للرغم.

(٦) س: «الورا» تصحيف. في اللسان (وزأ) ١/ ١٨٩. والوزأ: القَصير السمين الشديد الخلق.

(٧) س: «من العشب والرطب».

(٨) نقل ابن سيده في المخصص (١٦/ ٧٩ - ٨٠) هذا الباب بنصه تحت عنوان أبواب المذكر والمؤنث مع بعض الاختلافات اليسيرة. وهو ينص أحياناً على الإشارة للفارسي.

(٩) ع، ل: «سمى».

تأنيثٌ حقيقيٌّ، وتأنيثٌ غيرُ حقيقيٍّ. فالحقيقيُّ: ما كانَ بإزائهِ ذكَرٌ نحوَ امرأةٍ وَرَجُلٍ، وَنَاقةٍ وجَمَلٍ، وعَيْرٍ وأتَانٍ، وحَمَلٍ وَرَغَلٍ وجَدْيٍ وَعَناقٍ.

وَغيرُ الحقيقيِّ: ما لَحِقَ اللفظَ[1] فقط، وَلَمْ يكُنْ تَحتَهُ معنىً لَهُ، وذَلَكَ نحو البُشرَى والذِكرى وَطَرْفَاءَ وصَحراءَ وغُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ وقِدْرٍ // وَشَمسٍ وَدَارٍ وَنَارٍ[2]. فتأنيثُ هذِهِ الأشياءِ تأنيثُ لَفظٍ لا تأنيثُ حقيقةٍ. ٩٦و

فَما كانَ من التأنيثِ حقيقياً فإن تذكيرَ فِعْلِهِ إذا تَقَدَّمَ فاعِلُهُ لا يَسوغُ في الكَلاَمِ وَحَالِ السَّعَةِ. وذلكَ نحوُ سَعَتِ المرأةُ، وَذَهَبَتْ سَلمى وَبَعُدَتْ[3] أسماءُ. فَتلزَمُ العَلاَمَةُ حَسَبِ لزُومِ المَعْنَى وحَقِيقَتِهِ، لتُؤْذِنَ أَنَّ المُسْنَدَ إليهِ الفِعْلُ مُؤنَثٌ، وَعَلَى هذا قالوا: قَامَا غُلاماكَ.

[٥٠] وَيَعصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ[4]

إلاَّ أَنَّ الأحسَنَ هُنَا أَنْ لا تَلْحَقَ الفِعْلَ علامَةُ تَثنِيَةٍ، ولا جَمْعٍ، لأنَّ التَثنيَةَ والجَمْعَ لا يَلْزَمَانِ لُزومَ التأنيثِ الحقيقيِّ، وَقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ:

---

(١) ف: «ما كان تأنيثه باللفظ».

(٢) ع: «ونار ودار».

(٣) مجموعة م: «وقعدت».

(٤) جزء من بيت للفرزدق في هجاء عمرو بن عفراء، وتمامة:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

دياف: قرية بالشام، والسليط: دهن السمسم وهو هنا الزيت.

ديوانه ص٤٦، ومنسوب له في: القيسي ١٠٢ ،، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٦، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ١٧٠ ظ، الأمالي الشجرية ١/ ١٣٣، وشروح سقط الزند (العجز، عن البطليوسي) القسم الثاني / ٥٥١، وبتمامه (عن الخوارزمي) القسم الثالث/ ١٣٠٠، ابن يعيش ٣/ ٨٩ و٧/ ٧ اللسان مواد (سلط) ٩/ ١٩٣ و (ديف) جـ ١١/ ص ٧، الخزانة ٢/ ٣٨٦. وغير منسوب في اعراب أبيات ملغزة ٢٥٨، الخصائص ٢/ ١٩٤ (بجزئه الذي ورد في التكملة).

[٥١] لَقَدْ وَلَدَ الأخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ[١]

وكانَ الذي حَسَّنَ ذَلِكَ[٢]، الفَصْلُ الذي وَقَعَ[٣] بينَ الفاعلِ وفعْلِه بالمفعُولِ. وَعَلَى هذا حَكَوا[٤] في الكَلامِ: حضرَ القاضيَ اليومَ امْرأةٌ.

فإنْ كانَ التأنيثُ غَيْرَ حقيقيٍّ جازَ تذكيرُ الفِعْلِ الذي يُسْنَدُ إليهِ مُتَقَدِّماً[٥] نحو قولهِ تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾[٦]، ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[٧] ﴿ وَأَخَذَ الذينَ ظلموا الصَّيْحَةُ ﴾[٨]. وفي أُخرى: ﴿ قَدْ جَاءَتكُم مَوْعِظَةٌ من رَبِّكُمْ ﴾[٩] و ﴿ أَخَذَتْهُمْ الصَّيْحَةُ ﴾[١٠]. فإنْ قالَ: مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا كانَ أَقْبَحَ من جاءَنا مَوْعِظَةٌ لأنَّ الرَّاجعَ[١١] يَنبَغِي أنْ يكونَ على حَدِّ ما يَرْجِعُ

---

(١) صدر بيت لجرير في هجاء الأخطل تمامة:

لقد ولد الأخيطل أم سوء   على باب استها صلب وشام

ديوانه ٤٧ ومنسوب له في القيسي ١٠٢، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٨٦، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٣٠٣ ظ، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ١٧٢ و، ابن يعيش ٥/ ٩٢، اللسان مواد (صلب) جـ ٢/ ١٧ و (أمم) ١٤/ ٢٩٤، الشواهد الكبرى ٢/ ٤٦٨، شواهد المغنى (١٠٨) شواهد الكشاف ٤/ ٥٢٢. وغير منسوب في معاني القرآن ٢/ ٣٠٨، المقتضب (صدره) ٢/ ١٤٨، الخصائص ٢/ ٤١٤، الأمالي الشجرية (صدره) ٢/ ٥٤، الانصاف ١/ ١٠٣، جواهر الأدب (صدره) ٥٥، منهج السالك (صدره) ٢/ ١٦٣.

وروى «على قمع» في معاني القرآن والأنصاف، وروي عجزه: «مقلدة من الأمات عاراً» في جمهرة اللغة واللسان (أمم)، وروي «على حاراستها» في السيرافي (٥٢٨ نحو)

(٢) س، ف: «هذا».

(٣) ف: «الواقع» بدلاً من «الذي وقع».

(٤) ف: «حكموا» تحريف.

(٥) ص: متقدماً «عليه».

(٦) آية ٢٧٥/ البقرة ٢.

(٧) آية ٩/ الحشر ٥٩.

(٨) آية ٦٧/ هود ١١.

(٩) آية ٥٧/ يونس ١٠.

(١٠) آية ٧٣ و ٨٣/ الحجر ١٥.

(١١) ك: الرواجع.

إليهِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلكَ في الشِّعرِ قالَ:

[٥٢] فَلاَ مُزْنَـةٍ وَدَقَـتْ وَدْقَها
وَلا أَرْضَ أَبْقَـلَ إبـقـالَهَـا[1] // ٩٦ظ

وَعلى هَذَا قَوْلُهُ:

[٥٣] أَرْمِـي عَلَيْهَـا وَهْـيَ فَرْعُ أَجْمَعُ
(وهْـيَ ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصْبَعُ)[2]

---

(١) لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً مخصبة بكثرة ما نزل عليها من الغيث. والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع التأخير ضرورة، كما حذفها مع التقديم في المؤنث غير الحقيقي من قوله: «ابقلت»، لما كان في المعنى المكان، فحمل على المعنى، فكأنه قال: ولا مكان أبقل ابقالها. قال القيسي: وروي النحاس عن أبي حاتم: «ولا ارض ابقلت ابقالها» بتخفيف الهمز، وعندئذ لا شاهد فيه على هذا.

والبيت منسوب في حاشية ص، القيسي ١٠٣، وسيبويه والشنتمري ١/ ٢٤٠، الكامل للمبرد ٤٠٥ و ٤٨٤، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٢، الأصول ٢/ ٣٥٠، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ١٧٦ ظ، ابن يعيش ٥/ ٩٤، اللسان: مواد: (أرض) ٨/ ٢٧٩ و (ودق) ١٢/ ٢٥٢ و (بقل) ١٣/ ٦٤، الشواهد الكبرى ٢/ ٢٦٤، شواهد المغنى ٢/ ٩٤٣، الخزانة ١/ ٢١، و٣/ ٣٣٠، الحرجاوي ٩٠.

وغير منسوب في: معاني القرآن ١/ ١٢٧، اعراب أبيات ملغزة ص ٤٢، المحتسب (عجزه) ٢/ ١١٢، الخصائص ٢/ ٤١١، المخصص ١٦/ ٨٠ و١٨٧، الأمالي الشجرية ١/ ١٥٨، البلغة ١٤، جواهر الأدب للاربلي ص٥٥، شرح الجمل ٢/ ٣١٥ و٤٤٥ و ٤٩٦، اللسان (خضب) ١/ ٣٤٥، المغنى ٢/ ٦٥٦، منهج السالك ٢/ ١٧٢.

(٢) هذا الرجز لحميد الأرقط، الشاهد فيه قوله «أجمع» وكان وجه الكلام «جمعاء» لكنه حمله على المغنى، إذ القوس عود، وهو تأكيد لضمير الذي في وان لم يكن جارياً على الفعل فإنه بمعنى الجاري فيكون فرع بمعنى قوى أو شديد وما أشبه ذلك من التقدير. ولا يكون تقديراً لفرع لأنه نكرة، والبصريون يمنعون توكيدها. وقد وضع في قوله عليها، على موضع «عن»، وهذا كثير في كلامهم. البيتان منسوبان في القيسي ١٠٣ ظ، فرائد القلائد ٣٧٣. وغير منسوبين في اصلاح المنطق ٣٤٣، أدب الكاتب (الأول)، أمالي المرتضى ٢/ ٢٥، الشنتمري على سيبويه ٢/ ٣٠٨، المخصص (عن التكملة) ٦/ ٣٨ و ١٤/ ٦٥ (الأول في الموضعين) و ١٦/ ٨٠، الاقتضاب (الثاني) ٤٣٢، البلغة ٧٠، شرح الجمل ١/ ١٥٣، الأول منها في ١/ ٣٦٣، اللسان (ذرع) ٩/ ٤٤٧ و=

فأما قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وإذا حضرَ القِسْمَةَ أُولو القُرْبى ﴾[1] ثُمَّ قالَ تعالى: ﴿ فارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾[1]. فَلأنهُ حَمَلَهُ[2] على الإرْثِ، أَوْ لأنَّ القِسْمَةَ المقسومُ. ومثلُ ذَلكَ قَوْلُهُ:

[٥٤] إذْ هِيَ أحْوى مِنَ الرِّبْعيِّ حَاجِبُه
والعَينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكْحُولُ[3]

حَمَلَهُ سيبويهِ[4] على أنَ المكحولَ للعينِ[5]. ورَوَي أبو عثمان وغيرُهُ عن الأصمعيِّ أنه كانَ يَتَأَوَّلُه على « إذْ هيَ أحْويَ حاجِبُهُ مكحُولُ والعَينُ بالأثمدِ ». قالَ أبو عُثمان[6]: العَربُ تقولُ « الأجذاعُ انكسَرْنَ » لأدْنى العَدَدِ، والجُذُوعُ للكثيرِ انكسَرتْ. وعلى هذا قالوا: « لخَمسٍ خَلَوْنَ »

= (فرع). ١٠/ ١١٨. والثاني منهما في حاشية الأصل، س، ع وفي متن ك، ص، وساقط في ج ر، ف.

(١) آية ٨/ النساء ٤.

(٢) س، ك، ص: حمل.

(٣) لطفيل الغنوي. الشاهد فيه تذكير مكحول، وهو خبر عن العين، وهي مؤنثة. حمل العين على الطرف أو الجفن وهذا مذهب سيبويه، والأصمعي يرى أنه خبر عن الحاجب، والتقدير عنده حاجبها مكحول، فلا تكون فيه ضرورة. قال الأعلم في شرحه للشاهد: إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب حوارها منه.

والربعي ما فتح في الربيع، نسب على غير قياس، وأموى من الحوة وهي السواد، والإثمد حجر يتخذ منه الكحل. ديوانه ق ٥/ ٣ ص٥٥، ومنسوب له في: القيسي ١٠٥ و، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٤٠ الانصاف ٢/ ٤١١.

وغير منسوب في معاني القرآن ١/ ١٢٧، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٣٠٤، جمهرة الأمثال ١/ ١١٨. (عجزه) المخصص ٦/ ٣٨ و١٦/ ٨١ (عجزه في الموضعين) و ١٦/ ٨٠، شرح الجمل ٢/ ٣٠٠ و ٤٩٧ وورد في ف: بالإثمد «الجاري». تصحيف.

(٤) سيبويه ١/ ٢٤٠.

(٥) ك، ل: «العين».

(٦) المخصص ١٦/ ٨١.

وكذلكَ إلى العَشْرِ، فإذا زادَ على العَشْرِ[1] دَخَلَ في حَدِّ الكثيرِ[2] فقالوا: لإحدَى عَشْرَةَ خَلَتْ[3]، وخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ.

فأما[4] فِعْلُ الجميعِ [5] إذا تَقَدَّم الفاعِلَ فقد[6] يُذكرُ ويُؤنثُ لأنَّ [7] تأنيثَ الجميعِ [8] ليس بحقيقةٍ، فَمِنْ ثَمَّ أُنِّثتْ جَماعةُ المُذكرِ [7]، فقالوا: هي الرِّجالُ، وهي الجمالُ، كما قالوا: هي النساءُ، وهي الجُذوع، لأنّ هذهِ الجموع كما يُعَبَّرُ عنها بالجماعَةِ، فَقدْ يُعبرُ عَنها بالجَمعِ والجميعِ. ويَدلُّ على أنَّ هذا التأنيثَ ليسَ بحقيقةٍ، أنكَ لَوْ سميتَ رَجُلاً بكِلابٍ أو كعَابٍ أو خُرُوقٍ أو عُنُوقٍ صرَفْته. ولو سميته بعَناقٍ أو أتَانٍ لمْ تَصرِفهُ ولذلك جاء: ﴿ وجاءَهُم البيناتُ ﴾[9]، وقَالَ// : ﴿ إذا جاءَكَ المُؤمناتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾[10] وقَالَ تعَالَى: ﴿وقَالَ نِسْوَةٌ «في المَدينَةِ»﴾[11] ولو ٩٧و قُلتَ: قال امرأةٌ لم يستَقِمْ، لأنَّ تأنيثَهُ حَقيقَةٌ للفَصْلِ، وَلَيسَ كالنِّسوَةِ لأنَّ[12] تأنيثَ النساء والنسوة للجَمْعِ، كما أنَّ التأنيثَ في: ﴿ قالت الأعرابُ ﴾[13] كذلكَ. فَلَوْ لَمْ يُؤنِّثْ (وَقَالَ نسوةٌ)[11] لَكَانَ حَسَناً. وعَلَى التذْكيرِ قولُ الفَرزْدَق:

[٥٥] وَكُنّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ
طَويلاً سَوارِيهِ، شَديداً دَعائمُه[14]

---

(١) ص: «العشرة» سهو.
(٢) ف: «دخل حد الكثير».
(٣) ب: «قد» خلت.
(٤) ص: أما.
(٥) ك: «الجمع».
(٦) ف: «قد» سهو.
(٧ ـ ٧) ساقط في ف.
(٨) ك: «الجمع».
(٩) آية ٨٦/ آل عمران ٣.
(١٠) آية ١٢/ الممتحنة ٦٠.
(١١) آية ٣٠/ يوسف ١٢، وتكملتها من ص، ف.
(١٢) ف: «فإن» تحريف.
(١٣) آية ١٤/ الحجرات ٤٩.
(١٤) الشاهد فيه حذف الهاء من طويلة وشديدة ضرورة، حمل السواري والدعائم على البناء المحكم، فتأنيثها غير حقيقي فلذلك حسن حذف الهاء له في ديوانه (الصاوي) جـ ٢/ ٧٦٥، (بيروت صادر) ص٢٠٧، القيسي ١٠٥، وسيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٨، المخصص ١٦/ ٨٢، =

وَقَالَ آخرُ في فِعْلِ المُفردِ:

[٥٦] وَمَا زِلْتُ محَمْولاً عليَّ ضغينةٌ
وَمُضطَلِعُ الأضغانِ مُذ أنَا يافعُ[1]

لو قالَ[2]: الكِلابُ نَبحَ، والكعَابُ انكَسَر، كانَ قبيحاً حتى يُلحِقَ العَلامَةَ، كما قَبُحَ « موعِظَةٌ جاءَنا »، ولَمْ يَقبُحِ « جاءَني[3] مَوْعِظَةٌ »، [4]ولا أجاءيَ مَوعِظَةٌ[4] وَقَدْ جاءَ في الشِّعرِ، قالَ[5]:

[٥٧] فإما تَرَيْني وَلي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادِثَ أودَى بها[6]

= اللسان (كون) ١٧/ ٢٥٠. وورد في ف: عهد «بيع» تصحيف. وروايته في الديوان «قديماً ورثناه»، و «طوالا» و «شدادا» وعلى هذا لا شاهد فيه.

(١) للكميت بن معروف جد الكميت بن زيد وينسب أيضاً لرجل من سلول.
والشاهد فيه حذف هاء التأنيث من قوله محمولاً لحمله إياه على الضغن. وهو منسوب للكميت ولرجل من سلول في القيسي ١٥٦ و، الشواهد الكبرى ٣/ ٣٢٤، وللكميت في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٩، السيرافي (١٣٧ نحو) جـ ٢/ ١٧٦ ظ، وغير منسوب في المخصص ١٦/ ٨٢.

(٢) ع: «قلت».

(٣) ص، ف: «جاءنا». وهو مناسب للسياق.

(٤ ـ ٤) ساقط في: ف، بسبب انتقال النظر.

(٥) سقطت «قال» في ص، ع، ل.

(٦) للاعشىٰ ميمون بن قيس. والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من قوله «أودت» ضرورة. وأكد ذلك إضافة لما ذكره أبو علي كون القافية مردفة بالألف.
ديوانه ق ٢٢/ ٣ ص١٧١ ومنسوب له في: القيسي (١٠٦ ظ)، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٩، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٢، الأصول ٢/ ٣٤٩، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٣٠٣، ابن يعيش ٩/ ٤١، اللسان مواد: (حدث) ٢/ ٤٣٧ و (ودي) ٢٠/ ٢٦٤، الشواهد الكبرى ٢/ ٤٦٦ و ٤/ ٣٢٧، الخزانة ٤/ ٥٧٨.
وغير منسوب: في معاني القرآن ١/ ١٢٨، المخصص ١٦/ ٨٢، الأمالي الشجرية ١/ ٢٢٧ و ٢/ ٢٤٥، الانصاف ٢/ ٤١٠، ابن يعيش ٥/ ٩٥ و جـ ٩/ ص ٦، التصريح ١/ ٣٧٨، منهج السالك ٢/ ١٦٩. =

وهذا كأنه[1] حَمل الحوادث على الحدثان، لما كانوا يقولون، «الحدَثانُ» فيُريدونَ به الكَثْرةَ والجنسَ، كما يُرادُ ذَلكَ بلفظِ الجميعِ جَعَلَ الجَمع[2] كالواحدِ، لموافقتهِ له في المعنى بإرادتهِ[3] الكَثرةَ باللفظين[4].

ومن ثم أُنِّثَ الحدَثانِ في الشِّعرِ أيضاً[5]، لمّا جازَ أنْ يُعْنَى بِهِ ما يُعْني بالحوادثِ قالَ:

[٥٨] وحمّال المئينِ إذا ألَمَّتْ بنا الحدَثانُ والأنفِ النَّصُورُ[6]

بابُ أسماءِ المؤنَّثِ[7]

الأسماءُ المؤنَّثةُ على ضَرْبَين:

اسمٌ لا عَلامَةَ فيه للتأنيثِ // واسمٌ فيهِ عَلامَةٌ. فما لم تَكُنْ فيه ٩٧ ظ عَلاَمَةٌ له، فَلا يَخْلو منْ أن يكونَ على ثَلاثَةِ أحرفٍ أو على أكثر من ذلك.

فَأَما الذي عَلَى ثلاثَةِ أحرفٍ، فنحو عَيَنٍ وأُذُنٍ ودَارٍ وسُوقٍ ونارٍ. فما كانَ من هذا الضرب، فإنه إذا حُقِّرَ لَحِقَتْهُ تاءُ التأنيث في التحقيرِ، وذلكَ نحو

ورواية صدره في «ف»: «فإما ترى لمتى بدلت» وبهذه الرواية ورد في سيبويه والشنتمري والسيرافي. ورواية الديوان «فإن تعهديني» و«ألوى بها». ورواية «فإن تعهديني»، ذكرها القيسي أيضاً، وورد في الانصاف، برواية «فإن تبصريني» ورد في المذكر والمؤنث للمبرد والأصول، ورواية صدره في معاني القرآن «فإن تعهدي لامريء لمة»، عجزه «أزرى بها».

(١) ك، ص، ل، ف: إنما.

(٢) ص، ع، ف: «الجميع».

(٣) ع: «وارادته».

(٤) س: «في اللفظين»، ف: في «الموضعين».

(٥) سقطت «أيضاً» في ل.

(٦) لم ينسب لقائل معين. أنظر: القيسي ١٠٦ ظ، المخصص ٨٢/١٦، الأمالي الشجرية ١٠٦/١ وقال القيسي ويروى «والأنف العضوب».

(٧) هذا الباب بنصه في المخصص ٨٢/٦ ـ ٨٣. (مع اختلافات يسيرة في بعض الألفاظ كتلك التي بين لنسخ).

أُذَيْنَةٍ وَعُيَيْنَةٍ، وفي سُوقٍ : سُوَيْقةٌ، ودارٍ[1]: دُوَيْرَةٌ. وإنَّما لَحِقَتِ التَّاءُ في التَّحقيرِ، لأنَّه يَرُدُّ ما كانَ ينبغي[2] أنْ يكونَ في بناءِ المكبَّرِ فَرُدَّتْ[3] كما رُدَّتْ اللاّمُ في نحوِ[4] يَدٍ وَدَمٍ ونحوِ ذلكَ. ألا ترى أنهم جَمَعوا ما حُذِفَتِ التاء في مكَّبرِهِ من المؤنث بالواوِ والنونِ كما جَمَعـوا ما حُذِفَـتْ منـهُ الـلاّمُ فقالـوا: أرَضُونَ كما قالوا: سنونَ وثِبونَ ومِئونَ[5].

وقد تركوا رَدَّ الهاءِ في التَّحقيرِ في حُرُوفٍ مؤنثةٍ من ذواتِ الثَّلاثةِ شَذَّتْ عما عليه الجمهورُ في الاستعمال. ومنهـا حَرْبٌ[6] وقَـوْس ودِرْعٌ[7]، لِدَرْع الحديد، وعُرُسٌ وَعَرَبٌ، قالوا[8]: عُرَيبٌ والاسمُ مؤنثٌ لقولهم: العَرَبُ[9] العَارِبَةُ.

وأما ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ من المؤنثِ فلا تَلحَقُهُ التاءُ في التَّحقيرِ وذَلكَ قولُهم في عَنَاقٍ : عُنَيّقٌ، وفي عُقابٍ: عُقَيِّبٌ. وفي عَقْرَبٍ: عُقَيرِبٌ. كأنهم جَعَلوا الحرْفَ الزائدَ على الثلاثةِ في العِدّةِ، وإنْ كانَ أصلاً، بمنزلـةِ

---

(١) ص: و «في» دار.

(٢) ك: «ما ينبغي».

(٣) ف: فردت «في المؤنث».

(٤) س: من نحو.

(٥) قال المبرد في المذكر والمؤنث ص١٢٠ «فإنما قالوا: أرضون، والمؤنث لا تجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصاً (أي معتلاً منتقصاً منه) نحو «سنة» و «ثبة» و «قلة» و «ظبة». لأن الهاء، وان كانت زائدة، فقد كانت لها - أي للأرض - في الأصل فذلك جاءت الواو والنون عوضاً، كما يعوض ما ذهب منه حرف من أصله».

(٦) انظر المقتضب ٢/ ٢٤٠.

(٧) في المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٦ «الدرع وتؤنث وتذكر، فإن قصدت إلى المذكر قلت: «دريع» وان قصدت إلى المؤنث قلت «دريعة» لا غير.

(٨) ك: فقالوا.

(٩) ع: «هم» العرب. وفي ف: «هذا هم» سهو.

الزِّيادة التي هي التاءُ[1]. فعاقَبَتْهَا[2] كما[3] جعلوا الأصلَ // كالزّائد في يَرمي ويَغـزوا وَيَخْشَـى، حيثُ حُـذِفَتْ فـي الجزمِ كمـا حُذِفـتْ الحـركاتُ ٩٨و الزائدةُ، وكما جُعِلَتْ الألفُ في[4] مَرامىً، بمنزلةِ التـي في حُبـارَي، وكمـا جُعِلَتْ الياءُ[5] في تَحيةٍ، بمنزلةِ (الياء)[6] الأولى في عَدِيٍّ وبمنزلة الياء في حَنيفةَ في قولهـم: « تَحَـوِيٌّ ». وقـد شَذَّ شيءٌ من هذا[7] البـابِ أيضـاً فأُلحقَتْ فيه التاء وذلك وَرَاءُ وَقُدّامُ قالوا: « وُرَيِّئَةٌ » مثلُ « وُرَيِّعةٍ »[8]، وقُدَيديمةٍ[9]. قال:

[٥٩] وقـد عَلَـوْتُ قُتُـودَ الرَّجْـلِ يَسفَعُني
يَوْمُ قُـدَيدِيمَـةَ الجـوزاءِ مَسمـومُ[10]

---

(١) انظر تعليل المبرد لهذه المسألة في المذكر والمؤ نث ص ٩٧.

(٢) ف: «فمعاقبتهما». تحريف.

(٣) سقطت «كما» في ف.

(٤) ف: «التي» في.

(٥) سقطت: «الياء» في ف..

(٦) تكملة من «ص»، واثباتها أبين.

(٧) س، ع: «في» هذا.

(٨) سقطت «مثل وريعة» من نسخة المخصص. والوريعة تصغير وريعة: وهي فرس لمالك بن نويرةَ انظر اللسان (ورع) ١٠/ ٢٦٩.

(٩) الأصل، ك: «قديدمة» تحريف. قال المبرد في المقتضب ٢/ ٢٧٢: في تصغير «قدام» و «وراء»: «فإن قلت: فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء، وليستا من الثلاثة؟ قيل: لأن البـاب على التذكير، فلو لم يحلقوها الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل: انظر كذلك رأي ابن جني وخلافة مع أبي علي في ذلك، الخصائص جـ ٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩ . وانظر أيضاً المذكر والمؤ نث للمبرد ١٠٤.

(١٠) لعلقمة بن عبدة التيمي. وقد تقدم القول في رأي أبي علي وغيره من النحاة في لحاق الهاء لوراء وقدام عند التصغير. نسب البيت في: مختار الشعر الجاهلي ق ٢/ ٤٥ ص ٤٣١، القيسي (١٠٧ ظ)، المفضليات ق ١٢٠/ ٥ ص ٤٠٣.

ولـم ينسـب في: المقتضـب ٢/ ٢٧٣ و٤/ ٤١ (عجـزه في الموضـعين)، المخصص ٩/ ٩٠ =

وَلَحاقُ الهاءِ في هذا الضرْبِ شاذٌّ عما عليهِ استعمالُ الكثرةِ. وإنما جاءَ على الأصلِ المرفوضِ، كما جاءَ القُصوىَ على ذَلكَ، ليُعْلَمَ أنَّ الأصْلَ في الدُّنيا والعُليا الواوُ. كما[1] جاءَ القَوَدُ، ليُعْلَمَ أن الأصْلَ في بابِ ودارِ الحركةُ. فأما[2] حُبَيِّرةٌ[3] ولُغَيغيزةٌ في قَولِ من ألْحَقَ التّاءَ في التَّحقيرِ، فليسَ على حد قُدَيْديمَةٍ، ولكن على حَدِّ زنادِقةٍ وفَرازِنةٍ[4].

وممّا غَلَبَ عليه التأنيثُ، [5]فلم يُعرَفْ[6] فيه التذكيرُ، العقابُ يقولونَ: ثلاثُ أعْقُبٍ، غَلَبَ عليه التأنيثُ[5]، ولم يكنْ كالضَّبُعِ، لأنَّ[7]الضبُعَ ذكرُها ضِبْعَانٌ[7]، لم يقولوا[8]: ثلاثة[9] أعقُبٍ ذكورٌ ولا إناثٌ، كما قالوا: حيَّةٌ ذَكَرٌ وله ثلاثُ شِياهٍ ذكورٌ، لأنَّ العُقَابَ لا تكونَ عندَهُم[10]إلا أُنثَى[11]. وهذا قولُ أبي الحَسَنِ.

= و١٦/٨٣، اللسان (سمم) ١٥/ ١٩٦، وورد في المخصص «قديدمة». وفي الأصل، ك «قديمة» تحريف.
وقد روي العجز في مختار الشعر الجاهلي والمفضليات «يوم تجيء به» ولا شاهد فيه على هذا وفي القيسي «قديديمة التجريب» وذكر كذلك رواية التكملة.

(١) س: «وكما».
(٢) سقطت «فأما» في ف.
(٣) ف: «حبيرية» تحريف.
(٤) س: «فرازنة وزنادقة» وانظر فيهما سيبويه ٢/ ١١٥ و١١٧، المقتضي ٢/ ٢٦٢.
(٥ ـ ٥) ساقط في: ف بسبب انتقال النظر.
(٦) ص: ولم يعلم.
(٧ ـ ٧) ساقط في ف.
(٨) س، ع: ولم يقولوا «له».
(٩) مجموعة م عدا س: «ثلاث». سهو.
(١٠) ع: «عندهم لا تكون».
(١١) يرى بعضهم في العقاب التذكير. انظر أقوالهم في تذكيره وتأنيثه اللسان (عقب) ٢/ ١١٢.

بابُ لَحاقِ علامةِ التأنيثِ الأسماء[1]

// العَلاَمَةُ التي تَلحَقُ الأسماءَ للتأنيثِ عَلاَمتانِ :

٩٨ ظ

إحْداهُما: الألِفُ. والأخرى: التّاءُ [2] التي تُقْلَبُ في الوَقْفِ في أكثرِ الاستعمال هاءاً، وذلك نحو تَمْرَةٍ وقَرْيةٍ [3] وقائمةٍ. فالألفُ على ضربينِ: ألفٌ مُفردَةٌ. وألفٌ تحلَقُ قَبْلَها ألفٌ، فتَنقَلب الآخرةُ منهما همزةً، لوقوعها طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ.

فالألفُ المفردةُ إذا لحِقَتِ الاسْمَ، لم تَخلُ من أن تلحقَ[4] بناءاً، مُختصاً بالتأنيثِ أو بناءاً مُشتركاً للتأنيثِ والتذكير.

فمنَ المُختصِّ ما كانَ على فُعْلَى. وهذاالبناءُ على ضربينِ :

أحَدُهُما: أن تكون الفعلى للأفعل والآخرُ: أن يكونَ فُعْلى، ولا يكونُ[5] مذكرُهُ[6] أفْعَلَ. فإذا كانَ الفُعْلَى مؤنثاً للأفعلِ [7]، لم يُستعملْ إلاّ بالألفِ واللاّمِ، كما أنَّ مذكَرَهُ كذلكَ، وذلكَ قولُكَ[8] الكُبْرى والأكْبَرُ،

(١) ص: «للأسماء» وهذا الباب موجود بنصه كذلك في المخصص ١٦/ ٨٣ ـ ٨٦ مع بعض الخلافات اليسيرة.

(٢) في المخصص ١٦/ ٨٣. والأخرى هاء وإن شئت قلت تاءاً.

(٣) ك، ع: قرية وتمرة.

(٤) س: أن «تكون» تلحق.

(٥) ك، ل، ف: لا يكون.

(٦) ص: مذكرها.

(٧) مجموعة عداس، «مؤنث أفعل»، س: «مؤنثاً لأفعل»، ص: «مذكرها أفعل» ف: «مذكره أفعل» وهذه في المخصص أيضاً.

(٨) سقطت «قولك» في س.

والصُّغْرى والأصْغَرُ والوُسْطى والأوسطُ والطُّولى والأطولُ، والدُّنيا والأدْنى، والعُليا والأعْلى، « وَجَمْعُ الكُبْرى أذا كُسِّر الكُبَـرُ »[1] وفـي التنـزيل قَوْلُـهُ تعالـى: ﴿ إنهـا لإحـدى الكُبَـرِ ﴾[2]. وفيه: ﴿ فأولئـك لَهُـمُ الدَّرجـاتُ العُلى ﴾[3].

والفُعْلى، إذا أفْرِدَتْ أو جُمِعَتْ مكسَّرةً أو بالألفِ والتاءِ، لم تُستَعْمَلْ إلاّ بالألفِ واللاّمِ[4]، أو بالإضافة تقـولُ: الطُّولـى والطُّـوَلُ، وطُولاَهـا، وقُصْرَاهـا، والطُّـولَياتُ، وكَذَلكَ، الأكبـرونَ والكُبـرياتُ والأكابـرُ. وفـي التنزيلِ //: ﴿هل نُنَبِّئُكُم بـالأخْسَرِينَ أعمالاً﴾[5]. وفيه: ﴿واتَّبَعَكَ الأرذَلونَ ﴾[6]. وفيه: ﴿ أكابرَ مُجْرِميهَـا ﴾[7]، و ﴿ إذ انبعـثَ أشْقَاهـا ﴾[8].

وقد استعملوا « آخَرَ » بغيرِ ألفٍ ولامٍ، فقالوا: رجلٌ آخَرُ، ورجالٌ (آخرونَ وامرأةٌ أُخْرى ونسوةٌ)[9] أُخَر. وفـي التنـزيلِ: ﴿ وأُخَـرُ مُتَشابهـاتٌ ﴾[10]. وكذلكَ أُخْرَى، وكان قياسُ ذلكَ، أن يكونَ كما تَقَدَّمَ، وربما استُعْمِلَ بَعضُ

99و

---

(١) في موضع ما بين القوسين « » من المخصص ١٦/ ٨٤ عبارة «وجمع الفعل إذا كسرت الفعـل كقولنا: «الكبر».

(٢) آية ٣٥/ المدثر ٧٤.

(٣) آية ٧٥/ طه ٢٠.

(٤) سقطت «واللام» في س.

(٥) آية ١٠٣/ الكهف ١٨. كذا في مجموعة م عدا ل وفي ص «بالأخسرين اعمالاً» فقط. وفي الأصل وبقية النسخ: «هل أنبئكم... الآية» وهو وهم وخلط بين الآية المتقدمة والآيتين: ٦٠/ المائـدة و ٢٢١ / الشعراء ٢٦.

(٦) آية ١١١/ الشعراء ٢٦.

(٧) آية ١٢٣ / الانعام ٦. ووقع في موضعها من المخصص ١٦/ ٨٤: (ما تراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا) وهذه الآية ٢٧/ هود ١١.

(٨) آية ١٢/ الشمس ٩١.

(٩) تكملة من ص. وفي ف: «رجل آخر ورجال آخرون». وقد أثبت ما في ص لمقتضى السياق..

(١٠) آية ٧/ آل عمران ٣.

هذِهِ الصِّفاتِ استعمالَ الأسماءِ، فَتُنزعُ[1] منه الألفُ واللاّمُ، نحو دُنيا في قولِ الشاعرِ:

[٦٠] في سَعيِ دُنيا طَالَ ما قَدْمُدَّتِ[2].

ومن ذلكَ « أوّلُ »، تقولُ: هذا رَجُلٌ أوّلُ، فلا تَصْرِفُ، تُريدُ: أوّلَ منْ غَيْرِهِ فتحذفُ الجارَّ مع المَجرورِ وهو في تقديرِ الأثباتِ، فلذلك لم تَصْرِفْ. وفي التَّنزيلِ ﴿ ﴿ أَنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأخفَى ﴾[3] أي السِّرَّ وأخفَى من السِّرِّ وقالَ الشاعرُ[4]:

[٦١] ياليتَها كانَتْ لأهلي إبلا أو هُزِلَتْ في جَدبِ عامٍ أوّلا[5]

فَلَمْ يَصْرِفْ أوّلَ[6]، لأنه صفةُ معناهُ: أوّلَ مِنْ عامِكَ. وإن شئتَ نَصبتَ أوّلاً، وإنْ كانَ معناهُ الصِّفَةُ في البيتِ، نَصْبَ الظرفِ، وتقديره في

---

(١) غير الأصل: «فنزعت».

(٢) هذا الرجز للعجاج. ونقل القيسي في كلامه عن الشاهد قول أبي الفتح: «الدنيا والعليا وما أشبههما مما عليه حكم الأسماء وأبدلوا اللام التي هي واو ياء في فعلى، كما أبدلوها وهي ياء واواً في فعلى، لضرب من التعادل في السروى والفتوى وشبهه إذا كثرت عليه الياء على الواو. وخصوا اللام لكونها طرفاً فهي اقبل للتغيير، والأسماء أحمل للتغيير لخفتها من الصفات لثقلها. ديوانه ق ٣/ ١٠ ص٥ ومنسوب له في: القيسي (١٠٨ ظ)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٤٦٤، ابن يعيش ٦/ ١٠٠، الخزانة ٣/ ٥٠٨. وهو غير منسوب في المخصص ١٥/ ١٩٣. وروايته في الديوان «من سعى دنيا».

(٣) آية ٧/ طه ٢٠، وفي غير س، ص، ل: «إنه» سهو والآية: «إن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى».

(٤) سقطت «الشاعر» في غير الأصل، ع، ف، وفي ف،: وأنشد».

(٥) هذا الرجز لم يعرف قائله. وقال القيسي: نسبه بعض من قرأت عليه لأبي النجم العجلي. أنظر القيسي (١٠٨ ظ)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٤٦، المخصص ١٦/ ٨٦، ابن يعيش ٦/ ٣٤ و ٩٧. ورواه ابن سيده في المخصص «من جدب» وقال بعد البيت: «هكذا أنشده سيبويه». وأما الفارسي فأنشده: «أوسمنت». ولم أجد هذه الرواية في أية نسخة من نسخ التكملة.

(٦) سقطت: «أول» في ص.

عامٍ أولَ[1] منْ عامِكَ، أي قَبلَ عامكَ. وعلى هذا قولُه: ﴿ والركبُ أسْفَلَ منْكُمْ ﴾[2]. كما تقولُ: الرَّكبُ أمَامَكَ. ومَنْ جعَلَ أولاً غَيْرَ وصفٍ صَرفه فقال[3]: ما تركتُ له أوّلاً ولا آخراً، كقولكَ[4]: قديماً ولا حَديثاً.

٩٩ ظ وأما ما حُكيَ من أنَّ بَعضهُم قال[5]: ﴿وقولوا للناس // حسنى﴾[6] فَشاذٌّ عن الاستعمال والقياسِ: وما كانَ كذلكَ لم يَنْبَغِ أن يُؤخَذَ بهِ، إلاّ أن يكونَ جَعَلَ «حُسْنَى» مصدراً كالرُجعْي والبُشْري.

وأفْعَلُ الذي مؤنثهُ الفُعْلى، يُسْتَعْمَلُ[7] على ضربينِ:

أحَدُهما: أن تتعلّقَ به «منْ»، فإذا كانَ كذلكَ كانَ للمذكرِ والمؤنث والاثنينِ والجميعِ على لَفظٍ واحدٍ. تقول: مَرَرْتُ برجلٍ أفضلَ من زيدٍ[8]، [9]وبامرأةٍ أفضلَ من زيدٍ[9] وبرجلينِ أفضلَ من زَيدٍ. وكذلكَ الجميعُ، وتَثنيةُ المؤنث وجَمْعُهُ، فإذا دَخلَتْ الألفُ واللامُ عاقَبَتا من[10]فلَمْ تجتمعْ مَعَهُما[11]. تقولُ: زَيدٌ الأفضَلُ ولا يَجوزُ زَيدٌ الأفضلُ من عَمروٍ لأنّ «من» إنما تَدْخُلُ لتُحدِثَ فيه ضرباً من التَّخْصيصِ. فإذا دَخلَتْ لامُ التعريفِ جَعلَتْ الاسمَ

---

(1) «ف»: «وقع» أول.

(2) آية ٤٢/ الأنفال ٨.

(3) س، ص، ل،: «يقال».

(4) ع: «كقولنا».

(5) ف: «قرأ» أولى.

(6) آية ٨٣/ البقرة ٢. وحكى هذه القراءة الأخفش عن بعضهم، وهي أن حسنى تقرأ بالإمالة مثل حبلى. (شواذ ابن خالويه ص٣) انظر أيضاً: الخصائص ٣/ ٣٠١، التيسير للداني ص ٧٤، اتحاف فضلاء البشر ٨٦.

(7) س: «مستعمل».

(8) ك: «من عمرو».

(9 ـ 9) ساقط في: ص.

(10) سقطت: «من» في ص.

(11) ل: «معها».

بحيثُ تُوضَعُ اليَدُ عَلَيهِ، فلو ألحقْتَ « من » مَعَها كان كالنَّقضِ للتعريفِ الحادثِ بالألفِ واللاّمِ[1]. فأما قول الأعشى:

[٦٢] وَلَسْتَ بالأكثرِ منهمْ حصىً
وإنما العِزَّةُ للكاثرِ[2]

فَتعلْقُ « من » بالأكثرِ، لَيسَ على حدِّ قولكَ: قومُكَ أكثرُ من قوم زَيدٍ، ولكنْ على حدِّ ما يَتعلَّقُ به الظَّرفُ. ألا تَرى تَعَلُّقَهُ به في قَوْلِ أوْس (بنِ حَجرٍ)[3]:

[٦٣] فإنّا رأينا العِرْضَ أحوجَ ساعةً
إلى الصَّوْنِ مِنْ رَبْطٍ يمانٍ مُسَهَّمِ[4]

---

(١) ص، مجموعة م عدا ل: «الحادث» باللام.

(٢) الذي اراده أبو علي في الشاهد أن من «ليست للمفاضلة وإنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حر، أي أنت فيهم. فكأنه قال لست من بينهم كالكثير حصى أو لست منهم. ولو كانت من التي تصحب أفعل لكان التعريف بالألف واللام في قوله: «لأكثر» منقرضاً بقوله: من لأن الألف واللام للتعريف ومن تدخل للتخصيص.
ديوانه ق ١٨/ ٢٧ ص١٤٣، ومنسوب له في: القيسي (١٠٩ ظ)، نوادر أبي زيد ٢٥، الأشتقاق ١/ ٦٥، جمهرة اللغة ٢/ ٤٠، السيرافي ؛١٣٧ نحو) ٢/ ٢٤ ظ، الخصائص ١/ ١٨٥ و٣/ ٢٣٤، المقاييس ٥/ ١٦١، المخصص ١٥/ ١٥٩ و١٦/ ٨٦، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الأول / ٤٥٢ والرابع ١٧٢٠، ابن يعيش ٦/ ١٠٠ و١٠٣، اللسان مواد (كثر) ٦/ ٤٤٦ و(حصى) ١٨/ ١٩٩، المغنى ٢/ ٥٧٢، الشواهد الكبرى ٤/ ٣٨، شواهد المغنى ٢/ ٩٠٢، الخزانة ٣/ ٤٨٩، الجرجاوي ١٦٤. وغير منسوب في المخصص ٣/ ١٢٣، وابن يعيش جـ ٣/ ص ٦، الأغاني ١٥/ ٥٥، وورد في الأصل «للكاثرة» سهو، وروي في الأشتقاق «منه حصى» وفي الخصائص والمخصص ٣/ ١٢٣ «فلست».

(٣) تكملة من ع.

(٤) ديوانه ٤٨/ ٢٦ ص ١٢١ ومنسوب له في القيسي ١١٠، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١٩، المخصص ١٦/ ٨٦، ابن يعيش ٢/ ٦١، الخزانة ٣/ ٤٩٣. وغير منسوب في ابن يعيش ٦/ ١٠٤، شرح شذور الذهب ٢٣٠. وروي «فانا وجدنا» في الديوان والقيسي والتنبيه وابن يعيش (٢/ ٦١).

هذا[1] بابُ فُعْلَى التي لا تُكونُ مؤنَّث

١ و // أفعَلَ وما أشبَهَها مِمَا يُخْتصُّ ببنـاءِ التأنيثِ[2] ولا تكونُ ألفُها إلاّ له[3].

إعلَمْ أنَّ فُعْلَى هذِهِ يُخْتَصُّ بناؤها بالتأنيثِ[4] ولا تكونُ لغيرِهِ. ولا يَلْزَمُ دخولُ الألفِ واللاّمِ عليها مُعَاقِبَةً لمنْ الجارَةِ كما كانَ[5] ذلكَ في فُعْلَى التي تَقدَّمَ ذِكرُهَا. وتجيءُ على ضربينِ:

أحَدُهُما: أن تكونَ اسماً غيرَ وَصْفٍ. والآخَرُ: أنْ تكونَ وَصْفاً.

فالاسمُ على ضربينِ:

أحَدُهما: أن يكون اسماً غَيْرَ مَصْدَرٍ. والآخَرُ: أن يكونَ مَصْدَراً[6]. فالاسمُ غيرُ المصدرِ نحو البُهْمَي[7] وحُزْوي[8] وحُمّي ورُؤيا. وَزَعَمَ سيبوَيه[9] أن بعضَهُم قالَ: بُهْمَاةٌ وليسَ ذلكَ بالمعروفِ.

---

(١) سقطت «هذا» في ف.

(٢) ص: «بناء التأنيث».

(٣) هذا الباب بنصه أيضاً في المخصص ١٦/ ٨٧ مع بعض الاختلافات اليسيرة.

(٤) ص: «للتأنيث».

(٥) ص، ع، ل: «كما جاز» وكذا في المخصص.

(٦) المخصص: قال: «وهذه قسمة الفارسي» ثم استأنف نقل النص.

(٧) البهمي: نبت.

(٨) حزوى: جبل من جبال الدهناء، وقيل موضع بنجد في ديار تميم. انظر معجم البلدان ٣/ ٢٧١.

(٩) النص في سيبويه ٢/ ٣٢٠: لا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة وليس هذا بالمعروف.

واختُلِفَ في طَغْيَا[(1] التي هي اسم الصَّغيرِ من بَقَرِ الوُحْشِ . فحكاهَا أحمَدُ بنُ يَحيى بفَتْحِ أَوّلَها، « طَغْيَا »[1)]. وحُكيَ عن الأصمعيِّ[2] « طُغْيَا » بضمِّ الأوّلِ[3]. وقالَ: يُقالُ طَغَتْ تَطْغَى طَغْياً، إذا صَاحَتْ. وأنشَدَ لأسَامَةَ الهُذَليّ:

[٦٤] وإلاّ النَّعَامَ وَحفّانَهُ وَطُغيَا معَ اللَّهَقِ النَّاشِطِ[4]

قالَ قالَ الأصمَعيّ: الحَفّانُ: إناثُ النَّعامِ ويُقالُ الصِّغَارُ[5].

وما جاءَ[6] من المصادرِ على « فُعْلَى » فنحو البُشْرَى والرُّجْعَى[7] والزُّلْفَي والشُّورَى.

(١ - ١) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(٢) في اللسان (طغى) ١٩/ ٢٣٢: «قال ابن بري: قول الأصمعي هو الصحيح وقول ثعلب غلط، لأن فعلى إذا كانت اسماً يجب قلب يائها واواً نحو شروى وتقوى، وهما من شريت وتقيت فكذلك يجب في طغيا أن يكون طغوى. قال ولا يلزم ذلك في قول الأصمعي، لأن فعلى إذا كانت من الواو وجب قلب الواو فيها ياءاً نحو الدنيا والعليا وهما من دنوت وعلوت. أنظر أيضاً: الصحاح (طغا) ٤١٢ - ٤١٣، الاستدراك للزبيدي ١٢.

(٣) ص: أوله.

(٤) لأسامة بن الحارث الهذلي. وينسب أيضاً لأمية بن أبي عائذ الهذلي. ذكر القيسي أن الأصمعي قال: «لم أسمع طغياً إلا في هذا البيت. وهو فعلى بالضم، فأعلم أن في طغيا هذه إذا كانت فعلى نظراً». وقد تقدم القول فيها. قال القيسي: ووجه جوازها إنه يجوز أن تكون خرجت على أصلها كخروج القصوى. واللهق: الأبيض من بقر الوحش، والناشط صفة للثور النشيط. والبيت منسوب لأسامة في ديوان الهذليين / القسم الثاني ١٩٦، القيسي (١١١ و)، الصحاح (طغا) ٢٤١٣، المخصص ١٦/ ٨٧، اللسان مواد: (نشط) ٩/ ٢٩١ و (خفف). ١٠/ ٣٩٧. ونسب لأمية في اللسان (طغى) ١٩/ ٢٣٢. ونسب للهذلي (دون تخصيص اسم) في اللسان مواد (لهق) ١٢/ ٢٠٨ و (حفن) ١٦/ ٢٨١. وغير منسوب في المخصص ٨/ ٣٧ و ١٥/ ١٨٣. وورد في «ف»: «وحقانه» تصحيف وفي الديوان: «من اللهق». وذكر القيسي إنه يروى أيضاً «وزال النعام» قال «وهذه أبين في الأعراب».

(٥) انظر مادة (حفن) من الصحاح ٢١٠٢، واللسان ٢٨١ ففيهما ذكر المعنى دون ذكر للاصمعي.

(٦) ص: «ومما».

(٧) ص: «الرجعي والبشري».

وما جَاءَ منه من الصِّفات[1]، فنحو حُبْلَى وَخُنْثَى وأُنْثَى وَرُبّي.

وممّا جاءَ من الأسماءِ في الأبنيةِ[2] المُخْتصَّةِ بالتأنيثِ[3]، على غَيرِ هذِهِ الزِّنةِ قولُهم أجَلَى وَدَقَرى وَنَمَلَى وَبَرَدَى وهيَ[4] أسماءُ مَواضعَ[5] وقالوا: بَرَدَى وَبَرِدِيًّا // والصِّفَة نحو جَمَزَى وَبَشَكَى[6] وَمَرَطَى. وَقَالوا: ناقَةٌ ملسى وَزَلَجَى[7]، وهما السريعتانِ، والوَكَرَى[8]: الشَّديدةُ العَدْوِ. وَفَرَسٌ وَثَبى، وتَعْدُو المَرَطَى، وهو عَدْوٌ دونَ الإلهابِ وَفَوْقَ التَّقريبِ، فيما فَسَّرَهُ الأصْمَعيّ[9].

وَمثلُ ذلكَ[10] قولُهم: شُعَبَى وأُدَمَى، لكانين[11]. وأُرَبَى للدَّاهية، عن الأصمعـي[12]. فالألفُ في هذه الابنيةِ لا تكونُ إلاّ للتـأنيثِ، ولا تكونُ للإلحاق،، لأنَّ الأصُولَ لم تَجيءْ على هِذِهِ الأمثلَةِ فَيَقَعَ الإلحاقُ بها.

---

(1) ف: «في» الصفات.

(2) ف: «ومن» الابنية.

(3) ص: «ومما جاء من الأبنية المختصة للتلانيث» وكذا في المخصص أيضاً.

(4) سقطت: «وهي» في ص.

(5) في معجم البلدان: أجلى: بوزن جمزى، وهذا البناء يختص بالمؤنث اسماً وصفة فالاسم: أجلى ودقرى، والصفة بشكى وجمزى. وأجلى جبل في شرقي ذات الأصاد أرض من الشربة. كما ذكرت مواضع أخرى لهذا الاسم. ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥. دقرى: اسم روضة بعينها ٤/ ٦٥. نملي: ماء يقرب المدينة ورطه بعضهم نملاء ٨/ ٣١٧. بردي: أعظم أنهار دمشق. وذكرت للاسم مواضع أخرى ٢/ ١١٨ ـ ١١٩.

(6) ص: «بشكى وجمزى»، وناقة بشكى: خفيفة المشي والروح.

(7) ف: ملسى و«زلخا»: تصحيف ع: «زلخى وملسى». وناقة زلجى: سريعة في السير، وقيل: سريعة الفراغ عند الحلب، ناقة ملسى أي تملس وتمضي لا يعلق بها شيء من سرعتها.

(8) ف: «الوكدي» تحريف.

(9) انظر: مادة (مرط) ٣/ ١١٥٩ في الصحاح، و ٩/ ٢٧٨ في اللسان.

(10) ل: «ومن» ذلك.

(11) في معجم البلدان (٥/ ٢٦٩): قال ابن خالويه :ليس في كلام العرب فعلى بضم اوله وفتح ثانيه غير ثلاث الفاظ شعبي: اسم موضع في بلاد بني فزارة واربى: اسم للداهية وأدمى. وفيه (١/ ٥٧ - ١٥٨): والأدمى. موضع ويقال جبل بالطائف أو جبل في قرية باليمامة.

(12) انظر مادة (أرب) في الصحاح ١/ ٨٨ واللسان ١/ ٢٠٣.

بابُ ما جَاءَ على أربَعَة أحْرُفٍ ممَّا كانَ آخرُهُ[1] ألفاً من الأبنيةِ المُشْتَركَةِ للتأنيثِ ولغَيْرِهِ[2]

وذَلكَ بناءان. أحَدُهُما: فَعْلَى، والآخَرُ: فِعْلَى [3]، أما فَعْلَى، فتكون ألفُها للإلحَاقِ وللتأنيث.

فممّا جَاءَ ألفُهُ للإلحاقِ ولم يُؤنَّثْ قَوْلُهم[4]: الأرْطَى، فيمن قالَ: أدِيمٌ مَأْروطٌ. فانْصرَفَ في النكرةِ، لأنَّ ألفَهُ[5] لغَيرِ التَّأنيث. (ولذلكَ)[6] قالوا: أرْطاةٌ، فألحقوا[7] التَّاءَ. ولو كانتْ للتأنيثِ، لم تَدْخُلْهُ[8] التاءُ. ألا تَرَى أنه لا تَجْتَمعُ في اسمٍ علامتانِ للتأنيث. فكلُّ ما جَازَ دخولُ التاءِ عليه من هذهِ الألفاتِ عُلِمَ أنَّها للإلحاق دون التَّأنيث. ومثلُ الأرْطى فيما وَصَفْتُ[9]، العَلْقى. لأنَّهم قالوا: عَلْقاةٌ، وَزَعَمَ (سيبويهِ)[10] أنَّ بَعضَ العَرَبِ قد أنَّثَ العَلْقَى وأنَّ رؤبةَ (لم يُنوِّنْهُ في قولهِ)[11]:

[٦٥] يَسْتَنُّ في عَلْقَي وفي مُكُورِ[12].

---

(١) ص: «في» آخره.

(٢) ف: «وغير ذلك».

(٣) هذا الباب بنصه أيضاً في المخصص (٦٦/ ٨٧ ـ ٨٩) هنا نهاية عنوان الباب.

(٤) سقطت: «قولهم» في ل.

(٥) غير الأصل، ك، ع: «ألفها». اولى.

(٦) الأصل، س، ف: وكذلك. وقد أثبت «لذلك» لمقتضى السياق. وكذا في المخصص.

(٧) ف: فألحقوه.

(٨) ص: لم تدخلها.

(٩) مجموعة م عداع: وصفت «لك».

(١٠) تكملة من ك. وهو موجود كذلك في حاشية ع، ل. انظر سيبويه ٢/ ٩.

(١١) الأصل: «لم يؤنثه، وقوله» سهو. ما أثبتناه في المخصص أيضاً.

(١٢) هذا الرجز للعجاج وقد نسبه سيبويه لرؤبة ونقل عنه أبو علي وابن سيدة ذلك، وليس في ديوانه. وفي علقي وأرطي خلاف طويل بين النحاة فسيبويه وأبو علي يقولان ان الفهما للتأنيث إذ لو كانت للالحاق لنونها رؤبة في الشاهد. وابن أنى يرى أن الفهما ليست للتأنيث بدليل مجيء هاء التأنيث =

١٠ و ومثلُ ذلكَ: ﴿تَتْرَى﴾[1] هو فَعْلَى // من المُواتَرةِ وأُبْدِلَتْ من واوِهَا التاءُ، كما أُبْدِلَتْ في تُراثٍ[2] وَتُخَمَةٍ. والأقيسُ عندي تَرْكُ الصَّرْفِ كالدَّعوَى والنَّجْوَى لأنَّ ألفَ الإلحاقِ لم تَدْخُلِ المصادِرَ. وقدَ كثُرَ دخُولُ ألفِ التأنيثِ على المصادِرِ في هذا البِناءِ وفي غيرِهِ[3]. فإذا كانتِ الألفُ للتأنيثِ[4] في فَعْلَى، ولَمْ تكن للإلحاقِ فإنَّ البِناءَ الذي هي فيهِ على ضربينِ.

أحدُهما: أنْ يكونَ أسماً غير وَصفٍ.

والآخرُ: أنْ يكونَ وصفاً. فالاسمُ الذي هو غَيْرُ وَصْفٍ على ضَربينِ:

اسمٌ غيرُ مصدرٍ، وأسمٌ مَصدرٌ[5]. فالأسمُ الذي ليسَ بمصدرٍ، نحو سَلْمَى وَرَضْوَى وَجَهْوَى[6] وعَوّى لاسمِ النَّجْمِ. وَشَرْوَى لمثلِ الشيءِ.

= بعدها تقول أرطاة وعلقاة فإذا نزعوا الهاء عنهما قالوا: علقى وأرطى. وروي القيسي: أن أبا عبيدة قال: أرايتم كأصحاب التصريف يقولو٥: ان علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث وقد قال العجاج: يستن.. البيت. فلم يصرف. وهم مع هذا يقولون: علقاة.. فبلغ ذلك أبا عثمان فقال: أن أبا عبيدة من أين له أن يعرف مثل هذا؟ يريد ما تقدم من الاختلاف فيها. والعلقى المكور: شجر. ديوان العجاج ق ١٥/ ١١٩ ص٢٩. ومنسوب له في: القيسي ١١٢، و، أراجيز العرب ٩٥، الشنتمري ٢/ ٩، اصلاح المنطق ٣٦٥، جمهرة اللغة ٢/٤١٣، ابن ولاد ٧٤، شواهد الشافية ٤١٧، وهو منسوب لرؤبة في سيبويه ٢/ ٩، الخصائص ٣/ ٣٠٩، المخصص ١٥/ ١٨١. وغير منسوب في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠، الخصائص ١/ ٢٧٤ وروي في ص «فحط» وهي رواية الديوان أيضاً وبقية المراجع فيما عدا سيبويه والمخصص (يستن)، وابن ولاد: «يحطأ»، والخصائص: «فكر».

(١) آية ٤٤ / المؤمنون ٢٣، وتمامها «وأرسلنا رسلنا تترى» والآية في سيبويه ٢/ ٥٩ المقتضب، ٣/٣٣٨. أنظر: التيسير للداني ١٥٩، النشر ٢/ ٣٢٨، اتحاف فضلاء البشر ٣١٩.

(٢) ك: «تراب» تصحيف.

(٣) ف: «غيره».

(٤) ل: ألف التأنيث.

(٥) ف: اسم «مصدر» واسم غير مصدر.

(٦) سلمى: أحد جبلى طيى والآخر أجأ. أنظر معجم البلدان (٥ / ١٠٩ ـ ١١٠)، ورضوي جبل بالمدينة (معجم البلدان ٤/ ٢٦٠)، وفي جهوي انظر اللسان (جها) ١٨/ ١٧٠.

وقالوا في اسمِ موضعٍ سعْيَاً[1]. وفيهِ عندي تأويلانِ: أحدُهُما أن يكونَ سُمِّيَ بوَصْفٍ. أو يكونَ هذا في باب فَعْلَى كالقُصْوى في بابه في الشُّذوذِ. وَهَذَا كأنه أشبَهُ، لأنَّ الاعلامَ تُغَيَّرُ كثيراً عن أحوال نظائرِها. وأما الاسمُ الذي هو مَصدرٌ من هذا[2] البَابِ، فنحو الدّعْوَى والنّجْوَى والعَدْوَى[3] والرّعْوَى، وَهوَ عندي من ارْعَوَيْتُ، وليست منقلبة، (كالبقوَى)[4] والفَتْوى واللوْمَى، يُريدُ بهِ[5] اللومِ، وأنشَدَ أبو زيدٍ:

[٦٦] أمـا تنفـكُ تَركَبُنـى بِلَومَى لَهِجْتَ بهـا كمـا لَهِـجَ الفِصالُ[6]

وفي التَّنزيلِ ﴿وإذْ هُمْ نَجْوى﴾[7]. فإفرادُهَا حَيْثُ يُرادُ بها الجَمْعُ // يُقَوِّي أنهـا[8] مَصـدَرٌ. وَقَـالَ تَعـالَىَ: ﴿مـا يكـونُ من نَجْوى ثَلاثَةٍ إلاّ هُوَ رابِعُهم « ولا خمسة »﴾[9] وقد جَمَعوا، فقالوا[10]: أَنجيَةٌ. قالَ: ١٠١ ظ

[٦٧] تُريحُ نَقَادَهَا جُشَـمُ بنُ بَكْرٍ وَمَـا نَطَقُـوا بأنَجْيَةِ الخُصُومِ[11]

---

(١) سعيا: فعلى من سعيت. هو واد بتهامة قرب مكة. وقيل جبل. (معجم البلدان ٥/ ٨٥).

(٢) ص، مجموعة م: « في » هذا.

(٣) سقطت « والعدوى » في ك.

(٤) غير الأصل: والبقوي. تحريف. قال ابن سيدة في شرح القاموس:
إن قيل: لم قبلت العرب لام فعلى إذا كانت اسماً وكان لامها ياءاً واواً حتى قالوا: البقوي وما أشبه ذلك... الخ.

(٥) سقطت: « به » في ص، ف.

(٦) لأبي الغول الطهوي. وهو منسوب له في القيسي ١١٣ و، نوادر أبي زيد ١٨٦. وغير منسوب في المخصص ١٦/ ٨٨ (عن التكملة)، ابن يعيش ٥/ ١٠٩. وروايته في ص، ف: « الفصيل » وكذا في النوادر، وروي عجزه في ابن يعيش: « بهجت بها كما بهج الفصل ».

(٧) آية ٤٧/ الإسراء ١٧.

(٨) س، ص: أنه.

(٩) آية ٧/ المجادلة ٥٨ وتكملتها من ف.

(١٠) ف: « فقال ». سهو.

(١١) لم ينسب لقائل معين. وقد رد بعضهم على أبي علي جواز جمعه نحوي على أنجيه، لأن فعلى لا =

وَأما مَا كَانَ منْ فَعْلَى، وَصْفاً، فَعَلى[1] ضَرْبَين:

أَحَدُهُما: أنْ يـكـونَ مُفْرَداً، والآخرُ: أنْ يكونَ جمعاً فالمُفْـرَدُ مَا كانَ مُؤَنـثَ « فَعْـلاَن ». وذلكَ نحـو سكْرانَ وسَكْرَى، وَرَيّانَ ورَيّا، وَحَـرّانَ وَحَرَّى، وَصَـدْيَانَ وَصَـدْيَا، وَشَهْـوانَ وَشَهْـوَى، وَضَمْـآنَ وضَمْـأَى. فهـذا يَستَمِرُّ[2] في مُؤَنثِ « فَعْلان »

وأما ما كانَ منْ ذاكَ[3] جَمْعاً، فإنه يكونُ جَمْعاً لِما كانَ ضرباً من آفةٍ أوْ دَاءٍ. وذَلكَ نحـو[4] جَريحٍ وجَرْحَـى، وكَليمٍ وكَلْمـى، وَرَجٍ وَوَجْيَا من الوَجَى.

وَقَالوا: زَمِنٌ وزَمْنَى، وَضِمِنٌ وَضَمْنَى، ومنْ ذَلكَ أسيرٌ وأَسْرَى، ومائقٌ ومَوْقَى، وأحْمقٌ وَحْمقَى، وأنْوكٌ ونَوْكَى. وربما تَعاقَبَ[5] فَعْلَى وفُعَالَى على الكَلمَـةِ (الواحـدَةِ)[6]، كقولهـم: أسْرَى وأُسـارَى. وقالـوا[7]: كَسْلَـى[8] وكُسَالَى.

= تجمع على أفعلة بل هي في البيت جمع نجيء. ونجيء مصدر جاء على فعيل بمنزلة الصهيل والنهيق. وتريح تردها في الرواح. النقاد جمع نقد وهي صغار الغنم. انظر القيسي ١١٣ و، المخصص ١٦/ ٨٨.

(١) ع: « فهو على ».

(٢) ص، مجموعة م عدا ع: مستمر.

(٣) غير الأصل، ع: من « ذلك ».

(٤) غير الأصل، ف: وذلك « مثل » ف: و «مثل » ذلك.

(٥) ل، ف: تعاقبت.

(٦) تكملة من ل، وهي أيضاً في حاشية الأصل واثباتها أبين.

(٧) سقطت: « قالوا » في ف.

(٨) الأصل، ك، ع، ف: « وكسلان » سهو.

بـــابُ مـا جاءَ عـلى فِعْلَى[1]

أَما[2] ما جاءَ على فِعْلَى فإنَّ ألفَه يَجُوزُ أن تكونَ للإلحاقِ ، ويجوزُ أن تكونَ للتأنيثِ. فِممّا[3] جاءَ أَلفُه للإلحاقِ ، وَلَم يُؤَنَّثْ « مِعّزَى » ، كلُّهُـمْ يُنَوِّنُونَه[4] في النكرَةِ فتقول[5]: رَأيتُ مِعْزَىً، كما تَرَى.

وَمما يَدلُّ عَلَى[6] أنَّ هذِهِ الألِفاتِ الملحقاتِ تَجْرَي مجرى ما هو من أَنْفسِ[7] الكَلِمِ، قـولُهم فـي تحقيرِ مِعْزَىً وأرْطىً: // مُعَيـزٍ وأُرَيْطٍ[8]، ١٠٢ و كما يقولونَ: دُرَيهمٌ . . وَلَو كَانَتْ للتأنيثِ، لم يَقلبوا الألفَ، كما لم يَقْلِبُوا في جُبَيْلَى وأُخَيْرَى، وأَما ما جَاءَ فيه الأمْرانِ جميعاً في هذا البابِ، فَذِفْرَى، منهم من يقولُ: « ذِفْرَىً أسيلةٌ »، فَنَوَّنَ[9]. وهـي أقـلُّ اللغتين، فألحَقَهـا بدِرْهمٍ وهِجْرَعٍ[10]، ومنهُمْ من يقولُ: « ذِفْرى أَسِيْلَةٌ »، فَلَـمْ يصْـرِفْ[11] وأنشَدَ[12] (ثَعلَبُ)[13]:

---

(١) هذا الباب بنصه مع بعض الاختلاف اليسير في المخصص ١٦/ ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) س: « وأما ».

(٣) ص: « فما ».

(٤) ع، ل: « ينونه » وكذا في المخصص.

(٥) ف: فيقولوا، سهو.

(٦) سقطت « على » في ص.

(٧) ص: « نفس ».

(٨) انظر المقتضب ٢/ ٢٥٩.

(٩) ك، ل: « ينونون ».

(١٠) قال ثعلب في مجالسه (القسم الثاني / ١٧٩): « ليس في الكلام فعلل إلا حرفان: « درهم وهجرع » والهجرع: الطويل أو الأحمق أو الجبان.

(١١) في سيبويه ٢/ ٨ ـ ٩ « فأما ذفرى فقد اختلف العرب فقالوا: هذه ذفرى أسيلة فنونوا وهي أقلهما. وقالوا: ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث. فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع ».

(١٢) ص، مجموعة م عدا س: « قال ».

(١٣) تكملة من غير الأصل، س، ك.

[٦٨] (١) لَهَا أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرَى أَسِيلَةَ   وَخَــدٌّ كَمــرآةِ الغريبــةِ أَسْجَحُ (١)

هذا(٢ ما أَنشَدَهُ في ذِفْري٢)، فإذا كانَتْ الألفُ للتأنيثِ في فِعْلَى، وَلَمْ تَكُنْ للإلحاقِ فإنَّ الاسم الذي هي(٣) فيهِ على ضَرْبين:

أَحَدُهما: أَنْ يكونَ أسماً غَيْرَ مَصْدَرٍ. والآخَرُ: أنْ يكون أسماً(٤) مصدراً. ولم يَجيء صِفَةً، وَقَدْ جاءَ جمعاً في شيء قليلٍ. فالاسمُ نحو الشيزَى والدِفْلَى(٥) والذِفْرى فيمَنْ لم يَصرِفْ. والمَصدَرُ نحو «ذِكْرَى» في قولهِ تعالى: ﴿تبصرةً وذِكَرَى لكلِّ عِبدٍ مُنيبٍ﴾(٦) وقالوا السِّيما، للعَلَامةِ، والمُسَوَّمة: المُعَلّمةُ، والعَيْنُ منها واوٌ قَلَبَتْهَا الكسرةُ. ولم يَجِيءْ فِعْلَى صَفَةً. فأما قولُه تَعَالى: ﴿تَلكَ إذاً قِسْمَةٌ ضيزى﴾(٧)، فزعم سيبويه(٨) أنه(٩) فُعْلَى، فَجَعَلَه من بابِ حُبْلَى وأُنْثَى، وإنما أُبْدِلَ من الضَمَّةِ كسرةٌ كما أُبْدِلَ منها في

---

(١) لذي الرمة. وأذن حشرة وحشر، الصغيرة اللطيفة، والذفرى: عظم شاخص خلف الأذن، والأسجح: الطويل القليل اللحم. والشاعر يصف ناقته. والبيت منسوب في ديوانه ٨٨، القيسي ١١٣ ظ، الكامل للمبرد ص ٥، المقاييس ٣/ ١٣٣ (العجز)، المخصص ١٧/ ٣٣، اللسان (حشر) ١٥/ ٢٦٦، وروايته في الكامل «لها ذنب صاف» وفي المقاييس: «ووجه» وفي السان: «وذفرى لطيفة». وقد سقط الشاهد من س، ك، وكذا من المخصص.

(٢-٢) ساقط في غير الأصل. وذلك أولى لأن العبارة تبدو مقحمة.

(٣) سقطت: «هي» في ل.

(٤) سقطت «اسماً» في س.

(٥) س: «والدفلى والشيزي» والدفلى: نبت مر، والشيزي: خشب أسود يتخذ منه قصاع.

(٦) آية ٨/ ق ٥٠.

(٧) آية ٢٢/ النجم ٥٣.

(٨) سيبويه ٢/ ٣٧١.

(٩) ف: «أنها» سهو.

بيض، [١] قال التَّوَّزي[٢]: (بِيَض)[١] وَحَكى أحمَدُ بنُ يَحيَى[٣]. رَجُلٌ كيصًا[٤]، إذا كانَ ياكُلُ وَحْدَه، وقد كاصَ طعامَه كيصاً، إذا أكلَهُ وَحْدَه.// ١٠٢ ظ
وَلَيس هذا خلافُ ما حَكَاه سيبويهِ لأنه حَكاهُ مُنَوّناً، ولكن زَعَمَ سيبويهِ[٥] أنَّ فِعْلَى لا تكونُ صِفَةً إلاّ أن تُلْحقَ تاءَ التأنيثِ، نحو رَجُلٍ عِزْهاة[٦] وامرأةٍ سِعْلاةٍ. وحكى أحمدُ بنُ يَحيىَ الكلمةَ بلا هاءٍ فهوَ منْ هذا الوجهِ[٧] خِلافُ قولِ سيبوَيهِ. وأما « فِعْلَى » الذي[٨] يكونُ جَمْعَاً، فما علمتُه جَاءَ إلاّ في[٩] حَرْفَيْنِ: قالوا في جَمْعِ حَجَلٍ[١٠]: حِجْلَى. قال الشاعرُ:

(١ - ١) ساقط في غير الأصل. ووجد مكانها في ك فراغ كتب فيه مبيض.
والمناسب أن يقال: (أصلها) بيض. وفي الصحاح (بيض) ١٥٦٧: « وجمع الأبيض: بيض بضم الياء وأصله « بيض »، وإنما أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء ». أنظر أيضاً المنصف ١/ ٣٤٠.

(٢) التوزي: هو أبو محمد، عبدالله بن محمد بن هارون، مولى لقريش ولذا كان يدعى كذلك بالقرشي، وتوز التي نسب إليها، موضع ببلاد فارس، قرأ كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمي. وصفه المبرد بأنه « أعلم الناس بالشعر »، وكان أعلم من الرياشي والمازني وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة. وقد قرأ أيضاً على الأصمعي وغيره. توفي سنة ٢٣٠ هـ وله مصنفات منها: « الأمثال » و « الأضداد » و «فعلت وأفعلت » و « النوادر ». أنظر ترجمته في: أخبار النحويين ٦٥ - ٦٦، طبقات الزبيدي ١٠٦. نزهة الألباء ٢٣٢ - ٢٣٣، إنباه الرواة ٢/ ١٢٦، بغية الوعاة ٢٩٠.

(٣) أنظر: مجالس ثعلب القسم الثاني / ٣٢٣ - ٣٢٤، الاستدراك للزبيدي ١٢، ابن ولاد ٧٤.

(٤) رجل كيصي. وفي القاموس وشرحه: فلان كيصي، كعيسى.
وينون، وكسكرى: يأكل وحده وينزل وحده.

(٥) سيبويه ٢/ ٣٢٠ ونصه: « ويكون على فعلى نحو ذفرى ومعزى. كما قالوا فعلاة بالهاء صفة نحو امرأة سعلاة ورجل عزهاة ».

(٦) في الصحاح (عزه) ٢٢٤٠: رجل عزهاة، وعزهاءة، وعزهى منون: لا يستطيب للهو، ويبعد عنه ».

(٧) س: في هذا الوجه، ك، ل « فهذا ».

(٨) ع: « التي ».

(٩) ف: إلا « على ».

(١٠) س: في حجل ». والحجل: الذكر من القبج والانثى حجلة.

[٦٩] إرْحَـمْ أصَيْبِيَتـي الـذّينَ كأنهُمْ
حِجْلَـى تَدَرَّجَ في الشَّرَبَّـةِ وُقَّعُ[1]

وقالوا في جَمْعِ ظَرِبان: ظِرْبَى. قالَ القَتَّالُ الكِلابيُّ[2]:

[٧٠] يا أُمَّـةً وَجِـدَتْ مَالاً لِلا أجَدٍ
إلا لِظِرْبَـى تفاسَـتْ بَيْنَ أحْجارِ[3]

قال أبو زَيْدٍ: هو الظَّـرِيانُ (وجَمْعُـهُ)[4] الظَّرابـيُّ، كمـا تَرَى، وهـي الظِرْبَى، الظاءُ منْ هَذِهِ مَكسُورَةٌ، ومن تلك مفتوحةٌ، وكلاهُمَـا[5] جِمَـاعٌ، وهِيَ دَابّةٌ شَبِيهةٌ[6] بالقِـرْدِ. وحـكى أبـو الحَسَـنِ أن دِفْلَـى[7] تكونُ جَمْعـاً وتكونُ واحداً[8].

---

(١) لعبدالله بن الحجاج الثعلبي ويكنى أبا الأقيرع، يخاطب به عبد الملك بن مروان. نسـب له في القيسي ١٤ و، واللسـان مواد: « حجـل » ١٣/ ١٥١. و (صبـا) ١٩/ ١٨٢ (سمـاه هنـا « الثعلبي ». تصحف) ولـم ينسـب في: ابـن ولاد ٣٠، المخصص ٨/ ١٥٦ و ١٥ / ١٨٧ و ١٦/ ٩٠، ابـن يعيش ٥/ ١٣٤. وورد في س: « الشربـة » تصـحيف. وروايتـه في « ص » بالشـرية، وبهـذه الـرواية ورد في المخصص. وروي « فارحـم » فيمـا سوى المخصص (١٨/ ١٥٦ و١٦/ ٩٠). واللسان (صبا).

(٢) اسمه عبيد بن المضرحي. والقتال لقب له.

(٣) والبيت منسوب له في القيسي ١١٤ ظ، المخصص ١٦/ ٩٠.
وذكر القيسي له رواية أخرى: « يا أمة » وقال: « لأنه في هجاء امرأة يقال لها عليلة ». والقصيده في ديوانه ق ٢٢ / ص ٥٧ ـ ٥٨، غير أن المهجوة هي علية بنت شيبة الكلابية وليست عليلة كما أن البيت ليس ضمن القصيدة.

(٤) كذا في ص والمخصص، وفي غيرها: « وهي » وما أثبته يقتضيه المعنى.

(٥) ل: « كلاهما ».

(٦) ك: « مشبهة ».

(٧) في الصحاح (دفل) ٤/ ١٦٩٨: الدفلى نبت مر يكون واحداً وجمعاً. انظر أيضاً اللسان (دفل) ١٣/ ٢٦١.

(٨) في المخصص عند نهاية هذا الباب (١٦/ ٩٠) قال ابن سيدة: « وجميع ما ذكرته في هذا الباب من فصل مقدم أو قادم فهو مذهب الفارسي ».

بـــابُ أَلـفِ التأنيـث
التي تَلحَقُ قَبلَها ألفٌ فَتَنْقَلِبُ الآخرةُ منها هَمزةً
لوقوعها طرفاً بَعدَ أَلفٍ زائدةٍ[1]

اعـلمْ أنَّ أبنيةِ الأسماءِ[2] التي تَلحَقُها هذه العلامةُ على ضُروبٍ: فَمنها فَعْلاءُ، وهي[3] لا تكونُ أبداً إلاّ للتأنيثِ، ولا تكونُ همزتُها إلاّ منقلبـةً عن ألفه[4]، فهي في هذا البابِ مثلُ « فُعْلى » في بابِ الألفِ المقصورةِ، وفَعَلى وفُعَلى، وتكونُ أسماً وصفةً. فإذا// كان إسْماً كان على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: اسمٌ ١٠٣ غيرُ مَصْدرٍ، واسمٌ مصدرٌ، واسمٌ يُرادُ بهِ الجَمْعُ. فَمثـالُ الأوَّلِ قولهـم[5]: الصحراءُ والبَيداءُ وسَيناءُ[6] والهَضّاءُ. قالَ أحمدُ بنْ يَحيَى: وهي الجماعةُ من الناسِ، وأنشَدَ:

[٧١] إليهِ تَلجـأُ الهضّــاءُ طُرَّاً   فليسَ بقائـلٍ هُجْـراً لجادِي[7]

والجَّمـاءُ من قولهـم، جاءوا الجَّمـاءَ الغفيرَ[8] والجُرْبـاءُ للسَّمـاءِ[9].

---

(١) هذا الباب كذلك في المخصص (١٦/ ٩٠ ـ ٩٥) بنصه مع بعض الخلافات اليسيرة.

(٢) ف: « الأشياء ». تحريف.

(٣) ص: هي « التي ».

(٤) ص: عن « الف ».

(٥) ص: « قوله ».

(٦) في معجم البلدان ٥/ ٢٠١: « سيناء، يكسر أوله ويفتح، اسم موضع بالشام يضاف إليه الطور فيقال طور سيناء وهو الجبل الذي كلم الله تعالى موسى بن عمران عليه السلام.

(٧) هذا البيت لأبي دؤاد واسمه جارية بن الحجاج.
والهجر: القبيح من الكلام، والجادي طالب الجدا. ديوانه ق ٢٥ /٦ ص ٣٠٩، ومنسوب له في القيسي ١١٥ظ، مادة (هضض)، في الصحاح ٣/ ١١١٣، وفي اللسان ٩/ ١١٦ وهو غير منسوب في الخصص ١٢/ ٢٢٠ و١٥/ ١٢٣ و ١٨٢ و ١٦/ ٤١ و ٩٠. وفي جميعها نقل عن أبي علي من التكمنلة، اللسان (جدا) ١٨/ ١٤٥ هـ وروي في الصحاح واللسـان « هضض » « الجـار »، حكاية عن ثعلب ونقل صاحب اللسان: « وقال ابن بري وصوابه هجراً لجاد بالدال ».

(٨) في جمهرة الأمثال ١/ ٣١٦: جاءوا جماً غفيراً وجاءوا جماً غفيرة: إذا جاءوا بكثرة ».

(٩) ك، ص، ل: « السماء ».

والعَلياءُ[1]، فإنْ قُلتَ: فَلِمَ لا تكونُ العلياءُ صفةً، ويكونُ مذكرُهُ[2] الأعْلى كقولك: الحمراءُ والأحْمَرُ؟ فالقول: إنَّ العَلياءَ لَيسَ بوصفٍ[3] إنما هُوَ اسمٌ، ألا تَرى استعمالهم[4] إيّاها استعمالَ الأسماءِ في نحو:

[٧٢] ألا يَا بَيْتُ بالعَلْياءِ بَيْتُ[5]

وَلَوْ كانَتْ[6] صفةً كالحمراءِ لَصَحَّتْ الواوُ التي هيَ لامٌ من عَلَوْتُ، كما صَحَّتْ في القَنْوَاءِ والعَشْوَاءِ والخَذْواءِ[7]، ونَحْو ذلكَ ولَيْسَ الأعْلى كالأحْمَرِ إنما الأعْلَى كالأفْضَلِ، لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ بالألفِ واللاّمِ، أو بمنْ[8] نحو: زَيْدٌ أَعْلَى منْ عَمْروٍ، والزَيْدونَ الأعْلَوْنَ. وفي التنزيلِ: ﴿وأنْتُمْ الأعْلَوْنَ واللَّهُ

---

(١) في اللسان (غلا): ١٩/ ٣٢٣: والعلياء: السماء، اسم لها ليس بصفة، وأصله الواو إلا أنه شذ.

(٢) ص: « مذكرها ».

(٣) ص: ليست بصفة.

(٤) ك: « إن » استعمالهم.

(٥) صدر بيت لعمرو بن قمعاس (وقيل قعاس أو قعاس أو قنعاص)، كما نسب لهاني المراني، وتأبط شراً. البيت بتمامه:

ألا يا بيت بالعلياء بيت ... لولا حب أهلك ما أتيت

قال القيسي: وقد علل الخليل في بنائها على الياء فقال، ليفرقوا بين ماله ذكر ومالاً ذكر له، قال الفراء: ليس هذا بشيء لأنه قد جاءت أشياء كثيرة على فعلاء ولا ذكر لها مثل الحواء واللأواء. والقول في العلياء عند الفراء أنهم بنوها على عليت ولم يبنوها على علوت. وهو منسبوب في القيسي ١١٦ و، سيبويه والشنتمري ١/ ٣١٢ (نسبه الشنتمري)، السيرافي (١٣٧ نحو) ٣/ ٥٤٤، اللسان (تمر) ٥/ ١٦١.

وغير منسوب في: المحتسب ١/ ٢٥٠، المخصص ٤/ ٢٨ و« ١٥/ ١٥٣، ١٦/ ٤٠، صدر البيت» و١٦/ ٩١، سمط اللالىء ١٦٤. وقد كتب عجز البيت في حاشية ص.

(٦) ص، ف: « كان ».

(٧) الخذواء: صفة للاذن المسترخية من أصلها والمقبلة على الوجه.

(٨) ص: أو من.

مَعَكُمْ ﴾[1]، وفيه: ﴿إنَّكَ أنْتَ الأعْلَى ﴾[2]. وَلَوْ كانَ كالأحْمَرِ لم يُجْمَعْ بالواوِ والنُّونِ.

فأما الكلاَّءُ[3] كلاَّءُ البَصْرةِ، فَزَعمَ سيبويهِ[4] أنه فَعَّالٌ، بمنزلةِ الحَبَّانِ والقَذّافِ، وهوَ على هذا مذكرٌ مَصْروفٌ، ويدُلُّ[5] على ذَلكَ، أنهم قد[6] سَمَّوا مَرفأ السُّفُنِ المُكَّلأُ، والمعَنى، أنَّ الموضعَ يَدْفَعُ الرِّيحَ// عن السُّفُنِ ١٠٣ المُقَرَّبَةِ إليهِ، ويَحْفَظُهَا منْهَا[7] من قولهِ تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بالليلِ والنهارِ مِنَ الرَّحمنِ ﴾[8]. وقد زَعَم بعضُهُمْ أنَّ قوماً تركوا صَرْفَهْ، فَمَنْ تَرَكَ صَرْفَه كانَ عِنْدَه[9] اسْماً من كلَّ، مثلُ[10] الهَضّاء في التَّضْعيفِ. والمعنى أنه مَوْضعٌ[11] تَكِلُّ فيهِ الريحُ عن عَمَلِهَا في غَيْرِ هذا الموضعِ. قال رؤبةُ:

[٧٣] يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ من حَيْثُ انْخرقْ[12].

وَمِثْلُ الكَلاَّءِ في المَعْنَى على هذا القَوْلِ، تَسْمِيَتُهُم لمَرفأ السُّفُنِ،

---

(١) آية ٣٥ / محمد ٤٧.
(٢) آية ٦٨ / طه ٢٠.
(٣) سقطت « الكلاء » في ف.
(٤) سيبويه ٢/ ٣٢١.
(٥) ص: « ويدلك ».
(٦) سقطت « قد » في ص.
(٧) سقطت « منها » في ف.
(٨) آية ٤٢ / الأنبياء ٢١ وقد سقط قوله تعالى « من الرحمن » في: س.
(٩) سقطت « عنده » في غيرالأصل، ف.
(١٠) ف: « من » تحريف.
(١١) ف: « موقع » تحريف.
(١٢) قاله في وصف مفازة .وقد استعار الكلال للريح فكأن هذا الموضع يدفع الريح عن السفن فتكل فيه عن عملها. له في ديوانه ق ٤٠ /٣ ص ١٠٤، القيسي ١١٦ ظ، المخصص ١٦/ ٩١، اللسان (خرق) ١١/ ٣٦١. وهو غير منسوب في المخصص ١٠/ ٢٨.

الميناءَ. ألاَ تَرَى أنه مِفْعَالٌ أو مِفْعَلٌ من الوَنى[1] الذي هو فُتُورٌ وَكلاَلٌ[2]، وقد يقْصُرونَ بَعْضَ هذِهِ الأسْماءِ الممدُودَةِ كقولهم الهَيْجاءُ والهَيْجَا[3]. سَمِعْتُ أبا إسحاقَ يُنْشِدُ:

[٧٤] وَأرْبَدُ فارِسُ الهيجا إذَا ما
تَقَعَّرَتِ المَشَاجِرُ بالفِئامِ[4]

وقالَ آخَرٌ[5]:

[٧٥] إذا كانَتِ الهَيْجاءُ وانشقتِ العَصَا
فَحَسْبُكَ والضحاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ[6]

والمحذوفُ مَن الألفين هي الأولى الزائدةُ لأنَّ الآخرة لمعنىً[7] ولو

---

(١) غير ص: من الونى، سهو.
(٢) ف: « الفتور والكلال ».
(٣) سقطت « والهيجا » في ف.
(٤) للبيد بن ربيعة العامري في رثاء أخيه أربد. ويجوز في الهيجا أن تكون على لغة المد فكأنه قال « فارس الهيجاء إذا » فلما التقت الهمزتان حذف الأولى تخفيفاً على قراءة من قرأ: « على البغا إن أردن ». آية ٣٣ / النور ٢٤. وتقعرت هنا تساقطت. والمشاجر: الهوادج. والفئام وطاء الهودج. وفي ديوانه ق ٢٧ / ٣ ص ٢٠١، ومنسوب له في القيسي ١١٦ ظ، المعاني الكبير ٢/ ٩٠٩، اللسان مواد: (هيج) ٣/٢١٨ و (شجر) ٦/ ١٤ و (قعر) ٦/ ٤١١ و (فأم) ١٥/ ٣٤٣. وغير منسوب في المخصص ٧/١٤٧ و ١٦/ ٩١ (عن التكملة)، شواهد الكشاف ٤/ ٣٧٩. وروايته في الديوان: « بالخيام ».
(٥) ل: الآخر.
(٦) نسب في ذيل الأمالي (١٤٠) لجرير وليس في ديوانه. ولم ينسب في القيسي ١١٧ ظ، شرح المفضليات ٢٣٦، معاني القرآن ١/ ٤١٧، الأصول ٢/ ٢٧، السيرافي (٥٢٨ نحو) ٢/ ٢٧٤، جمهرة اللغة ٣/ ٢٢٠، ابن ولاد ١١١، الأمالي للقالي ٢/ ٢٦٢، المخصص ١٦/ ٩١، سمط اللآلىء ٢/ ٨٩٩، ابن يعيش ٢/ ٥١، شرح الجمل ٢/ ٢٩٤، اللسان مواد (حسب) ١/ ٣٠٣، و (هيج) ٣/٢١٨ و (عصا) ١٩/ ٢٩٦، المغنى ٢/ ٥٦٣، شواهد المغنى ٣٠٤، منهج السالك ٢/ ٣٩٨. وقد سقط عجز البيت في غير الأصل، س، ع.
(٧) ك: « بمعنى ».

كانَتِ المحذوفةُ الآخرةَ، لَصَرفْتَ الأسْمَ، كما تَصرف في التَّصْغير، إذا حقَرْتَ نحو حُباري في النكرة. ومما يجوزُ أنْ يكونَ مكبَّرَةُ فَعلاءَ المريطاءُ[1]، والقُطَيْعاءُ، وهو تَمْرُ الشَّهْريزِ[2] أَنْشَدَ أبو زيدٍ:

[٧٦] باتوا يُعَشُّون القَطيعاءَ جَارهُمْ
وَعنْدهُم البرنيُّ في حُلَلٍ دُسْمِ[3]

والغُميصَاءُ[4]، قالَ أحمدُ بنُ يَحيى: وَهُما غُمَيْصاوان، ١٠٤و إحْداهُما في ذِراعِ الأسدِ، والأخرى التي تَتبعُ الجوزاءَ، والمُلَيْسَاءُ: نصفُ النهارِ، والمُلَيْسَاءُ: وقتٌ تنقطعُ فيهِ المِيرَةُ قالَ:

[٧٧] أفِيْنا تَسومُ السَّاهريَةُ بَعْدَمَا
بَدَا لَكَ من شهْرِ المُلَيْسَاءِ كوكبُ[5]

---

(١) في اللسان (مرط) ٩/ ٢٢٧ المريطاء: تصغيرمرطاء وهي الملساء التي لا شعر عليها. ولا يتكلم بها إلا مصغرة، وقد تقصر.

(٢) في المعرب ٢٤٧: قال الأصمعي: « يقال تمر « سهريز » و « شهرز » وسمعت اعرابيفا يقول: « شهريز » فجاء بالشين معجمة وضمها، والقياس الكسر. وهو فارسي معرب » انظر منه كذلك ص ٢٥٧، واللسان (شهز) ٧/ ٢٢٩.

(٣) لم ينسب لقائل معين. والبرني ضرب من التمر أيضاً، والجلل: جمع جلة: وعاء من خوص: ودسم: مشدودة، القيسي ١١٨ و، جمهرة اللغة (قطع) ١/ ١٩٠، ابن ولاد ٩١، المنصف ٣/ ١١٠، المخصص ١١/ ١٣٣ و ١٦/ ٩١ (صدر البيت)، الأقتضاب ٢٧٨، اللسان مواد: (قطع) ١٠/ ١٥٩ و (تك) ١٢/ ٤٠٠ و (جلل) ١٣/ ١٢٥. وقد سقط عجز البيت في غير الأصل، ع.
وروايته في ص: « في حلل » تصحيف. وفي ع « جلل ثحل »، وذكر القيسي هذه الرواية كما أنها وردت في الجمهرة والمنصف، وروايته في اللسان (قطع): « جلل كسم » وروا في الأقتضاب واللسان (جلل). « جارهم ».

(٤) في الصحاح (غمص) ١٠٤٧: والغميصاء احدى الشعريين ويقال لها الغموص أيضاً والثانية العبور.

(٥) لم ينسب لقائل معين.
والمليساء شهر بين الصفرية والشتاء. الصفرية تولي الحر وإقبال الشتاء.

فإنْ قلْتَ ما وجهُ تَسْميَتِهِمْ السماءَ الجَرباءَ والأجْرَبُ خِلافُ الأملسِ ؟ وقد قال أميةُ :

[٧٨] وكأنَّ يَرْقِعَ والملائكُ حولَها   سَدِرٌ تَواكلَـهُ القوائـمُ أَجْرَدُ[1]

سَدِرٌ بَحْرٌ، وبْرقِعُ أسمٌ من أسماءِ السَّماءِ، وأجْرَدُ صِفةٌ للبَحْرِ المُشبَّهةِ بهِ السماءَ، وكأنَّه وصفَ البَحْرَ بالجَرَدِ : لأنه قَد لا يكونُ كذلكَ إذا تَموَّجَ، فَلا[2] يَمْتَنعُ وصفُ السماءِ بالجَرَدِ، وإنْ كانَ من أَسْمَائها الجَرْباءُ والجَرْبَةُ، لأنهم أَيْضاً[3] قد وَصَفُوها بمَا مَعْنَاهُ الملاسَةُ قال ذو الرُّمَّةِ :

[٧٩] وَدَوِيّةٍ مثْلِ السَّماءِ اعتسفتها
وَقَد صَبَغَ الليلُ الحصى بسوادِ[4]

فهذا يُريدُ (بهِ)[5] الملاسةُ[6] كما قَالَ :

= والساهرية : الطيب. أنظر القيسي ١١٩ و، المخصص ١١/ ٢٠١ و ١٦/ ٩٢، اللسان مواد : (شهر) ٦/ ١٠٠ و (ملس) ٨/ ١٠٧.
وروايته في : « ف « المليسا بكوكب ». تحريف لأن الروى في البيت الذي قبله مضمومة.

(١) له في ديوانه ق ٢٥/ ١٦ ص ٢٧، القيسي ١١٩ و، مجالس ثعلب القسم الثاني / ٢٦٢، جمهرة اللغة جـ ٣/ ٣٠٨، المخصص جـ ٩ / ص ٦ وجـ ١٠/ ص ١٦ (العجز). ورواه ثعلب « الملائك تحتها » و « قوائم أربع » قال : برقع السماء سميت كذلك لما فيها من النجوم. وقد ذكر القيسي رواية ثعلب هذه.

(٢) غير الأصل، ك : « ولا ».

(٣) سقطت « أيضاً » في ص.

(٤) الشاهد فيه قوله دوية مثل السماء، يريد هذه الدوية ملساء مستوية كالسماء وفي البيت اشارة إلى تسميتهم السماء بالجرداء لاملاسها، والجرباء لأجل كواكبها. له في ديوانه ص ١٣٩، القيسي ١٢٠ و، وهو غير منسوب في شرح شذور الذهب ص ٣٥٣.

(٥) تكملة من « س ». واثباتها أبين.

(٦) ف، مجموعة م عدا ع : « أملساسه »، ع : « املاسه ».

[٨٠] ودوٍّ ككفِّ المشتري غيْرَ أنَّهُ بَساطٌ لإخْماسِ المراسيلِ واسعُ[١]

وكما أنَّ قَوْلَ الآخرِ[٢]:

[٨١] بَلْ جَوْزِتَيْهاء كظَهْرِ الجَحَفَتْ[٣].

وقَوْلَ الآخرِ:

[٨٢] ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظُهورِ التُرسَيْنْ[٤].

---

(١) لذى الرمة أيضاً. الشاهد فيه قوله: « ودو ككف المشتري » أراد أنه خال لا شيء فيه وخص كف المشتري لأنها من النقد كالقفر الذي لا نبات فيه.
والبساط (بكسر الباء وفتحها): الأرض الواسعة البعيدة. والأخماس: جمع خمس وهو ورد الماء في اليوم الخامس وقيل في اليوم الرابع، والمرسال: الناقة كثيرة شعر الساقين. ديوانه ٣٣٨، ومنسوب له في: القيسي ١٢٠ ظ، الأمالي للقالي ٢/ ٩١، سمط اللالىء ٢/ ٧٢٨، اللسان (بسط) ١٢٧/٩ و (دوا) ١٨/ ٣٠٢.
وغير منسوب في: امخصص جـ ٩ / ص ٦، تثقيف اللسان ٣٢٤. وروى « لأخفاف المراسيل » في تثقيف اللسان، واللسان (بسط).

(٢) ف: « وكما قال الآخر ».

(٣) نسب هذا الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي أو لسؤ ر الذئب. الشاهد فيه قوله: « كظهر الجحفت » يريد أملاسها.
وجوز كل شيء وسطه. والجحفة: الترس وأقرها تاء في الوقف على الأصل. وهو منسوب لأبي النجم في القيسي ١٢١ و، ولسؤ ر الذئب في شواهد الشافية ١٩٨، اللسان (بلل) ١٣/ ٧٥.
وغير منسوب في: جمهرة اللغة ٣/ ٣٢١، الخصائص ١/ ٣٠٤ و ٢/ ٩٨، المحتسب ٢/ ٩٢، سر الصناعة ١/ ١٧٧، المخصص ج ٩ / ص٧ و ١٦/ ٨٤ و ٩٦، تثقيف اللسان ٣١٥، الانصاف ١/ ٢٠٩، ابن يعيش ٢/ ١١٨، اللسان حجف ١٠/ ٣٨٣ و (بلا) ١٨/ ٩٥. وروايته في الجمهرة « بل رب تيهاء ».

(٤) نسب في سيبويه (١/ ٢٤١) مرة لخطام المجاشعي (واسمه بشر بن عياض) وأخرى (٢/ ٢٠٢) لهميان بن قحافة، ونسبه أبو علي في التكملة (١٣٩ ظ) لهميان، ونسب لخطام أيضاً في: القيسي ١٢١ و، ابن يعيش ٤/ ١٥٦، التكملة والذيل والصلة ١/ ٣٤٠، الشواهد الكبرى ٤/ ٨٩ (وذكر نسبة أبي علي له لهميان) الخزانة ١/ ٣٨٧، ٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦. ولم ينسب في الجمل للزجاجي ٣٠٣، المخصص جـ ٩ / ص ٧، الأملى الشجرية ١/ ١٢، البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٤٦، شواهد التوضيح ص ٦١ و ص ١٩٩، شواهد الشافية ٩٤، منهج السالك ٤/ ٣٥٣.

إنما يُرادُ[1] بذلكَ الاسْتواءُ والانْبساطُ، وأنهُ عَراءٌ لا خَمَرَ[2] فيهِ ولا بُنْيانَ ولا جَبَلَ، ومثْلُ تسميتهم إياها[3] // بالجَرْباءِ تسميتُهم إياها[4] بالرَّقيعِ. قالَ ابنُ الأعرابي[5]: سمَّوها الرَّقيعَ[6]، لأنها مَرقوعةٌ بالنُّجومِ.

ظ

وأمّا ما جاءَ منْ هذا المثَالِ مَصْدَراً فنحـو السَّـرَّاءِ والضَّـرَّاءِ والْبَأْسَـاءِ والنَّعْماءِ. وفي التنزيلِ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْماءَ بعدَ ضَرّاءِ مَسَّتْهُ﴾[7]. ومنه قولُهم: اللأواء للشدَّة واللولاءُ[8]: بمعناهـا، إلا أنـه ليسَ من هذا البـابِ. إلا أنَّ تحمِلَهُ على قياسِ[9] الفَيفِ[10]. والأكثرُ أَنْ اجعلَهُ من باب القَضْقاضِ[11].

---

(١) ص، ف: « يريد ».

(٢) الخمر: بالتحريك ما واراك من الشجر والجبال ونحوها.

(٣) ك: « إياه » سهو.

(٤) ك، س: « إياه » سهو.

(٥) ابن الأعرابي (١٥٠ ـ ٢٣١): أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي، مولى العباس بن محمد بن علي، كان نحوياً كثير السماع، ونساباً، كما كان راوية لأشعار القبائل، كثير الحفظ، قيل فيه: « لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، إلا أنه كان ينتقص من الأصمعي وأبي عبيدة. لازم المفضل بن محمد الضبي إذ كان ربيباً له، وسمع منه دواوين الشعر وصححهـا عليه. وجـالس الكسائي وأخذ عنه النوادر والنحو. كما كان يسمع من الأعراب الذين ينزلون بظاهر الكوفة. روى عنه ابن السكيت، وأبو سعيد الضرير، وأبو العباس ثعلب. من تصانيفه: « النوادر » و « النبات » و « الخيل » و « تاريخ القبائل »، و « معاني الشعر ».

ترجمته في: مراتب النحويين ٩٢ ـ ٩٣، طبقات الزبيدي ٢١٢ ـ ٢١٥، نزهة الألباء ٢٠٧، معجم الأدباء ١٨/ ١٨٩، إنباه الرواة ٣/ ١٢٨ ـ ١٣٧، ابن خلكان ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣، النجوم الزاهـرة ٢/ ٢٦٤، بغية الوعاة ٤٢ ـ ٤٣.

(٦) ص: « بالرقيع » وفي اللسان (رقع) ٩/ ٤٩١ أقوال متعددة لسبب تسميتهم السماء بالرقيع.

(٧) آية ١٠ / هود ١١.

(٨) ف: « واللوا » تحريف.

(٩) الفيفاء.

(١٠) غير ص: والفيف. والفيف والفيفاة: المفازة لا ماء فيها.

(١١) القضقاض: ما استوى من الأرض.

قال الجرجاني في شرحه للتكملة (٨٠٥ و) « فأما اللولاء فقد قال أنه ليس من هذا الباب (باب السراء والضراء) إلا أن تحمله على قياس الفيفاء والفيف يعني أن تجعل التركيب من «لول» فيكون =

وأما الاسمُ الذي يُرادُ بهِ الجَمْعُ عندَ سيبويهِ فقولُهمُ: القَصْباءُ[1] والطَّرْفاءُ والحَلْفاءُ[2]. ومن هذا البابِ، على قولِ الخليلِ وسيبويهِ[3]، قولُهم أشياءُ[4]. ويُشبِهُ ذلكَ عندهم[5]، وإنْ لم يكُنْ على وزنهِ، أُبَيْنُونَ[6] في[7] تصغير أبْنَا[8] (كأنَّه تصغيرُ أبناءٍ على المعنى وتصغيرُ ابْنَا على اللَّفْظِ)[9]. فالطَّرْفاءُ وأختاها كالجامل ِ والباقرِ[10] في أنهما على لَفظِ الأحادِ، والمرادُ بهما

= من باب « سلس » و « قلق » إذ لو كانت من باب « القضقاض » لم يجيء « فيف » كما لا يقال « قضق » فإذا حملت الولاء على الفيفاء، وجب إلا تصرفه. لأنك تجعل المهمزة منقلبة عن ألف التأنيث بمنزلتها في البأساء. قال: والأكثر أن تجعله من باب « القضقاض » يعني أن تقدر « لولا و » فتجعل الهمزة بدلاً من الواو لأجل أن باب « سلس » قليل وباب « القضقاض » واسع كثير. والحمل على الأكثر أولى فعلى هذا تصرفه فتقول: « فلان على لولاء ».

(١) سقطت « القصباء » في ف.

(٢) س: « الطرفاء والقصباء ».

(٣) سيبويه ٢/ ٣٢١.

(٤) ع: « سيبويه والخليل ».

(٥) قال الجرجاني في شرحه للتكملة (١٠٦ و): فأما أشياء فبمنزلة الطرفاء في أنه اسم مفرد على فعلاء، وكان الأصل « شيئاء » بهمزتين تفصل بينهما الف، فتكون الهمزة الأولى لام الفعل بازاء الفاء من طرفاء والثانية منقلبة عن ألف التأنيث كهمزة طرفاء إلا أنهم استثقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوى، لأجل أن الألف ساكن وهو من جنس الهمزة أيضاً فقدموا الهمزة التي هي لام الفعل وأوقعوها قبل الفاء الذي هو الشين فقالوا: « أشياء » ووزنها « لفعاء ».
وفي أقوال النحاة عن « أشياء » انظرأيضاً: سيبويه ٢/ ٣٧٩، المقتضب ١/ ٣٠، المنصف ٢/ ١٠٠ ـ ١٠١، الانصاف مسألة ١١٨ (وزن أشياء) جـ ٢/ ٤٣٤ ـ ٤٤٠، اللسان (شيأ) ١/ ٩٩.

(٦) مجموعة م: « عنده ».

(٧) سقطت « في » في ك، ص، ل.

(٨) غير ل: « أبناء » وأثبت ما في « ل » لأن معنى النص يقتضيه كما كتب فوق « أبناء » بخط الناسخ عبارة: « قصر غير منون ». في نوادر أبي زيد ١٢١: « وصغر الأبناء على أبينين على غير قياس ». وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه تكلم بهذه اللغة.

(٩) تكملة من مجموعة م عدا س، وإثباتها فيه بيان وتوضيح للمعنى.

(١٠) في اللسان (جمل) ١٣/ ١٣١: « جماعة من الإبل معها رعيانها وأربابها تقع على الذكور والإناث كالبقر والباقر».

الجمعُ، كما أنَّ الجاملَ والباقرَ كالكاهلِ والغاربِ، والمرادُ بهما الكثرةُ وفي التنزيل ﴿سامراً تَهْجرون﴾[1]، (فاستعمل)[2] فاعلٌ منه[3] أيضاً جمعاً. فأما قولُهم: أشْياءُ، في جمعِ شيءٍ[4]، فكان القياسُ فيه شيئاءَ، ليكونَ كالطَّرْفاءِ. فاستثقلَ تَقارُبَ الهمزتينِ، فأخِّرتْ[5] الأولى، التي هي اللاّمُ إلى أولِ الحرف، كما غيروها بالإبدال في ذوائبَ[6] وبالحذفِ في سَوايةٍ[7]، وإنْ لم تَكُنْ مُجْتَمِعةً مع مثلها ولا مُقاربةٍ[8] لها فَصارتْ أشياءُ كطَرْفاءَ وَوَزْنُهَا من الفِعْلِ[9] لَفْعَاءُ.

والدّلالةُ على أنها اسْمٌ // مفردٌ، ما رُوِيَ في تكسيرِهَا على « أشَاوَى » فكسَّروهَا كما كسَّروا صَحَارَي، حيث كانتْ مثلهَا في الإفراد، والأصْلُ صحارِيُّ بياءينِ. الأولى منهما بَدَلٌ من الألفِ الأُولى التي في صَحْرَاءَ، انقلبتْ ياءاً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها، والياءُ الثانيةُ بَدَلٌ من ألفِ التأنيثِ التي كانتْ انقلبتْ همزةً لوقوعها طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فلما زالَ عنها هذا الوصفُ زالَ أنْ تكونَ همزةً. كما لو صَغَّرْتَ سَقَّاءاً لقلْتَ سُقِيقيٌّ، فَقَلَبْتَ الهمزةَ المنقلبةَ عن الياءِ التي هي لامٌ، ياءاً. لزوالِ وقوعها طَرَفاً، بعد

١ و

---

(١) آية ٧٦ / المؤمنون ٢٣. وقد وقع في ف: « مبكرا » بدل « سامرا » ولعل الناسخ أراد تمام الآية: « مستكبرين به سامرا تهجرون » ثم حدث تحريف وسقط.

(٢) الأصل، ف: « استعمل » وما أثبته أولى.

(٣) ف: فيه.

(٤) ف: « في أشياء »: جمع شيء.

(٥) ع: « فقدمت » سهو.

(٦) الأصل فيها « ذآئب » بوزن ذعائب فلما اجتمع همزتان قلبوا احداهما واواً.

(٧) الأصل فيها « سوائية » لأها فعالية من ساء كالطواعية من طاع فحذفوا الهمزة. وقصد أبي علي التدليل على حرصهم على إزالة الهمزة،فإذا استثقلت منفردة في سوائية كان استثقالها مع أخرى (في حالة أشياء) أولى. أنظر التصريف للمازني ٢/ ٩١.

(٨) غير ص، ف: ولا مقارب.

(٩) ف: « في الفعل ».

ألفٍ زائدةٍ، ثم حُذِفَت الياءَ الأولى من صَحاريّ للتَّخفيفِ، فصارت صَحَار مثلَ مَدَارٍ، ثُمَّ أبدلْتَ من الياءِ الألفَ، كما أبْدلْتَها منهـا في مَداراً ومَعَـايا، فصارَتْ[1] صحارى وأشاوى، والواوُ[2] فيها مُبْدَلَةٌ من الياءِ التي هي عَيْنٌ في شيءٍ، كما أُبْدِلَتْ منْها في جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَةٌ.

وقد قيلَ في أشْياءَ قولٌ آخرُ، وهـو أن يكونَ أفعِـلاءَ، ونـظيرُهُ سَمْـحٌ وسُمَحَاءُ[3]. قالَ أحمدُ بنُ يَحْيى: رِجالٌ سُمَحَاءُ، والواحِدُ سَمْحٌ[4]، قالَ[5]: ونِسوةٌ[6] سِمَاحٌ لا غَيْرَ، فأصْلُ الكَلمَةِ على هَذا[7] القَوْلِ أفْعِـلاءُ، وحُذِفَـتِ الهمزةُ التي هي[8] لامٌ حَذْفاً، كما حُذِفَتْ منْ قولهـم سوائيةٌ، حيثُ قالـوا: سَوَايَةٌ، وَلَزِمَ حَذْفُها في «أفْعِلاءَ» لأمْرينِ.

أَحَدُهما تَقَـارُبُ الهمـزتينِ، وإذا كانـوا قد حَذَفـوا الهَمْـزَةَ مفـردةً، فَجَدِيرٌ // إذا تكرَّرتْ أنْ تُلْزَمَ الحَذْفَ. ١٠٥ ظ

والآخَرُ: أنَّ الكَلمَةَ جَمْعٌ وقد يُسْتَثْقَلُ في الجمـوعِ ما لا يُسْتَثْقَـلُ في الآحادِ، بدَلالَةِ إلزامهْم خطَايا[9] القَلْبَ، وإبْدَالِهم منَ الأولـى في ذوائِـبَ

---

(١) ع: «فصار» سهو.

(٢) ف: الواو.

(٣) ك: «سمحجاء».

(٤) في تهذيب اللغة (سمح) ٤/٣٤٧ قال الفراء: «رجل سمح ورجـال سمحـاء» وفـي اللسـان (سمح) ٣/٣١٨: رجل سمـح وامـرأة سمحـة وسمـاح وسحمـاء حكى الأخيرة الفارسـي عن أحمد بن يحيى.

(٥) غير الأصل، ص، ل: «قال» أرجح.

(٦) ف: «نسوة».

(٧) ك: «أن يكون» على هذا.

(٨) سقطت «هي» في ف.

(٩) انظر، التصريف للمازني جـ ٢ / ٥٤ ـ ٥٥، المـذكر ولمؤنـث للمبـرد ص ١٢١، المقتضـب ١/ ١٣٩، الإنصاف: مسألة ١١٦ جـ ٢ / ٤٢٩.

الواوَ. وهذا قولُ أبي الحَسَنِ فقيلَ لَهُ: فكيفَ تُحَقِّرُها؟ قَالَ[1]: أقولُ في تحقيرِها: أُشَيّاءُ[2]. فقيلَ لهُ[3]: هلاّ رَدَدْتَ إلى الواحدِ فقلْتَ: شُيَيْئاتٌ، لأنَّ أفعِلاءَ لا تُصغَّرُ على لفظِها؟ (فلم يَأتِ بمُقْنِعٍ)[4].

والجوابُ عن ذلكَ: أنَّ[5] أفِعلاءَ في هذا الموضوعِ جَازَ تصغيرُهَا، وإنْ لم يَجُزْ ذَلكَ فيهـا في غيرِ هذا المَوْضعِ، لأنهـا قد صارتْ بَدَلاً من « أفعالٍ » بدلالةِ استجازتهم إضافةَ العَدَدِ ("القليلِ)[6] إليها، كما أُضيفَ[7] إلى أفْعالٍ[8]. ويدلُّ على كونها بَدَلاً منْ « أفْعالٍ » تذكيرُهم العددَ المضافَ إليها في قولهم « ثلاثةُ أشياءَ »، فكما صارتْ بمنزلَةِ « أفعالٍ » في هذا الموضعِ بالدلالةِ التي ذكرْتُ[9]، كذلكَ[10] يجوزُ تصغيرُهَا من حَيْثُ جازَ تصغير أفعالٍ، ولم يمتنعْ تصغيرُها على اللفظِ من حيثُ امتنعَ تصغيرُ هذا الوزْنِ في غيرِ هذا الموضعِ لارتفاعِ[11] المعنى المانعِ من ذلكَ عن أشياءِ وهو أنها صَارَتْ بمنزلةِ أفْعالٍ. وإذا كانَ كذلكَ لَم يجتمعْ في الكَلمَةِ ما يَتَدافَعُ من إرادةِ التقليلِ والتكثيرِ في شيءٍ واحدٍ.

---

(١) س: فقال.

(٢) الأصل، س: أشياءاً.

(٣) سقطت «له» في س، ف.

(٤) سقطت « على لفظها » في غير الأصل، ك. وبمكانها: « فلم يأت بمقنع »، والنص الذي نقل عنه أبو علي ذلك هو في تصريف المازني ٢/ ١٠٠ وهو « قال أبو عثمان فسألته ـ يعني أبا الحسن ـ عن تصغيرها، فقال: العرب تقول: « أشياء » فاعلم، فيدعونها على لفظها، فقلت: فلم لا ردت إلى واحدها. كما رد شعراء إلى واحده؟ فلم يأت بمقنع.

(٥) سقطت: « أن » في ف.

(٦) سقطت: « القليل » في الأصل، ك.

(٧) مجموعة م عدا س: « كما أضيفت ».

(٨) انظر المقتضب ١/ ٣٠ ـ ٣١، المسألة ١١٨ من الانصاف جـ ٢ / ٤٣٤ ـ ٤٤٠.

(٩) ف: ذكرت « لك ».

(١٠) سقطت « كذلك » في ف.

(١١) الأصل: « لانتفاع » تحريف.

ومـا ذْكرتُـهُ[1] في الطّرْفَـاءِ وأخْتَيْهَـا من أنـهُ يُرادُ بهِ الجَمْــعُ، قَوْلُ[2] سيبويهِ[3]. وحكى أبو عثمانَ عن الأصمعيِّ[4] أنهُ قالَ: [5] واحدَ القَصْباءِ قَصَبَةٌ وواحدُ[6] [5] الطَّرْفَاءِ// «طَرَفَةٌ»[7]، وواحـدُ[8] الحَلْفَـاءِ «حَلِفَـةٌ» مثْـلُ «وَجِلَةٍ»، مخالفةٌ لاختيهْا وكيفَ كان الأمرُ فالخلافُ لم يَقَعْ في أنَّ كُلَّ واحدٍ من هذهِ الحروفِ جَمْعٌ، وإنَّما مَوْضعُ الخلافِ هل لهذا الجمعِ واحدٌ أو لا[9] واحدَ لَهُ.

١٠٦ و

وأما «فَعْلاءُ» التي تكونُ صفةً فنحوُ سَوْداءَ[10] وصَفْراءَ وزَرْقَاءَ وما كانَ من ذلكَ مذكرُةُ أفعلَ نحو أسودَ وأبيضَ وأزرقَ. فكلُّ فَعْلاءَ منْ هذا الضَّرْبِ فمذكرُهُ[11] أفَعْلُ في الأمر العَامّ. وقد جاءَ فَعْلاءُ صفَةً ولم[12] يُسْتَعْمَلْ أفْعَلُ في مذكرِهِ، إما لامتناعِ معناها[13] في الخِلْقَةِ، وإما لرفْضِهِم استعمالَهُ. فالممتنعُ نحـو آدرَ[14] ولا يكونُ ذلكَ للمؤنَـثِ، وقالـوا «امـرأةٌ حَسْنـاءُ» و «ديمـةٌ

---

(١) ع، ذكرته «لك» ص، ل،: و «أما» ما ذكرته، و «أما» ما ذكرته لك.
(٢) كذا في الأصل، س: «قول»، ص «فهو قول»، مجموعة م عدا س «فقول».
(٣) سيبويه ٢/ ١٨٩.
(٤) انظر قول الأصمعي في: المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٤، كتاب النبات والشجر ٤٢، النبات لأبي حنيفة الدينوري ١٢٢، التاج (حلف) ٦/ ٧٦.
(٥ - ٥) ساقط في: س.
(٦) ص: وواحدة.
(٧) ع: واحد الطرفاء طرفة وواحد القصباء قصبة.
(٨) ص: «وواحدة».
(٩) ص، ف: «أم لا» سهو، إذ أن أم لا تأتي مع «هل».
(١٠) ص: «فسوداء».
(١١) س: «فلمذكره».
(١٢) ص: «وإن لم».
(١٣) ف: «معناه».
(١٤) الادرة: نفخة في الخصية يقال رجل آدر.

هَطْلاءُ » ولم نَعْلَمْهُمْ قالوا: « مَطَرٌ أَهْطَلُ ». وقالوا: حُلَّةٌ شَوْكاءُ[1]. قالَ الأصمعيُّ: لا أدرْي ما يُعْنَى بهِ. وقالَ أبو عُبيدةَ: يُرادُ بها[2] خُشُونَةُ الجِدَّةِ، ويدُلُّ على صِحَّةِ ما ذَكَرَهُ أبو عُبَيْدَةَ، أنَّهم سَمَّوا الخَلِقَ جَرْداً قالَ:

[٨٣] هَبِلَتْكَ أُمُّكَ أيُّ جَرْدٍ تَرْقَعُ[3].

(وقالوا للأملسِ)[4] الخَلَقُ، وقالوا للصَّخْرةِ الملساءِ خَلْقَاءُ. فإذا كانَ الأخلاقُ ملاسةً فالجِدَّةُ خِلافُها.

وقالَ أبو زيدٍ: هي الدَّاهيةُ الدَّهياءُ، وداهيةٌ دهياءُ[5]، وهيَ باقِعَةٌ من البواقعِ، وهما سَوَاءٌ. وقالوا: امرأةٌ عَجْزاءُ. وقالوا: العَرَبُ العَرْباءُ، والعَرَبُ العَارِبَةُ. ولم[6] يَجيءُ لشيءٍ من ذلكَ أفْعَلُ، وكأنَّهُمْ شبَّهُوا

---

(١) في الصحاح (شوك) ٤/ ١٥٩٥ : وبردة شوكاء، أي خشنة المس لأنها جديد.

(٢) ص: « به ».

(٣) عجز بيت ينسب لتأبط شرا أو لسعدى بنت الشمردل بن شريك اليربوعي وقيل لسعدى الجهينية وقيل بل هو لسلمى بنت مجدعة الجهينية وتمامه برواية أبي زيد والأصمعي:

أجعلت أسعد للرماح دريئة ... هبلتك أمك أي جرد ترقع

الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، هبلته أمه: ثكلته.

هو منسوب في القيسي ١٢١ و) ورجح نسبته الجهينية، نوادر أبي زيد ص ٧، الأصمعيات ق ١٩/٢٧ ص ١٠٢ (لسعدي الجهينية)، التاج (حضر) ٣/ ١٤٧، اللسان (حضر) ٥/ ٢٧٥ (لسلمى الجهينية).

ونسب لتأبط شرا في سمط اللالى ١/ ٣٦.

وعجزه غير منسوب في المخصص ١٦/ ٩٤.

وروايته في القيسي: « أتركت عمراً » في السمط: « أتركت أسعد ».

وفي السمط « أي حرد » قال وروي أي جرد بالجيم، والحرد: الثقب.

(٤) الأصل، ع: « وسموه الخلق » وفي العبارة ارتباك، وما أثبته من غيرهما، وهو أولى.

(٥) ع: « دهواء ». وفي الصحاح (وهي) ٦/ ٢٣٤٤ : ودهته داهية دهياء ودهواء، وهو

(٦) الأصل « لم » مكررة سهواً توكيد لها.

الدَّهْيَاءَ بالصَّحْراءِ فقلبوا لامَها، كمـا // قَلَبُوهـا في العَلْياءِ[1] حيثُ ١٠٦ ظ لم يُسْتَعْمَلْ له أَفْعَلُ. وقالوا: أَجْدَلُ وأخيلُ وأفْعَى، فلم يَصْرِفْ ذلكَ كُلَّهُ قومٌ في النكرةِ، كما لم يَصْرِفوا أَحْمَرَ. ولم تَجىءْ لشيءٍ من ذلكَ فَعْلاءُ، قال:

[٨٤] فما طائري فيها علَيْكَ بأَخْيَلا[2].

وربما استعملوا بعضَ هذهِ الصفاتِ استعمـالَ الأسمـاءِ نحـوَ أبْطَـحٍ وأَبْرَقٍ وأَجْرَعٍ[3]، وكَسرَّوهُ تكسيرَ الأسماءِ فقالوا: أَجَارِعُ وأَباطحُ. وكذلكَ كانَ قياسُ فَعْلاءَ.

وقالوا: بَطْحَـاءُ وبِطَـاحٌ، وَبَرْقَـاءُ[4] وبِـراقٌ، فَجَمَعُـوا المؤَنَّـثَ علـى « فِعَالٍ » كما قالوا عَبْلَةَ[5] وعِبالٌ فَشَبَّهُوا الألفَ بالهاءِ[6]، كما شَبَّهوا الكُبْرَى والكُبَرَ والعُلْيَا والعُلَى (بظُلْمَةٍ)[7] وظُلَمٍ، وغُرْفَةٍ وغُـرَفٍ، ولـم يجعلوهَـا كصَحَارَى. فأما أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ، فَلَيْسَ من هذا البابِ، ومَنْ جَعَلَهُ منه، فقد أخْطَأَ. يَدُلُّكَ على ذلكَ جَمْعَهُمْ للمذكَّرِ منه بالواوِ والنونِ. وفي التَّنزيلِ:

---

(١) فسر الجرجاني في المقتضب (١٠٨ ظ) قول أبي علي هذا فقال: يعني أن الدهياء وإن كانت صفة كالخذواء، فإنه لما لم تستعمل له أفعل، قلب الواو لمشابهته الاسم نحو الصحراء.

(٢) عجز بيت لحسان بن ثابت وتمامه:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري فيها عليك بأخيلا

والشاهد فيه قوله « بأخيل » وهو أفعل، نكرة، وليس له فعلاء، ولم يصرفه تشبيهاً بأفعل الذي له فعلاء نحو أحمر.

والأخيل: طائر أخضر يتشاءم به. ويقال له اشقراق.

ديوانه ص ٩٢ ومنسوب له في: القيسي ١٢٢ و، اللسان (خيل) ١٣/ ٢٤٣، الشواهد الكبرى ٤/ ٣٤٨. وغير منسوب في الاشتقاق ٢/ ٣٠٠، المخصص ١٥/ ٩٤ (عجزه).

(٣) ف: « وأبرع » تحريف.

(٤) الأبرق والبرقاء: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة.

(٥) امرأة عبلة: تامة الخلق والجمع عبلات وعبال.

(٦) ص: بالتاء.

(٧) الأصل: كظلمة: تحريف.

﴿ فَسَجَدَ الملائكَةُ كُلُّهُم أجْمَعُونَ ﴾[1]. ولم يُكَسِّروا المؤنـثَ تكسيرَ مُؤنـثِ الصفَةِ، كما لَمْ يُكسِّروا المذكَر ذلكَ التكسيرَ. ولو جَمَعُوا المؤَنَثَ بالألفِ والتاءِ، كما جَمَعُوا المذّكرَ بالواوِ والنونِ، لكَانَ قياساً ولكنهم عَدَلُوا (به)[2] عن ذَلكَ إلى الجَمْعِ المعدولِ عن نحو صَحَارَى وصَلاَفَى، فقالوا: جُمَعُ وكُتَعُ[3]، ولم يُصْرَفِ المذكرُ الذي هو أَجْمَعُ للتعريفِ والوزْنِ، لا للوصْفِ ووزْنِ الفِعْـلِ. ومـن ذلك قولُهم: // وليـلٌ أليَلٌ، وليلةٌ ليلاءُ، والقول في «أَلْيَلَ» أنه ينبغي ألاّ يُصرَفَ، لأنه قد وصِفَ بهِ، وهو على وزنِ الفِعْلِ، وليسَ كأجْمعٍ المُنصرفِ في النكرةِ، لأنَّ أجْمـعَ ليسَ بوَصْفٍ. وإنَّمـا لم يُصْرَفْ من حيثُ لَمْ يُصْرَفْ أحمدُ، فانضمَّ زِنَةُ الفِعْلِ إلى التَّعريفِ. ودَلَّ على تعريفهِ[4] وَصْفَ العَلَمِ[5] بهِ. وَلَيْسَ كيَعْمَلٍ[6] الذي أزالَ شَبَهَ الفِعْـلِ عنـه لِحاقُ علامَةِ التأنيثِ[7]، فإذا لم تَكُنْ مثْلَ أَحْمَرَ ولا يَعْمَلٍ، صَحَّ أنـه مثـلَ أَحْمَدَ.

١٠٧ و

فأمّا امتناعُ اشتقاقِ الفِعْلِ من هذا النَّحْوِ فلا يُوجبُ لَه الانْصرافَ، ألا تَرَى أَنَّهم قالوا: رَجُلٌ أشْيَمٌ وامرأة شَيْماءُ إذا كان بها شامَةٌ. ورجـلٌ أعْيَنٌ وإمرأة عيناءُ. قال أبو زيدٍ[8]: ولم يعرِفوا له فِعْلاً، ولـم يُوجـبُ ذلكَ لَهُ[9]

---

(١) آية ٣٠ / الحجر ١٥، آية ٧٣ / ص ٣٨.

(٢) تكملة من ع، وأثباتها أبين.

(٣) في الصحاح (كتع) ١٢٧٥: «وكتع» جمع كتعاء في توكيد المؤنث، يقال اشتريت هذه الدار جمعاء كتعاء، ورأيت أخوتك جمع كتع، ورأيت القوم أجمعين اكتعين ولا يقدم كتع على جمع في التأكيد، ولا يفرد لأنه إتباع له.

(٤) ص: «معرفته».

(٥) ف: «المعرفة».

(٦) اليعمل من الإبل: النجيبة السريعة.

(٧) س، ص: التأنيث «له».

(٨) فوادره ٢١٦.

(٩) سقطت «له». في س.

الإنصرافَ. فليلاءُ كعرباءَ ودَهْيَاءَ، مما لا فِعْلَ له. وألْيَلُ كأجْدَلَ وأخْيَلَ[1]، في قولِ من لَمْ يَصْرِفْ[2] ولَيْلاءُ وألْيَلُ، كشَيْماءَ وأشْيَمَ.

ومما جاءَ قد أُنِّثَ بهـذِهِ العَلامَـةِ غَيْرَ ما ذَكَرْنَـا من فَعْـلاءَ وضُروبهـا، قولُهُمْ: رُحَضَاءُ[3] وَعُرَواءُ[4] ونُفَساءُ وعُشَرَاءُ[5] وسِيَراءُ[6]، ومنـه سَابِيَاءُ[7] وحَاوِيَاءُ[8] وقاصِعَاءُ[9] ومنه كِبْرِياءُ وعاشُوراءُ وَبراكَاءُ وَبَـروْكَاءُ[10] وخُنْفَسَـاءُ وَعقْرَباءُ. ومن الجَمْعِ أصدِقاءُ وأصْفِيَاءُ وَفُقَهـاءُ وصُلَحَـاءُ. وَزَكَرِّياءُ يُمَـدُّ ويُقْصَرُ. ومنه، زِمِكَّاءُ[11] وزمِجّاءُ، ليقَطَنِ الطائِرِ. ويدُلُّكَ على أنَّها لَيْسَتْ للإلْحاقِ // بِسِنِمّـارٍ، أنَّهـم لم يَشْرِفـوا، وَقَـدْ قَصَروه، فقالوا: زِمِكِّي ١٠٧ ظ وزِمِجِّي[12].

بابُ ما كانَ آخرُهُ هَمْزَةً واقِعَةً بَعْدَ ألفٍ زائدَةٍ وكانَ مذكراً لا يجوز تأنيثُه وهو مثْلُ فَعْلاءَ في العِدَّةِ والزِّنَةِ

وذلكَ ما كانَ أوّلُه مَضْمومـاً أو مَكْسـوراً[13]. فَمـنَ المكسـورِ الأوّلِ،

---

(١) ص: « كأخيل وأجدل ».
(٢) غير الأصل، س: « فيمن لم يصرف ».
(٣) الرخصاء: عرق الحمى.
(٤) العرواء: الرعدة.
(٥) العشراء: الناقة مضى لحملها عشرة أشهر، وقيل: العشراء من الإبل كالنفساء من النساء.
(٦) السيراء: ضرب من البرود بخالطه حرير كالسبور.
(٧) السابياء: الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد، وقيل هو النتاج.
(٨) الحاوياء: واحدة الحوايا وهي ما تحوى من الامعاء وهي بنات اللبن.
(٩) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع له. وقيل تراب يسد به باب الحجر.
(١٠) البروكاء والبراكاء والبراكاء: الثبات في الحرب والجد. وقيل البراكاء: ساحة القتال.
(١١) الزمكي والزمجي: أصل ذنب الطائر، وقيل هو منبته، وقيل ذنبه كله، يمدد ويقصر.
(١٢) قال الجرجاني في شرحه للتكملة (١١٠ ظ). وزمجاء وزمكاء إذا مدا فوزنهما فعلاء بتضعيف اللام، ولا يجوز أن يجعل الأصل زمجاي: « فعلال » على أن يكون الياء ملحقاً له بسنمار، إذ لو كان كذلك لوجب أن ينصرف لأنه يكون كسنمار في التعري من ألف التأنيث، وإذا قصر، كان ذلك لغة أخرى.
(١٣) لخص المبرد في كتابه المذكر والمؤنث ص٩٣، حكم بناء فعلاء بقوله: « وهو أن كل ما كان من =

قولُهم العِلْبَاءُ والحِرْباءُ والسَّيْسَاءُ للظَّهْرِ، والزِّيَزاءُ[1] والقِيقَاءُ[2] والطِّيماءُ[3].
ومن هذا قولُ من قالَ: ﴿ تَخرجُ من طُورِ سِيْنَاءَ ﴾[4]، فكسَرَ الأوّلَ منه، إلاَّ أنَّهُ لم يَصْرِفْ لأنَّه جَعَلَه اسْماً للبُقْعَةِ.

ومن المضمومِ الأوّلِ، قولُهُمْ لضَرْبٍ من النبْتِ: الحُوّاءُ وواحده[5] حُوَّةٌ، والعُزَّاءُ[6] والطُّلاءُ للدّمِ وقالوا: خُشّاءُ وقُوْبَاءُ[6]. فأمَّا الهمزتانِ في عِلْباءٍ وقُوْباءٍ فمنقلبتانِ عنِ الياءِ التي في[7] دِرْحَايَةٍ[8] لَحقَتِ الكلمتينِ لتُلْحِقَهُمَا بالأصُولِ[9]. أما (العِلْبَاءُ)[10] فبِسِرْدَاحٍ وحِمْلاقٍ، وأَمَّا القُوْبَاءُ، (فَبِقُرْطَاسٍ)[11]، إلاَّ أن اليَاءَ انْقَلَبَتْ فيهما، ولَمَ تَصِحَّا لبناءِ الكلمةِ على

= هذا الوزن مكسور الأول أو مضمومة فهو بناء لا يكون للتأنيث أبداً، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبداً.

(1) الزيزاء: الأكمة الصغيرة، وقيل الأرض الغليظة.

(2) القيقاء: وهي المكان الغليظ كثير الحجارة.

(3) الطيماء: الجبلة، وقد سقطت من ف، وصحفت في ص: (الظيماء).

(4) آية 20/ المؤمنون 23. وقرأها بالكسر غير ابن عامر والكوفيين (التيسير للداني 159، أنظر أيضاً الكشاف 3/ 29.

(5) ص: «وواحدها».

(6 - 6) ساقط في ف.

(7) ص: في «نحو».

(8) في: (درح) من الصحاح 1/ 361 واللسان 3/ 295: رجل درحاية: كثير اللحم سمين ضخم البطن لئيم الخلقة.

(9) في المقتضب 4/ 4: «فإن قلت ما بال حرباء، وعلباء، وقوباء ينصرفن في المعرفة والنكرة، والزائدتان في آخر كل واحدة منهما كالزائدتين في آخر حمراء، هلا ترك صرفهن في المعرفة كما ترك صرف ما ذكرنا من الملحقات؟
فالفصل بينهما، إن الأوائل التي وصفنا الفاتها غير منقلبة، وألفات هذه منقلبة من ياءات قد باينت الفات التأنيث، لأن تلك لا تكون إلا منقلبة من شيء فقد باينتها. والدليل على ذلك قولهم درحاية، إنما هي فعلاية، فلو ذكرت قلت: درحاء كما ترى كقولك: سقاء وغزاء. انظر أيضاً: سيبويه جـ 2/ 10.

(10) الأصل، مجموعة م: «العلباء» تصحيف.

(11) غير س، ع: «فبالقرطاس»، وما أثبته أرجح لمقتضى السياق.

التَّذْكيرِ. ويَدُلُّكَ على زيادَةِ الياءِ لذا المعنى، أنَّ الياءَ لا تكونُ أصْلاً في بَناتِ الأرْبَعَةِ، فلما كَانَتْ [1]منقلبةً عمّا حكمُهُ حكمُ الأصلِ كانَ مثْلَهُ في الانْصرافِ. كَمَا[2] أنَّ الهمزةَ في صحراءَ لمّا كانَتْ[1] منقلبةً عن الألفِ كانَ حكمُهَا حكمَ الذي انقلبتْ عنه في مَنْعِ الكَلِمَةِ من الأنصرافِ. وكما كانت[3] « هراقَ » الهاءُ فيهِ[4] بمنزلةِ الهمزةِ في « أراقَ » فلو سَمَّيْتَ //بهِ شيئاً، ١٠٨ و ونَزَعْتَ[5] منه الضَميرَ، لم تَصْرِفْهُ كما لا تَصْرِفُه[6] إذا (سَمَّيْتَ)[7] بأقام.

فأما ما كانَ مفتوحَ الأوَّلِ نحوَ صَحْراءَ وحَمْراءَ، فلا يكونُ أبداً إلاَّ غَيْرَ مُنْصرفٍ. إذ لا يجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ في ذَلكَ منقلبةً عن حرفٍ يُرادُ بهِ الإلحَاقُ، كما كانَ ذلكَ في عِلْباءٍ[8] وقُوباءٍ. ألا ترى أنه ليس في الكلام في[9] غيرِ المضاعفِ[10] من الأربعةِ شيءٌ على « فَعْلاَلٍ » فيكونَ هذا مُلْحقاً بهِ.

فأما السِّيساءُ، فبمنزلةِ الزِّيزاءِ. فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لا يكونُ من بَابِ ضَوْضَيْتُ[11] وصِيصِيَةٍ[12] فإنَما ذلكَ، لأنَّه اسمٌ ليسَ بمصدرٍ. ولم يَجيءْ

(١ ـ ١) ساقط في: ص بسبب انتقال النظر.

(٢) ف: « وكما ».

(٣) ص: وكما « كان ».

(٤) س: « فيها ».

(٥) ف: « أو نزعت ».

(٦) ص: « كما لا تصرف »، ع: « كما لم تصرف ».

(٧) الأصل، س، « سميته » سهو.

(٨) ك: « علياء » تصحيف.

(٩) سقطت « في » في ف.

(١٠) ل: « المضاف » تحريف.

(١١) ضوضيت: صحت، يقال: ضوض القوم إذا احتجوا وصاحوا، وقوقيت مثل ضوضيت، انظر المنصف ٢/ ١٦٩.

(١٢) في اللسان (صيص) ٨/ ٢١٨: والصيصية: شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة.

الفَتْحُ في أَوَّلِهِ فيكونُ بمنزلةِ القَلْقَالِ[1]، فأما (الفَيْفَاء)[2]، فلا تكونُ الهمزةُ فيهِ إلا للتأنيثِ ولا تكونُ للإلحاقِ لما قَدَّمْنَا[3]. ولا يجوزُ أن تكونَ[4] كَغَوْغَاءٍ فيمن صَرَفَ، لأنَّهم قد حذفوا فقالوا: الفَيفَ[5]. وحكى[6] أحمدُ بنُ يحيى في المُزّاءِ: المدَّ والقَصْرَ، والقولُ فيهِ: إنَّ قَصْرَهُ يَدُلُّ على أَنَّه فُعْلى منَ المزيزِ، وليس من المزيّة. وإنْ سُمِعَ فيهِ الصَّرفُ أمكنَ أنْ يكونَ فُعَّلاً منه مثلُ زُرَّق، [7]ويجوزُ أيضاً إنْ سُمِعَ فيه الصَّرْفُ أنْ يكونُ فُعَّلاً من المزيزِ مثلُ زُرَّق[7] إلاَّ أنك قَلَبْتَ الثالثَ من التَّضْعيفِ لاِجْتماعِ الأمْثالِ كما أبْدِلَ[8] في لا أَمْلاهُ إنَّما هو لا أَمَلَّهُ[9].

بابُ ما أُنِّثَ من الأسماءِ بالتاءِ التي تُبْدَلُ[10] منها في الوقفِ الهاءُ[11] في أَكثرِ اللغاتِ

١٠٨ ظ هذهِ // العلامةُ التي تُلحقُ للتأنيثِ، تاء[12]، وإنما انقلبَتْ

---

(١) قال الجرجاني في المقتصد (١١٢ و). قوله: فأما السيساء فبمنزلة الزيزاء، فالمراد به أن السيساء مثل علباء في كونه ملحقاً بقرطاس، فالأصل « ميساى » كلعاى كما أن الزيزاء كذلك، فالسين الأولى فاء، والياء عين، والسين الثانية لام، ولا يجوز أن يكون « فعلالا » من باب « ضوضيت » لأجل أن مضاعف « فعلال » لامه أصلية لا يكون في غير المصادر، وهذا اسم غير مصدر فإذا جعلته من باب « ضوضيت »، كان فعلالا، لأن ضوضيت فعللت، وإنما يجيء فعلال في غير المصدر إذا لم يكن مضاعفاً كالسرداح والقرطاس.

(٢) الأصل، ف: « القيقاء » تصحف.

(٣) ف: قدمنا « ذكره ».

(٤) ص، ع: « إن تجعل ».

(٥) انظر التصريف للمازني ٢/ ١٧٩.

(٦) مجموعة م عدا س: وحكى « عن ».

(٧ - ٧) ساقط في ص بسبب انتقال النظر.

(٨) ع: كما « أبدلت ».

(٩) مجموعة م عدا ك: « في أملاه إنما هو أمله ».

(١٠) ل: « أبدلت ».

(١١) ص، ل: « هاءاً ». (١٢) غير الأصل، ك: « هي » تاء.

في / ١٠٨ ظ الوَقْفِ هاءاً، لتَغيُّرِ الوقفِ، يدلُّكَ على أنَّها تاءٌ لَحاقُها في الفِعْلِ نحو ضَرَبَتْ وهي فيهِ في الوَصْلِ والوَقْفِ على حالٍ واحدةٍ[1]. وإنَّما قَلبَ مَنْ قَلبَ، في الوَقْفِ، لأنَّ الحروفَ، الموقوفَ عَلَيْها، تُغَيَّرُ كثيراً، كإبدالهم الألفَ من التنوينِ، في: رأيتُ زَيْداً، من العربِ مَنْ يَجْعَلُها في الوقفِ[2] أيضاً[3] تاءاً[4] وعلى هذا قولُه:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الجَحَفَتْ [٨١]

ولم يُؤنَّثْ بالهاءِ شيءٍ في مَوْضع من كلامهم. فأما قولُهُمْ هذِهِ فالهاءُ بدَلٌ منَ الياءِ، والياءُ مما يُؤنَّثُ بها[5]. وكذلكَ الكسرةُ في نحوِ: أنتِ تفعلينَ، وإنَّكِ فاعلَةٌ. ومنهم مَنْ يُسَكِّنُها في الوصلِ والوقفِ فيقولُ: هذهِ أَمَةُ اللَّهِ وقد تقدَّمَ ذكْرُ ذلكَ في الوقفِ والابتداءِ. وهاءُ التأنيثِ، تَدْخُل[6] في الأسماءِ على سبعةِ أضربٍ: (الأَوَّلُ)[7] منْهَا، دخولُها على الصِفَاتِ فرقاً بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ[8]، وذلكَ إذا كانتْ جاريةً على الأفعالِ نحو قائمٍ وقائمةٍ، وضاربٍ وضاربةٍ، فالتَّاءُ في الصفَةِ هنا[9] مثْلُ التَّاءِ في قَامَتْ وضَرَبَتْ في الفصلِ بينَ القبيلينِ.

فإذا كانَ التَّأنيثُ حقيقياً (لَزِمَتْ)[10] فِعْلَه هذِهِ العلامَةُ ولم تُحْذَفْ. وذلك نحو قامتِ المرأةُ، وسارتِ الناقةُ.

---

(١) س: حالة واحدة، ف: حال واحد.
(٢) سقطت « الوقف » في ف.
(٣) سقطت « أيضاً » في ع.
(٤) انظر الخصائص ١/ ٣٠٤.
(٥) س، ع: « به » تحريف.
(٦) ك، ل، ف: « وتدخل هذه التاء ».
(٧) الأصل « الأولى » تحريف.
(٨) س، ف: المؤنث ولمذكر.
(٩) ف: « ها هنا ».
(١٠) الأصل: « الزمت ». وما أثبتناه أولى

وإذا كانَ غيرَ حقيقيٍّ جازَ أنْ تُثْبتَ وجازَ أنْ تَحْذِفَ[1]. فممّا جَازَ[2] فيهِ الأمرانِ، قولُه تعالى: ﴿فأخذَتْهُمُ// الصَّيْحَةُ﴾[3]، وفي الأخرْى[4]: ﴿ وأخَذَ الذينَ ظَلَموا الصَّيْحَةُ ﴾[5]، و ﴿ قد كانَتْ لكم أُسْوَةٌ «حَسَنَةٌ » ﴾[6]، و ﴿ لقدْ كانَ لكم فيهم أُسْوَةٌ «حسنةٌ » ﴾[7]. قالَ: ﴿ فَمَنْ جاءه موعِظَةٌ من ربِّهِ «فانتهى» ﴾[8] و﴿ قد جاءتكم موعِظَةٌ منْ ربِّكُمْ ﴾[9].

١٠

وَمما حُذِفَتْ[10] فيهِ[11] العلامةُ قولُه ﴿ وجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ﴾[12]، و ﴿ ما كانَ صَلاَتُهُمْ عنْدَ البيتِ إلاّ مكَاءً ﴾[13]، ولا يكونُ على هذا: « جاءَ هنْدٌ » وقد جَاءَ في الشِّعْرِ:

لَقَدْ وَلَدَ الأخَيْطِلَ أمُّ سَوْءٍ[14] [٥١].

والجموعُ إذا تقدمتْ أفعالُها، على هذا (نحو)[15]: قالَ النِّساءُ، وقالتِ النِّساءُ، و﴿ قالتِ الأعْرابُ ﴾[16]، وقالَ: ﴿ وجاءَهمْ البيِّناتُ ﴾[17]، و ﴿ فقد

(١) ك: « وإنْ تحذف»، ص: « جاز أن تحذف وإن تثبت ».
(٢) غير الأصل، س، ص: « جاء ».
(٣) آية ٧٣ و ٨٣ / الحجر ١٥، آية ٤١ / المؤمنون ٢٣.
(٤) س: « أخرى ».
(٥) آية ٦٧ / هود ١١.
(٦) آية ٤/ الممتحنة ٦٠، وتكملتها من ص، ف، وفي الأصل « ولقد » سهو.
(٧) آية ٦/ الممتحنة ٦٠، وتكملتها من س.
(٨) آية ٢٧٥ / البقرة ٢، وتكملتها من ك.
(٩) آية ٥٧ / يونس ١٠.
(١٠) س: حذف.
(١١) ص: « منه »، أولى.
(١٢) آية ٩/ القيامة ٧٥.
(١٣) آية ٣٥ / الأنفال ٨. وسقطت (الامكاء) في غير الأصل.
(١٤) وورد عجزه في ك.
(١٥) تكملة من غير الأصل واثباتها أولى.
(١٦) آية ١٤/ الحجرات ٤٩.
(١٧) آية ٨٦ / آل عمران ٣.

جاءَ أشراطُها ﴾[1]. وأسماءُ الفاعلينَ والمفعولينَ في ذلكَ كالفِعْلِ قالَ:

[٨٥] قَرَنْبَـى يَحُـكُّ قفـا مُقْرِفٍ
لَئِيمٍ مآثِـرُهُ قُعْدُدِ[2]

وقالَ:

[٨٦] فلاقَى ابـنَ أُنثَى يبتغي مثْـلَ ما ابتغَى
مـن القَـومِ مَسْقِـيَّ السِّمـامِ حدائدُه[3]

وقالَ:

وكنَّـا وَرِثنـاهُ على عَهْـدِ تُبَّعٍ
طـويلاً سَوَارِيْهِ شَدِيْدَاً دعائمُـه[4] [٥٥]

---

(١) آية ١٨ محمد ٤٧ وفي غير ع، ل: « قد » سهو.

(٢) للفرزدق. الشاهد فيه قوله: « لئيم مآثره. لم يقل: لئيمة »، حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل كما يحذف من الفعل في قولهم: قال النساء، جاءهم البينات وشبهه. ولو جاء في الكلام « لئيمة » لكان جيداً. وأما إذا تقدم المؤنث، فيقبح تذكير فعله في الكلام فلا يحسن الريح هب، إلا في ضرورة شعر كما قال: ولا أرض أبقل أبقالها ». وفي حاشية ص: القرنبي: دويبة صغيرة شبيهة بالخنفساء، والقعدد: الخامل، والمقرف من كان أبوه غير كريم وكانت أمه كريمة.
ديوانه ١٧٥، ومنسوب له في القيسي ١٢٣ و، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٨، وغير منسوب في المقتضب ٢/ ١٤٧، الاستدراك ص ١٦ (العجز)، اللسان (قعد) ٤/ ٣٦٣. وروايته في الديوان: « يسوف قفا » وفي اللسان « تسوف » وفي المقتضب « لئيم يحك ».

(٣) نسبه القيسي لمضرس الأسدي ونسبه الأعلم لاشعث بن معروف الأسدي، ونسبه السيرافي لرجل من بني أسد.
والشاهد فيه قوله: مسقى السمام، حذف الهاء من مسقيه كما تقدم في البيت الذي قبله السمام جمع سم مثل كلب وكلاب، وأراد بحدائده نصال سمامه.
بروي مسقى بالرفع وبالنصب فمن رفع جعله فاعلاً ومن نصب جعله نعتاً لابن انثى أو بدلاً منه.
أنظر: القيسي ١٢٤ ظ، سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣٩، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ٧٦ و. وهو غير منسوب في المخصص ٨/ ١١٣ و ١٦/ ٨٢. وورد في المخصص (٨/ ١١٣) « حدائد » سهو.

(٤) تقدم القول بأن روايته في الديوان « طوالاً » و « شداداً » ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وورد في ل « نبغ » تصحيف.

ولو كانَ مَسْقِيَّةً ولئيمةً[1] وطويلةً في الكلامِ لجَازَ[2].

فأما الصفاتُ التي تَجْرِي على المؤنَّثِ، بغيرِ هاءٍ، نحو طالقٍ وحَائضٍ، وقاعدٍ لليائسةِ[3] من الولَدِ، ومُرْضعٍ وعَاصِفٍ في وَصْفِ الرِّيحِ، فما جاءَ من ذلكَ[4] بالتَّاءِ نحو طالقةٍ وحائضةٍ وعاصِفةٍ ومرضعةٍ، فإنَّما ذلكَ لجَرْيِهِ[5] على الفِعْلِ. فَمَنْ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿ **ولسُلَيْمانَ الرِّيحُ عاصِفَةً** ﴾[6]. وقالَ: ﴿ **تَذْهَلُ كلُّ مرضِعَةٍ عما أرْضَعَتْ** ﴾[7].

وما جَاءَ بلا هَاءٍ، كقولِهِ: ﴿ **اشتدّتْ بِهِ الرِّيحُ في يَومٍ عاصِفٍ** ﴾[8].

١٠ ظ وقوله تعالَى: ﴿**جاءتْها رِيحٌ عاصفٌ**﴾[9] وإنَّما ذلك//لأنَّه أُرِيدَ بِهِ النَّسبُ ولم يَجْرِ على الفعلِ. وليسَ قولُ من قالَ في[10] نحوِ طالقٍ وحائضٍ، أنَّه لم يؤنَّثْ لأنه لا مشاركةَ للمذكرِ فيهِ، بشيءٍ. ألا ترى أنَّه قد جاءَ ما يَشْتَرِكُ النوعانِ فيهِ[11] بلا هاءٍ كقولهِمْ: ناقَةٌ ضامِرٌ وجملٌ (ضامِرٌ)[12] وناقةٌ بازلٌ وَجَمَلٌ بازِلٌ. وهذا النَحوُ كثيرٌ، قد أفردَ فيهِ الأصمعيُّ[13] كتاباً. قال الأعشى:

[٨٧] عَهْدِي بها في الحيِّ قد سُرْبِلَتْ
بَيْضاءَ مثْلَ المُهْرةِ الضامِرِ[14]

---

(١) ع: لئيمة ومسقيمة ».
(٢) ل: « جاز ».
(٣) ع: « لليابسة »، تحريف ل: « للآيسة ».
(٤) ك: « في » ذلك.
(٥) ص: لأنك تجريه.
(٦) آية ٨١ / الأنبياء ٢١.
(٧) آية ٢ / الحج ٢٢.
(٨) ١٨/ إبراهيم ١٤.
(٩) آية ٢٢ / يونس ١٠.
(١٠) سقطت: « في » في: ك.
(١١) ع، ل: « فيه النوعان ».
(١٢) الأصل: بازل: سهو.
(١٣) ف: « الأصمعي فيه ».
(١٤) الشاهد فيه قوله: « المهرة الضامر » ولم يقل الضامرة، لأنه جاء على النسب، أي ذات ضمور. ديوانه ق ١٨/ ١٠ ص ١٣٩، ومنسوب له في: القيسي ١٢٥ و، أمالي المرتضى ٢/ ١٠٥، المخصص ١٦/ ٩٧، الأقتضاب ١٧١، ابن يعيش ٥/ ١٠١. وغيرمنسوب في الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٥، ابن يعيش ٦/ ٨٣، وروايته في الديوان وابن يعيش « هيفاء» وفي أمالي المرتضى: « قد درعت صفراء ».

وقالَ[1] تَعالى: ﴿ تَذْهَلُ كلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أرضَعَتْ ﴾[2]، وَهَذا لا يكونُ في المذكرِ.

وعلى[3] النَّسَبِ تأولَ الخليلُ [4] (قوله) [5]: ﴿ السَّمَاءُ مُنْفطرٌ بِهِ ﴾ [6]، وكأنَّه قالَ: ذاتُ انفطارٍ. ولم يُرِدْ أنْ يُجرِيَهُ على الفِعْلِ. وكذلك[7] قولُ الشاعِر[7]:

[٨٨] وقد تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غَرْزِها
نسيفاً كأفْحُوصِ القَطَاةِ المُطرِّقِ[8]

وهذهِ التَّاءُ إذا دَخَلَتْ على هذِهِ الصِّفاتِ الجاريةِ على أفعالِها، لم يَتَغَيَّرْ بناؤها عمَّا كانَ عليهِ قبلُ. وذلكَ نحو قائمٍ وقائمةٍ، وضاربٍ وضاربةٍ،

---

(١) ص: وقوله ».
(٢) آية ٢/ الحج ٢٢.
(٣) ص: « على ».
(٤) سيبويه ١/ ٢٤٠.
(٥) تكملة من غير الأصل، واثباتها أبين.
(٦) آية ١٨/ المزمل ٧٣.
(٧ - ٧) ساقط في ك.
(٨) ينسب للممزق العبدي واسمه شأس بن نهار، ونسب في اللسان (حدب) ١/ ٢٩٣ للمثقب العبدي. والشاهد فيه قوله: « القطاة المطرق » أي ذات تطريق فحمله على النسب، (أي الوصف) ولو جاء بها على الفعل لقال: مطرقة. كما تقدم في البيت الذي قبله. والغرز للرحل مثل الركاب للسرج، وأراد بقوله: « نسيفاً »، موضعاً نسيفاً ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، واطرقت القطاة: كان وقت خروج بيضها. نسب الممرق، في الأصمعيات ق ٥٨ / ص ١٦٥، القيسي ١٢٦ و، جمهرة اللغة جـ ٢ / ص ٦، و ٢/ ١٦٣ و ٢/ ٣٧٢ و ٣/ ٣٩. المخصص ١٦/ ١٣٤ و ١٧/ ٢٢، اللسان مواد: (نسف) ١١/ ٢٤٢ و (طرق) ١٢/ ٩٣، شواهد المغنى ص ٢٣٣. ولم ينسب في: نوادر أبي زيد ١٢٩، جمهرة اللغة ٣/ ٣٧٧ (عجزه)، السيرافي (٥٢٨ و)، الخصائص ٢/ ٢٨٧، المخصص ١/ ٢١ و ١٢/ ٢٧٢، و ٨ / ١٢٥، و ١٢/ ٢٧٢ و ١٦/ ٩٧. وقد ورد في الأصل وك « القطاء » تحريف.

ومُكرَمٍ ومُكرِّمةٍ. وليستْ كالألفينِ الممدودةِ والمقصورةِ التي تُبنى عليهـا[1] الكلمةُ، نحوُ ذِكْرى وسكْرَى وشُوْرَى وحُبْلَى والصَّحْرَاءِ والحمْراءِ. فإنْ قُلتَ فقد قالوا: زكرِيًا وزكريّاءُ[2] وزكَرِيٌّ، فكانَتَا في هذا كالتَّاءِ.

وقد حكى أبو زيدٍ: غَلَبْتُ العدوَّ غَلَباً وغَلَبَةً وغُلُبَّةً وقد قالوا الغُلُبَّى[3]، و١١٠ وحكى أبـو زيدٍ أيضاً: أنَّـه لَجَيضيٌّ// المشْيَةِ إذا كـان مُخْتـالاً. وحَكَى غَيْرُه[4]: وهو[5] يمشي الجيضيَّ، وهي مِشْيَةٌ يُخْتَالُ فيها. فالقولُ في ذلكَ، أنَّ اللفظينِ وإنْ اتَّفقا[6] فالتقديرُ مُختلفٌ. ولا تُقَدِّر الألفَ داخلةً على الكلمةِ دخولَ التَّاءِ[7] عليها[8]. لو كانَ[9] كذلكَ لانصرفَ ما فيهِ الألفُ[10] في النكرةِ كما انصرفَ ما فيهِ التَّاءُ، وإنَّما[11] ذلكَ كالألفاظِ المتَّفِقَةِ على اختلافِ التقـديرِ. كقولنـا: ناقـةٌ هِجـانٌ ونـوقٌ هِجـانٌ[12]، و ﴿ «فـي» **الفُلْكِ**

---

(١) ع: « عليهما »، س: « اللتين تبنى عليهما » أولى.

(٢) غير الأصل، ع: زكرياء وزكريا.

(٣) الأصل: الغلباء «تحريف» والذي حكاه أبو زيد في نوادره ص ٦٥ قوله: « والغلبى: المغالبة » وفي اللسان (غلب) ٢/ ١٤٣ « وغلبى وغلبى ـ عن كراع وقالوا أتـذكر أيام الغلبـة الغلبى والغلبى، أي أيام الغلبة ».

(٤) هو ابن الأعرابي، انظر اللسان (جيض) ٨/ ٤٠٢.

(٥) غير الأصل، ل، ج، ف: « هو » وكذا في اللسان (جيض).

(٦) مجموعة م عدا س: « أن اللفظتين وإن أتفقتا ».

(٧) سقطت: « التاء » في ك.

(٨) سقطت « عليها » في ع.

(٩) ف: « ولو » كان.

(١٠) ص: الألف « واللام » سهو.

(١١) ل: فانما.

(١٢) في اللسان (هجن) ١٧/ ٣٢١: «الهجان من الإبل البيض الكرام، يستوي فيه المذكر والمؤنث. مذهب سيبويه أن الألف في هجان الواحد بمنزلة الف ناقة كناز، والألف في هجان في الجمع بمنزلة الف ظراف وشراف ».

المشحون ﴾ [1] و﴿ الفُلْكِ التي تجري في البحر ﴾ [2].

وقولُنا [3] في ترخيمِ رجلٍ اسمه مَنْصُورٌ: « يا مَنْصُ ». فالكسرةُ التي في هِجانٍ في الجَمْعِ غيرُ التي في الواحدِ وكذلكَ الضَّمَّةُ التي في الفُلْكِ. وكذلك [4] التي في ترخيمِ مَنْصُورٍ على القولينِ [5]، وكذلك [4] الجيَضيُّ والجيَضيَّ، استئنافُ بناءِ الكلمةِ [6] ليس على حدِّ قائمٍ وقائمةٍ [7]. وكذلكَ الغُلُبَّةُ والغُلُبَّى [8]. والبيِّنُ في هذا والقياسُ ما فُعِلَ في أَحَدٍ حيثُ أُريدَ تأنيثُه، قالوا: « إحْدَى »، فغيَّروه عن بناءِ [9] أَحَدٍ [10].

وقد جَاءتْ هذهِ التّاءُ، مَبْنِيًّا عليها بَعْضُ الكَلمِ. وذلك قولُهم عَبَايَةٌ وعَظَايَةٌ وعِلاوةٌ وشَقَاوةٌ. يَدُلُّكَ [11] على ذلكَ تصحيحُ الواوِ والياءِ [12]. وهذا في

---

(1) آية ٤١ / يس ٣٦، آية ١١٩ / الشعراء ٢٦. وتكملتها من ص، ف.

(2) آية ١٦٤ / البقرة ٢ ووردت في الأصل في « اليم » سهو.

(3) س: وقوله.

(٤ - ٤) ساقط في س، بسبب انتقال النظر.

(5) على « أحد » القولين. سهو.

(6) ع، ل، ج ر: « للكلمة ».

(7) ع: « قائمة وقائم ».

(8) ع: « الغلبى والغلبة ».

(9) ل: « على بناء ».

(10) قال الجرجاني في المقتصد (١١٧ظ): يعني أنهم غيروا المثال، ألا ترى أن الهمزة والحاء مفتوحان في أحد، والهمزة في إحدى مكسورة والحاء ساكنة، فلولا أنهم ينزلون ما فيه الف التأنيث منزلة ما لم يكن من تركيب المذكر في كونه بناءاً مستأنفاً لقالوا: أحد وإحدى، بفتح الألف والحاء والدال، كما يقولون: « ضارب ومضاربة ».

(11) غير الأصل، ص « يدل » ص: « ويدلك ».

(12) ف: الياء والواو.

البنَاءِ على التأنيث كقولهم: مِذْرَوانِ وثِنايان[1] في البناءِ على التَّثْنِيَةِ.

وقد جاءَ حرفانِ لم تُلْحَقْ في تثنيتهما[2] التاءُ، وذلكَ قولُهم خُصْيَانِ وأَلْيانِ. فإذا أفردوا قالوا في [3] الوَاحِدِ[3]: خُصْيَةٌ// وأَلْيَةٌ[4] وأَنْشَدَ أبو زيدٍ: 11 ظ

[89] تُرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجاجَ[5] الوَطْبِ[4].

وأَنْشَدَ سِيبويهِ:

[90] كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[6]

---

(1) في اللسان (ثنى) 18/ 131 « وأما الثناء ممدود فعقال البعير ونحو ذلك من حبل مثنى وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى، ولا يفرد واحده، فيقال ثناء، فتركت الياء علد الأصل، كما قالوا في مذروين ». أنظر أيضاً: المنصف 3/ 71.

(2) ص: لم تلحق التاء في تثنيتهما.

(3 ـ 3) ساقط في: ف.

(4 ـ 4) ساقط في ف.

(5) لم ينسب هذا الرجز لقائل معين، والشاهد فيه قوله: « إلياه »، وذكر القيسي إن قول أبي علي يحمل على من قال في الواحد « إلى » وأن أبا العباس قال: « من قال « إليه » قال في التثنية: « إليتان » وأجاز أبو عبيدة: « امرأة الياء ». والوطب: ذو اللبن. انظر: القيسي 127 و، نوادر أبي زيد 130، أدب الكاتب 404، المقتضب 3/ 41، جمهرة اللغة 1 ـ/ 188، السيرافي (528 نحو) 6/ 271، المصنف 2/ 131، الاقتضاب 393، الأمالي الشجرية 1/ 20، شرح الجمل 1/ 45، الخزانة 3/ 366، وروايته في مجموعة م ما عداع « يرتج ».

(6) ينسب هذا الرجز لجندل بن المثنى الطهوي وقيل هو لخطام المجاشعي، وينسب أيضاً لدكين، وقيل لسلمى الهذلية. والشاهد فيه قوله: « خصية » كما في البيت الذي قبله. والبيتان منسوبان على اختلاف في ذلك في: القيسي 127 و، فرائد القلائد 369، الخزانة 3/ 367. وهما غير منسوبين في سيبويه والشنتمري 2/ 137 و 202، ديوان الحماسة 2/ 319، اصلاح المنطق 167 ـ 168، المقتضب 2/ 156، فصيح ثعلب 85، السيرافي (137 نحو) 2/ 29 ظ و (528 نحو) 6/ 271، المنصف 2/ 131، لمخصص 16/ 98 و 17/ 89 و 100، الأمالي الشجرية 1/ 20، ابن يعيش 4/ 144، شرح الجمل 1/ 46 و 160 و 2/ 18 (وفي الموضعين الأخيرين: الثاني منهما)، اللسان: مواد (هدل) 14/ 216، و (ثنى) 18/ 126 و (خصى) 18/ 251. ورواية الأول في اللسان (هدل): « من التهدل » قال: ويروى « من التدلدل » ورواية الثاني في « ع » والمقتضب وفصيح ثعلب « ظرف جراب » وفي ديون الحماسة « سحق جراب »، والسحق: الثوب الخلق البالي.

بابُ دخولِ التّاءِ للفَرْقِ على اسْمَيْنِ غير وَصْفَيْنِ في التأنيثِ الحقيـقي الذي لأنْثاهُ ذكرٌ

وذلكَ قولُهُمْ امرؤٌ للمذكرِ، وامرأةٌ للمؤنث، وهذا الاسمُ يُسْتَعْمَلُ على ضربين :

أَحدهُمَا : أَن تَلْحَقَ أَوَّلَه همزةُ الوصلِ . والآخَرُ: أَن لا تلحقَه . فمثالُ الأوّل، نحو[1] امرءٍ وامرأةٍ. وفي التنـزيلِ : ﴿ إِنِ امـرؤٌ هَلَكَ ﴾[2] و ﴿ إِنْ امرأةٌ خَافَتْ من بَعْلِهَا «نشوزا » ﴾[3] والآخرُ[4] : مَرْءٌ ومَرْأَةٌ[5]، وفي القرآنِ[6] : ﴿ يحولُ بينَ المَرْءِ وقَلْبِهِ ﴾[7]. وعلى هذا قالوا : مَرْأَةٌ، فإذا خَفَّفُوا الهمزةَ، فالقياسُ « مَرَةٌ » ـ وقد قالوا : المرأةُ، فإذا ألْحَقُوا لامَ المعرفةِ استعملوا ما لَمْ تَلْحَقْ أَوَّله هَمْزَةُ الوصْلِ فقالوا : المَرْءُ والمَرْأَةُ، ورَفَضُوا مع الألفِ واللاّمِ اللغةَ[8] الأخرَى، وعلى هذا قولُه : ﴿ يَحُوْلُ بَيْنَ المرءِ وقَلْبِهِ ﴾[7]. وقَالَ :

[٩١] والمـرءُ يُبْلِيهِ بَلاَءَ السِّربالْ (كرُّ الليالـي وانتقـالُ الأحْوَالْ)[9]

وقالَ :

---

(١) سقطت « نحو » في ف.

(٢) آية ١٧٦ / النساء ٤.

(٣) آية ١٢٨ / النساء ٤. وتكملتها من ص، وقد وردت في مجموعة م: (وإن امرأة خافت).

(٤) ع: و « نحو » الآخر.

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ٨٤.

(٦) ص: « التنزيل ».

(٧) آية ٢٤ / الانفال ٨.

(٨) ف: « الألف » سهو.

(٩) هذا الرجز للعجاج. وقد استشهد أبوعلي بأول البيتين على استعمال المرء بالألف واللام وهي اللغة المشهورة. والبيتان في ملحق ديوانه ق ٤١ / ١٣ و ١٤ ص ٨٦، القيسي ١٢٧ ظ، ابن ولاد ١٦/ ٩٩ (الأول)، اللسان (بلا) ١٨/ ٩١. والثاني منهما مثبت في ف وحاشية الأصل. وروايته في القيسي: « مر الليالي»، وفي المقاييس: « مر الليالـي واختلاف الأحـوال » وفي الفرائـد: « تعاقب الأهلال بعد الاهلال ».

[٩٢] بأنَّ الغَدْرَ في الأقْوامِ عارٌ وأنَّ المَـرْءَ يَجْـزأ بالكُراعِ[1]

وقال:

[٩٣] تَظَلُّ مقاليتُ النِّساء يَطَأْنَهُ يَقُلْنَ ألا يُلْقي على المَرْءِ مِئْزَرُ[2]

وكأنَّهم رفضوا ذلكَ لما كان يلزمُ من التقاءِ الساكنين (في)[3] // أوّلِ الاسْمِ فاجْتزءوا باللغة الأخرى عن هذه. وقال الفرّاءُ[4]: كانَ النحويونَ يقولون: امْرَأةٌ، فإذا أدْخلوا الألفَ واللامَ قالوا: المرأةُ وهو وجهُ الكلامِ. قالَ: وقد سمعتُها بالألفِ واللاّمِ: الإمْرَأةُ. ولعلَّ هذا الذي سَمِعَه منه لم يكن فصيحاً لأنّ قولَ الأكثرِ على خلافهِ.

١١١ و

---

(١) ينسب هذا البيت لبشر بن أبي خازم وقيل هو لحارثة بن مر الطائي ويكنى « أبا حنبل ». ويجزأ من جزأت بالشيء أي أكتفيت به. والكراع مؤنث وهو من الدواب ما دون الكعب، ومن الإنسان ما دون الركبية. والأصمعي يقول: إنه مذكر لا غير. ديوان بشر ق ١٦/ ٢٧ ص ٨٨ ومنسوب له في القيسي ١٢٨ و، رالذي لأبي حنبل أيضاً وبهذه النسبة ورد في الشعر والشعراء ١/ ١١٨ والمعاني الكبير ١١٢٣. وهو غير منسوب في تثقيف اللسان ١١٢، اللسان (جزأ) ١/ ٣٨. وروايته في ص وتثقيف اللسان«فإن الغذر » وفي الشعر والشعراء « لأن العذر... وإن الحر » ولا شاهد فيه على هذا. وفي المعاني الكبير « لأن الغدر ».

(٢) لبشر بن أبي خازم الأسدي ومقاليت جمع مقلاة على مثال مفعال وهي التي لا يعيش لها ولد، والقلت: الهلاك. ديوانه ق ١٦ / ٢٧ ص ٨٨، ومنسوب له في القيسي ١٢٩ و، شرح المفضليات ٣٤٠ و ٥٨٤، اصلاح المنطق ٧٦، المعاني الكبير ٩٣٠، مادة (قلت) في الصحاح ١/ ٢٦١، واللسان ٢/ ٣٧٧. وغير منسوب في المخصص ٦/ ١٢٨ و ١٦/ ٩٩.

(٣) الأصل: « من » سهو.

(٤) الفراء (١٤٤ ـ ٢٠٧): هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد. ولد بالكوفة وأخذ عن الكسائي وغيره. وكان على معرفة بأيام العرب وأخبارها وأسفارها. كما تقصى علم النحو حتى قيل « الفراء أمير المؤمنين في النحو ». من تصانيفه: كتاب «الحدود» « معاني القرآن » و « المذكر والمؤنث ».

انظر ترجمته في: مراتب النحويين ٨٦ ـ ٨٩. طبقات الزبيدي ١٤٣ ـ ١٤٦. نزهة الألباء ١٣٤، معجم الأدباء ٢٠/ ٩ ـ ١٤ النجوم الزاهرة ٢/ ١٨٥، أبو زكريا الفراء. د. الأنصاري.

ومن ذلكَ قولُهم[1]: الشَّيخُ والشَّيخَةُ[2]. قال[3] عَبيدُ (بن الأبْرصِ)[4]:

[٩٤] كأنها شَيْخَةٌ رَقُوبُ[5]

وقالوا: غُلامٌ وغُلامةٌ[6] وأَنْشَدَ[7]:

[٩٥] ومُرْكضَةٍ صَرِيحيٍّ أبُوها يُهَانُ لها الغُلامَةُ والغُلامُ[8]

وقالوا: رَجُلٌ ورَجُلَةٌ[9]، قال[10] (طَرَفَةُ)[11]:

---

(١) ف: « قوله ».

(٢) ك: « الشيخة والشيخ ».

(٣) مجموعة م عدا س: « وقال ».

(٤) تكملة من ك.

(٥) تمام البيت

باتت على إرم رابئة كأنها شيخة رقوب

والأرم: العلم وهو الجبل الصغير، ورابئة التي تأبى الأكل والشرب، والرقوب التي لا يعيش لها ولد. ديوانه ق ٥/ ٤٠ ص ١٨، ومنسوب له في: القيسي ١٢٩ و، جمهرة اللغة ١/ ٢٧١ و ٢/ ٢٢٥، المخصص ١٦/ ٩٩ (عجزه)، التكملة والذيل والصلة (عذب) ١/ ٢٠٥، اللسان (شيخ) ٣/ ٥١٠.

وروى صدره: « باتت على ارم عذوباً » في القيسي، جمهرة اللغة (١/ ٢٧١)، التكملة والذيل. وغير منسوب في: « ما تلحن فيه العوام » للكسائي ٣٧، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٧ (عجزه).

(٦) ك، ل: « غلامة وغلام ».

(٧) غير الأصل، ع: « وأنشدوا ».

(٨) لأوس بن غلفاء الهجيمي. ومركضة: أي السريعة كأنه جعله آلة للسير، وقد دخلت الياء في صريحي لتأكيد الصفة لا للنسب. وهو منسوب له في: ابن يعيش ٥/ ٩٧، اللسان مواد « صريح » ٣/ ٣٤١ و (ركض) جـ ٩ / ص ٢٠، و (غلم) ١٥/ ٣٣٦. وغير منسوب في القيسي ١٣٠ و، المخصص ١/ ٣٦ و ١٦/ ٩٩، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٧، اللسان (ركض) ٩ ص ١٨. وروايته في ابن يعيش: « بسلهبة » وهي صفة للفرس إذا عظم وطالت عظامه.

(٩) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ٨٤.

(١٠) ف: وقال.

(١١) النسبة من ص وليس في ديوانه كما لم تنسبه المراجع اللغوية التي اطلعت عليها.

[٩٦] خَرَّقــوا جيبَ فتاتِهمُ   لم يُبالــوا حُرْمَــةَ الرَّجُلَهْ[1]

وقالوا: حِمارٌ وحمارةٌ، وأَسَدٌ وأَسَدَةٌ، وبِرْذَونٌ[2] وبِرْذَونَةٌ، قالَ[3]:

[٩٧] بُرَيْذِينَـةٌ بلَّ البـراذينُ ثغرَهَا   وقـد شَرِبَـتْ من آخرِ الليلِ أُيَّلا[4]

وقالوا فرسٌ وحجرٌ للأنْثى، ولـم[5] يقولوا فَرَسَةٌ.

وقد يصوغونَ في هذا البابِ للمؤنثِ اسمـاً لا يَشْتَـرِكُ فيه[6] المـذكرُ. كقولهم[7]: جَدْيٌ وعَنَاقٌ وحَمَلٌ و (للأنْثى)[8]رَخِـلٌ وتَيْسٌ وعَنْـزٌ وحِمـارٌ[9]

---

(١) انظر: القيسي ١٣٠ ظ، المذكر والمؤنث للمبرد ٨٤، اعراب ثلاثين سورة ٤٤، المخصص ١/ ٣٧ و ١٦/ ٩٩، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٧، ابن يعيش ٥/ ٩٨، شرح الجمل ١/ ٤٩. مادة (رجل) في الصحاح ٤/ ١٧٠٦، والتاج ٧/ ٣٣٥، واللسان ١٣/ ٢٨٢. وروايته في اعراب ثلاثين سورة: «هتكوا، صولة»، وابن يعيش: «مزقوا».

(٢) س، ع، ل: «وقالوا» برذون.

(٣) ص: وقالَ.

(٤) للنابغة الجعدي واسمه قيس بن عبدالله، يهجو ليلى الأخيلية. ديوانه ق ٧ ب / ٣ ص ١٢٤، ومنسوب له في: القيسي ١٣٠ ظ، سمط اللالىء ١/ ٢٨٢، الاقتضاب، ٣٤١ و ٣٩٧، الحيوان ٢/ ٢٨٢، اللســان (أول) ١٣/ ٣٦ - ٣٧. وغير منسـوب في المنصف جـ ٢ / ص ٤، المخصص ١٦/ ٩٩. وروايتـه في ف والمنصف: «وبرذونـة» وفـي اللسـان: «وبرذونـة... ثغرها». قال ابن بري: وصواب انشاده: «بريذينـة» بالرفـع والتصـغير دون واو. وروايتـه في مجموعة م والقيسي: «من آخر الصيف» وفي الديوان: «من أول الصف» وقد روى القيسـي صدره وعجزه في بيتين مختلفين:

بريذينــة بل البــراذين ثغرها   وقــد انكحــت شر الأخـايل أخيلا
وقــد أكلــت بقــلا وخيمــا نباته   وقــد شربــت من آخــر الصيف أيلا

(٥) ف: «ولن» تحريف.

(٦) مجموعة م: «لا يشركه فيها»، الأصل: «لا يشترك فيها» ولا يستقيم به الكلام وقـد سقطت «فيه» في ف.

(٧) ع: فيقولوا.

(٨) سقطت من الأصل، وفي ك: و «الأنثى».

(٩) ص، ع، ل: «وعير»، وقد سقطت «وحمار» من ف.

وأَتَانٌ. (وربما)[1] ألحقوا المؤنثَ الهاءَ مع تخصيصهم إيّاهُ بالاسْمِ كقولهم[2]: جَمَلٌ وناقَةٌ، وكبْشٌ ونَعْجَةٌ، ووَعْلٌ وأرْوِيةٌ. ألحقوا الهاءَ توكيداً للتأنيثِ وتحقيقاً له[3]. ولو لم يُحْتَجْ إليْهَا[4].

بابُ دخولِ التاءِ الاسمَ فرقاً بينَ الجمعِ // والواحدِ منهُ[5]

١١١ ظ

وذلكَ نحوُ[6]: تمْرٍ وتمرةٍ، وبقرٍ وبقرةٍ[7]، وشعيرٍ وشعيرةٍ، وجرادٍ وجرادةٍ، فالتّاءُ إذا لَحقَت[8] في هذا البابِ دلَّتْ[9] على المفردِ، فإذا[10] حُذِفَتْ دَلَّتْ[11] على الجنْسِ والكَثْرةِ. فإذا حُذِفَتِ التاءُ ذُكِّرَ الاسمُ وأُنِّثَ. وجاءَ في القرآنِ الأمرانِ[12] جميعاً.

فمنَ التذكيرِ قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ **منَ الشَّجرِ الأخضَرِ ناراً** ﴾[13] و ﴿ **كأنهمْ جَرادٌ مُنْتَشِرٌ** ﴾[14]، و ﴿ **أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[15]، والشَّجَرُ:[16] جَمْعُ شَجَرةٍ،

---

(١) الأصل: « وإنما » تحريف.

(٢) غير ع، ل، ف « لقولهم » تحريف.

(٣) غير الأصل: « توكيداً وتحقيقاً للتأنيث ».

(٤) مجموعة م عدا س: « لما احتيج إليها ».

(٥) سقطت « منه » في ل.

(٦) سقطت « نحو » في ص.

(٧) ف: « تمرة وتمر وبقرة وبقر ».

(٨) ف: « ألحقت ».

(٩) س: « دخلت » تحريف.

(١٠) غير الأصل: « وإذا ».

(١١) ص: « دل ». تحريف.

(١٢) غير الأصل: « وجاء القرآن بالأمرين ».

(١٣) آية ٨٠ / يس ٣٦، وقد سقط قوله: « نارا » في مجموعة م عدا ع.

(١٤) آية ٧ / القمر ٥٤، وقد سقطت «كأنهم » في غير الأصل، وفي ف: « الجرد المنتشر ». سهو.

(١٥) آية ٢٠ / القمر ٥٤، وفي الأصل ورد: « أعجاز نخل خاوية منقعر » وهو خلط بين الايتين الكريمتين: ﴿ كأنهم اعجاز نخل خاوية ﴾ ـ آية ٧ / الحاقة ٦٩ و ﴿ كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾. وهي ما وردت في غير الأصل من النسخ ولذا اثبتها في المتن.

(١٦) ك، س: « فالشجر ».

والجَرادُ[1]: جَمْعُ جَرادَةٍ، والنَّخْلُ[2]: جمْعُ نَخْلَةٍ. ومن التأنيثِ قولُه تعالى: ﴿ أعجازُ نَخْلٍ خاويةٍ ﴾[3] وقولُه تعالى: ﴿ « و » يُنْشِيءُ السَّحابَ الثِّقالَ ﴾[4]، فَجَمَعَ الصِّفَةَ هذا الجمْعَ كالتأنيثِ. وفي الأخرى: ﴿ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يؤلِّفُ بَيْنه ﴾[5]، وعلى هذا قالَ في وَصفهِ:

[٩٨] دَانٍ مُسِفٌّ فُويقَ الأرضِ هَيْدَبُه
يكادُ يدفعُه مَنْ قامَ بالرَّاحِ[6]

فالتَّأنيثُ على معنى الجماعة، والتَّذكيرُ على معنى الجمْعِ. ومؤنَّثُ هذا البابِ لا يكونُ له مُذكَّرٌ من لَفظهِ لِمَا كانَ يُؤدِّي إليه من التباسِ المذكرِ الواحدِ[7] بالجمْعِ. قال أبو عُمَرَ[8] عن يُونس: فإذا أرادوا المذكرَ قالوا: هذا شاةٌ ذَكرٌ، وهذا حَمامةٌ ذَكرٌ، وهذا[9] بَطَّةٌ ذَكرٌ[10]، ويدلُّ على وقوعِ الشَّاةِ على الذَّكرِ قَوْلُ الشاعرِ:

---

(١) ع: « وجراد ». (٢) ع: « ونخل ».
(٣) آية ٧ / الحاقة ٦٩، انظر المقتضب ٣/٣٤٦.
(٤) آية ١٢/ الرعد ١٣ وفي الأصل « ينشى » سهو.
(٥) آية ٤٣ / النور ٢٤.
(٦) لأوس بن حجر وينسب أيضاً لعبيد بن الأبرص - انظر ديوانه ق ١١/ ٧ ص ٣٤ - والشاهد فيه قوله: « دان مسف » أراد السحاب، فذكر حملاً على الجنس كما في الآيتين المتقدمتين.
والداني المسف: القريب من الأرض وهيدب السحاب إذا رأيته منصباً كأنه خيوط متصلة. ديوان أوس ق ٥ / ١٥ ص ١٥ ومنسوب له في: القيسي ١٣١ و، الشعر والشعراء ٢٠٧، جمهرة اللغة ١/ ٩٤، ذيل الأمالي والنوادر ١٩، الخصائص ٢/ ١٢٦، المقاييس ٣/ ٥٨. ونسب لعبيد في سمط اللالىء ١/ ١٤١. وغير منسوب في المخصص جـ ٢ / ص ٦ و ٩ / ١٠٣ و ١٦/ ١٠٠، شروح سقط الزند « عن التبريزي » القسم الثالث / ١١٢٥.
(٧) ص: « للواحد ».
(٨) س: « أبو عمرو ». سهو. والمقصود هو أبو عمر الجرمي، وسوف يأتي في التكملة نص في رواية أبي عمر عن يونس.
(٩) ف: « هذه » في الجمل الثلاث. سهو.
(١٠) ك: « وهذا بطة ذكر، وهذا حمامة ذكر ».

[٩٩] وكأنَّهـا هيَ بَعْـدَ غَبِّ كِلالِهَا
أوْ أسْفَـعُ الخـدَّيْنِ شَاةُ إرانِ[1]

فأبْدَلَ شاةً منْ أسْفَعَ كقولهِ:

[١٠٠] أذاكَ أمْ خَاضِبٌ[2]

فَشبَّه بهما/ /، وقالوا[3]: حيّةٌ، للذكرِ والأنثى، قال: ١١٢ و

[١٠١] إذا رأيْتَ بوادٍ حَيَّةً ذَكَراً
فاذْهَـبْ، ودَعْنِـي أمـارسْ حَيَّةَ الوادي[4]

وجَمَعوا الحيَّةَ على حَيَّاتٍ[5] قَالَ:

---

(١) للبيد بن ربيعة العامري. والسفع والسفعة، السواد والشحوب. وإران موضع ينسب إليه البقر كما قالوا: جن عبقر. ديوانه ق ١٦/ ١٦ ص ١٤٣، ومنسوب له في القيسي ١٣١ظ، اللسان (أرن) ١٦/ ١٥٢ و (شوه) ١٧/ ٤٠٤ (العجز). وغير منسوب في السيرافي (١٣٧ نحو) ٣/ ١٣٤، المخصص ١٦/ ١٠١، وروايته في ص وبقية المراجع -عـدا القيسي -: « فأنها ». وقد ورد في الأصل، ل: « ازان »: تصحيف.

(٢) جزء من صدر بيت لذي الرمة وتمامه:

اذاك أم خاضـب بالمس مرتعه   أبـو ثلاثين أمسـى وهـو منقلب

يريد: أذاك الثور يشبه ناقتي أم نعـامة خاضب قد أكل الربيع، فاحمر ساقاه، فحمل التشبيه عليها. والسي: المستوي من الأرض، وهو أيضاً موضع بعينه. انظر معجم البلـدان ٥/ ٢٠٣ - ٢٠٤. وقوله: « أبو ثلاثين » أي « أبو ثلاثين فرخاً » وقوله: « وهو منقلب »: أي منصرف إلى فرخه. ديوانه ٢٨، ومنسوب له في: القيسي ١٣٢ و، اللسان (خضب) ١/ ٣٤٦. وغير منسوب في المخصص ٨/ ٥٢ و ١٦/ ١٠١ « بجزئه الذي في التكملة ».

(٣) الأصل: « وقال » والذي أثبته في « غيره » وهو أولى.

(٤) لعبيد بن الأبرص، ونسبه القيسي أيضاً لأعشى طرود ولحارثة بن بكر العذالي. وهو في ديوان عبيد ق١٦/ ٨ص٤٨.

والبيت غير منسوب في شجر الدر ١٧٩، الأغاني ١٩/ ٨٦ وروايته في الديوان والأغاني «فـامض».

(٥) أي أنهم فعلوا ذلك وإن كان ذكراً، فجمع المذكر كجمع المؤنث.

[١٠٢] كأنَّ مَزاحِفَ الحيّاتِ فيهِ
قُبَيلَ الصُّبحِ آثارُ السِّيَاطِ[1]

وقد جاءتْ[2] تاءُ التأنيثِ بعَكْسِ ما ذَكرْنَا. قالوا: رجُلٌ بَغَّالٌ، وجَمَّالٌ للواحِدِ فإذا أرادوا الجمْعَ قالوا: بَغَّالَةٌ وجَمَّالَةٌ. وأنشدَ[3] أبو عُبيدةَ:

[١٠٣] حتى إذا أسلكوهُم في قُتائِدةٍ
شَلّاً كما تَطْرُدُ الجمَّالةُ الشُّرُدا[4]

ومثلُ ذلك، حَمّارٌ (للواحدِ)[5] وحمّارَةٌ (للجميعِ)[6]، وقالوا: حَلُوبَةٌ للواحدَةِ[7]، مما تُحْلَبُ[8]، وقالوا للجميعِ[9]: حَلُوبٌ. ويُقالُ للجماعةِ: الحلوبَةُ أيضاً، قال[10]:

---

(١) للمتنخل الهذلي (واسمه مالك بن عويمر). له في ديوان الهذليين القسم الثاني / ٢٥. القيسي ١٣٣ و، الشعر والشعراء ٢/ ٦٦٠، جمهرة اللغة ٢/ ١٤٨، شروح سقط الزند (عن البطليموسي) القسم الرابع/ ١٤٨٢ (للهذلي دون تخصيص)، اللسان (زحف) ١١/ ٢٩. وغير منسوب في المخصص ١٦/ ١٠١.
وروايته في شروح سقط الزند: « مساحب الحيات . . . مشع بالسياط ».

(٢) غير الأصل، ع، ل: « وقد جاء ».

(٣) غير الأصل، ع، ل: « أنشد ».

(٤) لعبد مناف بن ربع الجربي، الهذلي. قتائد: ثنية معروفة، وقيل هو اسم عقبة. أي أسلكوهم في طريق في قتائدة. له في ديوان الهذليين القسم الثاني ٤٢، القيسي ١٣٣ ظ (ابن ربعي)، مجاز القرآن ١/ ٣٧، أدب الكاتب ٤٢٤، جمهرة اللغة ٢/ ٩ و، ١١٠، ٣/ ٤٥، الصحاح (قتد) ١/ ٥١٨، أمالي المرتضى جـ١/ ص٣ (الهذلي)، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٩ (الهذلي)، الإنصاف، ٢/ ٢٤٥، اللسان مواد: (شرد) ٤/ ٢٢٣، (ابن ربيع) و (قتد) ٤/ ٣٤١ و (سلك) ١٢/ ٣٢٧ و (جمل) ١٣/ ١٣٢ و (إذا) ٢٠/ ٣١٤ والخزانة ٣/ ١٧٠. وغير منسوب في الصاحبي ١١١، الاقتضاب ٤٠٢، المخصص ١٦/ ١٠١ (عن التكملة). وورد في الأصل، ل: « سللوهم»، تحريف، وفي حاشية ص: «سلكوهم».

(٥) سقت (للواحد) من الأصل. ف يقتضيها السياق.

(٦) تكملة من ع، ل. وإثباتها أبين.

(٧) مجموعة م: « للواحد ».

(٨) ص، ع: « يحلب ».

(٩) مجموعة م: « للجمع ».

(١٠) ل: « وقال ».

[١٠٤] رآه أهــلَ ذلكَ حين يَسْعَى

رِعــاءُ النــاسِ في طَلَــبِ الحلُوبِ[1]

فالحلوبُ هنا[2] جَماعَةٌ. ألا تَرَى أنَّ رِعاءَ النَّاسِ لا يَسْعَوْن، في طلبِ حَلُوبٍ واحدةٍ[3]. قال أبو عُمَرَ: سمعْتُ أبا عُبيدَةَ يقولُ: الحَلُوبَةُ يُقَالُ للواحدِ والجَماعةِ، والحلوبُ لا يُقالُ إلاّ للجماعةِ[4]. ومثلُ ذلكَ قَتُوبَةٌ[5] ورَكوبَةٌ. وقد قُرِئت الآية[6] على وجهين: ﴿فمنها ركوبُهُمْ﴾ و ﴿ركوبَتُهُمْ﴾[7]. ومن ذلكَ الكَمْؤُ والكَمأةُ. قال أبو عُمَرَ سَمِعْتُ يونس يقولُ: هذا كَموءٌ كما تَرى لواحِدِ الكَمْأةِ[8] فَيُذَكِّرُونَه، فإذا أرادوا جَمْعَه قالوا: هذه كمْأةٌ. قالَ[9] أبو زيدٍ قالَ: مُنْتَجِعٌ[10]// كَموءٌ واحِدٌ وكمـأةٌ للجميع[11]، وقال[12] أبو ١١٢ ظ

---

(١) لعنترة بن شداد العبسي. ديوانه ١٧٤، ٢٠٦، القيسي ١٣٤ و. ونقل عن المبرد قوله: «شاة حلوب إذا كانت تحلب، ورجل حلوب إذا كان يحلب الشاة، قال وهو من الأضداد». وهو في المخصص ١٦/ ١٥١ غير منسوب وروايته في الديوان «أراه أهل ذلك» و «رعاء الحي». وفي القيسي «أراه».

(٢) ص، ف: «هاهنا».

(٣) سقطت «واحدة» في ص.

(٤) قال أبو زيد في النوادر ص٢٤٣: «وتقول هذه حلوبة بني فلان للتي لحلبهم يحلبونها، واحدة كانت أو ما بلغت من العدة».

(٥) القتوبة: الإبل تشد عليها الأقتاب وهي إكاف البعير.

(٦) آية ٧٢ / يس ٣٦. وتمامها: ﴿وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون﴾.

(٧) في المحتسب ٢/ ٢١٦ - ٢١٧: «قرأ الحسن والأعمش: «ركوبهم» بضم الراء. وقرأ: «ركوبتهم» عائشة وأبي بن كعب. قال ابن جني: «أما ركوبتهم» فهي المركوبة كالقتوبة والحلوبة أي ما يقتب ويحلب. وفي شواذ ابن خالويه ص١٣٦، القراءة لعائشة فقط. انظر أيضاً الكشاف ٣/ ٣٣٠.

(٨) مجموعة م: «الواحدة: الكمأة».

(٩) ك: «قال».

(١٠) منتجع: هو المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طيء، لغوي أخذ منه علماء عصره كالأصمعي وغيره (أنظر نوادر أبي زيد ١٩٠ - ١٩١). ترجمته في: طبقات الزبيدي ١٧٥، إنباه الرواة ٣/ ٣٢٣ تلخيص ابن مكتوم ٢٥٥، الفهرس ١٥٨. ا

(١١) ك، ل: «للجمع». (١٢) ك: «قال».

خَيرةَ [1]: كَمْأةٌ للواحدةِ [2] وكَمَوءٌ للجميع [3]، فمرَّ رؤبةُ بنُ العجّاجِ [4] فسألوهُ، فقالَ: كَمْوءٌ وكمأةٌ، كما قالَ مُنْتَجِعٌ [5].

وقد جرى مجرى التأنيثِ في هذا ياءُ النَّسَبِ، فقالوا: زنجيٌّ للواحدِ وزنجٌ للجماعة. وعلى هذا قالوا: روميٌّ ورومٌ، وسِنْديٌّ وسِنْدٌ. وقياسُ هذا، أنْ يجوزَ فيه التأنيثُ والتذكيرُ، كما جاءَ في البَقَرِ والجرادِ قال:

[١٠٥] دَوِّيَةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأنَّهما
يَمٌّ تَراطَنُ في حَافَاتِهِ الرُّومُ [6]

وعلى هذا قولُهم [7]: المجُوسُ واليَهُودُ، إنَّما [8] عُرِّفَ على حَدِّ يهوديٍّ

---

(١) أبو خيرة: هو نهشل بن يزيد الأعرابي البصري، من بني عدي، بدوي دخل الحضرة، وصنف كتاب الحشرات.

(٢) أنظر ترجمته في معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٣، البغية ٤٠٥، الفهرست ٦٨، تاريخ بغداد ١٣/ ٤١٥. غير الأصل، س، ف: «للواحد».

(٣) ك: « للجمع ».

(٤) سقطت « ابن العجاج » في ص، ف. واسم العجاج عبدالله بن رؤ بة. ورؤ بة، الراجز المشهور من مخضرمي الدولتين ومن أعراب البصرة، سمع من أبي هريرة والنسابة البكري، وروى عنه أبو عبيدة والنضر بن شميل وخلف الأحمر، توفي سنة ١٤٥ هـ. أنظر ترجمته في معجم الأدباء ١١/ ١٤٩ - ١٥١.

(٥) وردت هذه الرواية في الخصائص ٣/ ٣٠٥، مع إضافة: « وقد قال أبو زيد: « قد يقال: كمأة وكمء، كما قال أبو خيرة ».

(٦) لذي الرمة. الشاهد فيه دخول الألف واللام في قوله: «الروم»، لأن « روم » و « مجوس » و « يهود » تستعمل على وجهين: مصروفة وغير مصروفة، فإذا لم تصرف، فأسماء لأهل هذه الملل، فلا تصرف للتأنيث والعلمية، وإذا صرفت جعلت جمع رومي، ثم عرف الجمع بالألف واللام، ولولا ذلك لم يسغ دخول الألف واللام عليه، لأنه معرفة أجريت مجرى «القبيلة» ولم تجعل «كالحي»، فعلى هذا الحد دخلت عليه الألف واللام. والدوية: المفازة، سميت بذلك للدوي الذي يسمع فيها وهو دوي الريح. والبيت منسوب له في ديوانه ٥٧٦، القيسي ١٣٤ و، ابن يعيش ١٠/ ١٩، وهو غير منسوب في المخصص ١٦/ ١٠١ (عن التكملة). وروايته في ص «كأنهم» تحريف و «في إرجائه»، وفي القيسي: «في انداثها» وفي ابن يعيش: «داوية».

(٧) ف: « قالوا ». (٨) ص: « وإنما ».

ويهودٍ ومجوسيٍّ ومجوس ٍ فَجُمِعَ على قياسِ شَعيرةٍ وشَعِيرٍ. ولـولا ذلك لم يُسَغْ دخُولُ الألفِ واللاّمِ عليهما، لأنَّهُما معرفتان مؤنَّثتانِ (فَجَرتـا)[1] في كلامهم مجرى (القبيلتينِ)[2]، ولم تُجْعَلا كالْحَيَّيْن . أنْشَدَنا[3] عليُّ بن سُليمانَ:

[١٠٦] فرَّتْ يهـودُ وأسْلَمـتْ جيرانُها
صَمِّـي لمـا فَعَلَـتْ يَهُـودُ صَمامِ[4]

وقال:

[١٠٧] أحـارِ أُرِيْك بَرْقـاً هبَّ وهْناً
كنـارِ مَجـوسَ تَسْتَعِـرُ اسْتِعارا[5]

---

(١) مجموعة م عداع: « مؤنثان فجريا »، ص: « تجريان » الأصل: « فجرى ». تحريف. والذي أثبته يقتضيه السياق.

(٢) الأصل: « القياس ». سهو. وقد تقدم تعليل ما أثبته عند الحديث عن الشاهد المتقدم ذكره.

(٣) غير الأصل، س، ع: « أنشد ».

(٤) للأسود بن يعفر النهشلي. الشاهد فيه قوله « يهود » لما كان اسماً للقبيلة لم يصرفه لأن فيه العلمية والتأنيث، فلا يسوغ دخول الألف واللام عليه كما تقدم عند الحديث عن الشاهد السابق وصمام اسم للداهية معدول عن صامة كما عدلت حذام عن حاذمة. وفي الاشتقاق ٢/٢٩٢: « وصمي صمام » كلمة للعرب يقولونها عن الشيء الفظيع. انظر أيضاً المعاني الكبير ٢/ ٦٧٤، المستقصى ٢/١٤٣. وهو منسوب له في القيسي ١٤١ و،مجالس ثعلب القسم الثاني / ض٥٨٩، اللسان (صمم) ١٥/ ٢٣٨، الشواهد الكبرى ٤/ ١١٢. وغير منسوب في المخصص ١٦/ ١٠٢، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الرابع / ١٤٥٥، اللسان (هود) ٤/ ٤٥١. وورد في الأصل « ضمى... ضمام » تصحيف.

(٥) لامرىء القيس، وبعضهم ينسب صدره له، وعجزه للتوأم. الشاهد فيه قوله « مجوس » وقد تقدم الحديث عن ذلك. لامرىء القيس في ديوانه ١٤٧، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٨، ونسب له وللحارث في مختار الشعر الجاهلي ق ٢٨/ ص١١٢، وله وللتوأم في القيسي ١٤١ ظ، اللسان (مجس) ٨/ ٩٨. وهو غير منسوب في المخصص ١٧/ ٤٤.
وروايته في ص والديوان ومختار الشعر الجاهلي والمخصص: « ترى بريقاً ».

ومنه[1] قولُ جرير:

[١٠٨] والتيمُ ألأمُ مَنْ يمشي وألأمُهُمْ
ذُهْلُ بنُ تَيْمٍ بنو السّودِ المَدانيسِ[2]

إنَّما هو على تيميٍّ وتَيْمٍ، ثم عُرِّف الجَمْعُ بالألفِ واللاّمِ، كما عُرِفَ اليهودُ. ولولا ذلك لم تدخلْ الألفُ واللاّمُ، لأنَّ تيماً عَلَمٌ مخصوصٌ. ومما يَدُلُّ[3] [4]على ذلك[4] قولُه: وألأمُهُم، لأنَّ الذِّكْرَ يعودُ إلى تَيْمٍ لا عَلَى مَنْ يمشي. وعلى هذا// قولُ أبي الأخْزرِ الحِمَّانيِّ: ١١ و

[١٠٩] سَلُّومُ لو أَصْبَحْتِ وَسْطَ الأعْجَمِ
فـي الـرُّومِ أو في التُّركِ أو في الدَّيْلَمِ
إذاً لزُرْنَاكِ ولو بِسُلَّمِ[5]

---

(١) مجموعة م عداع: « ومن هذا »، ف: « ومن ذلك ».

(٢) الشاهد فيه أيضاً دخول الألف واللام على التيم، ولكنه هنا يحتمل أمرين:
أحدهما: أن يكون بمنزلة الحارث والعباس، وذلك أن التيم مصدر والمصادر أجريت مجرى أسماء الفاعلين، ألا ترى أنه قد وصف بها كما وصف بأسماء الفاعلين، ولذا أجروها مجراها.
وعلى هذا قالوا: « الفضل » في اسم رجل كأنه جعله الشيء الذي هو خلاف النقص.
والثاني: أن يكون على تيمي وتيم، كزنجي وزنج ويهودي ويهود. وفي التنزيل: (وقالت اليهود) ـ آية ١١٣ / البقرة٢ ـ جمع يهودي. له في ديوانه ٣٢٥، القيسي (١٤١ ظ)، المخصص ١٦/١٠٢، اللسان (ضغبس) ٧/ ٤٢٦ وروايته في الديوان « أولاد ذهل »

(٣) ص، ف: « يدلك ». (٤ ـ ٤) ساقط في ف.

(٤) غير الأصل، ف: «على» أرجح، لقوله بعد ذلك «لا على».

(٥) نسبت الأبيات له في: القيسي (١٤٢ و)، المخصص (٢/ ١٢١ (البيتان الأولان) و١٦/١٠٢ ونسبت في الاقتضاب ١١٦ للأخزر الحماني سهواً، وهي غير منسوبة في اللسان (عجم) ١٥/ ٢٧٩.
ورواية القيسي للثالث « إذا لزرناك ولو لم تسلم » وأنكر رواية « إذاً لزرناك ولو بسلم » وقال: « وهذا البيت لا وجه له لأن السلم لا يستعمل في قطع المسافات البعيدة، وإنما يستعمل في صعود المواضع المرتفعة، ومثل هذا الكلام في الاقتضاب.
ورواية في المخصص ٢/ ١٢١ « بالروم » وفي الاقتضاب واللسان: « أو فارس »

إنَّما هُو على أعجميٍّ وأعْجَمٍ ثُمَّ، عُرِّفَ فأمَّا قولُ رُؤْبَة:

[١١٠] بَلْ بَلَـدٍ ملءِ الفَجـاجِ قَتَمُهْ

لا يُشْـتَـرى كـتَّانُهُ وجَـهْـرَمُـه [١]

فَيحْتَملُ ضَرْبَين : أحدُهُما أنْ يكونَ على جَهْرَميٍّ وجَهْرَمٍ ، ثم عَرَّفَ بالإِضافة كما عَرَّفَ ما تقدَّمَ بالألفِ واللاّمِ . ويجوزُ أن يكونَ ، لا يُشْتَرى كتَّانُهُ ووشْيُ جَهْرَمِهْ أو بَسْطُ جَهْرَمِهِ ، فحذَفَ المُضافَ[٢] .

بابُ ما دخلَهُ هاءُ التَّأنيثِ[٣]، وهو اسمٌ مُفْرَدٌ لا هو واحدٌ من جِنْسٍ كتمرةٍ وتمرٍ ولا لَهُ ذَكَرٌ كمرأةٍ ومَرْءٍ ولا هُوَ بوَصْفٍ

وذلكَ كثيرٌ في الكلام[٤] نحو غُرْفَةٍ وقَرْيَةٍ وبَلْدَةٍ ومدينةٍ وعِمامةٍ وشُقَّةٍ ، فهذا التأنيثُ لَيْسَ على نَحْوِ[٥] ما تَقَدَّمَ ذِكرُه . وربّما عبَّروا عن هذا بالتأنيثِ للعلامةِ الكائنة في لَفْظِ الكَلِمَةِ . فمنْ ذلكَ ما جاءَ في بيتِ لُغْزٍ :

---

(١) الجهرم: البساط من الشعر، والجمع جهارم، وذكر ياقوت أنها مدينة بفارس فيها بسط فاخرة، تسمى « الثياب الجهرمية، وعلى هذا القول ليس فيه نسب ولا هو على حذف المضاف. ديوانه ق٥٢/ ٣٤، ٣٥ص١٥٠، ومنسوبان له في القيسي (١٤٣ و)، المخصص ١٦/ ١٠٢، معجم البلدان ٣/ ١٨٣، اللسان مواد (ندل) ١٤/ ١٧٨ و(جهرم) ١٤/ ٣٧٨، الشواهد الكبرى ٣/ ٣٣٥، شواهد المغني ١/ ٣٤٧. وهما غير منسوبين في الإنصاف ٢/ ٢٧٥، جواهر الأدب للأربلي ١٣ و١٢٩، شرح الجمل ١/ ٣٢٧ (الأول المغني ١/ ١١٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٤، منهج السالك ٣/ ٣٢٧ . وتروي بلد ـ بالخفص ـ على إضمار رب وملء صفة له ويروى: « بلد » ـ بالرفع ـ على اضمار المبتدأ وقتمه مبتدأ، وملء الفجاج خبره.

(٢) ف: فحذف المضاف « وأقام المضاف إليه مقامه ».

(٣) ص، ف: « تاء التأنيث ».

(٤) ع: « في كلامهم ».

(٥) ع: « على حد » وسقطت « نحو » في س، ص.

[١١١] وَمَـا ذَكر فإنْ يَكْبَـرْ فَأُنْثَى
شَـديدُ الأزْمِ لَيْسَ بذِي ضُروسِ[١]

١ ظ يُريد: القُرادَ، لأنَّه إذا كانَ صغيراً كانَ[٢] قُراداً، وإذا[٣] كبِرَ// سُمِّيَ[٤] حَلَمَةً. وقال آخرُ:

[١١٢] إنِّـي وَجَـدْتُ بنـي سَلْمَـى بمَنْزِلَةٍ
مِثْلَ القُـرَادِ عَلَـى حَالَيْهِ فـي النَّاسِ[٥]

وقالَ الفَرَزْدَقُ[٦]:

[١١٣] وَكُـنَّـا إذا الجبَّـارُ صَعَّـرَ خَدَّه
ضَرَبنـاه فَوْقَ الأُنْثَيَيْنِ علـى الكَرْدِ[٧]

---

(١) لم ينسب لقائل معين. الازم: العض. القيسي ١٤٢ ظ، المخصص (عن التكملة) ١٦/١٠٢، كتاب التنبيه ٣٠، الاقتضاب ٤١٨، وروايته في ع: « ليس له ضروس ».
(٢) غير الأصل س، ع: «سمي ».
(٣) غير الأصل، ع، ف: « فإذا ».
(٤) ك، ع، ف: « كان ».
(٥) لم ينسب لقائل معين. القيسي ١٤٣ و، المخصص ١٦/١٠٣، كتاب التنبيه ٣١ (وروايته: « إنا وجدنا »)..
(٦) تكرر الكلام في نسخة الأصل (١١٤ و) من قوله « قال الفرزدق» إلى نهاية الباب.
(٧) قوله: « الكرد »: العنق. وفي المعرب: وهو بالفارسية: « كردن ». ديوانه: (الصاوي) ١/١٤٢، و(بيروت صادر) ١٧٨. ومنسوب له في القيسي ١٤٣ ظ، المعاني الكبير ٢/ ٩٩٤ (قال ويروي لذي الرمة الموشح ١٧٠ ـ ١٧١، المعرب ٣٢٧، اللسان مواد: (درأ) ١/٦٨، و (كون) ١٧/ ٢٤٩، و (نبب) ٢/ ٢٤٤ و(كرد) ٤/ ٣٨٣. وغير منسوب في أدب الكاتب ٤٩٠، جمهرة اللغة ٣/ ٥٠٠، إعراب ثلاثين سورة ٢٣٧، المقاييس ١/ ١٤٤، سمط اللالىء ١/ ٣٧٨.
وروايته في الديوان وأدب الكاتب والمعاني الكبير والسمط: « وكنا إذ القيسيّ نب عتوده » وذكرت هذه الرواية أيضاً في الموشح واللسان (نبب)، وذكرت له رواية أخرى في اللسان (كرد): « وكنا إذا العبسي » وخطأها ابن بري فقال: وصواب إنشاده: وكنا إذا القيسي « بالقاف ». والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوى، ونب: صاح. والنبيب ـ بالأخص ـ الصوت عند السفاد.

يُريد بالأنثيينِ الأُذُنَيْنِ وسَمَّاهُما: أُنثيينِ ، للتأنيث اللاَّحقِ لهَمُا في اللفْظِ في قولهم هي الأُذُنُ وأُذَيْنَةٌ وكذلك قولُ العَجَّاج في صفـةِ المنجنيقِ قالَ[1]:

[١١٤] أوْرَدَ حُذَّاً تَسْبِـقُ الأبْصارا
وكـلُّ أُنْثَـى حَمَلَـتْ أَحْجارا[2]

فقـولُهُ: « كـلُّ[3] أُنْـثَى » كأنهُ قـالَ: « كلُّ[4] مَنْجَنيق »، لأنَّ المنجنيق مُؤَنثٌ[5] ومثل ذلكَ في تَعَلُّقـه بما عليهِ اللفْظ دونَ العينِ[6] قولُ الشاعرِ، أنشَدَهُ أحمدُ بنُ يَحْيَـى:

[١١٥] بَلْ ذاتُ أكرومـةٍ تكنَّفها
الأَحْجـارُ مَشهـورةٌ مواسِمُهَا[7]

قال[8] الأحجارُ صخـرٌ وجندلٌ وجَرْولٌ ، بنو نَهْشَل، فسمّاهم بالأحجـارِ من

= وورد في غير الأصل، ف، وفي اللسان (درأ) و (كرد): « تحت الانثيين » وفي أدب الكاتب وإعراب ثلاثين سورة والسمط « دون الانثيين ».

(١) سقطت « قال » في غير الأصل، س. وهو أولى.

(٢) ديوانه ق١٢/ ٩٤ و٩٩ ص٢٤. ومنسوبان له في القيسي ١٤٣ ظ، المخصص ١٦/١٠٣، (عن التكملة) و١٧/ ٧ (الثاني منهما)، اللسان (حذو) ١٥/ ١٧، وورد الثاني، غير منسوب في المخصص ١٥/ ١٩.

(٣) ل: « وكل ».

(٤) سقطت: « قال » في ف.

(٥) ص، ف: « مؤنثة».

(٦) س، ل: « المعنى ».

(٧) لم ينسب لقائل معين: والبيت في وصف كتيبة وتروى « ذات » بالرفع والنصب فمن رفع جعل مواسمها مبتدأ ومشهورة خبره، والجملة في موضع الحال، ومن نصب، فعلى الحال ومواسمها مرفوعة بمشهورة وروى في القيسي كذلك: « مشهورة مراسمها ». القيسي ١٤٣ظ، المخصص ١٦/١٠٣.

(٨) ص: « وقال ».

حيث كانوا مُسَمَّيْنَ بأسمائها، كما أُنِّثَتْ هذهِ الأسماءُ (لتأنيثِ)[1] اللفظِ لا لمعنىً غيرِهِ.

١ و // هذا[2] بابُ ما دَخَلَتْهُ التاءُ[3] من صِفات المذكرِ للمبالغة في الوصفِ لا[4] للفَرْقِ بَيْنَ المذكّرِ والمؤنَّثِ[5]

وذلك قولُهُم: رجلٌ عَلاَّمَةٌ ونسَّابَةٌ وسَئَّالَةٌ وراويةٌ[6]، ولا يجوزُ لهذهِ التاءِ أن تدخلَ في وصفٍ من أوصاف اللّهِ تعالى، وإنْ كانَ المُرادُ المبالغةَ. وقال أبو الحَسَنِ في قولهم: رَجُلٌ فَروقَةٌ وملولةٌ (وحَمولةٌ)[7]: ألحقوها الهاءَ للتَّكْثيرِ كنَسَّابَةٍ ورَاوِيةٍ[6]. ١ ظ // وَقَدْ لَحِقَتْ تاءُ التأنيثِ، حيثُ لم تَلْحَقِ الكلمةَ تأنيثاً، ولم تَفْصِلْ واحداً من جنْسٍ، ولَمْ تَفْصِلْ تأنيثاً من تذكيرٍ كامرىءٍ وامْرَأةٍ. ولا يَجْري صِفةً على فِعْلٍ، وذلكَ قولُهم في جَمْعِ حَجَرٍ: حِجارةٌ، وذَكَرٍ: ذِكارَةٌ، وجَمَلٍ: جِمالَةٌ، وقُرِيء: ﴿ **كأنَّه جِمالَةٌ صُفْرٌ** ﴾[8]. ودَخَلَتْ[9] أيضاً في فُعُولةٍ التي يُرادُ بها الجَمْعُ. وذلكَ قولُهُمْ: عَمٌّ وعُمُومةٌ، وخالٌ وخُؤُولَةٌ، وصَقْرٌ وصُقورةٌ. وكذلك أفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ، نحو[10] أجْرِبَةٍ وصِبْيَةٍ، وخَصِيٍّ وخِصْيَةٍ، وغِلْمَةٍ وجيرَةٍ. وهذا[11] كياءَي النَّسَبِ في

---

(١) غير ع، ل،ج ر، ف: « كتأنيث ». تحريف.

(٢) سقطت: « هذا » في ك، ف.

(٣) ص: تاء التأنيث.

(٤) سقطت: « لا » في ك.

(٥) ك، ل: « المؤنث والمذكر ».

(٦) ف: «وورواية». تحريف.

(٧) الأصل: « وضرورة » تحريف.

(٨) آية ٣٣/ المرسلات ٧٧. قرأها حفص وحمزة والكسائي « جمالة » على التوحيد بغير ألف، التيسير للداني ٢١٨، الكشاف ٤/ ٢٠٤، أنظر أيضاً اللسان (جمل) ١٣/ ١٣٠ - ١٣١.

(٩) ف: « دخلت ».

(١٠) س: نحو « قولك ».

(١١) سقطت: « وهذا ». تحريف.

كُرْسيٍّ وقُمْريٍّ وثَمانٍ، جاءَتْ في البناءِ غيرَ (دالةٍ)[1] على ما تَدُلُّ عليهِ في الأمرِ العامِّ[2] من النَّسَبِ.

بابُ ما جاءَ من الجَمْع على مفاعِلَ[3] فدخَلتْهُ تاءُ التأنيثِ

وذلك على أربعةِ أضربٍ. فمن ذلك ما يدلُّ لحَاقها[4] على النَّسَبِ. وذلك قولُهُم: المهالبَةُ والمناذِرةُ والأشَاعِثةُ[5]، فجَاء جَمْعُه المُكسَّرُ على حَدِّ ما جاء المُصَحَّحُ. وذلك أنهُم لمّا كانوا يَقُولون: الأشْعَرون، فيجمعونَ بحذفِ الياءِ كأنَّهُ جَمْعُ أشْعَرَ لا (أشعريٍّ)[6]، كسِّرَ عليه أشْعَثَ لا أشْعَثِيٍّ فدلَّ التأنيثُ على هذا المَعْنَى من النَّسَبِ.

ومن هذا عندي[7] قولُهُم فارسيٌّ و (فُرْسٌ)[8]. قال ابنُ مُقبلٍ:

[١١٦] طَافتْ بهِ الفُرْسُ حتى بَذَّ ناهضُها
(عمٌّ لَقَحْنَ لَقاحاً غَيْرَ مُبْتَسرِ)[9]

---

(١) الأصل: « دال ». تحريف.

(٢) ف: « من الأمر العام » ك: « في الاسم العام ». سهو.

(٣) غير الأصل، ك: على « مثال » مفاعل.

(٤) غير الأصل، ص: لحاقها « به ».

(٥) ص: والأشاعرة.

(٦) الأصل، س: لا « أشعرياً » سهو، إذ لا وجه لنصبه.

(٧) سقطت « عندي » في ع.

(٨) غير ل، س: « وفرسي ». تحريف.

(٩) ديوانه ق١٠/ ٥٦ ص٩٢ ومنسوب له في القيسي ١٤٣ ظ، المخصص ١٦/ ١٠٤ (صدر البيت، عن التكملة)، اللسان مواد: (بسر) ٥/ ١٢٣ و(فرس) ٨/ ٤٣ (صدر البيت) الجمهرة ١/ ٢٥٥ . وسقط العجز في غير ل، وثبت في حاشية ص. وروايته في اللسان (بسر) « به العجم حتى ند »، وفي (فرس): « حتى بد ». تصحيف.

١ و ومِـنْ ذلكَ ما دَخَـلَ علـى// الأعْجَميَّةِ المُعَرَّبَـةِ نحـو السيابجَـةِ و (الموازِجَةِ)[١] والجوارِبَةِ. وقد قالوا: صيقلٌ وصيَاقِلَةٌ وقَشْعمٌ وقَشَاعِمَةُ، فَدَخَلَتْ الاسْمَ[٢] على غَيْرِ هذينِ الوجهينِ:

فإنْ شئتَ حَذَفْتَ الهاءَ فقُلْتَ: الأشاعِثُ والسَّيابِجُ كما تقولُ: الصَّياقِلُ. ومن ذَلكَ[٣] أن تَدْخُلَ الهاءُ في هذا[٤] المثالِ من الجَمْعِ عوضاً من الياءِ التي تَلحَقُ مثالَ مفاعلَ[٥] وذلكَ نحو[٦]: فِرزانٍ وفَرَازِنَـةٍ، وجحْجَـاحٍ وجَحَاجحَةٍ، وزِنْديقٍ وزَنَادِقَةٍ.

فالهاءُ في هذا البابِ لازِمَةٌ لا تُحْـذَفُ، لأنَّهـا تُعاقِبُ الياءَ التـي في الجَحاجيح، فإنْ حَذَفْتَها أتيتَ بالياءِ، لأنَّهما يتعاقِبانِ. وإنَّما اجتمعتْ النِّسْبَةُ والعُجْمَةُ في لحَاقِ[٧] الهاءِ[٨] لهما في أشاعِثَةٍ وموازِجَةٍ، لاتفاقِهمَا في النقْلِ من حالٍ إلـى حالٍ لم يكونا عليها. فالنسَبُ[٩]// قـد صارَ الاسـمُ فيه[١٠] ١ ظ وصفاً بعد أن لم يَكُنْ كذاك[١١]، والعَجَميُّ بالنقلِ صار مُعرباً بعد أنْ لم يكنْ كذاك[١١]. وليس ذلك (لاتفـاقِ)[١٢] العُجْمَـةِ والتَّـأنيثِ في المَنْـعِ من

---

(١) الأصل: « والموازبة »، وما أثبته في غيره، وقد وردت « الموازحة » عند سيبويه ٢/ ٢٠١، ولم ترد « الموازبة » عند الكلام عن باب « مفاعل ».

(٢) ص، ف: فدخلت «الهاء» الاسم.

(٣) مجموعة عدا س «قال»: ومن ذلك.

(٤) ع، ل: « على » هذا.

(٥) ص: « مفاعيل ». تحريف.

(٦) سقطت: « نحو » في ك.

(٧) ف: «الحاق».

(٨) ص: « التاء ».

(٩) تكرر الكلام في نسخة الأصل بعد قوله « فالنسب » من صفحة ١١٥ ظ سطر ١٢ إلى ١١٦ ظ سطر١٦.

(١٠) غير الأصل، س، ص: « به ». أرجح.

(١١) غير الأصل، س: « كذلك ». (١٢) الأصل: «كاتفاق». تحريف.

الصَّرْفِ، ألا تَرى أنَّ العُجْمَةَ في أسماءِ الأجناسِ لا تَمْنَعُ الصَّرْف. وهذِهِ الأعجميّةُ الداخِلةُ في هذا البابِ أسْمَاء (أجْناسٍ)[1].

بـابُ ما أُنِّثَ من الأسماءِ من غَيْرِ لَحَاقِ عَلامةٍ من هذهِ العلاماتِ الثلاثِ بهِ

وهو على ثلاثةِ أضْرُبٍ:

من ذلك ما اخْتَصَّ مُؤنثُه باسْمٍ انْفَصل بِهِ منْ// مُذكَّرِهِ، ١١٧ و وكذلك مُذكَّرُهُ جُعِلَ له اسْمٌ يختصُّ بِهِ. وذلك نحو حَمَلٍ ورخَلٍ[2] وجَدْيٍ وعَنَاقٍ وتَيْسٍ وعَنْزٍ.

وقالوا: ضَبُعٌ للأنْثى، وللذكَرِ ضِبعانٌ، ولم يقولوا: ضَبُعَةٌ.

وقالوا: حِمارٌ وأتانٌ. وقد حُكى أنَّهم قالوا: حِمارةٌ. وربما ألحقوا التَّاء في هذِهِ الأسماءِ (الموضوعةِ)[3] للمؤنثِ، وإن كان[4] مُسْتَغْنَى[5] عنها. كقولِهِمْ: كَبْشٌ ونَعْجَةٌ، وجَمَلٌ وناقةٌ.

فأمّا البعيرُ فكالإِنْسانِ يَشْمَلُ الجمل والنَّاقَة، كما أنَّ الإنسان يشملُ الرَّجلَ والمرأةَ، وكالبعيرِ في هذا قولُهم بالدَّجاج[6] في وقوعهِ على المذكرِ والمؤنثِ اللذينِ هما الديكُ والدَّجاجةُ. قال جَرِيرٌ:

---

(١) كذا في س، ص، ج ر، ف، وفي غيره « الأجناس »، وما أثبته أولى.

(٢) ف: « رجل وجمل ».

(٣) كذا في: س، ص، ع، ج ر، وفي غيرها: « المصوغة ». تحريف.

(٤) ص، ع: « كانت ».

(٥) ف: مستغنياً.

(٦) ص: « الدجاجة ». سهو.

[١١٧] لمّـا تذكّرتُ بالـدَّيرينِ أرّقنـي
صـوْتُ الدَّجـاجِ وقَـرْعٌ بالنَّواقيس[1]

المعنى: إنْتظارُ صوتِ الدِّيَكَةِ، لأنَّه مُزْمِعٌ الخروجَ[2].

وقالوا[3]: وعِلٌ وأرْوِيَّةٌ وقالوا: فَرسٌ وحَجَرٌ للأنثى. وقالوا: فَرسٌ أُنْثى ولم يقولوا فَرسَةٌ. ومن ذلك ما كان تأنيثُه بغيرِ عَلامةٍ ولا صيغةٍ مُخْتَصَّةٍ للمؤنَّثِ كحجْرٍ وعَنْزٍ[4].

أحرفٍ فَمَا كان من هذا على ثَلاثَةِ أحرفٍ، فالتاءُ تَلْحَقُه في التَّصغيرِ، نحو عَيْنٍ وأُذُنٍ، تقولُ فيهما: عُيَيْنَةٌ وأُذَيْنَةٌ[5].

وما كان على أربعةِ أحرفٍ، فالتَّـاء في التحقيرِ لا تلحقُـه كمـا تَلْحَـقُ الثَّلاثَةَ[6]، إلاّ[7] حرفينِ قد تقدَّم ذكرهما. والإبلُ[8] والغَنَمُ والخَيلُ[9] مؤنثةٌ وتصغيرُها بلَحاقِ التَّاءِ[10] بها[11].

---

(١) ديوانه ٣٢١، ومنسوب له في القيسي (١٤٤ و)، ما تلحن فيه العوام ٤٢ الشعر والشعراء ١/ ٤٨١، المذكر والمؤنث للمبرد ٩١، المخصص ١٦/ ١٠٥ (عن التكملة)، سمط اللالىء ١/ ٥٤، اللسان مواد: (دجج) ٣/ ٨٨ و(نفس) ٨/ ١٢٦، شواهد المغني ٦١. وقد كتب في حاشية الأصل اليمني قريباً من الشاهد: «وقول لبيد أيضاً:

بـاكرت حاجتهـا الدجـاج بسحرة لأعـل منهـا حين هب نيامها

(٢) ل: مزمع «على» الخروج، وفي اللسان (زمع) ١٠/ ٦: «قال الكسائي يقال: أزمعت الأمر ولا يقال: أزمعت عليه، وقال الفراء: «أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه».

(٣) ك: و«قد» قالوا.

(٤) ص: «وعين». تحريف.

(٥) ك، س، ف: «أذينة وعيينة».

(٦) ص: «الثلاثية».

(٧) ع، ل: إلا «في».

(٨) هنا يبدأ سقط في ج ر (في الصفحة ١٢٦ و) مقداره صفحتان من الأصل.

(٩) ف: «والخيل والغنم».

(١٠) ع: «تاء التأنيث». (١١) سقطت: «بها» في س.

// وقد حُكى تأنيثُ النَّعَمِ عن يونس[1] والتذكيرُ أعْرفُ. ١١٧ ظ
والنَّبْل مؤنثةٌ قال أبو عُمَر: والنَّبْلُ [2] واحدٌ لا جماعة له[3]، ولا يُقالُ نَبْلَةٌ إنَّما يُقالُ نَبْلٌ للجماعَةِ.

فإذا أفردوا الواحد[4] قالوا: (سَهْمٌ)[5]، كما قالوا: إبلٌ، فإذا أفردوا قالوا: نَاقَةٌ أو جَمَلٌ[6].

وغَنَمٌ، فإذا أَفْرِدْت قُلْت[7]: شَاةٌ، وكذلك كلُّ جَمْعٍ لا واحد لَهُ.
ومن الأسْماءِ المؤنَّثةِ، العينُ للجارحةِ، وعينُ الماءِ، وعينُ السَّحابِ، وعينُ (الرُّكْبَةِ)[8]، وعينُ (القِبْلَةِ)[9]. فأَمَّا (قولُ أبي ذؤيب)[10]:

[١١٨] فالعيْنُ بعدهُمُ كأنَّ حدِاقَها
سُمِلَتْ بشوكٍ فهي عُورٌ تَدمَعُ[11]

---

(١) وقال الفراء أيضاً بتأنيثها. أنظر: تهذيب اللغة ٣/ ١٣.
(٢) ع، ل: « النبل ».
(٣) ص: « والنبل: جماعة ولا واحد له » ف: « والنبل لا واحد له ».
(٤) سقطت: « الواحد » في ف.
(٥) سقطت « سهم » في الأصل.
(٦) ف: « وجمل »، ك، ع: « جمل وناقة »، س: « جمل أو ناقة »، و«واو» العطف هنا أرجح من « أو ».
(٧) ص، ل، ف: «فإذا أفردوا قالوا ».
(٨) الأصل، ك: « الركية » تصحيف. وما أثبته في المخصص.
(٩) الأصل، ع: « القبيلة » تحريف، س، ص: «وعين القبلة، وعين الركبة ».
(١٠) النسبة من « ع ». وفي غيرها: « أما قوله ».
(١١) منسوب له في: شرح أشعار الهذليين ق١/ ١١ص٩، ديوان الهذليين القسم الأول/ ص ٣، القيسي ١٤٤ ظ، المفضليات ق١٢٦/ ١٠ص٤٢٢، الأضداد لابن بشار الانباري ٢٤٩، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ٢٠٩، المخصص ١٣/ ٢٣٥، اللسان مواد: (عور) ١٦/ ٢٩١ و(حدق) ١١/ ٣٢٢، و (سمل) ١٣/ ٣٦٩ و(منن) ١٧/ ٣٠٤.
وروي في متن الأصل: « جفانها » وصوبت في حاشيته « حداقها » وبهذه الرواية ورد في بقية النسخ والمراجع. وروايته في السيرافي « والعين ».

فإنَّما جَعَلَها للجْنسِ ، ووضع بَعْضَهُ في[1] موضعِ الجميعِ ، كقولـه : ﴿وإنَّكُم لَتمرُّون عليهمْ مُصْبحين «وبـالليلِ »﴾[2]. وممَّـا يَدُلُّ[3] علـى ذلك قولُه : « فهي عُورٌ » ، والعُورُ لا تكونُ للواحدةِ[4] منْها . وكذلك الأذُنُ ، وأُذُنُ الدَّلْوِ. أنْشَدَ[5] أبو زيدٍ في وصْفِ دلْوٍ:

[١١٩] لها عِنَاجَانِ وسِتُّ آذانْ[6].

ومنه الكَبِدُ والكَرِشُ ، وعليه كَرِشٌ مَنْثُورةٌ ، يَعْنى بهِ كَثْرَةَ العِيَالِ[7].

والوَرِكُ ، وقد حُقِّـر وُرَيْكَةٌ. والفَخِـذُ والسَّـاقُ ، وفي القرآنِ ﴿والتفَّتِ السَّاقُ بالسّاقِ﴾[8]. والقَدمُ ، وفي القـرآنِ[9] : ﴿فَتَـزِلَّ قَدمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَـا﴾[10]. والعَضُدُ والضِّلْعُ ، واليَدُ للجارِحَةِ ، واليَدُ من النِّعْمَةِ[11]. هذه يدٌ مشكورةٌ ، وتُصَغَّرانِ : يُديَّةٌ ، والرَّحْلُ وكذلك : رِحْلٌ من جَرادٍ ودَبا[12] ، والكفُّ مؤنَّثـةٌ . فأمَّا قولُ الأعشى :

---

(١) سقطت « في » في ص.

(٢) آية ١٣٧ و١٣٨ / الصافات ٣٧ ، وقد سقطت « وبالليل » من الأصل والسياق يقتضي إثباتها.

(٣) س ، ص ، ف : يدلك.

(٤) ص : لواحد ، ف : « للواحد ».

(٥) ص ، ف : « وأنشد ».

(٦) لم ينسب لقائل معين. العناج : خيط أو سير يشد في أسفل الدلو. الشاهد فيه تأنيث الآذان ولهذا قال « وست » ، ولم يقل « ستة ». القيسي ١٤٥ ظ ، نوادر أبي زيد ١٢٩ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٨٢ ، المقاييس ٤/ ١٥١ ، ١٦/ ١٨٦.

(٧) في نوادر أبي زيد ١٩٠ : « وعليه كرشى من عليال وعليه كرش من الناس وهم الجماعة ».

(٨) آية ٢٩/ القيامة ٧٥.

(٩) س : « وفيه » ، ع : « وفي التنزيل ».

(١٠) آية ٩٤ / النحل ١٦.

(١١) ف : « للنعمة » سهو.

(١٢) ف : «رجل في جراد » سهو.وفي اللسان (دبا) ١٨/ ٢٧٢ : الدبا : الجراد قبل أن يطير ، وقيل هو نوع يشبه الجراد.

[١٢٠] أرى رجُـلاً منهـم أسيفـاً كأنمَّا
يَضُـمُّ إلـى كشْـحَيْهِ كفًّـاً مُخْضَّبا[1]

// فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ مُخْضباً كقوله : ١١٨ و

ولا أرض أبقلَ إبقالَها [٥٢] .

ويجوز أنْ يكونَ حَمَلَ الكلامَ على العُضْوِ كما حَمَلَ الآخرَ البِئْرَ على القَليبِ في قولِهِ :

[١٢١] يا بئْـرَ يابِئْـرَ بنـي عَديٍّ لأنْزحَـنْ قَعْـرَكِ بالدِّليِّ
حَتَّى تعودِي أقْطَعَ (الوليِّ)[2]

أيْ حتى تَعُودِي قَلَيباً[3] أقطَعَ (الوليِّ)[4]، لأنَّ التَّذكيرَ في القليبِ أكثرُ، ألا تَرى أنَّهم قالوا[5] في جَمْعِهِ : أقلِبَةٌ[6] ومثْلُه في الحَمْلِ على المعنى قَوْلُ الأعشىٰ :

[١٢٢] (فباتَـتْ رِكابٌ باكوارِها لَدينَـا وخَيْلٌ بألْبادِهَا)

---

(١) ديوانه ق١٤ / ٢٣ ص١١٥ ومنسوب له في : القيسي ١٤٥ ظ، معاني القرآن ١/ ١٢٧، الكامل للمبرد ١٦، جمهرة اللغة ١/ ٢٣٦، المقاييس ١/ ١٠٣، المخصص ١٦/ ١٨٧، الأمالي الشجرية ١/ ١٥٨، التكملة والذيل والصلة (خضب) ١/ ١١٧، شرح الجمل ٢/ ٣٠٢، اللسان (خضب) ١/ ٣٤٥ وغير منسوب في : السيرافي (٥٢٨ نحو)، الأنصاف ٢/ ٤١١، البلغة ٧٠، شرح الجمل ٢/ ٤٩٧، اللسان مواد : (أسف) ١٠/ ٣٤٧ و (كفف) ١١/ ٢١٢ و (بكى) ١٨/ ٨٩، الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٠، الخزانة ٣/ ١٥٦ .

(٢) لم تنسب هذه الأبيات لقائل معين . وقليب أقلع : ذهب ماؤه أو قل .
وفي نسخة الأصل تحريف ي الثالث منها : (أفضع الوكي) . القيسي (١٤٦ و) المخصص ١٦/ ١٤٨ (عن التكملة)، و١٧/ ٨ (الثالث)، الأمالي الشجرية ١/ ١٥٨ (عن التكملة)، الأنصاف ٢/ ٢٦٦، اللسان (طوى) ١٩/ ٢٤٤، الشواهد الكبرى ١/ ٤٣٩ .

(٣) سقطت : « قليباً » في ص.

(٤) الأصل : « الوكي » تحريف.

(٥) ص : قالوا .

(٦) أنظر : نوادر أبي زيد ١٦٢ .

لقـومٍ فكانـوا هُمُ المنفدين شَرابَهُـمُ قَبْـلَ إنفادِهَا[1]

أنَّثَ الشَّرابَ، حيثُ كان الخَمْرَ في المعنى، كما ذكَّرَ الكفَّ، حيثُ كان عضواً في المعنى، وهذا النحو كثيرٌ. ويجوزُ أنْ يكونَ جعلَ المُخَضَّبَ للرَّجُلِ، لأنَّك تقولُ: رجُلٌ مخضوبٌ إذا خُضِبَتْ يَدهُ، كما تقولُ مقطوعٌ إذا قُطِعَتْ يَدُه. فتقولُ[2] على هذا: رَجُلٌ مُخَضَّبٌ إذا خُضِبَتْ يَدُهُ، ويقوِّي ذلك قولُ الشَّاعرِ:

[١٢٣] سقي العَلَمَ الفَرْدَ الذي بجُنوبِهِ
غَـزالانِ مكحـولانِ مُخْتَضِبانِ[3]

فإذا استقـامَ ذلك، أمْكَنَ أنْ يُجْعَـلَ قولُـه: مُخَضَّبـاً، صفَـةً لرجـلٍ المنكُورِ[4]، وإنْ شئْتَ جعلْتَـه حالاً من الضـميرِ المرفـوعِ في: يَضُـمُّ أو المجرورِ في قولهِ: (إلى) كَشْحيَهِ[5] لأنَّهما في المعنى لرجُلٍ المنكورِ[6].

ومن المؤنَّثِ قولُهُم: العَجُزْ، قالوا[7]: عَجْزٌ وعَجَزٌ وعُجُزٌ وعُجْزٌ.

---

(١) ديوانه ق ٨/ ٢٣ ص٧١ ومنسوب له في القيسي ١٤٦ و، المخصص ١٦/ ١٨٧. وغير منسوب في الأمالي الشجرية ١/ ١٥٩. والبيت الأول تكملة من ص، ف.
ورواية الثاني في مجموعة م عدا س والأمالي الشجرية «وكانـوا» وورد في ف « المعقـدين ». تحريف.

(٢) ك، ع، ف: « وتقول ».

(٣) لم ينسب لقائل معين، وذكر القيسي أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض الأعراب من بني جشم وهو غير موجود في القسم المطبوع منها. القيسي ١٤٦ ظ، المخصص ١٦/ ١٨٨، الأمالي الشجرية ١/ ١٦٠. وروايته فيها « الذي في ظلاله ».

(٤) س، ص: « للرجل المذكور » ف: « لرجل المذكور ».

(٥) الأصل، ص: « في » « كشحية ». سهو لأنه يشير للشاهد ١٢٠ المتقدم. وفي ج ر: « كشحية ». فقط، وهو. أولى إذ أن الكلام عن الضمير في كشحيه، لا عن حرف الجر.

(٦) س، ف: المذكور.

(٧) ك: « يقال ».

والقِتْبُ من أقتابِ البَطْنِ وهي// الأمعاءُ[1] وبها سُمِّي الرَّجُلُ ١١٨ ظ قُتَيبةُ. والقِتْبُ من أداةِ السّانيةِ[2]، مُذكرٌ، السِّنُّ مؤنثةٌ، وكذلك الكِبَرُ[3]: كَبِرَتْ سِنِّي. وقد اتُّسِعَ في هذهِ الكلمةِ، لمَّا صارتْ أمَارةً لهذا المعنى، فاستُعْمِلَتْ حيثُ لا سِنَّ، استعمالَ العُضْوِ[4]. قال عنترة:

[١٢٤] (عليها من قوادمَ مَضْرَحيٍّ)
فَتى السِّنِّ مُحْتَنِكٍ ضَليعِ[5]

ألا تَرَ أنَّ الطائر لا سنَّ له.

والقِدْرُ مؤنثةٌ، أنشدَ سيبويه:

[١٢٥] وقِدْرٍ ككفِّ القِرْدِ لا مُستعيرُهَا
يُعَارُ ولا مَنْ يأتِها يتدسَّمُ[6]

الضُّحَى مؤنَّثةٌ، قال:

---

(١) هنا ينتهي السقط في ج ر المشار إليه في الصفة ٣٧٠ هامش ٨.

(٢) ك: الساسة، ف: الثانية: وكلاهما تحريف. وفي اللسان (قتب) ٢/ ١٥٤: قتب البعير، مذكر لا يؤنث، ويقال له: القتب وإنما يكون للسانية.

(٣) ص، ف: «من» الكبر.

(٤) غير الأصل، س: «حيث لا سن التي هي العضو». وهي أوضح من عبارة الأصل.

(٥) ليس في ديوانه ولا في شعره من مختار الشعر الجاهلي ونسب له في القيسي ١٤٧ و، والمخصص ١٦/ ١٩٠. والمضرحي: النسر. وسقط صدره في الأصل. وذكر القيسي أنه يروى كذلك «محتبك» بالباء، من حبك نسيج الثوب. وروى في المخصص «محتلك».

(٦) لتميم بن أبي مقبل وهو في ملحق ديوانه ٣٩٥ / ٤٨، ونسب له في القيسي ١٤٧ و، سيبويه والشنتمري ١/ ٤٤١، السيرافي (١٣٧ نحو) ٣/ ٢٣٥ ظ. ولم ينسب في الخصائص ٣/ ١٦٥، المخصص جـ ١٧ /ض ص١٦، البلغة ٧٧، شرح الجمل ٢/ ٣٠٤، و٤٨١، مادة (دسم) من اللسان ١٥/ ٩٠، والتاج ٨/ ٢٩٠. وورد في ف: «ككف القدر». تحريف، وفي ع والبلغة: «ولا من ذاقها».

[١٢٦] سُرَحُ اليدينِ إذا ترفَّعتْ الضُّحَى
(هَدَجَ الثِّقال بحَمْلِهِ المثاقِلِ)[١]

ولَمْ تَلْحَقْ التَّاءُ تصغيرَ[٢] الضُّحَى. وكذلك الحَرْبُ، أَنْشَدَ أحمدُ بنُ يَحْيَى (للنابغَةِ الجَعْدِيّ)[٣]:

[١٢٧] وحَرْبٍ عَوانٍ بها ناخِسٌ مَريْتُ بِرُمْحي فَدرَّتْ عِسَاسا[٤]

وكذلك القَوسُ، و (العِرْسُ)[٥] والذَّوْدُ[٦] مؤَنثَةٌ. ولم تَلْحَقِ التاءُ[٧] تحقيرَهُنَّ. والعربُ مؤنثَّةٌ. وقالوا: العربُ العاربةُ ولم يلحقْ تحقيرَهَا (التَّاءُ)[٨]. وقال:

[١٢٨] ومَكْنُ الضِّبابِ طعامُ العُرَيْبِ ولا تشْتَهِيهِ نفوسُ العَجَمْ[٩]

---

(١) نسبه القيسي للبيد بن ربيعة، وليس في ديوانه. وهو غير منسوب في البلغة ٧٨، المخصص جـ ١٧ / ص٧. والسرح: الناقة السريعة الخفيفة، والهدج والهجان: شيء في ضعف وقد يكون بارتعاش، والثقال: الحمل الضعيف، وقد سقط العجز في الأصل، ف.

(٢) غير الأصل: تحقير، وهو أولى، لمقتضى السياق.

(٣) النسبة من ف.

(٤) منسوب أيضاً في القيسي ١٤٨ و، اللسان (نخس) ٨/١١٣ وغير منسوب في المخصص جـ ١٧/ ص١٩. والناخس: جرب تحت ذنب البعير، وورد في ع: « عواف »، تحريف. وروايته في اللسان: « وحرب ضروس . . . فكان اعتساساً ».

(٥) غير ص، ع: « والفرس » تحريف. وفي البلغة (٧٤ ـ ٧٥): « والفرس: يقال للذكر والانثى . . . والعرس: مؤنثة ».

(٦) في البلغة ٧٢: « والذود من الإبل: من الثلاث إلى العشر، مؤنثة، وقد تذكر».

(٧) ع: « الهاء »

(٨) الأصل، ع، س: « الهاء » وما أثبته يرجحه قوله « التاء » فيما تقدم من المتن.

(٩) لأبي الهندي واسمه عبد المؤمن بن عبد القدوس الرياحي نسب له في القيسي ١٤٨ ظ، أدب الكاتب ٢١١، عيون الأخبار ٣/ ٢١٠، ابن يعيش ٥/١٢٧، اللسان (مكن) ١٧/ ٢٩٩. وغير منسوب في المقاييس ٥/ ٣٤٣، المخصص ١٦/ ٨٣ وجـ ١٧/ ص١٠. وكتب في حاشية الأصل: « المكن: شحم الضب »، وفي حاشية ع: « ويروى الغريب » ولا شاهد فيه على هذا.

والنَّعلُ مؤنَّثةٌ. والفِهْرُ: حَجَرٌ يَمْلأُ الكفَّ، تحقيرُها فُهَيرةٌ، حُكيتْ عن أبي زيدٍ.

والنَّارُ مؤنثةٌ[1]، وفي التنزيل: ﴿النَّارِ ذاتِ الوقودِ﴾[2] وكذلك إذا أُريدَ بها السِّمَةُ يُقالَ ما نارُ بعيرِك؟ أي ما سِمَتُهُ[3].

الدّارُ: المَسْكِنُ، والدَّارُ: البَلَدُ، قالَ سيبويه[4]: تقولُ[5]: هذه الدّارُ نِعْمَتِ البَلَدُ، وعلى هذا قولُهُ: ﴿ فأَصْبَحُوا // في دارِهم جاثمين﴾[6]: أي في ١١٩و بَلَدِهم. فأمّا قولُه: ﴿ في ديارِهم ﴾[7] فالمعنى في مساكِنِهم ومنازِلِهم.

والكأسُ[8]: مؤنَّثةٌ، قال: ﴿بكأسٍ مَعينٍ بَيْضَاء﴾[9] وأنْشَد الأصْمَعيُّ:

[١٢٩] منْ لمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هرماً
المـوتُ كأسٌ والمرءُ ذائقُها[10]

---

(١) ج ر، مجموعة م عداع: « مؤنث » تحريف، لمقتضى الكلام قبله.

(٢) آية ٥ / البروج ٨٠.

(٣) انظر اللسان (رأي) ١٢/١٩.

(٤) سيبويه ١/٣٠٢.

(٥) ص: تقول « العرب » ف: « العرب » تقول، وقد سقطت « تقول » في ل وهو أصوب، لأنها لم ترد في نص سيبويه. قال « وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلد الدار، أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك ».

(٦) آية ٧٨ و ٩١ / الأعراف ٧.

(٧) آية ٦٧ و ٩٤ / هود ١١.

(٨) ع: « والكأس ».

(٩) آية ٤٥ و ٤٦ / الصافات ٣٧.

(١٠) لأمية بن أبي الصلت، وقيل لرجل من الخوارج قتله الحجاج، وهو في ديوان أمية ٤٢ وفي ف: وأنشد الأصمعي لأمية بن أبي الصلت وقال الأصمعي لرجل من الخوارج. وذكر هذه النسبة كذلك القيسي ١٤٩ و، ابن يعيش ٨/ ٧٣، الشواهد الكبرى ٢/ ١٨٨، ونسب لأمية « فقط » في الكامل للمبرد ٤٣ و ١٩٤، ذيل الأمالي ١٣٤، مواد: (كأس) الصحاح ٢/ ٩٦٦، واللسان ٨/ ٧٢، =

وقال[1]: لا يُقَالُ: للموتِ كأسٌ. فهذا[2] الذي أنكرهُ[3] غيرُ مُنْكَرٍ، لأنَّ سيبويهِ قد أنشد[4]:

[١٣٠] ما أُرَجِّيْ بالعيشِ بعد نَدامَى قد أَراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ[5]

فَحَلاقُ: اسمُ المنيةِ[6]، وأضافَ[7] الكأسَ إليها، ولا فَرْقَ[8] بين إضافتها إليها وإلى[9] الموتِ. ويقوّي ذلكَ قولُ عِمرانَ في مِرْداسٍ (أبي) بلالٍ[10]:

= و (عبط) الصحاح ٣/١١٤٢ واللسان ٩/ ٢٢١، ابن يعيش ٢/ ٢١. ولم ينسب في مجاز القرآن (عجزه) ١/ ١١١، أمالي المرتضى ١/٥٣٣، ديوان الهذليين القسم الثاني / ٢٠، تثقيف اللسان ٧١، المخصص ١١/ ٨٠، شرح الجمل ٢/ ٣٠٥، شواهد الكشاف ٤/ ٥٦١، وورد في غير الأصل « فالمرء » وورد بهذه الرواية أيضاً في الكامل والصحاح. وروايته في الديوان والكامل وذيل الأمالي والصحاح واللسان: « للموت كأس ». وفي ابن يعيش (٨/٧٣): « ذائقه » ولا شاهد فيه على هذه الرواية لأن الضمير يعود على مذكر.

(١) المقصود: الأصمعي انظر اللسان (كأس) ٨/ ٧٢.

(٢) غير الأصل، ك: « وهذا ».

(٣) في حاشية ل: أنكره « الأصمعي ».

(٤) ف: « أنشد ».

(٥) لمهلهل بن ربيعة التغلبي واسمه عدي وقيل امرؤ القيس. نسب له في القيسي ١٤٩ ظ، سيبويه ٢/ ٣٨، المقتضب ٣/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، جمهرة اللغة ٢/ ١٨٠، الأمالي الشجرية ٢/ ١١٤، اللسان مواد (كأس) ٨/ ٧٢ و (حلق) ١١/ ٣٥٢، الشواهد الكبرى ٤/ ٢١٢. ولم ينسب في المخصص ٦/ ١٢٢ (عجزه) و ١٧/ ٦٤. وروايته في المقتضب والأمالي الشجرية: « كلهم قد سقوا » وفي جمهرة اللغة:

لهف نفسي على أناس تولوا وفتو سقوا... البيت

(٦) ص، ع، ل: « للمنية ».

(٧) س: و«قد» أضاف.

(٨) غير الأصل: «ولا فضل».

(٩) ف: « أو » إلى.

(١٠) كذا في س، ص وفي ل، ع « ابن أبي بلال » وفي الأصل وبقية النسخ « ابن بلال » وهو سهو، =

[١٣١] إمّـا شَرِبْـتَ بكأسٍ دار شاربها
على الأنـاسِ فذاقـوا جُرعَـة الكأسِ

وحكى السُكريُّ[1] عن ابنِ حبيبٍ[2] عن ابـنِ الأعرابيَ[3] قال: لا تُسمَّى الكأسُ كأساً، إلاّ وفيها الشرابُ، ولا يُقالُ ظعينةٌ للمرأةِ[4]، حتى تكونَ على بعيرِها، وفي هَوْدجِها، ولا يُسمَّى الطبـقُ مِهْـدَىً إلا وفيه ما يُهْدَى[5]. والجَنَـازةُ لا تُسمَّـى جنـازةً إلاّ وعليهـا مَيّتٌ[6]. وإلاّ فهـي سريرٌ أو نَعْشٌ. والغُولُ[7] مؤنَّثةٌ، قال كَعْبُ بن زهَيْرٍ:

= وذكر القيسي (١٥٠ و): أنه أبو بلال مرداس بن أدبة وهي جدته وأبوه « خدير ». وروى الشاهد في ص: « دار أولها » وأشار القيسي لهذه الرواية أيضاً.

(١) السكري (٢١٢ ـ ٢٧٥ هـ): وهو أبوسعيدالحسن بن الحسين بن عبدالله بن عبد الرحمن ابـن العلاء بن أبي صفرة بن المهلب بن أبي صفرة السكري النحوي. أخذ عن السجستاني والرياشي ومحمد بن حبيب وغيرهم. كان حسن المعرفة باللغة والأنساب، جمع عدة أشعار ودونها لشعراء العرب كمـا انتشـر عنـه من كتـب الأدب شيء كثير. له من الكتـب: « المناهـل والقـرى » و « الوحوش » و « النبات ». ومن الشعراء الـذي جمـع دواوينهـم: امـرؤ القيس والنـابغتين ـ الذبياني والجعدي ـ وابن مقبل وشعراء هذيل، والأعشى والأخطل وغيرهم. انظـر ترجمتـه في: طبقات الزبيدي ١٢٩، نزهة الألباء ٢٧٤ ـ ٢٧٥، معجم الأدباء ٨/ ٩٤ ـ ٩٩، بغية الوعاة ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) ابن حبيب: هو محمد بن حبيب، مولى بني هاشم، وحبيب اسم أمه. كان عالماً بالنسب وأخبار العرب راوية للغة وقد قيل فيه: كان يغير على كتب الناس فيدعيها ويسقط أسماءهم، لكن ثعلب وثقه، وقال عنه: كان والله حافظاً صدوقاً. توفي سنة ٢٤٥ هـ. وقد ذكر له أكثر من أربعين كتاباً منها: « الخيل » و « المختلف والمؤ تلف من اسماء القبائل » و « المحبـر » و « الموشـح ». انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٥٧ ـ ١٥٨، طبقات الزبيدي ١٥٣ ـ ١٥٤، ٢١٦، معجم الأدباء ١١٢ ـ ١١٧، إنباه الرواة ٣/ ١١٩ ـ ١٢١، النجوم الزاهـرة ٢/ ٣٢١، بغية الوعـاة ٢٩ ـ ٣٠، جمهرة أنساب العرب ٣٦٨.

(٣) انظر: اللسان (كأس) ٨/ ٧٣.

(٤) غير الأصل، ك، ع: « للمرأة ظعينة ».

(٥) أنظر المرجع السابق (هدى) ٢٠/٢٣٣، وأضداد ابن الأنباري (طبعة الكويت) ١٦٣.

(٦) ف: « الميت ». انظر البلغة ٦٧.

(٧) س: « الغول ».

[١٣٢] فما تَدومُ على وصْلٍ تكونُ به
كما تلون في أثوابها الغُولُ[١]

والظِئْرُ مؤنَّثةٌ من الناسِ ومن الإبلِ[٢] أيضاً، ظَأَرْت الناقَةَ إذا عَطَفْتَها على ولدِ غيرِها[٣] قال مُتَمِّمٌ:

[١٣٣] وما وجْدُ أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ
وجَدْنَ مَجراً من حُوارٍ ومَصرَعا[٤]

١ ظ // الضَّبُعُ للمؤنَّثِ[٥] والذَّكَرُ ضِبْعَانٌ وأنْشَدَ أبو زيدٍ:

[١٣٤] يا ضَبُعاً أكلتْ آيارَ أحْمِرَةٍ ففي البُطونِ وقَدْ راحتْ قراقيرُ[٦]

---

(١) الغول، مما تذكره العرب في أشعارها وأخبارها، وهم يزعمون أنها تتصور في صور وتتغير على هيئات، لكنهم أيضاً يقولون عنها: أنها ما رئيت قط. ديوانه ص ٨، ومنسوب أيضاً في القيسي ١٥٠ ظ، تثقيف اللسان ١٨٢، شروح سقط الزند القسم الثالث / ١٣٦٠، جمهرة اللغة ٣/ ١٥٠، البارع للقالي ٧٣، وغير منسوب في جمهرة اللغة ٣/ ١٧٦، البارع للقالي ٦٣، المخصص جـ ١٧ ص ٥، البلغة ٧٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٩ (وفيهما العجز فقط)، الحيوان للجاحظ ٦/ ١٥٩. وروايته في الديوان: « على حال تكون بها » وفي الجمهرة: « على حال » وفي المخصص: « على شيء » وفي شروح سقط الزند « يكون بها ».

(٢) ك: « والإبل ».

(٣) ل، ف: « على غير ولدها ».

(٤) كتب في حاشية ل: « ابن نويرة » تكملة لاسم الشاعر. والحوار: ولد الناقة، والمجر: الموضع الذي جر الحوار فيه، وكذلك المصرع الذي صرع فيه. قال القيسي: « والشاعر لم يرد أن ثلاث الروائم وجدن مجر حوار واحد، وإنما المعنى أن كل واحدة من الروائم وجدت مجر حوارها ومصرعه. ديوانه ١١٦، ومنسوب له في: القيسي ١٥١ ظ، المفضليات ق ٦٧ / ٤١ ص ٢٧٠، وشرحها ٥٤١، تهذيب الألفاظ لابن السكيت ٦٣، الخصص ٤/ ٦١ و جـ ١٧ / ص ١١، اللسان (ظأر) ٦/ ١٨٨، شواهد المغنى ١٩٢. وغير منسوب في الشعر والشعراء ١٩٤، الكامل ٧٥٧، البلغة ٧٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٠٧٤، وروايته في ك، ع، « فما وجد » وفي الشعر والشعراء: « ولا » وفي الديوان والمفضليات: « أصبن ». وفي الكامل واللسان وشواهد المغنى: « رأين ».

(٥) ك: « مؤنثة ».

(٦) لرجل من ضبة في القيسي ١٥٢ ظ، نوادر أبي زيد ٧٦، وهو جرير الضبي في (أير) من اللسان =

قال[1] بَعْضُ مَنْ حَكَى عَنْهُ: أنا أظنُّه ضَبُعاً[2] على الجَمْعِ (لقولهِ)[3]: «ففي البُطُونِ» والبُطُونُ تكونُ للجَمْعِ، ولا يَمْتنعُ لهذَا الذي ذَكَرهُ أنْ يكون باضَبُعَاً أكَلَتْ كما أنْشَدهُ أبو زيدٍ. وقال البُطُونُ[4] فَجَمَع، كما قالوا للواحدِ منها: حَضاجِرُ لِعِظَمِ بَطْنها وانتفاخه[5].

والضَّبُعْ: السَّنَةُ المُجْدِبةُ: أكَلَتْهُم[6] الضَّبُعُ، وأنْشَدَ سيبويهِ:

[١٣٥] أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِـيَ لَمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[7]

وأرى جَريراً جَعَلَ الذِّئْبَ مثلَها في قَوْلهِ:

= ٥/ ٩٧ ومن التاج ٣/ ٢٢. وهو غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٢/ ١٨٦، المقتضب ١/ ١٣٢، المخصص ٢/ ٣٠ و ٨/ ٦٩ و ١٦/ ١٠٩، المحكم ١/ ٢٥٧، البلغة ٧٤، اللسـان (ضبـع) ١٠/ ٨٦. وروايته في القيسي وسيبويه والشنتمري والمقتضب واللسان (أير): « يا أضبعا » وفي النوادر قوله : « يا ضبعا ». قال أبو حاتم « يا ضبعا » وروى أبو العباس « يا ضبعا بفتح » الضاد ولم ينكر الضم.

(١) ل: « وقال ».

(٢) س، ف: « ياأضبعا ». أولى، أنظر النوادر ٧٦.

(٣) الأصل: كقوله تحريف.

(٤) ع: « ففي » البطون.

(٥) ع، ل: « وانتفاجه » وكلاهما جائز.

(٦) ص، ف: « يقال » أكلتهم.

(٧) للعباس بن مرداس السلمي. ديوانه ق ٥٨ / ١ ص ١٢٨، ومنسـوب له في: القيسـي ١٥٣ و، سيبويه والشنتمري ١١/ ١٤٨، الاشتقاق ٢/ ٣١٣، جمهرة اللغة ١/ ٣٢، الاقتضاب ٥٠ ـ ٥١، الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ و ٣٥٣، ابن يعيش ٢/ ٩٩، اللسـان (خرش) ٨/ ١٨٣ و (ضبـع) ١٠/ ٨٦، شرح شذور الذهب ١٤٩، الشواهد الكبرى ٢/ ٥٥، شواهد الكشاف ٤/ ٤٣٨، الخزانة ٢/ ٨٠ ـ ٨٢ وفيها: وهذا البيت من أبيات للعباس بن مرداس، السلمي لا الهذلي ـ كما زعم بعض شراح أبيات المفصل، وقد نسب عجزه للهذلي أيضاً الخوارزمي في شروح سقط الزند القسم الثالث ١٣٤٧، والبيت غير منسوب في السيرافي (١٣٧ نحو). ٢/ ٧٥ ظ تهـذيب اللغـة (ضبع) ١/ ٤٥٨، توجيه اعـراب أبيات بلغزه (صدره) ٧٢، الخصائص ٢/ ٣٨١ و ٣/ ١١٦، الأمالي الشجـرية ٢/ ٣٥٠، الانصـاف ١/ ٤٩، ابـن يعيش ٨/ ١٣٢، شرح الجمـل ٢/ ٣٠٦ (عجزه)، المغنى ١/ ٣٥ و ٥٩، منهج السالك ١/ ٣٨٨.

[١٣٦] (يأوِي إليكم فلا مَنٌّ ولا جحدٌ
مَنْ) ساقه السَّنةُ الحصّاءُ والذِّيبُ[1]

ومِثْل الضَّبُع، قولُهْم: كَحْلُ غَيْر مَصْروفٍ. قال:

[١٣٧] قومٌ إذا صرَّحَتْ كَحْلٌ بيوتُهُمُ
مأوى الضَّريكِ ومأوى كل قُرْضُوبِ[2]

النَّابُ: المُسَّنةُ من النُوقِ. وأنشد[3] عليُّ بن سُليمان:

الوحَشُ: مؤنَّثةٌ، قالَ:

[١٣٨] أبقي الزَّمانُ منكَ نابـاً نُهَبَلَه
وَرَحماً عندَ اللِّقاحِ مُقفَلَهْ[4]

---

(١) ديوانه ٣٤، القيسي ١٥٣ ظ، المخصص ١٦/ ١١١ (عجزه)، اللسان (حصص) ٨/ ٢٧٩ وورد في الأصل: « وساقه السنة الحصاء والذيب » وفي س واللسان « بلا من ». وفي الديوان: « إليك ».

(٢) لسلامة بن جندل بن عمرو بن الحارث. الشاهد فيه « كحل » بمعنى السنة المجدبة غير مصروفة للعلمية والتأنيث ويجوز صرفها على ما يجب في هذا الباب من المؤنث العلم، وحكى أبو عبيدة وأبو حنيفة فيها « الكحل » بالألف واللام وكرهه بعضهم. والضريك: السيىء « الحال » والقرضوب: الفقير الذي لا شيء عنه. الديوان (قبادة) ق ١/ ٢٤ ص ١١٧ و (اليسوعية ق ١/ ٢٢ ص ١٠، ومنسوب له في القيسي ١٥٣ و، المفضليات ق ٢٢ / ٣٢ ص ١٢٣، جمهرة اللغة ٢/ ١٨٥، تهذيب الألفاظ ٢٧، المخصص جـ ١٧ / ص ٧، مواد: (صرح) من اللسان ٣/ ٣٤٣ والتاج ٢/ ١٧٩ و (كحل) ١٤/ ١٠٤، ٨/ ٩٥. وغير منسوب في المحكم ٣/ ٣٠، البلغة ٧٩، المستقصى ٢/ ٢. وروايته في مجموعة م عدا س: عز الضريك. وفي الديوان والمفضليات والتاج: « عز الذليل ». وفي جمهرة اللغة « ملجأ الضريك » وفي المستقصي: « مأوى الضيوف »، وفي تهذيب الألفاظ « عز الأذل ».

(٣) ع، ل: «وأنشدنا».

(٤) البيتان لصخر بن عمير التميمي. والشاهد فيه تأنيث الناب بغير علامة تأنيث، وتصغيره « نييب » بدون هاء. والنهبلة: المسنة من النوق الهرمة. وهما منسوبان له في القيسي ١٥٤ ظ، الأصمعيات ق ٩٠ / ١٢. وغير منسوبين في الأمالي للقالي ٢/ ٢٨٨، المخصص ١٧/ ١١، البلغة ٧٢، وروايته في غير ع، ل: « منك » وهو سهو في التحريك لأن الشاعر يخاطب أمرأته.

الوَحْشُ: مؤنَّثةٌ، قالَ:

[١٣٩] إذا الـوحشُ ضَمَّ الـوحشَ في ظُلُلاتِها
سَواقِـطُ من حَرٍّ وقـد كان أظْهَرا[١]

والقَلْتُ: نُقْرَةٌ في الجَبَلِ، قالَ:

[١٤٠] لحَـا اللَّـهُ أعلـى تَلْعَـةٍ حفشـتْ بهِ
وقلْتـاً أقـرَّتْ ماءَ قيسِ بـنِ عاصمِ[٢]

والبئْرُ: مُؤنَّثَةٌ. قالَ ﴿وبئْرٍ مُعَطَّـلَةٍ «وقَصْرٍ مَشِيْدٍ»﴾[٣]، وكذلك العِيْرُ. قال: ﴿ولما فَصلَتِ العِيرُ﴾[٤].

والحالُ: هي الحالُ والحالَةُ. فأمّا البالُ فَمُذكَّرٌ.

//وسِقْطُ النّارِ مُؤنَّثةٌ، قال: ١٢٠ و

[١٤١] وسقطٍ كعينِ الـديكِ (عـاورْتُ) صُحبتي
أبـاهـا وهيَّأنـا لموضعـهـا وكـرا[٥]

---

(١) للنابغة الجعدي في ديوانه ق ٣ جـ / وص ٧٤، القيسي ١٥٥ ظ، سيبويه والشنتمري ١/ ٣١. ومادة (سقط) من اللسان ٩/ ١٨٩ والتاج ٥/ ١٥٧. وهو غير منسوب في المخصص ١٧/ ٧٣ والبلغة ٧٩.

(٢) نسبه القيسي للفرزدق في هجاء بني قيس بن عاصم بن سنان من تميم، وليس في ديوانه. وحفشت به: وأراد الشاعر بالتلعة صلب أبيه وبالقلت بطن أمه. وهو غير منسوب في المخصص ١٧/ ٦، البلغة ٧٨، الفصول والغايات للمعري ٣٠٥.

(٣) آية ٤٥ / الحج ٢٢ وتكملتها من ف.

(٤) آية ٩٤ / يوسف ١٢.

(٥) لذي الرمة. وقد عنى بقوله أباها الذكر وهو الأعلى والأسفل: الانثى وهي زندة، ومعنى عاورت: داولت وناوبت. ديوانه ١٧٥، ونسب له في القيسي ١٥٦ ظ، سمط اللالىء ٢/ ٧٦٠، الاقتضاب ٣٨، اللسان (عور) ٦/ ٢٩٧. ولم ينسب في المخصص ١٧/ ٢١. وروايته في غير ص، ل، ج ر: « عاودت » تحريف وفي غير ص: إياها. تصحيف، وفي الديوان والاقتضاب: « صاحبي » وفيه أيضاً وفي اللسان: « لموقعها » ذكر القيسي هذه الرواية كذلك.

والطَّسْتُ هي الطَّسْتُ والطَّسُّ[1] قال:

[١٤٢] حَنَّ إليها كحنينِ الطَّسِّ[2].

والشَّمْسُ: مؤنَّثةٌ[3] قال تعالىٰ: ﴿والشَّمْسُ تجري لِمُستَقرٍّ لها﴾[4].
وأسْماءُ (النّارِ)[5] كذلك.

والرِّيحُ: مؤنَّثةٌ وكَذلك أسماؤها قال تعالى: ﴿ ولسُليمانَ الرِّيحَ عاصفةً ﴾[6].

أَجَأ: اسْمُ أحدِ جَبَلَىْ طَيٍّ، قالَ:

[١٤٣] أَبتْ أجأٌ أنْ تُسلمَ العَامَ جَارَها
فمنْ شاء فلْينهضْ لها منْ مقاتلِ[7]

---

(١) ف: الطس والطست. وفي المعرب ٢٦٩ ـ ٢٧٠: « الطست » فارسية وقال الفراء: طيء تقول: « طست » وغيرهم « طيى » وهم الذين يقولون: « لصت » للص. وقال سفيان الثوري: « الطس » وهو الطست ولكن « الطس » بالعربية، أراد لما أعربوا قالوا: « طس ».

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل معين. قال القيسي (١٥٦ ظ) « وليس في هذا البيت ما يدل على تأنيثه وإنما يعرف ذلك بالسماع، وروى أبو بكر الأنباري أنه مما يؤنث ويذكر ». انظر أيضاً: المخصص جـ ١٧ / ص ١٦، شروح سقط الزند (عن البطليوسي) القسم الثالث / ١٣٧٣، اللسان مواد: (طسس) ٧/ ٤٢٩ و (قسس) ٨/ ٥٧ وورد في ل: « لحنين » وفي ف: « الطست » وكلاهما تحريف.

(٣) سقطت « مؤنثة » في ك، س، ف.

(٤) آية ٣٨/ يس ٣٦.

(٥) الأصل: «وأسماؤها» وهي عبارة فيها لبس للبعد من الضمير وما يعود عليه، ولذا أثبتت ما في غيره.

(٦) آية ٨١ / الأنبياء ٢١.

(٧) لامرىء القيس. وكان قد نزل بأجأ على حارثة بن مر التغلبي فأجاره فأخبر عنها وأراد اهلها استاعاً مجازاً. وأجأ تؤنث وتذكر. ديوانه ٩٥ ومنسوب له في مختار الشعر الجاهلي ق ١٠/ ٥ ص ٧٨، القيسي ١٥٨ وشرح المفضليات ٥٤١، المخصص جـ ١٦ / ص ٩ (عن التكملة) و ١٧ / ٤٨، التكملة والذيل والصلة (أجأ) ١/ ٥، معجم البلدان ٤/ ٨٥، معجم ما استعجم ١/ ١٠٩، =

الأرْضُ التي تُظِلُّهَا السَّمَاءُ: مؤنَّثَةٌ. وكَذلك، أرضُ الدابَّةِ، لما يلي حَوافِرَها.

قالَ:

[١٤٤] ولم يُقَلِّبْ أَرْضَها بَيطَارُ[1].

ومن المؤنَّثِ الزائدِ عَلى ثَلاثةِ أحْرُفٍ: شَعُوبُ، اسْمٌ للمنَّيةِ، مَعْرِفَةٌ لا تَنْصرِفُ ومن ألْحَقَها الألِفَ والـلاّمَ، فالقياسُ أنْ يَصْرِفَهـا، فيقـولُ: خَرمَتْـهُ شَعُوبُ والشَّعُوبُ.

والمَنْجنيقُ[2] والمَجْنُونُ[3] والعَقْربُ وكَذلك في اسْمِ النَّجْمِ، وعَقَرْبُ (الشِّتَاءِ)[4].

والأرْنَبُ يُقالُ: للذَّكرِ والأنْثَى، ويُقالُ للذَّكرِ الخُزَزُ، والخرْنَقُ[5]: ولَدُ

= شواهد الشافية ٨٢/، شرح ديوان العجاج (عزة حسن) ٣٥٨. وغير منسوب في البلغة ص ٧٩، وورد في س: « فليتهم » تحريف. وفي شرح المفضليات: « تسلم اليوم »، وفي معجم البلدان: « العام ربها » وفي البلغة: « أن ينهض بها ».

(١) لحميد الأرقط منسوب له في القيسي ١٥٨و، الكامل للمبرد ٤٩٥، جمهرة اللغة ١/ ٥٩ و ١/ ٢١٩، سمط اللالىء ٢/ ٩١٥، الاقتضاب ١٤٠ و ٣١٢، مختصر الألفاظ ٦٧، اللسان مواد: (قلب) ٢/ ١٨٠ و (حبر) ٥/ ٢٣١ و (أرض) ٨/ ٣٨٠. وغير منسوب في: أدب الكاتب ٥٣، المقاييس ٢/ ١٢٧ و ٥/ ١٠٧، جمهرة الأمثال ١/ ٢١٤، المخصص ١٧/ ١٦٧، اللسان (رجح) ٣/ ٢٧١. وروايته في غير الأصل، ف من النسخ: « البيطار » وبهذه الرواية ورد في غير الجمهرة والمقاييس والمخصص، من المراجع الأخرى. وذكر القيسي عن المبرد أنه يروي أيضاً « ولم يقلـم. . . » بالميم وقال: إن معناه أن حوافره لا تتشعب، فتحتاج إلى أن تقلم.

(٢) في المعرب ٣٥٤: هو اعجمي معرب، وحكى الفراء: « منجنوق » بالواو، وحكى غيره: « منجليق ».

(٣) في الصحاح (منجن) ٦/ ٢٢٠١: المنجنون: هو الدولاب التي يستقى عليها. انظر أيضاً اللسان: (منجنون) ١٧/ ٣١٢.

(٤) الأصل: وعقرب « السماء » سهو. إذ أن ذلك تقدم بقوله: « في اسم النجم ». وفي اللسان (عقرب) ٢/ ١١٦: « عقرب الشتاء: صولته وشدة برده ».

(٥) ص: « والخرنيق » تحريف. انظر البلغة ٧٤.

الأرْنَبِ، والغالبُ عليه التأنيثُ فيما[1] ذكر[2]. الأفْعَى: مؤنَّثةٌ، قال الأصمعيُّ: رماهُ اللّهُ بأفْعَى حَاريةٍ[3]، أي نَقُص جِسمُها و (صَغُرَ)[4]، قَال[5]:

[١٤٥] داهيةٌ قد صَغُرَتْ من الكِبَرِ[6].

وقد استُعْمِلَتْ (اسْماً ووصْفاً)[7]. فَمَنْ جَعَلَها وصْفَاً لم يَصْرِفْ[8]، كما لا يَصْرِفُ[9] أحْمَر. ومَنْ جَعَلْها اسْماً (صَرفَ)[10]كما يَصْرِفُ أرْنباً[11]وأفْكَلاً.

١٠ ظ السَّماءُ التي تُظِلُّ[12] الأرْضَ مؤنَّثَةٌ//فَأمَّا السَّماءُ، إذا أرادَ المَطَر، قالَ[13]بَعْضُ البغداديين هو مذكَّرٌ، قال[14]ولذلك جُمِعَ على أفْعِلَةٍ، فقيل: أسْمِيَةٌ. وقال أبو الحَسَنِ: قالوا أصابَتْنَا سَمَاءٌ ثُمَّ قالوا: ثَلاثُ أسْمِيَةٍ، فَبَنَوه على أفْعِلَةٍ، وهو مؤنَّثٌ، وإنَّما كان بَابهُ أفْعُلٌ[15]، مِثْلَ عَنَاقٍ وأعْنُقٍ، وعُقَابٍ وأعْقُبٍ، قال[16]: وزعَموا أنَّ بَعْضَهُمْ قال: طِحالٌ وأطْحُلٌ. وأنْشَد لرؤبَةٍ:

---

(١) ل: « وفيما » سهو.

(٢) ص، ف: « ذكر » الأصمعي.

(٣) س: « جارية » تصحيف. وفي اللسان (حرى) ١٨/ ١٨٧: « والحارية الأفعى التي قد كبرت ونقص جسمها من الكبر، ولم يبق إلا رأسها وسمها ».

(٤) الأصل: « وصغره » سهو.

(٥) ف: « وقال ».

(٦) نسبه القيسي (١٥٨ ظ) لرؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وهو غير منسوب في المخصص ٨/ ١٠٩، وعيون الأخبار ٢/ ٩٦. وروايته في ف: «حارية» وهي أولى، وذكرها كذلك ابن سيدة في المخصص. وروايته في القيسي: « حارية داهية » قال: ووقع في بعض النسخ: « داهية حارية » وهو من مجزوء الرجز، وفي بعض النسخ: « حارية قد صغرت من الكبر » وهو على هذا الانشاد من مشطوره.

(٧) الأصل: « أسماء وصفا » تحريف.

(٨) سقطت « لم يصرف » في ف.

(٩) س: « كما لم ».

(١٠) الأصل: « يصرف »، وما أثبته في غيره، وهو أولى.

(١١) ك، ل: «أرملا» س، ع، ج ر: «أزملا»، والأزمل الصوت.

(١٢) تطل: تصحيف.

(١٣) ص، ع، ل: « فقال ».

(١٤) سقطت: « قال » في ف.

(١٥) ف: « أفعلا ».

(١٦) سقطت « قال » في ع، ل.

[١٤٦] إذا رمَى مَجْهُوله بالأجْنُنِ[١].

فكما جَمَع جنيناً (على أجننٍ)[٢]، وكان حقُّه[٣] أجنةً كذلك جَمَع سَمَاءً على أسْمِيَةٍ وكان حَقُّهُ اسْمٍ[٤]. فَعَلَى قولِ أبي الحَسَنِ يكونُ قولُهُم السَّماءُ لِلْمَطَرِ، باسْمِ السَّماءِ لنزولهِ منها، كنحةِ تَسْمِيَتِهِمْ المَزادةِ[٥] روايَةً[٦]، والفِنَاءَ عَذِرَةً[٧]. وعلى قولِ البغداديين كأنَّه سمِّيَ سَماءً لارتفاعهِ[٨]. كما سمَّوا السَّقْفَ سماءً لذلك[٩]. والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها.

---

(١) ديوان رؤبة ق ٥٧ / ٧٩ ص ١٦٢ من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة. ومنسوب له في: القيسي ١٥٩ و (قال: ويروى أيضاً لذي الرمة)، المخصص ١٧/٢٣، شواهد الشافية ١٣٤. وروايته في الأصل « في الاجنن » سهو، وروايته في ع: « إذا رمت » وفي الديوان « إذا رمت مجهوله بالاجبن ». وذكر القيسي، هذه الرواية، قال: جمع جبين، وهومذكر، ويجمع على أجبنة وجبن، ويكون المعنى إذا استقبلن مجهول هذا بوجوههن. قال: وصواب الإنشاء: « وإن رمت مجهوله بالاجنن» وذكرت رواية «بالاجنن» أيضاً في شواهد الشافية.

(٢) سقطت « على أجبن » من الأصل.

(٣) ف: « جمعه ».

(٤) ص: « اسم » سهو وفي المذكر والمؤنث للمبرد ص ١٢٠: « السماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية... فإذا كانت قد جمعت فقيل: « سماوات » ويجوز « سماءات ». ويجوز في جميعها: « سمى »، و « اسم » و « أسمية ».

(٥) س: للمزادة.

(٦) ف: « رواية » تحريف، وفي اللسان (زيد) ٤/١٨٢: والمزادة: الراوية لا تكون إلا من جلدين تفأم بجلد ثالث بينهما لتتسع. انظر أيضاً من اللسان مادة (روى) ١٩/ ٦٤.

(٧) انظر اللسان (عذر) ٦/٢٢٨ - ٢٢٩.

(٨) س: لارتفاعها. سهو.

(٩) قال الجرجاني في المقتصد (١٣٣ ظ - ١٣٤ و): مقصود قول أبي علي أنهم - أي البغداديين - لا يجعلونه مستعاراً من المظلة بمعنى أن المطر منها يجيء ولكنهم يجعلونه اسماً للمطر على الانفراد، من حيث الارتفاع كما سمي السقف بذلك، وليس ذلك بالقول لأن المطر لا يوصف بالارتفاع على الحقيقة، وإنما الارتفاع لما ينزل منه وهو السماء.

حَضَارِ[1] اسمٌ للكوكبِ مؤنَّثٌ. (وحَضَارِ والوزْنُ كوكبان مُحْلِفَـانِ)[2] أي يَحْلِفُ الناسُ إذا رأوا أحَدَهُما، أنَّه سُهيلٌ ولَيْسَ بِهِ.

كَبْكَبُ اسْمُ جَبَلٍ مُؤنَّثٍ. ولذلك تَرَكَ الأعشىٰ صَرْفَهُ في قَولِهِ:

[١٤٧] وتُدْفَـنُ منـه الصالحـاتُ (وإن) يُسيءْ
تـكُنْ ما أسـاءَ النَّـارَ في رأسـي كبكَبَا[3]

اليَمينُ من الحَلفِ: مُؤنَّثَةٌ، يمينٌ فَاجرةٌ[4]. وحُكي: استيمنْتُ فُلاناً أي استحلَفْتُه[5]. وكذلك اليمينُ من اليَدِ والرِّجْلِ.

القَدومُ[6]: مؤنَّثَةٌ، والجميعُ[7]: القُدُمُ، والعُقَابُ[8]، للطائرِ[9]: مؤنَّثةٌ.

١٢١ و وكذلك إذا أُريدَ بها[10] الرايةُ. قال//

[١٤٨] ولا الـرّاحُ راحُ الشَّـامِ جاءَتْ سَبِيئَةً
لهـا غايةٌ تَهـدي الـكرامَ عُقابُها[11]

---

(١) ع: « وحضار ». (٢) الأصل: « وحضار كوكبان والوزن محلفان » سهو.

(٣) ديوانه ق ١٤/ ١١ ص ١١٧، ومنسوب له في القيسي ١٣٩ و، سيبويه والشنتمري ٤٤٨/١ - ٤٤٩، معاني القرآن ٢/ ٢٩٠، جمهرة اللغة ١٢٨/١، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢٤٢/٣ و، حماسة البحتري ١٥٤ ـ ١٥٥، مادة (زيب) من اللسان ٤٣٧/١، والتاج ٢٩١/١ و (كبب) من اللسان ٢/ ١٩١. وغير منسوب في المقتضب للمبرد ٢٢/٢، المخصص ٤٨/٣ (عجزه)، البلغة ٨٠ وورد في الأصل (فإن يسيء) وما أثبته في بقية النسخ وهو أيضاً في جميع المراجع عدا جمهرة اللغة.

(٤) ف: « واحدة » سهو.

(٥) في اللسان (يمن) ١٧/ ٣٥٥: واستيمنت الرجل أي استحلفته، عن اللحياني.

(٦) ص: « والقدوم ».

(٧) ك، ل: « والجمع ».

(٨) غيرالأصل، ع، ل: « العقاب ».

(٩) ك، ص، ل: « الطائر ».

(١٠) ص: « به ».

(١١) لأبي ذؤيب الهذلي (واسمه خويلد بن خالد بن محرث). الشاهد فيه « عقابها » وهي راية =

يعني رايةَ الخمّارِ.

الأرْوىٰ : مُؤنَّثَةٌ، وهي جَمْعُ أرويَّةٍ. قال أبو الحَسَنِ : أرْوى تُنَوَّنُ (قال أبو علي)[1] : إذا نُوِّنْتَ كانَتْ كأفْعَى في التَّأنيثِ وأنه[2] اسْمٌ غَيْرُ وصْفٍ، قال[3] أبو الحَسَنِ : « لا أعْلَمُ إلاّ[4] أني سَمِعْتُها تُصَغَّرُ: أُرَيًّا »، فإنْ صَحَّ هذا الذي حَكَاهُ[5] فهي[6] فَعْلَى[7]. الجَزورُ[8] : مؤنَّثَةٌ، [9] والقَلوصُ مُؤنَّثَةٌ[9]، والقَعُودُ[10] بإزاءِ القَلوصِ وهو مذكرٌ[11]. قال:

= الخمار، والغاية أيضاً راية الخمار هنا وحسن تكرير ذلك اختلاف اللفظين. له في: شرح أشعار الهذليين ق ٢/٨ ص ٤٤، ديوان الهذليين القسم الأول /٧٢، القيسي(١٥٩ظ)، الاقتضاب ٣٤٩، المعاني الكبير ١/ ٤٣٩، المحكم ١/ ١٤٤، مواد (عقب): من اللسان ٢/ ١١٢، والتاج ١/ ٢٩٣، و (سبى) من اللسان ١٩/ ٨٨ (صدره)، والتاج ١٠/ ١٦٩، وهو غير منسوب في المخصص ١٧/ ١٠ (عن التكملة)، البلغة ٧٥. وروايته في ديوان الهذليين: « فما الراح »، وفي الاقتضاب: « له غاية ».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) غيرس: وإنه « أفعل » سهو.

(٣) غير الأصل، س، ف: وقال.

(٤) سقطت « إلا » في ف.

(٥) ج ر، مجموعة م: « ضعفه » ص، ف: « سمعه ».

(٦) ص فهو.

(٧) في البلغة ٧٤: الأروى: إناث الوعول، مؤنثة. وفي المقتضب ٢/ ٢٨٤: « ومن كانت (أروى) عنده (أفعل) قال في تصغيره: » أرية . . . ومن كانت عنده (فعلى) لم يقل في أروية: إلا أرية، لأن الواو في موضع اللام على هذا القول، وإليه يذهب الأخفش، والأول قول سيبويه. أنظر أيضاً سيبويه جـ ٢ / ١٣٠ ـ ١٣١، المنصف ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩، المخصص جـ ٨ / ٢٩، شرح الشافية ٢٣٥ ـ ٢٣٦، اللسان (روى) ١٩/ ٦٤.

(٨) ك، ع: « والجزور » وفي اللسان (جزر) ٥/ ٢٠٤: « الجزور يقع على الذكر والانثى وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة ». وقيل الجزور إذا أفرد أنث لأن أكثر ما ينحرون النوق.

(٩ـ٩) جاءت في ص بعد قوله « وهو مذكر ».

(١٠) ع: القعود.

(١١) ف: مذكره.

[١٤٩] حَنَّتْ قَلُوصي أمْسِ بالأرْدُنّ[1]

مُوسَى الحديدِ: مؤنَّثةٌ، قالوا[2]: مُوسَى خَذِمَةٌ[3]. عَروضُ الشِّعْرِ مؤنَّثةٌ، وكذلك العَروضُ للناحيةِ[4] قال:

[١٥٠] لكلِ أناسٍ من مَعَدٍّ عِمارةٌ   عَروضٌ إليها يلجؤُوْن وجانبُ[5]

الصَّعُودُ من الأرْضِ والحَدورُ والهَبُوْطُ كُلُّها مؤنَّثٌ[6]، الذِّراعُ[7] مؤنَّثةٌ، والثَّوْبُ عَشْرٌ في خَمْسةٍ، بُريدُ عَشْرَ أذْرِعٍ في خَمْسةِ أشْبارٍ، فإذا سُمِّي بذراعٍ[8]، فالخليلُ وسيبويهِ يذهبان إلى صرْفهِ. قال الخليلُ[9]: لأنَّه كَثُر تسميةُ المُذكَّرِ بهِ فصارَ منْ أسمائهِ. وقد وُصِفَ بهِ أيضاً في قولهم: ثوبٌ ذِراعٌ[10]، فتمكَّنَ في المذكَّرِ.

---

(١) للعجاج في ديوانه ق ٣٩ / ٤٤ ص ٦٦، ومنسوب له في القيسي ١٦٠، ونسب لأبي دهلب الراجز (وهو أحد بني ربيعة بن قريع من تميم) في الاشتقاق ٢٥٥، معجم البلدان ١/ ١٨٥، ونسب في اللسان (حنن) ١٦/ ٢٨٥ لرؤبة وليس في ديوانة. وهو غير منسوب في المعرب ٧٦.

(٢) ف: «قال».

(٣) انظر البلغة ٨٠، اللسان (خذم) ١٥/ ٥٩.

(٤) ل: الناحية.

(٥) للأخفش بن شهاب التغلبي في القيسي ١٦٠ و، المفضليات ق ٤١ / ٨ ص ٢٠٤، ديوان الحماسة ١/ ٢١٧، اصلاح المنطق ٣٩٦، جمهرة اللغة ٢/ ٣٨٧، معجم ما استعجم ١/ ٨٦، مادة (عرض) من: تهذيب اللغة ١/ ٤٦٥، والصحاح ٣/ ١٠٨٩ واللسان ٩/ ٣٤ والتاج ٥/ ٤١، سمط اللالىء ٢/ ٨٦٨. وغير منسوب في المقاييس ٤/ ١٤٢ و ٢٧٥، المخصص ١٢/ ٥٨، المحكم ١/ ٢٤٦، البلغة ٧٨. وحرك في ك، ل، عمارة، بالخفض، والخفض على البدل من معد وعروض مرفوعة بالابتداء والخبر لكل أناس.

(٦) ص: مؤنثة.

(٧) س: «والذراع».

(٨) ك: بذراع «الحديد».

(٩) سيبويه ٢/ ١٩.

(١٠) ص: ثوب ذراع «أي قصير».

والكُراعُ: مؤنَّثةٌ، وكذلك الكُراعُ من الأرْضِ فإنْ سَمَّيْتَ بهِ فالوجْهُ تَرْكُ الصَّرْفِ. قال سيبويهِ[1]: ومن العَربِ من يَصْرِفُه يُشَبِّهُهُ[2] بذِرَاعٍ قال: وذلك أخْبَثُ الوجهينِ.

الإِصْبَعُ: مُؤنَّثةٌ وكذلك أسماؤها[3].

بـــابُ الأسْماءِ التي تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ

قـــال أبـــو الحَسَـــنِ //الـهُـدَى يُذكَرُ ويُؤنَّـثُ، والمَتْـــن يُذكَّرُ ١٢١ ظ ويُؤنَّثُ[4]. فمِنَ التَّذكيرِ قولُه:

[١٥١] اليدُ سابحـةٌ والــرِّجْـلُ صارِجـةٌ
والعينُ قادِحـةٌ والمتْـنُ ملحـوبُ[5]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ل: ويشبهه. سهو. لأن النص في سيبويه بدون الواو.

(٣) ص: «جميع» اسمائها.

(٤) ع: تذكر وتؤنث.

(٥) لامرىء القيس وقيل لرجل من آل النعمان بن بشير الأنصاري وقيل هو لابراهيم بن بشير. ديوان امرىء القيس ق ٤٨ / ٦ ص ٢٢٦، القيسي (١٦٠ ظ)، جمهرة اللغة ٢/١٣٧. وهو غير منسوب في الخيل لأبي عبيدة ١٦١، المخصص جـ ١١ / ص ١٤ و جـ ١٧/ ص ١٤، البلغة ٧١، اللسان مواد (قبب) ٢/١٥٢ و (لحب) ٢/ ٢٣٣.

وروايته في الديوان:

العين قادحـة واليد سابحة والرجـل طامحـة واللـون غربيب

وفي الخيل:

العين قادحـة والرجـل ضارحة واليد سابحـة واللـون غربيب

وفي الجمهرة: فاليد.. والبطن مقبوب.

وفي اللسان (قبب)... والرجل طامحة... وفي جميع هذه الروايات لا شاهد فيه. وروايته في اللسان (لحب) «فالعين قادحة... والقصب مضطمر». وكتب في حاشية ل: «ملحوب: مهزول» وفي حاشية ص: «الملحوب الذي انتزع لحمه».

ومن التَّأنيثِ قولُه:

[١٥٢] ومتْنَانِ خَظاتانِ كزحلوفٍ من الهضْبِ[١]

القَفَا، قال الأصمعيُّ[٢]: مؤنَّثةٌ وأنْكر التذكيرَ[٣]. وقال[٤] أبو زيد: يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ. والعُنُقُ[٥] يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ عن أبي زيدٍ. وقال الأصمعيُّ لا أعرفُ فيهِ التأنيث.

السَّلْمُ وهو الصُّلْحُ، يُفْتَحُ أوّلُه ويُكْسَرُ ويؤنَّثُ ويُذكَّرُ[٦]، أنْشَدَ[٧] أبو عُبيدة:

[١٥٣] فإن السِّلْمَ زائدةٌ نَوالاً وإنَّ نَوى المُحاربِ لاتؤوبُ[٨]

دِرْعُ الحديدِ: يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ قال: أوسٌ في التَّذْكيرِ:

---

(١) لأبي دؤاد الأيادي في ديوانه ق ٥/ ٩ ص ٢٨٨، القيسي ١٦١ و، المعاني الكبير ١/ ١٤٥، الحماسة البصرية ٢/ ٣٢٧، الحجة ١/ ٩٤، اللسان (خظا) ١٨/ ٢٥٥، شواهد الشافية ١٥٧، الخزانة ٤/ ٢١. ونسب لعقبة بن سابق الجرمي في الخيل لأبي عبيدة ١٥٨ والأصمعيات ق ٩/ ١٢ ص ٤١. وهو غير منسوب في تهذيب اللغة ٧/ ٥٢١، اعراب ثلاثين سورة ١٢٥، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٥، المخصص جـ ١٧/ ص ١٤ و جـ /١١ ص ١٤، البلغة ٧١. وروايته في القيسي: « كزحلوق » وفي الحماسة البصرية «كزحلوق من القصب» والزحلوق: موضع أملس تنزلق الصبيان منه.

(٢) الأصل، ل: « القفا » زيادة بعد قوله « قال الأصمعي ».

(٣) ع: السان (قفا) ٢٠/ ٥٤ « العرب تؤنثها والتذكير أعم ».

(٤) ع: قال.

(٥) ك: « والعين » تحريف لأن العين مؤنثة، انظر اللسان (عين) ١٧/ ١٧٥.

(٦) س: ويذكر ويؤنث.

(٧) س: وأنشد.

(٨) لم ينسب لقائل معين. الشاهد فيه تأنيث السلم (بفتح السين وكسرها)، بدليل قوله: «زائدة» ومعناه الصلح والسلم، أما الذي بمعنى الإسلام فبكسر العين لا غير. ونوى المحارب: هلاكه. انظر: القيسي (١٦١ ظ) المخصص ١٧/ ٢١ (عن الفارسي). وروايته في الأصل، س: « لا يؤوب » وبهذه الرواية ورد في المخصص.

[١٥٤] وأمْلَسَ صُولِيّاً كنهـيِ قرارةٍ
أحَسَّ بقـاعٍ نفـحَ ريحٍ فأجْفلا[١]

وقال غيره في التّأنيثِ:

[١٥٥] ومُفَاضَةٍ كالنّهـيِ تنسُجُـه الصَّبا
بيضـاءُ كُـفَّـتْ فضُلهـا بمهنَّدِ[٢]

السُّوقُ: تُؤنَّثُ وتُذكرُ[٣]، والتَّأنيثُ أكثـرُ. والصَّـاعُ[٤] يُؤنَّـثُ ويُذكرُ[٥] وهذا النَحْو كثيرٌ.

ومما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ من الأسْماءِ الزّائدةِ على ثلاثةِ أحرفٍ: اللِّسانُ، يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ[٦] ولُغَةُ القرآنِ التَّذكيرُ. ومجيء الجَمْـعِ فيه على أفْعِلَةٍ نحـو قولـهِ تعالى: ﴿وأختلافُ السنَتكُمْ «وألْوانِكم»﴾[٧] يدلُّ على ذلك. (واللِّسـانُ)[٨]:

---

(١) لأوس بن حجر. قوله « صوليا » نسبه إلى صول وهو رجل من العجم، وقيل هو موضع تصنع فيه الدروع والنهي: الغدير. ديوانه: ومنسوب له في القيسي ١٦٢ و، المخصص ١٧/ ٢٠، التنبيه للبكري ٦٨، سمط اللالىء ١/ ٥١٠، اللسان (أكل) ١٣/ ٢٣. وروايته في القيسي واللسـان: « نفخ ريح »، وفي المخصص: « وأبيض ».

(٢) لزهير بن أبي سلمى. والمفاضة: الدرع الكاملة، وكفت: « قبض » وكفت يكفت كفاتاً إذا أهلك عدوه. له في الديوان ص ٢٧٨، القيسي (١٦٢ ظ)، المعاني الكبير ٢/ ١٠٣٣، اللسان (كفت) ٢/ ٣٨٥.

(٣) س، ص، ف: يذكر وتؤنث.

(٤) س، ع: « الصاع ».

(٥) ك، ص: يذكر ويؤنث.

(٦) سقطت « ويؤنث » في ف.

(٧) آية ٢٢ / الروم ٣٠ وتكملتها من س، انظر الآيات ١٩/ الأحزاب ٢٢ و ١١٦ / النحل ١٦ و ١٥ / النور ٢٤.

(٨) الأصل، ك: «فـاللسـان» تحـريف.

اللغةُ والكلامُ. قال[1] تعالى: ﴿وَمَا أرْسَلْنا من رسولٍ إلاّ بلسانِ قَومِهِ﴾[2] أي
١٢٢ و بلُغَتِهم، أنْشَدَ[3] أبو زيدٍ://

[١٥٦] نَدمتُ على لسانٍ كان منيً   فليَت بيانَــه في جوفِ عكْمِ[4]

فهذا لا يكونُ إلاّ اللغةَ والكلامَ، لأنَّ الندمَ لا يَقعُ على الأعيْانِ.

السلطانُ يُذكَّرُ ويؤنَّـثُ. وجَـاءَ القـرآنُ بالتَّـذكيرِ: ﴿أم لَكُمْ سُلطـانٌ مبينٌ﴾[5].

السَّبيلُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ[6] وجاء القرآنُ بهما، قالَ: ﴿قُلْ هذِهِ سَبيلي﴾[7].

وقال: ﴿وإن يروا سبيلَ الرُّشدِ لا يتَّخِذُوهُ سَبيلاً﴾[8].

الذَّنوبُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ. وقال ابنُ حَبيبٍ عن ابنِ الأعرابيِّ: لا[9] يُسمى

---

(١) س: « وقال ».

(٢) آية ٤/ إبراهيم ١٤.

(٣) ص، ل: « وأنشد ».

(٤) للحطيئة (واسمه جرول بن أوس العبسي) في أبيات يذم فيها بني سهم بن عود بني عمه والعكم هنا باطن الجيب، أتى به على المثل. ديوانه ق ٩١ / ٣ ص ٣٤٧ ومنسوب له أيضاً في القيسي (١٦٢ ظ)، مادة (عكم) من اللسان ١٥/ ٣١٠ والتاج ٨/ ٤٠٤، و (لسن) من اللسان ١٧/ ٢٧٠، الخزانة ٢/ ١٣٧، وغير منسوب في نوادر ابي زيد ٣٣، شرح المفضليات ٤٨٢، المخصص ١٢/١٧، المحكم ١/ ١٩٧٢، البلغة ٨١. وروايته في غير الأصل، ص، ف: « بأنه » بدل « بيانه » وبهذه الرواية ورد في غير الديوان من المراجع الأخرى. وورد برواية « فات مني » في الديوان، نوادر أبي زيد وفي الأخير أيضاً « عكمى ». وبرواية « فات مني.. وددت بأنه » في المحكم، اللسان (لسن)، وبرواية « وددت بأنه » في التاج. وقد ذكر القيسي كذلك هذه الرواية ورواية: « فليت بيانه ».

(٥) آية ١٥٦ / الصافات ٣٧.

(٦) ك، ص؛ ل: يؤنث ويذكر.

(٧) آية ١٠٨ / يوسف ١٢.

(٨) آية ١٤٦ / الأعراف ٧، انظر أيضاً البلغة ٧٦، معاني القرآن ٢/ ٣٢٧.

(٩) ك: « ولا ».

الدَّلْو ذنوباً حتى تكونَ مَلأى ماءاً. قال: وكذلك السَّجْلُ (وهي)[1] الدلْوُ بمائهَا. السِّلاحُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، والقرآنُ يدلُّ على التَّذكيرِ لقوله ﴿لو تَغْفُلونَ عن أَسْلحَتِكُمْ﴾[2]. المَنُونُ[3] تُذكَّرُ وتُؤَنَّثُ وأَنْشدوا[4]:

[١٥٧] أمِنَ المنونِ وريْبِهِ تَتوجَّعُ[5].

ويُنْشَدُ[6] وريْبها والمَنونُ: الدَّهْرُ والمنيَّةُ وسُمِّيا[7] منوناً، لأخْذِهما مُنَنَ الأشياءِ أي قُواها. والمنينُ الحبْلُ الخلَقُ[8].

الطَّاغُوتُ يذكَّرُ ويُؤنَّثُ[9] قال: ﴿يُريدون أنْ يَتحاكموا إلى الطَّاغوتِ وقَدْ

---

(١) في غير ع، ج ر: « هو » سهو، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٢) آية ١٠٢ / النساء ٤.

(٣) ك: «والمنـون».

(٤) ف: « وأنشد ».

(٥) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وتمامه:

أمـن المنـون وريبهـا تتوجع والدهـر ليس بمعتـب من يجزع

وذكر القيسي في حديثه عن الشاهد أن الأصمعي ذهب إلى أن المنون واحد لا جمع له، وذهب الأخفش إلى أنه جمع لا واحد له، قال ويمكن أن يريد الأخفش: أنه واحد في معنى الجمع، فهو معنى قول الأصمعي أنه واحد، ولهذا فلا خلاف بينهما. والبيت منسوب له في: شرح ديوان الهذليين، ق ١/١ ص ٥، ديوان الهذليين، القسم الأول / ص ١، القيسي ١٦٣ و، المفضليات ق / ١٢٦ / ١ ص ٤٢١، المخصص ١٧/ ٢٨، سمط اللالىء ١/ ٤٤٩، شروح سقط الزند (عن التبريزي) القسم الرابع / ١٤٦٠، اللسان (منن) ١٧/ ٣٠٣ - ٣٠٤، الشواهد الكبرى ٣/ ٤٩٣، شواهد المغنى ٩٢ الخزانة ١/ ٢٠٢. وهو غير منسوب في: المخصص ٦/ ١٢٠ (عجزه) البلغة ٨٢ (صدره)، وورد عجزه في حاشية ص. وروايته في القيسي والسمط والبلغة: « وريبه » وقد ذكرت ايضاً، رواية « وريبها » في الأول والثالث.

(٦) ك، ل: « وينشدون ».

(٧) ص: « وسمى » تحريف، ل: « سميا ».

(٨) في البلغة ٨٢: و « المنين »: الحبل الخلق، يذكر ويؤنث.

(٩) انظر: أدب الكاتب ٦٣٤.

﴿أمروا أنْ يَكْفروا بِهِ﴾[1]، وقال: ﴿والذين اجْتَنَبوا الطاغوتَ أنْ يَعْبُدوهَا﴾[2].

وقَال قَوْمٌ: هُو واحدٌ. وقال آخرون: هو جَمْعٌ. قال[3] محمدُ بنُ يزيدٍ[4]: الأصوبُ عندي أنَّه جَمْعٌ وليس الأمرُ عنْدنا (علَى)[5] ما قال، وذاك[6] أنَّ الطَّاغوتَ مَصْدرٌ كالرَّغبوتِ والرَّهبوتِ[7] والملكوتِ. فكما أنَّ هذِهِ (الأسماءَ)[8] التي هذا الاسم على وزنِها آحادٌ وليستْ بجموعٍ[9] فكذلك هذا الاسم مُفْردٌ، لَيْس[10] بجَمْعٍ، //والأصْلُ فيه التَّذْكيرُ وعليهِ جَاء: ﴿«وقَدْ» أمروا أنْ يَكْفروا بِهِ﴾[11]. فأمّا قولُهُ: ﴿أنْ يَعْبُدوهَا﴾[12] فإنَّما أُنِّثَ على إرادةِ الآلهَةِ التي كانوا يَعْبُدُونَها. يَدلُّ[13] عَلَى أنَّهُ مصدرٌ مفردٌ قوَلُه: ﴿أولياؤهمُ الطَّاغوتُ﴾[14] فأفْردَ في مَوضعِ الجمْعِ كما قال:

[١٥٨] (هُمُ بَيْنَنَا) فَهُمْ رِضىً وهُمُ عَدْلُ[15].

١٢٢ ظ

---

(١) آية ٦٠/ النساء ٤.

(٢) آية ١٧/ الزمر ٣٩. أنظر أيضاً البلغة ٦٨.

(٣) ص: «وقال».

(٤) أنظر: المذكر والمؤنث للمبرد ٩٨.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) غير الأصل، س، ف: «وذلك».

(٧) ع: «كالرهبوت والرغبوت».

(٨) الأصل، ك: «الأشياء» وما أثبته أولى، لأنه أكثر تخصيصا.

(٩) ف: جموعاً.

(١٠) ع: «وليس».

(١١) آية ٦٠ / النساء ٤ وتكملتها من ك، س، ص، ف.

(١٢) آية ٦٠ / النساء ٤ وتكملتها من ك، س، ص، ف.

(١٢) آية ١٧/ الزمر ٣٩.

(١٣) غير الأصل، ع: «ويدل».

(١٤) آية ٢٥٧ / البقرة ٢، وفي ل: «والطاغوت» سهو.

(١٥) جزء من عجز بيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان والحارث بن عوف = المريين. وتمام البيت:

فأمَّا قراءةُ الحَسَنِ[1]: (أولياءهم الطواغيتَ)[2] فإِنَّهُ جَمعَ كما تُجْمَعُ المَصَادِرُ في نحو قَولِهِ[3]:

[١٥٩] هل منْ حُلُومٍ لأقوامٍ فتنذرهمْ
ما جَرَّب النَّاسُ من عضِّي وتَضْريسي[4]

وهوَ منَ الطُّغْيانِ وطَغَا، إلاّ أنَّ اللاّمَ قُدِّمتْ إلى موضعِ العَيْنِ لما كانَ يَلْزَمُ لاعتلالها[5] من الحذْفِ.

= متى يشتجر قوم يقل سرواتهم هم بيننا فهم رضى وهم عدل

وكان وجهه فهم يرضيون وهم عدول، وإنما حسن ذلك لأنهما مصدران يقعان بلفظ الواحد للأثنين والجمع والمذكر والمؤنث. فيجوز هذا على وجه المبالغة والتعظيم وتشبيه المعنى بالعين (الذات) وهذا الوجه أولى من تقدير حذف المضاف وأقامة المضاف إليه مقامه فيكون التقدير منهم ذو عدل وذو رضى. الديوان ١٠٧ ومنسوب له في: مختار الشعر الجاهلي ق٢/ ٢٢ ص٢٣٧ القيسي ١٦٤ و، الأضداد للسجستاني ٧٥، الخصائص ٢/ ٢٠٢، الصاحبي ١٨١، اللسان (رضي) ١٩/ ٣٩. (العجز). وغير منسوب في شجر الدر ١٢٦، المحتسب ٢/ ١٠٧ (بقوله: فهم رضى وهم عدل) المخصص ١٧/ ٢٩ (العجز) وورد في الأصل: «فهم رضى وهم عدل».

وروايته في مختار الشعر الجاهلي والقيسي والأضداد «وقل» وفي الصاحبي: «وأن يشتجر».

(1) الحسن (٢١ - ١١٠ هـ) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري إمام أهل البصرة، كان عالماً فقيهاً حجة مأموناً، قرأ على حطان الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وعلى أبي العالية عن أبي وزيد وعمر، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ويونس بن عبيد وعاصم الجحدري. أنظر طبقات القرا ١/ ٢٣٥، شذرات الذهب ١/ ١٣٦، ابن خلكان ١/ ١٦٠ - ١٦١، ميزان الاعتدال ١/ ٢٥٤، حليه الأولياء ٢/ ١٣١، أمالي المرتضى ١/ ١٠٦. ولا حسان عباس كتاب مطبوع عنه.

(2) المحتسب ١/ ١٣١ - ١٣٣.

(3) ص: «قولهم».

(4) لجرير من قصيدة في هجاء القيم في ديوانه ص٣٢٣، القيسي (١٦٤ ظ)، اللسان (حلم) ٥/ ٣٥، شواهد المغني ٦١. وغير منسوب في المخصص ١/ ٨٠، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الرابع / ١٦٢٣ (صدره).

(5) س: «لا حتلالها» تحريف، ف: «من اعتلالها».

بـــابُ جَمْعِ التكسيرِ

هذا الضَّرْبُ من الجَمْعِ سُمِّيَ جمعاً مكسَّراً على التشْبيهِ بتكسير الآنيةِ ونحوها. لأنَّ تكسيرها إنَّما هو إزالَةُ التئام الأجزاءِ التي كان[1] لها قَبْلُ، فلمّا أُزيلَ النَّظْمُ، وفُكَّ[2] النَّضْدُ في هذا الجَمْعِ أيضاً[3] عمّا كان عليهِ واحدُهُ، سَموَّه تكسيراً.

والتَّكسيرُ في هذهِ الجموع بإزالتها عَمّا كانَتْ عليهِ آحادها على ثلاثةِ أضربٍ: منهـا ما يُزادُ على ما كان عليهِ واحـدُهُ، مثْـلُ عَبْـدٍ وعَبيدٍ، وثَـوْبٍ وأثوابٍ. ومنهُ[4] ما ينقصُ (منْهُ)[5]، مثْلُ إزارٍ وأُزْرٍ. ومنْـه[6] ما لا يُزادُ في حروفهِ ولا ينقصُ منه[7]، ولـكنْ تُغَيَّرُ حركاتُـهُ مثـل سَقْفٍ وسُـقُفٍ. ، وأسـدٍ وأُسُدٍ. وهذهِ قسْمة أبي عُمَر. والأسماءُ على ثلاثةِ أضرُبٍ: ثُلاثيٌّ ورباعيٌّ وخُماسـيٌّ. وإنمـا يُكَسَّـرُ منهـا الثُّـلاثية والرُّبـاعيَّةُ. فأمـا بنـاتُ الخمْسَةِ// فلا تُكسَّرُ إلاَّ على استكراهٍ. ١٢٢ و

بـــابُ جَمْعِ الأسماءِ الثّلاثية التي لا زيادة فيها
وهي عَشْرَةُ أَبْنيَةٍ

فَعْلٌ، وفَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفِعَلٌ، وفَعُلٌ، وفُعُلٌ، وفُعَلٌ، وفِعِلٌ، وفِعْـلٌ،

---

(١) ص: « كانت ».

(٢) ف: « وحل ».

(٣) سقطت: أيضاً « في ف ».

(٤) ع، ف: « ومنها ».

(٥) تكملة من ج ر، مجموعة م، وإثباتها أبين.

(٦) ع، ف: « ومنها ».

(٧) سقطت « منه » في ف.

وفُعْلٌ، فما كان من الأسماءِ على فَعْـلٍ ، فإنَّ جَمْعَـه في العَـددِ القليلِ [1]، أفْعُلٌ[2].

والعَددُ القليلُ يُحَدُّ (بأنهُ)[3] العَشَرةُ فما دُونَها.

وأبْنيةُ الجَمْعِ القَليلِ أفْعُلٌ، وأفْعَالٌ وأفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ. وذلك نحو كعْبٍ وأكْعُبٍ، وكلْبٍ وأكْلُبٍ، ونَسْرٍ وأنْسُرٍ، وفَرْخٍ وأفْرُخٍ. ومن المُضَاعفِ صَكٌّ وأصُكٌّ[4] وبتٌّ وأبُتٌّ[5]، وضَبٌّ وأضُبٌّ. ومن المُعتـلِّ الـلاّمِ ثَدْيٌ وأثْـدٍ، وظَبْيٌ وأظْبٍ، ودَلْوٌ وأدْلٍ.

وقد جَمَعوا فَعْلاً في العَددِ القليلِ [6] على أفْعال. وذلك قولُهـم: رأدٌ وأرْآدٌ، والرأدُ أصْل (اللحْيَينِ)[7]، وزنْـدٌ وأزْنـادٌ، وفَـرْخٌ وأفْـراخٌ. وفَـرْدٌ وأفْرادٌ، وذلك قليلٌ لا يُقَاسُ عَلَيهِ. فأمَّا جَمْعُه الـكثيرُ فَعَلـى فِعَـالٍ وفُعُـولٍ وفُعْلانٍ، وقد جُمعَ فَعْلٌ على فِعَلةٍ وعلـى فَعيلٍ. فأمَـا فِعَـالٌ فنحـوِ كبـاشٍ وكِـلابٍ// ونِعَال[8]. وفُعُولٌ نحو نُسُورٍ وبُطُونٍ. وربَّما تعاقبـا[9] ١٢٣ ظ على الكَلمَةِ الواحدةِ نحو فراخٍ وفُرُوخٍ، وكِعابٍ وكُعُوبٍ، وفِحالٍ وفُحُولٍ.

والمُضاعفُ نحوِ ضِبَابٍ. وقالوا صكاكٌ وصُكوكٌ، وبِتاتٌ وبُتوتٌ.

---

(١) ف: في أقل العدد.

(٢) ص، ف: « على » أفعل.

(٣) غير ك، ص، ل، ج ر: « بابه » تحريف.

(٤) ص: « صد وأصد » تحريف.

(٥) ل: « وبث وأبث » تصحيف.

(٦) س: « الجمع » القليل.

(٧) الأصل، ص: « اللحى ». وقد سقط قوله: « والرأد أصل اللحيين » من ج ر. وهي في سيبـويه ٢/ ١٧٦. وفي اللسان (رأد) ٤/ ١٤٩: والرأدان طرفا اللحيين الدقيقان اللذان في أعلاهما.

(٨) غير الأصل، ك، ص: وبغال:».

(٩) مجموعة م: « ثقاقبتا ».

والمُعْتَلُّ اللاّمِ، دِلاءٌ ودليٌّ، ودِمَاءٌ ودُميٌّ. ورُبما الحقوا الهاءَ فِعالاً وفُعُولاً. وذلك[1] قولُهم: الفِحَالَةَ والفُحُولةُ[2] والعُمومَةُ والبُعُولَةُ[3]، قالَ:

[١٦٠] يُدَفِنَّ البُعُولةَ والأبينَا[4].

وأما فُعْلانٌ فنحوُ ثَغْبٍ وثُغْبانٍ[5]، وبَطْنٍ وبُطْنانٍ، وظَهْرٍ وظُهْرانٍ. وفِعْلانٌ نحو عَبْدٍ وعِبْدانٍ، وجَحْشٍ وجِحْشانٍ. وأما فِعَلَةٌ فنحوُ فَقْعٍ وفِقَعةٍ[6]، وقَعْبٍ وقِعَبَةٍ[7]. وأما فَعِيْلٌ فنحوُ الكليبِ والعَبيدِ قالَ:

[١٦١] والعيس يَنْغِضْنَ بكيراننا كأنَّما يَنْهَشُهُنَّ الكَليب[8]

---

(١) ع: وذلك « نحو ».

(٢) سقطت « والفحولة » في س.

(٣) أنظر سيبويه ٢/ ١٧٦.

(٤) نسبه القيسي للكميت بن زيد الأسدي وليس في ديوانه وتمامه:

بمعترك الكماة مصرعات يدفن البعولة والبنينا

وقد نقل سيبويه عن الخليل ٢/ ١٧٦ أنهم ألحقوا الهاء في البعولة لتأكيد التأنيث، يعني تأكيد الجمع وذكر ابن جني « إن فحولة وبعولة وأمثاله من باب الترافع عند التناهي وذلك أن الشيء إذا خرج عن حده انعكس إلى ضده ». أي أن التأنيث جاء هذه الأسماء من المبالغة في تذكيرها. القيسي ١٦٥ و، الأمالي الشجرية (عجزه) ٢/ ٣٧ و٢٩٠ (عن التكملة) وروايته في ص والقيسي: والبنينا، وقد ذكر القيسي أيضاً رواية التكملة.

(٥) ك، ل، ف ثعب وثعبان، وفي ص بالوجهين وكتب فوقها « معاً » بخط صغير وفي اللسان (ثعب) ١/ ٢٢٩: « والثعب: مسيل الوادي والجمع ثعبان وفيه أيضاً (ثغب) ١/ ٢٣٢: والثغب والتغب أكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي والجمع ثغبان وثغبان ».

(٦) في اللسان (فقع) ١٠/ ١٢٦: الفقع والفقع بالفتح والكسر: الأبيض الرخو من الكمأة، وهو أردؤها وجمعهما فقعة.

(٧) في اللسان (تعب) ٢/ ١٧٧: القعب: القدح الضخم الغليظ الجافي، والجمع القليل أقعب والكثير قعاب وقعبة.

(٨) لم ينسب لقائل معين. والشاهد فيه قوله: « الكليب » وهو اسم للجمع لا يقاس عليه ومثله عبد وعبيد وقد جاء هذا الجمع في فعل قالوا ضرس وضريس. القيسي ١٦٦ و، الاشتقاق ١/ ٢٠، ابن يعيش ٥/ ١٧ و١٠/ ٥٦. وينغضن: يتحركن، والأكوار: جمع كور وهو الرحل. وسقط في شواهد القيسي قوله: (والعيس)، وذكر أنه يروى أيضاً: « بكيرانها ». وروايته في الاشتقاق: ينهضن.

وبناءُ الكثيرِ مما عَيْنُهُ واوٌ يَجيءُ على فِعَالٍ نحو سَوْطٍ وسياطٍ، وثَوْبٍ وثيابٍ، وقوسٍ وقياسٍ، كَرِهوا فيهِ فُعُولاً[1] لاجتماعِ الواوينِ والضَّمَّتَيْنِ. وقالوا: فَوْجٌ وفُؤُوجٌ.

وقد بُنِيَ على فِعْلانٍ في الكثيرِ قالوا: ثَوْرٌ// وثِيرانٌ، وقَوْزٌ ١٢٤و وقِيزانٌ[2]، وكَسَّروهُ على فِعَلَةٍ، كما فُعِلَ في الصَّحيحِ. وذلك نحو[3] عَوْدٍ وعِودَةٍ وزَوْجٍ وزِوجَةٍ، وثَورٍ وثِوَرَةٍ، وقالوا: ثِيَرةٌ. وقد كسَّرُوهُ على أفْعالٍ ولم يجاوزُوهُ وذلكَ نحو[4] لَوْحٍ وألواحٍ ونَوْعٍ وأنواعٍ وجوزٍ وأجوازٍ[5].

وما كان على فَعْلٍ من (بنات)[6] الياء فإنَّ بناءَ أدنى العَدَدِ فيهِ أفْعَالٌ. وذلك بَيْتٌ وأبياتٌ، وقَيْدٌ وأقيَادٌ، وشَيخٌ وأشْياخٌ. وخَيْطٌ وأخياطٌ. وقد بَنَوْهُ أيضاً على أفْعُلٍ نحو أبْيُتٍ[7].

والكثيرُ على فُعُولٍ نحو بُيُوتٍ[8] وشُيُوخٍ وعُيُونٍ غَلَبَ فُعُولٌ على بناتِ الياءِ كما غَلَبَ[9] فِعالٌ على بناتِ الواوِ. وقالوا: عُيُورَةٌ وخُيُولةٌ[10].

---

(١) ف: « فعلاً » سهو.

(٢) في اللسان (قوز) ٧/ ٢٦٦: « القوز: العالي من الرمل كأنه جبل والجمع أقواز وأقاوز » وابن سيده يقول: « عندي: أقاويز» والجمع الكثير قيزان.

(٣) سقطت « نحو » في ك.

(٤) سقطت « نحو » في ص، ع.

(٥) في اللسان (جوز) ٧/ ١٩٤: « وجوز كل شيء: وسطه، والجمع أجواز، وقيل فيه أنه لم يكسر على غير أفعال كراهة الضمة على الواو.

(٦) تكملة من ك، ع وإثباتها أبين.

(٧) ل: « أنيب ».

(٨) ل: « نيوب » وبيوت.

(٩) مجموعة م: غلبت.

(١٠) غير الأصل وف، ص: « عيورة وخيوطة » ص: « عيونة وخيوطة » تحريف في « عيونة »، ف: « وخيطة » تحريف.

وما كانَ على فَعَلٍ فإنَّ تكسيرَهُ لأدْنى العَدَدِ على أفْعَالٍ. وذلك نحو جَمَلٍ وأجْمالٍ[1]، وأسدٍ وآسادٍ، وجَبَلٍ وأجْبالٍ[2]، والكثيرُ على فِعَالٍ نحو جِمالٍ وجِبالٍ، وعلى فُعُولٍ نحو ذُكورٍ وأُسُودٍ.

والفِعَالُ في هذا أكثرُ ويجيءُ بِناءُ الكثيرِ[3] منه على فِعْلانٍ وفُعْلانٍ. فَفِعْلانٌ نحو: خِرْبانٍ[4] وبِرْقانٍ[5] وَوِرْلانٍ[6] في: خَرَبٍ وَبَرَقٍ[7] وَوَرَلٍ. وفُعْلانٌ نحو حَمَلٍ وحُمْلانٍ، وسَلَقٍ وسُلْقانٍ، والسَّلَقُ المُطْمئِنُّ من الأرضِ[8].

١٢ ظ ومن المُعْتَلِّ قاعٌ وقيعانٌ// وتَاجٌ وتِيجانٌ.

والمُعْتَلُّ منْهُ بابُهُ في الكثيرِ فِعْلانٌ نحو[9] (جارٍ)[10] وجيرانٍ، (وقاعٍ)[10] وقيعانٍ، وساجٍ وسيجانٍ[11]، ونارٍ ونيرانٍ. وقالوا في جَمْعِ

---

(١) ص: جبل وأجبال. وفي اللسان (جبل) ١٣/١٠٢: « والجمع: أجبل وأجبال وجبال ».

(٢) ك: « وحبل وأحبال ». تصحيف، ص: « وجمل وأجمال ».

(٣) ف: « البناء » الكثير.

(٤) في اللسان (خرب) ١/ ٣٣٨: والخرب ذكر الحبارى وقيل هو الحبارى كلها والجمع خراب وأخراب وخربان.

(٥) في اللسان (برق) ١١/ ٢٩٥: البرق: دخيل في العربية وقد استعملوه وجمعه البرقان وفي المعرب ٩٣: « والبرق: الحمل، أصله بالفارسية « بره ».

(٦) في اللسان (ورل) ١٤/ ٢٥٠: « الورل: دابة على خلقة الضب والجمع أورال في العدد وورلان وأرول بالهمز. والانثى: ورلة ».

(٧) سقطت « وبرق » في س.

(٨) الأصل، ف: والسلق من الأرض المطمئنة، س، ل: « والسلق من الأرض ». وما أثبته في غير ذلك من النسخ.

(٩) س: « وذلك ».

(١٠) تكملة من ص، وإثباتهما أولى.

(١١) في اللسان (سوج) ٣/ ١٢٧: « والساج: الطيلسان الضخم الغليظ وقيل هو الطيلسان المقور وتصغيره: سويج، وجمعه: سيجان ».

نارٍ: نُوْرٍ، ونيرانٍ، (1)وفي القليل نِيْرَةٌ و(1) أنُؤُرٌ. قالَ:

[١٦٢] مصابيحُ شُبَّتْ بالعِشاءِ وأنْؤرُ(2)

وأنشدَ أبو زيدٍ:

[١٦٣] شَهِـدْتُ - ودَعْوانـا أُميمـةَ - أنَّنا
بنـو الحـربِ، نَصْلاهـا إذا شُبَّ نُورُها(3)

ومِثْلُ نارٍ ونيرةٍ: قاعٌ وقيعةٌ وجَارٌ وجيرةٌ.

ومن المعتلِّ اللاّمِ: أَخٌ وإخوة، وقد استُغْنِيَ فيه بأفْعالٍ عن العددِ الكثيرِ وذلكَ نحو قِتْبٍ وأقْتابٍ(4)، ورَسَنٍ وأرْسانٍ. ونظيرُ ذلكَ في باب

(١ - ١) ساقط في ص.

(٢) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت مصابيح شبت بالعشاء وأنؤ ر

الديوان ق١/ ٢٥ ص٢ ومنسوب له في القيسي (١٦٦ ظ)، المخصص ١/ ٥٣، الخزانة ٢/ ٤٢٢. وغير منسوب في المقتضب ٢/ ٢٠٥، الكامل ٣٨١، المخصص جـ ١٧ / ص٣. وروايته في: ع،ل: « وأنور » وبهذه الرواية ورد فيما عدا القيسي من المراجع الأخرى. وفي المخصص (١/ ٥٣) « وأخمدت مصابيح منهم » وفيه جـ ٣/٧١: « وأطفئت مصابيح منهم ».

(٣) لحاتم الطائي في ديوانه ٦٤، القيسي (١٦٦ ظ). وهو غير منسوب في نوادر أبي زيد ١٠٧، الأمالي الشجرية (عن التكملة) ١/ ٦٠ وروايته في الديوان « شهدت وعواناً » وهو خطأ. وفي ف والقيسي: « ودعوانا أمية » وذكر القيسي رواية - أميمة - أيضاً.

(٤) ك: قب وأقباب. تحريف إذ ورد في اللسان قبب ٢/ ١٥١: القب: الثقب وسط البكرة أو الخشبة وسطها، أو الخشبة المثقوبة التي تدور في المحور، والجمع من كل ذلك أقب لا يجاوز به ذلك ». وفي ع، ل، ف: قتب وأقتاب. وفي اللسان: (قتب) ٢/ ١٥٣ - ١٥٤: « القتب والقتب: إكاف البعير وقد يؤنث والتذكير أعم. . . والجمع أقتاب».

فَعْلٍ: الأكُفُّ (والأرآد)[1] فأما (الأرْءاء) [2] فحكى أبو زيدٍ في جَمْعهِ[3] رُئيٌ ورِئيٌ.

وقد (أُلْحِقَ)[4] بِفِعَالٍ الهاءُ كما أُلْحِقَ بفُعُولٍ. وذلكَ نحوُ[5] جَمَلٍ وجِمالةٍ، وذَكَرٍ وذِكارةٍ، وحَجَرٍ وحِجارةٍ، وقالوا: أحجَارٌ[6] وقد كُسِّرَ على فُعُلٍ، وهو قليلٌ فيهِ[7]، وذلكَ: أسَدٌ وأُسْدٌ، وَوَثَنٌ وَوُثْنٌ. وقرأ بَعْضُهُمْ: ﴿ إنْ يَدعُونَ من دونهِ إلاّ أُثْنَا ﴾[8]. جَعَلَهُ جَمْعَ وَثَنٍ وأبْدَلَ// من الواوِ الهَمْزَةَ لانضمامها.

وقد كسَّرُوهُ على أفْعُلٍ كما كسَّروا فَعْلاً[9] عليهِ وذلكَ زَمَن وأزْمُنٍ، وجَبَلٌ وأجْبُلٍ[10]، وأفْعُلٌ في فَعَلٍ في القِلَّةِ وأنَّهُ[11] لا يُقاسُ عليهِ كأفْعالٍ في بابِ فَعْلٍ.

---

(١) الأصل: « والأرءاء » تحريف. وفي اللسان (رأء) ١٤٨/٤: « والرأدة بالهمز والردة والرؤ ودة على وزن فعولة كله الشابة الحسناء السريعة الشباب، والجمع أرآد ».

(٢) الأصل: الرأي. وفي اللسان (رأي) ١٩/ ص ١٦: الأرءاء: انتكاب خطم البعير على حلقه.

(٣) ف: « فيها » بدل « في جمعه ».

(٤) الأصل: « ألحقوا » وما أثبته أولى بمقتضى ما بعده.

(٥) سقطت « نحو » في ف.

(٦) ك، ع: « حجار » وفي اللسان (حجر) ٥/ ٢٣٧: « الجمع في القلة أحجار، وفي الكثرة حجار وحجارة ».

(٧) سقطت: « فيه » في ع، ل.

(٨) آية ١١٧ / النساء ٤ وقد سقطت: « الا » في ل. وفي المحتسب ١/ ١٩٨ - ١٩٩ « قراءة عطاء ابن أبي رباح: « ألا « أثنا »، الثاء قبل، وهي ساكنة. قال أبو الفتح: أما أثن فجمع وثن، وأصله وثن، فلما انضمت الواو ضماً لازماً قلبت همزة كقول الله تعالى: ﴿وإذا الرسل أقتت﴾، وكقولهم في وجوه: أجوه. وهذا باب واسع. وحكى سيبويه هذه القراءة: « أثنا »، بسكون الثاء. أنظر أيضاً: شواذ ابن خالويه ص٢٨ - ٢٩، الكشاف ٣/ ٥٦٤.

(٩) س: « أفعلا ». تحريف.

(١٠) ك: « وجبل وأجبل » ف: « وخيل وأخيل ». تحريف.

(١١) ك: «فإنه».

والمعتَّلُ اللاّمِ يَجْري على[1] هذا المَجْرَى[2]، وذلكَ[3] قَفَاً وأقْفَاءٌ وقُفِيٌّ، وعَصَاً وأعْصَاءٌ وعُصِيٌّ. وقالوا: أعْصٍ، وصفاً وأصْفاءٍ وصُفِيٌّ. قالَ:

[١٦٤] كأنَّ مَتْنَيْهِ منَ (النُّفِيِّ) مَواقِعُ الطيرِ على الصُّفِيِّ[4]

فهذا مثْلُ آسادٍ وأُسْودٍ، وقالوا: رَجىً وأرْجاءٌ[5] فَلَمْ يُجاوِزوا الأرجاءَ[6]. كمَا لم يُجَاوِزوا الأرْسانَ والأقدامَ.

وقالوا في المُضاعفِ: لَبَبُ وألبَابٌ، وفَنَنٌ وأفْنانٌ، فلم يجاوِزوا الأفعال [7]، كما لم يجاوِزوا في الأرْسانِ والأقدَامِ.

وقد جُمِعَ ما كانَ منه مُعتلَّ العينِ على أفْعالٍ، وذلكَ باعٌ وأبْواعٌ، وداءٌ وأدواءٌ، وجارٌ وأجْوارٌ[8]. وكسَّروهُ في الكثيرِ على فِعْلانٍ نحو تِيجانٍ

---

(١) سقطت « على » في ج ر، مجموعة م.

(٢) ص: « النحو » بدل « المجرى ».

(٣) ك، ص: وذلك « نحو »

(٤) ينسب هذا الرجز لأبي نخيلة السعدي أو للراجز الأخيل (وهو الأخيل الطائي: أبو المقدام الأخيل ابن عبدالله (ذكره الأمدي في المؤتلف ص٥٠). وهو لرؤبة في الأبيات المفردات المنسوبة إليه والنفي (بالفاء) ما تطاير عن الرشاء وعن معظم القطر. ديوان رؤبة ق١٠٣ / ٧ - ٩ ص١٨٨، ونسب لأبي نخيلة السعدي في القيسي ١٦٧، ونسب للراجز الأخيل في: الاشتقاق ص١٢٨، اللسان مواد (صفى) ١٩/ ١٩٧، (نفى) ٢/ ٢١١، وغير منسوب في مجالس ثعلب ١/ ٢٤٩، جمهرة اللغة ٣٢/ ١٣٥، الأمالي للقالي ٢/ ٨ و٣٤، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥١، الخصائص ٢/ ١١٢، المخصص ٤/ ٤١ (الثاني) وجـ ١٠/ ص ٩٠، ابن يعيش ٥/ ٢٢. وورد في الأصل (النقي) تصحيف، وورد في الاشتقاق، وابن يعيش بين البيتين، بيت آخر هو: (من طول إشرافي على الطوى) وهذا البيت يأتي في الديوان بعد بيتي التكملة برواية: « لطول »، ورواية الديوان والاشتقاق: « متنى ».

(٥) ص، ف: رحى وأرحاء.

(٦) ص، ف: الأرحاء.

(٧) ص، ف: « أفعالا ».

(٨) ص: « وباب وأبوب ».

وجيرانٍ[1] وسيجان. كما قالوا: خِرْبانٌ، وفتىً وفِتيانٌ. وقد يُسْتَغْنى[2] بأفْعالٍ في هذا البابِ فلا يجاوزونَهُ كما لم يجاوزوهُ[3] في الأرسانِ والأقدامِ. وهو في هذا أكثرُ لتحرُّكِ حرفِ العلّةِ بالفَتحِ[4]. وذلكَ نحو أبوابٍ وأموالٍ[5] وباعٍ // وأبواعٍ[6]. والمؤنَّثُ من فَعَلٍ في هذا الباب كُسِّرَ على ١٢ ظ أفْعُلٍ كما كُسِّرَ على أفْعالٍ[7] عند سيبويهِ[8]. وذلك قولُهمْ دارٌ وأدؤرٌ، وساقٌ وأسؤقٌ [9]ونارٌ وأنؤرٌ[10] ونظيرُه جبلٌ وأجبُلٌ. وقالوا[11]: رَحَىً وأرحاءٌ، ومناً وأمْناءٌ[12]، كقولهمْ: قَدَمٌ وأقْدَامٌ. وقالوا: سَاقٌ وأسؤقٌ [9] (وسُؤُوقٌ)[13] فهمزوا وقالوا: سُوْقٌ، كما قالوا: وُثْنٌ، ونظيرُهُ من الياءِ نابٌ ونِيْبٌ.

بابُ فَعِلٍ

وما كانَ على فَعِيلٍ، فإنَّهُ يُكَسَّرُ على أفْعالٍ. وذَلكَ نحو كبِدٍ وأكبادٍ، وكتِفٍ وأكتافٍ، وفَخِذٍ وأفْخاذٍ. وقلَّ ما يُجاوَزُ بهِ ذلكَ، وذلكَ أنَّ فَعِلاً أقلُّ

---

(١) غير الأصل، ص: « جيران وتيجان ».

(٢) ف: « استغنى ».

(٣) س: « كما لا يجاوزونه ».

(٤) سقطت « بالفتح » في ص.

(٥) ص: « باب وأبواب ومال وأموال ».

(٦) (بوع) ٩/ ٣٦٩: الباع والبوع والبوع مسافة بين الكفين إذا بسطتهما (والأخيرة هذلية) والجمع أبواع.

(٧) ف: « فعل » على أفعال » سهو « لأن الكلام عن فعل ».

(٨) سيبويه: ٢/ ١٨٧.

(٩ - ٩) ساقط في ص. بسبب انتقال النظر.

(١٠) « أدؤ ر وأسؤ ق وأنؤ ر » همزت في بعض النسخ وترك همزها في نسخ أخرى وفي ف كتب فوقها « معاً » صغيرة، أي: أنها بالوجهين.

(١١) ف: «وقال ».

(١٢) ف: « وقفاً وأقفاء ».

(١٣) سقطت من الأصل، وهي ضمن جموع كلمة « ساق » في اللسان (سوق) ١٢/ ٣٥.

من فَعَلٍ. كما أنَّ فَعَلاً أقلُّ من فَعْلٍ[1]. وإذا لم تكثرْ الكلمةُ لم يَكْثُرْ التصرُّف فيها. ألا ترى أنَّ المُضاعَف لما كانَ أقلَّ من غيرِه في بابِ فَعَلٍ نحو مَدَدٍ، اقْتُصِرَ بهِ على أفْعالٍ. وقالوا: النمورُ والوعولُ.

فِعَلٌ[2].

وما كانَ على فِعَلٍ[3] فنحوُ قِمَعٍ وأقْماعٍ، وعِنَبٍ وأعنابٍ، وضِلَعٍ وأضْلاعٍ وإرَمٍ وآرامٍ. وقالوا: الضُّلوعُ والأرومُ. وقالوا: الأضْلُعُ، شُبِّهتْ بالأزْمُنِ //. وَقَدْ وضَعوا «مِعًى» في[4] موضع الأمعاءِ. قالَ: ١٢٦ و

وَمِعًى جياعاً [٤٤].

وما كانَ على فَعُلٍ فإنَّهُ يُكَسرُ على أفْعَالٍ. وذلكَ نحو عَجُزٍ وأعْجَازٍ، وعَضُدٍ وأعْضَادٍ.

وقالوا رَجُلٌ ورِجالٌ، وسَبُعٍ وسِباعٌ.

وزعم[5] أن فَعُلاً أقلُّ من فِعَلٍ (وفَعِلٍ)[6] وقالوا: ثَلاثَةُ رَجْلَةٍ في العَدَدِ القليلِ، واستغْنَوا بهِ[7] عن أرْجالٍ وليسَ رَجْلَة بتكسيرٍ[8].

وما كانَ على فُعُلٍ فقد كُسِّرَ على أفْعَال: وذلكَ عُنُقٌ وأعْناقٌ، وأُذُنٌ وآذانٌ، وطُنُبٌ وأطْنابٌ. وهو في القِلَّةِ[9] مثلُ فَعْلٍ[10].

---

(١) أنظر سيبويه ٢/١٧٨.

(٢) « فعل » سقطت من س، ص. وهي في «ج ر »: عنوان للكلام.

(٣) العبارة في ف « وما كان على فعل: «فهو بمنزلة الفعل وهو قليل وذلك » نحو « قمع.... »

(٤) سقطت: «في » في ص.

(٥) ج ر: « وزعموا » وفي الأصل فراغ بعد قوله: « وزعم ». والمقصود سيبويه. انظر الكتاب ٢/ ١٧٩.

(٦) سقطت « وفعل » من الأصل وص. والسياق يقتضي إثباتها، أنظر المرجع السابق.

(٧) سقطت: « به » في ص.

(٨) أنظر: اللسان (رجل) ١٣/ ٢٨٢.

(٩) ج ر، مجموعة م: « في العزة ».

(١٠) س: « الفعل ».

وما كانَ منهُ[1] على فُعَلٍ فإنَّهم كسَّروهُ[2] على فِعْلانٍ، ولا يجاوِزونَ ذلكَ في أدْنى العَـدَدِ كما استغنوا بشُسُوعٍ (عـن)[3] بنـاءِ العَـدَدِ القليلِ . وذلكَ قولُهُمْ نُغَـرٌ ونِغْـرانٌ[4]، وصُـرَدٌ وصِـرْدانٌ، وجُعَـلٌ وجِعْـلانٌ، وخُـزَزٌ وخِزَّانٌ[5]. قالَ: (حميدُ بنُ ثورٍ الهلاليُّ)[6]:

[١٦٥] كـأنَّ وَحَى الصِّـرْدَانِ فـي جَـوفِ ضـالـةٍ
تَـلَهْـجِـمُ لَـحْـيَـيْـهِ إذا مـا تَـلَهْـجَـمَـا[7]

وقالوا: رُبَعٌ وأرْبَاعٌ، ورُطَبٌ وأرْطَابٌ. وجاءَ اسمٌ على فِعِلٍ وذلكَ إبلٌ قالوا[8] في جَمْعِهِ آبالٌ. فهذا ما جَاءَ[9] على ثلاثةِ أحْرُفٍ وتحرَّكتْ حُروفُهُ جُمَعُ[10]. ١١ ظ وما كـانَ على فِعْلٍ //[11] كُسِّرَ في أدْنى العَدَدِ على أفْعَالٍ. وذلكَ حِمْلٌ وأحْملٌ، وعِدْلٌ وأعْدالٌ وعِرْقٌ وأعْراقٌ، وعِذْقٌ وأعْذَاقٌ، وبِئْرٌ

---

(١) سقطت: « منه » في: ج ر، مجموعة م.
(٢) س، ص: « قد » كسروه.
(٣) الأصل «على» سهو، وقد سقطت (عن) في ف.
(٤) في اللسان (نغر) ٧/ ٨١: « والنغر » فراخ العصافير واحدته نغرة مثال همزة وقيل النغر ضرب من الحمر، حمر المناقير وأصول الأحناك وجمعها نغران ».
(٥) في اللسان (خزز) ٧/ ٢١١: « الخزز، ولد الأرنب وقيل هو الذكر من الأرانب والجمع أخزة وخزان ».
(٦) النسبة من ع.
(٧) الشاهد فيه قوله: « الصردان » : جمع صرد، وهو طائر فوق العصفور، والصرد أيضاً مسمار في سنان الرمح والقناة، ووحا الصردان: صوتها. والجمع أوحاء، واللحيان: العظمان اللذان فيهما منابت الأسنان، والتلهجم: الضرب والحركة. ديوانه ق أ/ ٢٩ ص١٤، وهو منسوب أيضاً في القيسي (١٦٧ ظ)، اللسان (صرد) ٤/ ٢٣٦.
(٨) ك، ف: وقالوا.
(٩) س: « ما كان ».
(١٠) أنظر سيبويه ٢/ ١٧٩.
(١١) غير الأصل، ص، ف: « وما كان فعلاً ».

وأبْئارٌ[1]، ونَحْيٌ وأنْحاءُ، وزِقٌ وأزْقَاقٌ. وربّما كُسِّرَ[2] على أفْعُلٍ. وذلك ذِئْبٌ وأذْؤبٌ، وجرْوٌ وأجْرٍ. ورِجْلٌ وأرْجُلٌ. ولم يجاوِزوا الأرجُلَ، كما لم يجاوِزوا الأكفَّ إلى بناءِ العَدَدِ الكثيرِ.

وقد كُسِّرَ على فِعَلَةٍ وذلكَ نحو[3] قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، واسْتُغْنِيَ[4] بها عن أفْرادٍ كما استُغْنِيَ بثلاثة شُسُوعٍ عن أشْسَاعٍ[5]، ومثْلُهُ حِسْلٌ وحِسَلَةٌ[6]. قد كُسِّرَ في بِناءِ الكثيرِ على فِعالٍ وفُعُولٍ وفُعْلانٍ وفِعْلانٍ[7].

فأمّا فِعَالٌ فَبئْرٌ وبئارٌ، وذِئْبٌ وذِئابٌ، وزِقٌ وزِقاقٌ. وفُعُولٌ نحو لصٍّ ولُصُوصٍ، وقِدْرٍ وقدورٍ، ونَحْيٍ ونُحِيٍّ.

وفُعْلانٌ صِرْمٌ وصُرْمانٌ، وزِقٌ وزُقانٌ، وذِئْبٌ وذُؤبانٌ. قال:

[١٦٦] وأزْوَرَ يَـمْـطـو فـي بـلادٍ بـعـيـدةٍ
تـعـاوى بـه ذُؤبـانُـهُ وثـعـالِـبُـهْ[8]

وفِعْلانٌ صِنْوٌ وصِنْوانٌ، وقِنْوٌ وقِنْوانٌ[9]، وقالوا: // صُنْوَانٌ ١٢٧

---

(١) ك، ع، ج ر: آبار. وفي اللسان (بأر)٥/٩٨: البئر: انثى والجمع أبئار بهمزة بعد الباء مقلوب، ومن العرب من يقلب الهمز فيقول آبار، فإذا كثرت فهي البئار، وهي في القلة: أبؤر.

(٢) ك، ع: « كسروه ».

(٣) سقطت « نحو » في ك، ف.

(٤) س: « استغنى ».

(٥) أنظر سيبويه ٢/ ١٧٩.

(٦) في تهذيب اللغة أصل ٤/٣٠٣: « الحسل: ولد الضب ويكنى الضب أبا حسل. . . . وجمعه حسلة قلت: ويجمع حسولا» أنظر أيضاً اللسان (حسل) ١٣/ ١٦٠.

(٧) سقطت « فعلان » في ص.

(٨) لذي الرمة. وأزور: الطريق فيه عوج ويمطو: يمد. الديوان ٤٨، القيسي (١٦٨ و). وورد في ع: تعاوى: تحريف. وروايته في الديوان « عريضة».

(٩) في اللسان (قنا) ٢٠/ ٦٧ « القنو: العذق بما فيه من الرطب، والقنو والقنا: الكباسة والجمع من كل ذلك: أقناء وقنوان وقنيان، فكما كسروا فعلا على فعلان نحو خرب وخربان، وكذلك كسروا عليه فعلاً، فقالوا: قنوان. فالكسرة في قنو غير الكسرة في قنوان، تلك وضعية للبناء وهذه حادثة للجمع ». أنظر أيضاً سيبويه ٢/ ١٨٠.

وقُنْوانٌ، مثلُ ذؤْبانٍ، وقد كَسَّروا المُعتلَّ منه في العَـدَدِ (القليلِ)[1] علـى أفْعَـالٍ كمـا (كَسَّـرُوا)[2] الصَّـحيحَ، وذلك جيدٌ وأجْيَادٌ، وقالـوا: ديكٌ (وأدياكٌ) وفيلٌ (وأفيالٌ)[3]، والكثيرُ فُيُولٌ ودُيُوكٌ[4]. ويَجوزُ في جِيدٍ عند سيبويهِ أن يكونَ فُعْلاً[5]. ولا يكونُ عندَ أبي الحَسَـنِ إلاَّ فِعْـلاً. وقالـوا في الواوِ: رِيحٌ وأرْواحٌ ورِياحٌ.

وما كانَ على فُعْلٍ فإنَّهُ يُكسَّرُ في أدْنى العَدَدِ على أفعالٍ، وذلكَ جُنْدٌ وأجْنَادٌ، وبُرْدٌ وأبْرادٌ، وقُرْطٌ وأقْراطٌ وفي الكثيرِ علـى فُعُـولٍ وفِعَـالٍ. قالَ: وفُعُولٌ أكثرُ وذلكَ جُنُودٌ وبُرُودٌ وبُرُوجٌ، قال[6] وقالوا: جُرْحٌ وجُرُوح ولـم يقولوا أجْرَاحٌ[7] كما لم يقلوا: أقْرادٌ. وأنشد أبو زَيدٍ[8] لعَبْدَةَ بنِ الطَّبيبِ[8]..

[١٦٧] ولَّى وصُرِّعْنَ مِن حَيْثُ التَبَسْنَ به
مُجَـرَّحاتٌ بـأجْراحٍ وَمقتـولُ[9]

ويجـوزُ أنْ يكونَ علـى قولِ سيبـويهِ[10] أن أجْراحـاً[11]جَاءَ في الشِّعْـر

---

(١) الأصل: « الكثير ». سهو.

(٢) غير ج ر، مجموعة م: كما « كسر »، وما أثبته أولى لمقتضى السياق.

(٣) تكملة من ف. وفي ع: « وذلك جيد وأجياد وفيل وأفيال وديك وأدياك ». وكذا في: « ج ر » مع سقط « وديك وأدياك ».

(٤) ك: « ديوك وفيول ».

(٥) غير الأصل، س، ص ج ر: « فعلاً وفعلاً »، أنظر سيبويه ٢/١٨٧.

(٦) سقطت « قال » في ج ر. وإثباتها أولى، والمقصود سيبويه. أنظر الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٧) ك: خرج وخروج ولم يقولوا: أخراج. وفي اللسان (خرج) ٣/ ٧٤، « والخرج والخروج أول ما ينشأ من السحاب ».

(٨ ـ ٨) ساقط في غير الأصل.

(٩) البيت في وصف ثور وكلاب: يقول ولي الثور، وصرعت الكلاب فمنهما مجرحات ومنهن مقتول. وهو منسوب في القيسي (١٦٨ ظ)، نوادر أبي زيد ص٩، وغير منسوب في اللسان (جرح) ٣/ ٢٤٦. وذكر القيسي عن أبي حاتم أنه يروي: « مخرجات بأجراح » وقال: التخريج لونان: بياض وسواد. وغير ذلك من الألوان وقال أبو الحسن الأخفش: « ما أعلم أحداً روى مخرجات غير أبي حاتم ».

(١٠) غير الأصل: « ويجوز أن يقول سيبويه ». (١١) ك: « أن أخراج » ل، ف: « أن أجراح ».

للضَّرورةِ[1] ولم يُسْتَعْمَلْ في الكلامِ كما جَاءَ فيه ضَلَلُوا ونحوهُ من المرفوضِ[2] في المنثور. (وفِعَالٌ قِرْطٌ وقِراطٌ)[3] والفِعَالُ في المُضَاعَفِ كثيرٌ نحو خِصاصٍ وعِشاشٍ وأخْصاصٍ وأعْشاشٍ[4] [5]وقِفافٍ وأقْفافٍ[5]// وخِفافٍ وأخْفافٍ. وقد جاءَ في مجاوزةِ أدنى العَدَدِ ١٢٧ ظ على فِعَلَةٍ نحو جُحْر وجِحَرةٍ[6]. وخُرْجٍ وخِرَجَةٍ[7]، ولم يقولوا: أخراجٌ، وكُرْزٍ وكِرَزَةٍ.

وربما اسْتُغْنِيَ بأفْعَالٍ فَلَمْ يجاوزُوهُ، وذلكَ[8] نحوُ جُزْءٍ وأجْزَاءٍ، وشُفْرٍ وأشْفَارٍ، ورُكْنٍ وأرْكانٍ. وقد قالوا[9]: أرْكُنٌ[10].

وكسَّروا[11] حُروفاً[12] على فُعْلٍ[13]، كما كَسَّروا[14] عليه فَعَلاً نحو أسَدٍ

---

(١) ف: « لضرورة ». أنظر اللسان (جرح) ٣/ ٢٤٦، وهذا الرأي لأبي علي، فسيبويه لم يجز أن يقولوا: « أجراح ». أنظر الكتاب ٢/ ١٨٠.

(٢) س: « في » المرفوض. سهو.

(٣) الأصل، ص: وقالوا: « قرط وأقراط »، ل « . . قرط وقراط »، ف: « . . . قرط وأقراط وقراط » ك: ويقال: « قرط وقراط » تصحيف، وما أثبته من س، ع ر، ج وهو ما يقتضيه السياق. وقد جاء في سيبويه ٢/ ١٨١: « وأما الفعال . . قرط وأقراط وقراط ».

(٤) س، ع، ج ر: « نحو: خصاص وأخصاص، وعشاش »، وسقطت « أخصاص » في غير ذلك من النسخ.

(٥ - ٥) ساقط في س.

(٦) «نحو جحرة ».

(٧) ف: « وجرح وجرحة ». تصحيف.

(٨) سقطت « وذلك » في س، ع.

(٩) غير الأصل: «وقالوا».

(١٠) ك: « ركن ». سهو.

(١١) غير الأصل، س، ص: « وقد كسروا ».

(١٢) ف: « حرفا ». سهو.

(١٣) العبارة في ص: « وكسروا فعلاً على فعل.

(١٤) ك: « كما كسر ».

وأَسْدٍ. وذلكَ أنَّ فُعْلاً مثل فَعَلٍ [1] في نحوِ البُخْلِ والبَخَلِ والسُّقْمِ والسَّقَمِ، فَكَما [2] كُسِّرَ فَعَلٌ على فُعْلٍ كذلكَ كُسِّرَ فُعْلٌ عليهِ. وذلكَ قولُهُمْ [3] هو الفُلْكُ للواحِدِ، والجميعُ [4] الفُلْكُ أيضاً. قالَ اللَّهُ تعالى: ﴿ **في الفُلْكِ المشحونِ** ﴾ [5]. فلما جَمَعَ قالَ: ﴿ **والفُلْكِ التي تجري في البَحْرِ** ﴾ [6]. وبَنَاتُ الياءِ فيه مُدْيٌ: وأَمْداءٌ، للمِكْيالِ.

وكَسَّروا المعتلَّ منه في العَدَدِ القليلِ تكسيرَ الصَّحيحِ، وذلكَ عُودٌ وأَعْوادٌ، وغُولٌ وأَغْوالٌ، وحُوْتٌ وأَحْواتٌ [7]. ولا يكسِّرونَ العَدَدَ الكثيرَ [8] على فُعُولٍ ولا فِعَالٍ ولا فِعَلَةٍ، [9]، وانفردَ بهِ فِعْلانٌ، وذلكَ نحوُ [10] عيدانٍ وغيلانٍ ونُونٍ ونينانٍ [11]، وحوتٍ وحِيتانٍ، وكوزٍ وكيزانٍ.

١٢٠ و

بابُ جَمْعِ // ما لَحِقَتْهُ تاءُ التَّأنيث من الأبنيةِ التي على ثلاثةِ أحْرُفٍ

---

(١) الأصل، ص: « أن فعلاً مثل فعل » وما أثبته يقتضيه السياق.

(٢) س: « فلما» ع: « وكما ».

(٣) س، ع: « قولك ».

(٤) غير الأصل: « وللجميع ».

(٥) آية ١١٩/ الشعراء ٢٦ وآية ٤١/ يس ٣٦.

(٦) آية ١٦٤ / البقرة ٢ وآية ٦٥ / الحج ٢٢.

(٧) سقطت: « وأحوات » في ف.

(٨) غير الأصل، ص: « ولا يكسر في العدد الكثير ».

(٩) ع: « وفعلة ».

(١٠) سقطت: « نحو » في غير الأصل.

(١١) في اللسان (نون) ١٧/ ٣١٦: « النون: الحوت والجميع: أنوان ونينان وأصله نونان فقلبت الواو ياء لكسرة النون ».

هذهِ الأبنيةُ على ضربينِ : أحَدُهُما : ما يَكُونُ اسماً غيرَ صفَةٍ. والآخَرُ: ما يكونُ[1] صِفَةً.

ونبدأُ بما كانَ غيرَ صفةٍ. أمّا ما كَان على فَعْلَةٍ، فإنَّ جَمْعَهُ في أدْنى العَدَدِ بالألفِ والتَّاءِ وبفَتْحِ العَيْنِ[2] منهُ، وذلكَ[3] نحو قَصْعَةٍ وقَصَعَاتٍ، وجَفْنَةٍ وجَفَنَاتٍ، وجَمْرَةٍ وجَمَرَاتٍ. وقد جَاءَ في الشِّعْرِ ثَانيهِ ساكناً. قال ذو الرُّمَّةِ[4]:

[١٦٨] أبتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أحْشَاءَ قلبهِ
خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهوى في المفاصِلِ[5]

وفي الكثيرِ قِصَاعٌ وجِفَانٌ وشِفَارٌ. وقد جَمَعوهُ على فُعُولٍ فقالوا[6]: بَدْرَةٌ وبُدُورٌ. ومَأْنَةٌ ومُؤُونٌ، والمَأْنَةُ أسفلُ البَطْنِ، اجتمعَ فيها فِعَالٌ وفُعُولٌ[7] كما اجتمعا في التَّذكيرِ. إلاَّ أنَّ فُعُولاً في ذا البابِ قَليلٌ. وقد يُريدونَ بالألفِ والتَّاءِ الكثيرَ[8] قالَ (حسانُ بنُ ثَابتٍ)[9]:

---

(١) غير الأصل، ك، ع: « ما كان »، ج ز « أن يكون ».

(٢) ع، ل، ف: « وتفتح العين ».

(٣) سقطت « وذلك » في ص.

(٤) سقط قوله: « ذو الرمة » في غير الأصل، ع.

(٥) الشاهد فيه قوله: « ورفضات»: ساكنة الثاني جمع رفضة، وكان وجه الكلام: ورفضات بتحريك الثاني لأنه اسم فخففه في الشعر ضرورة. ورفضات الهوى: ما تفرق في المفاصل منه. ديوانه ٤٩٤ ومنسوب له في: القيسي ١٦٨ ظ. المقتضب ٢/ ١٩٢، الحجة ١/ ٧٧، المحتسب ١/ ٥٦ و٢/ ١٧١، المخصص ٥/ ٦٥، ابن يعيش ٥/ ٢٨، شواهد الشافية ١٢٨، الخزانة ٣/ ٤٢٣.
وروايته في المخصص: « ألواذ قلبه » وفي ابن يعيش والخزانة: « أتت ».

(٦) س: « قالوا ».

(٧) ف: فعول وفعال».

(٨) ف: الكثير من العدد.

(٩) النسبة من ع.

[١٦٩] لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعْنَ بالضُّحى
وأَسيافُنا يَقْطُرْنَ من نجدةٍ دما[١]

وقال الله تَعالى: ﴿ وهُمْ في الغُرُفَاتِ آمنون ﴾[٢]. والمعتلُّ اللامِ بهذه// المنزلة، وذلك رَكْوَةٌ ورَكوات ورِكاءٌ[٣]، وظَبْيَةٌ وظَبَياتٌ وظِبَاءٌ. وقالوا جَدَياتُ[٤] الرَّحْلِ، فلم يُجاوزوا ذلك[٥] إلى غَيْرِهِ. والمُضاعفُ كذلك نحو سَلَّةٍ وسَلاَّتٍ وسِلاَلٍ[٦]، ودَبَّةٍ ودَبّاتٍ ودِباب[٧]. والمعتلُّ العَيْنِ في (العَدَدِ)[٨] القليلِ مثلُ الصَّحيحِ، إلاَّ أنَّ الأوسَطَ لا يُحرَّكُ عند الأكثرِ، ويُكسَّرُ تكسيرَ الصَّحيحِ. وذلك[٩] روضةٌ ورياضٌ،

١٢٨ ظ

(١) الشاهد فيه وضع الجفنات وهي لما قل من العدد في الأصل لجريها في السلامة مجرى التثنية موضع الجفان التي هي للتكثير. ديوانه ١٦٦ ومنسوب له في القيسي (١٦٩و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ١٨١، الموشح للمرزباني ٨٢ ـ ٨٣، الكامل ٣٤٤، المحتسب (عن أبي علي) ١/ ١٨٧ و١/ ١٨٨ (عجزه)، التنبيه على مشكلات الحماسة ٢٢٥، المخصص ٧/ ١٤٣، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الثالث / ١٠٣٨ (عجز البيت)، المقتضب ٢/ ١٨٨، الشواهد الكبرى ٤/ ٥٢٧، شواهد المغني ٩٠، الخزانة ٣/ ٤٣٠، غير منسوب في الخصائص ٢/ ٢٠٦ (عجزه).

(٢) آية ٣٧/ سبأ ٣٤.

(٣) في اللسان ١٩/ ٥٠ « الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء والجمع ركوات بالتحريك وركاء ».

(٤) جداية والجدية من الكساء المحشوة تحت دفتي السرج وظلفة الرحل والجمع جدا وجديات بالتحريك. وعن سيبويه « جمع الجدية جديات ولم يكسروا الجدية على الأكثر استغناءاً بهذا (أي بجمع السلامة) يعني أن فعلة قد تجمع فعلات يعني به الأكثر. أنظر سيبويه ٢/ ١٨١، اللسان (جدي) ١٨/ ١٤٧.

(٥) س: فلم يجاوزه ذاك.

(٦) سقطت « وسلال » في ك.

(٧) في اللسان ١/ ٣٥٩: « والدبة التي يجعل فيها الزيت والبزر والدهن، والجمع دباب، والدبة الكثيب من الرمل بفتح الدال والجمع دباب.

(٨) الأصل: « العدة » تحريف.

(٩) ك، ع، ج ر: « وذلك نحو ».

وضَيْعَةٌ وضِياعٌ، وَكسَّروا فَعْلَةً من بنات[1] الواوِ على فُعَلٍ. وذلك نَوْبَةٌ ونُوَبٌ، وجَوْبَةٌ وجُوَبٌ[2]، وَدْولةٌ ودُوَلٌ ومثلهُ قَرْيةٌ وقُرىً، وبروةٌ وبُرىً للذي يُجْعَلُ في أَنْفِ الناقةِ[3]. وقد كسَّروا فَعْلَةً من بنات[4] الياء على فِعَلٍ، وذلك خَيْمَةٌ وخِيَمٌ، وضَيْعَةٌ وضِيَعٌ. ونظيرُها من غَيْرِ المعتلِّ[5] هَضْبَةٌ وهِضَبٌ، وحَلْقَةٌ وحِلَقٌ[6]، وليس ذلك بالقياسِ. ومثله ما كان[7] على فَعَلَةٍ فهو بمنزلةِ فَعْلَةٍ في العَددِ// القليلِ وبناء الأكثر. وذلك نحو رَحَبَةٍ ورَحَبَاتٍ ورِحابٍ، ورَقَبَةٍ ورَقَبَاتٍ ورِقَابٍ. وقد كسَّروه في المُعْتَلِّ أيضاً على فِعَالٍ، قالوا[8]: ناقةٌ ونِياقٌ، وأنشد[9] أبو زيدٍ: ١٢٩و

[١٧٠] أَبْعَدكُنَّ اللَّهُ منْ نِياقِ إنْ لم تُنْجِّيْنَ من الوَثَاقِ[10]

---

(١) س، ع: « في » بنات.

(٢) في اللسان ١/ ٢٧٨: الجوبة من الأرض الدارة وهي المكان المنجاب الوطيء القليل الشجر والجمع جوبات، وجوب نادر، والجوبة: موضع بنجاب فيه الحرة والجمع: جوب.

(٣) في اللسان (بري) ١٨/ ٧٥ ـ ٧٦: « البرة الحلقة في أنف البعير.. وحكى أبو علي الفارسي في «الإيضاح » بروة وبراً، وفسرها بنحو ذلك وهذا نادر... قال الجوهري قال أبو علي: أصل البرة بروة، لأنها جمعت على بري مثل قرية وقرى... قال ابن بري: لم يحك بروة في برة غير سيبويه وجمعها بري، ولم يقل أبو علي أن أصل برة بروة لأن أول برة مضموم، وأول بروه مفتوح، وإنما استدل على أن لام برة واو، بقولهم بروة، أنظر أيضاً سيبويه ٢/ ١٩١.

(٤) س، ص، ف: « في » بنات.

(٥) ك: « في » غير المعتل.

(٦) ف: « وجفنة وجفن » زيادة: وفي اللسان (جفن) ١٦/ ٢٤١ « والجفنة معروفة والجمع جفان وجفن كهضبة وهضب ».

(٧) غير الأصل: « وما كان ».

(٨) س: قالوا.

(٩) ع: أنشد.

(١٠) هذا الرجز للقلاخ وسماه القيسي: سعد بن حزن المنقري، وأبو زيد: سعد بن تميم. أنظر القيسي: ١٧١ و، نوادر أبي زيد ١٠٥، اللسان (نوق) ٢/ ٢٤١، والبيتان غير منسوبين في المخصص ٣/ ٨٧ ورواية الأول فيه «أبعدهن». والثاني: «أن هن أنجين».

وقد كسَّروه على فُعْلٍ قالوا [1]: نُوقٌ. وقَالوا: قَارَةٌ وقُوْرٌ [2] ونظيرُها من الصَّحيحِ [3] خَشَبَةٌ وخُشْبٌ. وقالوا: أيْنُقٌ [4] كما قالوا: أكمَةٌ وآكُمٌ [5]. وقالوا: قامةٌ وقِيَمٌ وتارةٌ وتِيَرٌ [6].

قالَ [7] الراجزُ:

[١٧١] يقومُ تاراتٍ ويمشي تِيَرا [8] [7]

وما كان على فُعْلَةٍ فإنَّهُ إذا كُسِّرَ على بناءِ أدْنى العَددِ لحقَتْهُ الألفُ والتَّاءُ وحُرِّكَتِ [9] العَيْنُ بالضَّمَةِ نحو رُكُباتٍ وغُرُفاتٍ، وفي الكثير رُكَبٌ وغُرَفٌ. وقَدْ كسَّرُوُهُ على فِعَالٍ نحو جُفْرَةٍ وجِفَارٍ، ونُقْرةٍ ونِقارٍ، وبُرْمَةٍ وبرامٍ [10]. وقد تُفتَحُ

---

(١) ع: « نحو » بدل « قالوا ».

(٢) في اللسان ٦/ ٤٣٥: « والقارة: الحرة وهي أرض ذات حجارة سود والجمع قارات وقار وقور وقيران ».

(٣) ع: « في » الصحيح.

(٤) قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٧٥ ـ ٧٦ ذهب سيبويه في قولهم أينق مذهبين: أحدهما أن تكون عين « أنوق » قلبت إلى ما قبل الفاء، فصارت في التقدير « أونق » ثم أبدلت الواو ياء. لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالابدال. والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء، فمثالها على هذا القول « أيفل » وعلى القول الأول « أعفل ». (أنظر أيضاً سيبويه. قوله الأول ٢/ ١٢٩ والثاني ١/ ٣٧١)، والخصائص ١/ ١١٤، اللسان (نوق) ٢/ ٢٤٠.

(٥) في المقتصد للجرجاني (١٤٤ ظ): « شبه أينقاً » بقولهم: « أكمة وآكم » من حيث أن ناقة فعلة، جمع على أفعل كما أن أكمة كذلك. انظر سيبويه ٢/ ١٨٨.

(٦) سيبويه ٢/ ١٨٨.

(٧ ـ ٧) ساقط من مجموعة م عدا س.

(٨) لم ينسب البيت لقائل معين. الشاهد فيه قوله تيرا: جمع تارة مثل قوله قامة وقيم والقياس: تيار بالألف، لأن تارة فعلة في الأصل كرحبة ورحاب، إلا أن المعتل من فعال قد تحذف ألفه كما قالوا: ضيعة: وضيع طلباً للتخفيف بالاعتلال. وينبغي أن يكون عين تارة واواً، يؤكد ذلك في معناها طوراً وأطوار، والطاء أخت التاء فكأنها لذلك حرف واحد. القيسي ١٧١ و، سيبويه والشنتمري ٢/ ١٨٨، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٩، اللسان (تور) ٥/ ١٦٤.

(٩) ف: حركت.

(١٠) في اللسان (برم) ١٤/ ٣١١: والرمة قدر من حجارة والجمع برم وبرام وبرم.

العَيْنُ فيقالُ رُكَبَاتٌ//وغُرُفاتٌ. وقالوا في بناتِ الواوِ: خُطْوَةٌ ١٢٩ وخُطُواتٌ. وصِحَّةُ الواوِ دِلالةٌ[١] على اعتراضِ الضَّمَّةِ في الجَمْعِ[٢] ومنْهُمْ من من يُسَكِّنُ فيقولُ: خُطْواتٌ وغُرْفاتٌ[٣].

وقالوا: كُلْيَةٌ وكُلىً، ومُدْيَةٌ ومُدىً. وكَرِهوا[٤] التَّثْقِيل، فَتَنْقَلِبُ الياءُ واواً فاجْتَزوا)[٥] ببناءِ// الكثيرِ. ومن قال ظُلْماتٌ قال: كُلْيَاتٌ، ١٣٠ و وقد يقولون: ثلاثُ غُرَفٍ ورُكَبٍ كما يقولون: ثَلاثَةُ جُروحٍ[٦] وثَلاثَةُ قِرَدةٍ.

والمُضاعَفُ بمنزلةِ رُكْبَةٍ وذلك[٧] سرَّاتٌ وسُرَرٌ، وجُدَّاتٌ وجُدَدٌ[٨].

ولا يُحَرِّكون العينَ كما حرَّكوا في (رُكُباتٍ)[٩]. كما لم يحذِفوا الياء من شَديد[١٠] حيث قالوا شَدِيديٌّ.

والفِعَالُ فيه كثيرٌ نحو قِبابٍ وحِبَابٍ وخِلالٍ[١١]. والمعتَلُّ من ذلك يُجْمَعُ على فُعَلٍ، نحو دُوْلَةٍ ودُوَلٍ، وسُوْقَةٍ وسُوَقٍ، وسُوْرةٍ وسُوَرٍ.

---

(١) ف: دليل.

(٢) ف: «في الجميع» ع: وردت عبارة: «لا يعنى أن الأعدل» بعد قوله «في الجمع» ولم أتبين معناها من النص وأرجح أنها سهو من الناسخ.

(٣) غير الأصل، ع، ف: وعروات.

(٤) ص: فكرهوا.

(٥) الأصل: «وأجتزوا» وما أثبته اولى.

(٦) س: «خروج».

(٧) ص: «وكذلك». تحريف.

(٨) في اللسان (جدد) ٤/ ٧٩ «الجدة: الطريقة، والجمع جدد».

(٩) الأصل: «نكبات» تحريف.

(١٠) ع: «في» شديدة.

(١١) غير الأصل: «وجلال»، وفي اللسان (خلل) ١٣/ ٢٣٣ «الخلة بطانة يغشيها جفن السيف تنقش بالذهب وغيره والجمع خلل وخلال» وفيه أيضاً (جلل) ١٣/ ١٢٥ «والجلة وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر، والجمع جلال وجلل».

وما كان على فِعْلَةٍ، أدْخَلْتَ فيهِ الألفَ والتَّاءَ وكُسِرَتِ العينُ. وذلك قِرْبَةٌ وقِرِبَاتٌ، وسِدْرَةٌ وسِدِراتٌ. ومن قال غُرَفاتٌ[1] قال: سِدَرَاتٌ[2]. والكثيرُ سدرٌ وقربٌ.

وقد يَسْتَعْملون ذلك لأقلِّ العَدِدِ لِقِلَّةِ استعمالهم الألفَ والتَّاءَ كراهةً[3] لتوالي الكسرتين. والتاءُ في فُعْلةٍ أكْثَرُ، لأنَّ نحو[4] طُنُبٍ أكثرُ من إبلٍ.

وبناتُ الياءِ الواوِ بهذِهِ المنزلةِ نحو لِحْيَةٍ ولِحَىً، وفِرْيَةٍ وفِرَىً، ورِشْوَةٍ ورِشىً. ولا يجمعون بالتَّاءِ لما يلزمُ من قَلْبِ الواوِ لوقوعِ الكَسْرةِ قَبْلَها ومَنْ قال: كِسْرَاتٌ فأسْكَن قال: رِشْواتٌ. والمُضاعَفُ نحو قِدَّةٍ و(قِدّاتٍ)[5] وقِدَدٍ للجماعَةِ في النَّاسِ[6] وغيرِهم. وعدَّةُ المرأةِ وعِدَدٌ. وقالوا: نِعْمَةٌ وأنْعُمٌ وشِدَّةٌ وأشُدٌّ. والمُعْتَلُ دِيْمةٌ ودِيَمٌ، وقِيْمَةٌ وقِيَمٌ وريبةٌ ورِيَبٌ.

١٣٠ ظ وما كَان على فَعِلَةٍ كُسِّرَ على فِعَلٍ نحوُ// مَعِدةٍ ونَقِمَةٍ ونِقَمٍ، وبالألفِ والتَّاءِ.

---

(١) س: «عرفات» تصحيف.

(٢) غير الأصل: «قربات» وقد شرح الجرجاني في المقتصد (١٤٣ و) قول أبي علي هذا بقوله: «وأما فعلة بكسر الفاء وسكون العين فتجمع على فعلات بكسر العين كما جمع فعلة على فعلات فيقال قربات ومن فتح هنا فقال: غرفات فتح فقال: قربات، لأن إجماع الكسرتين كإجماع الضمتين في الاستثقال».

(٣) ص: «كراهية».

(٤) سقطت «نحو» في ص.

(٥) الأصل، ج ر: «وقداد». سهو إذ أن القدة وهي الفرقة والطريقة جمعها قدات وقدد وأما قداد فجمع الكثرة للقد وهو السخلة الماعزة أو جلدها. انظر اللسان (قدد) ٤/٣٤٢ـ٣٤٣ .

(٦) غير الأصل، س، ص: «من» الناس.

والفُعَلَةُ تُكَسَّرُ على فُعَلٍ نحو تُخَمَةٍ[1] وتُخَمٍ[2] وليس التُّهَمُ كالرُّطَبِ ألا تَرى أنَّ الرُّطَبَ مذكرٌ[3] كالتَّمْرِ والشَّعِيرِ. والتُّهَمُ كالغُرَفِ[4].

بابُ الأسماءِ المُفْرَدَةِ الواقعةِ على الأجناسِ التي[5] تُخَصُّ آحادُها منها بإلحاقِ الهاءِ بها

هذِهِ الأسماءُ تجيءُ لما كان مخلوقاً لم يَصْنَعْهُ النَّاسُ وقد تُشَبَّهُ بالمصنُوعَةِ في ألفاظِ الجُمُوعِ فما كان على فَعْلٍ فنحوُ نَخْلٍ، والواحدةُ نَخْلَةٌ، وطَلْحٍ والواحدةُ طَلْحَةٌ، وصَخْرٍ والواحدةُ صَخْرَةٌ[6]، فهذا الكثيرُ[7] وفي أدْنَى العَددِ[8] بالألفِ والتَّاءِ.

فأمّا في العَددِ الكثيرِ، فاسْمُ الجِنْسِ الذي يَقَعُ على الكَثْرةِ[9]، من الجَميعِ وقد كُسِّرَ (د) على فِعَالٍ تَشْبيهاً بما كان صَنْعَةً للنَّاسِ[10]. وذلك

---

(١) التخمة من الطعام أصلها وخمة فحولت الواو تاءاً كما قالوا: تقاة، وأصلها وقاة. وقد وردت في الأصل بالتسكين. سهو. انظر: الابدال لأبي الطيب اللغوي ١/ ١٤٩، اللسان (وخم) ١٦/ ١١٧.

(٢) ف: «وتهمة وتهم» زيادة.

(٣) ك، ص، ج ر، ف: «يذكر».

(٤) العبارة في ص: «ولكنه كالغرف».

(٥) سقطت «التي» في س.

(٦) مجموعة م عدا ك: «وصخر وصخرة».

ك، س: «فهذه للكثير» بقية النسخ «فهذا للكثير» أولى.

(٧) ص: و «هو» في أدنى العدد.

(٨) ص: «الكثير».

(٩) ف: «قد» كسر «واحدة».

(١٠) قال الجرجاني في المقتصد (١٤٧/و) في تفسير هذه العبارة: أي أنهم أجروا المخلوقات مجرى المصنوعات والأمر في هذا سهل.

قولُهُمْ: طَلْحَةٌ وطِلاحٌ وسَخْلَةٌ وسِخَالٌ وبَهْمَةٌ وبهامٌ(١)، شَبّهوهَا بالجِفَارِ(٢) والرِّكاءِ(٣) وقال بَعْضُهم:

صُخورٌ. وقالوا: مَأنَةٌ ومُؤونٌ(٤)، شَبَّهوهُ ببَدْرةٍ وبُدورٍ.

وقال(٥) الشّاعرُ:

[١٧٢] يُشَبَّهْنَ السَّفِينَ وهُنّ بُخْتٌ عَظيماتُ الأباهِرِ والمؤونِ(٦)

وبناتُ الواو مثلُ هَذهِ، وذلك مِرْوٌ ومَرْوَةٌ، وسَرْوٌ وسَرْوَةٌ، وصَعْوٌ وصَعْوةٌ. وقالوا: صِعَاءٌ(٧) شَبَّهُوها بالقِصَاعِ. ومن الياءِ شَرْيَةٌ وشَرْيٌ، وهَدْيَةٌ وهَدْيٌ. والمضاعفُ حَبٌّ وحَبَّةٌ (وقَتٌّ وقَتَّةٌ)(٨).

---

(١) في اللسان (بهم) ١٤/ ٣٢٢: «والبهمة الصغير من أولاد الغنم الضأن والمعز والبقر والجفرة والجمع بهم وبهم وبها.

(٢) غير الأصل: «بالجفان» في اللسان (جفر) ٤/ ٢١٣: «الجفار والأجفار جمع للجفر وهو من أولاد الشاء إذا عظم واستكرش والانثى جفرة».

(٣) في اللسان (ركا) ١٩/ ٥٠: الركوة: اناء صغير من جلد يشرب فيه الماء والجمع ركوات بالتحريك وركاء».

(٤) في اللسان (مأن) ١٧/ ٢٨١: «المأن والمأنة: الطفطفة والجمع: مأنات ومؤ ون أيضاً على فعول، مثل بدرة وبدور على غير قياس».

(٥) ك، ع: «قال».

(٦) للمثقب العبدي، واسمه عائذ بن حصين. والبخت: الإبل الخراسانية، والواحد بختى، والأباهر: الجوانب، وقيل الأوساط. والبيت منسوب له في القيسي (١٧١ ظ)، المفضليات ق ٧٦/ ٨ ص٢٨٨، المذكر والمؤنث المبرد ١١٧. وغير منسوب في مادة (مأن) من اللسان ١٧/ ٢٨١، والتاج ٩/ ٣٣٩.

وروايته في غير التكملة: «عراضات الأباهر». وفي المفضليات: «والشؤ ون» وهي جمع شأن، وهي شعب قبائل الرأس التي تجري منها الدموع الى العينين لا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٧) والصعو: طائر صغير أحمر الرأس والأنثى صعوة، والجمع صعوات، وقيل: صعاء. انظر: اللسان (صعا) ١٩/ ١٩٣.

(٨) والأصل: «وقب وقبة». تصحيف، وفي اللسان (قتت) ٢/ ٣٧٥: والقت: الفصفصة، وخص بعضهم اليابسة منها، وهو جمع عند سيبويه، واحده قتة.

والمعتلُّ العَيْنِ // مثْلُ الصَّحيحِ في هذا. وذلك لَوْزَةٌ ولَوْزٌ، ١٣١ و
ورَوْضَةٌ ورَوْضٌ، وبَيْضَةٌ وبَيْضٌ. وقالوا: رِياضٌ كما قالوا: بِهامٌ، وقالوا: بُيُوضٌ، كما قالوا: بُيُوتٌ. قال الشّاعرُ: فَعِلَةٌ

[١٧٣] بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها
قَطا الحَزْنِ قد كانتْ فِراخاً بُيُوضُهَا[1]

وما كانَ على فَعَلٍ فمثْلُ فَعْلٍ فيما تقدَّم ذِكْرُهُ من جَمْعِهِ[2]. وذلك نحو بَقَرٍ وبَقَرةٍ، وشَجَرٍ وشَجَرةٍ. وخَرَزٍ وخَرزةٍ[3].

والعددُ القليلُ في ذلك كلِّهِ بالألفِ والتّاء: بَقَراتٌ[4] وشَجَراتٌ. وقد كُسِّرَ[5] على فِعَالٍ، وذلك قولُهُمْ: أَكَمَةٌ[6] وإكامٌ، وجَذَبةٌ وجِذابٌ[7]، وثَمَرةٌ وثِمارٌ.

---

(١) ونسبة القيسي (١٧٢ و) لذي الرمة، وليس في ديوانه. ونسب في الخزانة ٤/ ٣١ لابن أحمر. وكذا في المعاني الكبير ١/ ٣١٣، الحيوان للجاحظ ٥/ ٥٧٥، مواد (عرض) من اللسان ٩/ ٤٩، والتاج ٥/ ٤٦، و(كون) من اللسان ١٧/ ٢٤٩ و(بيض) من التاج ٥/ ١١. ونسب لابن كنزة في ابن يعيش ٧/ ١٠٢، وهو غير منسوب في المفصل للزمخشري ٢/ ١٥٨، شرح المرزوقي للحماسة ١/ ٦٨، المخصص ٨/ ١٢٥، أسرار العربية ١٣٧، شرح الجمل ١/ ٢٧٧، منهج السالك ١/ ٣٣٧.
وروايته في ص: بتيماء، تحريف وفي المرزوقي «كأنه» وفي المخصص: وعلى قفرة طارت» وفي التاج (بيض) «أربعهم سهيلاً».

(٢) ص: «وجزر وجزرة».

(٣) ف: «نحو». بقرات.

(٤) ك: ويكسر.

(٥) ك: «آكم» تحريف.

(٦) في اللسان: (جذب) ١/ ٢٥٢: «والجذب والجذاب جميعاً: جمار النخلة الذي فيه خشونة واحدتها جذبة».

(٧) س: «حصاة وحصا وقطاة وقطا».

ومن المعتلِّ: حصاً وحَصَاةٌ، وقَطاً وقطاةٌ[1]، وفي العَددِ القليلِ حَصَيَاتٌ وقَطَوَاتٌ.

وقالوا: أضاةٌ وأضاً وإضاءٌ، كما قالوا: رِحابٌ في جَمْعِ رَحَبَةٍ قال:

[١٧٤] فَهُنَّ إضَاءٌ صَافياتُ الغَلائلِ[2]

وقالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، وقالوا في الواحدِ[3]: حَلْقَةٌ وفَلْكَةٌ. فأسْكَنوا العينَ حيثُ ألْحَقُوا الزيادةَ، فتغيَّرَ المعنى بها، كما فَعَلوا ذلك بما تَلْحقُه ياءُ الإضافَةِ نحو رمْلِيٍّ[4] وعُلْوِيٍّ وزعم يونُسُ[5] عن أبي عمروٍ: أنَّهم يقولون حَلَقَةٌ. وقالوا في المُعْتَلِّ: هامٌ وهامَةٌ وهاماتٌ، وراحٌ وراحةٌ وراحاتٌ، وشامٌ وشامةٌ وشاماتٌ، وساعةٌ وساعٌ وحاجةٌ وحَاجٌ. قال:

---

(١) للنابغة الذبياني يصف دروعاً وتمامة:

علين بكديون وأبطـن كسرة فهـن إضـاء صافيات الغلائل

والشاهد فيه قوله: آضاء، جمع أضاً، وأضاً جمع أضاءة، والأضاء: الغدر. والكديون: الزيت تجلى به الدروع، والكرة: البعر يجلى بها الدروع كذلك. ديوانه ق ٥/ ٢٤ ص٧١. ومنسوب له في مختار الشعر الجاهلي ق ٢٦/ ٢٧ ص٢١١، القيسي ١٧٢، والمعاني الكبير ٢/ ١٠٣٦، المعرب ٣٣٣، اللسان مواد (وضأ) ١/ ١٩٠ (العجز) و(كرر) ٦/ ٤٥٢، و(غلل) ١٤/ ١٥ و(أضأ) ١٨/ ٤٠.

وغير منسوب في المعاني الكبير ٢/ ١٠٣٣، جمهرة اللغة ٣/ ٤٢٢، المخصص ٦/ ٧٢ و١٥/ ١٥٣، الاقتضاب ١٩٣، شروح سقط الزند (عن الخوارزمي) القسم الرابع / ١٨٣١ - ١٨٣١، ابن يعيش ٥/ ٢٢ وورد في س: «ضافيات» تصحيف. ورواية صدره في القيسي والمخصص (١٥/ ١٥٣) والمعرب شروح سقط الزند واللسان (وضأ): «وأشعرن» ورواية عجزه في مختار الشعر الجاهلي والمخصص ٦/ ٧٢ وشروح سقط الزند (القسم الرابع / ١٨٣١) واللسان (غلل): «وضاء» وفي الاقتضاب «وطاء ضافيات».

(٢) وفي: «جميعه».

(٣) ف: «الواحدة».

(٤) ص، ف: «سهلي» بدل «رملي».

(٥) سيبويه ٢/ ١٨٣.

[١٧٥] يا ليتَ شِعْـرِيَ عن نفســي أزاهقةٌ
نفسٌ ولــم أقْضِ ما فيهــا منَ الحاجِ [١]

// ومثْلُهُ آيَةٌ وآيٌ. ومن كان (آيَةٌ عنْدهُ فعْلاً)[٢] كان كَطَلْحٍ . ١٣١ ظ

وما كان[٣] فَعَلَةً فهو مثْلُ (فَعَلَةٍ)[٤] في العدد القليلِ والكثيرِ. وذلك نَبِقَةٌ ونَبِقَاتٌ ونَبِقٌ قال[٥]: ولم نَسْمَعْهُمْ[٦] كَسَّروا الواحدَ على بناءٍ سوى بناءِ المُفْردِ الواقعِ على الجَمْعِ[٧]. وذلك لقِلَّةِ هذا البناءِ.

وما كان فعَلاً[٨] فهو بمنزلةِ فَعِلٍ ، وذلك نحو[٩] حِدَأةٍ وَحِدَآتٍ وحِدَاءٍ وعِنَبَةٍ[١٠]وعِنَبٍ، وقالوا : أعنابٌ[١١].

---

(١) لم ينسبه القيسي في إيضاحه لقائل معين (١٧٣ و)، ونسب في الخزانة ٢/١٠٨ لفريعة بنت همام وتعرف بالذلفاء وهي أم الحجاج. والشاهد فيه قوله : «من الحاج» : جمع حاجة وتقديره فعلة وفعل ومثله هامة وهام وساعة وساع».

(٢) الأصل : «عنده آية فعل» سهو. ص، ف : «آية عنده فعلة». وفي المقتصد (١٤٧ و) : وأما آية وآي فإن آية فعلة عند سيبويه، إلا أنهم أعلوا العين، كما أعلوا اللام في حياء فلم يقولوا آياة، وعند الخليل فعلة آية، وأبدل الألف من الياء كما أبدل في طائي والأصل طيائي. وقال بعض البغداديين أن الأصل آئية : فاعلة ، ثم حذف اللام كقولهم : «ما باليت به بالة» والأصل بالية وهذا، فاعة، وهو أضعف الوجوه».

(٣) ف : «وأما» ما كان.

(٤) الأصل، س، ل، ف : «فعل»، وما أثبته أولى، لمقتضى السياق.

(٥) سقطت «قال» في ك، ل.

(٦) ص : «اسمعهم».

(٧) غير الأصل، ف : «الجميع» وما أثبته أولى.

(٨) ص : «وأما فعل»، ف : «فأما فعلة».

(٩) سقطت «نحو» في ص، ف.

(١٠) سقطت «وعنبة» في ص.

(١١) ص : وقالوا : «عنبات وأعناب».

وما كان فَعُلاً[1] فهو كما ذُكِرَ قَبْلُ وهو أقلُّ في الكَلامِ من الفِعَلِ [2] وذلك سَمُرةٍ وسَمُرٌ (وثَمُرَةٌ وثَمُرٌ) وسَمُرَاتٌ (وثَمُرَاتٌ)[3].

وما كان فُعُلاً فنحوُ بُسُرٍ وبُسُرةٍ[4] وبُسُرَاتٍ، وهُدُبٍ وهُدُبةٍ وهُدُباتٍ.

وما كان فُعُلاً فهو كذلك، وذلك عُشَرٌ وعُشَرَةٌ [5] وعُشَراتٌ [6]، ورُطَبَةٌ ورُطَبَاتٌ [7]، وقالوا: أرْطابٌ كما قالـوا: أعْنَـابٌ (ونُعَـرٌ) [8] ونُعَـراتٌ. والنُّعَرُ داءٌ يأخُذُ الإبلَ في رُؤوسِهَا، (كذا) قالَ سيبويهِ[9]. والنُّعَرةُ[10]أيضاً ضَرْبٌ من الذُّبابِ. قال الشَّاعرُ[11]:

[176] تَرى النُّعَراتِ الخُضْرَ تحت لبانِه
أُحـادَ ومَثْنَى أصْعقتها صواهِلُهْ[12]

---

(1) ف: فعلة».

(2) ص: من «فعل».

(3) غير الأصل: «وسمرة وسمر وسمرات وثمرة وثمر وثمرات». وفي الأصل: «ونمرة ونمر... ونمرات» تصحيف. لأن الضرب من السباع إنما هو نمر ونمر والأنثى نمرة.

(4) ص، ع: «برة وبسر».

(5) سقطت: «وعشرة» في ص.

(6) س: «وعشرات وعشرة».

(7) ف: ورطبة «ورطب» ورطبات. وكذا في سيبويه ٢/ ١٨٤.

(8) غير ج ر، مجموعة م: «ونعره» والذي أثبته أصوب لأن الكلام عن «فعل».

(9) الأصل، س، ف: «كما» قال سيبويه. وما أثبته أولى لأن العبارة منقولة من سيبويه ٢/ ١٨٤.

(10) س، ج ر: «والنعر». وفي اللسان (نعر) ٧/ ٧٩، «والنعرة ذباب أزرق يدخل في أنوف الحمير، والخيل، والجميع نعر».

(11) سقطت: «الشاعر» في ص، ع.

(12) لابن مقبل يصف فرساً في ديوانه ق ٣٢/ ٥٤٣ ص ٢٥٢، القيسي ١٧٢ ظ، المعاني الكبير ٢/ ٦٠٦، اصلاح المنطق ٢٠٥، أمالي المرتضى ٤/ ١٠١، المخصص ٨/ ١٨٤ (عن أبي علي)، اللسان مواد (فرد) ٤/ ٣٢٨ و (نعر ٧/ ٧٩ و (صعق) ١٢/ ٦٧.
وغير منسوب في: معاني القرآن ١/ ٢٥٥ و ٣٤٥، مجالس ثعلب القسم الأول/ ١٥٥، الأضداد لابن بشار الانباري ٢٦٣، تهذيب اللغة ١/ ١٧٧، اللسـان (ثنى) ١٨/ ١٢٦. وفي الأخيرين (عجزه).
=

ونظيرُهَا من الياءِ والواو مَهاةٌ ومُهَاً، وهو ماءُ الفَحْلِ في رَحِمِ النَّاقةِ، وزعَم أبو الخَطّابِ[1]: أنَّ واحدَ الطُّلا طُلاةٌ.

وما كان على فِعْلٍ فنحو سِدْرٍ وسِدْرةٍ وسِدِراتٍ، وسِلْقٍ[2] وسِلْقةٍ وسِلِقَاتٍ للذئبِ[3] الأنثى. وقالوا: سِدَرٌ[4] شَبَّهُوهَا[5] بِكَسرٍ // وقالوا: لِقْحَةٌ ١٣٢ و ولقَاحٌ وحِقَّةٌ وحِقَاقٌ، وقالوا: حِقَقٌ.

وما كان على فُعْلٍ، فحُكْمُهُ حكمُ فِعْلٍ، وذلك دُخْنٌ[6] ودُخْنَةٌ ودُخْنَاتٌ.

ومن المضاعف دُرٌّ ودُرَّةٌ، وبُرٌّ وبُرَّةٌ وبُرَّاتٌ. وقالوا: دُرَرٌ، فكسَّروهُ على فُعَلٍ كما كَسَّروا سِدْرةً على سِدَرٍ. وقالوا: تُومَةٌ وتُومٌ (للحبة) من الدُّرِّ[7] وتُوماتٌ.

وقالوا: تُوَمٌ وأنشدَ أبو زيدٍ:

[١٧٧] كأنَّها دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ   من نِسوةٍ كُنَّ قَبْلَها دُرَرَا[8]

وقالوا: صوفَةٌ وصُوْفٌ وصُوفاتٌ وسُوْسٌ وسُوْسَةٌ وسُوساتٌ.

= وروايته في معاني القرآن والمجالس والاضداد وأمالي المرتضى واللسان (فرد) «النعرات الزرق» وروى: «فرادي» في الديوان والمجالس واللسان (فرد) و (صعق). وروى «اضعفتها» في اللسان (ثنى).

(١) سيبويه ٢/ ١٨٤.

(٢) سقطت «وسلق» في ص.

(٣) ص، ف: للذئبة.

(٤) س: «سلق» وسدر.

(٥) ص: «فشبهوها».

(٦) سقطت «دخن» في ع.

(٧) غير ج ر، مجموعة م: «لحبه» وفي س: «لحبة في الدر». وما أثبته أولى.

(٨) نسبه القيسي للربيع بن ضبع الفزاري (١٧٣ و)، ولم ينسبه أبو زيد في نوادره ١٥٩. وروايته في ص، ف: «في نسوة» وبهذه الرواية ورد في إيضاح الشواهد.

هذا[1] بَابُ ما جاءَ من الأسماءِ المحذوفِ منْها

فمنها[2] ما لا علامةَ فيهِ للتأنيثِ ومنها ما فيهِ عَلاَمَةٌ لَهُ. فمنَ المحذوفِ الذي لا عَلاَمَةَ فيه للتأنيثِ قولُهُم: سَهٌ وأسْتٌ. فَسَهٌ قد حُذِفَتْ[3] منها العَيْنُ وأسْتٌ قد حُذِفَتْ منها اللاَّمُ فأيُهما كَسَّرْتَ أو حَقَّرْتَ رددْتَ المحذوفَ فَقُلْتَ في التَّحقيرِ: سُتَيْهَةٌ[4]، فألحقْتَ[5] التَّاءَ، وفي التكسيرِ: أسْتَاهٌ. قال:

[١٧٨] تَرَكْتُمْ جاركمْ أسْتـاهَ نيبٍ   تُنَفَّـرُ وهـي حامِضَـةٌ رِواءُ[6]

ومن ذلك ذلك يَدٌ، قالـوا: يَدَّيةٌ وأيدٍ وأيادٍ، في الجارحـةِ والنِّعَـمِ. أنشد[7] أبو زيدٍ:

[١٧٩] أمَـا (واحـداً) فكفـاكَ مِثلِي
فَمَـنْ لِيَدٍ تُطاوِحُهـا الأيادِي[8]

---

(١) سقطت «هذا» في ص، ع، ف.

(٢) غير الأصل، س: «ومنها».

(٣) ك، ف: قد «حذف».

(٤) ل: «وسييهة» تصحيف.

(٥) ص: الحقت.

(٦) لم ينسبه القيسي لقائل معين ولم أعثر عليه في أي من المراجع التي اطلعت عليها، كما وقع اختلاف كبير في رواية صدره بين النسخ، ففي ك، ل، ف: «كأن فعالهم أستاه نيب» وفي ص: «ألا توفون يا أستاه». وفي س، ع، ج ر «كأن فقاحهم» وهذه الرواية أولى وأقرب للمعنى، ورواه القيسي «لحاك الله يا استاه». وقوله: «وهي حامضة» أي أكلت الحمض، وهو كل نبت مالح أو حامض إذا أكلته الابل سلحت. أنظر المقتصد (١٤٧ و)، القيسي (١٧٣ و).

(٧) مجموعة م عدا س: وانشد.

(٨) نسبه أبو زيد في نوادره (٥٦) لرجل من عبد شمس، جاهلي، اسمه (نفيع) بالنون والفاء، على زنة التصغير وروي أبو حاتم أنه نفيع بالنون المفتوحة والقاف. وتابع القيسي (١٧٣ ظ) أبا زيد فنسبه إلى نقيع. وهو غير منسوب في الخصائص ١/ ٢٦٨، ابن يعيش ٥/ ٧٥، اللسان مواد (طوح) ٣/ ٣٦٩ و (يدي) ٢٠/ ٣٠٢. وورد في الأصل أما (واحد) وفي ابن يعيش واللسان (طوح) فأما (واحد) برفع واحد. ورواية النصب اولى، وهي غير أيضاً رواية الجرجاني في المقتصد، ورواه القيسي «فأما».

ومن ذلك ابنةٌ، تقولُ: بُنَيَّةٌ، فَتَرُدُّ المحذوفَ، وتُلْحِقُ التَّاءَ. وفي اثنينِ: ثُنَيَّانِ[1]، وزعَم سيبويهِ[2] أنَّهم قالوا في الاثنينِ: أَثْنَاءٌ / فأما أخْتٌ وبنْتٌ فَقَدْ أبْدِلَتْ من لامَيْهِمَا[3] التَّاءُ، فإذا حَقَّرْتَ واحدةً[4] منهما، ١٣٢ ظ رددْتَ اللاّمَ وألحقتَ التاءَ[5]، وذلك: بُنَيَّةٌ وأُخَيَّةٌ[6]. وكِلْتا[7] في ذلك مثلُ بنْتٍ. وأمَّا ما [8] حُذِفَتْ منْهُ اللامُ ولَحِقَتْهُ التاءُ للتأنيثِ فإنَّ جَمْعَهُ على ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن يُجْمَعُ بالالفِ والتَّاءِ والواوِ والنُّونِ [9].

والآخَرُ: أن يُكَسَّرَ فيُرَدَّ إليهِ ما حُذِفَ منْهُ: فأمَّا جَمْعُهُ بالالفِ والتَّاءِ فعَلَى ضَرْبَيْنِ:

أحَدُهُما: أن يُتْرَكَ على حَذْفِهِ ويُجْمَعَ بالألفِ و[10] التَّاءِ، فإذا جُمِعَ بهما لم يُغَيَّرْ أوّلُ الكَلِمَةِ، وذلك قولُهُمْ: شِيَةٌ وشِيَاتٌ[11]، وثُبَةٌ[10] وثُبَاتٌ، وقُلَةٌ وقُلاتٌ. وقد جُمِعَ بَعْضُ ذلك بالواوِ والنُّونِ، فإذا جُمِعَ بهما[12] غَيَّروا الأوائلَ

---

(١) ص: «وفي اثنتين: ثنيتان».

(٢) سيبويه ٢/ ٨٢.

(٣) ع: «لامها».

(٤) مجموعة م: «حقرت واحدة».

(٥) مجموعة م: «رد اللام وألحقت التاء».

(٦) ص: «أخيه وبنية».

(٧) ج ر: «وكلتاهما». سهو.

(٨) سقطت «ما» في ف.

(٩) ك، س، ج ر: «أو» الواو والنون أولى.

(١٠ - ١٠) ساقط في ف.

(١١) ع، ل: «وسئة وسئات»، تصحيف وجاءت بعدها في ع: «وفئة وفئات». زيادة.

(١٢) س: «بذلك» بدل «بهما».

نحو سِنُونَ[1] وقِلُونَ وثِبُونَ. قال سيبويهِ[2]: وبَعْضُهــمْ يقولُ: قُلُونَ، فلا يُغَيِّر وحَكَى أبو زيدٍ[3] رِئَةٌ ورِئونَ، وأنشَد:

[١٨٠] فَعِظْنَاهُمُ حتى أتى الغَيظُ منهم

قُلُــوبــاً وأكبَــاداً لَهُــمْ ورئينــا[4]

والتغْيِيرُ أقْيسُ. لأن الـواو في هذا الجَمْعِ عوضٌ منْ المحــذوفِ، فَيَنْبَغي أن يُغَيَّرَ الاسْمُ عمَّا كانَ عليهِ قَبْل الجمعِ، ليكونَ ذلك تكسيراً ما. ألا تَرى أن يُونُسَ[5] روى[6] أنَّهم يقولون: حَرَّةٌ وإحرُّون، فزادوا حرفاً في أوّلِ الكَلِمةِ حرْصاً على التغْيير ومُبَالَغَةً فيهِ.

ووافق الحَـرْفُ الحَـركةَ فى هذا كمـا اتَّفَقَـا[7] في غيرِهِ، قال (أبـو ١٣٣ و/عُمَر)[8]: كان أبو عُبيدة// إذا سُئِلَ عن تفسيرِ ثُباتٍ، قال: جَمَاعاتٌ في تَفْرِقَةٍ. وأنشدَ (أبو عمر)[9]:

---

(١) س: «سيون» تصحيف.

(٢) سيبويه ٢/ ١٩٠.

(٣) نوادره ٢٤.

(٤) للاسود بن يعفر بن عبد الاسود، في القيسي (١٧٤ و)، نوادر أبي زيد ٢٤، وهو غير منسوب في الأمالي الشجرية ٢/ ٦٥، اللسان (رأى) جـ ١٩ ص ١٥.

(٥) النص في سيبويه ٢/ ١٩١: «وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً حرة وإحرون يعنون الحرار كافة جمع احرة، ولكن لا يتكلم بهـا».

(٦) س: «حكى».

(٧) س: «اتفقوا» سهو.

(٨) الأصل، ف: «أبو عثمان» سهو، وما أثبته أرجح وهو الذي ذكره الجرجاني في المقتصد، ووردت الرواية عن أبي عمر في الأمالي الشجرية كما سيأتي في تخريج الشاهد.

(٩) الأصل، ك: «أبو عثمان» ف: «أبو زيد». وكلاهما سهو كما تقدم.

[١٨١] نحنُ هَبَطْنَا بَطْنَ والغِينَا   والخيلُ تعدو عُصَباً ثُبِينا[1]

والمحذوفُ من فئةٍ، اللاّمُ، وهي واوٌ من فأوْتُ، إذا شَقَقْتَ (وفَرَّقْتَ)[2] لأنَّ الفِئَة كالفِرْقَةِ.

وأما ما ردُّوه في الجمع بالألفِ والتَّاءِ إلى الأصْلِ، فنحو سَنَواتٍ وعِضَواتٍ. وقالوا: هَنَاتٌ وهَنَواتٌ، فردُّوا ولم يَرُدُّوا[3]، قال:

[١٨٢] عَلَى هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتَابعُ[4]

وقال[5]:

---

(١) نسب الأول منهما ياقوت في معجم البلدان ٨/ ٣٩٠ للأغلب العجلي. وهما غير منسوبين في القيسي (١٧٤ ظ)، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٨. وورد في القيسي «والفينا». تحريف، وفي معجم البلدان: «ونحن» سهو. و «والغين» اسم واد.

(٢) الأصل، ك: «ومزقت». وما أثبته يرجحه ما بعده من القول.

(٣) أي أنهم في «هنات» جمعوا على اللفظ هنت وهنات مثل بنت وبنات، وفي هنوات: ردوا إلى الأصل فإن أرجعوا لام الكلمة وهو الواو المحذوفة. انظر في ذلك، اللسان (هنا) ٢٠/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) لم ينسب لقائل معين وتمامه.

أرى ابن نزار قد جفاني وملني   على هنوات شأنها متتابع

والشاهد فيه قوله: «هنوات» جمع هنة فرد في الجمع المحذوف من الواحد وهي الواو التي هي لام الكلمة من هنة. والهنوات: الخلال من الشر.

القيسي (١٧٤ ظ)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٨١، المقتضب ٢/ ٢٧٠، المنصف ٣/ ١٢٩، سر الصناعة ١/ ١٦٧، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٨، المخصص ١٣/ ١٩٥ و١٧/ ٧١ و٨٨ وفي الموضع الأول والثالث (عجزه)، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٨، ابن يعيش ١/ ٥٣ و٣٨ وجـ ٦ (ص ٣ وجـ ١/ ص٤، اللسان (هنا) ٢٠/ ٢٤٣.

وذكر القيسي انه يروى أيضاً «متتابع» وبهذه الرواية ورد في المنصف والأمالي الشجرية والتتابع: التهافت بالشر. كالتتابع بالخير. وروايته في سيبويه والشنتمري، المقتضب: «كلها متتابع»، وفي سر الصناعة والتنبيه: «ورابني».

(٥) ل: قال.

[١٨٣] وقالت ليَ النَّفْسُ: اشْعَبِ الصَّدْعَ واهْتَبِلْ
لإحدى الهناتِ المُعْضِلات اهتِبَالها[١]

قال سيبويه[٢]: و (قد)[٣] يَجْمَعُونَ الشيءَ بالتَّاءِ، ولا يجاوزونَ بهِ استغناءً، وذلك ظُبَةٌ وظُبَاتٌ[٤] و (شِيَةٌ وشيَاتٌ)[٥]. فقد قال سيبويه في ظُبَّةٍ[٦] ما تَراهُ، وقال[٧] الكُمَيْت:

[١٨٤] يَرى الراؤون بالشُّفْرَفاتِ مِنْهَا
كَنارِ أبي حُبَاحِبَ والظُّبينَا[٨]

---

(١) للكميت بن زيد الأسدي. الشاهد فيه قوله «الهنات» جمع هنه، ولم يرد الواو المحذوفة من هنة مراعاة للفظ. ديوانه ص ٨٧/ ٥٧٢، ومنسوب له في القيسي (١٧٥ و)، واللسان مواد (هبل) ١٤/ ٢١١ و (هنا) ٢٠/ ٢٤٣.

(٢) سيبويه ٢/ ١٩٠.

(٣) سقطت (قد) من الأصل، ف. وهي مثبتة في «نص» سيبويه.

(٤) في اللسان (ظبا) ١٩/ ٢٤٧: «الظبة: حد السيف والسنان والنصل والخنجر، وما أشبه ذلك؛ والجمع) ظبات وظبون وظبون».

(٥) كذا في ل وهو أيضاً في نص سيبويه ٢/ ١٩٠. وفي الأصل وبقية النسخ «وسئة وسئات» وهي من أسأيت القوس. فاللام محذوف ووزنه «فعة» وسئة القوس، وسؤتها طرفها المعطوف المعرقب. انظر: المقتصد للجرجاني (١٤٩ و) اللسان (سأي) ١٩/ ٨٧.

(٦) س: في «ظبات».

(٧) ك: «قال».

(٨) للكميت بن زيد الاسدي يصف سيفاً. وحبحبة النار اتقادها، ونار الحباحب ما اقتنح من شرار النار في الهواء نتيجة للتصادم، وقيل: أبو حباحب رجل من محارب خصفة، كان بخيلاً لا يوقد إلا ناراً ضعيفة لئلا يرى فيقصد. وذكر القيسي: أن أبا حنيفة قال: لا يعرف حباحب ولا أبو حباحب ولم نسمع فيه عن العرب شيئاً. ديوانه ص ١٢٦/ ٦٦٨ ومنسوب له في القيسي ١٧٦، التكملة والذيل والصلة (حبب) ١/ ٩٦، اللسان مواد (شفر) ٦/ ٨٨ و (ظبا) ١٩/ ٢٤٧، الشواهد الكبرى ٤/ ٣٦١. وغير منسوب في مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٤، الصاحبي ٢١١، المخصص ١١/ ٢٨، وروايته في ك، ل، ح ر: «بالجفرات منا».

وورد في ع «بالشفرات» وهي جمع شفرة. وشفرتا النصل: جانباه وبهذا الرواية ورد في الديوان وبقية المراجع الأخرى فيما عدا الصاحبي، فقد وافق في روايته الأصل. وورد عجزه برواية: «وقود أبي حباحب» في الديوان واللسان والشواهد الكبرى.

ولَعَلَّهُ يَجْعَلُ ذلك ممّا جَاءَ في الشِّعْرِ دون غيرِهِ للضَّرورةِ. كما يُمْكِنُ أنْ يتأوّلَ ذلك في (أَجْراحٍ)[1].

وقال[2] أبو عُمَر: سمعْت أبا عُبَيْدةَ يقولُ: سئةُ القوس مَهْمُوزةٌ[3]، وحَكى غيرُهُ من البصريين: أسأيْتُ القَوْسَ.

قال[4]: وقالوا: بُرَةٌ[5] وبُرَاتٌ وبُرونَ وبُرَىً[6]، فأمّا أرضُون، فشُبِّه حَذْفُ التَّاءِ مِنْهَا بحَذْفِ اللامِ، فَجُمِعَ جَمْعَ سِنِينَ، وحُرِّكَ الأوْسَطُ منها كما كُسِّر الأوّلُ من قِلين[7]. وكان تحريكُ الأوْسَطِ أولى، لأنَّهُ بمنزلةِ طَلَحاتٍ، وقالوا: أَهْلونَ، كما قالوا: كَهْلُونَ[8]// لأنهُ مذكَّرٌ لا تدخلُه التاءُ. ١٣٣ ظ

فأمّا قولُهُمْ: حَرّةٌ وحَرُّون، (فَلأنَّ)[9] المُضاعَفَ يَعْتَلُّ. ألا ترى أنه

---

(١) كذا في ك، س، ج ر. وفي ف: «أخراج»: تصحيف وفي غير ذلك: «وأحراج» تصحيف. وفي اللسان (جرح) ٣/٢٤٦: «وقيل لم يقولوا أجراح إلا ما جاء في شعر وهو ضرورة» انظر أيضاً: التكملة ٤١١.

(٢) ك، ف: «قال».

(٣) اللسان ١٩/٨٧: «وترك الهمز في سئة القوس أعلى وهو الأكثر قال ابن خالويه: لم يهمزها إلا رؤبة ابن العجاج.

(٤) المقصود «بقال» هو سيبويه. انظر: الكتاب ٢/ ١٩٠.

(٥) س: «بروة» سهو.

(٦) ك: «ترة وتراب وترون وترى» تصحيف. وفي س زيادة «وبرى» بكسر الباء وهي غير موجودة في نص سيبويه المشار إليه.

(٧) كذا في الأصل، وفي ص، ف: «وسنين»، وفي بقية النسخ: «ثبين» وفي اللسان (ثبا) ١٨/١١٦: «الثبة»: العصبة من الفرسان والجمع ثبات وثبون وثبون على حد ما يطرد في هذا النوع. وفيه أيضاً (قل) ٢٠/ ٦٠: والقلة: الخشبة الصغيرة التي تنصب وهي قدر ذراع والجمع قلات وقلون وقلون على ما يكثر في أول هذا النحو من التغيير. انظر منه أيضاً: مادة (سنى) ١٩/ ١٣٠.

(٨) قال الحرجاني في المقصد (١٤٩ و): «فالمعنى أن الأصل يقع على ما يعقل كما أن الكهل كذلك».

(٩) الأصل: «فإن» تحريف.

يُبْدلُ ويُخَفَّفُ في القوافي، فَجُمِعَ بالواو والنُّون، كما أدخلوا الهَمْزَةَ على امريءٍ، من حيثُ أدخلُوها على ابْنٍ، لمَّا كانتِ الهمزةُ قد تعتلُّ بالحَذْفِ وبالإبْدالِ[1].

ومن « قال إحروُّن » فَغَيَّرَ بإلحاقِ الهَمْزةِ فلأنَّ الكلمةَ صحيحةٌ الآن لم يَلْحَقَها حَذْفٌ كقولِ مَنْ قال: مَرْءٌ، فَلَمْ يُلْحِقْ همزَةَ الوصْلِ الأوّلَ. وأنشد أبو عُبَيْدَةَ:

[١٨٥] لا خَمْسَ إلاَّ جَنْدَلَ الإحَرِّينْ
والخَمْسُ قد يُجْشِمَكَ الأمَرَّينْ[2]

وأمّا ما كُسِّرَ فَرُدَّ إليهِ ما حُذِفَ فنحو شاةٍ وشِيَاهٍ وشَفَةٍ وشِفَاهٍ. واسْتَغْنَوا عَنِ الألفِ والتَّاءِ ببناءِ الكثيرِ كما اسْتَغْنَوا بهِ في ثَلاثَةِ شُسُوعٍ[3] وقالوا: أَمَةٌ وآمٍ وإمَاءٌ، كما قالوا: أكَمَةٌ وآكُمٌ وإكامٌ[4]، ولم يقولوا: إمُونَ حيث كُسِّر

---

(١) مجموعة م عدا س: «والإبدال».

(٢) لم ينسبها القيسي (١٧٦ و) لقائل معين. وقال هما لشاعر سمع بأن رجلاً يعطي الوافد عليه. خمسمائة أو خمسة آلاف فلما وفد عليه ضرب وصفع فقال أن الذي قام مقام الخمسمائة أو الخمسة آلاف الضرب بجندل الإحرين هذا على رواية من روى خمس، بفتح الخاء، ومن روى بكسر الخاء فمعناه الذي يقوم مقام الخمس وهو الورد لخمسة أيام الضرب بجندل الإحرين. وقيل هما لأصحاب علي رضي الله عنه قالوه يوم صفين بعد أن زاد معاوية عطاء أصحابه خمسمائة لمن أحسن العناء على عطائه. وذكر الجرجاني في المقتصد (١٤٩ ظ) أن علياً هو الذي ضمنها أبياتاً قالها يوم صفين وأورد تلك الأبيات. ونسبا في جمهرة اللغة ظ/ ٥٩ لزيد بن عتاهية التيمي. وهما غير منسوبين في جمهرة اللغة ٣/ ٥١٠، المخصص ١٠/ ٨٦ (الأول) ابن يعيش جـ ٥/ ص ٥. ورواية الأول في المخصص «لا ورد» وورد الثاني في ف: «أجشمتك» تحريف. وفي جمهرة اللغة (١/ ٥٩) «أشجمنك». والشجم: الهلاك.

(٣) في اللسان (شسع) ١٠/ ٤٦: شسع النعل قبالها الذي يشد إلى زمامها، والجمع شسوع لا يكسر إلا على هذا البناء.

(٤) الجرجاني (١٤٩ ظ): «فأما أمة فإذا جمعت على آم كان أفعلاً كأكمة وآكم وإما: فعال كإكام»، انظر أيضاً اللسان (أما) ١٨/ ٤٧ ـ ٤٨.

علىٰ[1] ما رُدَّ إلى الأصْلِ [2] لأنَّ الواو والنُّونَ[3] إنَّما كانَتْ تُلْحَقُ عوضاً ممّا حُذِفَ مِنْهَا.

وأفْعُلٌ يَجْري مَجْرى المُفْرَدِ فكأنَّ مُفْرَدَهُ لم يَلْحَقْهُ حَذْفٌ وقالوا: لُغَةٌ ولُغىً.

وقد يجمعون المؤنَّثَ الذي لا علامةَ تَلْحَقُهُ بالألفِ والتَّاءِ، كما يَجْمَعون ما تَلْحَقُه التَّاءُ. وذلك قولُهُمْ: عُرْسٌ[4] وعُرُساتٌ وعِبرٌ وعِبَراتٌ. لأنَّهُ في التَّأنيثِ مِثْلُ ما لَحِقَتْهُ[5] التَّاءُ. قال سيبويهِ[6]: «وقالوا سَمَاواتٌ فاسْتَغْنَوا بهذا[7]»،// أرادوا جَمْع سَمَاءٍ لا مِنَ المَطَرِ، وهذا الذي قالَهُ يَدُلُّ على أن السُّمِيَّ من قَوْلِهِ: ١٣٤ و

[١٨٦] تَلُفهُ الأرْواحُ والسُّميُّ[8]

---

(١) ج ر: على «بناء».

(٢) مجموعة م عدا س: «على ما رد الأصل».

(٣) سقطت «والنون» في غير الأصل، ع، ف.

(٤) ع، ل: «عرس» بالتحريك وفي اللسان (عرس) جـ ٨/ ص ٩ والعرس: والعرس تؤنثها العرب وقد تذكر. وتصغيرها بغير هاء نادر، لأن حقه الهاء إذ هو مؤنث على ثلاثة أحرف والجمع اعراس وعرسات انظر أيضاً: البلغة ص ٧٥ و٨٤.

(٥) س، ص: «لحقه».

(٦) سيبويه ٢/ ١٩١.

(٧) ص: «بها» تحريف، والنص في سيبويه «بهذا» كما في الأصل.

(٨) هذا الرجز للعجاج، ونسب أيضاً لرؤبة، وليس في ديوانه: الشاهد فيه جمع سماء على سمي ووزنه فعول، قلبت واوه ياء أو أدغمت في الياء بعدها، وكسر ما قبلها، لتثبت باءاً بعد الكسرة ونظيره من السالم عناق واعنق وهو جمع غريب. والارواح جمع ريح ويجمع أيضاً على رياح.
ديوان العجاج (عزة حسن) ق ٢٥/ ١١٨ ص ٣٢٥. ومنسوب له في القيسي (١٧٦ ظ)، أراجيز العرب ١٨٠، اصلاح المنطق ٣٦٤، الصحاح للجوهري ٦/ ٣٨٢، ونسب لرؤبة في اللسان (سما) ١٩/ ١٢٣ ـ ١٢٤ وفيه: وهذا الرجز أورده الجوهري «تلفه الرياح والسمى» والصواب ما أوردناه. وهو غير منسوب في المخصص جـ ٩/ ص ٤ و١١٦. وروايته في المخصص: «تلفه الرياح». وهي رواية الديوان.

وقوله:

[١٨٧] كَنَهْوَرٌ كان من أعْقَابِ السُّمِيّ[1]

جَمْعُ سَمَاءٍ التي هي المَطَرُ، لا التي تُظِلُّ الأرْضَ، وتلكَ مُؤنَّثَةٌ منقولَةٌ من المُظِلَّةِ وإنْ كانوا قد جَمعُوها على أفْعِلَةٍ.

بابُ تكسيرِ ما كانَ على أربعَةِ أَحْرُفٍ ثالثُهُ حَرْفُ مَدٍ بغَيْر[2] الإلحاقِ

فما كان من ذلك على فِعَالٍ كُسِّر في أدْنَى العَدَدِ على أفْعِلَةٍ. وذلك حِمارٌ وأحْمِرةٌ، ومِثالٌ وأمْثِلَةٌ، وإنَاءٌ وانِيَةٌ، وإزارٌ وآزِرَةٌ. والعَدَدُ الكثيرُ على فُعُلٍ، نحو حُمُرٍ وأُزُرٍ وفُرشٍ، ويخَفَّفُ فيُقالُ فُرْشٌ. وقد يُسْتَعْمَلُ أكثرُ العَدَدِ مَوْضِعَ أدْناهُ، وذلك ثَلاثَةُ جُدُرٍ وثلاثةُ كُتُبٍ.

والمُضاعَفُ لا يُجاوزُ بهِ أدْنَى العَدَدِ كراهةَ التَّضعيفِ في فُعُلٍ، وذلكَ عِنانٌ وأَعِنَّةٌ وكِنَانٌ وأكِنَّةٌ.

وبنَاتُ الياءِ والواو لا يُجاوزُ بها أدنى العَدَدِ. وذلك رِشاءٌ وأرْشيَةٌ، وسِقَاءٌ وأسْقيَةٌ، ورِداءٌ وأرْديةٌ.

وما كانَ عَيْنُهُ واواً كُسِّرَ في أدْنَى العددِ على أفْعِلَةٍ. نحو خِوانٍ وأَخْوِنَةٍ ورِواقٍ وأروقةٍ.

---

(١) هذا الرجز لأبي نخيلة السعدي والشاهد فيه جمع سماء على سمى كما تقدم في الشاهد الذي قبله. والكنهور: السحاب المتراكم بعضه على بعض. والبيت منسوب له القيسي ١٧٦ ظ، سيبويه والشنتمري ٢/ ١٩٤، مادة (كنهر) من اللسان ٦/ ٤٧٠، والتاج ٢/ ٥٣٠. وغير منسوب في المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٠، المنصف ٢/ ٦٨، المخصص جـ ٩/ ص ٣. وورد في المنصف: «كانت» غير الأصل، ك، ج ر: «لغير».

(٢) غير الأصل، ك، ج ر: «لغير».

وبناءُ أكْثرِ العَـدَدِ مِنْـهُ علـى فُعْـلٍ[1] بسـكونِ العَيْنِ ، وذلِك[2] خُوْنٌ ورُوْقٌ. ورُبّما ثُقِّلَ[3] في الشِّعْرِ.

فأمّا في الكلامِ فالتَّخْفيفُ إذا كانَ[4] التخفيفُ في رُسْلٍ . وإذا كانَ مَوْضِعُ[5] العَيْنِ ياءاً ثُقِّلَ كقولِهم عَيانٌ وعُيُنٌ// لحَديدةَ تكونُ في مَتاعِ الفَدَّانِ[6]. كما قالوا في جَمْعِ بَيُوضٍ بُيُضٌ. ومن قال رُسْلٌ قالَ: بِيْضٌ[7] وعِيْنٌ فأبْدَلَ من الضَّمَّةِ الكَسْرَةَ لِتَصِحَّ الياءُ. ١٣٤ ظ

وما كانَ فَعَالاً ، فإنَّهُ في التَّكْسِيرِ العَدَدِ وأكْثَرِهِ كفِعَالٍ. وذلكَ فَدَانٌ وأفْدِنَةٌ وقَذَالٌ وأقْذِلَةٌ[8] وفي الأكْثَرِ[9]، قُذُلٌ وفُدُنٌ.

وما كانَ من بَناتِ اليَاءِ والواوِ اللَّتين هُمَا لامانِ فتكْسيرُهُ كتَكْسِيرِ[10] فِعَالٍ[11]. وذلك سَمَاءٌ وأسْمِيَةٌ لا المُظِلَّةِ[12] للأرْضِ ، وعَطاءٌ وأعْطِيَةٌ[13] ورَفَضُوا فيهِ بناءَ الكثيرِ[14] لاعتلالِ اللاّمِ . ولم يقولوا: عُطْيٌ، لأنَّ الحركةَ

---

(١) ص، ف: «وبناء أكبر العدد فعل».

(٢) ص: وذلك قولك.

(٣) ك: «نقل» تصحيف ، ع، ل، ج ر: ثقل «ذلك».

(٤) ل: «إذا كان» سهو.

(٥) ص، ف: «في» موضع.

(٦) ف: الفرآن. تحريف. وفي اللسان (فدن) ١٧/ ١٩٨: «والفدان كالفدان فعال بالتشديد وقيل الفدان: الثور وقيل الثوران اللذان يقرنان فيحرث عليهما ولا يقال للواحد منهما فدان».

(٧) انظر: التصريف للمازني ١/ ٣٤٠.

(٨) ص: قذال وأقذلة، فدان وأفدنة.

(٩) مجموعة م عدا س: «في الكثير».

(١٠) س، ص: «تكسير».

(١١) سقطت «فعال» في ف.

(١٢) س، ف: «لا للمظلة».

(١٣) ف: «وعطاء أعطية».

(١٤) ف: «التكثير».

كما كانَتْ مُرادةً، كانَ في حكمِ ما هو ثابِتٌ في اللَّفظِ ألا تَراهُمْ[1] قالوا: لَقَضُوَ الرَّجُلُ وقالوا: رَضيُوا[2].

وما كان فُعَالاً، فهو في بِناء[3] أدنى العددِ على أفْعِلَةٍ وفَعَالٍ، وذَلِكَ غُرابٌ وأغْرِبَةٌ، وبُغَاثٌ وأبْغِثَةٌ، وخُراجٌ وأخْرِجَةٌ قال الهُذَلِيُّ:

[١٨٨] من فَوْقِهِ أنْسُرٌ سُودٌ وأغْرِبةٌ وتَحْتُـه أعْنُـزٌ كُلْفٌ وأتْياسُ[4]

وأمَّا[5] بِنَاءُ العَـدَدِ فَعَلَى فِعْـلانٍ، ذلكَ[6] نحـو غِلْمَـانٍ، وبَغْثَـانٍ، وغِرْبَانٍ[7]. ولـم يقولوا: أغْلِمـةٌ، اسْتَغْنَوا بِغِلْمَةٍ[8]

وقالوا في أدنى العَدَدَ[9]، وفي مُضَاعَفِهِ[10] كما قالوا[11] في مُضَـاعفِ فِعَالٍ، وذَلكَ قولُهُم[12]: ذُبابٌ وأذِبَّةٌ، وفي الكثيرِ ذِبَّانٌ، ولـم يُقْتَصَـرْ على ١٣٥ و/العَدَدِ القَليلِ كما أقْتُصِرَ في عِنانٍ على أعِنَّةٍ، لأنَّ// بِنَاءَ فِعْـلانٍ يُؤمَـنُ فيه التَّضْعيفِ.

---

(١) ص: «الا ترى أنهم».

(٢) انظر سيبويه ٢/ ٣٨٢، التصريف للمازني ٢/ ١٢٥.

(٣) س: فبناء.

(٤) ينسب مرة لأبي ذؤيب الهذلي ومرة لمالك بن خالد (أو خويلد) الخناعي ثم الهذلي وهو في شعريهما. نسب للأول في شرح أشعار الهذليين ق ٣٢/ ١٠ ص ٢٢٨، القيسي (١٧٦ ظ) وللثاني في شرح أشعار الهذليين أيضا ق ٦/١ ص ٤٤٠ (قال السكري في هذا الموضع. وتنحل أبا ذؤيب)، ديوان الهذليين القسم الثالث ص٢، وأيضاح القيسي أيضاً. وهو غير منسوب في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٠. وذكر السكري في ديوان الهذليين: أنا أبا عبيدة روى عجزه: «وأعنز إلفه خدم وأتياس».

(٥) غير الأصل، ع، ف: «فأما».

(٦) سقطت: «وذلك»، في ف.

(٧) ص: غربان وغلمان وبغثان.

(٨) مجموعة م عدا س: استغنوا «عنه»، س: استغنوا بغلمة «عنه».

(٩) ف: «عدد» سهو.

(١٠) س، ج ر: «في مضاعفة» سهو.

(١١) ع، ل، ج ر: «قالوه».

(١٢) سقطت «قولهم» في ص، ف.

وقالوا في المُعْتَلِّ العَيْنِ حُوارٌ وحِيْرانٌ[1] كما قالوا: غُرابٌ وغِربانٌ. وكذلكَ يقـولُ مَنْ قالَ[2]: حِوارٌ[3]، وقـالَ بعضُهـمْ[4]: حُورانٌ، كمـا قالَ بعضُهُمْ زُقَاقٌ[5] وأزِقَّةٌ. وقد يقتصرونَ فيه على بِنـاءِ أدنى العَدَدِ كما فُعِلَ في غيرِهِ[6] وذلك قولُهُمْ فُؤادٌ وأفْئِدَةٌ. وقالَ بعضُهُمْ ذُبَابٌ وذُبٌّ.

وما كانَ على فَعِيلٍ فإنَّهُ في أدنى العَدَدِ أفْعِلَةٌ[7] وذَلكَ: قولُهُمْ: جَريبٌ وأجْرِبَةٌ، وكثيبٌ وأكْثِبَةٌ، ورَغيفٌ وأرْغِفَةٌ. ويُكَسَّرُ في الـكثيرِ علـى فُعْـلانٍ وفُعُلٍ، وذلكَ كُثْبانٌ ورُغْفانٌ وجُرْبَانٌ، وفُعُلٍ نحو رُغُفٍ وكُثُبٍ وجُرُبٍ[8].

وقد كَسَّروهُ على أفْعِلاءَ قالوا: نَصيبٌ وأنْصِبَـاءُ، وخميسٌ وأخْمِسـاءُ، ورَبيعٌ وأرْبِعاءُ.

قالَ أحْمَدُ بنُ يَحْيى[9]: وكُسِّرَ على فِعْلانٍ، وهو قليلٌ.

قالوا[10]: ظليم وظِلْمانٌ. وعَريضٌ وعِرْضَانٌ، وقالوا: قَرِيٌّ وأقْـرِيَةٌ، وفي الكثير قُرْيانٌ. والقُرِيِّ[11] مسيـلُ الماءِ إلى الرَّوْضَةِ قالَ:

---

(١) في الصحاح للجوهري ٢/ ٦٤٠: والحوار، ولد الناقة لا يزال حواراً حتى يفصل، وثلاثة أحورة، والكثير حيران وحوران أيضاً.

(٢) غير الأصل، ك: «من يقول».

(٣) في اللسان (حور) ٥/ ٣٠١: والحوار والحوار، والأخبرة رديئة عند يعقوب...»

(٤) غير الأصل، س، ص: «قوم».

(٥) س، ج ر: «زقان» تحريف لأن الزقان جمع الكثرة للزق وهو السقاء. وإنما المقصود الزقاق: السكة والجمع الزقاق الأزقة مثل حوار وحوران وأحورة. انظر مادة (زقق) من الصحاح ٤/ ١٤٩١ واللسان جـ ١٢/ ص ٨.

(٦) ف: بغيره.

(٧) ع: «على» أفعلة.

(٨) سقطت «وجرب» في غير الأصل، ف.

(٩) سقط قوله: «قال أحمد بن يحيى» في س، ع، ف.

(١٠) س: «وقالوا».

(١١) ف: «القرى».

[١٨٩] تَسْتَنُّ أعْداءُ قُربانٍ تَسنَّمها
غُرُّ الغَمامِ ومُرتجّاتُه السُّودُ[1]

وقالوا[2]: سَرِيٌّ وأسْرِيَةٌ وسُرْيانٌ. وقالوا في جَمْعِ صَبيٍّ: صِبيانٌ كما قالوا: ظِلْمانٌ[3] وقالوا في القَليلِ: صِبْيَةٌ ولم يقولوا: أُصَيْبِيَةٌ. وقالَ:

١٣٥ ظ// فأرْحَمُ أصيبيْتي الذينَ كأنَّهم
حِجْلَى تَدَرَّجَ في الشَّرَبَّة وُقَّعُ[4] [٦٩]

وقالوا في التَّضْعِيفِ في العَدَدِ. القليلِ: أسِرَّةٌ (وأحِزَّةٌ) في جَمْعِ سَريرٍ و (حَزيزٍ)، وقالوا في الكثير حِزّان، وقال بعضُهُمْ: (حِزّانٌ)[5].

وقالوا: سُرُرٌ، كما قالوا:
قُلُبٌ. وحكى أبو زيدٍ[6] وأبو عُبيدةَ أنَّ ناساً فَتَحوا الثّاني من نحوِ سُرَرٍ.

وقالوا: فصيلٌ وفِصالٌ، وقالوا: فَصيلةٌ، كما قالوا: ظَرِيفَةٌ،

---

(١) لذي الرمة. وتستن: تتبع أي الحمير، أو تعلو. وأعداء الطريق: جوانبه، وتسنمها ركبها. ديوانه ١٣٦، ومنسوب له في سمط اللالىء ١/ ١١٧، اللسان (قرا) ٢/ ٣٩. وغير منسوب في المخصص ٩/ ١٤٣ برواية «يستن».

(٢) ص: «وقال».

(٣) ف: «ظليم» وظلمان.

(٤) رواية الشاهد في س، في هذا الموضع، «جوع».

(٥) الحزيز: المكان الغليظ المنقاد، والجمع حزان. مثل ظليم وظلمان. وأحزة وحزان. انظر مادة (حزن) من الصحاح ٢/ ٨٧١، واللسان ٧/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ وقد وردت الكلمة وجموعها في الأصل و ف «بالراء». تصحيف.

(٦) حكى أبو زيد ذلك عن بني ظبة استكراهاً منهم للضمتين، أنظر: نوادره «مسائية» ٢٤٠..

فكسَّروهَا[1] تكسيرَ ظَريفٍ وظَريفَةٍ حيثُ قُدِّرَ فيه الصِّفَـةُ والإنفِصـالُ عن الأمِّ[2].

وفعُولٌ بمنزلَةِ فَعِيلٍ في أدنى العَـدَدِ. وذلك قَعُـودٌ وأَقْعِـدَةٌ، وعَمُـودٌ وأعْمِدَةٌ، وخروفٌ وأخْرِفَةٌ، والكثيرُ خِرْفَانٌ وقِعْدَانٌ، وعَتُودٌ وعِـدَّانٌ، خَالَفَ في الكثيرِ فَعِيلاً ووافَقَ فُعَالاً في ضَمِّ أوَّلِ الحَرْفِ، وقالوا: فَلُوٌّ وأَفْلاءٌ، وعَدُوٌّ وأَعْدَاءٌ، وكَرِهُوا: فُعُلٌ وفِعْلانٌ[3] للإعلالِ.

بَابُ مَا كانَ مِن هذهِ الأسماءِ التي[4] على أربعةِ أَحْرُفٍ مؤنَّثاً ولم تَلْحقْهُ عَلامَةُ تأنيثٍ[5]

إعْلَمْ أنَّ تكسيرَ ما كان مؤنَّثاً من هَذهِ الأسماءِ التي ذكَرْتُها، لأدْنَى العددِ على أفْعُلٍ، وذلكَ عَناقٌ وأَعْنُقٌ. وفي العَدَدِ[6] الكثيرِ على فُعُولٍ نحو عُنُوقٍ. قالَ:

[١٩٠] يَصُورُ عُنوقَها أَحْوَى زَنِيمٌ   لَهُ ظَابٌ كمـا صَخِـبَ الغَريمُ[7]

(١) س: «فكسروهما» تحريف. ف: «فكسروه».

(٢) ع، ف، ج ر: «اللام» وأرجح أنه تحريف. أما قوله «والانفصال عن الأم» فقد يقصد به الأسمية. قال الجرجاني في شرحه للكتاب (١٥٢ و): «وأما فصيل وفصال فكسروه تكسير الصفة من حيث كان معنى الوصفية ثابتاً فيه وأنثوه فقالوا: فصيلة كما يقال: ظريفة وقالوا: فصلان وان لم يكن هذا المثال في نحو ظريف، لأجل أن حكم الأسماء غالب من حيث لا يقال مررت بشيء فصيل أو بحوار فصيل، فلما تجاذبه شبهان من الأسم والصفة، جمع على مثال كل واحد منهما».

(٣) ص، ف: «فعلاً وفعلانا».

(٤) سقطت «التي» في ك.

(٥) ص، مجموعة م عدا س: «علامة التأنيث».

(٦) ص: «والعدد».

(٧) نسبه القيسي (١٧٧ ظ) لجمال بن سلمة العبدي. وقائله في أضداد ابن بشار الأنباري ٣٠ واللسان (دهس) ٣٩٢/٧ هو المعلى بن جمال (أو جمال) العبدي. وهو في المقطعات المنسوبة لأوس بن حجر في ديوانه ١٤٠ وروي فيه مجزءاً على بيتين هما:

١١ و لمّا تَنَزَّلَتْ زِيادتُها منزلةَ التَّاءِ في التَّحقيرِ فعَاقَبْتَها// كسَّروهَا تكسير ما فيهِ الهـاءُ نحو أنْعُمٍ و (آمٍ)[١] ومثلُ عُنُوقٍ قولُ بَعْضِ[٢] العَرَبِ سُمِيٌّ في السَّماءِ الَّتي هي المَطَرُ، فأمَّا المُظِلَّةُ للأرضِ فلا تَكَسَّرُ، اسْتُغْنِيَ عن التَّكسيرِ بالألفِ والتَّاءِ في السَّموات. قالَ:

تَلُفُّه الأرْوَاحُ والسُّمِيُّ [١٨٦]

فهذا في المعنى كقولِ الآخِرِ:

[١٩١] تُرَاحُ وتُمْطَرُ[٣].

وقالوا: أَسْمِيَةٌ[٤]، فجاءوا بهِ[٥] على أَبْنِيةِ[٦] ما كانَ مِثْلَهَا في المُذكَّرِ[٧].

وجـاءت وخلعـة دبس صفايا يصـور عنوقهـا أحـوى زنيم

يفـرق بينهـا صدع رباع له ضأب كمـا صخب الغريم

ونسب لأوس أيضاً في مواد: (ضأب) في اللسان ٢/ ٥٧. و(صوع) في اللسان ١٠/ ٨٢ والتاج ٢/ ٤٢٤، و(عنق) في اللسان ٢/ ١٤٨ والتاج ٧/ ٢٧. وهو غير منسوب في: شجر الدر ١٠٩، الأمالـي للقالـي ٢/ ٥٢، والتنبيه للبـكري ٩٣، المقـاييس ٣/ ٤٧٣، المخصص ٢/ ١٣٦، و١٣/ ٢٨٤، الصحاح (زنم) ٥/ ١٩٤٥، اللسان (صور) ٦/ ١٤٥. وقد ذكرت رواية الديوان أيضاً في القيسي والأضداد والتنبيه واللسان (صور)، وروى الأول منهما، في شجر الـدر والصحـاح واللسان (دهس). وروي برواية التكملة في ما عدا ذلك. وقد وردت «يصوع» مكان «يصور» في شجر الدر والأمالي والمقاييس، والمخصص واللسان والتاج مواد (ظأب) و(صـوع) و(عنـق). ومعنى يصوع: يفرق. ويصور: يميل ويظم، والظأب: الكلام والجلبة. والأحـوى: الأسـود، والزنم: التيس ذو الزنمة والزيادة التي تكون في عنقه.

(١) الأصل: و «إما وام» كذا «سهو». وفي س: «آام واماه».

(٢) سقطت «بعض» في ف.

(٣) جزء من بيت لذي الرمة وتمامة:

وبالـزرق أطـلال لمية أقفرت ثلاثـة أحـوال تراح وتمطرُ

الشاهد فيه قوله: تراح أي تمر عليها الريح وينزل بها المطر.

والزرق: أكثبة بالدهناء الديوان ٢٢٣، القيسي ١٧٨ و.

(٤) ف: «سمية». تحريف.

(٥) س، ص: «بها».

(٦) ص: بناء.

(٧) س، ص، ف: «في» المذكر.

وقالوا: أَقْلِبَةٌ في تكسيرِ قَليبٍ[1] وأَنْشَدَ أبو زَيد[2]:

[١٩٢] وكأنَّ حَيًّاً قَبْلَهُم لم يَشْرَبُوا مِنْهـا بأَقْلِبَـةٍ أُجَـنَّ زُعَاقِ[3]

والقَلِيْبُ يُذكَّرُ ويؤنَّثُ، فيجوزُ أنْ يكونَ أقلبةُ جمعاً فيمنْ[4] أنَّث كأسْمِيَةٍ. ويجوزُ أن يكونَ عَلَى من ذكَّر مثلُ رغيفٍ وأَرْغِفَةٍ[5].

وقالوا: ذِراعٌ وأذْرُعٌ، لأنَّها مؤنَّثةٌ، ولم يجاوِزوا فيها هذا البِناءَ وإنْ أرادوا الأكثرَ كالأكُفِّ والأرْجُلِ.

وقالوا: شِمالٌ وأَشْمُلٌ، كما قالوا: أَذْرُعٌ[6]. وقالوا: شَمائِلُ، كما قالوا: رَسَائِلُ. وقالوا: شُمُلٌ فجَعلوهُ مثل جُزُرٍ[7].

وقالوا: عُقَابٌ وأَعْقُبٌ، وقالوا: عِقْبانٌ. وقالوا: أتان وأُتُـنٌ، ويمينٌ وأيْمُنٌ، وقالوا: أَيْمَانٌ.

وقالوا: قَدومٌ وقُدُمٌ، وقالوا: قَدَائِمُ، كما قالوا: شَمَائِلُ. وقالوا: قُلُصٌ وقَلائِصُ[8].

---

(١) ص: «في تكسير قلب أقلبة».

(٢) سقط قوله «أبو زيد» في ص والبيت في نوادره (١٦٢).

(٣) نسبه القيسي (١٧٨ و) لجبار بن سلمى، ولم ينسبه أبو زيد. والزعاق: الماء الذي لا يطاق شربه، الواحد والجمع فيه سواء. وروايته في: ع، ل: «قبلكم» وبهذه الرواية ورد في النوادر. وفي ف: «كان» سهو. وورد في القيسي: «قبله».

(٤) ص: «على» من.

(٥) نوادر أبي زيد ص ١٦٢.

(٦) ف: «ذراع» و«أذرع» وفي حاشية الأصل كتب «لأنها مؤنثة» وهذه العبارة في متن ص، ف. ولم أثبتها لتقدمها في الكلام ولخلو غالبية النسخ منها.

(٧) ص، ف: «جدر».

(٨) سقطت «قلص وقلائص» في ل. وفي ص، ف، حاشية الأصل: قلص «وقلاص» و«قلائص».

بابُ ما لَحِقُ[1] آخرَهُ من هذهِ الأسماءِ
التي على[2] أربعةِ أَحرفٍ علامةُ التَّأنيثِ

١ ظ ما كانَ من ذلْكَ على فَعيلٍ فَجَمْعُهُ القليلُ// بالألفِ والتَّاءِ. وفي الكثيرِ على فعائِلَ، نحو صحيفةٍ وصحائفَ، وكتيبةٍ وكتائِبَ، وسفينةٍ وسفائنَ، وهذا كثيرٌ جداً.

وقد كسَّرُوهُ على فُعُلٍ، قالوا: (سفينةٌ)[3] وسُفُنٌ، وصحيفةٌ وصُحُفٌ. فجمعوهُ[4] جَمْعَ قَليبٍ، حيثُ كانتْ التَّاءُ تَسْقُطُ في التَّكسِيرِ. وقد يقولون: ثلاثُ صحائِفَ وثلاثُ كتائبَ فَشُبِّهَ بِجَنادِبَ ونحوِهِ، ممَّا على أربَعَةِ أحْرُفٍ، لا بِناءَ فيهِ للعددِ القليلِ.

وما كانَ على فِعالةٍ فهو مثل[5] فَعيلةٍ في الجَمْعِ بالألِفِ والتَّاءِ والتَّكسيرِ. وذلك نحو رِسالاتٍ ورسائل[6]، وكناناتٍ وكنائنَ وعِماماتٍ[7] وعمائِمَ.

وكذلكَ ما كانَ على فُعَالةٍ، نحو حَمَامَاتٍ وحَمَائِمَ، ودَجَاجاتٍ ودَجَائجَ.

وكذلك ما كانَ على فُعَالَةٍ، نحو ذُؤابةٍ وذُؤاباتٍ وذُوائبَ[8]، (وذُبَابَةٍ وذُباباتٍ وذُبَائِبَ)[9].

---

(١) ص: «ما ألحق».

(٢) ص: التي «هي» على.

(٣) الأصل، ص: «سفين» تحريف، لأن السفين جمعاً للسفينة. انظر اللسان سفن ١٧/ ٧٢.

(٤) س: «فجمعوا».

(٥) ص: فهو «على» مثل.

(٦) ص: «رسائل ورسالات».

(٧) غير الأصل، ف: «وعمامه».

(٨) سقطت: «وذوائب» في. ف.

(٩) تكملة من س وهي أيضاً في حاشية الأصل، ولهذا أثبتها. ص، «وذنابة وذنابات وذنائب».

وكذلكَ فَعُولَةٌ، نحـو حَمُولـةٍ وحمائـلٍ وحَلُوبَـةٌ وحَلائِـبَ وحَلوبـاتٍ ورَكُوباتٍ.

وما كانَ من هذهِ الأسماءِ يَقَعُ على الجِنْسِ فَإِنَّ الواحِدَ منه يكونُ على بنائِهِ[١] من لَفْظِهِ وتَلْحَقُهُ التَّاءُ، كما كانَ ذلكَ[٢] في عُشَرَةٍ وعُشَرٍ ونَحْوِهَا من الثَّلاثَةِ. وذلكَ قولُهُمْ: دَجَاجَةٌ ودَجَاجَاتٌ ودَجَاجٌ، وبَعْضُهُمْ يَكْسِرُ الأوّلَ. وقالوا: دَجَاجَةٌ ودِجَاجٌ، كما قالوا: طَلْحَةٌ وطِلاحٌ. وقد يَجُوزُ أنْ يكونَ دِجَاجٌ فيمن كَسَرَ فقالَ: دِجَاجَةٌ جَمْعَاً على هذا الحدِّ كما قَالوا: هِجَانٌ ودِلاصٌ، وقالوا: دَجَائِجُ//كما قالوا: سَفَائِنُ. ومن بناتِ اليَاءِ، أضَـأَةٌ. ١٣٧ و وأضَاءَاتٌ وأَضَاةٌ[٣] لُغَةٌ فِيها، تُمَدُّ[٤] ومِثْلُهُ، رَكِيّةٌ ورِكِيٌّ[٥]، ومَطِيّةٌ ومَطِيٌّ[٦] ومَطِيّاتٌ. وقالوا: مَطَايا ورَكَايا وعَظَاءاتٌ وعَظَاءَةٌ[٧] وعَظَاءٌ.

بابُ تكسيرِ ما كان من الأسماءِ على مثالِ مفاعلٍ[٨]

ما كانَ من الأسماءِ على فاعِلٍ أو فَاعَلٍ فإنَّهُ يُكسَّرُ على فَواعِلَ. وذلكَ نحو[٩] حائطٍ وحوائِطَ، وتَابَلٍ وتَوابلَ. وخَاتمٍ وخواتمَ، وقد يُكسِّرونَ الفاعِلَ على فُعْلانٍ قالوا: حَائِرٌ وحُورانٌ، وسالٌّ وسُلاَّنٌ. وقالوا: حِيّرانٌ كما قالوا:

---

(١) ص: «يكون بناؤه».
(٢) سقطت «ذلك» في مجموعة م عدا س.
(٣) ك، ع: «وأضاء» س: «وأضئاء».
(٤) س، ص: تمد «وتقصر».
(٥) الركى: جنس للركية وهي البئر.
(٦) سقطت: «ومطى» في ص.
(٧) غير الأصل: «وعظاءة وعظاءات» ف: «وعظايات وعظاءات» تحريف.
(٨) سقطت «مثال» في ص، ف.
(٩) سقطت «نحو» في ف.

جَانٌ وجنّانٌ. وقالوا: فَالِقٌ وفُلْقانٌ[1] و[2] غالٌ وغُلاّنٌ[2] للمُنْهَبِط[3] من الأرضِ، والأكثرُ فيهِ فُعْلانٌ.

وأمّا ما كانَ أصْلُهُ صِفَةً، فاسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسْماءِ، فإنَّهُم كسَّرُوهُ تكسيرَهَا كما قالوا: أبارِقُ فأجْرَوهُ مَجْرى أفاعِلَ[4]، وذَلكَ قولُهُمْ صاحِبٌ وصُحبانٌ، فوارِسُ وفُرْسَانٌ، وراعٍ ورُعْيانٌ[5]، وقال[6] تعالى: ﴿ حتّى يَصدُرَ الرِّعاءُ ﴾[7] وقالوا: صَحَابَةٌ ففتحوا الصَّادَ، وهذا اسْمٌ للجَمْعِ[8] والصَّادُ لا تُكسَّرُ مع دخُولِ التّاءِ الاسْمَ وقد حَكَى الكَسْرَ[9] بَعْضُ البَغْداديينَ: صِحَابَةً، والأكثرُ الأوّلُ[10] في الاستِعمال. ولا تُكسّرُ هذهِ الصِّفاتُ على فواعِلَ كما كُسِّرَ عليه حَوَائِطُ، لأنّه في الأصْلِ صِفَةٌ.

بابُ جَمْعِ ما كانَ في آخرِهِ ألِفُ التَّأنيثِ // أو الهمزةُ المُنْقلبةُ عَنْهَا

١٣ ظ

أمّا[11] ما كانَ على أرْبَعَةِ أحْرُفٍ مما هو على مِثالِ فُعْلَى، فَعَلَى[12] ضربَيْنِ:

---

(١) غير الأصل، ف: وفالق وفلقان «للمنهبط من الأرض». ولم أثبتها لورودها بعد ذلك. وفي اللسان (فلق) ١٨٦١٢: يقال كان ذلك بفالق كذا وكذا يريدون المكان المنحدر بين ربوتين، والجمع فلقان كحاجر وحجران.

(٢ - ٢) ساقط في ج ر. وفي اللسان (غلل) جـ ١٤ ص١٦: «والغلان بالضم منابت الطلح وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر واحدها غال وغليل.

(٣) ك، ل: المنهبط.

(٤) في اللسان (فكل) ٤٥/١٤: «والافكل: أبو بطن منالعرب يقال لبنيه الأفاكل» (٥) ل: ورعيان «ورعاه».

(٦) ك: «قال».

(٧) آية ٢٣/ القصص ٢٨.

(٨) ص: «اسم الجمع».

(٩) سقطت: «الكسر» في ف.

(١٠) ع: «والأول الأكثر».

(١١) ف: «فأما».

(١٢) ك: «فهو على».

أَحَدُهُمَا: فُعْلَي لَيْسَتْ لَهُ[1] أفعَلُ.

والآخَرُ: فُعْلَي أفْعَلَ.

فالأوّلُ: نحو حُبْلى، قالوا في تكسيرِهَا حَبالَى ومثلُ فُعْلَى[2] في التَّكسيرِ: ذِفْريَ وذَفَارَي، وهذه (الألفُ)[3] في تقديرِ الانْقلابِ عَنِ الباءِ. ومنْ ثمَّ قالَ بعضُهُمْ: ذِفْرَى وذفارٍ ولم بُنَوّها ذِفرَى.

وأمّا فُعْلَي أفْعَلَ، فَتُجْمَعُ مكسَّرةً، ولا تَثْبُتُ فيهـا[4] الياءُ. فالتَّكسيرُ قولُكَ: الصُّغْرَى والصُّغَرُ، والكُبْرَى والكُبَرُ. . وفي التَّنـزيلِ قولُـهُ تَعالـى: ﴿ إنَّها لإِحْدَى الكُبَر ﴾[5]، و ﴿ فأولئكَ لَهُم الدَّرجـاتُ العُلَـى ﴾[6]. جَعَلُوا ذلكَ بمنزلةِ الظُّلمِ والحُفرِ، لأنّها على هذه الزِّنَةِ.

وقالوا: رُؤْيَا وُرؤىً، فجعلوهُ كفُعْلى أفْعَلَ[7] في التَّكسيرِ. وجَمَعوهُ[8] بالألفِ والتّاءِ فقالوا: الصُّغْرَياتُ والكُبْرياتُ.

وعلى هَذَا جَمَعُوا المُذَكَّرَ بالواوِ والنُّونِ نحو الأكبرونَ. وفي التَّنْزيلِ ﴿ وأَنْتُمْ الأَعْلَونَ واللَّهُ مَعَكُمْ ﴾[9] وكَسَّروهُ على أفاعِلَ نحو الأصاغِرِ. وفي التَّنـزيلِ: ﴿ أكابِـرَ مُجرِمِيهَـا ﴾[10]. ولا يُسْتَعْمَـلُ إلاّ بالألفِ والـلاّمِ[11] أو

---

(١) ص، ع: لها.

(٢) حركت «فعلى» في «س» سهواً. وهي في ص، ف: «حبلى».

(٣) تكملة من غير الأصل، ك، ص. واثباتها أبين.

(٤) سقطت «فيها» في س.

(٥) آية ٣٥/ المدثر ٧٤.

(٦) آية ٧٥/ طه ٢٠ وفي غير ك، ع: «أولئك».

(٧) ص، ف: «بمنزلة فعلى أفعل».

(٨) س، ف: «وجمعوا».

(٩) آية ٣٥/ محمد ٤٧.

(١٠) آية ١٢٣ الانعام ٦.

(١١) ف: «بألف ولام».

مُضَافاً. وقالوا: رِبُيٌّ ورِبَابٌ[1] فحذفوا العلاَمَةَ، كما حَذَفوا من جَفْرَةٍ[2] وجِفَارٍ، إلاَّ أنَّ أوّلَ رُبَابٍ مضمومٌ ومثْلُهُ توأمٌ[3] وتُوامٌ.

وما كانَتْ (العلامَةُ)[4] فيهِ خامسَةً فنحوُ صَحْرَاءَ وعَذراءَ، قالوا في التَّكسيرِ لَهُ[5] صَحَارَى وعَذَارَى.

١٣٨ و وقَالوا: // صَحَارٍ وعَذَارٍ وصحارَى مُغَبَّرةٌ عنهُ. وحَذَفُوا الياءَ التي تكونُ بَدَلاً منَ الألفِ وإنْ كانتْ رابِعةً ليكون آخِرُ صَحَارَى كآخِرِ حَبَالَى، وكانَ هذا في تَكسيرِ صحراءَ أولَى، إذْ قالوا: مَهَارَى[6] ومَدَارَى[7]، ولَيْسَتْ أواخِرُهُما للتَّأنيثِ[8]. ومِثْلُ هذا في تَسْوِيةِ[9] الأواخِرِ قولُهُمْ في النَّسَبِ إلى دُنيا: دُنْياوِيٌّ. فكَمَا جُعِلَ فَعْلاءُ بمنزِلَةِ[10] فُعْلَى في التَّكسيرِ، كذلكَ جُعِلَتْ فُعْلَى كَفَعلاءَ في النَّسَبِ، لاجتماعِهِمَا في التَّأنيثِ.

---

(١) في اللسان مادة (ربب) ١/٣٩٢: ارلى أول الشباب يقال: أتيته في ربى شبابه ورباب شبابه».

(٢) مجموعة م: «في جفرة».

(٣) س: «تؤوم». تحريف.

(٤) الأصل، س: «الألف» وقد سقطت في ف، وهو سهو لأن الخامسة الهمزة وليس الألف..

(٥) سقطت «له» في ص.

(٦) في اللسان (مهر) ٧/٢٦: ومهرة بن حيدان أبو قبيلة وهم حي عظيم. وابل مهرية منسوبة اليهم والجمع مهاري ومهار مخففة الياء.

(٧) ل: «مدازى» تصحيف.

(٨) قال الجرجاني في شرحه التكملة (١٥٥ ظ): «مقصوده أن صحراء ممدودة فرع على حبلى لأن الألف زيدت قبل الف التأنيث حتى انقلبت همزة لالتقاء الساكنين ولذلك يقصر فيرد إلى الأصل نحو الهيجا، وإذا كان كذلك كان جديراً بأن يحذف في الجمع إحدى الزيادتين ويقصر آخره. كأخر فعلى فيقال صحارى كحبالى».

(٩) ص: «تسويتهم».

(١٠) س: «مثل» بدل: «بمنزلة».

وما كانَ على فَعْلاءَ ومُذَكَّرُهُ أفْعَلُ[1]، فإنَّ تكسيرَهُ على فُعْلٍ ومُذكَّرُهُ كذلكَ، وذلك نحو حمراءَ وحُمْرٍ. وقالوا بَطْحَاواتٌ كصحراواتٍ حيثُ استُعمِلَ[2] استِعمَالَ الاسم. وقالوا: بِطاحٌ وبِراقٌ.

وما كانتِ الألِفُ فيهِ خَامسَةً، فإنّه يُجْمَعُ بالألفِ والتّاءِ، وذلكَ نحو حُبَارَى وحَبَارَيَاتٍ، وسُمانَي وسُمانيَاتٍ[3]، ولم يقولوا: حَبَائِرُ ولا حَبَارَى[4]. وزَعمَ أبو الحَسَنِ أنَّ حُبَارى[3] قد يُغْنَى بِها[5] الجمْعُ[6] على لَفظِ الإفرادِ. وكذلكَ دِفْلَى للواحدِ والجمْعِ.

وما كانتِ العَلامةُ فيهِ[7] سادِسَةً فنحو[8] قاصِعَاءَ وقَواصِعَ، ونافقاءَ ونَوافِقَ ودَامَاءَ ودَوامَّ لِجحَرَةِ اليربوع[9]. وقالوا: سَابياءُ وسَوابٍ قَالَ:

[١٩٣] تَربَّعْنَ من وَهْبِيْنَ أو بسُويقَةٍ
مشَقَّ السَّوابي عن رُؤوس الجآذِرِ[10]

---

(١) ص: «على فعلاء أفعل».

(٢) سقطت: «استعمل» في س.

(٣) ف: «وسماني سمانيات».

(٤) انظر اللسان (حبر) ٥/ ٢٣٢.

(٥) س، ج ر: «به».

(٦) ص: «اسم» الجمع.

(٧) سقطت «فيه» في ف.

(٨) سقطت «فنحو» في ف.

(٩) في اللسان (نفق) ١٢/ ٢٣٧: «قال ابن بري: جحرة اليربوع سبعة: القاصعاء والنافقاء والداماء والراهطاء والعانقاء والحاثياء واللغز وهي اللغيزىٰ أيضاً»، انظر فيه أيضاً: «رهط» ٩/ ١٧٧ - ١٧٨.

(١٠) لذي الرمة وهبين وسويقة: موضعان (انظر فيهما معجم البلدان ١/ ٤٣٥ - ٤٣٦، و٥/ ١٨٠ - ١٨١) ومشق موضع المشق عن رؤ وس اولاد البقر وهي الجاذر. ديوانه ٢٩٧ ومنسوب له في القيسي (١٧٨ ظ)، اللسان (لحس) ٨/ ٨٩، وروايته في س: «عن انوف» وذكر القيسي هذه الرواية. وفي الديوان: «يحلون. أو من سويقة» وهذه ذكرها القيسي أيضاً. وقد كتب بعد الشاهد في متن ك، ع: «السابياء»: الغشاوة التي فوق المشيمة.

١٢ ظ // [١] وحَانِياءُ وحَوانٍ[٢] وقنبراءُ وقَنابِرُ[١].

بابُ تكسيرِ بناتِ[٣] الأَرْبَعَةِ

بناتُ الأَرْبَعَةِ على ضربينِ :

أَحدُهُما : ما لا زِيادةَ فيهِ ، والآخرُ : ما رَابعُهُ حَرْفُ لِينٍ زائدٍ . فَمَا خَلاَ من الزِّيادَةِ فنحوُ خِنْجَرٍ وخَنَاجرَ[٤]، وضِفْدَعٍ وضفـادِعَ ، وبُرثُـنٍ وبَراثِـنَ ، وقِمَطْرٍ وقَماطِرَ . فهذا بِناءُ التَّكثيرِ .

فإنْ عَنَيْتَ الأقلَّ لم تُجاوِزْ هذا ولا تَجْمَعُـهُ بالتَّـاءِ ، لأنَّـهُ مذكَّرٌ ، ولا تَجْمَعُهُ على شيءٍ من أبنيةِ أدْنى العَدَدِ ، لأنّكَ لا تَصِلُ إليه إلاَّ بِحَذفِ حرفٍ من نَفسِ الكَلمةِ ، فجَعلوا البِناءَ[٥] للقَليلِ والكثيرِ إذْ جاءَ ذلكَ في شُسُوعٍ .

وما كانَ رابِعُهُ حرَفَ لِينٍ فنحوُ قِنْديلٍ وقَناديلَ ، وكُرْسُوعٍ وكراسِيعَ ، وقِرْطاسٍ وقَراطِيسَ .

ومـا لَحِـقَ في العِـدَّةِ[٦] كُسِّـرَ هذا التَّـكسيرَ وذلكَ في[٧] نحــوِ كوكبٍ

(١ ـ ١) ساقط في ف.

(٢) ص : «وحاثياء وحواث» . وهي أيضاً من اسماء جحرة اليربوع كما تقدم . و «حوان» جمع حانية وهي الحانوت (اللسان (حنى) ١٢/ ٢٢٣) . انظر أيضاً سيبويه ٢/ ١٩٩ .

(٣) سقطت «بنات» في ل.

(٤) ك ، ج ر : «حنجن وحناجن» .

(٥) ف : «هذا» البناء .

(٦) ك ، ل ، ص : «في العدد» .

(٧) سقطت «في» في غير الأصل .

وكواكِبَ، ودَيْسَمٍ[1] ودياسمَ، وجدول وجداوِلَ، وعِثْيَرٍ[2] وعَثَايِرَ، وسُلَّمٍ وسلالمَ، وجُنْدُبٍ وجَنادِبَ، وقَرْدَدٍ وقَرادِدَ[3].

بابُ ما بِناءُ جَمْعِهِ على غيرِ بَناءِ[4] واحدِهِ المستعملِ

وذلكَ قولُهم: باطِلٌ وأباطِيلُ، وحَديثٌ وأحاديثُ، وعَروضٌ وأعاريضُ، ورَهْطٌ وأراهِطُ[5]. فأباطيلُ[6] كأنَّه[7] جَمْعُ إبْطَالٍ وإبْطِيْلٍ[8]، وأراهِطُ كأنَّهُ جَمْعُ أرْهُطٍ، وأفْعُلٌ لم يُسْتَعْمَلْ عندَهُ[9] في هذا. ومثلُ ذلك ليلةٌ وليالي[10]// وأهْلٌ وأهالٍ، فَهَذِهِ زياداتٌ[11] لَحِقَتِ التَّكسيرَ والتَّصغيرَ على الخروجِ عن القياسِ كَما لَحِقَ الإضافَةَ نحو بَحْرانيٌّ. فكما لا يستقيمُ أنْ يقالَ إنَّ أصْلَ البحرينِ بحرانُ، للحاقِ هذه الزيادةِ له، كذلكَ لا يستقيمُ ذلك في التَّكسيرِ والتَّصغيرِ[12].

١٣٩ و

---

(١) في اللسان (دسم) ١٥/ ٩٠: «الديسم: الثعلب، وقيل ولد الثعلب من الكلبة، وقيل ولد الذئب من الكلبة وقيل ولد الدب وقيل الدب».

(٢) في اللسان (عثر) ٦/ ٢١٤: «والعثير بتسكين الثاء والعثيرة: العجاج الساطع».

(٣) في اللسان (قرد) ٤/ ٣٥٠: «والقردد ما ارتفع من الأرض وقيل وغلظ، دالة ملحقة بجعفر وليس كمعد، وجمع القردد، قرادد ظهرت في الجميع كظهورها في الواحد.

(٤) سقطت: «بناء» في ص، ، ف.

(٥) س: «وأراهيط» تحريف.

(٦) ك: «فأباطل» تحريف. وفي اللسان (بطل) ١٣/ ٥٩: والجمع، أباطيل على غير قياس كأنه جمع أبطال أو ابطيل.

(٧) سقطت: «كأنه» في ص.

(٨) مجموعة م: «أو أبطيل» أرجح.

(٩) ص: «عندهم» وكتب في حاشية ك: «يعني سيبويه» توضيح لكلمة «عنده» الواردة في المتن. انظر سيبويه ٢/ ١٩٩.

(١٠) ك، ج ر: «وليال» أولى، لمقتضى السياق بعده.

(١١) ف: زيادة.

(١٢) ص: في التصغير والتكسير.

وقالوا: أرضٌ وأراضٌ كما قالوا: أهْلٌ واهالٌ[1].

وقال بعضُهُمْ في جمع مكانٍ: أمْكُنٌ وهذا شَاذٌّ[2]، لأنَّ هذا البِنَاءَ لا يُجمعُ في المذكَّرِ على أفعل في الأمرِ الشائعِ، ومثلُ ذلك توأمٌ وتَوَأمٌ، وكذلَكَ حِمارٌ وحميرٌ، وكذلك كَروانٌ وكِرْوانٌ، إنَّما جَمَعَهُ على أنَّهُ فَعَلٌ. قال[3]:

[١٩٤] من آلِ أبي مُوسَى ترى النَّاسَ حولهُ
كأنَّهُمْ الكِرْوانُ أبْصَرْنَ بازِيا[4]

ومثلُ ذلكَ أصْحابٌ وأطْيارٌ في جَمْعِ صاحِبٍ وطَائِرٍ.

بابُ جَمْعِ الجَمْعِ

إعْلَمْ أنَّهَمْ جمعوا[5] أفْعِلَةً وأفعُلاً على أفاعِلَ فقالوا[6]: أيْدٍ وأيَادٍ،

---

(١) ك، ع: «وأهال». انظر اللسان (ارض) ٨/ ٣٨٠.

(٢) وجه الشذوذ فيه لأنه كان جمع مكن لا مكان. انظر سيبويه ٢/ ١٩٩.

(٣) ص: قال «الشاعر».

(٤) لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة أمير البصرة. الشاهد فيه قوله: «الكروان»، جمع كروان، وهو طائر معروف، وليس هذا الجمع لهذا الاسم بكماله ولكنه على حذف الزيادة، كأنه جمع فعلاً فراعى حذف الألف والنون لانهما زائدان فبقي «كرو» فقلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت كراً فجمع على كروان كشبث وشبثان وبرق وبرقان وأخ وإخوان. والواو في كروان إنما هي بدل من ألف كراً المبدلة من واو كروان.
ديوانه ٦٥٤ ومنسوب له في القيسي ١٧٨ و، الكامل للمبرد ٢٦٠، الخصائص ٣/ ١١٨، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٥٠، شرح درة الغواص ١٩٠؛ الاقتضاب ٦٥. وفي الديوان ذكر أنه يروي أيضاً «كأنهم الخربان»، والخربان ولا شاهد فيه على هذا، والخربان ذكور الحباري، الواحد خرب، وروايته في درة الغواص: «ترى القوم».

(٥) غير الأصل، ك: «قد» جمعوا.

(٦) س: قالوا.

وأوْطُبٌ وأواطِبُ[1]، وأسْقِيَةٌ وأسَاقٍ، وأسْوِرَةٌ وأسَاوِرُ، وفي التَّنزيلِ: ﴿ يُحَلَّونَ فيها من أساورَ من ذَهَبٍ ﴾[2].

وقد جَمَعُوا أفْعِلَةً بالتَّاءِ فقالوا: أعْطِياتٌ[3] وأسْقَياتٌ.

وجمعوا أفْعَالاً على أفاعيلَ، وذلك قولُهُمْ: أنْعَامٌ وأناعيمُ وأعرابٌ وأعاريبُ.

قالَ:

[١٩٥] أعارِيبُ طورِيُّون في كُلِّ بلدةٍ
يَحيدونَ عنها من حِذارِ المقادِرِ[4]

⁽⁵وقالوا: جِمالٌ وجمائلٌ. قال: // ١٣٩

[١٩٦] وقَرَّبْنَ بالزُّرقِ الجمائلَ بعدما
تَقَوَّبَ⁵⁾ عن غِرْبانِ أوراكِهَا الخَطْرُ[6]

---

(١) ف: «وأطب» وأوطب، تحريف، ج ر: «وأوظب وأواظب» تصحيف. وفي اللسان (وطب) ٢٩٧/٢: «الوطب: سقاء اللبن، والجمع أوطب وأوطاب ووطاب، وأواطب جمع أوطب كأكالب في جمع أكلب».

(٢) آية ٣١/ الكهف ١٨.

(٣) س: «أغطيات» تصحيف.

(٤) لذي الرمة في ديوانه ٢٩٧، القيسي ١٨٠، واللسان مواد (طرأ) ١/١٠٩ و(طور) ٦/ ١٨٠. وروايته في س، ع: «من كل» وفي ص، ل: «عن كل». وبهذه الرواية ورد في الديوان واللسان (طرأ). وذكر القيسي أنه يروى أيضاً «طوبيون». وروايته في اللسان (طور) عن كل قرية. حذار المنايا أو حذار المقادر.

(٥ ـ ٥) ساقط في ف.

(٦) لذي الرمة.

لذي الرمة والزرق: رمال بالدهناء وقيل قرية بين النباج وسمينه صعبة المسالك. وتقوب جلد البعير إذا رمى فيه القوباء، والغربان: رؤوس الاوراك، واحدها غراب. والخطر هو أن يخطر البعير بذنبه فيصير على ذنبه لمد من أبواله وبعره. والخطر بكسر الخاء وهو ما يتعلق باوراكه من بوله وبعره. =

وقالوا: رِجَالاتٌ وكلاباتٌ[1]، ومثلهُ بُيُوتاتٌ.

قالوا: الطُّرقَاتُ والجُزُراتُ. وقال بَعْضُهُمْ: عندنا مُعُنَاتٌ، أراد جَمْعَ مَعِيْنٍ، (مُعُنٌ)[2].

وَجَعَلوا جِمالاتٍ بمنزلةِ أرَضَاتٍ إذْ كانَ ذلكَ مؤنَّثاً (مِثْلَها)[3]، وليسَ كلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ، كما لا يُجْمَعُ كلُّ مصدرٍ كالحلومِ والألبابِ. قال:

هـل مِـنْ حُلـومٍ لأقـوامٍ فتَنْذِرَهُـمْ
مـا جرَّبَ النَّـاسُ من عَضّـي وتضريسـي

[١٥٩]

وكذلكَ[4] لا يُجْمَعُ جميعُ[5] أسماءِ الأجناسِ كما جُمِعَ[6] التَّمْرُ، فقِيلَ: التُّمْرانُ[7]. وقالوا[8]: حُشان وحَشَاشينُ[9]. كما قالوا: مُصْران ومصارينُ.

= ديوانه ٢٠٩ ومنسوب له في: القيسي (١٨٠ و)، والكامل للمبرد ٢٧، جمهرة اللغة، ١/ ٢٦٨، شروح سقط الزند (الخوارزمي عن الزجاج)، ابن يعيش ٥/ ٧٦، اللسان مواد: (عزب) ١/ ١٣٧، (خطر) ٥/ ٣٣٦، (زرق) جـ ١٢/ ص ٥، (جمل) ١٣/ ١٣٢. وهو غير منسوب في المخصص ٧/ ٢٣. وقد روى في شروح سقط الزند أيضاً عن أوراك غربانها الخطر، بكسر الخاء.

(١) ف: «وركابات» وكلابات.

(٢) تكملة من ص، ج ر. وقد حرك في الأخير «معن» سهواً. وفي ك، ل بعد قوله «جمع معين»: (كأنه جمع معيناً على معن وجمع معنا على معنات). وما أثبته أقرب لمقتضى السياق في الأصل. انظر اللسان (معن) ١٧/ ٢٩٨.

(٣) ليست في الأصل، ومثبتة في غيره؛ والسياق يقتضيها.

(٤) ك: «وذلك».

(٥) ك: «جمع». (٦) ع: «كما يجمع».

(٧) ج ر، مجموعة م عدا س: «تمران».

(٨) ص: «وقيل».

(٩) ك، ف: «خشان وخشاشين» تصحيف. والحش والحش: جماعة النخل والحش أيضاً البستان، وكذلك المتوضأ. والجمع في كل ذلك حشان وحشان وحشاشين، والأخير جمع الجمع، انظر سيبويه ٢/ ٢٠٠، اللسان (حشش) ٨/ ١٧٤.

هذا بَابُ ما جُعِلَ الاثنانِ فيهِ على لَفْظِ الجميعِ [(١)]

وذلكَ أنْ يكونَ الشَّيئانِ، كُلُّ واحدٍ مِنْهُما، بعضَ شيءٍ لا يُفْرَدُ من صاحبِهِ. وذلك قولُهُمْ: ما أحسنَ رُؤوسهُمَا، وقال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قلوبُكما﴾[(٢)]. قال تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعوا أيديَهُمَا﴾[(٣)]. وزعموا أنْ في حَرْفِ عبدِالله[(٤)]: (فاقطعوا أيْمَانَهُمَا)[(٥)] وهذا بمنزلةِ نحنُ فَعَلْنَا، (إذا)[(٦)] كانا اثْنينِ. وزَعَمَ يونسُ[(٧)] أنَّهمْ يقولونَ: ضَرَبْتُ رأسَيهما. وقال همْيَان[(٨)] فَجَمَعَ اللغتين؛ ببيتٍ:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرسَيْن [٨٢].

ومَنْ قَالَ: « أيابيتٌ » وأقاويلُ لم يَقُلْ: أقوالانِ. وقالوا: لقاحَانِ سَوْدَاوانِ، ولقاحٌ جمعُ لَقْحَةٍ، كلُّهُمْ جعلوهُ بمنزلةِ// قطيعٍ[(٩)]، حيث قالوا: لِقاحٌ واحدةٌ[(١٠)] قالَ:

١٤٠

---

(١) ص، س : «الجمع».

(٢) آية ٣/ التحريم ٦٦، انظر سيبويه ٢/ ٢٠١.

(٣) آية ٣٨/ المائدة. انظر المرجع السابق.

(٤) عبدالله : هو عبدالله بن مسعود بن الحارث، المخزومي، التميمي، الكي. أحد الصحابة من السابقين والبدريين، عرض القرآن على النبي ﷺ وكان يلزمه ويخدمه. وكانوا لا يفضلون عليه أحد في العلم، وهو إلى ذلك الإمام في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله، وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي والأعمش. توفي في المدينة سنة ٣٢ هـ. انظر ترجمته في: المحبر ٢٧٨، البيان والتبيين ٢/ ٥٦، حلية الأولياء ٢/ ٢٥٧، صفوة الصفوة ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥، البداية والنهاية ٦/ ٧٦، طبقات القراء ١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩، الإصابة ت ٤٩٤٥ جـ ٤/ ١٢٨.

(٥) انظر: شواذ ابن خالويه ٣٣.

(٦) الأصل، س، ف: (اذ)، وما أثبته أولى.

(٧) أنظر: سيبويه ٢/ ٢٠١.

(٨) ج ر: هميان (بن قحافة)، وكذا في سيبويه ٢/ ٢٠٢.

(٩) أوضح الجرجاني في المقتصد (١٥١ ظ) قول أبي علي هذا فقال: «وأما تثنية الجمع، فنحو أقوالان فلا يجوز، ذلك أنك إذا قلت: أقوال وأقاويل، قصدت الكثرة بتكرير الجمع والتثنية تدل على القلة فلا يحسن الجمع بين لفظها ولفظ الجمع، فإن جاء ذلك فعلى قولك أقوال هاهنا وأقوال هناك. كما قالوا: «لقاحان» على قولك: لقاح هنا، ولقاح هناك، فدل التثنية على الافتراق، ولهذا قال: كأنهم جعلوه بمنزلة قطيع».

(١٠) س، ع، ف: «واحد».

[١٩٧] لأَصْبَحَ القومُ أَوباداً فلم يجدُوا
عند التَّفَرُّق في الهَيْجا جمالَيْنِ[١]

وقالوا: إبلانِ، وهو في إبلٍ أسهلُ، لأَنَّهُ لم يكَسَّرْ عليهِ شيءٌ أنشدَ[٢] أبو زيد:

[١٩٨] هُما إبلانِ فيهما ما علمْتُمُوا
فَعَنْ أَيُّهَامَا شئتُموا فتنكَّبُوا[٣]

هذا باب ما يقعُ من (أبنيةِ)[٤] الأسماء المفردةِ على الجميعِ[٥] كقومٍ وذَوْد إلا أَنَّهُ من لفْظٍ واحدٍ[٦]

وذلكَ قولُهُمْ: راكِبٌ ورَكْبٌ، ورَاجِلٌ ورَجْلٌ. وليس[٧] الرَّكْبُ بتكسيرِ راكبٍ. يدُلُّ على ذلكَ قولُهُمْ في تحقيرِه: رُكَيْبٌ ورُجَيْلٌ ولا يقولونَ[٨]: رويكبونَ. ألا ترى أنَّ أبا زيدٍ أنشدَ:

---

(١) لعمرو بن العداء الكلبي الشاهد فيه: قوله: جمالين ثنى الجمع الذي هو جمال وقد جاءت ألفاظ يسيرة من ذلك نحو إبل: إبلان، ورماح: رماحان. والأوباد: جمع وبد وهو الفقر والبؤس. نسبه له في القيسي (١٨٠ظ) وفيه: «لعمرو بن العد» سهو اللسان (وبد) ٤/ ٤٥٦، الخزانة ٣/ ٣٨٧. ولم ينسب في مجالس ثعلب، القسم الأول ١٧١، المخصص ١٧/ ١٠٥، ابن يعيش ٤/ ١٥٤ (بقوله: «لا صبح الحي» فقط)، شواهد الكشاف ٤/ ٥٥٦. وروايته «لاصبح الحي» في غير القيسي والمخصص مما تقدم من المراجع. ورايته في س، س، ف: «ولم يجدوا»، وبها ورد في جميع المراجع المذكورة.

(٢) ع، ج ر: وانشد.

(٣) لشعبة بن قمير الطهوي في القيسي (١٨٠ ظ). ونسب في الاصمعيات ق ٥٩/ ١ ص١٦٧ لعوف بن عطية (بن الخرع) التيمي برواية مختلفة لعجزه وهي: «فأدوهما إن شئتم أن نسالما» ولم ينسب في نوادر أبي زيد ١٤٣، ابن يعيش ٤/ ١٥٤، اللسان (نكب) ٢/ ٢٦٨ (عن الفارسي) شواهد الكشاف ٤/ ٣٤٥.

(٤) سقطت «أبنية» من الأصل. وفي مكانها منه بياض.

(٥) ص، ج ر: «الجمع».

(٦) ك، س: «واحدة» سهو.

(٧) غير الأصل، ص، ف: «فليس». (٨) ج ر، مجموعة م: «ولا تقول».

[١٩٩] وأينَ رُكيبٌ واضِعون رِجالَهُمْ
إلى أهْلِ نَارٍ من أنـاسٍ بأسْوَدَا[١]

وأنشدَ أبو عُثمانَ عن الأصمعيِّ (لأُحَيْحَةَ بن الجُلاحِ)[٢]:

[٢٠٠] بَنَيْتُـهُ بعُصْبَـةٍ من مَاليَا أخْشـى رُكَيبـاً أو رُجيْلاً غَادِيَا[٣]

ومن هذا البابِ عندَ سيبويه[٤] قولُهُمْ في تصغيرِ أبناءٍ: أُبَيْنُونَ. ومثـلُ ذلكَ عنـدَ الخليلِ[٥] الكَمْـأَةُ والجَبْـأَةُ في جَمْـعِ كمْءٍ[٦] وجَـبءٍ، ولَيْـسَ بتكسيـرٍ. قالَ[٧]: تقولُ فيه (كُمَيْئَةٌ)[٨].

ومثلُ ذلك أَدِيمٌ وأَدَمٌ، وأَفيقٌ وأَفَقٌ[٩]، وعَمودٌ وعَمَـدٌ[١٠]. ويَدُلُّكَ[١١] على ذلكَ تذكيرُهُمْ لَه وقولُهُمْ[١٢]: هو العَمَدُ[١٣]. ومِثْلُهُ في التَّذكيرِ / حَلْقَةٌ

---

(١) لعبد قيس بن خفاف البرجمي في القيسي ١٨١، نوادر أبي زيد ١١٤. وهو غير منسوب في: التنبيه على شكلات الحماسة ٤٩١، ابن يعيش ٥/٧٧.

(٢) النسبة من ك، ل.

(٣) البيتان منسوبان في القيسي ١٨١، ابن يعيش ٥/٢٧، شواهد الشافية ١٥٠، وهما غير منسوبين في: المنصف ٢/١٠١ (عن التكملة)، التنبيه على شرح مشكلات الخمسة ٤٩٠، المخصص ٢/٥٥ و١٤/١٢٢، الاقتضاب ١٥٢، البيان في غريب اعراب القرآن ١/٣٨٨ و٢/١٣٦، شرح الجمل ٢/٣٤٩، شرح الرضى على الشافية ١٦٦ (الثاني)، اللسان (رجل) ١٣/٢٥٨، وورد في ص «غازيا» تحريف.

(٤) انظر سيبويه ٢/١٢٥ و١٣٨.

(٥) سيبويه ٢/٢٠٣.

(٦) ف: «الكمأة في كمء».

(٧) ص: قال «بعضهم» القول لسيبويه في ٢/٢٠٣.

(٨) الأصل، ع، ف: «كمية»، انظر المرجع السابق.

(٩) في اللسان (أفق) ١١/٢٨٧: «الأفيق الاديم حين يخرج من الدباغ مفروغاً منـه، وفيه رائحتـه. والجمع أفق مثل أديم وأدم، والأفق اسم للجمع وليس بجمع، لأن فعيلاً لا يكسر على فعل.. قال الأصمعي: والجمع أفقة مثل أديم وأدمة ورغيف وأرغفة».

(١٠) انظر سيبويه ٢/٢٠٣.

(١١) ص: ويدل.

(١٢) مجموعة م عدا س: «في قولهم».

(١٣) هذا القول ليونس، انظر سيبويه ٢/٢٠١.

ظ وحَلَقٌ، وَفَلْكَةٌ وفَلَكٌ، ولو كـانَ// حَلَـقٌ كظُلَـمٍ لم يُذكَّرْ. ومثلُهُ نَشْفَةٌ ونَشَفٌ للحَجَرِ الذي يُتدلَّكُ بهِ[1]. ومثلُ ذلكَ الجامِـلُ والباقِرُ[2]. والدليلُ عليهِ التَّذكيرُ[3]. قالَ:

[٢٠١] وجَامِـلٍ خَوَّعَ من نيْبِهِ زجـرَ المُعَلَّـى أُصُلاَ والصَّفيحْ[4]

وحدَّثنا[5] أبو إسحاقَ: أنَّهُ قد[6] رُوِيَ: من نيْبِهِ ومنْ نَبْتِهِ.

ومن ذلكَ سَرِيٌّ وسَرَاةٌ و (سَرَواتٌ)[7]. يدلُّكَ على أنَّهُ ليس بمَنْزِلَـةِ فَسَقَةٍ وقُضَاةٍ، جَمْعُهُمْ لَهُ بالتَّاءِ وفَتْحِ الأوّلِ مِنْهُ.

وقالوا: فَارِهٌ وفُرْهَةٌ، وصَاحِبٌ وصُحْبَةٌ، وظِئْرٌ وظُؤْرَةٌ. ومثلُـهُ غائِـبٌ وغيبٌ، وخادِمٌ وخَدَمٌ، ورائحٌ وروحٌ، حَكاهُ أحمدُ بنُ يَحْيَى. ومثله إهَابٌ

---

(١) القول لأبي الخطاب. انظر المرجع السابق.

(٢) ص: الباقر والجامل. وفي اللسان (بقر) ٥/ ١٤٠: «الباقر جماعة البقر مع رعاتها. والجامل: جماعة الجمال مع راعيها».

(٣) سيبويه ٢/ ٢٠٣.

(٤) لطرفة بن العبد البكري الشاهد فيه قوله: «الجامل» وهو اسم للجمع وهو مذكر، ولو كان مكسراً لأنث، ومثله الباقر اسماً للجمع أيضاً. وخوع من نيبه أي نقص من النيب التي فيه، والمعلى: القدح الشافع في الميسر والسفيح (أو الصفيح) من سهام الميسر.
ديوانه ١٥٠ ومنسوب له في: القيسي ١٨١ و، مجاز القرآن ١/ ٣٦٠، المخصص ٧/ ٢٣ و١٣/ ١٦٢، المقاييس ٢/ ٢٣٠، اللسان مواد (سفح) ٣/ ٣١٦ و (خوع) ٩/ ٤٣٤ و (خوف) ١٠/ ٤٥٠ و (جمل) ١٣/ ١٣١.
وروى في «س» من «أنبته». وروايته في القيسي: «والصفيح»، وفي المخصص (١٣/ ١٦٢) واللسان (خوف): «وجامل خوف».

(٥) ص: «وحدثني».

(٦) سقطت «قد» في ف.

(٧) الأصل: «سراوات» سهو.

وأهَبٌ[1] وقالوا: مَاعِزٌ ومَعَزٌ، وضَائِنٌ وضَـأْنٌ[2]، وعَـازِبٌ وعَـزِيبٌ، وغَـازٍ وغَزِيٌّ.

بَابُ تكسير ما كانَ من الأسماءِ الأعْجَمِيَةِ على مثالِ مفاعِلَ

هذا الضَّرْبُ تَلحقُ في عامتهِ[3] الهاءُ في الجَمْعِ[4] فيما زعمَ الخليلُ[5]. وذلكَ قولُهُمْ مَوْزَجٌ ومَوازِجَةٌ، وجَـوْرَبٌ وجَوَارِبَـةٌ، وطيلسـانٌ وطيالِسَـةٌ. وقالوا: جَوَارِبُ وكيالجُ[6] كالصَّوامِعِ والكَواكب. وقد قالوا: كَيَالَجَةٌ ونـظيرُ هذا[7] في العَرَبيِّ صَيْقَلٌ[8] وصَياقِلَةٌ. وصَيْرَفٌ وصَيَارِفَةٌ. قال[9]: وقالوا في جَمْعِ إنْسانٍ: أَنَاسِيَةٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ذلكَ جَمْـعَ إنْسـيٍّ، لأنَّ ما كانَ مِثْلَـهُ. لم تلحـقْ آخِـرَهُ التَّـاءِ للتَّأنيثِ،/ نحـو بُخْتـيٍّ وبَخَاتـيَّ[10]، ومَهْرِيٍّ// ومَهَارِيَّ، وحَوْليٍّ وحَوالـيَّ، وعاديٍّ وعواديَّ. ومثـلُ الطيالسَةِ[11] في إلْحـاقِ الهـاءِ فيهِ[12] في التَّكْسيرِ ما يُريدونَ بهِ[13] النَّسَبَ ١٤١

---

(١) في اللسان (أهب) ١/ ٢١١: والإهاب الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يدبغ والجمع القليل آهبة، والكثير أهب وأهب على غير قياس. وقد قيل أهب وهو قياس. انظر سيبويه ٢/ ٢٠٣.

(٢) ف: « وضائر وضأر » تحريف. انظر المرجع السابق.

(٣) ع، ل، ج ر: « يلحقون عامته » من: « يلحقون في عامته ».

(٤) ص: « في الجميع ».

(٥) سيبويه ٢/ ٢٠١.

(٦) في اللسان (كلج) ٣/ ١٧٦: « الكليجة: مكيال، والجمع كيالج وكيالجة أيضاً والهاء للعجمة.

(٧) ع: « ونظيرها ».

(٨) ف: « صقيل » تحريف.

(٩) المقصود « بقال » سيبويه ٢/ ٢٠١.

(١٠) في اللسان (بخت) ٢/ ٣١٣: « البخت والبختية أعجمى معرب وهي الإبل الخراسانية ويجمع على بخت وبخات وقيل الجمع بخاتى غير مصروف ».

(١١) ص، ف: « قال: والطيالسة ».

(١٢) سقطت: « فيه » في ص.

(١٣) ص، ف: « بمنزلة ما تريد به »، ج ر، مجموعة م: « ما تريد به ».

(وآل) فُلانٍ[1]، وذلكَ نحو المَسَامِعَةِ والمَنَاذِرَةِ والمَهَالِبَةِ. وقد جاءَ هذا الجَمْعُ في ما اجْتَمَعَ فيهِ النَّسَبُ والعُجْمَةُ، نحو السَّبابِجَةِ والبَرابِرَةِ، يُريدُ[2] السبيْجيِّينَ والبَرْبَرِيِّينَ. فقد انْضمَّ إلى العُجْمَةِ في السَّبابِجَةِ النَّسَبُ الذي في المَهَالِبَةِ إذا أردتَ المُهَلبيِّينَ.

هذا[3] بَابُ تكسيرِ الصفةِ للجمعِ

بابُ[4] ما كان منهُ على ثلاثةِ أحْرفٍ

ما كانَ منهُ فَعْلاً فإنَّهُ يُكَسَّرُ على فِعَالٍ، وقد (يُكَسَّرُ)[5] على فُعُولٍ، ولا يُكَسَّرُ على بناءِ أفْعُلٍ، إلاّ أنْ يُسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماءِ، لأنَّهُ لا يُضَافُ إليهِ أسْماءُ أدْنَى العددِ نحو ثَلاثَةٍ وأرْبَعَةٍ. وذلكَ[6] صَعْبٌ وصِعَابٌ، وفَسْلٌ وفِسالٌ، وخَدْلٌ وخِدالٌ[7] وقالوا: كَهْلٌ وكُهُولٌ، وفَسْلٌ وفُسُولٌ، فاشْتَرَكا هاهُنا، كما اشْتَرَكَا في الاسْمِ، نحو فِحالٍ وفُحولٍ، فلا يَمْتَنِعُ شَيءٌ من هذا[8] في القياسِ[9] مِنَ الواوِ والنُّونِ نحو كَهْلُونَ وصَلْعُونَ[10]، قالَ:

---

(1) الأصل: « إلى » فلان. سهو. انظر سيبويه ٢/ ٢٠١.

(2) ص: يريدون.

(3) سقطت: « هذا » في ص.

(4) مجموعة م عدا س: « هذا » باب.

(5) الأصل: « وقد كسر » سهو.

(6) ص: وذلك « نحو ».

(7) في اللسان (خدل) ١٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤ الخدل: العظيم الممتلىء، وجمعها « خدال ».

(8) س: « من هذا شيء ».

(9) غير الأصل، ك، ص، ج ر « من الناس ».

(10) غير الأصل، ك: وصعبون. والكلام يحتمل الوجهين. فقد جاء في شرح الجرجاني للكتاب (١٦١ و) قوله: « إن الصفة على أمثلة فعل بتسكين العين وفتح الفاء يجمع على فعال نحو: صعاب وخدال، وفعول نحو: كهول، لكن الجمع بالواو والنون في جميع ذلك، نحو: صعبون وكهلون قصدت ما يعقل. وجاء في اللسان (صنع) ١٠/ ٧٨: « وقال الأيادي وسمعت شمرا يقول: رجل صنع و « قوم صنعون ». كما روى سيبويه هذه العبارة في الكتاب ٥/ ٢٠٥.

[٢٠٢] قالـت سُليمَـى: لا أُحِـبُّ الجَعْديْنْ
ولا السِّبـاطَ إنَّهُـمْ مَناتِينْ[1]

وإذا لَحِقَتْهُ[2] التّاءُ[3] كُسِّرَ على فَعالٍ. نحو عَبْلَةٍ وعبالٍ، وجَعْدَةٍ وجعادٍ، وكَمْشَةٍ وكَماشٍ[4] فإذا اجمَعْتَ ذلكَ بالتّاءِ// قُلْتَ عَبْلاتٌ فَلَمْ تُحرِكِ الأوسطَ لأنَّها أوصافٌ. ١٤١

وقالوا: شَياةٌ لَجَباتٌ، فحركّوا الأوسَطَ لأنَّ منهم مَنْ يقـولُ: لَجَبَـةٌ[5] فأتفَقُوا في الجمعِ على هذا.

وقالوا: رِجَالٌ رَبَعاتٌ ونِسوةٌ رَبَعَاتٌ[6] لأنَّهُ اسمٌ مؤنثٌ وَقَعَ على المؤنَّـثِ والمذكرِ[7].

كما يُقالُ[7]: رجالٌ خَمْسَةٌ، فَتَصِفَ المذكَّرَ بهِ وهو مؤنَّثٌ. وقد كسَّروا فَعْلاً على فُعْلٍ.

---

(١) ينسب هذا الرجز لضب بن نعمرة. والشاهد فيه جمع جعد مسلماً وإن لم يكن اسماً علماً لأنه في صفات من يعقل، وقد ألحق الياء في « مناتين » ضرورة وتشبيهاً، بما جمع على غير واحده، نحو مذاكير وملاميح. نسب له في اللسان « نتن » ١٧/ ٣١٥ - ٣١٦. ولم ينسب في القيسي (١٨١ ظ)، سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٠٤، الاقتضاب ٤١٤، ابن يعيش ٥/ ٢٧، شرح الجمل ٢/ ٤٢٥، اللسان « جعد » ٤/ ٩٤.

(٢) ص: « لحقت ».

(٣) غيرالأصل، ك: « تاء التأنيث ».

(٤) في اللسان (كمش) ٨/ ٢٣٤: الكمشة للانثى من الدواب: الصغيرة الضرع، والكمش من الخيل القصير الجردان، والجمع كمش وأكماش.

(٥) في اللسان (لجب) ٢/ ٢٣١: وشاة لجبة ولجبة ولجبة ولجبة مولية اللبن وخص بعضهم به المعزى.

(٦) سقطت « ونسوة ربعات » في ص.

(٧) ص، ع: « المذكر والمؤنث ».

(٨) مجموعة م عدا س: « كما يقول ».

قالوا: رَجُلٌ كُثٌّ ورِجالٌ كُثٌّ، وثَطٌّ وثُطٌّ[1]، وفَرَسٌ وَرْدٌ وخَيْلٌ وِرْدٌ، وسُهْمٌ حَشْرٌ وأسْهُمٌ حَشْرٌ[2].

وأمَّا تكسيرُهُمْ ما أسْتُعْمِلَ منها استِعمالَ (الأسماءِ)[3] على أفْعُلٍ عَبْدٍ وأعْبُدٍ.

وقالوا: أشْياخٌ كما قالوا: أبْياتٌ وقالوا: شِيخَانٌ وشِيخَةٌ.

وقالوا: ضَيْفٌ وضِيفَانٌ، ووغْدٌ ووُغْدَانٌ، وقالوا: وغْدَانٌ كما قالوا: عِبْدانٌ.

وما كانَ على فَعَلٍ فقد[4] كَسَّروهُ على فِعَالٍ، واتفَقَ فَعَلٌ وفَعْلٌ[5] في هذا كما اتَّفقا في كِلابٍ وجِبَالٍ. وذلكَ حَسَنٌ وحِسَانٌ، وسَبَطٌ وسِبَاطٌ، وقَطَطٌ وقِطَاطٌ.

وقد كَسَّروهُ على أفْعَالٍ فاسْتَغْنَوا بهِ عن: فِعَالٍ وذَلِكَ بَطَلٌ وأبطَالٌ، وعَزَبٌ وأعْزابٌ[6]، وبَرَمٌ وأبْرامٌ، قال أوْسٌ:

[٢٠٣] تناهقُونَ إذا اخْضَرَّتْ نعالُكُمُ
وفي الحفيظةِ أبرامٌ مضاجِيرُ[7]

---

(١) رجل ثط وأثط من قوم ثط: هو الكوسج أو القليل شعر اللحية. أنظر اللسان ثطط ٩/ ١٣٦.

(٢) في اللسان (حشر) ٥/ ٢٦٦: «وسهم محشور وحشر مستوى قذذ الريش».

(٣) سقطت «الأسماء» من الأصل، ل.

(٤) سقطت «فقد» في ف.

(٥) س: فعل وفعل.

(٦) ك: «وعرب وأعراب».

(٧) النعال هنا جمع نعل وهي قطعة من الأرض الغليظة الصلبة، لا تنبت شيئاً والبرم الذي لا يدخل مع القوم بالميسر، وكنى بالميسر عن الحرب. وورد في ع، ل: فعالكم: تحريف. ديوان أوس بن حجر ق ٢١/ ٣٨ ص ٤٥ ومنسوب له في القيسي ١٥٢ و، اللسان (ضجر) ٦/ ١٥٢.

ولا يمتنعُ إذَا كان للمذكَّرينَ[1] من الواوِ والنُّونِ نحو حَسُنونَ وَعَزبونَ وقالوا: رَجُلٌ رَجلٌ وقومٌ رَجلونَ. والرَّجَلُ: الرَّجِلُ[2] الشَّعْرُ، ورَجُلٌ صنعٌ وقومٌ صنعُونَ. واسْتُغنىَ بذلكَ عن تكسيرِهما[3] (وفَعَلٌ)[4] أقلُّ من فَعْلٍ، فَلذلكَ كانَ أقلَّ تصرفاً منه. // ١٤٢

وفُعُل في الصفاتِ قليلٌ. وذلكَ نحو جُنُبٍ، فَمنْ جَمَعَ قالَ: أجْنابُ كما قَالوا: أبْطالٌ. وفي التَّنزيلِ: ﴿وإنْ كُنْتُمْ جُنُباً «فاطَّهرُوا »﴾[5] فلم يُجْمَعْ. وجَنُبُونَ مثْلُ صَنْعُونَ[6]. وقالوا: رَجُلٌ شُلُلٌ، ولم يجاوِزوا شُلُلونَ وهو الخفيفُ في الحاجةِ.

وما كانَ فَعْلاً فإنَّهم كسَّروهُ[7] على أفعالٍ، وجَعَلوهُ بَدلاً من فِعَالٍ وفُعُولٍ. وذلك جِلْفٌ وأجْلافٌ، ونِقْضٌ وأنقاضٌ، ونِضوٌ وأنضاءٌ. وحَكَى أبو زَيْدٍ: خِلوٌ وأخْلاءٌ، ومؤنَّثُهُ إذا ألَحقتْهُ التَّاء[8] ولا يُجْمعُ إلاَّ بالألف والتَّاءِ، ولا يُجْمَعُ على فِعالٍ ولا[9] أفْعَالٍ. وقالوا: رَجُلٌ صُنْعٌ وقَوم صنْعُونَ، فلم يُجاوِزوا[10] ذلكَ. فلا يَمْتَنعُ[11] مِنْه شيءٌ للادميِّينَ من الواوِ والنُّونِ نحو جَلفُونَ ونضوُونَ.

وما كانَ على فُعْلٍ فهو مِثْلُ فِعْلٍ في القِلَّةِ. وذلكَ رَجُلٌ حُلوٌ وقَوْمٌ

---

(١) ص: « في المذكرين » ف: « للمذكر ».
(٢) ف: « هو » الرجل.
(٣) ص: تكسيرها.
(٤) الأصل: « ففعل » وما أثبته أولى.
(٥) آية ٦/ المائدة ٥ وتكملتها من ص، ف.
(٦) مجموعة م عدا س: « صعبون ».
(٧) مجموعة م: «قد» كسروه.
(٨) لحقه تاء التأنيث.
(٩) ص: ولا « على ».
(١٠) س، ل، ج ر، ف: « ولم يجاوزوا »، ع: « ولم يجاوز ». سهو.
(١١) غير الأصل: « ولا يمتنع ».

حُلْوونَ، ومؤنَّثُهُ يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ. وقالوا[1]: مُرٌّ وأمْرارٌ. وقالوا: رَجُلٌ جُدٌّ للعظيمِ الجدِّ، ولا يَجْمعونَهُ إلاّ بالواوِ والنُّونِ[2] جُدُّونَ[3]، وما كانَ[4] على فَعلٍ[5] فإنَّهُ لا يكادُ يُكسَّرُ ولكنْ يُجْمَعُ بالواو والنُّونِ[3]، نحو حَذرونَ وَنِدسون ويقظونَ[6]، لأنَّهُ أقلُّ من فُعْلٍ. وفُعْلٌ قد مُنِعَ بَعْضُهُ التَّكْسيرَ[3]. وقالوا: نَجُدٌ وأنْجادٌ، ويَقُظٌ وأيقاظٌ[7]. وفي التَّنزيلِ: ﴿وتَحسبُهُمْ أيْقاظاً «وهم رقودٌ»﴾[8] فهذا جَمْعُ يَقُظٍ. فأمَّا جَمْعُ يَقظَانٍ، فيقاظُ مِثلُ: عطاسٍ // وقال:

[٢٠٤] لقدْ علمَ الأيقاظُ أخفية الكَرَى
تزجُّجُها من حالِكٍ واكتِحالِها[9]

---

(١) ك: « قالوا ».

(٢) انظر سيبويه ٢/ ٢٠٥.

(٣ - ٣) ساقط في ل بسبب انتقال النظر ويمتد السقط في ص إلى قوله « منع بعضه التكسير » وقد وضع بين قوسين كبيرين.

(٤) ف: و « أما » ما كان.

(٥) ف، مجموعة م عدا ل: « فعل ». وهو جائز أيضاً. وقد وافق الجرجاني في متنه الأصل. ولكنه في شرح هذه العبارة جوز الوجهين حيث قال (١٦١ ظ): فعل: بفتح الفاء وضم العين نحو حذر ويقظ، الغالب فيه الواو والنون نحو حذرون ويقظون وندس وندسون، وقد كثر فعل وفعل نحو حذر وحذر ويقظ ويقظ وفطن وفطن، وكان ذلك لأجل تقارب الحركتين، فتعاقب الحركتين على شيء واحد يدلك على أنهم يقيمون بعض هذه الحركات مقام بعض.

(٦) مجموعة م عدا س: « وفطنون » ج ر « وفطنون » وقد حركت الجموع في نسخ « م » بفتح الحرف الثاني وهو جائز كما تقدم في هامش (٤).

(٧) الأصل، ع: (نجد) وأنجاد و (يقظ) وأيقاظ. وما أثبته أرجح لتقدم ذكره أمثلة كسر الحرف الثاني من فعل.

(٨) آية ١٨/ الكهف ١٨ وتكملتها من ف.

(٩) نسب للكميت بن زيد الأسد في وصف حرب، وليس في ديوانه. وجعل أجفان العين أخفية، وهي في الأصل ما يغطى به الشيء تجوزاً وتوسعاً. وهو منسوب له في: القيسي (١٨٣ و)، الشواهد الكبرى ٣/ ٦١٢. وغير منسوب في المحتسب ٢/ ٤٧، سر الصناعة ١/ ٤٣، المخصص ٥/ ١٠٧ و ١٦/ ٢٨، اللسان (خفى) ١٨/ ٢٥٨.

وفَعِلٌ كذلكَ[1]، نحو[2] فَزِعٌ وفَزِعونَ، ووَجِلٌ ووجِلونَ، وقالَ: ﴿إنَّا منكم وَجِلُونَ﴾[3]، وقالوا: نَكِدٌ وأَنْكَادٌ.

بـــابُ تكسيرِ ما كانَ من الصِّفَاتِ على أربعةِ أحرفٍ مما ليسَ بمُلْحَقٍ ولا على وزْنهِ

ما كانَ[4] من ذلكَ على فاعلٍ فإنَّـهُ كُسِّـرَ علـى فُعَّـلٍ. وذلكَ شَاهِـدُ المصْرِ[5] وقَوْمٌ شُهَّدٌ. وبازِلٌ وبُزَّلٌ، وقَارِحٌ وقُرَّحٌ. ومِثْلُهُ من الياءِ والواوِ عَيْنَيْنِ، صائِمٌ وصُوَّمٌ وصُيَّمٌ[6]، (ونائِمٌ)[7] ونُوَّمٌ، وغائبٌ وغُيَّبٌ، وحائضٌ وحُيَّضٌ. ومن مَوْضِعِ اللامِ غازٍ وغُزَيٌّ، وعَافٍ وعُفَيٌّ.

ويُكَسَّـرُ علـى فُعَّـالٍ: شَاهِـدٌ[8] وشُهَّـادٌ، وراكِبٌ[9] ورُكَّابٌ وزُوَّارٌ وغُيَّابٌ[10] ونحوهُ كثيرٌ.

ويُكسَّرُ على فَعَلَةٍ نحو كَفَرَةٍ وفَسَقَةٍ وكَذَبَةٍ وبَرَرَةٍ. ومِثْلُهُ خَوَنَـةٌ وحَـوَكَةٌ وبَاعَةٌ.

ونظيرُهُ من بناتِ الياءِ والواوِ من مَوْضِعِ اللاّمِ يَجيءُ على «فُعَلَةٍ»، نحو

---

(١) سقطت: « كذلك » في ف.

(٢) ص: نحو « قولك ».

(٣) آية ٥٢ / الحجر ١٥.

(٤) مجموعة م: « فما » كان.

(٥) في اللسان (شهد) ٤/ ٣٢٧: « وشهد الأمر والمصر شهادة فهو شاهد من قوم شهد » وقد حكى ذلك سيبويه في ٢/ ٢٠٦.

(٦) سقطت « وصيم » في ج ر.

(٧) سقطت « ونائم » في الأصل، ص، ل، وإثباتها يقتضيه السياق.

(٨) ف: « وذلك » شاهد.

(٩) سقطت « راكب » في غير الأصل، س، ص.

(١٠) سقطت « وغياب » في ف.

غُزَاةٍ ورُمَاةٍ، وقد جَاءَ شيءٌ منهُ[1] على «فُعْلٍ» كما جاءَ جَمْعُ فَعُولٍ[2]. وذلكَ بَازِلٌ وبُزْلٌ وشَارِفٌ وشُرْفٌ وعائِذٌ وعُوْذٌ، وعائِطٌ وعيْطٌ[3]. وقد كُسِّرَ[4] على «فُعَلاءَ» شُبِّهَ بفَعيلٍ، كما شُبِّهَ بفَعُولٍ، وذَلكَ[5] عالمٌ وعُلَماءَ، وشَاعرٌ وشُعَرَاءَ. يقولُهَا من لا يقولُ إلاَّ عالمٌ، ولَيْسَ (فُعُلٌ وفُعَلاءُ)[6] من هذا[7] الباب// بالمتمكّنِ.

و

وقد جَاءَ على «فِعَالٍ» فيما استُعْمِلَ إستعمالَ الأسماءِ، وذلكَ جائِعٌ وجِياعٌ ونَائِمٌ[8] ونِيامٌ، وصاحِبٌ وصِحابٌ ورَاعٍ ورِعاءٌ، فممّا يَصْلُحُ أنْ يكونَ على هذا قولُهُ: ﴿(و) اجْعَلْنَا للمتَّقينَ إمَاماً﴾[9] يكون واحدُهم آمًّا[10]. ومثلهُ نَاوٍ ونِواءٌ. للسِّمانِ من الإِبلِ.

وجاءَ على «فُعْلانٍ» وذلكَ[11] رَاعٍ ورُعْيانٌ، وشَابٌّ وشُبّانٌ.

---

(١) ك، ل: «منه شيء» وقد سقطت «منه» في ع.

(٢) ك: «كما جاء منه على فعول».

(٣) ك، ل: وعائط «وعوط» وعيط. وفي اللسان مادة (عيط) ٩/ ٢٣٢: «عاطت الناقة تعيط عياطاً وتعيطت واعتاطت لم تحمل سنين من غير عقر وهي عائط من إبل عيط وعيط وعيطات وعوط، الأخيرة على من قال رسل».

(٤) ك: وقد كسروا.

(٥) ع: وذلك «نحو».

(٦) كذا في: ف، وفي ص، ج ر: «ليس فعلاء ولا فعل» وفي الأصل وبقية النسخ: «فعل ولا فعل» سهو. والعبارة منقولة عن سيبويه. أنظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦ «هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف».

(٧) غير الأصل، س، ص: «في» هذا.

(٨) سقطت «ونائم» في س.

(٩) آية ٧٤ / الفرقان ٢٥. وفي الأصل: قوله في «اجعلنا... الآية» وما أثبته أولى. إذ أن تمام الآية ﴿ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً﴾.

(١٠) ص: «يكون آم» سهو.

(١١) سقطت «وذلك» في س.

ولا يَمْتَنِعُ ما كانَ من ذلكَ للآدميّينَ من الواوِ والنُّونِ. وإذا لَحِقَتْهُ التَّاءُ للتَّأنيثِ كُسِّرَ على فواعِلَ، نحـو[1] ضَارِبَـةٍ وضَـوارِبَ، وقَائلَـةٍ وقَوائـلَ[2]. وكذلكَ إنْ كانَتْ صِفَةً للمؤنَّثِ لا هاءً للتَّأنيثِ (فيها)[3]، وذلكَ[4] حَوايْضُ[5] وحَواسِرُ. ويُكَسَّرُ على فُعَّلٍ، نحو حُيَّضٍ وحُسَّرٍ ومُخَّضٍ. ولا يَمْتَنِعُ ما كانَ (منها)[6] فيهِ تاءُ التَّأنيثِ[7] من الألفِ والتَّاءِ، نحو ضَارِبَةٍ وضَارِبَاتٍ.

وإذا جاءَ «فَاعِلٌ» لغيرِ الآدميّيـنَ، كُسِّرَ على «فَواعِلَ» وإنْ كانَ لمُذَكَّرٍ أيضاً، لمُضَارَعَتهِ المؤنَّثَ[8]، من حيثُ اجتمعـا في امْتِنـاعِ الـواوِ والنُّـونِ (مِنْهُما)[9]. وذلكَ: جِمالٌ بوازل، وعواضه وأنشد أبو زيد:

[٢٠٥] ألا أنَّ جِيرانــي العشّيةَ رائِحُ
دَعَتْهُــمْ دَواعٍ من هَوىً ومَنادِحُ[10]

وما كان على فَعيلٍ، فإنَّهُ يُكَسَّرُ[11] على فُعَلاءَ وعلى فِعَالٍ. فَفُعَلاءَ نحو

---

(١) ف: «وذلك» نحو.
(٢) ص، ج ر: «وقاتلة وقواتل».
(٣) غير ك، ع، ل: «فيه» وما أثبته أولى لأن الضمير يعود على مؤنث.
(٤) مجموعة م عدا س: «وذلك» نحو.
(٥) ف: «حائض» وحوائض.
(٦) سقطت «منها» من الأصل، ف. واثباتها أولى.
(٧) ف: بتاء التأنيث.
(٨) ك: لمضارعة المؤنث.
(٩) الأصل: «منها» سهو.
(١٠) نسبه أبو زيد في النوادر ١٥٧ لحيان بن حلية المحاربي، والقيسي (١٨٤ و) لحيان ابن جبلة المحاربي. والشاهد فيه قوله «دواع» وفيه أيضاً إلى جانبه ما استشهد به أبو علي قوله «رائح» وقد قال الجيران ولم يقل رائحون، لأنه جعله اسماً للجمع كالجامل والباقر، ويحتمل أنه يريد جمع الجيران. والمنادح: جمع مندوحة وهي الأرض البعيدة الواسعة.
(١١) س: كسر.

فُقَهاءَ. وبُخَلاءَ وَظُرَفَاءَ. وفِعَالٌ، نحو ظريفٍ وظِرافٍ[1]. وفُعَالٌ بمنزلةِ فَعِيلٍ، لِتَعَاقُبِهِمَا في نحو طويلٍ وطُوالٍ، [2] وخفيفٍ وخُفَافٍ، وشَجيعٍ وشُجَاعٍ [3] وذلك[4]// شُجَاعٌ وشُجُعَاءُ وطُوالٌ وطِوالٌ[2] والمضاعفُ شَدِيدٌ وشِدادٌ، وحَديدٌ وحِدادٌ. ونظيرُ فُعَلاءَ فيه أفْعِلاءُ. وذلك أشدّاءُ وألِبّاءُ وأشِحَّاءُ. وقد يُكَسِّرُونَ المضاعفَ على أفْعِلَةٍ كما كسَّروه على أفْعِلاءُ نحو[5] أشِحَّةٍ، ونظيرُ فُعَلاءَ من بَناتِ الياءِ والواوِ فيهِ[6] أفْعِلاءُ. وذلكَ أغْنياءُ وأشْقِيَاءُ وأصْفياءُ. وقد (كُسِّرَ)[7] بناتُ الياءِ والواوِ على[8]. فِعَالٍ، نحو طويلٍ وطِوالٍ وقويمٍ وقِوامٍ، ولا يمتنعُ ما كانَ من ذلكَ للآدميّينَ من الواوِ والنُّونِ نحو: ظريفونَ وحكيمون [9]. وقد كُسِّرَ بَعْضُهُ على فُعُلٍ نحو نذيرٍ ونُذُرٍ، وجديد وجُدُدٍ، وسَديسٍ وسُدُسٍ.

ومن الياء ثَنِيٌّ وثُنٌ[10] وقد قالوا[11]: ثَنِيٌّ وثُنْيَانٌ، شَبَّهُوهُ بِجُرْيَانٍ. وقالوا: خَصِيٌّ وخِصْيَانٌ، شَبَّهوهُ بِظِلمانٍ وغِرْبَانٍ[12]. وقالوا: خِصْيَةٌ كما قالوا: غِلْمَةٌ. وقالوا: خَلَقٌ وخُلْقَانٌ، وجَذَعٌ وجُذْعَانٌ شُبِّهَ ذلكَ بِحُمْلانٍ.

١٤٣ ظ

---

(١) ج ر، مجموعة م: « نحو ظراف وكرام »، ص، ف: « نحو كرام وبراء ». ويجوز في براء أن تكون جمعاً لبارئ، وهو الذي برئ من مرضه، كمثل جائع وجياع وصاحب وصحاب. انظر اللسان (برأ) ١/٢٢.

(٢ ـ ٢) ساقط في س بسبب انتقال النظر.

(٣) ف: « وشجاع وشجيع ».

(٤) ص، ف « ولذلك ». تحريف، وهي ساقطة في ج ر.

(٥) ف: « وذلك » بدل « نحو ».

(٦) سقطت « فيه » في ك.

(٧) الأصل، س « وقد تكسر » وما أثبته أولى.

(٨) ك: « فيه » على.

(٩) الأولى أن يقول: نحو ظريفين وحكيمين بمقتضى ما فعله في غير ذلك من الأمثلة.

(١٠) كذا في مجموعة م. وفي غيرها: « وثنى ». تحريف.

(١١) س، ج ر، ف « وقالوا ».

(١٢) ص: وغلمان.

وقد كُسِّرَ شيءٌ منه على أفْعَالٍ، كما كُسِّرَ فَاعِلٌ عليهِ، في نحوِ أصحابٍ وأشْهَادٍ، وذلكَ يتيمٌ وأيتامٌ، وشَرِيفٌ وأشْرافٌ. وزعمَ أبو زيدٍ[1] أنَّهم قالوا[2]: كمِيٌّ وأكْمَاءٌ[3]، وزعم غيرُهُ أنَّ مِثْلَه عدوٌّ وأعْدَاءٌ[4].

وإذا[5] لَحِقَتِ الهاءُ فَعِيلاً للتَّأنيثِ[6]، وافقَ المذكَّرُ في الجَمْعِ. وذلك صَبيحةٌ وصِبَاحٌ، وظَرِيفةٌ وظِرَافٌ.

وقد يُكَسَّرُ[7] على فَعَائلَ. وذلك صَبَائحُ[8]، وصَحَائحُ وقالوا: (صَغيرٌ)[9] وصِغَارٌ، وسَمينٌ[10] وسِمانٌ. وقالوا: خليفةٌ وخَلائِفُ// [11] ١٤٤ فجَعلوهُ مثلَ ظَرائِفَ. وفي التَّنزيلِ: ﴿ثم جَعلناكُمْ خلائِفَ «في الأرْضِ»﴾[12][11] وقالوا: خُلَفَاءُ، فجاءوا بالجَمْعِ على خَلِيفٍ. وفي التَّنزيلِ: ﴿ويَجْعَلُكُمْ

---

(١) نوادره ص ١٥٥.

(٢) ك، ع: «قد» قالوا.

(٣) ورد في ج ر، مجموعة م بعد قوله «أكماء» قوله: «وأنشد»: ثم بياض بعد ذلك، ولعل المقصود به بيت ضمرة الذي أنشده له أبو زيد في نوادره (١٥٥) ضمن أبيات. وقد جاء فيه أكماء جمعاً لكمى والبيت هو:

تركت ابنتيك للمغيرة والقنا شوارع والأكماء تشرق بالدم

(٤) ج ر، مجموعة م عدا س: «ومثله عدو وأعداء». وفي س: «وزعم غيره: عدو وأعداء».

(٥) ع: «فإذا».

(٦) ص: «لحقت فعيلاً الهاء للتأنيث».

(٧) ع: «وقد كسر».

(٨) ج ر: «صفائح».

(٩) الأصل، س: «صغيرة» وما أثبته أولى لمقتضى السياق.

(١٠) ص: «وصبيح وصباح» وسمين... زيادة.

(١١-١١) ساقط في ف.

(١٢) آية ١٤/ يونس ١٠، وتكملتها من ع، ل، وتمامها: ﴿ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون﴾. وفي ص: «وجعلناهم خلائف». وهذه الآية ٧٣ / يونس ١٠، وتمامها: ﴿وأغرقنا الذين كذبوا بآياتنا﴾. وقد وردت في الأصل: «وجعلناكم خلائف» سهو.

خُلَفَاءَ الأرْضِ ﴾[1] فجاءَ هذا على خليفٍ[2] وقد (أَسْتَعْمَلَهُمَا)[3] جميعاً أوسٌ[4] في قوله:

[٢٠٦] إنَّ منَ القـــومِ موجـــوداً خليفتُهُ
وما خليفُ أبـي ليلـى بمَوْجُودِ[5]

وقالوا ظَريفٌ وظُروفٌ، فَكَسَّرُوهُ على حذفِ الزِّيادةِ.

وما كان فَعُولاً فإنَّهُ يُكَسَّرُ على فُعُلٍ للمذكَّرِ والمؤنَّـثِ. وذلكَ صَبُـورٌ وصُبُرٌ، وغَفورٌ وغُفُرٌ[6].

وما كان وصفاً للمؤنَّثِ جُمِعَ على فَعائِلَ، كما جُمِعَ عليهِ[7] فَعيلةٌ. وذلكَ

---

(١) آية ٦٢ / النمل ٢٧. وورد منها في ع، ل: « خلفاء الأرض » فقط، وهي في ج ر: « إذا جعلكم خلفاء ». وهذا جزء من الآيتين ٦٩ و ٧٤ / الأعراف ٧. وورد في الأصل: « وجعلناكم خلائف » سهو.

(٢) أنكر سيبويه « خليف » أما الذي حكاه فهو أبو حاتم وأنشد بيت أوس الآتي - أما قول سيبويه فهو: « وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر فحملوه على المعنى، وصار كأنهم جمعوا خليف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير. (الكتاب ٢/ ٢٠٨) انظر أيضاً القيسي (١٨٣ ظ)، شرح الشافية ١١٩.

(٣) الأصل، ك، ف: « استعملها » وما أثبته أولى.

(٤) ك: « أوس جميعاً ».

(٥) قاله في رثاء عمرو بن مسعود الأسدي. الشاهد فيه قولـه: « خليفتـه » ثم قال: « ومـا خليف » وخليف وخليفة واحد في المعنى وجمع خليفة خلائف، كطريف وطرائف، وجمع خليف: خلفاء كظريف وظرفاء وكلا الجمعين ورد في التنزيل كما تقدم.
ونقل الرضي في شواهد الشافية قول أحد شراح الكتاب: « إذا كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا في هذا البيت » وهو الأظهر، فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون مما رخم في غير النداء ضرورة.
ديوانـه ق ١١/ ٥ ص ٢٥ ومنسـوب له في القيسـي (١٨٣ ظ)، المخصص (عجزه) اللسـان (خلف) ١٠/ ٤٣١، شواهد الشافية ١٣٩. وروايته في جميع ما تقدم من المراجع « وما خليف أبي وهب » وفي اللسان « إن من الحي ».

(٦) ج ر، ف: « وعقور وعقر ».

(٧) ف: « على » سهو.

عجوزٌ وعَجَائزُ، وقالوا: عُجُزٌ وصَعُـودٌ وصعائِـدُ، وقالـوا للوالـه: عَجُـولٌ وعُجُلٌ، كما قالوا: عَجُوزٌ وعُجُزٌ.

وقالوا صَعَائد، ولم يقولوا: صُعُدٌ، وقالوا: صُعُدٌ، وقالوا: عُجُلٌ، ولم يقولوا عَجَائلُ، يُسْتَغْنَى ببعضٍ ذلكَ عن بَعْضٍ، وليس شيءٌ من فَعُولٍ يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، وإنْ عَنَيْتَ الآدميِّينَ، كما أنَّ مُؤنَّثَهُ لا يُجْمَعُ بالتَّاءِ لمَّا لم تَكُنْ فيه علامةُ التَّأْنيثِ.

وقالوا: عَدُوٌ وعَدُوَّةٌ[1]، شبّهوهُ بصديقٍ وصديقةٍ[2] [3] كمـا اتَّفَقَـا[3] في وقوعهما مُفْرَدي اللفظِعلى (الجميع)[4]، كقولهِ تعالىٰ: ﴿**فَإِنْ كانَ من قَومٍ عَدُوٍّ لكم**﴾[5] وفعيلٌ في[6]: ﴿**ولا يَسْأَلُ حيممٌ حميماً يُبَصرونَهُمْ**﴾[7]. وقال رؤبَةُ:

[٢٠٧] دَعْها فما (النَّحْوِيُّ) من صَدِيقها[8].

وفَعَالٌ بمنزلةِ فَعُولٍ في التَّكْسِيرِ[9] اتَّفَقَا في التَّكْسِيرِ[9] كما اتَّفقا/ / في امتناع ١٤٤

---

(١) ص: عدوة وعدو.

(٢) ص: بصديقة وصديق.

(٣ ـ ٣) ساقط في ك.

(٤) الأصل، ف: «على الجمع».

(٥) آية ٩٢ / النساء ٤، وفي الأصل «وإن» تحريف.

(٦) سقطت في «غير الأصل»، س، ف. العبارة في ج ر: «وفعيل» «كقوله تعالى: ».

(٧) آية ١٠ و ١١ / المعارج ٧٠.

(٨) خاطب بهذا الرجز يونس بن حبيب في حكاية معروفة. وقيل هو لامرأة من العرب خاطبت به أبا زيد الأنصاري. الشاهد في قوله «من صديقها» وهو يريد «من أصدقائها»، وذلك أنه فعيل وهو يقع للواحد والجميع والمذكر والمؤنث. ويجوز أن يكون النحوي هنا منسوباً إلى بني نحو وهم حي معروف. ديوانه ق ٧٣ / ٣ ومنسوب له في القيسي ١٨٣ ظ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٧٣، الحجة ١/ ١٦٩، شواهد الشافية ١٣. وقد ورد في الأصل فما «النحوير» تحريف.

(٩ ـ ٩) ساقط في ع، ف.

التَّاءِ من الدُخُولِ على (مُؤَنَّثِهَا)[1]. وذلك قولُكَ: امرأةٌ صَنَاعٌ ونِسَاءٌ صُنُعٌ كما قالوا[2]: صَبُورٌ وصُبُرٌ.

وقالوا: في بناتِ الواوِ نَوارٌ ونُـوْرٌ وعَـوانٌ وعُـوْنٌ، وجَـوادٌ وجُـوْدٌ. قالَ[3]:

[٢٠٨] ومأتَـمٍ كالدُّمـى (حُـوْرٌ) مدامِعُها
لـم تَبْـأَسْ العَيْشَ أبْـكاراً ولأعُوْنا[4]

وفعالٌ بمنزلةِ فَعَالٍ، نَاقةٌ كِنَازُ اللَّحْمِ والجَمْعُ[5] كُنُزٌ وتقولُ فيها[6] أيْضاً دِلاثٌ ودُلُثٌ[7].

وقولُهُمْ: هِجَانٌ للجماعَةِ عندَ الخليلِ[8] بمنزلةِ ظِرافٍ، كَسَّرُوا فِعالاً على فَعَالٍ، كما كَسَّروا في الأسماءِ[9] فُعْلاً على فَعْـلٍ، وذلَكَ قولُهُـمْ: الفُلْكُ، وليسَ هِجَانٌ للجَمْعِ كجُنُبٍ[10] فيمنْ لم يَجْمَعْ، لأنَّكَ تقولُ هِجَانانِ.

ومثلُ هِجَـانٍ قَوْلُهُـمْ: دِرْعٌ دِلاصٌ وأدْرُعٌ[11] دِلاصٌ. ومثـلُ ذلكَ من

---

(١) الأصل، س، ص: « مؤنثها » تحريف، ك: « مؤنثيهما » وما أثبته أولى.

(٢) ف: « كما قال ».

(٣) ص: « وقال ».

(٤) لتميم بن مقبل في ديوانه ق ٤١/ ٣١ ص ٣٢٥، القيسي (١٨٤ و)، اللسان (أثم) وقد ورد في الأصل س، ف « حمر مدامعها ». وروايته في اللسان « لم تيأس ».

(٥) ع، ف: « والجميع ».

(٦) س: « فيهما ».

(٧) في اللسان (دلث) ٢/ ٤٥٣: « الدلاث السريعة والجمع كالواحد من باب دلاص لا من باب جنب »... وحكى سيبويه في جمعها أيضاً ذلث. أنظر أيضاً الكتاب ٢/ ٢٠٩.

(٨) سيبويه ٢/ ٢٠٩ وقد سقط قوله « عند الخليل » في ف.

(٩) ك، ل: « في الاسم ».

(١٠) ص: بمنزلة جنب.

(١١) ص: « وأدراع » تحريف انظر المرجع السابق، وشواهد الشافية ١٣٦.

الأسماءِ أنَّ أبا الخَطَّابِ[1] زَعَمْ أَنَّهُمْ يجعلونَ الشِّمـالَ جمعـاً، وعلـى هذا (يجوزُ)[2] في قولِ عَبْدِ يغوثَ:

[٢٠٩] وما لَوْمِي أخي من شِمالَيا[3].

(أن يكونَ)[4] جَمْعَاً بمنزلةِ شَمَائِلَ[5]. وأمَّا (فَيعِلٌ)[6] فَمِمَّا يَختَصُّ بهِ المعتلُّ ولا يكونُ في الصَّحيحِ، وذلكَ نحـو بيِّـع وقَيِّمٍ (وسيِّدٍ)[7] يقولـونَ للمذكَّرِ: بَيِّعُونَ وللمؤنَّثِ: بَيِّعَاتٌ. وقـد كسَّـرُوا (فَيْعِـلا)[8] علـى أفْعَـالٍ،

---

(١) سيبويه ٢/ ٢٠٩. ونصه: « وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشمال جميعاً ».

(٢) الأصل « يحكون ». تحريف.

(٣) نسب في غير الأصل « لجرير » ولهذا نص البطليوسي في الاقتضاب « على توهم الفارسي في نسبة البيت لجرير بقوله وأنشد أبو علي الفارسي قوله: « وما لومي أخي من شماليا » وذكر أنه لجرير، وهو غلط ». كما اتفقت عامة النسخ (في ف « في قول الشاعر »:) في اختلافها مع الأصل في الكلام الذي قبل الشاهد وبعده. وهو: « وعلى هذا يجوز في قول جرير: « ما لومي أخي من شماليا » أن يكون جمعاً يعني به شمائلي. والبيت بتمامه:

ألـم تعلمـا أن الملامـة نفعها ... قليل ومـا لومـي أخـي من شماليا

لعبد يغوث في: القيسي (١٨٢ ظ)، المفضليات ق ٣٠/ ١ ص ١٥٥، أدب الكاتب ١١٠، ذيل الأمالي ١٣٢، الاقتضاب، اللسان (شمل) ١٣/ ٣٨٨، شواهد المغني ١٤٧، الخزانة ١/ ٣١٤، شواهد الشافية ١٣٥ وغير منسوب في: شروح سقط الزند (عن التبريزي) القسم الثاني / ٥٤٥.

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل واثباته يقتضيه السياق.

(٥) غير الأصل: « شمائلي ».

(٦) الأصل، س، ل، ج ر « فعيل ». وفي اللسان (قوم) ١٥/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ « قال الفراء في القيم هو من الفعل فعيل أصله قويم وكذلك سيد سويد وجيد جويد... قال: ليس في أبنية العرب فيعل ». وقد أثبت « فيعل » لأنه رأي سيبويه كما أن عبارة الفارسي منقولة عنه مع بعض التغيير اليسير فالنص في سيبويه ٢/ ٢١٠ « وأما فيعل فبمنزلة فعال نحو قيم وسيد وبيع يقولون للمذكر بيعون وللمؤنث بيعات ».

(٧) « وسيد » سقطت من الأصل. وهي مثبتة في عامة النسخ وفي سيبويه مع اختلاف في الترتيب ففي ك: « قيم وبيع وسيد »، وفي س: « بيع وسيد وقيم ».

(٨) كذا في ص، ج ر وفي الأصل وعامة النسخ « فيعل ». وفي س: « فعيل ». وهو رأي الفراء كما تقدم.

نحو[1] مَيّتٍ وأموْاتٍ، وقَيْلٍ وأقوالٍ[2] وقيْلٌ فَيْعِلٌ من القـولِ، والعينُ منهـا محذوفةٌ، كأنَّهُ الذي لهَ قولٌ، أي[3] يَنْفُذُ قَوْلُهُ.

وعلـى أفْعِـلاءَ[4] قالـوا: هَيِّنٌ وأهْوِنَـاءُ، وبَيِّنٌ وأبْيِنَـاءُ[5] [6] وقالـوا: أبِيْنَاءُ[6].

١٤٥ و وعلى فِعَـالٍ نحـو جَيِّدٍ وجِيادٍ. وقـد جاءَ[7] شيءٌ منـه[8] قد اسْتَوى فيه المـذكَّرُ والمؤنَّـثُ[9]. قال تعالـى: ﴿وأحْيَيْنَـا بِهِ بَلْـدَةً مَيْتـاً﴾[10]. وقالوا: ناقةٌ رَيِّضٌ، للصَّعْبَةِ.

وفَعيلٌ إذا كانتْ[11] في مَعْنَى مَفْعُولٍ فالمؤنَّثُ والمذكَّرُ يَسْتَـوِيَانِ فيهِ[12] بمنزلةِ فَعُولٍ، ولا يجمعُ بالواو والنُّونِ كما لم يُجْمَعْ فَعُولٌ. وتكسيرُهُ علـى فَعْلَى، وذلكَ جريحٌ وجَرْحَى، وقتيلٌ وقَتْلَى.

وقالوا: قُتَلاءُ وأُسَرَاءُ شَبَّهُوهَا[13] بظُرَفَاءَ. وقالوا: رَجُـلٌ حميدٌ، وامرأةٌ حميدةٌ، شَبَّهوهَا بَرشيدٍ ورَشِيدَةٍ[14]، حيثُ تَقَارَبا في المَعْنَى.

---

(١) سقطت « نحو » في ف.

(٢) ع: « وأقيال » سهو. انظر سيبويه ٢/ ٢١٠، اللسان (قول) ١٤/ ٩٤.

(٣) ص: « أو » تحريف.

(٤) ف: « وقد جمع » على أفعلاء.

(٥) سيبويه ٢/ ٢١١.

(٦ - ٦) ساقط في: ص، ف.

(٧) غير الأصل س، ل: « وجاء ».

(٨) سقطت « منه » في: ص، ج ر.

(٩) ف: « المؤنث والمذكر ».

(١٠) آية ١١ / ق ٥٠. وفي غير ص « وأحيينا ». تحريف.

(١١) ع، ل ج ر: إذا «كان».

(١٢) سقطت: « فيه » في ص.

(١٣) ص « فشبهوها » ج ر: « شبهوه ».

(١٤) س: « برشيدة ورشيد ».

وقالوا: شَاةٌ ذَبِيحٌ وناقةٌ كسيرٌ. فأمَّا الذبيحةُ والضَحيَّةُ والرَّمِّيَّةُ في قولهم: بِئْسَ الرَّمِيَّةُ الأرنبُ[1]، فليسَ من هذا، ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ ذلكَ فيها، ولم تُرْمَ وذبيحةٌ[2] ولم تُذْبَحْ أنْشَدَ أبو زيدٍ:

[٢١٠] ثم رآني لأكونَنْ ذَبيحَةً
وقد كَثُرَتْ بينَ الأعَمِّ المضائضُ[3]

كأنَّه قالَ: لأكونَنّ مما يَذْبَحُهُ.

بَابُ ما جُمِعَ على معناه دونَ لَفْظِهِ

قالَ الخليلُ[4]: إنَّما قالوا مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى ونحوَ ذَلَكَ[5]، لأنَّ هذِه الأشياءَ أمورٌ ابْتُلُوا بها، وأُدْخِلوا فيها، وَهُمْ لها كارِهونَ.. فصارَ بمنزلةِ المفعولِ بهِ نحو جَريحٍ وجَرْحَى، وعَقيرٍ وعَقْرَى، وليسَ كذلكَ[6] في

---

(١) انظر سيبويه ٢/٢١٣، وفسره في اللسان (رمى) ٢٠/٥٣ بقوله: أي بئس الشيء مما يرمى به الأرنب.

(٢) سقطت « ذبيحة » في ل.

(٣) لقيس بن جروة ويلقب بعارق. والشاهد فيه: « لا كونن ذبيحة » أي مما يذبحه، بينه أبو علي لأنهم يقولون ذبيحة لما لم يذبح، وضحية لما لم يضح به، ورمية لما لم يرم، وذبيح لما ذبح، ورمى لما رمى. وفي النوادر: « الأعم: الجماعة قال الرياشي: كذا روى، ولو قال: الأعم لكان أصح » والأعم ـ بالفتح ـ الأكثر وأراد في البيت: جمهور العشيرة، . . . والأعم ـ بالضم ـ جمع عم مثل حظ وأحظ وصك وأصك، وشدو أشد. والمضائض: المكاره واحدها مضيضة. والبيت منسوب له في القيسي ١٨٥ ظ، نوادر أبي زيد ٦١ ـ ٦٢. وهو غير منسوب في: التنبية على شرح مشكلات الحماسة ١٨٢، المخصص ٨/ ٨١ (عجزه)، اللسان مواد (عمم) ١٥/ ٣٢٣ و (رمى) ١٩/ ٦٩. وروايته في ف: « ثم رماني » وبهذه الرواية ورد في اللسان. وورد في التنبية « ثم وأنى » تحريف، وفي النوادر: « لا أكونن » سهو. وروايته في القيسي: « الأعم »، وقد ذكرت هذه الرواية في النوادر.

(٤) سيبويه ٢/٢١٣.

(٥) في نص سيبويه « وأشباه ذلك ».

(٦) ص: « ذلك » تحريف.

اللَّفْظَ، لأنَّ[1] المريضَ مثلُ الظريف، فكانَ حَقُّهُ مِراضٌ كما قالَ جريرٌ.

[٢١١] وفي المِراضِ لنا شَجْوٌ وتَعْذِيبُ[2].

وقد قالوا في (الهالكِ)[3] // هُلاَّكٌ وهَالِكونَ، كما يجبُ في القياسِ. والحَمْلُ في هذا البابِ على اللفظِ أكْثَرُ في كلامِهِمْ من الحَمْلِ على المعنى، ألا ترى أنَّهم قالوا: دامِرٌ ودامِرونَ[4] ولم يقولوا: دَمْرَىٰ[5].

١٤ ظ

وقالوا: بعيرٌ جَرِبٌ وإبلٌ جِرَابٌ، جَعَلوُهُ بمنزلةِ حَسَنٍ وحِسَانٍ، وَوَافَقَ (فَعِلٌ)[6] فَعَلاً في الصِّفَةِ، كما وَافَقَ جَمَلٌ فَخِذاً في التَّكْسِيرِ حَيْثُ جَمَعوها على أفْعالٍ. فأما قولُهُمْ: جَرْبَى فيجوزُ أنْ يكونَ جَمْعَ أجْرَبٍ أيضاً، ويُحْمَلُ[7] على المَعْنَى. كما قالوا: أحْمَقُ وحَمْقَى، وأنوَكُ ونَوْكَى. جُعِلَ[8] ما أُصيبَ بهِ في بَدَنهِ بمنزلةِ ما أُصيبَ بهِ في نَفْسِهِ.

---

(١) ل: « ولأن ».

(٢) ديوانه ص ٣٤ من قصيدة يمدح بها أيوب بن سليمان بن عبد الملك وتمام البيت:

قتلننا بعيون زانها مرض وفي المراض لنا شجو وتعذيب

وهو منسوب له في القيسي (١٨٦ و).

(٣) الأصل: « في الهلاك » سهو.

(٤) س: « ذامر وذامرون » تصحيف. وفي اللسان (دمر) ٥/ ٣٧٧: « ورجل دامر: هالك لا خير فيه، يقال رجل خاسر دامر ».

(٥) س: « دامري ». تحريف وجاء في شرح الجرجاني للكتاب (١٦٦ و): « وأما قولهم دامر ودامرون وامتناعهم من أن يقولوا: « دمرى » فلأجل أن اعتبار ذلك نوع من المشكلة فلا يجب في كل شيء ».

(٦) الأصل « فعال » سهو. وقد نص سيبويه على ذلك في ٢/ ٢١٤ إذ جاء فيه: « وقالوا: قوم وجاع » كما قالوا: بعير جرب وإبل جراب جعلوها بمنزلة حسن وحسان، فوافق فعل فعلا هنا كما يوافقه في الأسماء ».

(٧) ف: « وحمل ».

(٨) ف: « وجعل ».

وقالوا: جُرْبٌ على القياسِ قالَ:

[٢١٢] (ما إنْ رأيْتُ ولا سَمِعْتُ بِهِ) كاليوم طالى أيْنُقٍ جُرْبِ[١]

وقالوا: أَيِّمٌ وأَيَامىٰ (فأَجْرَوهُ)[٢] مُجْرَى وَجَاعَى[٣]. وقال غَيْرُ سيبويهِ: كان أيايم فَقُلِبَ.

وقالوا: حَذَارَي، لأنَّ الحَذِرَ كالخائِفِ.

وقالوا: أُسَارَي، شَبَّهُوهُ بكُسَالَى. وقالَ[٤]: ولَيْسَ يجيءُ كلُّ ذا على المعنى. لم يقولوا بَخْلَى ولا سَقْمَى، وقد جاءَ شيءٌ كثيرٌ منه[٥] على فَعَالَى نحو يَتامى وحَبَاطَى، وليسَ الحَمْلُ على المعنى بالأصْلِ.

بابُ ما جاءَ على أربعةِ أحْرُفٍ مُلْحقاً أو على (وزنِ)[٦] المُلْحَقِ من الثلاثةِ بالأربعةِ، يُكسَّرُ[٧] تكسيرَ ما كانَ على أرْبَعةٍ[٨]

وذلكَ نحو قَسْورٍ وقَسَاوِرَ، وتَوأَمٍ وتَوائِمَ جعلوهُ كَقَشَاعِمَ[٩] وقالوا:

---

(١) لدريد بن الصمة يخاطب الخنساء في القيسي ١٨٦ و، جمهرة اللغة ١/ ٣٢٤، وهو غير منسوب في المغنى ٢/ ٦٧٩. وتكملة صدره من ع. وروايته في المغنى « هانيء أينق ».

(٢) الأصل: « أجروه » وما أثبته أولى.

(٣) ص، ف: « وجع » ووجاعي ».

(٤) غيرالأصل: « قال ». والمقصود به سيبويه. والنص: « وليس يجىء في كل هذا على المعنى ولم يقولوا بخلى ولا سقمى » (الكتاب ٢/ ٢١٤).

(٥) ج ر، مجموعة م عدا س: « وقد جاء شيء منه كثير ». والنص في سيبويه جـ ٢/ ٢١٤: « وقد جاء منه شيء كثير ».

(٦) الأصل: « دون » تحريف.

(٧) ص، ف: « فكسر ».

(٨) ص، ف: على أربعة أحرف.

(٩) جمع قشعم وهو المسن من الرجال والنسور والرخم والأنثى: أيضاً قشعم. أنظر السان (قشعم) ١٥/ ٣٨٥.

غَيْلَمٌ وغَيَالِمُ، والغليمُ[1] جعلوهُ كَسمْلَقٍ وسَمَالِقَ[2].

ولا (يمتنعُ)[3] هَذا من الواوِ والنُّونِ[4] في الآدمِّيينَ، كما أنَّ مؤنَّثهُ// يُجْمَعُ بالتَّاءِ. وفي التَّنزيلِ: ﴿فَرَّتْ منْ قَسْوَرَةٍ﴾[5] فَلحِقَتْهُ التَّاءُ. وقالَ[6]. ١٤٦ و

[٢١٣] فلا تفْتَخِرْ فإنَّ بنـي نزارٍ لِعَـلاَّتٍ، وليسـوا توْأمينَا[7]

ومما جاءَ على وزن المُلْحَقِ وليسَ بهِ أفْعَلُ، إذا كان صِفَةً، فإنَّهُ يُكَسَّرُ على فُعْلٍ، كما كُسِّرَ فاعِلٌ عليهِ[8]. وذلكَ نحـوِ[9] بازلٍ وبُـزْلٍ، وحائِـلٍ وحُوْلٍ، وذلكَ قولُكَ: أحمرُ وحُمْرٌ وأخْضرُ وخُضْرٌ. وكذلكَ كلُّ ما كانَ على أفْعَلَ، ومؤنَّثُهُ فُعْلاءُ ولا يُثَقَّلُ الأوسطُ منه إلاّ أنْ يُضْطَرَّ إليه شاعرٌ كما قالَ:

[٢١٤] (أيُّهـا الفتيانُ في مَجْلِسِنا جَرِّدُوا مِنهـا) وِرَاداً وشُقُرْ[10]

---

(١) سقطت « الغيلم » في ج ر، مجموعة م عدا س.

(٢) في اللسان (سملق) ١٢/ ٣٠ « السملق »: القاع المستوي الأملس والأجرد لا شجر فيه وامرأة سملق لا تلد شبهت بالأرض التي لا تنبت ».

(٣) الأصل: ولا (يمنع) سهو.

(٤) سقطت « النون » في س.

(٥) آية ٥١ / المدثر ٧٤.

(٦) ص: « كما قال » ف: « قال».

(٧) للكميت بن زيد الأسدي الشاهد فيه قوله: « توأمينا » جمع توأم، جمعه بالواو والنون لما كان لمن يعقل وجمعه توائم. والعلة: الضرة، وبنو العلات: بنو الأمهات المتفرقات. ديوانه ص ١١٨ / بيت ٦٤٧ ومنسوب له في القيسي (١٨٦ ظ)، اللسان (تأم) ١٤/ ٣٣٨.

(٨) ف: « على فعل ». وهو تكرار مخل.

(٩) سقطت: « نحو » في ف.

(١٠) لطرفة بن العبد البكري. الشاهد فيه قوله: وشقر: جمع أشقر، وكان الحكم شقر بالتخفيف فحرك القاف ضرورة، أو اتباعاً للأول. ورادا: جمع ورد، قوله جردوا منها: أي ألقوا عنهـا جلالِهـا، وأسرجوها للقاء وورد في الأصل «ورادا وشقر »، وبتمامه في: ص، ف وسقط من بقية النسخ، وكتب في مكانه « مبيض ». ديوانه ٦٣. وهو منسوب له في: مختار الشعر الجاهلي ق ٢/ ٦٠ =

وقد[1] كَسَّروهُ على فُعْلانَ، كَحُمْرَانَ[2] وشُمْطَانَ وبيضانَ وأُدْمَانَ.

قالَ:

[٢١٥] وَمِعْزىً (هَدِباً) يعلو   قَرارَ الأرضِ سودانا[3].

وقد كَسَّروا ما أسْتُعْمِلَ منه أسْتِعْمَالَ الأسماءِ تكسيرَهَا. وذلكَ قَولُهُمْ: الأَجَارِعُ والأَبَاطِحُ والأَسَاوِدُ والأَدَاهِمُ: ألا ترى أَنَّهم يقولونَ: نزلتُ الأَبْطَحَ، ورَعَيْتُ الأَجْرَعَ، ولا يكادونَ يقولونَ: المكانُ الأَجْرَعُ. وقال[4]:

[٢١٦] بأجرَعَ مِقْفَار بعيدٍ من القُرى
فلاة وحُفَّتْ بالفَلاةِ جَوانِبُهْ[5]

ومؤَنَّثُهُ[6] أيضاً كُسِّرَ على فُعْلٍ، لأنَّ المذَّكر والمؤَنَّثَ[7] قد[8] يستويانِ في تأنيثِ الجَمْعِ، نحو: هي الرِّجالُ وهي النِّساءُ، وجمعوا ما أَسْتُعْمِلَ من

= ص ١٤٦، القيسي (١٨٦ ظ)، الخزانة ٤/١٠٢، المحتسب ١/١٦٢ (بجزئه الذي في الأصل)، وبه أيضاً ورد في الخصائص ٢/ ٣٣٥ غير منسوب.

(١) ك: « قال » وقد.

(٢) ص: نحو حمران.

(٣) لم ينسب لقائل معين. والشاهد فيه قوله: « سودانا »، جمع أسود ومثله: أحمر وحمران، وأشمط وشمطان وأبيض وبيضان، والمعزي هنا اسم للجمع ولذلك قال: « سودانا ». القيسي (١٨٧ و)، سيبويه والشنتمري ٢/ ١٢، المنصف ١/ ٣٦، ابن يعيش ٥/ ٦٣، اللسان (قرن) ١٧/ ٢٠٩. وورد في الأصل واللسان « هدياً » تصحيف. وفي غير الأصل « قران »، وبهذه الرواية جاء في لمراجع المتقدمة. والقران ما ارتفع من الأرض وهو جمع « قرن ». وذكر القيسي أنه يروى أيضاً « قرار الأرض ».

(٤) ص: قال.

(٥) لذي الرمة. قيل فيه: « لو كسر تكسير الصفة لقيل جرع مثل حمر ». والأجرع والجرعاء أرض ذات حروثة تشاكل الرمل. ديوانه ٣٨ ومنسوب له في القيسي ١٨٧ و، الاقتضاب ص ٤٠٩.

(٦) ص: « ومؤنثها ».

(٧) ف: « المؤنث والمذكر ».

(٨) سقطت « قد » في ف.

فَعْلاءَ أسْتعمالَ الأسماءِ بالألفِ والتَّاءِ، فقالوا[1]: بَطْحَاواتٌ كما قالوا: صَحْرَاواتٌ. كما جعلوا// الأباطحَ كالأضَاحي[2] والأرانبَ. ١٤٦ ظ
وقالوا: بَطْحَاءُ وبِطَاحٌ وبَرْقَاءُ وبِراقٌ[3] فَكَسَّرُوها على فِعَالٍ، كما قالوا: عَبْلَةٌ وعِبالٌ، وأُنْثى وإنَاثٌ.

بابُ جمعِ[4] ما كانَ من الصِّفاتِ على أكثرِ من أربعةِ أحرفٍ

من ذلكَ ما كانَ[5] على مِفْعَالٍ، تقولُ في تكسيرِهِ مفاعيلُ، نحو مِكْثَارٍ ومَكَاثِيرَ، ومِهذارٍ ومَهَاذِيرَ، ومِطْعَانٍ ومَطَاعينَ. قالَ:

[٢١٧] مطاعِينُ في الْهَيْجَا مطاعِيمُ للقِرىَ
إذا أبْيَضَّ آفاقُ السَّماءِ من القَرْسِ[6]

ولم يُجْمَعْ بالواوِ والنُّونِ[7]، حيثُ استوى لفظُ المذكَّرِ[8] والمؤنَّثِ، كما لمْ يُجْمَعْ فَعُولٌ بهما[9]. ومِفْعَلٌ بمنزلةِ مِفْعَالٍ، لاسْتَواءِ المذَّكرِ والمؤنَّثِ

---

(١) ف: « قالوا ».
(٢) ص: « بالأضاحي » تحريف ف: « شبهوها بها كما شبهوا الأباطح بالأضاحي ».
(٣) في اللسان (برق) ١١/ ٢٩٧: « والبرقاء: أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل، وجمعها برق وبراق، شبهوه بصحاف لأنه قد استعمل استعمال الأسماء ».
(٤) سقطت: « جمع » في ف.
(٥) ف: « ما كان من ذلك ».
(٦) نسب لأوس بن حجر في اللسان (قرس) ٨/ ٥٢. وغير منسوب في القيسي (١٨٧ ظ)، المخصص ٦/ ٨٧، اللسان (طعن) ١٧/ ١٣٥. وروايته في ع: « إذا إحمر » وفي مجموعة م عدا س: « من المحل » وذكر القيسي أنه يروى أيضاً « إذا أغبر » وبهذه الرواية ورد في المخصص واللسان (طعن). وورد في اللسان: « إذا اخضر ». وروايته في المخصص « مطاعيم في الدجى » وفي اللسان (صعن): « مكاشيف للدجى » و « من القرص » والأخيرة تحريف.
(٧) ص « والتاء » سهو.
(٨) ص: « اللفظ للمذكر ».
(٩) ل: « فيهما ».

فيه، وهو عند الخليل [1] مقصورٌ من مِفْعَالٍ لتَصْحيحِهِمْ نحو مقْوَلٍ ومِخْيَطٍ [2]. وذلكَ [3] نحو مِدْعَسٍ ومَدَاعِسَ [4]، ومِقْوَلٍ ومَقَاوِلَ. وكذلك «مِفْعيلٌ» [5] نحو مِحْضيرٍ ومَحاضِيرَ، ومِئْشيرٍ ومَآشيرَ. قالوا: مِسْكينَةٌ شُبِّهَتْ بفَقيرةٍ حيثُ لم يكنْ في معنى الإِكْثارِ، كما أنَّ المِحْضِيرَ له، فتقولُ على هذا مسْكينُونَ، وجَاءَ في التَّنزيلِ: (المسَاكينُ) [6]. وقالوا للمرأةِ: مِسْكينٌ.

ومَّما يُكَسَّرُ ولا يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ مُفْعِلٌ الذي يكونُ للمؤنَّثِ ولا تَدْخُلُهُ التَّاءُ نحو مُطْفِلٍ ومَطَافِلَ [7]، ومُشْدِنٍ ومشادنَ [8]، لَمَّا لم تَدْخُلْهُ التَّاءُ صارَ [9] كالسلُوبِ [10] فلم يَجُزْ فيهِ إلاّ التَّكسيرُ وقالوا: مَطَافيلُ، قال:

[٢١٨] مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نتاجُهَا يُشابُ بماءٍ مثلِ ماء المفاصلِ [11]

---

(١) أنظر سيبويه ٢/ ٣٦٧.

(٢) ص: «لتصحيحهم نحو معير ومكيل ومقول ومعيل ومخيط».

(٣) ص، ف: «ونحو ذلك».

(٤) في اللسان (دعس) ٣٨٦ - ٣٨٧: «ورمح مدعس والمداعس الصم من الرماح».

(٥) حرك في الأصل وبعض النسخ بفتح الميم وكذلك الأمثلة التي على بنائه. والصواب ما أثبته. أنظر النص في سيبويه ٢/ ٢١٠.

(٦) وردت في مواضع كثيرة من المصحف. أنظر: الآيات: ٨٣ و١٧٧ و٢١٥ / البقرة ٢، ٨ و٣٦ / النساء ٤، ٨٩ / المائدة ٥.

(٧) ص، ف: ومطافيل. تحريف لأن مطافيل سيأتي الحديث عنها.

(٨) ص: ومشادين. تحريف.

(٩) ف: صارت.

(١٠) في اللسان (سلب) ١/ ٤٥٤: «والسلوب من النوق التي ألقت ولدها لغير تمام» وفي شرح الجرجاني للكتاب (١٦٨ ظ): شبهه (أي بناء مفعل) بالسلوب من حيث أن فعولاً لا يدخله التاء».

(١١) لأبي ذؤيب الهذلي. لشاهد فيه قوله: مطافيل جمع مطفل. والكثير المستعمل مطافل والمطفل: ذات أطفال وماء المفاصل: جمع مفصل، وهو الذي يفصل بين جملين. والبيت منسوب له في شرح إشعار الهذلين ق ١٢/ ص ١٤١، ديوان الهذليين القسم الأول / ص ١٤١، القيسي =

١٤٧ و وما كان// على فُعلاءَ فإنَّه يُكسَّرُ على فِعَالٍ. وذلك نُفساءُ ونِفاسٌ، وعُشَراءُ وعِشَارٌ وفي التَّنزيل:

﴿ وإذا العِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾[1] وقالوا: عُشَراواتٌ ونُفسَاواتٌ. شَبَّهُوها برُبَعَةٍ ورُبَعَات ورباعٍ[2]، لاتفاقهما في التَّاء وعلامةِ التَّأنيثِ، كما اتَّفقَا في الاسْمِ في قَاصِعَاءَ وقَواصِعَ.

وليسَ شيءٌ من هذهِ[3] الصِّفَاتِ آخرُهُ علامةُ التَّأنيثِ (يَمْتَنِعُ)[4] من الجمعِ بالألفِ والتَّاءِ، غيرُ فَعْلاءَ أفْعَلَ، وفَعْلَى فَعْلانَ.

وأمَّا فَعَّالٌ فإنَّهُ يُجْمَعُ المذكَّرُ[5] منهُ بالواوِ والنُّونِ، المؤنَّثُ بالألفِ والتَّاءِ ويُكَسَّرُ، ولم يُفْعَلْ به[6] مافُعِلَ بفعيلٍ وفَعيلةٍ نحو ظَريفٍ وظريفَةٍ، وذلكَ قَتَّالٌ وقَتَّالُونَ، وشرَّابٌ وشَرَّابونَ.

وكذلكَ فُعَالٌ نحو حُسَّانٍ وكرّامٍ وقُرّاءٍ ووَّضاءٍ[7]. تقولُ[8] حُسَّانونَ وكُرّامُونَ وقد دخلتْهُ التَّاءُ في نحو قولهِ[9]:

= ١٨٨ و، الأضداد لابن بشار الأنباري ص١٠٨، شجر الدر ١٣٥ ـ ١٣٦، أمالي المرتضى ١/ ١٨٧، المخصص ١٦/ ١٦١. وهو غير منسوب في المخصص ١/ ٢٣ و ٧/ ٢٨. وقد روى في المخصص ٦/ ١٦١: « مطافل » ولا شاهد فيه على هذا وقد اختلف أيضاً في تحريك البيت ففي الأصل: مطافيل أبكار حديث نتاجها ». وفي ل: « مطافيل أبكار حديث نتاجها » والذي أثبته بقية النسخ. وهو أيضاً تحريك الديوان وشرحه.

(١) آية ٤/ التكوير ٨١.

(٢) في اللسان (ربع) ٩/ ٤٦١: الربع: الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج سمي ربعاً، لأنه إذا مشى ارتبع وربع أي وسع خطوه وعدا والجمع رباع وأرباع والانثى ربعة والجمع ربعات.

(٣) سقطت « هذه » في غير الأصل.

(٤) الأصل « يمنع » وما أثبته أولى.

(٥) ف: للمذكر.

(٦) ع: « ولا يفعل به ».

(٧) ك، ل: « وصراء »، ف: « ومراء ». وكلاهما تحريف. وقد سقطت: « ووضاء » في ص.

(٨) ص: « يقولون ».

(٩) ع: نحو قول الشماخ.

[٢١٩] دارُ الفتاةِ التي كنا نقـولُ لها
يا ظَبْيَةً عُطُـلاً حُسَّانَـةُ الجِيْدِ[1]

وقالوا: عُوّارٌ وعُواويرُ، والعُوّارُ: الجَبَانُ. قالَ.

[٢٢٠] غيرُ مِيلٍ ولا عَواوِيرَ في الهَيْجَا
ولا عُزَّلٍ ولا أكْفَالِ[2]

جَعَلوا عُوّاراً بمنزلةِ مِفعَالٍ ومِفْعيلٍ[3]، حيثُ تُرِكَ وصفُ المؤنَّث بهِ وأما الفِعِّيلُ فنحو[4] الشِّرِّيبِ والفِسِّيقِ والسِّكِّيرِ، فشِرِّيبونَ[5] وفِسِّيقُونَ[6].

وكذلكَ مَفْعُـولٌ تقـولُ: مَضْروبُـونَ وقـالَ[7]: مَشْـؤومٌ ومَشَـائيمُ.

قالَ / / :

١٤٧

---

(١) للشماخ بن ضرار يهجو الربع بن علياء العلمي. الشاهد فيه قوله: حسانة بتاء التأنيث وللمذكر حسان. والجمع حسانون. وحسان، وضاء وجمال صيغ لمعنى المبالغة. البيت منسوب له في حاشية ع، وهو في ديوانه ق٤/ ٢ ص١١٢، القيسي (١٨٨ و) إصلاح المنطق ١٠٨، ابن يعيش ٥/ ٦٦، اللسان مواد (حسم) ١٥/ ٥٠ و (حسن) ١٦/ ٢٧٠. وهو غير منسوب في الخصائص ٣/ ٢٦٦، المنصف ١/ ٢٤١ المقـاييس ٢/ ٥٧، المخصص ٤/ ٢١٦ و ١٥/ ٨٨، الأمالي الشجرية ١/ ٤١.

(٢) للأعشى يمدح الأسود بن المنذر اللخمي. قال سيبويه (٢/ ٢٠١): لم يكتف فيه (أي بعوار) بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث فصار كمفعال ومفعيل ولم يصر كفعال. ولو أجروه مجرى الصفة لجمعوه بالواو والنون كما فعلوا في حسان وكرام. ديوانه ق١/ ٥٧ ص١١، القيسي (١٨٨ ظ)، الأمالي للقالي ١/ ٨٢، سمط اللالىء ٢/ ٨٤٧، ابن يعيش ٥/ ٦٧، مختصر الألفاظ ٨٨، اللسان مواد (عور) ٦/ ٢٩٤ و (عشر) ٦/ ٣١٠ و(عزل) ١٣/ ٤٦٨، و (كفل) ١٤/ ١٠٨.

(٣) ك: « ومفعل »، تحريف.

(٤) ع، ل، ف: « نحو ».

(٥) ص: « شريبيون ».

(٦) ف: « فالشريبون والفسقون والسكيرون ».

(٧) غير الأصل ك، « وقالوا »، س « فقالوا ».

[٢٢١] مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيْرَةً
وناعِباً إلاّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[١]

وقالوا: مَكْسُورٌ[٢] ومكاسِيرُ. وكذلكَ مُفْعَلٌ ومُفْعِلٌ، مُكْرَمونِ ومُكْرِمونَ.

وقالوا: مُنْكَرٌ وَمَناكِيرُ، ومُفْطِرٌ ومفاطِيرُ، ومُوسِرٌ ومَياسِيرُ. وفُعَّلٌ بمنزلةِ فُعَالٍ يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، لأنَّهُ كالمقصورِ منه، كما كانَ مِفْعَلٌ مقصوراً من مِفْعَالٍ. وذلكَ[٣] زُمَّلٌ وجُبَّأٌ. وفُعَّيْلٌ بمنزلةِ[٤] [٥]، فُعَّلٍ لأنَّه على وَزْنِ فُعَّالٍ[٥] وذلك[٦] زِمَّيْلٌ.

---

(١) نسبه سيبويه في (١/ ٨٣) للأخوص الرياحي. تصحيف. وفي (١/ ١٥٤) للأحوص الرياحي (اليربوعي) وتبعه الشنتمري في ذلك. كما نسبه أيضاً في ٤١٨/١ للفرزدق. وهو ليس في ديوانه وتابعه في نسبته لكليهما القيسي (١٨٨ ظ ـ ١٨٩ و) وتابعه في نسبته للأحوص، السيرافي (١٣٧ نحو) ٢/ ٨١ ظ و ٣ / ٢٠٧ ظ، الانصاف ١/ ١١٠ و٢/ ٢٩٧، ابن يعيش ٢/ ٥٢، اللسان (شأم) ١٥/ ٢٠٧، شواهد المغني ٢/ ٨٧١، الخزانة ٢/ ١٤٠ (الأخوص اليربوعي)، وتابعه في نسبته للفرزدق الأنصاف ٢١٧/١. وهو غير منسوب في إصلاح المنطق ١٥١، إعراب أبيات ملغزة ٩٠، الخصائص ٢/ ٣٥٤ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٦٧، الصحاح للجوهري (شأم) ٥/ ١٩٥٧ تثقيف اللسان ٢٤٠، أمالي السهيلي (لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي ٥٠٨ ـ ٥٨٠ تحقيق البنا مطبعة السعادة ١٩٧٠) ابن يعيش ٥/ ٦٨ و ٧/ ٥٧، مغني اللبيب ٢/ ٤٧٨ منهج السالك ٣/ ٣٥٦. شواهد الكشاف ٤/ ٣٢٩. وروى « ولا ناعب » في ع، ل، ج ر. وبهذه الرواية ورد في القيسي وسيبويه والشنتمري (١/ ٨٣)، وإعراب أبيات ملغزة وتثقيف اللسان. وروايته في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة « إلا بشؤم».

(٢) ص: « مكسورة » سهو.

(٣) في حاشية الأصل: « قوله » وموضعها بعد قوله «وذلك» ولعل المقصود به سيبويه والنص في جـ ٢/ ٢١٠ : « وفعل بمنزلة فعال وذلك نحو زمل وجبا يجمع فعل بالواو والنون، وفعيل كذلك أشباه هذا، تجمع بالواو والنون مذكرة والتاء مؤ نثة والزمل الضعيف الجبان وكذلك الجباء أو الجبا (مقصور). أنظر اللسان (زمل) ١٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١، وكذلك (جبأ) ١/ ٣٤.

(٤) ف: « بمنزلته ».

(٥ ـ ٥) ساقط في ف.

(٦) ك: « وكذلك » تحريف.

وَمَا كانَ على فَعْلانَ صِفَةً، وكانتْ له فَعْلَى فإنَّه يُكَسَّرُ بحذفِ (الزيادتين)[1] منه على فِعَالٍ ولا يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ كما لَمْ يُجْمَعْ أفْعَلُ بهِمَا. وذلكَ[2] لأنَّ مُؤَنَّثَ هذينِ البناءَيْنِ لم تَلْحَقْهُما التَّاءُ على بنائِهِمَا فَيُجْمَعَا بالألفِ والتَّاءِ فصارا[3] بمنزلةِ مالا مُؤَنَّثَ لهُ. نحو فَعُولٍ ومِفْعالٍ[4]، فلَم يُجْمَعْ المُذَكَّرُ (منه)[5] بالوَاو والنُّون، كما لَمْ يُجْمَعْ المؤنَّثُ بالألفِ والتَّاءِ. وذلك نحو عَجْلانَ وعِجَالٍ، وظمآنَ وظِماءٍ، وغَرْثانَ وغِراثٍ. وَوَافَقَهُ مؤنَّثُهُ، في (هذا)[6] الجَمْعِ، كما وَافَقَ فَعِيلٌ فَعِيلَةً[7] في فِعَالٍ نحو ظَرِيفٍ وظَرِيفَةٍ[8] وظِرافٍ فيهما. وحُذِفَتْ الزِّيادَةُ في التَّكسير منَ المؤنَّثِ كحذفهَا[9] من أُنثى وإناثٍ، ورُبَّي ورُبابٍ[10]. وحُذفتِ الألفُ النُّونُ من (المذكَّرِ كحذفِهم)[11] لهما في الاسْمِ[12] في قولِهِمْ ظِرِبَانٌ وظَرِبٌ[13] وأنشد[14] الأصمعيُّ:

[٢٢٢] قَبِحْتُمُ يا ظَرِباً مُحَجَّرَهْ   أو الوِبَارَ يَبْتَدِرْنَ الجَحَرَهْ[15]

---

(١) الأصل: « الزائد » وما أثبته أولى، لأن المقصود الألف والنون.
(٢) سقطت « وذلك » من ص.
(٣) ك: « فصار » سهو.
(٤) ف: نحو مفعال وفعول.
(٥) تكملة من ص، ف، وإثباتها أبين.
(٦) سقطت « هذا » من الأصل، ك، ص.
(٧) غير الأصل، ك: « كما وافق فعيلاً فعيلة ».
(٨) سقطت « وظريفة » في ص.
(٩) ك: « لحذفها » تحريف.
(١٠) أنظر سيبويه ٢/١٩٦.
(١١) الأصل: « من الصفة فحذفهم » سهو.
(١٢) ص: « لحذفها في الاسم ».
(١٣) س: « وظربا » ص: « وضرباء » كلاهما سهو.
(١٤) ك، ص، ج ر، ف: « أنشد ».
(١٥) لم ينسب هذا الرجز لقائل معين. الشاهد فيه قوله: « يا ضربا » حذف الألف والنون من ظربان في =

١٤٨ و // وقد (كسَّرا) [١] جَميعاً على فَعَالى. وذلك [٢] وسَكَارَى، وحَيْرَانُ وَحَيَارى، وغَيْرانُ وغَيَارَى. جَعَلوا المـذكَّر كصحْـراءَ وصَحَـارى، والمؤنَّـثُ كحُبْلَـى وَحبالَـى، وذِفْـرَى وذَفَـارى. وقـد كُسِّـرَ بَعضُـهُ علـى فُعَالَـى، وذلك قولُ بَعْضِهِمْ [٣]: سُكَارَى وعُجَالَى. ومنهم مَنْ يَفْتَحُ فيقولُ: عَجَالَى.

وقد كسَّروا فَعْلانَ الذي يلحقُ مؤنَّثَهُ الهاءُ تكسيرَ مالا يَلْحَقُ مؤنَّثَهُ الهاءُ. وذلك قولُهُمْ: نَدْمانٌ ونَدْمَانَةٌ ونِدامٌ ونَدَامَى، وخُمْصَانٌ وخُمْصَانَةٌ وخِماصٌ. وقد شَبَّهوا بهذا الأسماء (فقالوا) [٤]: سِرْحانٌ وسِراحٌ، وضِبْعَـانٌ وضِبَـاعٌ. وإنْ شِئْتَ قلتَ: خُمْصانُونَ، وفي نَدمـان: نَدْمَانُـونَ وعُرْيانُـونَ. لأنَّـك: تقولُ: نَدْمَاناتٌ وخُمصاناتٌ، لأنَّ التَّاءَ قد لَحِقَتْ بناءَ [٥] التَّذْكيرِ في خُمصانةٍ، ولم يُصَغْ للمؤنَّثِ بِناءٌ آخَرُ كما صِيْغَ في فَعْلاءَ وفَعْلَى [٦].

وقالوا في تكسير عُريانٍ: عُراةٌ، ولم يقولوا: عِراءٌ كِخماص، ولا عَرَايا كحَيَارَى، استغنوا [٧] بِعُراةٍ وقد كسَّروا: فَعِلاً علـى فَعَالـى، لاتِّفـاقِ فَعِـلٍ وفَعْلانَ في المعنى. وذلكَ نحو صَدٍ وصَدْيَانَ، وعَطِشٍ وعَطْشَانَ.

= التكسير، وذلك أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث وجرتا مجراها وذلك في حذفهم الألف والنون عند إرادة الجمع كما تحذف تاء التأنيث. ومثل ذلك إنسان في الواحد وإنس والظربان: دابة على خلقة الكلب ويجمع أيضاً على ضرابين وظربى. قال ويروى مجحرة بفتح الجيم وتشديد الحاء مفتوحة ـ وهي المدخلة في حجارها ويروى مجحرة ـ بفتح الجيم وتشديد الحاء مكسورة وهي التي دخلت في أحجارها. قال القيسي «والذي ثبت عند ابن جني مجخرة بفتح الجيم وبالخاء المعجمة مكسورة مشددة ومعناه الشديد النتن» غير أن الذي رواه ابن جني في الخصائص «مجحرة» والوبار: جمع وبر وهي دويبة على قدر السنور. القيسي ١٨٩ و، والخصائص ٣/٢٠٨ (الأول).

(١) الأصل، ع، ل، ف «وقد كسر». سهو.

(٢) ف: وذلك «قولك».

(٣) ص، ف: «وذلك قولهم».

(٤) الأصل: «فقال» سهو.

(٥) ك، ل: «بتاء» تصحيف.

(٦) ف: «كما صغ فعلاء».

(٧) ف: «واستغنوا».

وقالوا: بعيرٌ حَبِطٌ وإبِلٌ حَبَاطَى[1] وحَذِرٌ وحَذَارَى.

وقالوا: عَجْلانُ وعَجَالَى[2]. وقالوا: شاةٌ حَرْمَى وحِرَامٌ[3] وحَرَامَى، لأنَّ فَعْلَى صِفَة[4] بمنزلةِ ما مُذَكَّرُهُ حَرْمَانُ[5]، وإنْ لم يُقَلْ ذلكَ[6].

// وأمّا بناتُ الخَمْسَةِ فلا تُكَسَّرُ إلاَّ على اسْتِكْرَاهٍ، كما لا تُحَقَّرُ ١٤٨ إلاَّ كذلكَ. فإذا اسْتكرهوا حَذَفوا الحَرْفَ الآخِرَ، فقالوا في فرزدقٍ: (فَرَازِدَ، ورُبّما قالوا:)[7] فَرَازِقُ، فحذفوا الدَّالَ لمّا كانَتْ[8] من مَخْرَجِ التَّاءِ وهي زَائِدَةٌ[9]. وكذلك القياسُ في خَدَرْنَقٍ[10]، ومنْ قالَ: فَرَازِقُ لم يَقُلْ في جَحْمَرِشٍ إلاَّ جَحَامِرُ[11]، ولا يَحْذِفُ الميمَ، لأنَّها قد بَعُدَتْ من الطَّرْفِ[12].

---

(١) في اللسان (حبط) ٩/١٣٨. «والحبط: وجع يأخذ البعير في بطنه من كلأ يستوبله فهو حبط وإبل حباطي».

(٢) ص: «وعجل».

(٣) ع: «وشياه حرام». وقد سقطت «وحرام» في ص وفي اللسان (حرم) ١٥/١٥: وحرمت المعزى وغيرها من ذوات الظلف حراماً: أرادت الفحل، وهي حرمى وجمعها حرام وحرامى، كسر على ما يكسر عليه فعلى التي لها فعلان، نحو عجلان وعجلى.

(٤) سقطت «صفة» في ص.

(٥) العبارة في ع: بمنزلة ما مذكره «فعلان» «حرمان» وحرامى».

(٦) أي أن «حرمان» لا تأتي في الكلام على وجه الحقيقة وإنما على سبيل الافتراض. والعبارة في سيبويه (جـ ٢/٢١٢) أبين، وهي: «ويقال شاه حرمى وشياه حرام وحرامي لأن فعلي صفة بمنزلة التي لها فعلان كأن ذا لو قبل في المذكر قيل حرمان».

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٨) ع، ل: «لما كان».

(٩) س: «زيادة».

(١٠) الخدرنق: العنكبوت، وقيل الذكر منه.

(١١) في اللسان (جحمرش) ٨/١٥٩: «الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة وقيل العجوز الكبيرة ومن الإبل الكبيرة السن والجمع جحامر».

(١٢) ف: «عن الطرف».

بـــابُ التَّصْغِيْر

تَصْغِيرُ الأسْمِ بمنزلةِ وَصْفِهِ بالصَّغَرِ. فَقَوْلُنا: حُجَيْرٌ، كقولنا [1]: حَجَر صَغيرٌ. ويَدُلُّ على ذلكَ أنَّ من أعْمَلَ أسْمَ الفاعِلِ نحو هذا ضَارِبٌ زيداً، إذا صَغَّرَ فقال:

ضُوَيْرِبٌ [2]، لم يَسْتَحْسِنْ إعمالَهُ في المفعولِ بهِ، كما لا يَسْتَحْسِنُ [3] إذا وَصَفَهُ فقالَ: هذا ضارِبٌ ظريفٌ زيداً.

والتَّصغُير يكونُ في الأسماءِ المعربةِ بِضمٍّ أوائلِهَا وفَتْحِ [4] الحرفِ الثّاني منها، ولَحَاقِ ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ. وهوَ يَجْرِي [5] على ثلاثةِ أمثلةٍ: على فُعَيْلٍ، وعلى فُعَيْعِلٍ، وعلى فُعَيعيلٍ [6]، كَفُلَيْسٍ ودُرَيْهِمٍ ودُنَيْنِيرٍ. لا يَخْرجُ في الأمرِ العَامِّ عن هذهِ الأمثلةِ الثلاثةِ.

وليستْ الياءُ في جُمَّيْزٍ [7] ولُغَّيْزَى [8] بياءِ تَصْغيرٍ، لأنَّها لحقَتْ رابعةً. والأسماءُ المُصغَّرةُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: ثُلاثيٌّ ورُباعيٌّ وخُماسِيٌّ. فالثُّلاثيُّ نحو رَجُلٍ وجَمَلٍ وثَوْرٍ [9] وقِدْرٍ [10]. والرُّباعيُّ// نحو جَعْفَرٍ ١٤٩ و

(١) ص، ع: «بمنزلة قولنا».

(٢) ص: «قال: هو ضويرب».

(٣) ص: «كما لم يستحسن» ف: «كما لم يستحسن إعماله».

(٤) س: «ويفتح».

(٥) ص: «وهذا يجري»، وف: «وهي تجري».

(٦) أنظر سيبويه ٢/ ١٠٥ - ١٠٦.

(٧) ص، ف: «وليست الياء في خضيري» سهو، ولعله أراد «وليست الياء في خصيري». لأن الخصيري الاختصار وياؤها ليست للتصغير. أنظر اللسان (خصر) ٥/ ٣٢٥.

(٨) في اللسان (لغز) ٧/ ٢٧٢: «واللغزي بتشديد الغين مثل اللغز، والياء ليست للتصغير لأن ياء التصغير لا تكون رابعة».

(٩) مجموعة م عدا س: «وثوب».

(١٠) سقطت «وقدر» في ص.

ودِرْهَمٍ ، والخُماسِيُّ نحو سَفَرْجَلٍ وشَمَرْدَلٍ [1]. وبناتُ الخَمْسَةِ لا تُصَغَّرُ كما لا تُكَسَّرُ إلاّ على اسْتِكْرَاهٍ لما يلزَمُ فيهما [2] من حَذْفِ حَرْفٍ من نفسِ الكلمةِ.

بـابُ تصغيرِ ما كانَ من الأسماءِ على ثلاثةِ أحرفٍ

هذهِ الأسماءُ على ضربين : صحيحٌ ومُعْتَلٌّ. ولا يخلـو كلُّ ضَرْبٍ من ذلكَ من أنْ يكونَ مذكَّراً أو مؤنَّثاً.

فالمذكَّرُ نحو رَجُلٍ وجَمَـلٍ ، تقـولُ في تحقيرِ ذلكَ : رُجَيْلٌ وجُمَيْلٌ. وأمّا المؤنَّثُ فما كانتْ[3] علامةُ التأنيثِ (فيهِ)[4] ثابتـةً ، نحـو طَلْحَـةٍ ولَـوْزَةٍ وقَطَاةٍ، فإنَّكَ تقولُ في تحقيرِهَا : طُلَيْحَةٌ ولُوَيْزَةٌ وقُطَيَّةٌ.

وما كانَ مؤنَّثاً ولم تَكُنْ العلامَةُ ثابتةً في التَّكبيرِ المذكورِ[5]، فإنَّها تَلْحَقُ في التَّحقير في الأمرِ العامِّ تقولُ في قَدَمٍ : قُدَيْمَةٌ، وفي قِدْرٍ: قُدَيْرَةٌ، وفي نارٍ: نُوَيْرَةٌ.

والأسماءُ التي على ثلاثةِ أحرفٍ كُلُّهَا على اخْتلافِ أبْنِيَتِها تَجْتَمِعُ[6] في التَّحْقِيرِ على بناءٍ واحدٍ، ويقعُ الإعْرابُ فيه على حرفِ الإعرابِ الذي بَعْدَ الياءِ. وما تَكَرَّرَ[7] منَ هذهِ[8] الأسْماءِ فيهِ حَرْفَانِ مِثْلانِ فهوَ في التَّحقيرِ بمنزلةِ

---

(١) ص: « شمردل وسفرجل » وفي اللسان (شمردل) ١٣/ ٣٩٨٥: « الشمردل ـ بالدال غير معجمة ـ من الإبل وغيرها القوي السريع الفتي الحسن الخلق، والأنثى بالهاء ».

(٢) ص: « فيها ».

(٣) ص: « فما كان ».

(٤) تكملة من غير الأصل، س، ص. وإثباتها أبين.

(٥) غير الأصل: « في المكبر ».

(٦) ف: « تجمع » تحريف.

(٧) ص: « وما يكون ».

(٨) ك، ل: « في هذه ».

الصَّحيحِ ، وذلكَ[1] خُصٌّ ، ودَنٌّ ، وقَدٌّ ، تقولُ : خُصَيْصٌ ، وقُدَيْدٌ ، ودُنَيْنٌ[2] ، فَيَظْهَرُ المِثْلانِ لانفكاكِ الإدغامِ بِتوسُّطِ ياءِ التَّصْغيرِ بَيْنَهُما .

١٤٩ ظ وأمّا المعتلُّ// فإنَّ إعْلالَهُ لا يخلو منْ أنْ يكونَ في موضعِ فَائِهِ أو عينِه أو لامِهِ[3] .

فالاعتلالُ[4] في موضعِ الفاءِ يكونُ[5] بالحَذْفِ أو القَلْبْ[6] .

فالحذفُ نحو عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ ، إذا حَقَّرْتَ من ذلكَ شيئاً رَدَدْتَ المحذوفَ منه إليه فقلت في عِدَةٍ : وُعَيْدَةٌ ، وَزِنَةٍ : وُزَيْنَةٌ ، وشِيَةٍ : وُشَيَّةٌ . وإنْ شِئْتَ همزتَ الواوَ فقلتَ : أُعَيْدَةٌ . وفي التَّنزيلِ : ﴿**وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ**﴾[7] . وهو من الوقت .

وأمّا المعتلُّ بالقَلْبِ ، فنحو مُتَّعِدٍ ومُتَّسِرٍ ، قَبلْتَ الواوَ والياءَ[8] اللتَيْنِ[9] هما فَاءُ الفِعْلِ ، من الوَعْدِ واليُسْرِ ، فأدْغَمْتَهَا[10] في تاءِ افْتَعَلَ ، فإذا حَقَّرْتَ زالَ الإدغامُ بالتَّحقيرِ فَرَدَدْتَ الواوَ والياءَ ، وحَذَفْتَ تاءَ مُفْتَعِلٍ فقلتَ : مُوَيْعِدٌ في مُتَّعِدٍ[11] ، وفي مَتَّسِرٍ : مُيَيْسِرٌ .

---

(١) غير الأصل، ص : وذلك نحو.
(٢) ك، ص، ج ر : « خصيص ودنين وقديد»ع ، ل : « خصيص ودنين وقديد » .
(٣) ص : « أو لامه أو عينه » .
(٤) ف : « فالاعلال » .
(٥) ص، ف : يكون « على ضربين » .
(٦) ج ر، ف، مجموعة م عدا س : « والقلب » .
(٧) آية ١١/ المرسلات ٧٧ .
(٨) ف : الياء والواو.
(٩) ج ر، مجموعة م عدا س : « قلبت الواو والياء اللتان » .
(١٠) ج ر، مجموعة م عدا س : « فادغمتا » .
(١١) ف : « في متعد : مويعد » .

وأمّا اعْتلالُ العَيْنِ بالقَلْبِ فنحو بَابٍ ونابٍ تقولُ: بُوَيْبٌ [1]، فَتَرُدُّ الواوَ التي انْقَلَبَتْ الألفُ عنها في بَابٍ، يدلُّكَ على ذلك أبْوابٌ. ونابٌ: نُيَيْبٌ، يَدُلُّكَ على أنّها من الياءِ أنيابٌ ونَيَّبٌ [2] في الأمرِ.

وما ظَهَرَتْ فيهِ الواوُ والياءُ في مكبَّرِهِ[3]، فنحو جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ تقولُ: جُوَيْزَةٌ وبُيَيْضَةٌ (ويجوزُ بِيَيْضَةٌ)[4].

فإذا كان الاعتلالُ في اللاّمِ [5] عَصاً ورَحَىً[6] فإنَّ ما كان من الواو يُقْلَبُ ياءاً، لوقوعِ ياءِ التَّحْقِيرِ قبلهَا ساكنةً. تقولُ في عصاً: عُصَيَّةٌ وتَلْحَقُ التَّاءُ لتأنيثِ الاسمِ. والألفُ فيها منقلبةٌ عن الواو// لقولِهِمْ في التَّثنيةِ ١٥٠ و عَصَوَانِ، وفي رحىً: رُحَيَّةٌ، واللاّمُ من رَحَىً[7] ياءٌ. وكذلكَ الياءُ والواوُ[8] إذا ظَهَرَتَا لامينِ، لسكونِ (ما قبلهما)[9] في الاسمِ، يجتمعانِ على لفظٍ واحدٍ. تقولُ في جَرْوٍ: جُرَيٌّ،[10] وفي جَدْي: جُدَيٌّ[10]. وتقولُ في غزوةٍ: غُزَيَّةٌ[11] ولا يُظْهِرُ هذه الواوَ أحَدٌ[12].

---

(١) ف: بويب « ونويب » سهو، لأنه نويب سيأتي الكلام عنها.

(٢) س: ونيب.

(٣) ل: الياء والواو من مكبره ».

(٤) سقط « ويجوز بيضة من الأصل، ع، ل. والأولى إثباتها.

(٥) ف: في موضع اللام.

(٦) ع، ل: نحو رحى وعصا.

(٧) ص: « في رحى ».

(٨) مجموعة م عداس: « الواو والياء ».

(٩) الأصل: « ما قبلها ».

(١٠ - ١٠) ساقط في: ص، ف.

(١١) ص، ع، ل: في عروة: عرية.

(١٢) ف: « واحد ».

بـــابُ تحقيرِ ما حُذِفَ منهُ من بَناتِ الثلاثةِ حَرْفٌ [1]

أمّا ما حُذِفَ من مَوْضِعِ الفاءِ [2] فإِنَّهُ [3] نحو [4] عِدَةٍ، فقد تقدَّمَ ذكرُهُ.

وأمّا ما لَحِقَهُ الحَذْفُ ثانياً في موضع [5] العينِ، فنحو مُذْوسةَ. تقـولُ في تحقير اسْمِ رَجُلٍ يُسَمّى بمُذٍ [6]: مُنَيْذٌ، وفي سَهٍ: سُتَيْهَةٌ. وأمّا ما حُذِفَ منهُ اللاّمُ فعلى ضربين:

أحَدُهُما ما لَحِقَ [7] أوّلَهُ همزةُ الوصلِ [8]نحو ابنٍ وابْنَةٍ واثْنين واثْنَتَينِ واسْمٍ واسْتٍ، فَهذا الضَّرْبُ تُحْذَفُ همزةُ الوَصْل [8] منه في التَّحْقيرِ ويُرَدُّ إليهِ المحذَوفُ تقولُ في ابْـنٍ: بُنَـيٌّ. وابْنـةٍ: بُنَيَّةٌ، واثنينِ: ثُنيَّانِ، واسْـمٍ: سُمَيٌّ. وأمّا ما لمْ تَلحقِ الهمزةُ أَوَّله [9]، فعلى ضربين:

أحدُهُمَا: ما حُذِفَ منهُ ولم يُعَوَّضْ منْه شيءٌ.

والآخرُ: ما (حُذِفَ) [10] منْه وعُوِّضَ.

فالأوّلُ نحو دَمٍ وَيَدٍ [11] وغَدٍ ودَدٍ [12]. تقولُ: دُمَيٌّ، كما قلتَ في فتىً:

---

(١) سقطت «حرف» في ك.

(٢) ص، ف: أما ما حذف «منه» موضع الفاه. ج ر «أماماً حذف موضع الفاء»، ص، مجموعة م عداس: «موضع فائه».

(٣) سقطت «فإنه» من ع، ل.

(٤) س: «فنحو».

(٥) غير الأصل: «من موضع».

(٦) ف: اسمه مذ.

(٧) سقطت «ما لحق» في ص.

(٨ ـ ٨) ساقط في س، بسبب انتقال النظر.

(٩) س: أوله الهمزة.

(١٠) الأصل: ما «حذفت» وما أثبته من «غيره» وهو أولى.

(١١) سقطت «ويد» في س.

(١٢) ف: «نحو دم وغد ويد» وفي اللسان (ددا) ١٨/ ٢٧٧: الدد: اللهو واللعب وفيه ثلاث لغات: هذا دد ودداً قفاً وددن».

فُتَيٌّ وتقولُ في يَدٍ: يُدَيَّةٌ[1] فَتُلْحِقُ الهاءَ[2] لتأنيثِ اليدِ. وتقولُ في شَفَةٍ: شُفَيْهَةٌ، وفي شاة: شُوَيْهَةٌ، وفي فَمٍ: فُوَيْهٌ.

وأمَّا ما عُوِّض فيهِ من المَحْذُوفِ// منه فَنَحوُ بِنْتٌ، وثِنْتَينْ، وأخْتٍ. فالتّاءُ بدلٌ من الياء والواو[3] تقولُ في تَحقيرِ بِنْتٍ: بُنَيَّةٌ، فتحذفُ التَّاءَ التي كانتْ في بنتٍ، لِرَدِّكَ ما كانتْ[4] عِوَضاً منه، وليستْ التَّاءُ في بنْتٍ للتَّأنيثِ. وفي أُخْتٍ أُخَيَّةٌ، وكذلك قياسُ ثِنْتَانِ.

١٥٠ظ

وتقولُ في تحقيرِ ناسٍ: نُوَيْسٌ، فلا تَرُدُّ المحذوفَ كما رَدَدْتَ في عِدَةٍ. وتقولُ في تحقيرِ امْريءٍ (مُرَيءٌ)[5] وفي امرأةٍ (مُرَيْئَةٌ و)[6] مُرَيَّةٌ على التَّخفيفِ.

بابُ تصغيرِ مالَحِقَتْهُ[7] علامةُ التَّأنيثِ

علامة التَّأنيثِ علامتانِ: التَّاءُ والألفُ، فالتَّاءُ إذا كانَتْ في اسْمٍ ثَبَتَتْ في التَّحقيرِ فلم تُحْذَفْ، قَلَّ عددُ حروفِهِ أو كَثُرَ، كما لا يُحْذَفُ الاسمُ المضمومُ، إلى الصدرِ، من الاسمينِ اللذينِ ضُمَّ أحدُهُما[8] إلى الآخرِ،

---

(١) س: « ويد » يدية.

(٢) اس: التاء.

(٣) ك، س: « أو الواو ».

(٤) ص، ف: « ما كان ».

(٥) كذا في ص، ع، ل، ج ر وفي غير ذلك: « مرى ». وفي اللسان (مرأ) ١/ ١٥١ « قال وإن صغرت اسقطت ألف الوصل فقلت: مريء ومريئة ».

(٦) سقط ما بين القوسين في الأصل.

(٧) س: « تحقير ما لحقه ».

(٨) ص: « أحد » سهو.

نحو حَضْرَمَوْتَ. ويكونُ ما قبلَهَا مفتوحاً، أو في موضعِ فتحةٍ، تقولُ في تمرة: تُمَيْرَةٌ، وفي سَلَمةٍ[1] سُلَيْمَةٌ، وفي قَطَاةٍ ونَوَاةٍ: قُطَيَّةٌ ونُوَيَّةٌ[2]. وكذلكَ قَرْقَرَةٌ[3]: قُرَيْقَرَةٌ.

فأمّا الألفُ فعلى ضربين: مقصورةٌ وممدودةٌ. فالمقصورةُ[4] إذا كانَتْ رابعةً ثَبَتَتْ[5] في التَّحْقيرِ، فلم[6] تحذفْ. وذلكَ قولُكَ: حُبْلَى وبُشْرَى: حُبَيْلَى وبُشَيْرَى[7]، فتَحْتَ ما قبلَ الألفِ، كما فتحتَ ما قَبْلَ التَّاءِ من طَلْحَةٍ. فإنْ كانَتْ خَامسَةً فصاعداً حُذِفَتْ فلم[8] تَثْبُتْ، تقولُ في قَرْقَرَى: قُرَيْقِرٌ، وفي جَحْجَبى[9]: جُحَيْجِبٌ، وفي حَوْلايَا: حُوَيْليٌّ[10]. وكذلكَ الألفُ في حَبَرْكَى وحُبَيْرِكٌ[11]. //وإنْ لم تكنْ للتَّأنيثِ. ١٥١

فأمّا الألفُ التي في مَرَامىً[12]، الخامسةُ، فإنّها تُبْدَلُ منْها اليَّاءُ في

---

(١) في الأصل: « سلمة » بتسكين اللام سهو. وفي اللسان (سلم) ١٥/ ١٨٨: « والسلم: سلب العيدان طولاً شبه القضبان وليس له خشب وإن عظم وله شوك دقاق طوال واحدته سلمة بفتح اللام، وقد يجمع السلم على أسلام ».

(٢) ص، ف: وفي قطاة: قطية، وتواة: نوية.

(٣) ص، ف: « وفي قرقرة. والقرقرة: نوع من الضحك وقيل الضحك العالي ».

(٤) ف: « فأما المقصورة ».

(٥) سقطت « ثبتت » في ص.

(٦) ص، ف: « ولم ».

(٧) ف: في حبلى: حبيلى، وبشرى: بشيرى.

(٨) غير الأصل: « ولم ».

(٩) في اللسان (جحجب) ١/ ٢٤٦: « وجحجبى »: حي من الأنصار.

(١٠) في اللسان (حبرك) ١٢/ ٢٩١: « تقول » في حولايا: حوبيلى وإنما ثبتت الألف فيه إذا كانت ممدودة.

(١١) الحبركي: الطويل الظهر القصير الرجلين والأنثى حبركاة.. وتصغيره حبيرك، لأن الألف المقصورة تحذف في التصغير إذا كانت خامسة سواء كانت للتأنيث ولغيرها ». المرجع السابق ١٢/ ٢٩٠.

(١٢) غير الأصل، ص: « فأما ألف مرمى ».

التَّحْقيرِ، وتُحْـذَفُ التـي هي ثالثـةُ فتقـولُ: مُرَيْمٍ. وألفُ حَبَنْطـاً [1] و(عَفْرَنا) [2]، إنْ شئتَ أبدَلْتَهَا [3] ياءاً في التَّحْقيرِ، وحذفْتَ النُّونَ فقلتَ: حُبَيْطٍ وعُفَيْرٍ، وإنْ شئتَ بَقَّيْتَ النُّونينِ وحذفتَهُما، فقلتَ: حُبَيْنِطٌ وعُفَيْرِنٌ، وكذلك كنْثَـأْوٌ[4]. وحِنْطَـأْوٌ[5]، وإنْ شئْـتَ عَوَّضْـتَ من المحـذوفِ في الموضعينِ، وإنْ شئتَ لم تُعَوِّضْ.

فأمّا الممدودُ فلا تُحْذَفُ ممّا كانَتْ فيه في التَّحقيرِ[6]، وذلكَ قولُكَ في صحراءَ وحمراءَ: صُحَيْرَاءُ وحُمَيْرَاءُ، وكذلك قَرْمَـلاءُ[7] وخُنْفِسَـاءَ، تقـولُ: قُرَيْمِلاءُ وَخَيْفِساءُ.

وتقولُ في تحقيرِ[8] قُؤبَاءَ وعَرواءُ[9]: قُوَيْبَاءُ وعُرَيَّاءُ[10]. فأمّا من قالَ[11]: قُوْبَاءُ فإنَّهُ يقـولُ: قُوَيْبِـيٌّ ولا يقولُ: قُوَيْباءُ.

---

(١) الحنبطا يهمز ولا يهمز: الغليظ القصير القصير البطن. وفي نوادر أبي زيد ١٩٨: وقالوا « احبنطيت حبنطاءاً وهو محبنط غير مهموز في كلامهم » « ومحبنطيء » مهموز هو العظيم البطن وإذا امتلأ غيظاً وغضباً ». أنظر أيضاً: المصنف ٣/ ٩ ـ ١١، اللسان (حبط) ٩/ ١٤٠.

(٢) الأصل: « عفرتا » تحصيف. وفي اللسان (عفر) ٦/ ٢٦٣: « العفرني الأسد وهو فعلني سمى بذلك لشدته، ولبوة عفرني أيضاً أي شديدة والنون للالحاق بسفرجل وناقة عفرناة أي قوية ولا يقال جمل عفرني ».

(٣) غير الأصل: « أبدلت منها ياءاً ».

(٤) ص، ف: قندأو: وهو الغليظ القصير، ويقال عظيم الرأس وكنثأو الوافر اللحية، ويقال: العظيم البطن: أنظر المنصف ٣/ ٢٦. الخصائص ٣/ ٣٤١. اللسان (قند) ٤/ ٣٧١.

(٥) كذا في جمع النسخ. وفي المنصف ٣/ ٢٦: « حنظأو ـ بالظاء ـ والأرجح أنهما لغتان للكملة. « وحنظأ و » في المعنى مثل « كنثأو ».

(٦) ك، ل: « من » التحقير.

(٧) في اللسان (قرمل) ١٤/ ٧٣: « القرمل: نبات، وقيل شجر صغار ضغاف لا شوك له، واحدته قرملة.

(٨) سقطت « تحقير » من ص، ف.

(٩) ص: « وعرفاء ».

(١٠) ص: « وعريفاء ».

(١١) ص: « فأما من قال »: « ومن قال »: سهو.

وتقولُ في تحقيرِ جَلُوْلاَءَ وبَرُوْكاءَ: جُلَيْلاَءُ وبُرَيْكَاءُ[1]، فَتَحْذِفُ الواوَ ولا تُعَوِّضُ منها[2]. كما تقولُ في تحقيرِ ثلاثينَ: ثُلَيِّثُونَ[3]، وثُلَيِّثُونَ قولُ جميعِ العربِ.

بابُ تحقيرِ ما كانَ آخرُهُ ألفاً ونوناً زائدتَيْنِ

ما كانَ في آخِرِهِ[4] ألفٌ ونُوْنٌ زائدتانِ، فإنّهما يَثْبُتانِ في التَّحقيرِ على ما كانَا في (بناءِ) التَّكْبِيرِ[5]. إلاَّ أنْ يكونَ الاسمُ الذي فيهِ الالفُ والنُونُ[6] كُسِّرَ على مثالِ مفاعيلَ، فَظَهَرَ النُونُ[7] في آخِرِهِ ولم تُبْدَلْ[8] منه الياءُ. تقولُ في غَضْبَانَ وعَطْشَانَ: غُضَيْبَانُ/ /وعُطَيْشَانُ. كما تقولُ في حمراءَ: حُمَيْراءُ، لأنّ هذهِ النُونَ عندهم بدلٌ من ألفِ التَّأنيثِ، كما كانتِ (الهمزةُ)[9] في حمراءَ بدلاً منها. فكما تَثْبُتُ[10] الهمزةُ في حمراءَ كذلك تَثْبُتُ[11] هذه النُونُ في غَضْبَانَ ونحوِهِ.

١ ظ

---

(١) غير الأصل: « بريكاء وجليلاء ».

(٢) ك: «منهما » وقد سقطت، في س.

(٣) ف: « ثوليثون » سهو.

(٤) ك، ص: ما كان آخره »، ف: « وما » كان في آخر.

(٥) سقطت « بناء » في الأصل، ج ر: « بناء التكثير »: تصحيف.

(٦) ع: ألف ونون.

(٧) كذا في الأصل، ص، ف: « فظهرت النون »، وفي غير ذلك: « فتظهر النون ».

(٨) ك: « فلا تبدل ».

(٩) الأصل: « الألف » سهو.

(١٠) ك: « ثبتت ».

(١١) ص: ثبتت ».

وتقولُ في سَعْدانَ : سُعَيْدَانُ ، وفي مَرْجَـانُ : مُرَيْجَـانُ ، سَمَّيْتَ بذلكَ شيئاً أو لم تَنْقُلْهُ من اسمِ الجِنْسِ إلى مُسَمًّى بهِ ، إلاّ أنَّك إذا سَمَّيْتَ بهِ شيئاً لم تصرفْهُ .

وتقولُ في زَعْفَرَانَ ، وعُقْرُبَانَ : زُعَيْفِرانُ وعُقَيْرِبَان [١] كما فَعَلْتَ ذلك [٢] بِسَعْدَانَ [٣] .

وتقولُ في سِرْحَانَ وحَوْمَانَ [٤] وسُلطانَ : سُرَيْحِينٌ وحُويمينٌ وسُلَيْطِينٌ . لأنَّكَ تقولُ : سَرَاحِينُ وحَوامِينُ وسَلاطِينُ [٥] . وتقولُ في ظَرِبان : ظُرَيْبَـانٌ ، لأنَّهُمْ قالوا : ظَرَابيٌّ أنشد [٦] أبو زيد :

[٢٢٣] ولو كُنْتَ في نارٍ جَحيمٍ لأصبحتْ
ضَرَابِيُّ من جِمَّانَ عنّي تُثيرُهَا [٧]

وتقولُ في وَرَشانٍ : وِرَيْشِينٌ ، لأنَّهُمْ قالوا : وراشينُ [٨] . وقد جاءَ في شعرٍ أنشدهُ بعضُ البغداديِّين .

---

(١) ل : « وتقول في زعفران : زعيفران ، وعقربان : عقيربان » .

(٢) سقطت « ذلك » في ك ، ل .

(٣) ص ، ف : « في » سعدان .

(٤) في اللسان (حوم) ١٥/٥٣ : : « الحومـان من السهـل ما أنبـت العرفـج » وقيل : « الحومـان واحدهما حومانة شقائق بين الجبال » .

(٥) ص : سلاطين وحوامين وسراحين .

(٦) ص : وأنشد .

(٧) لم ينسب لقائل معين . وهو في وصف حي من بني جمان ، سعد بن زيد مناة بن تميم ، بالإفساد ، جعلهم كالظرابي ، لأن الضربان يسمى مفرق النعم . أنظر : القيسي ١٨٩ ظ ، نوادر أبي زيد ٢١١ ، اللسان (ضرب) ١/ ٥٩ وروايته في ص : « فلوكنت » وورد في ص : « تنيرها » تصحيف . وفي اللسان : « لو كنت » .

(٨) ف : وكذلك كروان وكراوين وفي اللسان (ورش) ٨/ ٢٦٦ « الورشان : طائـر شبـه الحمامـة وجمعه ورشان بكسر الواو وتسكين الراء مثل كروان جمع كروان على غير قياس والأنثى ورشانة والجمع الوراشين » .

[٢٢٤] حَتْفُ الحُبَارياتِ والكراوِيْنْ[١]

يعني صقراً. فتقولُ على هذا في تحقيرِهِ: كُرَيِّنٌ ولا تُبَيِّنُ الواوَ[٢]. قالَ وإذا جاءَ شيءٌ على مثالِ سِرْحَانٍ، ولم تَسْمَعْ تكسيرَهُ[٣] حَقَّرْتَهُ تحقيرَ سكرانَ[٤].

بابُ ما تَجْتَمِعُ[٥] فيهِ زِيادَتَانِ من بَناتِ الثلاثَةِ فتحذفُ إحداهُما بعيْنِها دونَ الأُخْرَى

تقولُ في تحقيرِ مُغْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ: مُغَيْلِمٌ ومُطَيْلِقٌ، تحذفُ التَّاءَ والنُّونَ وتُقِرُّ// الميمَ فلا تحْذِفُهَا كما لو كَسَّرْتَها[٦] لقلتَ[٧]: ومَغالِمُ ومَطالِقُ. ١٠ و

وكذلكَ مُدَّكِرٌ ومُزْدانٌ ومُضْطَرِبٌ: مُذَيْكِرٌ، تَرُدُّ الذَّالَ التي كانتْ في الذِّكرِ، لأنَّك إنما كنتَ أبْدَلْتَ للادغامِ (في)[٨] الدَّالِ المُبْدَلةِ من تاءِ[٩] مُفتعِلٍ فَلَّما حَذَفْتها كما حَذَفْتَ التَّاءَ في مُغْتَلِمٍ[١٠]، رَدَدْتَ الذالَ. وفي مُضْطَرِبٍ:

---

(١) لم ينسب لقائل معين. الشاهد فيه قوله الكراوين جمع كروان. القيسي (١٨٩ ظ)، المخصص ٨/١٥٦ و١٤/١١٥ (عن التكملة)، اللسان مواد (حبر) ٥/٢٣٢ و(درخمني) ١٧/ص١١.

ورواه القيسي « حذف الحباريات » والحذف: الرمي والقطع، ونصبه على المصدر.

(٢) أصله كريوين، أبدلت الياء واواً، وأدغمت الياء في الياء، ولم يجز أن يقال فيه كريوين، لأن الواو وقعت بين يائين فقوي فيه التغيير.

(٣) ص: « ولم يسمع تكسيره ».

(٤) ج ر، مجموعة م عدا س: تحقير « نحو » سكران.

(٥) ف: « تجمع ».

(٦) غير الأصل، ف، ج ر: « كسرتهما ».

(٧) ف: « قلت ».

(٨) الأصل، ص: « من » الدال. وما أثبته أولى.

(٩) س: « فاء » مفتعل.

(١٠) غير الأصل: « من » مغتلم.

مُضَيْرِبٌ ومُزْدانٍ[1]: مُزَينٌ. ولك أنْ تُعوِّضَ من ذَلك[2] كُلِّهِ فتقول: مُغَيْليمٌ ومُطَيْليقٌ، وكذلكَ الحروفُ الأخَرُ.

وتقــولُ[3] في مُحْمَــرٍّ: (مُحَيْمِــرٌ) فَتَحْــذفُ إحــدى الــرَّاءَين، و (مُحَيميرٌ) إن عَوَّضْتَ [4] وكذلكَ في [5] مُقْعَنْسِسٍ [6]: مُقَيْعسٌ ومُقَيعيسٌ إن عَوَّضْتَ، ولا تقولُ [7]: قُعَيْسيسٌ [8]، لأنَّ الميمَ لمعنى الفاعلِ.

وفي أَلَنْدَدِ، وهو الشَّديدُ الخُصومـةِ أَلَيَدٌ، تحـذفُ النُّـونَ وتُدْغِـمُ ولا تصرفُ. كما لا تصرفُ أصمَّ[9]، وتَجمعُ بين السَّاكنينِ[10] لأن الأوّلَ منهمـا حرفُ مدٍّ.

وكذلكَ تقولُ في مُدَقٍّ مُدَيْقٌ، وفي دابةٍ: دُوَيْبَّةٌ.

وإذا حَقَّرْتَ احْمراراً حذفْتَ همزةَ الوَصْلِ لأنَّ أوّلَ الاسْـمِ[11] يلـزمُ تحريكُهُ بالضَّمِّ للتَّحقيرِ، فَتَسْقُطُ الهمزةُ لزوالِ السُّكونِ الذي كانـتِ الهمـزةُ اجْتُلِبَتْ لَه. فكأنَّكَ قُلْتَ: حِمْرارٌ، فَتَقَعُ الألفُ رابعةً، فقلـتَ[12]: حُمَيْرِيرٌ،

---

(1) ج ر مجموعة م: و «في» مزدان.

(2) ص: « في ذلك »، ف: « من هذا ».

(3) ص: « تقول ».

(4) كذا في ص، ج ر. والعبارة في غيرهما « وتقول » في محمـر: « محيمير »، فتحـذف إحـدى الراءين و « محيمر » إن عوضت. سهو.

(5) سقطت «في» في ك، ع.

(6) في اللسان (قعس) ٨/٦٢: « رجل مقعنس إذا امتنع أن يضام ».

(7) س: « ولا تقل ».

(8) ك، ع، ج ر: «قعيس».

(9) ص، ع، ج ر: «أصيم.

(10) ص، ج ر (بين ساكنين).

(11) ج ر، مجموعة م عدا س: أول « الكلمة ».

(12) ع، ل: « فتقول ».

كما تقولُ: دُنَيْنِيْرٌ، لأنَّ حرفَ اللينِ إذَا كانَ رابعاً في التَّحْقِيرِ، ثَبتَ البَدَلُ منهُ (فلم يَسْقُطْ)[1] إلاَّ في ضرورةِ// شِعْرٍ، أو تكونَ بَعْدَها[2] ياءٌ كقولِهِمْ في جَمْعِ أثفيةٍ: أثافٍ[3] قالَ: ١٥٢ ظ

[٢٢٥] والبَكَرَاتِ الفُسَّجِ العَطَامِسا[4].

وكانَ حَقُّهُ العطامِيسَ لأنَّهُ جَمْعُ عَيْطَمُوس[5]، فَحُذِفَتِ الياءُ منهُ[6] فبَقِيَ عَطَمُوس فصارتِ الواوُ رابعةً مثل كُرْدُوسٍ[7] فَلَزِمَ لذلكَ[8] أنْ تَثْبُتَ الياءُ بَدَلاً منها في التَّكسيرِ، كما ثَبَتَتْ[9] في التَّحقيرِ، لأنَّ التَّحقيرَ وهذا الضَّرْبَ من التَّكسيرِ، وهو الذي على زِنَةِ مَفاعِيلَ في حكم واحدٍ[6]. وكذلك إذا أتْمَمْتَ فقلتَ: احْمِيرَارٌ حَذَفْتَ همزةَ الوَصْلِ فبَقِي حَمِيرارٌ، فحَذَفْتَ الياءَ الثالثة كما حذفْتَ الثَّانيةَ في

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٢) ص: « بعده ».

(٣) قال ابن جني: لم يسمع في جمعها إلا التّخفيف. (المنصف ٣/ ٨١ ـ ٨٢).

(٤) ينسب هذا الرجز لغيلان بن حريث. وقيل لذي الرمة وليس في ديوانه. والشاهد فيه قوله: « العطامسا »، وكان الوجه « العطاميس » بإثبات الياء، فحذفها ضرورة، والحكم ثباتها، لأنه جمع يطموس، فصارت الواو رابعة فلزم ثبات الياء بدلاً من الياء المحذوفة في التكسير. كما ثبتت في التحقير.
والبكرات: الفتيات من النوق والفسج: جمع فاسج وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب، والعيطموس من النوق: الفتية الحسنة الخلق. ووردت « البكرات » في بعض النسخ ومضمومة وفي أخرى مكسورة. والصواب: الكسر لأن سيبويه قد أنشد قبله: « قد قربت ساداتها الروائسا ». والروائس المشرعة المتقدمة، واحدتها رائسة وهو منسوب للاثنين في: القيسي (١٩٠ و) ولغيلان (فقط) في سيبويه والشنتمري ٢/ ١١٩. وغير منسوب في الخصائص ٢/ ٦٢، المحتسب ١/ ٣٠٠، المخصص ٤/ ٤٧، ٧/ ٦١ اللسان (وعع) ١٠/ ٢٨٣.

(٥) ف: « وكان حقه عطاميس عيطموس » سهو. أنظر اللسان (عطس).

(٦ ـ ٦) مكرر في الأصل.

(٧) س: « كردوش » تصحيف.

(٨) سقطت « لذلك » من ص، ف.

(٩) س: « كما تثبت ».

عيطموسٍ، ولم تَحْذِفِ الواو[1]، لأنَّكَ لو حَذَفْتها لاحْتَجْتَ أيضاً (إلى)[2] أنْ تَحْذِفَ الياءَ، فإنَّ مَا تحذِفُ من الزّيادَتَيْنِ ما إذا حَذَفْتَها اسْتَغْنَيْتَ بحذْفِها عن حذفِ الأخْرَى[3]. والزِّيادة إذا حُذِفَتْ فلَم تَكُنْ رابعةً فإنْ شئْتَ عَوَّضْتَ وإنْ شئْتَ لم تُعَوِّضْ.

بابُ الزِّيَادتين اللتينِ إذا (اجْتَمَعَتَا)[4] في بناتِ الثلاثةِ حذَفْتَ أَيُّهُما[5] شِئْتَ

وذلكَ نحو قَلَنْسُوَةٍ تقولُ: قُلَيِنسَةُ// فَتَحْذِفُ الواوَ وتُبقِّي النُّونَ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ، فَقُلْتَ: قُلَيْسِيَةٌ. وكذلكَ التَّكْسيرُ (قَلانِسُ)[6] وَقَلاسُ. ولكَ أنْ تُعَوِّضَ في ضَرْبَى التَّكسيرِ وضَرْبى التَّحْقيرِ. وكذلكَ [7]قِنْدَأوٌ، تَحْذِفُ إنْ شِئْت الواوَ وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ النُّونَ. وكذلك[7] ثَمانْيَةٌ: ثُميْنِيَةٌ، إذا حذفتَ الألفَ[8] وهو أحسنُ، وإنْ حَذَفْتَ الباءَ ثُمَيِّنَةٌ[9].

١٥٣ و

فأَمَّا قبائِلُ، اسْمُ شيءٍ، فإنْ حَذَفْتَ الألفَ قلتَ: قُبَيْئِلٌ[10] وإنْ حَذَفْتَ الهمزةَ وَبقَّيْتَ الألفَ[11]: قُبَيِّلٌ[10].

---

(١) ص: « الراء » من سهو.

(٢) تكملة من ك، ج ر: وإثباتها أولى.

(٣) أنظر اللسان (عطمس) ٨/ ٢٠، ففيه كلام أبي على هذا.

(٤) غير س، ج ر: « اجتمعا ». تحريف.

(٥) ج ر: « أيتهما ». أولى.

(٦) الأصل، ك، ص: « قلايس ». تصحيف. أنظر اللسان مادة (قلس) ٨/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٧ ـ٧) ساقط في: ف بسبب انتقال النظر.

(٨) سقط « الألف » في: ف.

(٩) ص، ع، ف، ج ر: «قلت»: «ثمينية».

(١٠ـ١٠) ساقط في: ف.

(١١) «قلت» قبيل.

وتقولُ في حَبَارَي: (حُبَيْرَى) وإنْ شِئْتَ (حُبَيِّرٌ)[1] فَتحذفُ ألفَ التَّأنيثِ وتبقِّي التي كانتْ ثالثةً. ومنهم من يقولُ: جُبَيِّرَةٌ.

وإذا حَقَّرْتَ تَجْفَافاً[2] أو إصْلِيتًا[3] لم تحذفْ من زيادتِهما شيئاً، لأنَّ الاسْمَ ليسَ يَخْرُجُ بتقريرِهِمَا عن مثالِ [4]التَّحقير، كما كَانَ يَخرجُ عن مثالِه[4] في مُغْتَلِمٍ وفي قَلَنْسُوَةٍ[5] لو لَم تَحذفْ إحْدَاهُمَا.

بابُ تحقيرِ بناتِ الأربعةِ

وذلكَ نحو جَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ[6] وبُرْثُنٍ وخَمْخَمٍ ودِرْهَمٍ وخِنْجَرٍ[7]، تقولُ: (جُعَيْفِرٌ و) [8]دُرَيْهِمٌ وخُنَيْجِرٌ[9]. وإذاً كَسَّرْتَ: جَعَافِرُ[10]ودَرَاهِمُ وبَراثِنُ. فَإِنْ لَحقَتْهَا[11]زِيادَةٌ. فَخَرَجْتَ بإثباتِها[12]عن مثالِي التَّحْقيرِ [13]حَذَفْتَهَا. وإنْ لم يَخرُجْ[14]بتقريرِهَا في الاسمِ البناء عن مثالِ التَّحقيرِ[13]، لم

---

(1) الأصل: «حبير» وإن شئت «حبيري» سهو.

(2) في اللسان (جفف) ١٠/ ٣٧٣: (والتجفاف والتجفاف الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب».

(3) في اللسان (صلت) ٢/ ٣٥٨: «سيف إصليت أي صقيل، ويجوز أن يكون في معنى مصلت من أصلت السيف أي جردته».

(٤ - ٤) ساقط في: ف.

(5) ص: «وقلنسوة».

(6) في اللسان (سلهب) ١/ ٣٥٧ « السلهب الطويل عامة وقيل هو الطويل من الرجال وقيل هو الطويل من الخيل والناس».

(7) س، ل: «وحنجر» ص، «وجنجن».

(8) سقط ما بين القوسين من الأصل، ل. وإثباته يقتضيه السياق.

(9) س، ل: «وحنيجر»، ص: «وحنيجن».

(10) س، ص: «قلت» جعافر.

(11) ف: ألحقتها.

(12) سقطت «بإثباتها» في ص، ج ر.

(١٣-١٣) ساقط في ح ر، بسبب انتقال النظر.

(14) ص، ل: «فإن لم تخرج».

تُحْذَفْ. فَممَا تَحْذِفُهُ [1]// قولُهُمْ في تحقير عنكبوتٍ: عُنَيْكِبٌ. ومثلُ ١٥٣ ظ ذلكَ سُلَحْفِيَةٌ وقَمَحْدوةٌ[2] تقول: سُلَيْحَفَةٌ وقُمَيْحِدَةٌ، شئْتَ عَوَّضْتَ والتَّحقيرُ في فَواعِلَ (مثلُ) [3] التَّكسيرِ فَقُمَيْحِدٌ [4] مثل قَمَاحِدَ وعُنَيْكِبُ مثلُ عَنَاكِبَ.

وتقولُ في كَنَهْوَرٍ[5]: كُنَيْهِيرٌ، فلا تحذفُ، لأنَّ الاسمَ بتقريرِ هذهِ الزِّيادةِ التي هي الواوُ لا يخرجُ عن مثالِ التَّحقير، كما لا يخرجُ[6] بإثباتِ الياءِ والواوِ والألفِ في قرطاسٍ وكُرْدوسٍ وقنْدِيلٍ عن مثالهِ.

وإذا حَقَّرْتَ إحْرَنْجَامًا، حَذَفْتَ همزةَ الوَصْلِ، كما حَذَفْتَها في احْميرارٍ، وحَذَفْتَ النُّونَ الثالثَة فقلتَ: حُرَيْجِيمٌ، لأنَّ التَّحقيرَ كأنَّهُ لحقَ (حِرْجَاماً)[7]. وتقولُ في تحقيرِ بَرْدَرَايا: بُرَيْدِرٌ. وإنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ، وليس العِوَضُ بلازمٍ، لأنَّ الزِّيادَةَ المحذوفةَ لَيْسَتْ رابعةً.

بابُ تحقيرِ الجمعِ

أبنيَةُ (الجموعِ)[8] على ضربينِ:

بِناءٌ للكثيرِ وبِناءٌ للقليلِ.

---

(١) ص: « فما تحذف ».

(٢) في اللسان (قمحد) ٤/ ٢٧٠: القمحدودة: الهنة الناشزة فوق القفا وقيل أعلى القذال وقيل مؤخره. وقيل هي فأس الرأس المشرفة على النقرة. انظر المنصف ٣/ ٦٩، اللسان (قمحد) ٤/ ٢٧٠.

(٣) الأصل: « مثال »، ف: « على مثال » وما أثبته أولى.

(٤) س: « فقميحدة ».

(٥) أنظر الهامش صفحة ٤٣٤.

(٦) ص، ف: « كما لم يخرج ».

(٧) الأصل، (حرنجام) سهو، س: « حرجام » على الحكاية.

(٨) غير ج ر، مجموعة س: « الجمع ».

فالأبنيةُ (الموضوعَةُ)[1] لِلْكثْرَةِ[2] لا تُحتَقَرُ على ألفاظها لتَدافُعِ ذلكَ، وإنَّما يُحَقَّر منها ما بُنَيَ[3] لأدْنَى العَدَدِ، وذلكَ: أفْعُلٌ، وأفْعَالٌ، وفِعْلَةٌ وأفْعِلَةٌ. فتحقيرُ أكْلُبٍ: أُكَيْلِبٌ، وأبْياتٍ: أبَيَّاتٌ، وأقْفِزَةٍ: أُقَيْفِزَةٌ، وصِبْيَةٍ: صُبَيَّةٌ، ووِلْدَةٍ: وُلَيْدَةٌ.

فأمَّا الجمعُ الكثيرُ إذا أُرِيدَ تَحْقيرُهُ، فإنْ كانَ[4] له بناءُ أدْنَى العَدَدِ، فإنْ شاءَ حَقَّرَ أدنى العددِ، وإنْ شاءَ// حَقَّرَ الواحدَ وألْحَقَ الألفِ والتَّاءَ. تقولُ في تحقيرِ دُورٍ (أُدَيْئِرٌ)[5] فتردُّهُ [6]إلى أدْؤُرٍ[6] وإنْ شئتَ: دُوَيْرَاتٌ. ١٥٤ و

فإنْ لم يَكُنْ للجمعِ، أدنى العددِ، رُدَّ إلى الواحدِ لا غيرَ، وأُلْحِقَ الألفَ والتَّاء، وذلكَ قولُكَ[7] في دَرَاهِمَ ومطابخَ[8] دُرَيْهِماتٌ ومُطَيْبِخاتٌ، وكذلكَ[9] قنادِيلُ: قُنَيْدِلاتٌ.

فأمَّا الجموعُ التي على ألفاظِ الآحادِ، (و)[10] لم يُكَسَّرْ عليها شيءٌ فتحقيرُهَا تحقيرُ الآحادِ، تقولُ في تحقيرِ قومٍ قُوَيْمٌ، ونَفَرٍ ورَهْطٍ: رُهَيْطٌ ونُفَيْرٌ[11]، وكذلكَ إبلٌ وغَنَمٌ: غُنَيْمَةٌ وأُبَيْلَةٌ[12].

---

(١) الأصل، ك، ف: « المصوغة » وما أثبته أولى. (٢) س: « للتكثير ».
(٣) ك، ع، ج، ر: ما يبنى، ص، ف: ما « كان » بنى.
(٤) ص: « كانت » سهو.
(٥) الأصل، ك، ف: « أديير » تحريف.
(٦ -٦) ساقط في: ص، ف.
(٧) ف: « قولهم ».
(٨) ص: « ومطابيخ » تحريف.
(٩) ع، ل، ج ر: وكذلك «في ».
(١٠) سقط (و) من الأصل، ف.
(١١) ص، ف: « نفير ورهيط »، ع: « ونفر: نفير »، « ورهط: رهيط ».
(١٢) ص، ف: أبيلة وغنيمة، ع: « وكذلك إبل: أبيلة، وغنم: غنيمة ».

فإنْ حَقَّرْتَ السِّنِينَ قلتَ[1] في قولِ مَنْ قالَ:

[٢٢٦] دَعَانيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سنينَهُ   لعبْـنَ بِنَـا شيْبـاً وشَيَّبْنَنـا مُرْدا[2]

سُنَيِّنٌ وسُنَيِّينٌ، إلاّ فيمـنْ جَعَـلَ النُّـونَ بدلاً (مـن لامِ الكلمـةِ)[3] (وعلى)[4] قولِ مَنْ فَتَحَ النُّونَ سُنَيَّاتٌ لا غيرَ. فإنْ سَمَّيْتُ شيئاً فيْمَنْ فَتَحَ النُّونَ، رَدَدْتَ كما رَدَدْتَ مع الألفِ والتَّاء. وإنْ حَقَّرْتَ خَطَايَا ومَطَايَا، اسمَ رجلٍ، قلتَ في تحقيرِ مَطَايا: مُطَيٍّ، بياءينِ وفي خَطَايَا: خُطَيْئٍ بالهَمْزِ.

بابُ تحقيرِ التَّرخيمِ

هذا البابَ يُنْظَرُ فيهِ إلى الزِّياداتِ الثَّابتَةِ في الاسمِ المُحَقَّرِ، فَتَحْذفُ

---

(١) ورد قوله « قلت » بعد الشاهد في س، ص، ف.

(٢) نسب هذا البيت في الشواهد الكبرى ١/ ١٦٩ - ١٧٠، الخزانة ٣/ ١١ الجرجاوي ٦ للصمة ابن عبدالله القشيري، ونسب في أبن يعيش ٥/ ١١ لسحيم وليس في ديوانه « النسخة المصورة عن طبعة دار الكتب ». ونسب في معاني القرآن ٢/ ٥٢ لبعض بني عامر. وهو غير منسوب فيما عدا ذلك. والشاهد فيه تصغير السنين وقد سمى بها لا وهي جمع، لأن تصغيرها وهي جمع سنينات، والدليل على ذلك أنه فتح النون تشبيهاً بالنون الأصيلة، كما في قول الآخر:

وإن أبـا حسـن علياً   أب بر ونحـن لـه بنون

وكقول سحيم:

ومـاذا يدري الشعـراء مني   وقـد جاوزت رأس الأربعين

وقد نقل القيسي قول أبي علي في كتابة التذكرة: « إذا حقرت السنين، أسم رجل قلت على قول من قال: دعاني من نجد فإن سنينة « والأربعين » (إشارة إلى البيتين السابقين) قال سنيين وزاد في هذا القول (أي أبو علي): ولا ينكرها هنا اجتماع الياءات على هذا الحد. ألا تراهم قالوا في تصغير صغير: صغيير فزادوا ياءاً لم تكن في يا التكبير فإذا اجتلبت الزيادة في هذا النحو، فأن يرد إلى الأصل أولى. أنظر القيسي ١٩٠ ظ، مجالس ثعلب القسم الأول١٧٧ و٣٢٠، المخصص ٩/ ٦٦، تثقيف اللسان ٢٣٦، الاقتضاب ٤٠٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٣، جواهر الأدب للإربلي ٨٦، اللسـان مواد (نجـد) ٤/ ٤٢٢ و (سنـة) ١٧/ ٣٩٥، منهـج السـالك ١/ ٥٥. وروايته في مجالس ثعلب، تثقيف اللسان، اللسان (نجد): « ذراني ».

(٣) تكملة من س. واثباتها أبين.

(٤) الأصل: « فعلى » وما أثبته أولى.

ثُلاثيّاً كانَ الاسمُ أو رُباعياً. فالثُّلاثيُّ نحو حارثٍ وجَابرٍ[1] وثَابتٍ وأسْوَد وأزْهَر، تقولُ في حارثٍ: حُرَيْثٌ، وجَابرٍ[2]: جُبَيرٌ، وأسْودَ: سُوَيْدٌ، وأزْهَر: // زُهَيْرٌ. قالَ الأعشى

١٥٤ ظ

[٢٢٧] أبْلِغْ يزيد بَنى شَيبان مألُكةً ... أبـا ثُبيتٍ أما تنفكُّ تـأْتَكلُ[3]

وتقولُ في غَلابٍ[4]: غُلَيْبَةٌ، فَتُلْحِقُ التَّاءَ[5] كما تُلْحِقُ ما كانَ على ثَلاثةِ أحرفٍ[6]. ولو حَقَّرْتَ نَصفاً في قولِهِمْ[7]: أمْرأةٌ نَصَفٌ، قلتَ: نُصَيْفٌ، فلم تُلْحِقْ الهاءَ[8]. وكذلكَ لو حَقَّرْتَ ضامِراً ورَخَّمْتَ[9]، لقلتَ: ضُمَيرٌ ولم تُلحِقِ التَّاءَ[10].

بابُ تحقيرِ الأسماءِ المُبْهَمَةِ

وذلكَ قولُهُمْ ذا للمذكَّر، وتا للمؤنَّثِ وذِهْ، وتُلْحقُهُمَا هاءَ التنْبيهِ[11]

---

(١) سقطت « وجابر » من ف. (٢) ع: و « في » جابر.

(٣) الشاهد فيه قوله: « أبا ثبيت تصغير ثابت مرخماً. وأبو ثبيت هو يزيد بن مسهر الشيباني. ومألكة: رسالة، وتأتكل: تفتعل من الفساد، ويقال أكل بين الناس إذا مشى بينهم بالفساد وسعى بالشر. وقيل تأتكل: تلتهب وتحترق. ديوانه ق٦/ ٤٥ ص٦١، وهو منسوب له في القيسي (١٩١ و)، الكامل للمبرد ٣٩٦، الخصائص ٢/ ٢٨٨ (عجزه)، اللسان (أكل) ١٣/ ٢٢ - ٢٣. وغير منسوب في اللسان (الك) ١٢/ ٢٧٢. وقد كتب بعد الشاهد في متن ك: « أي تفسد بالنميمة» وهي لم ترد في أية نسخة أخرى ولا علاقة لها بالمادة الصرفية، موضوع الكتاب.

(٤) حركت في الأصل غلاب (بالكسر) سهواً. وفي اللسان (غلب) ٢/ ١٤٥ « غلاب (بالفتح) مثل قطام، اسم امرأة، من العرب من يبنيه على الكسر ومنهم من يجريه مجرى زينب».

(٥) ص، ف: « الهاء ».

(٦) سقطت «أحرف» في ف.

(٧) ح ر، مجموعة م عدا س: « من » قولهم.

(٨) لم تلحق الهاء لأنها صفة. أنظر اللسان (نصف) ١١/ ٢٤٥.

(٩) ص، ف: « ورخمت ».

(١٠) س، ص، ف: « الهاء ».

(١١) غير الأصل، ك، ص: « هاء للتنبيه ». في ف: « الهاء للتنبيه ».

فتقولُ: (1 هذا وهاتـا1)، وتُلْحِقُهُما الكافَ للمخاطبةِ (2) فيقـالُ (3): هاذاكَ وهاتيكَ قالَ:

[228] قد احْتَمَلـتْ ميٌّ فهـاتِيكَ دارُهَا

بِهـا السُّحْـمُ تردى والحمَـامُ المُطوّقُ (4)

وقالوا للمؤنَّثِ، تا(5)، والتَّثْنِيَةِ: تانِ(6)، قَالَ عِمْرانُ بنُ حِطَّانَ:

[229] ولَيسَ لعَيْشنـا هَذا مَهَاةٌ ولَيسَـتْ دارُنـا هاتَـا بِدَارِ(7)

فإذَا (8) حُقِّرَ شيءٌ من هذِهِ الأسماءِ، لم تُضَمَّ أوائلُها كما تُضَمُّ أوائـلُ سَائِرِ الأسماءِ ولكن تُتركُ على حَرَكَتِهـا(9)، وتُلْحَـقُ أواخرَهـا الألفُ، وذلكَ قولُكَ في ذا: ذَيَّاً، وفي تا: تَيَّا، وفي ألاّ: أُلَيَّا(10) فالضَّمَّةُ هي التي كانت في

(1 - 1) ساقط في ع.

(2) سقطت «للمخاطبة» في ص.

(3) ع: فتقول.

(4) لذي الرمة والشاهد فيه قوله هاتيك بمعنى هذه، الهاء للتنبيه وتي اسم المشار إليه، والكاف: حرف خطاب. والسحم: الغربان، وتردى تحجل. ديوانه ٣٩٠ ومنسوب له في: القيسي ١٩١ و. روايته في الديوان: « إلا ظعنت » وفي أيضاً: « ويروى بها السحم فوضى ».

(5) ف: تا « وهاتا ».

(6) ص: « وللتثنية هاتا »، وقد سقطت « والتثنية تان » في ف.

(7) الشاهد فيه قوله: « هاتا » لأن « تا » للمؤنث ، فهاتا بمعنى هذه والمهاه: خفض العيش وهو بالهاء ووزنه فعال، والهاء أصلية. ونقل القيسي قول المبـرد: « النحـويون يثبتـون الهـاء في الوصـل فيقولون: مهاه وتقديره فعال ومعناه اللمع والصفاء. قال « والأصمعي يقول مهاة تقديره حضاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله: فعلـة منسـوب له في: القيسـي (١٩١ ظ)، سيبـويه والشنتمـري ٢/ ١٣٩، المقتضب ٢/ ٢٨٨، الكامل للمبرد ٤٩٩، فصيح ثعلب ٧٦، المخصص ١٥/ ١٠٧، اللسان (به) ١٧/ ٤٣٩. وغير منسوب في: المقتضب ٤/ ٢٧٧، شرح درة الغواص ١٧٩، وذكر القيسي له رواية أخرى وهي: « وليست دارنا الدنيا بدار ». وورد في اللسان « فليس ».

(8) ع: « فان ».

(9) ص: على « حالها » بدل على « حركتها ».

(10) ك: «الياء» سهو، ج ر «وفي أولاً: أوليا».

المكبَّرِ، وليستْ للتَّحقيرِ. ومَنْ مَدَّ ألاءِ (قالَ)[١]: أُلَيّاءِ[٢]، فألْحَقَ (الألفَ)[٣] قَبْلَ الآخرِ لِتَبْقَى الهمزةُ على كسرتِها، والياءُ في ذَيًّا محذوفةٌ.

١٥٥ و وقد أجْرَوا الذي والتي مُجْرَى المبهمةِ لِمساواتِهَا لها[٤]// في الإبهامِ، وأنَّهَا[٥] لا تَخُصُّ واحداً بعينِه، كما أنَّ المبهمةَ كذلكَ، وذلكَ قولُهُمْ في تحقيرِ الذي: اللَّذيَّا، وفي تحقيرِ التي: اللتَّيا. قال الشيخُ أيَّدَهُ اللَّهُ[٦]: ولم يُحقِّروا اللايَ[٧]، اسْتغنَوا بتحقيرِ جمعِ الواحدةِ[٨] عن تحقيرِها[٩] وذلكَ قولُهم اللَّتيَّاتُ.

بابُ المصادرِ[١٠] والأفعالِ المُشْتقّةِ منها، وأَسماءِ الفاعلينَ والمفعولِينَ الجاريةِ علَيها، وأَسماءِ الأمكنةِ[١١] والأزمنةِ المأخوذةِ من أَلفاظِهَا

إعلمْ أنَّ أمْثلَةِ الأفعالِ مُشْتَقّةٌ من المصادرِ، كما أنَّ أسماءَ الفاعلينَ والمعفولينَ مُشْتَقَّةٌ مِنْهَا، ولو كانتِ المصادرُ مُشْتَقَّةً من الأفعالِ لَجَرتْ على

---

(١) سقطت « قال » من الأصل. وأثباتها أبين.

(٢) ك، ل، ف: « ومن مد أولاء قال أولياء ».

(٣) الأصل، ف: « بالألف » سهو.

(٤) سقطت « لها » في ف.

(٥) ص: « والهاء » سهو، ف: « ولأنها ».

(٦) عبارة قال الشيخ أيده الله تثبت أن النسخة منقولة عن نسخة العبدي الذي كان تلميذاً لأبي علي وعاصره وأخذ عنه. وفي غير الأصل فالعبارة أما مبدلة بعبارة قال أبو علي رحمه الله كما في ص، ف، وأما ساقطة كما في بقية النسخ الأخرى.

(٧) ع، ل: « اللائي ».

(٨) ص: « الواحد ».

(٩) العبارة في ف: « استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه ».

(١٠) ف: «أسماء » المصادر.

(١١) ك: « الأبنية ». سهو.

سُنَنٍ (في)[1] القياسِ ولم تختلفْ (كما لم تختلفْ)[2] أسماءُ الفاعلينَ والمفعولينَ. فلمّا اختلفتِ المصادرُ اختلافَ سائرِ أسماءِ[3] الأجناسِ دَلَّ ذلكَ على أَنَّ[4] الأفعالَ مُشْتَقَّةٌ منها، وأنَّها غيرُ مشتقةٍ من الأفعالِ.

وأيضاً فلو كانتِ المصادِرُ مشتقةً من الأفعالِ لَدَلَّتْ على ما في الأفعالِ مِنَ الحدثِ والزمنِ، وعلى معنىً ثالثٍ كما دَلَّتْ أسماءُ الفاعلينَ والمفعولينَ على الحَدَثِ وذاتِ الفاعلِ والمفعولِ بهِ. وكذلكَ سائرُ المشتقاتِ، فلما لم تكنْ المصادرُ كذلكَ عُلِمَ أنَّها ليستْ مشتقةً من[5]الأفعالِ.

فأمَّا اعْتلاَلُها باعْتلالِ الأفْعالِ فلا يَدُلُّ على أنَّها مشتقَّةً منها[5]، كما أنَّ اعتلالَ بعضِ // أمثلةِ الفعلِ لبَعْضٍ لا يَدلُّ على أنَّ بعضَ الأفعالِ مُشْتَقٌّ من بعضٍ. ١٥٥ ؤ

بابُ أبنيةِ[6] الأفعالِ الثلاثيةِ ومصادِرِهَا

الأفعالُ الثلاثيّةُ غيرُ ذاتِ[7] الزوائدِ على ضربين:
متعدّيةٌ وغير متعدّيةٍ، فأبنيةُ المتعديّةِ على ثلاثةِ أضربٍ: فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ.

فأمَّا فَعَلَ يَفْعِلُ، فلا يَجيءُ في الأمرِ العامِّ حتى يكونَ فيهِ حرفٌ من حروفِ الحَلْقِ. وأسمُ الفاعلِ الجارِي على الفعْلِ المبنيِّ للفاعلِ من هذهِ

(١) سقطت « في » من الأصل، س. وفي ع: « من » القياس.
(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل، بسبب انتقال النظر.
(٣) سقطت « أسماء » من ف.
(٤) ع، ل، ج ر: « دلت على أن ».
(٥ ـ٥) ساقط في ع بسبب انتقال النظر.
(٦) سقطت « أبنية » في ف.
(٧) س، ص: « ذوات ».

الأفعالِ فاعلٌ نحو ضَاربٍ وقاتلٍ. والاسمُ المبنيُّ على يُفْعَل، مفعولٌ مثلُ مضروبٍ ومقتولٍ.

فمصادرُ فَعَلَ يَفعِلُ المُتَعدِّي على ضُرُوبٍ منها:

فَعْلٌ نحو ضَرْبٍ، وفِعَالٌ نحو: ضَربَهَا الفَحْلُ ضِرَاباً، ومنها فَعِلٌ، (نحو)[1] كذَبَ (يَكْذِبُ)[2] كَذِباً، وقد قالوا[3]: الكذَابُ قالَ:

[٢٣٠] فَصَدَّقْتُهُ وكَذَّبتهُ والمرءُ يَنفعُهُ كِذَابُهْ[4]

فأمّا الكِذَّابُ بالتَّشْدِيدِ فَمَصْدَرُ كَذَّبَ.
وفَعَلٌ: سَرَقٌ، وقالوا في مصدر سَرَقَ[5] أيضاً: سَرِقَةٌ[6].

---

(١) سقطت « نحو » من الأصل، س. وإثباتها أولى.
(٢) سقطت « يكذب » في غير الأصل، س.
(٣) ص، ل: « قالوا ».
(٤) للأعشى من قصيدته التي يمدح بها رجلاً من كندة يقال له ربيعة بن حيوة والتي مطلعها:
أصرمت حبلك من لميـ س اليوم أم طال اجتنابه
والشاهد ليس من ضمن أبيات القصيدة في ديوانه غير أن القيسي أشار إلى أبيات قبله، وهذه هي الأبيات ١٢ و١٣ و١٤ من القصيدة المذكورة. أنظر الديوان ق٥٤/ ص٢٨٥ ـ ٢٩١. والبيت منسوب له في القيسي (١٩٢ و)، الكامل للمبرد وفيه قال: وأنشدني المازني للأعشى، وليس مما روت الرواة متصلاً بقصيدة، الحجة ١/ ٢٤٧ (عجزه) المخصص ١٤/ ١٢٨. مختصر الألفاظ ١٦٠. وهو غير منسوب في المخصص ٣/ ٨٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٩، اللسان (صدق) ١٢/ ٦١. وروايته في غير الأصل، س، ص ج ر « فصدقتها وكذبتها ». وهذه أيضاً رواية القيسي، قال: ويروى: « فصدقته وكذبته »، على لفظ الغزال إشارة إلى قوله قبل ذلك: وإذا غزال أحور العينين يعجبني لعابه. وبهذه الرواية أيضاً ورد في: المخصص واللسان، وروايته في الكامل: « فصدقتهم وكذبتهم ».
(٥) ج ر، مجموعة م: « يسرق ».
(٦) ص، ف: سرقاً.

وفَعَلةٌ: (غَلَبَ)[1] يَغْلِبُ غَلَبةً. وقالوا: غَلَبّاً وغُلَبَّةً، حكاهُ[2] أبو زيدٍ[3].

قالَ:

[٢٣١] أخَذُوا المخاضَ مِنَ الفصيلِ غُلُبَّةً
ظُلْماً ويُكتَبُ للأميرِ أفِيلا[4]

فِعْلَةٌ[5]: حَمَيْتُ المريضَ حِمْيَةً.
وفِعَالةٌ[6]: حَمَيْتُ[7] المكانَ حِمايةً.
وفِعْلانٌ[8]: حَرَمَهُ[9] يَحْرِمُهُ حِرْمَاناً.

---

(١) الأصل: « غلبة» سهو وقد سقطت « غلب » في ص، ف.
(٢) ص: « وحكاه ».
(٣) الذي حكاه أبو زيد في نوادره (٦٥) الغلبي وقال: « والغلبي: المغالبة ».
(٤) للراعي (واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من بني نمير) من قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ويهجو المصدقين. ديوانه ق٨٦/ ٧٣ ص١٤٢، ومنسوب له في القيسي (١٩٢ و) الأمالي الشجرية ٢/ ٦١. شواهد المغني ٢٥١. ومنسوب له في: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤١، جواهر الأدب للإربلي ١٠٦ (صدره)، ابن يعش ٦/ ٤٤، مغني اللبيب ١/ ٣٢٠.
وروايته في ص: « أخذ » أو « خذوا » وكتب عليهما معاً. وفي ف: « أخذ » وهي أيضاً رواية القيسي. وروى في الديوان:
أخذوا الكرام من العشار ظلامة منا... البيت ».
وفي الأمالي الشجرية « قسرا ».
(٥) ع، ف: « وفعلة ».
(٦) غير الأصل، ص، ف: «فعالة ».
(٧) ف: « نحو » حميت.
(٨) غير الأصل، ص، ف: « فعلان ».
(٩) ف: « نحو » حرمة.

١٥٦ و وفُعْلانٌ[١]: // غَفَرَ يَغْفِرُ[٢] غُفْراناً. وقالوا: لوَيْتُهُ لَيَّاناً، وقَدْ حُكيَ[٣] كسْرُ اللاّمِ في اللِّيّانِ[٤].

وأما ما كانَ على فَعَلَ يَفْعُلُ فقد جاءَ مَصْدَرُهُ على فَعْلٍ نحو القَتْلِ، وعلى فَعَلٍ نحو حلبَ يَحْلُبُ حَلَباً، وقد يكونُ الحلَبُ المَحْلُوبَ. وعلى فَعِلٍ نحو (خَنَقَهُ خَنِقاً)[٥] وعلى فُعْلٍ، نحو كفَرَ كُفْراً، وقالوا: كُفْراناً، قالَ تَعَالىٰ: ﴿ فلا كُفْرانَ لِسَعْيِهِ ﴾[٦] وقالوا: شَكَرَ شُكْراً وشُكوراً[٧] وشُكْرانًا.

وفِعْلَةٌ[٨]: نِشْدَةٌ، وفِعَالٌ[٩] كَتَبَ كِتاباً. فَعْلٌ[١٠]، قالوا: حَجَّ يَحُجُّ حَجّاً[١١]، والحِجُّ اسمُ الحاجِّ، عن أبي زيدٍ، قالَ:

[٢٣٢] وكأنَّ عافيَةَ النُّسُورِ عَلَيْهِمُ   حِجٌّ بأسْفَلَ ذِي المجازِ نُزُولُ[١٢]

---

(١) غير الأصل، ص، ف: «فعلان» سهو.
(٢) ج ر، مجموعة م عدا ك، : «غفره يغفره ».
(٣) ص، ف: «وحكى ».
(٤) في اللسان (لوي) ٢٠/ ١٣٠ : « ولم يجيء من المصادر على فعلان إلا ليان، وحكى ابن بري في أبي زيد قال: ليان بالكسر، وهو لغية، قال وقد يجيء الليان بمعنى الحبس وضد التسريح ».
(٥) الأصل، ك، ع، ل: « حنقه حنقاً » تصحيف وفي اللسان (خنق) ١١/ ٣٨٠ « الخنق » بكسر النون مصدر قولك: خنقه يخنقه خنقاً وخنقاً ».
(٦) آية ٩٤ / الأنبياء٢١ .
(٧) ك: « شكوراً وشكراً ».
(٨) مجموعة م عدا ك « فعلة ».
(٩) س، ل: « فعلة ».
(١٠) ف: « وفعل ».
(١١) ص: فعل حج يحج حجاً وقالوا ذكر ذكراً سهو. أنظر اللسان (حجج) ٣/ ٤٩ .
(١٢) لجرير من قصيدة يمدح بها عبد الملك ويهجو الأخطل، وهو ينسب أيضاً للأخطل. الشاهد فيه قوله: حج، وهو اسم يقع على الحاج، قال سيبويه: حجة يحجه حجاً كما قالوا: ذكره يذكره ذكراً، وقال غيره: الحج والحج مصدران. وقد نسب له في حاشية ص وهو في ديوانه ٤٧٦، ، كما نسب له في القيسي (١٨٢)، اللسان (حجج) ٣/ ٤٩ ولم ينسب في المخصص ١٣/ ٩١ .

وأما ما كانَ على فَعلَ يَفْعَلُ: فَفَعْلٌ فيه، نحو حَمدَه حَمْداً[1] وفَعَلٌ نحو عَمِلَ عملاً[2]. وفُعْلٌ نحو[3] شَرِبَ شُرْباً، فأمَّا الشِّرْبُ فهو المشروبُ كما أنَّ الطحْنَ: الدَّقيقُ[4]، والشَّرْبُ جمعُ شاربٍ. وفَعْلَةٌ نحو رَحمهُ رَحْمَةً[5] وقالوا:

رَحَمَةً. وفِعَالٌ (سَفَاحَاً سفَاداً)[6]. وفَعَالٌ نحو سَمعَهُ[7] سَمَاعاً. وفعْلانٌ نحو غَشيَهُ[8] غشْيَاناً. وفي حروفِ[9] الحَلْقِ فُعَالٌ، نحو سَأَلَ[10] سُؤالاً. وفَعَالَةٌ نحو نَصَحَ[11] نَصَاحَةً.

والأصْلُ في جميعِ هذهِ المصادرِ فَعْلٌ لأنَّ المَرَّةَ الواحدةَ فَعْلَةٌ، وحَكَى أبو زيدٍ[12]: اللَّهُمَّ أعْطنَا سَأْلاتِنا، فهذا على سَأَلَ سَألَةً، فهذهِ أمثلةُ المتعديةِ.

وأمَّا ما لا يتعدّى من هذهِ الثلاثيةِ[13] (فَعلى)[14] أبْنيةِ (المُتَعَدى)[15]

= وروايته في اللسان «حج» وهو جمع حاج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ وقد نسبه القيسي للأخطل، في إيضاح الشواهد، وليس في ديوانه.

(١) س: حمد «يحمد» حمداً. (٢) ص: عمل «يعمل» عملاً.

(٣) سقطت «نحو» في ع.

(٤) ف: الدقيق «المطحون».

(٥) ف: «رحما» سهو.

(٦) الأصل: «سفذها سفاذاً» تصحيف.

(٧) ص: «سمعتها».

(٨) ص: غشبها.

(٩) ف: «ومن» حروف.

(١٠) غير الأصل، س، ل: «سأله»، ج ر: «نحو سؤال».

(١١) ص: نصحه.

(١٢) نوادره ٢١٨.

(١٣) س: «الأفعال الثلاثية».

(١٤) الأصل: «على» سهو.

(١٥) الأصل، ص، ف: المتعدية وما أثبته أولى.

١٥٦ ظ والاسمُ الجاري// عليهِ[١] فاعِلٌ ولا يُبْنَى منْها مفعولٌ كما لا يُبْنَى منهُ يُفْعَلُ.

فما كانَ منهُ على فَعَلَ يَفْعِلُ، فقد جَاءَ في[٢] مصدرِهِ الفُعُولُ[٣] وهوَ الكثيرُ، نحو[٤] الجُلوسِ في جَلَسَ جُلُوساً، ومضى مُضِيّاً.

وفَعِلٌ نحو حَلفٍ. وفَعْلٌ نحو (عَجَزَ)[٥] يَعْجِزُ عَجْزاً.

وأمَّا فَعَلَ: يَفْعُلُ، فمصدرُهُ فُعُولٌ[٦] نحو القُعُودِ، ومنهُ الدُّخولُ والوُلُوجُ والغُؤورُ. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: دَخَلْتُهُ فعلى دخلْتُ فيهِ، وكذلك ولَجْتُهُ، وهما غيرُ متعديَيْنِ كما أنَّ خَرَجْتُ كذلكَ.

وفَعَالٌ نحو ثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبَاتاً. وفَعْلٌ نحو سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتاً. وفُعْلٌ نحو المُكْثِ[٧] وفِعْلٌ نحو فِسْقٍ[٨].

وأمَّا فَعِلَ يَفْعَلُ، فَجَاءَ مَصْدَرُهُ على فَعْلٍ نحو حَرِدَ يَحْرَدُ حَرْدَاً وهو حَارِدٌ[٩].

---

(١) ص، ف: « عليها ».

(٢) سقطت « في » في مجموعة م عدا س.

(٣) ع: « على » الفعول.

(٤) غير الأصل: « وذلك » نحو.

(٥) سقطت « عجز » في الأصل، ص.

(٦) ف: الفعول.

(٧) ع: ورد قوله: « وفعل نحو المكث » قبل قوله: « وفعل نحو سكت... ».

(٨) ص: « الفسق ».

(٩) ورد الفعل كما اشتق منه في ف « بالجيم ». وفي ص بالوجهين وكتب فوقه معاً والصواب ما ورد في الأصل وعامة النسخ بالحاء. وفي اللسان (حرد) ٤/١٢٢: « حرد عليه حرداً، وحرد يحرد حرداً كلاهما غضب، وقد أورده أبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة بالتحريك وابن الأعرابي بالتحريك والسكون. والتسكين أكثر لكن الأخرى فصيحة، أنظر أيضاً: نوادر أبي زيد ٦٣.

وقالوا[١]: حَميتِ الشَّمْسُ حَمْياً. وفَعِلٌ نحو الضَّحكِ وفِعَلٌ نحو شَبِعَ شَبَعاً، فأما الشِّبْعُ فاسمٌ لَمَا يُشْبِعُ، وليس بالمصدرِ. وأمَّا ما كانَ ممّا[٢] لا يتعدّى مُخْتَصّاً ببناءٍ لا يَشْرُكُهُ فيه المُتعدِّي، فنحو فَعُلَ يَفْعُلُ، كظَرُفَ يظرُفُ، ومصادِرُهُ على نحو ما مَضَى من المُتَعَدى نحو ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفاً، وشَرُفَ يَشْرُفُ شَرَفاً، ونَبُهَ نَباهَةً.

وقالوا: بَطُؤَ يَبْطُؤُ بطاءاً وغَلُظَ غَلظاً وقالوا: بُطْأً. ونظير البِطَاءِ ممّا تَقدَّمَ[٣] الشِّبَعُ.

فهذه أبْنيَةُ (الثلاثيّةِ)[٤] المتعديّةِ وغيرِ المتعديّةِ التي[٥] لا زيادةَ فِيهَا.

بابُ الأفعالِ الثلاثيّةِ المزيدِ فيها[٦] ومصادرِهَا

// زوائِدُ الأفعالِ الثلاثِيَةِ على ضَرْبَيْن: ١٥٧ و

زيادةٌ على وزنِ الأربعةِ تُلْحَقُ بها ببناتِ الأربعةِ[٧].

وزيادةٌ على وزنِ الأربعةِ لا تُلْحَقُ بِهَا.

فما أُلحِقَ منها[٨] ما كان مَصْدَرُهُ كمصدرِ بناتِ الأربعةِ، وذلكَ نحوَ شَمْلَلْتُ وجَلْبَبْتُ، والمصدر شَمللةٌ وجَلْبَبَةٌ. ومثل ذلكَ مما لَحِقَتْهُ الواوُ أو الياءُ[٩]، ثانيةً: فَيْعَلْتُ[١٠]، نحو بَيْطرْتُ بَيْطَرَةً، وشَيْطَنْتُهُ شَيْطَنَةً، وَهَيْنَمَ

---

(١) ف: «وقد جاء بدل «وقالوا». (٢) سقطت «مما» في س.

(٣) ص، ف: «ما تقدم» سهو.

(٤) الأصل، ص: «الأسماء» بدل «الثلاثية» وما أثبته أبين.

(٥) سقطت «التي» في ص.

(٦) ص: «عليها».

(٧) ص: «تلحق بها بنات الأبعة».

(٨) ل: «منه».

(٩) غير الأصل، س: «والياء».

(١٠) العبارة في ص: «ومثل ذلك ما لحقته الزوائد، والواو ثانية: فيعلت». وهي أبين.

هَيْنَمَةً. والواوُ نحو حَوْقَلَ حَوْقَلةً وَصوْمَعَ صَوْمَعةً، وَهرْوَلَ هَرْوَلَةً، وجَهْوَرَ كلاَمَهُ[1] جَهْوَرَةً وسَلْقَيْتُهُ[2] سَلْقَاةً، وقَلْسَيْتُهُ قَلْساةً. فهذهِ ملحقةٌ ببناتِ الأربعةِ، ومصادرُها كمصادِرِهَا، وكذلكَ مُضارِعُها، تقولُ: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جُلْبَبَةً[3]، وحَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً، كما تقولُ: دحْرجَ يُدَحْرِجُ[4] دَحْرَجَةً وتقولُ جَلْبَبْتُهُ فَتجلْبَبَ كما تقولُ: دَحْرَجتُهُ فَتَدَحْرَجَ.

وأمَّا مَا كانَ على وَزْنِ الأربعَةِ ولَيْسَ مُلْحَقاً بهِ فَثلاثةُ أبنيةٍ: وذلكَ أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ، تقولُ: أكرمْتُهُ، وأفْطَرَ، (هو)[5] (يُكْرِمُ)[6] ويُفْطِرُ والأصْلُ يُؤكرِمُ، مِثْلُ يُدَحْرِجُ فَحُذِفَتِ الهمزةُ لاجْتماعِ الهمزتينِ، إذا قالَ المتكلِّمُ أنَا أُفْعَلُ. وأتْبَعَ سائِرَ حروفِ المُضارعةِ الهمزةَ. ورُبَّما جاءَ في الشِّعْرِ على الأصْلِ كقولهِ:

[٢٣٣] وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[7].

---

(١) س، ص، ف: « في » كلامه. وقد سقطت « كلامه » في بقية النسخ.
(٢) ص: «وسلقنته» تصحيف.
(٣) سقطت « جلبية » في ف.
(٤) سقطت «يدحرج» في س.
(٥) تكملة من ع وإثباتها أبين.
(٦) سقطت « يكرم » من الأصل.
(٧) هذا الرجز لحطام المجاشعي يصف منزلاً قد خلا من أهله وبقيت منهم آثارهم. ومن تلك الآثار « صاليات » يعني الأثافي. الشاهد فيه قوله: « يؤثفين » أخرجه على أصله على رأي من جعلها من أثفيت وكان الوجه فيها يثفين مثل يكرمن وإنما جاء به على الأصل ضرورة ومثله قول الآخر: « فإنه أهل لأن يؤكرما » واستدلوا على زيادة الهمزة في يوثفين بقول العرب: « ثفيت القدر » وقال قوم: يؤثفين: يفعلين كما تقول يسلقين، جعلوا الهمزة أصلاً ووزن أثفية عندهم فعلية. والبيت منسوب له في القسي ١٩٢ ظ، سيبويه والشنتمري ١/ ١٣ و٢٠٣ و٢/ ٣٣١ السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ٣٠٧، الاقتضاب ٤٣٠، شواهد الشافية ٥٩، اللسان مواد: (رنب) ١/ ٤١٩ و(ثفا) ١٨/ ١٢٣ و(غرا) ١٩/ ٣٥٨، الشواهد الكبرى ٤/ ٥٩٢، الخزانة ١/ ٣٦٧. وغير منسوب في أدب الكاتب ٥٠١، المقتضب ٢/ ٩٧ و٤/ ١٤٠ و٣٥٠، أعراب أبيات ملغزة ١٤٧، المنصف

فيمن جعلهُ من أثْفَيْتُ[1].

وأمَّا فَعَّلَ (وفَاعَلَ)[2] فنحوُ فَتَّحَ والمُضَارِعُ يُفَتِّحُ[3]، وقَاتَلَ//[4] ١٥٧ ظ المضارعُ يُقاتِلُ، وضارِبَ والمضارِعُ يُضَارِبُ

فأمّا المصادِرُ (فَمِنْ)[5] أفْعَلَ على[6] إفْعَالٍ نحو إكْرامٍ وإفْطارٍ.

ومن فَعَّلَ على تَفْعيلٍ، نحو التَّفْتِيحِ[7] والتَّفْجيرِ، ومن قَاتَلَ: المُقَاتَلَةُ والقتالُ[8]، والقِيْتَالُ، فالإكْرامُ في مصدرِ أكْرَمَ والقيتالُ في مصدرِ قاتَلَ، والكِذَّابُ في مصدرِ كَذَّبَ على زِنَةِ[9] الزلْزَالِ.

وليسَ التَّقْتيلُ والتَّقْبيلُ على حَدِّ مَصَادِرِ الأرْبَعَةِ، ولَيْسَ في شيءٍ من ذلكَ ما هو وَزْنُ الدَّحْرَجَةِ.

فأمَّا أفْعَلَ فَيَجيءُ لنقلِ الفعلِ غيرِ المتعدِّي[10] إلى المتعدِّي[11]، نحوُ

= ١/ ١٩٢ و٢/ ١٨٤، المحتسب ١/ ١٨٦، سر الصناعة ١/ ٢٨٢، الخصائص ٢/ ٣٦٨، السيرافي (٥٢٨ نحو) ١/ ١٠٠ و٢٨١ ـ ٢٨٢ و٦/ ١٦، المقاييس ١/ ٥٨، المخصص ٨/ ٧٦ و١٤ و٦٤، جواهر الأدب للإربلي ٦٦، المزهر ١/ ١٣٤ الخزانة ٢/ ٣٥٣ و٤/ ٢٧٠ و٢٧٣، شواهد الكشاف ٤/ ٥٥٨.

(١) ك، ل، ج ر: « ثفيت » سهو.

(٢) تكلمة ع، ف: وقد أثبتها لقوله بعد ذلك « وقاتل ».

(٣) ص: « قبح ، والمضارع: يقبح ».

(٤) س: و« فاعل نحو قاتل ».

(٥) غير ج ر، مجموعة م: « من » وما أثبته أولى.

(٦) ص، : «فعلى».

(٧) س، ص، ل: « التقبيح ».

(٨) سقطت « والقتال » في ص، ف، ج ر.

(٩) ص: «على «منزلة» بدل «على «زنة».

(١٠) ص، ف: « من » غير المتعدي.

(١١) ك، ل: إلى التعدي.

خَرَجَ وأخرَجْتُهُ. وقد شَرِكَهُ[1] فَعَّلْتُ في ذلكَ نحو[2] خَرّجْتُهُ، وكذلكَ نزلَ وأنْزَلْتُهُ ونَزَّلْتُهُ.

وقالوا فَسَّقْتُهُ وزَنَّيْتُهُ أي اسْتَقْبَلْتُهُ بالزّناءِ[3] والفِسْقِ[4]، كقولهمْ: حَيَيْتُهُ أي قلتُ له: حَيَّاكَ الله، وكذلك سَقَّيْتُهُ. وقد جَاءَ أفْعَلَ في هذا المَعْنَى قالوا: أسْقَيْتُهُ أي قلتُ له: سَقَاكَ اللّهُ. وتقولُ: أصْبَحْنَا وأمْسَيْنَا وأفْجَرْنَا، أي صِرْنَا في هذه الأوقاتِ قالَ: (ذو الرُّمَةِ)[5].

[٢٣٤] فما أفْجَرَت حتى أهبَّ بِسُدفَةٍ
علاجيمُ عينِ ابْنَي صُبَاحٍ نَثِيرُهَا[6]

ويَجيءُ أفْعَلَ في معنى فَعَلَ[7] نحو: قَلْتُهُ البيعَ وأقَلْتُهُ، وبَكَرَ وأبْـكَرَ، وبَدَأ اللّهُ الخَلْقَ وأبْدَأهُمْ[8]، وقد عَمِلَ أهلُ اللّغَةِ في هذا الفَنِّ[9] كتباً.

---

(١) ف: « وقد يشركه ».

(٢) ص: «في نحو».

(٣) غير الأصل، ك، س: « بالزنى »، وفي اللسان (زنى) ١٩/ ٧٩: « الزنا يمد ويقصر ».

(٤) سقطت « والفسق » في ص.

(٥) النسبة من ف.

(٦) البيت في وصف حمير وحش وردت الماء سحراً فايقظ نثيرها العلاجيم. وهي جمع علجوم، ذكر الضفادع وصباح اسم رجل، وقيل اسم امرأة. ومن جعله اسم امرأة لم يصرفه، ونثيرها ما نثرت الحمير من أفواها، وقيل نثيرها: نخيرها بأنوفها. ديوانه ٣١١، ومنسوب له في القيس (١٩٣ ظ) وغير منسوب في: المخصص ٩/ ٤٩، ابن يعيش ٧/ ١٠٤، اللسان مواد (فجر) ٦/ ٣٥٠ و(نثر) ٧/ ٤٣. وروايته في المخصص: « حتى أهبت » وابن يعيش: « حتى أهب بسحرة » وورد في اللسان (فجر) : «تثيرها » تصحيف.

(٧) سقطت « فعل » في س.

(٨) العبارة في ف: وبدأ وأبدى وبكر وأكبر.

(٩) ك، ل، ج ر: «في هذا المعنى» وهو أولى، وسقط قوله « الفن » في ص، ع.

وأمّا فَعَّلَ فَلتكثيرِ// العَمَلِ [1]، نحو قَطَّعْتُهُ وكَسَّرْتُهُ وفَتَّحْتُ ١٥٨ و الأبوابَ وقال: ﴿ وفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُوناً ﴾[2] وأمّا فاعَلْتُهُ، فإنَّه يَجيءُ دَالاً على أنَّه قد كانَ مِنِّي إلى صَاحبي مثلُ الذي كانَ منه إليَّ، وذلك نحو[3] خَاصَمْتُهُ وكارَمْتُه[4] وفَارَقْتُهُ وغازَّني.

وقد يجيءُ فاعَلْتُ[5] لا يُرادُ بهِ فِعْلٌ من اثْنين وذلكَ[6] نحو سافرتُ وعافاهُ اللَّهُ وطارَقْتُ النعْلَ.

بابُ الزوائدِ اللاّحقةِ لبنات الثلاثةِ من غيرِ أَنْ تكونَ بها على وزن بناتِ الأربعةِ

وذلكَ ما سكنتْ أوائلُهُ فاجْتُلِبَتْ لها همزةُ الوَصْلِ لذلكَ، وهي ثمانيةُ أبنيةٍ: فما كانَ من ذلكَ على انْفَعَلَ[8] فهو مُطَاوِعُ[9] فَعَلَ، ولا يكونَ مُتَعَدِّياً[10] إلى المفعول بهِ أبَدَاً، وذلكَ نحو كَسَرْتُهُ فانكَسَرَ، وخَطَمْتُهُ فانْحَطَمَ وقالوا: حَسَرْتُهُ[11] فانْحَسَرَ قالَ:

---

(١) ص: « فلكثير العمل ».
(٢) آية ١٢/ القمر ٥٤.
(٣) سقطت «نحو»، في ف.
(٤) ص: « وضاربته » بدل: « وكارمته ».
(٥) ص: « فاعلته ».
(٦) سقطت « وذلك » في ف.
(٧) سقطت « بنات » في ف.
(٨) ص: « وزن » انفعل.
(٩) ف: «مضارع » تحريف.
(١٠) الأصل: «ألا » متعدياً. سهو.
(١١) ص: « قالوا: حسرته » ف،: «وحسرته ».

[٢٣٥] كم قد حَسَرْنَا من عَلاةٍ (عَنْسِ)[١].

وقالوا انْطَلَقَ ولم نَعْلمهُمْ استعْمَلُوا فَعَلَ الذي هذا[٢] مُطاوِعٌ[٣] لَهُ. وما كان على افْتَعَلَ فقد يكونُ بمنزلة انْفَعَلَ، وذلك قَوْلُهُمْ غَمْمَتُهُ فاغْتَمَّ وقالوا: انغَمَّ[٤]. وقالوا: شَوَيْتُهُ فاشْتَوى وانْشَوى. وقد يكونُ افتَعَلَ مَتَعَدِّياً، وليس في ذلك كانْفَعَلَ. وقالوا[٥]: اشْتَوى القومُ إذا اتخذوا[٦] شواءاً، وكذلك اذَّبَحَ[٧]، إذا اتخذُوا[٨] ذبيحةً. ومثلُ ذلكَ[٩] اصطبَ الماءَ، أي اتَّخذْهُ و (اسْتَعِدُّهُ). [١٠]

١٥٨ ظ وقد// يجيءُ افتعَلتُ لا يُرادُ بهِ شيءٌ من ذلكَ نحو اشْتَدَّ. وقالوا: اسْتلَمْتُ الحجَرَ إذا قَبَّلْتهُ. وإنّما هو افتعَلَ من السَّلمَةِ.

---

(١) للعجاج. وفي اخبار النحويين (٦٩) ان رؤبة نسبة لنفسه، وزعم ان أباه العجاج ادعاه مع الأجوزة التي انشدها سليمان بن عبد الملك. وحسرنا: أعيينا وأتعبنا، والعلاة: الناقة القوية، والعنس كذلك. وقيل هي الصخرة وشبهت الناقة بها.
ديوان العجاج ق ٢٢/ ١ ص ٧٨. ومنسوب له في: القيسي (١٩٣ ظ) أراجيز العرب ١٠٩، الموشح للمرزباني ٣٣٨. وغير منسوب في الاشتقاق ١٦١، جمهرة اللغة ٣/ ٣٥٠، المخصص ١٦/ ١٦١، اللسان (عنس) ٨/ ٢٨. المقاييس ٤/ ١٥٥ ـ ١٥٦، وقد ورد في الأصل وك، «علس» تحريف. وروايته في أخبار النحويين «كم حسرنا».

(٢) ص، ف: «الذي هو» وهو اولى.

(٣) ف: «مضارع» تحريف.

(٤) ل: «أنعم» تحريف.

(٤) ل: «أنعم».

(٥) ل: «قالوا».

(٦) ل: «أي» اتخذوا.

(٧) غير الأصل، س، ل، ج ر: إذبح «القوم».

(٨) ص: «أي اتخذوا» ل: «إذ اتخذ».

(٩) ص: «وكذلك».

(١٠) الأصل و (استعدده). وما أثبته في غيره من النسخ. وهو اولى.

وما كانَ على فَعللتُ (فنحو)[1] احْمَـرَرْتُ وابْيَضضتُ وهـو إذا لم يُدْغَمْ بزِنَةِ انْفَعلتُ وافْتَعَلْتُ، ولا يتعـدَّى إلـى مفعـولٍ بهِ، كمـا لم يَتَعـدَّ[2] انفَعَلتُ، فهذهِ الأمثلةُ الثلاثةُ[3] على زنةٍ واحدةٍ.

ومن ذلكَ افعالَلْتُ[4] وهي تجيءُ في الأمـرِ العـامِّ[5] في الألـوانِ نحـو احمارَرْتُ[6]، فهذا إذا[7] لم يُدْغَمْ، بزنةِ اسْتَفْعَلتُ. ولا يتعدَّى إلا مفعولِ بهِ[8]، والمضارعُ يَحْمَارُّ، واسمُ الفاعلِ مُحْمَارٌّ، وأحْمَرَّ مقصورٌ منهُ.

وقد جاءَ إفْعَالٌ في غير هذا النحو كقولهم: إقطارٌ النَبْـتُ[9] ومثلُـهُ في افْعَلَّ قولُهُ تَعالىٰ: ﴿ جِداراً يُريدُ أن يَنْقَضَّ « فأَقَامَهُ » ﴾[10].

ومن ذلكَ اسْتَفْعَلَ وهو قد[11] يجيءُ لاستدعـاءِ الفِعْـلِ وطَلَبِـهِ، نحـوَ اسْتَفْهَمَ واستخبَرْتُ[12] واسْتعطيتُ أي طلبْتُ منه العطيَّةَ، ويجيءُ لغيرِ ذلكَ نحو استَجَدْتُهُ أي أصبْتُهُ جيداً، واسْتَعْظَمْتُهُ أي أصَبْتُـهُ عظيمـاً. وقـد يجـيءُ بمنزلةِ فَعَلَ وذلكَ قَرَّ في مَكَانهِ واسْتَقَرَّ فيه[13] وعَلاَ قِرْنَهُ واسْتَعْلاَهُ، وحكى أبو

---

(١) غير ص، ع، ل: «نحو» وكا أثبته اولى.

(٢) س: «كما لا يتعدى».

(٣) ص، ج ر: «الثلاثية».

(٤) ك: «افعالت» تحريف.

(٥) س: «وهي في الأمر العام تجيء».

(٦) ك: احمارت.

(٧) ص: «فهو إذا»، ف: «وهو إذا».

(٨) سقطت «به» في ص.

(٩) ص: «إذا ولى وأخذ يجف» زيادة.

(١٠) آية ٧٧/ الكهف ١٨/ وتكملتها من ص، ف.

(١١) سقطت «قد» في غير الأصل، س، ل.

(١٢) «واستخرجت» بدل «واستخبرت».

(١٣) سقطت «فيه» في ك، ف.

زيدٍ اسْتَعْلى عليهِ، وقالَ: ﴿ وإذَا رَأوا آيةً يَسْتَسْخِرونَ ﴾[1] أي يَسْخَرونَ. كما أنَّ معنىً يَسْتَهْزِئونَ: يَهْزَأونَ. وقالوا: اسْتَنْطَقْتُهُ فَنَطَقَ، وقالوا: اسْتَفْتَيْتُهُ// فأَفْتى. ١٥٩ و

ومن ذلكَ افْعَوْعَلَ وذلكَ قولُهُمْ: اخْشَوْشَنَ واعْشَوْشَبَتِ الأرْضُ. وقد جاءَ مُتَعَدِّياً، قالوا: اعْروريْتُ المُهْرَ إذا رَكِبْتُهُ عُرْيَا، واحْلَوْلَيْتُهُ، قال:

[٢٣٦] فلمّا أتى عامانِ بعدَ انْفصالهِ
عنِ الضَّرْعِ واحْلولى دِماثاً بَرُودُهَا[2]

ومن ذلكَ افْعَوَّلَ نحو اعْلَوَّطَ، وهو ركوبُ العُنُقِ[3] والتَّقْحِيمُ[4] على الشيءِ. ومُضَارِعُهُ: يَعْلَوِّطُ واسْمُ الفاعلِ مُعْلَوِّطٌ. ومن ذلكَ[5] اسْحَنْكَكَ[6] أي اسْوَدَّ، واقْعَنَسَسَ لم[7] يُدْغَمِ الأوّلُ من المثلينِ في الثّاني، لأنَّهُ أُرِيدَ به

---

(١) آية ١٤/ الصافات ٣٧.

(٢) لحميد بن ثور الهلالي. والشاهد فيه تعدى احلولى إلى الدماث، واحلولى استمرأ وطاب، والدماث: السهول من الأرض. ورادت الدواب واسترادت أي جيء بها للرعي. أو أن يجيء بها ويذهب. وقد قيل أن افعوعل لا يأتي متعدياً إلا في هذا الحرف وحرف آخر هو اعروريت الفرس وقد ذكرهما أبوعلي في التكملة.
ديوانه ص ٧٣/٦ ومنسوب له في القيسي (٤ و)، سيبويه والشنتمري ٢/٢٤٢، الأصول ٢/ ٤٦٩، اللسان (حلا) ١٨/ ٢٠٨. وغير منسوب في: أدب الكاتب ٤٦١، المنصف ١/ ٨١، المحتسب ١/ ٣١٩، المزهر للسيوطي ١/ ١٠٣.
وروايته في الديوان «بعد فصاله» وذكر القيسي أنه يروى: «فلما مضى عامان» وبهذه الرواية، ورد في المحتسب، ولكن بنصب «عامين» إذ أن «مضى» مضمن معنى «طوى». وذكر أيضاً انه يروى «دثارا يرودها» وبهذه الرواية ورد في اللسان.

(٣) ص: «العري» تحريف.

(٤) س، ل: والتقحم.

(٥) ف: «وذلك» سهو.

(٦) في اللسان (سحك) ١٢/ ٣٣٣، وهذا اللفظ (أي اسحنكك) لم يستعمل إلا في الشعر.

(٧) ف: «ولم».

الألحاقُ باحْرَنْجَمَ كما لم يُدْغَمْ جَلْبَبَ، لمّا أريدَ بهِ الألحاقُ بِدَحْرَجَ، والمضارعُ منه يَقْعَنْسِسُ ويَسْحَنْكِكُ وأسْمُ الفاعلِ مُسْحَنْكِكٌ، ولا يَتَعَدَّى هذا كما لم يَتَعَدَّ[1] انْطَلَقَ. فهذهِ الأبنيةُ الخمسةُ على وزنٍ واحدٍ، والألفاتُ في أوائلِ ماضِيَها أَلِفَاتُ وَصْلٍ، وحروفُ المُضَارِعةِ منها مَفْتُوحَةٌ. (وهذا البِنَاءُ من بَيْنِهَا ملحقٌ بالأربعةِ)[2] نحو احْرَنْجَمَ.

فأمَّا مصدرُ انْفَعَلَ[3]، فإنَّهُ انْفِعَالٌ نحو انْكِسَارٍ وانْطِلاَقٍ. ومصدرُ افْتَعَلَ: افْتِعَالٌ[4] نحو الاجْتِرَاحِ[5] والاسْتِواءِ[6]. ومصدرُ افْعَللتُ: افْعِلاَلٌ نحو الأحْمِرارِ[7]، ومصدرُ افْعَالَلَّ[8]: افْعِيلالٌ نحوِ الأحْمِيرارِ والأدْهِيمَامِ[9].

ومصدرُ اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالٌ نحو الاسْتِخْرَاجِ والاسْتِعْطَاءِ. ومصدرُ افْعَوْعَلَ على[10] افْعِيْعَالٍ[11] نحو الاعشيشابِ والاحْلِيْلاَءِ ومصْدَرُ// افْعَوَّلَ افْعِوَّالٌ نحو الأعْلِوَّاطِ، ومصدرُ افْعَنْلَلَ: افْعِنْلالٌ نحو[12] الإسْحِنْكاكِ والأقْعِنْسَاسِ وحروفُ المضارعةِ من هذهِ الأمثلةِ[13] اللاحِقَةِ أوائلَها همزةُ الوَصْلِ كُلُّهَا مَفْتُوحةٌ. 159

(١) ع: «كما لا يتعدى».
(٢) الأصل، ف: «وهذه الستة ملحقة بالأربعة» سهو.
(٣) الأصل «فعل» سهو.
(٤) ص: «فإنه» افتعال.
(٥) في اللسان (جرح) ٣/ ٢٤٦: «وجرح الشيء واجترحه، كسبه» وفي التنزيل (آية ٢١/ المائدة ٤٥) «أم حسب الذين اجترحوا السيآت» أي أكتسبوها.
(٦) ك، ل، ج ر: «الاشتواء».
(٧) ص: نحو الأحمرار «والادهمام والاندمام».
(٨) غير الأصل، س، ل، ج ر: «افعاللت».
(٩) غير الأصل، ص، ل: والادهيام «والايديمام» زيادة.
(١٠) سقطت «على» في ك، ص، ل.
(١١) «افعيلال» سهو.
(١٢) ج ر، مجموعة م: «مثل».
(١٣) ج ر، مجموعة م عدا س: «الأشياء».

بـــابُ الفِعْلِ الرُّبــاعيِّ

والرُّباعِيُّ[1] ما كانَ أرْبَعَةَ أحرفٍ، حُروفُها[2] كُلُّها أُصُولٌ لا زيادَةَ فيها وذلكَ نحو سَرَهَفْتُهُ سَرْهَفَةً[3]، والمضارِعُ يُسَرْهِفُ، واسْمُ الفاعلِ مسَرْهِفٌ، والفِعْلُ المبنيُّ للمفعولِ يُسَرْهَفُ.

وأوائِلُ المضارعِ من الرُّباعيِّ نحو يُدَحْرِجُ[4] مضمومٌ[5]. ومثلُ[6] ذلكَ دَحْرَجْتُهُ (أُدَحْرِجُهُ)[7]، والملحقُ بهِ نحو حَوْقَلَ وبَيْطَرَ. وقد تقدَّمَ ذِكْرُهُ. (ومَصْدُرُه)[8] السِّرْهَافُ والسَّرْهَفَةُ.

وما كانَ منهُ مُضاعَفاً، مثلُ[9] قَلْقَلْتُهُ وزَلْزَلْتُهُ، فقد تُفْتَحُ أوائلُ المصادر منه[10] نحو القَلْقَالِ والزَّلْزَالِ، والأصْلُ الكَسْرُ، ألا تَرَى أنَّهم لم يَفْتَحُوا[11] الأوَّلَ من سِرْهافٍ ونَحْوِهِ، وقد لَحِقَهُ الزِّيادةُ كما لَحِقَ[12] بناتِ الثَّلاثَةِ وذلكَ قولُهُمْ: احْرَنْجَمَ (واهْرَمَّعَ)[13]. ومما لَحِقَ بهِ اقْعَنْسَسَ وهذا لا يَتَعدَّى إلى المفعولِ بهِ، كما لم يَتَعَدَّ انْفَعَلَ في الثَّلاثَةِ.

---

(١) ف: «الرباعي». (٢) ف: «حروفه» وقد سقطت «حروفها» في ع.

(٣) في اللسان (سرهف) ١١/ ٥٠: السرهفة نعمة الغذا والسرهف: المائق الأكول. والمسرهف والمسرعف، الحسن الغذاء.

(٤) مجموعة م: «دحرج».

(٥) ع، ف: «مضمومة» أولى.

(٦) ص: «ومثال».

(٧) الأصل: «دحرجة». سهو.

(٨) الأصل: «ومصدر». سهو.

(٩) ص: «نحو».

(١٠) سقطت «منه» من ص.

(١١) ص: لا يفتحون.

(١٢) ص، ف: «وقد لحقته الزيادة كما لحقت».

(١٣) الأصل، ف: «وأهز مع» تصحيف. وفي اللسان (هرمع) ١٠/ ٢٤٩ (اهرمع الرجل، أي اسرع في مشيته وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع).

ومما لَحِقَتْهُ الزِّيادَةُ من الأربعةِ قولُهُمْ: اطْمَـأَنَّ واقْشَعَـرَّ واشْمَـأَزَّ[1]، فَهَذَا غير مُلْحَقٍ بشيءٍ ألا ترى أنَّهُ ليسَ من (الخمسةِ)[2] فِعْلٌ، كما أنَّ أحْمَرَّ من الثَّلاثةِ (كذلكَ)[3] والمضارِعُ منه يَقْشَعِرُّ ويَطْمَئِنُّ[4]، واسْـمُ الفاعـلِ[5] مُطْمَئِنٌّ ومُقْشَعِرٌّ// فأمَّا الطمأنينةُ والقُشَعْرِيرَةُ فليسا[6] على اطْمأنَّ واقْشَعَرَّ. ١٦٠

بـــابُ ما أشْتُقَّ من بناتِ الثلاثةِ للمصادرِ والزَّمانِ والمَكَانِ

وأعْلَمْ[7] أنَّ ما كانَ على يَفْعِلُ فاسْمُ المكانِ منه على مَفْعِـلٍ، وذلكَ قَوْلُكَ: جَلَسَ يَجْلِسُ، تقـولُ هذا مَجْلِسُنَـا، للموضـعِ الـذي يُجْلَسُ فيهِ، وكذلكَ مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا. العينُ[8] (مكسـورةٌ)[9] كمـا كانَ في[10] الفِعْـلِ كذلكَ.

فأمَّا المصدرُ فالعَيْنُ منهُ مفتوحَةٌ قالوا: إنَّ في ألْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَبًا، أي لَضَرْبًا[11] وقال: ﴿أينَ المَفَرُّ﴾[12] أي الفِرارُ، وأسْمُ المكانِ المِفَـرُّ. وقالـوا:

قال ابن سيده: «واظن الميـم زائدة» قال ابن بري: «اهرمع بمنزلة احرنجم، ووزنه افعنلل وأصله اهرنمع فادغمت الميم في النون».

(١) ص: «واقسأن». وفي اللسان (قسن) ١٧/ ٢٢١: «والقسين الشيخ القديم، وكذلك البعير فإذا اشتقوا منها فعلاً على مثال افعال همزوا، فقالوا: اقسأن».

(٢) الأصل: «الخمس» سهو لأن المعدود هو الحروف.

(٣) سقطت «كذلك» من الأصل، وأثباتها اولى.

(٤) ع: يطمئن ويقشعر.

(٥) ص، ف: واسم الفاعل «منه».

(٦) ف «فليس» سهو.

(٧) غير الأصل، س: «اعلم».

(٨) مجموعة م عدا س: العين «منه»، ج ر: العين «فيه».

(٩) الأصل: «مكسور» سهو.

(١٠) سقطت «في» من الأصل.

(١١) انظر: سيبويه ٢/ ٤٦، اللسان (ضرب) ٢/ ٣٢.

(١٢) آية ١٠/ القيامة ٧٥.

المَبيتُ في أسْمِ المكانِ[1] فجعلوهُ كالمَجْلِسِ ، لأنَّ باتَ[2] يبيتُ كجَلَسَ يَجْلِسُ في البِناءِ[3]. والمعَاشُ العَيْشُ كالمَضْرِبِ وقالوا: المَعِيشَةُ فَبَنَوْهَا على مَفْعِلٍ كما قالوا: المَرْجعُ قال: ﴿إليَّ مَرْجِعُكُمْ﴾[4] وألْحَقُوا التَّاءَ كما ألْحَقُوهَا في المَعْجِزَةِ.

وأمّا أسْمُ الحين[5] فقد بَنَوْهُ (من)[6] فَعَلَ يَفْعِلُ على مَفْعِلٍ، جَعَلُوهُ على لفظِ اسْمِ المكانِ وذلك قولُهُمْ[7]: أتتِ النَّاقَةُ على مَنْتِجِهَا وعلى مَضْرِبِهَا يُرَادُ[8] حينَ النِّتاجِ[9]، وكانَ ذلكَ في مَحْبِلِ فلانةٍ أي حينَ حَبَلِهَا قالَ:

[٢٣٧] خُطَّ لَه ذَلكَ في المَحْبِلِ[10].

وقد ألْحَقُوا التَّاءَ[11] اسْمَ المَكانِ كما ألْحقُوهَا المصدرَ في المَعْجِزَةِ

---

(١) ص: اسم مكان.

(٢) ل: «بأن» تحريف.

(٣) سقطت «في البناء» في ب.

(٤) انظر الآيات ٥٥/ آل عمران ٣، و٨/ العنكبوت ٢٩، ١٥/ لقمان ٢١. وفي ص، ع، ل: «إلى الله مرجعكم» وهو ضمن الآيات: ٤٨ و١٠٥/ المائدة ٥ و٤/ هود ١١.

(٥) س: «اسم الجنس» تحريف، ص: «اسم الزمان».

(٦) الأصل، ف من «على» سهو.

(٧) ك، ع: «كقولهم».

(٨) ف: «يريد بذلك».

(٩) ص، ف: حين النتاج «والضراب». وهي في نص سيبويه ٢/ ٢٤٧ الذي أخذ عنه أبو علي.

(١٠) للمتنخل الهذلي وتمام البيت.

لاتقه الموت وقياته خط له ذلك في المحبل

والشاهد فيه قوله «في المحبل» للزمان لا للمكان وقد رواه أبو سعيد السكري بالفتح قال: أنه إن اراد حين حملت به أمه في وقت الحبل، في المحبل، وان كان يريد الموت قال: المحبل بالكسر. والبيت منسوب له في: ديوان الهذلين القسم الثاني / ١٤، القيسي (١٩٤و)، جمهرة اللغة ١/ ٢٢٩، اللسان (هبل) ١٤/ ٢١١. وقد ورد في القيسي «وقبانه» تصحيف، وفي اللسان «في المهبل».

(١١) في سيبويه ٢/ ٢٤٧ «الهاء».

وذلكَ قولُهُمْ المَزِلَّة[1]. قال سيبويه[2]: وربَّما اسْتَغنَوا[3] بِمَفْعِلَةٍ عن غَيْرِهَا نحو المَشِيئَةِ، وحكى أبو زيدٍ في مصدرِ شِئْتُ مَشيئَةً وشَيْئاً[4].

وما// كانَ على يَفْعَلُ بفتحِ العَيْنِ فاسْمُ المكان منه[5] مفتوحٌ[6] لما كانَ الفِعْلُ كذلكَ وذلك قولُك: المَشْرَبُ لمكانِ الشُّرْبِ، والمَلْبَسُ للمكَان مِنْ[7] لَبِسَ يَلْبَسُ. والمصدرُ مفتوحٌ أيضاً إذ فتحوهُ مِمّا[8] كان يَفْعِلُ بكسرِ العينِ نحو يَجْلِسُ، وقالوا: عَلاهُ المَكْبِرُ[9] [10] (بكسرِ العينِ)[11] وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ. وقالوا: مَحْمِدَةٌ وهو من يَحْمِدُ[12] فكَسَروا[13] كما كَسَروا المَكْبِرَ[10]، وألحقوا الهاءَ كمَا ألْحَقُوها في المَعْتِبَةِ.

١٦٠

وما كانَ يَفْعُلُ منه مضموماً فَبمنزلَةِ ما كانَ يَفْعَلُ منهُ مَفْتُوحاً[14]، ولم يَضُمُّوهُ[15] فَيَبْنُوهُ[16] على مَفْعُلٍ، لأنَّه بِناءٌ ليسَ في الآحادِ. وذلكَ قولُهُمْ

---

(١) ص: «المزنة» تحريف وفي سيبويه ٢/ ٢٤٧: «وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع قالوا: المزلة، أي موضع زلل».

(٢) سيبويه ٢/ ٢٤٧.

(٣) ص: «عدلوا» والنص في سيبويه كما في الأصل.

(٤) ص، ف: «وشيئاً «ومشاءاً» انظر نوادر أبي زيد ص ٤٠ - ٤١، اللسان (شأي) ١٩/ ١٤٥.

(٥) سقطت «منه» في ف.

(٦) ص، ف: مفتوح «العين».

(٧) ف: من «قولك».

(٨) مجموعة م عدا س: «فيما» س: «ما» سهو.

(٩) العبارة في ع: «والمصدر مفتوح أيضاً وقد جاء الكسر وهو قليل، وقالوا: علاه المكبر».

(١٠ - ١٠) ساقط في ج ر بسبب انتقال النظر.

(١١) سقط قوله «بكسر العين» من الأصل، واثباتها أبين.

(١٢) ص: «من حمد».

(١٣) سقطت «فكسروا» من ل وفي ف: فكسروا «العين».

(١٤) سيبويه ٢/ ٢٤٧.

(١٥) ع: «ولم يضموا».

(١٦) ص، ج ر: «فبنوه».

المَقْتَلُ لموضعِ القَتْلِ ، والمقَامُ لموضعِ القيامِ . وقالوا : المَرَدُّ والمَكَرُّ[1] يُريدونَ الكُرورَ والرَّدَّ .

وقد كسروا المصدرَ في هذا البابِ وذلك قولُهُمْ : أتَيْتُكَ عندَ مَطْلِعِ الشَّمْسِ [2] قال[3] : وأهلُ الحجازِ يفتحونَ وقد كسروا اسْمَ المكان في هذا البابِ فقالوا : المَنْبِتُ لموضعِ النَّباتِ[4]، وهو[5] من نَبَتَ يَنْبُتُ . والمَطْلِعُ لمكانِ الطُّلوعِ .

وقالوا : البَصْرَةُ مَسْقِطُ رأسي . يريدُ[6] موضِعُ السُّقُوطِ وهو من سَقَطَ يَسْقُطُ .

بـــابُ الإمــالةِ

الإِمَالَةُ قُصِدَ بها أن يَتَناسَبَ الصَّوتُ بمكانِها[7] فَيَتَشَابَهَ ولا يتباينَ .

وهو أن تَنْحَو بالفتحةِ نحو الكَسْرَةِ فَتُميلَ[8] الألِفَ نحو الياءِ فَتُقَارِبَها[9] وذلك[10] نحو عِمَادِ وعَابِدِ .

١٦١ و ونـظيرُ الإمالَـةِ// في تقريبِهِـمْ الحَـرْفَ مِنَ الحَـرْفِ للتَّقــارُبِ قولُهُــمْ : وصَــدَرَ[11] فأشْرَبــوا الصَّــادَ صوتَ (الــزَّايَ)[12] لتُـقــارِبَ الدَّالَ

---

(١) ف : المكر والمرد.

(٢) هذا القول لسيبويه ٢/ ٢٤٨ ، إلا أن أبا علي اسقط منه قوله «وهذه لغة بني تميم» .

(٣) المقصود بقال، سيبويه أيضاً. انظر المرجع السابق.

(٤) ص : «النبت» .

(٥) سقطت «وهو» في : ج ر .

(٦) ل : «يريدون» .

(٧) ص : «لمكانها» .

(٨) ص : «وتميل» .

(٩) س ، ج ر : «فيقاربها» .

(١٠) سقطت «وذلك» في ص ، ى .

(١١) كتب فوق الصاد من الكلمة في ل : «زاى» ، بخط صغير .

(١٢) الأصل : «الزاء سهو .

في الجَهْـرِ. ومِثْلُـه قولُهُـمْ: أشْـدَقُ[1]، في أشْـدَقَ، فأشْرَبُـوا الشِّينَ صوتَ (الزَّاى)[2] لتوافِقَ الدَّالَ أيضاً في الجَهْرِ، وكذلكَ قولُ من قالَ (الصِّراطُ)[3].

فكما قَرَّبُوا بعضَ هذه الحروفِ من بَعْضٍ لما يَقْصدُونَ من التَّلاؤمِ بين الحـرفينِ كذلك أُمِيلَـتِ الألفُ نحـو الياءِ في مواضِـعَ[4] (مخصوصـةٍ)[5] لتقارب صوتيهما.

وللإمالةِ أسْبَابٌ تُوجِبُهَا، فمِـنْ ذلكَ[6] وقـوعُ الياءِ أو الكسـرةِ[7] قبـلَ الألفِ فالياءُ قولُهُـمْ[8] شَيْبَـانُ وعَيْلاَنُ[9]. وكذلكَ إذا انفتحـتِ الياءُ نحـو الضّياحِ للّبَنِ المخلوطِ بالماءِ، والكَيّالِ.

وأما الإمالَةُ للكسرةِ قَبْلَهَا فنحو عِمَادٍ وكتابٍ[10] وشِمْـلالٍ[11] وسِرْبـالٍ ودِرْهَمانٍ وكذلكَ إنْ كانت[12] الكسرةُ أو الياءُ[13] بعدَ الألفِ نحوَ (عابدٍ)[14]

---

(١) كتب فوق الشين من الكلمة في ل: «زاى»، بخط صغير.

(٢) الأصل: «الزاء» سهو.

(٣) الأصل: «السراط» تحريف.

(٤) ص: «من» «مواضع».

(٥) سقطت «مخصوصة» من الأصل، ص، واثباتها أبين.

(٦) ص: «من ذلك».

(٧) ص: «الكسرة والياء»، ع: «الياء والكسرة».

(٨) غير الأصل «نحو» قولهم.

(٩) س: «وغيلان» وفي سيبويه ٢/ ٢٦١: «وقالوا: شيبـان وقيس عيلان وغيلان فأمالـوا الياء». وفي اللسان (عيل) ١٣/ ٥١٩: «العيلان: الذكر من الضباع، وعيلان اسم أبي قيس بن عيلان. وليس في العرب عيلان غيره. وقيل هو اسم فرسه بالأصل».

(١٠) ص، ف «وكلاب»

(١١) ف: «وشمال» تحريف.

(١٢) ل: «إذا» كانت.

(١٣) ص: «والياء».

(١٤) الأصل، ف: (عايد) تصحيف.

وعالمٍ ومَسَافِرٍ ومُبَايعٍ. ولو كانَ ما[1] بعدَ الألفِ مفتوحاً أو مضموماً لم يُمَلْ نحو تَابَلٍ وآجُرٍّ.

وتقولُ: الأسْوِدادُ فَتُمِيلُ، لأنَّ «ودادا» من الأسْوِدَادِ بمنزلةِ عِمادٍ.

ومِمَّا يُمَالُ[2] ألفه ما كانَ فِعْلاً على فَعَلَ من بناتِ الياء والوَاوِ. فما كانَ من الياءِ فَرَمَى وسَعَى[3]. لأنَّهما من رَمَيْتُ وسَعَيْتُ، فَتُمالُ ألِفُهُمَا[4] ليُدَلَّ بإِمالَتِهَا[5] على أنَّها مِنَ الياءِ.

وبناتُ الواوِ نحو غزَا ودَعَا، لأنَّ اللامَ[6] قد تَنْقَلِبُ ياءاً، والكلمةُ على هذهِ العِدَّةِ نحو غُزِيَ ودُعِيَ، فإنْ كانتِ الألفُ في الاسم// الذي على ثلاثة (أحرفٍ)[7] منقلبةً عن الواوِ نحو عَصاً وقَفاً (وقَنَا)[8] لم تُمَلْ، كما أميلَتِ الألفُ من الفعلِ، لأنَّها لا تصيرُ إلى الياءِ على هذهِ العِدَّةِ، كما صارَ الفعلُ إليها في غُزِيَ.

١٦١ظ

وقد شَذَّتْ أحرفٌ قالوا الكِبَا، للكُسَاحَةِ[9]، والعَشَا والمَكَا وهو حُجْرُ الضَّبِ، يدلُّ على انقلابِها عن الواوِ قولُهُمْ: المَكْوُ.

---

(١) سقطت «ما» في ف.

(٢) ك، ل: «ويمال».

(٣) س: «فرمى أو سعى»، ص، ف: «فنحو رمى أو سعى».

(٤) ص، ف: «ألفها».

(٥) ص: «بإمالتهما».

(٦) ف: «الواو»، قصد الحرف الأصلي لا الرمز الصرفي.

(٧) تكملة من ص، ف، ج ر، وأثباتها أبين.

(٨) الأصل، ك: «وفتى» تصحيف، لأن الألف في فتى منقلبة عن الياء لا الواو.

(٩) ك، ل، ج ر: «للكناسة» وفي اللسان (كبا) ٢٠/ ٧٦ ـ ٧٧ «والكبا مقصور بالكناسة، قال سيبويه: وقالوا في تثنيته: كبوان، يذهب إلى أن ألفها واو قال وأما أمالتهم الكبا فليس لأن الفها من الياء ولكن على التشبيه بما يمال من الأفعال من ذوات الواو نحو غزا ... وانظر أيضاً سيبويه ٢/ ٢٦٠.

فإنْ كانتِ الألفُ من الاسْمِ الذي على ثلاثةِ أحرفٍ[١] من الياءِ[٢] لم تَمْتَنِعْ الإمالةُ[٣]. وذلك نحو[٤] رَحاً وحَيَاً ولَوَاً.

وإذا وَقَعَتِ الألفُ رابعةً فصَاعِداً في آخرِ الأسْمِ فكانتْ[٥] منقلبةً عن الواوِ أو عن الياءِ أو كَانَتْ للتأنِّيثِ أو لغيرِه، لم تَمْتَنِعْ الإمالـةُ في شيْءٍ من ذلكَ، نحو[٦] مَرْمىً ومَغْزَىً ومُشْتَرىً ومُسْتَرْشَىً وأعْمَـىً[٧] ومِعْـزَىً وحُبْلَـى. فهذهِ كُلُّها تمالُ لأنَّها تنقلبُ في[٨] التثنيةِ ياءاتٍ وكذلك لو صرفْتَ من شيْءٍ منه فِعلاً.

ومِمَّا تُمالُ ألِفُه ما انْقَلَبَتْ ثانيةً عن ياءٍ وذلكَ نحو نابٍ وبَاعٍ[٩]، لأنَّ الألفُ في نَابٍ من الياءِ لقولِهم: أنْيَابٌ وبَاعٌ[٩] من البَيْعِ.

ومن ذلكَ قولُهُمْ رأيتُ عِماداً فأمالوا الألفَ[١٠] المُبْدَلَةَ من التَّنْوينِ ألفاً في النَّصْبِ لإمالةِ ألفِ عِمَادِ المُمَالَةِ للكسرِ[١١].

وقالوا: رأيتُ زيداً، فأمَالُوهَا من أجلِ اليـاءِ كما وأمالوا[١٢] شَيْبَانَ.

---

(١) سقطت «أحرف» من مجموعة م.

(٢) ف: «منقلبة» من الياء.

(٣) ص: «من» الامالة.

( ) سقطت «نحو» من ص.

(٤) ص: فكانت «الألف» منقلبة.

(٥) مجموعة م عدا ك: «وذلك» نحو، ص: «وذلك قولك».

(٦) س، ص، ف: ومشترى «ومفترى». وزيادة .ع: «ومشترى ومعتزى واعمى. .» ل: نحو مرمى. ومعزى ومفتزى ومستشرى. . .».

(٧) ف: «فيه» ثانية. ج ر: «ما انقلب ثانية».

(٨) ع، ل: «ناب وباع»، ج ر «ناب وباع».

(٩) ع، ل، ج ر: «وباع».

(١٠) سقطت «الألف» في ص.

(١١) س، ص: «الكسرة» ف: «للتكسير».

(١٢) ص: «كما قالوا».

وقالوا: يُريدُ أنْ يَنْزِعَهَا وأنْ يَضْرِبَهَا[1] لأنَّ الهـاءَ خفيّةٌ فكأنَّـهُ قالَ: يُريدُ أن يَضرِبَـا وكذلكَ يُريدُ أنْ يكيلَهـا// فإذا رفـعَ الفِعْـل فقـالَ: هو يَضرِبُهَـا أو يَكِيلُهَا[2] لم يُميلوا لحَجْزِ الضَّمَّةِ. وكذلكَ إذا قالَ لم يَخَفْهَا ولم يَعْلَمْهَا[3] لم يُمِلْ لأنَّهُ لا كسرةَ[4] هنا ولا ياءَ. ١٦٢ و

بـابُ ما يمنعُ الألفَ منَ الأمالةِ من الحروفِ المُسْتَعْلِيَةِ

وهي سبعةُ أَحـرفٍ: الصّـادُ، والضّـادُ، والطّـاءُ، والظّـاءُ، والغَيْنُ، والقَافُ، والخَـاءُ، فهـذهِ الحـروفُ تمنـعُ الألفَ الإمالـةَ[5] علـى أوصـافٍ مخصوصةٍ. فمنَ المواضعِ التي تَمْنَعُ فيها الإمالةَ[6]، أن تكونَ مفتوحةً قبلَ الألفِ نحو صابرٍ وطائِفٍ وضامرٍ وظالمٍ وقاعدٍ وخَامِدٍ وغامدٍ[7]. وكذلكَ إذا كانتْ بعـدَ الألفِ بحـرفٍ، وذلك نحـو هَابـطٍ[8] وغَائـظٍ وامِضٍ[9] ونَافِخٍ ونَابغٍ[10] ونَافِقٍ.

وإنَّمـا رُفِضَـتِ الإمالَـةُ هنـا من حيثُ اجْتُلِبَـتْ فيمـا تَقَـدَّمَ، لأنَّ هذه الحروفَ تُصْعَدُ وتَسْتَعْلِي إلى الحنَكِ الأعْلَى، كمـا تَسْتَعْلِـي الألفُ وتَصْعَـدُ

---

(١) ف: «ويريد أن يضربها»، انظر سيبويه ٢/ ٢٦٢.

(٢) ف: «ويكيلها».

(٣) ص، ف، ج ر: «ولم يعملها» والمثال في سيبويه كما في الأصل (انظر: الكتاب ٢/ ٢٦٢).

(٤) ك، ع: «لا كسر».

(٥) ع: «من» الإمالة.

(٦) ص، ف: الإمالة فيها.

(٧) اختلف ترتيب الكلمات في النسخ المختلفة. وأكتفى بإثبات ما في ع فقط في هذا الهامش، لتناسب الحروف الأولى من هذه الكلمات فيها، مع الترتيب الذي ذكره أبو علي للحروف المستعلية في أول كلامه في هذا الباب. وما في ع هو: «نحو صابر وضائر وطائف وظالم وغائب وقاعد وخامد».

(٨) ص: «في هابط».

(٩) ص: «وغائط» وقائض وناهض وفاحض، ووامض....».

(١٠) ف: «وبائع».

إليهِ[1]، فَغَلَبَتْ هذه الحروفُ على الألفِ كما غَلَبَتْ عَلَيها الكَسْراتُ واليَاءاتُ في المواضعِ التي تَقَدَّمَتْ[2]، ليتناسَبَ الصَّوتُ باسْتِعْلاءِ الألفِ كما يتناسبَ بأنْ (نُحِي) [3] بِهَا نحو الياءِ في عَابِدٍ ونحوهِ. قالَ سيبويهِ[4]: ولم نعلمُ أحداً يُميلُ هذهِ الألفَ إلاَّ مَنْ لا يُؤخذُ بِلُغَتِهِ.

وكذلكَ هذهِ الحروفُ إذَا وَقَعَتْ بَعدَ الألفِ بحرفينِ في مَنْعِ الإمالةِ نحوَ مَنَاشيطَ ومَنَافِيخَ وَمعارِيضَ[5] ومَباليغَ. ولم تتفاوتْ هذه الحروفُ // في مَنْعِ الإمالةِ بحجزِ حَرْفَينْ[6] كما لم يَتفاوتْ ما يَجْلُبُها[7] (بهما)[8] /١٦٢ ظ في نحو جِلْبابٍ[9]. وقد قالَ قومٌ (المَناشِيطُ)[10] فأمالُوا حينَ تَراخَى المستعلىَ. قالَ[11] وهي قليلةٌ.

فإذَا كانَ حرفٌ من هذهِ الحروفِ المُسْتعلِيةِ قبلَ الألفِ[12] بحرفٍ وكانَ مكسوراً، فإنَّهُ لا يَمْنعُ الألفَ من الإمالةِ كما يَمْنَعُهَا إذَا كان بَعْدَها في نحو واقِدٍ.

---

(١) سقطت «إليه» في ص.

(٢) ص، ف: «تقدم ذكرها».

(٣) الأصل: «تجيء» تحريف.

(٤) سيبويه ٢/ ٢٦٤.

(٥) ج ر، مجموعة م: «ومقاريض». ص: ومقاريض «ومعاريض» ومعاليق و «مواعيظ» ومباليغ. ف: ومعاريض «ومواعيظ ومغاليق ومياليج». انظر سيبويه ٢/ ٢٦٥.

(٦) ك، ل: بحجز حرف، ج ر: «لحجز حرف».

(٧) ج ر: «ما يجلبهما.

(٨) سقطت «بهما» من الأصل. وفي ص، ف: «لهما».

(٩) ل، ج ر: «جلبلاب».

(١٠) الأصل: «المياشيط» تصحيف.

(١١) المقصود «بقال» هو سيبويه. ونصه في جـ ٢/ ٢٦٥: «وقد قال قوم المناشيط حين تراخت وهي قليلة».

(١٢) س: «الف».

وذلكَ قولُهُـمْ (ضِيـابٍ)[1] وقِفـافٍ وصِفـافٍ[2] والخبـاثُ والغِـلابُ والطِّلابُ (والظِّلالُ)[3] وإنَّمَا استَجازوا إمَالةَ الألفِ[4] هنا لأنَّه يَضَعُ اللسانَ موضعَ المُسْتعلى ويُصَوِّبهُ بالكسرةِ. ولو أمالَ[5] بَعْدَ واقدٍ وناشِطٍ ونحوهِ لصوَّبَ لسَانَهُ بإمالةِ الألفِ ثم صَعَّدَهُ بالحرفِ المُسْتعلى. فالإنحدارُ بعدَ الإِصْعَادِ[6] من قِفافٍ [7] وصِفافٍ[8] أخَفُّ عليهِ من الإِصعَادِ بعد الانحدارِ في نحوِا قدوٍ[9] لو أمالَهُ. يُبَيِّنُ[10] قَصدَهُمْ لهدا[11] المعنى في الإِمالةِ أنَّهُمْ قصدوهُ أيضـاً في غيرِهَا، فقالوا: صَبقْتُ وصُقْتُ وصوَيقٌ[12] فأبدلَ من السِّينِ مُسْتعلياً ليوافِقَ القافَ في التَّصَعُّدِ[13]، وكرِهَ أنْ يَتَصوَّبَ بالسِّينِ وَيَتسفَّلَ بها ثم يَتَصَعَّـدَ بالقافِ فأبدلَ الصَّادَ من السِّينِ كما قالَ[14]: واقدٌ ونَامِقٌ[15].

---

(١) كذا في ع، ل، ج ر. وفي ف: طعان. وفي الاصل وبقية النسخ «ظباب» وهي اما أن تكون تصحيفاً من طناب التي أوردها سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٦٥. عند تعداده لهذه الكلمات، أو تحريفـاً من ضباب التي وردت في بعض النسخ.

(٢) ف: وصعاب.

(٣) سقطت «والظلال» من الأصل، وبمكانها في ص، ف: «والضعاف»، وهذه وردت عند سيبـويه (انظر المرجع السابق).

(٤) ع: الإمالة.

(٥) سقطت «ولو أمال» في ل.

(٦) ف: بعد «التصعيد». سهو.

(٧) ع: «في» قفاف.

(٨) ص، ف: «وصعاب».

(٩) ص: «في واقد».

(١٠) ص: «ويبين».

(١١) ص: هذا.

(١٢) في اللسان (صوق) ١٢/ ٧٦: «الصويق لغة في السويق المعروف».

(١٣) ص: في «التصعيد».

(١٤) س، ع: «كما قالوا».

(١٥) غير الأصل، ل، ف: «ونافق».

وقَالوا: قِسْتُ وقَسَوْتُ وقَسْوَرٌ[1]، فلم يُبدِلْ من السِّينِ الصَّادَ، لأنَّه لم يَكرَهْ أنْ يَتَصَعَّدَ بالقافِ ثم يَتصوَّبَ بالسِّينِ، كما لم يَكْرَهْ أن يَتصعَّدَ بالمُسْتَعلى في صِفافٍ[2] ثم يَتصوَّبَ بالكسْرَةِ// فَيُميلُ الألفَ. ١٦٣ و

ومن قالَ: أرادَ أن يَضْرِبَها فأمالَ، قالَ: أرادَ أنْ يَضْبِطَها، فَفَتحَ للمُستَعْلِي[3] ويقولون: أرادَ أنْ يَعْقِلا فأمالَ[4] لانكسارِ القافِ كما أمالَ[5] في قِفافٍ.

وقالوا: طابَ وخافَ[6] وصارَ، فأمالوا مع المُسْتعلى[7] طلباً للكسرةِ في خِفْتهُ وصِرْتُ ولم يَمْنَعهُمْ إمالَتُها مع المستعلى[8] [7] كما لم يَمْنَعهُمْ (مِنها)[9] كَوْنُ الألفِ مُنْقَلِبَةً من الواوِ[10] في خافَ، وكذلكَ[11] سَقا وصَغا وضَغا[12] ومُعْطى[13] فلم يمتنعوا معها من الإمالةِ.

وقالوا: جَادٌّ وجَوَادٌّ ومُعَادٌّ[14]، فلم يُميلوا لأنَّهُ لا كسرةَ ظاهرةً معهَا،

---

(١) سقطت «وقسور» في ص، ف.

(٢) ص، ف: «في صعاب».

(٣) ص، ل، ف: المستعلى.

(٤) ف: «فيميلون».

(٥) ف: «كما أمالوا».

(٦) ص: «خاف وطاب» ف: طاب «وخاب» وخاف.

(٧ ـ ٧) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(٨) ع: «عن المستعلى» سهو.

(٩) تكملة من ك، ل، ج ر وإثباتها أبين.

(١٠) ص، ع، ف: عن الواو.

(١١) غير الأصل، س، ص: وكذلك «قالوا».

(١٢) ك: «وضعا» تصحيف. وفي اللسان صفا ١٩/ ٢٢٠ ـ ٢٢١: الضغو: الاستخذاء وضغا الذئب والسنور والثعلب: صوت وصاح وكذلك الكلب والحية ثم كثر حتى قيل للانسان إذا ضرب فاستغاث». وفي سيبويه جـ ٢/ ٢٦٦: ألا ترى انهم يقولون: صغا وضغا.

(١٣) ص، ف: «ويعطى».

(١٤) ص، ف: «وماد».

وأمالَها قومٌ في الجَرِ كما أمالوا مررتُ بِمَالِكَ إذا كانتِ[1] الكافُ للخِطابِ.
وأمالَ قومٌ جاداً ونَحْوَهُ على[2] كلِّ حالٍ[2] وإنْ لم يَلْفِظْ بالكسرةِ كما أمالوا هَذَا مَاشْ في الوَقْفِ وإنْ لم يَلْفِظْ بالكسرِ[3].

وقالوا: مِصْباحٌ ومِقلاتٌ[4] ومِطْعانٌ فأمالهُ قومٌ[5] ولم يُمِلْهُ[6] آخرونَ، فالذي أمَالَهُ قَدَّرَ الكسرةَ التي على الميمِ كأنَّها على القافِ فصارَ كصِفافٍ[7] والذي لم يُمِلْ قَدَّر فتحةَ اللاَّمِ في مِقْلاتٍ كأنَّهَا على القافِ فَصارَ كَقَذالٍ وغَزَالٍ.

بابُ أَحكامِ الرّاءِ في الإمَالةِ

الرّاءُ حرفٌ فيه تكريرٌ. ولذلكَ لم تُدْغَمْ فيما قارَبها وأدْغَمْتَ[8] مقارِبَهَا فيها.

فإذا تُكُلِّمَ بها مفتوحةً صارتْ بمنزلةِ حرفينِ مفتوحينِ فَقَوِيَتْ على نَصْبِ الألفِ وصارتْ بمنزلةِ (الحرفِ)[9] المستعلِي[10]،

---

(1) س، ع: «إذت كان».

(2 - 2) ساقط في ص.

(3) ص، ف: «بالكسرة». وقال الجرجاني في شرحه للكتاب (206 ظ): «وأما جاد وماش في الوقف، فأميلا، لأن التقدير في جاد كسرة، نحو جادد كضارب، وماش الياء والكسر نحو ماشي. ومن لم يمل، فلأن الكسرة غير موجودة في اللفظ ويمال على المذهبين في حال الجر، نحو مررت بجاد يافتى، كما أمالوا مررت بمالك، يريد المال».

(4) في اللسان (قلت) 2/ 377: «المقلات التي لا يعيش لها ولد، وقيل هي التي تلد واحداً ثم لا تلد ذلك وكذلك الناقة».

(5) مجموعة م عدا س «فأمال قوم».

(6) ك، ل: «ولم يمل».

(7) ص، ف: «كصعاب».

(8) ج ر، مجموعة م: «وأدغم».

(9) الأصل: «حرف» سهو.

(10) ص: «حرف مستعل».

فقالـوا// هذا راشِـدٌ ورادِفٌ وفِـراشٌ (فلـم يُميلـوا)[١] وإذا وَقَعَـتْ بعدَ ١٦٣ ظ ألفٍ (أو)[٢] كانَ[٣] بَعْدَها غَيْرُها لأَمِيلَ[٤]، لم تُمَلْ. وذلك[٥] قَوْلُهُمْ[٦]: هذا حِمارٌ ورأيتُ حِماراً فتنصِبُ ولا تُميلُ، كما لم تُمِلْ في راشدٍ وفِراشٍ.

فأمَّا في الجرِّ فالألفُ تُمـالُ في حِمـارٍ وكذلكَ إنْ كانَ أوّلُ الحـرفِ مَضْموماً (أو) مفتوحاً[٧]نحو: من الدُّوارِ، ومِنَ المُعارِ[٨]، ومن العَوارِ، كما أمَلْتَ[٩] من حِمارٍ[١٠]. لأنَّ الرَّاءَ في كُلِّ هذا كَحَـرْفينِ مكسـورَيْنِ فَيَقْـوى لذلكَ على اجْتِلابِهَا مجرورةً كما قَوِيَ على مَنْعِهَا مرفوعةً ومنصوبةً.

ومـمـا تَغْلِـبُ فيه الـرَّاءُ المستعلَى، قولُهُـمْ: هذا ضَارِبٌ[١١] وطَـارِدٌ وغَارِبٌ[١٢] وقَارِبٌ. وكذلك جميعُ المستعليةِ[١٣] إذا كانَتْ الرّاءُ بعـدَ الألفِ التي تليها قويتِ الإمالةُ عليها كما قويتْ في صِفافٍ[١٤] وقِفافٍ[١٥].

---

(١) تكلمة من ك، ع، وأثباتها ابين.
(٢) كذا في ج ر، وفي غيره «لو»، وما أثبته أولى.
(٣) ع: «كانت».
(٤) سقطت «لأميل» في ف.
(٥) ف: «وهذا».
(٦) مجموعة م عدا س: «قولك».
(٧) الأصل: «ومفتوحاً» سهو. ج ر: «مفتوحاً أو مضموماً».
(٨) س، ع، ج ر: «ومن المغار».
(٩) مجموعة م عداس: كما أميلت.
(١٠) ع: «في حمار».
(١١) غير الأصل ع، ف: هذا «صارم».
(١٢) س: «وعارد»، ف: «وغارم».
(١٣) ف: «المستعلى» سهو.
(١٤) ص، ف: «صعاب».
(١٥) ك: «في قفاف وضعاف».

ومن قالَ: هذا[1] قَاربٌ فأمالَ، قالَ: مررتُ بِقَادِرٍ فنصبَ ولم[2] تَقَو الرّاءُ على المستعلِي، حيثُ بَعُدَتْ، لأنَّ الراءَ ليسَ بحرف مستعلٍ، وإنّما هو من موضعِ اللاّمِ، وقريبةٌ من الياءِ، وبعضُ اللُّثْغِ يَجْعَلُها ياءاً تَقْوَ على المستعلِي لمّا بَعُدَتْ. وزُعِمَ[3] أنَّ قوماً تُرْتَضى عربيّتُهُمْ قالوا: مَرَرْتُ بِقَادِرٍ لمّا رأى الإمالةَ جائزةً في قاربٍ كما جازَتْ[4] في جَارمٍ جَعَلَ قَادِراً في الجَرِّ ككافرٍ كما جَعَلَ (قارِباً)[5] كجَارمٍ وأنْشَدَ[6]:

[٢٣٨] عَسَى اللَّـهُ يُغْنِـي عن بلادِ ابْـنِ قادِرٍ
بِمُنْهَمِـرٍ جَوْنِ الـرَّبَـابِ سَكُـوبِ[7]

١٦٤ و // وتقـولُ في الـرَّفْـعِ: هـو قَادِرٌ فـلا تُمِيلُ كما أمالَـهُ[8] في الجرِّ وتقولُ: نَاقَةٌ فَارِقٌ وأنْيُقٌ مَفَارِيقُ فلا تُمِيلُ كما لم تُمِلْ في نَاعقٍ.

---

(١) سقطت «هذا» في ص.

(٢) س: «إذا لم» سهو.

(٣) المقصود «بزعم» هو سيبويه ونص قوله هذا في الكتاب ٢/ ٢٦٩ وهو: «وقد قال قوم ترتضى عربيتهم مررت بقادر قبل، للراء حيث كانت مكسورة وذلك أنه يقول: قارب، كما يقول: جارم، فاستوت القاف وغيرها، فلما قال مررت بقادر أراد أن يجعلها كقوله مررت بكافر فيسويهما هاهنا كما يسويهما هناك».

(٤) ك: «كما جاءت».

(٥) الأصل: «قادراً» سهو. انظر المرجع السابق.

(٦) غير الأصل ك، ف: «وأنشدوا».

(٧) لهدبة بن خشرم العذري وقيل لسماعه النعماني يهجو رجلاً من بني نمير. الشاهد فيه جواز إمالة الألف من قادر وان كان قبلها المانع، وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة.

والرباب ما تدلى من السحاب دون سحاب غيره.

نسب لهدبة في: القيسي ١٩٤ و، الأصول ٢/ ٤٨٦، ولسماعه النعماني في فرائد القلائد ٣٨٦ - ٣٨٧. ولم ينسب في: سيبويه والشنتمري ١/ ٤٧٨ و٢/ ٢٦٩، الشعر والشعراء ٢/ ٦٧٦، حماسة البحتري ٧، المقتضب ٣/ ٤٨، الكامل ١١٢، السيرافي (٥٢٨ نحو) ٥/ ٣٦٢، الحجة ١/ ٣٠٦، ابن يعيش ٧/ ١١٧، التصريح ٢/ ٣٥٤.

(٨) ع: كما املته.

وقالوا[1]: من قرارِكَ، فَغَلَبَتِ الرّاءُ المكسورةُ المفتوحةَ كما غَلَبَتِ المستعلِيَ في قَارِبٍ ولا تكونُ أقوى من المُسْتَعْلِيَ. وإنَّما شُبِّهَتْ بالمُسْتَعْلِي وليسَ فيها اسْتِعْلاءٌ كما في القافِ وأخَوَاتِها. وقال تعالى: ﴿ كانَتْ قواريرَ، قَوارِيرَ من فِضَّةٍ ﴾[2] (فَأُمِيلَتْ)[3] لكسرةِ الرّاءِ. ولم تَمْنَع الإمالةَ المفتوحةُ منها[4] لِبُعْدِهَا كما لم[5] تَمْنَعْ المُسْتَعْلِي لِمَا بَعُدَ في مَنَاشِيطَ[6] ونحوِهَا عند قوم، ومن ثمَّ قالَ قومٌ[7]: الكافِرونَ ورأيتُ الكافِرينَ والكافِرَ وهي المنَابِرُ، لما بَعُدَتِ الرّاءُ من الألفِ.

وممَّا لا تُمَالُ ألفُهُ حروفُ المعاني نحو إلاّ وحَتَّى وإمَّا[8]، لم يُجيزوا فيها الإمالةَ لأنَّها لَيْسَتْ منقلبةً عن شيءٍ. قالَ الخليلُ[9]: ولو سَمِّيَتْ بها شيئاً جازَتْ إمالتُها.

وقالوا: أنَّى (10لأنَّها اسمٌ10) فَجُعِلَتْ كالأسماءِ وقالوا: « لا » و « ما »، فلم يُميلوا الألفَ (منهما[11]).

وقالوا: « ذا » في اسمِ الإشارةِ. وقالوا في حروفِ المعجمِ باوتا[12]، لأنَّها أسْماءُ ما يُلْفَظُ بِها، وليستْ كقَد.

---

(1) ف: قالواه.

(2) آية ١٥/١٦/ الانسان ٧٦. وانظر أيضاً سيبويه ١/ ٢٦٩.

(3) غير ج ر، مجموعة م: «فأملت» وما أثبته أولى.

(4) س: فيها.

(5) ك، ل: «إذ لم».

(6) ص: «من» مناشيط.

(7) انظر سيبويه جـ ٢/ ٢٦٨.

(8) ص: «إنما». سهو.

(9) سيبويه ٢/ ٢٦٧.

(١٠ ـ ١٠) سقط ما بين القوسين في الأصل، ل، واثباتها أبين.

(11) الأصل، س، ف: «منها» وما أثبته أولى.

(12) س، ل، ج ر، ف: با تا، ص، ع: با تا ثا.

وقالوا: « بَلى »، فأمالوا لمشابهتِهَا الاسْمَ وإنْ كانتْ حرفاً.

وقالوا: يا زَيْدُ، فأمالوا لمشابهتها الفِعْلَ.

وقالوا: من الكِبَرِ فأمالوا الفتحة (للرّاءِ[1] المكسورة ، ومن الصِّغَرِ[2] ومن البَقَرِ،// فأمالوا الفتحةَ التي على المُسْتَعلي للرّاءِ كما أمالوا الألفَ في قارِبٍ من أجلِ كسرةِ الرّاءِ. ١٦ ظ

وقالوا: ضَرَبْتُ ضَرْبَه وأخذتُ أخذَهَ[3]، فأمالوا الفتحةَ قبلَ الهاءِ، كما يُميلونَها قبلَ الألفِ (لأنَّ الهاءَ تُشبِهُ الألفَ)[4].

وقالوا في الاسْمِ العَلَمِ: الحجّاجُ فأمالوهُ[5] على غيرِ القياسِ[6] ولا يفعلونَ ذلكَ بهِ إذا كان صفةً[7].

وقالوا: طَلَبَنا، فأمالوا الألفَ وذلك شاذٌّ يُحْكَى[8].

بابُ ذِكْرُ[9] عدَّةِ حروفِ الأسماءِ والأفعالِ[10]

الأسماءُ تكون على ثلاثةِ أصنافٍ: ثُلاثِيّةً ورباعيّةً وخُماسِيّةً بحُروفٍ

---

(١) الأصل: «للكاف» سهو.

(٢) لا: من «الصعر». تصحيف. انظر سيبويه ٢/ ٢٧٠.

(٣) في ع، رسمت علامة الإمالة تحت الياء هكذا: «لا ضربت ضربه وأخذت أخذه» انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٢٧٠.

(٤) ف: «فأمالوا».

(٥) غير الأصل، ك: على غير قياس».

(٦) قال الجرجاني في شرحه للكتاب: «وأما إمالة الحجاج فمن تغييرات الاعلام إذا ليس فيه ما يوجب الإمالة».

(٧) انظر سيبويه ٢/ ٢٦٧.

(٨) انظر سيبويه ٢/ ٢٦٧.

(٩) سقطت «ذكر» في س.

(١٠) كتب في «ع» قبل هذا الباب عنوان «التصريف». ووجد هذا في حاشية الأصل أيضاً.

كُلِّها أُصُولٌ. فأمّا أبْنيةُ ما كان على ثَلاثَةٍ[1] فقد ذُكِرَتْ في (بَابِ)[2] جَمْعِ التَّكْسيرِ من هذا الكتابِ.

وأما أبنيةُ الرباعيّةِ فعلى خمسةِ أضربٍ: فَعْلَلٌ نحو جَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ، وفِعْلِلٌ نحو زِبْرِجٍ[3] وخِمْخِمٍ[4]، وفُعْلُلٌ نحو ثُرْثُمٍ[5] وبُرْثُنٍ، وفِعْلَلٌ نحو دِرْهَمٍ وهِجْرَعٍ[6]، وفِعَلٌّ نحو دِمَقْسٍ وحِنَجْرٍ[7] (وزاد الأخْفَشُ: فُعْلَلٌ نحو بُرْقَعٍ)[8].

وأمَّا بناتُ الخَمْسَةِ فعلى أربعةِ أضْرُبٍ: على فَعَلَّلٍ نحو فَرَزْدَقٍ و (شَمَرْدَلٍ)[9] وعلى[10] فُعَلِّلٍ نحو فُذَعْمِلٍ[11] وخُبَعْثِنٍ[12]، وعلى فِعْلَلٍّ

---

(١) ع: ثلاثة أحرف.

(٢) الأصل، س، ج ر: في «كتاب». تحريف، لأن المصنف ذكر ذلك في الصفحة ٣٩٩ «باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها».

(٣) الزبرج: الوشى وهو أيضاً الذهب. انظر سيبويه ٢/ ٣٣٥.

(٤) س: «وخضخم» تحريف وفي اللسان ١٥/ ٨١: «الخمخم - بالكسر - نبات تعلف حبه الإبل».

(٥) في اللسان ١٤/ ٣٤٤: «الثرثم - بالضم - ما فضل من الطعام والإدام في الإناء.

(٦) في اللسان ١٠/ ٢٤٦: الهجرع من وصف الكلاب السلوقية، الهجرع: الطويل الممشوق» وله معان أخرى.

(٧) ص: «وحضجر».

(٨) تكملة من ك، ع، وهي أيضاً في حاشية ل، وإثباتها أولى.

(٩) الأصل: «شمرذل». تصحيف. وفي اللسان (شمل) ١٣/ ٣٩٥: «الشمردل، بالدال غير معجمة، من الإبل وغيرها القوي السريع الفتى، والأنثى بالهاء».

(١٠) هنا يبدأ سقط في «ك» مقداره ثلاث عشرة ورقة من الأصل، ويمكن ملاحظة الأبواب الساقطة في جدول فهارس موضوعات النسخ.

(١١) في اللسان (قذعمل) ١٣/ ٧١: «القذعمل والقذعملة القصير الضخم من الإبل».

(١٢) في اللسان (خبعثن) ١٦/ ٢٩٤: «الخبعثنة: الناقة الحريزة، وتيس خبعثن: غليظ شديد» وللكلمة معان أخرى. والعبارة في س، ص: «وعل فعلل نحو قذعمل وخبعثر» سهو. لأن أصل قذعمل: قذعميل، ورخم فحذفت الياء. انظر اللسان (قذعمل ١٣/ ٧١، سيبويه ٢/ ٢٤١).

نحو قِرْطَعْبٍ[1] وجِرْدَحْلٍ[2] وعلى فَعْلَلِلٍ نحو جَحْمَرِشٍ[3] وصَهْصَلِقٍ[4]، قالَ[5]: ولا نَعْلَمُهُ جَاءَ[6] اسْمَاً [7]بغيرِ الزِّيادةِ[7] (وأضافَ ابْنُ السَّرَّاجِ هُنْدَلِعٌ)[8]. [9]فأمَّا الأفعالُ فأبْنِيَتُهَا بِغيرِ الزِّيادَةِ[9] على ضربين: ثُلاثيَّةٌ ورباعيَّةٌ. وليسَ في الأفعالِ ما يكونُ على خمسةِ أحرفٍ أصولٍ، إنَّما يكونُ ذلكَ في الأسماءِ خاصَّةً.

١٦٥ و وأكثَرُ// ما تَبْلُغُه بناتُ الثلاثةِ بالزيادة[10] سَبعةُ أحرفٍ: نحوُ أحْمِيرَارٍ وأشْهِيبَابٍ. وقد يَبلغُ الرُّباعيُّ هذه العِدَّةَ نحو احْرِنجامٍ. فأمَّا بناتُ الخَمْسَةِ فَتبلغُ بالزيادةِ سِتَّةَ أحرفٍ نحو عَضْرَفُوطٍ[11] وعَنْدَليبٍ

---

(١) في اللسان (قرطعب) ٢/ ١٦٤: «ما عليه قرطعبة»، أي قطعة خرقة. «وماله قرطعبة». أي ماله شيء وفي اللسان اختلاف في تحريك اولها في موضعين هما: (قرطعب) ٢/ ١٦٤ و (قذعمل) ١٣/ ٧١. وما في التكملة يرجح انها بكسر الأول فقط. ونقل ابن منظور (٢/ ١٦٤) قول أبي عبيد: «ما وجدنا أحداً يدري أصولها».

(٢) في اللسان (جردحل) ١٣/ ١١٥: «الجردحل من الأبل: الضخم وقيل: الوادي» ولها معان أخرى.

(٣) في اللسان (جحمرش) ٨/ ١٥٩: «الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة وقيل العجوز الكبيرة الغليظة ومن الأبل الكبيرة السن».

(٤) في اللسان (صهصلق) ١٢/ ٧٦: «صوت صهصلق أي شديد».

(٥) المقصود «بقال» هو سيبويه انظر الكتاب ٢/ ٣٤١.

(٦) ص: «سداسيا» بدل «اسما».

(٧ - ٧) ساقط في ج ر، مجموعة م، وهي كذلك ليست في نص سيبويه في الكتاب.

(٨) تكملة من ع، ل: «وفي أصول ابن السراج (٢/ ٥٠١): «وأما هندلع، فلم يذكر سيبويه، وقالوا: هي بقلة» انظر أيضاً المنصف ١/ ٣١. وابن السراج (٢٦٠ - ٣١٦) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي واحد من أئمة النحو المشهورين. لازم المبرد وأخذ عنه وإليه انتهت رئاسة النحو بعده وممن أخذ عن ابن السراج من العلماء، الزجاجي والسيرافي والرماني. ومن تصانيفه: «الأصول الكبير»، «مجمل الأصول»، و «الموجز» و «الأشتقاق» و «الجمل» وغيرها. انظر ترجمته في اخبار النحويين ٨١، طبقات الزبيدي ٢٢ - ١٢٥، نزهة الالباء ٣١٢، معجم الأدباء ١٨/ ١٩٨، إنباه الرواة ٣/ ١٤٥ - ١٤٩، بغية الوعاة ٤٤.

(٩ - ٩) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(١٠) ف: «بالزوائد».

(١١) في اللسان (عضرفط): «العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. ويقال العضرفوط ذكر العظاء».

وقَبَعْثرىً[1]. وقد تبلغُ بناتُ الثلاثةِ بنات الأربعةِ وبنـاتِ الخمسـةِ[2] نحـو: حَوْقَلٍ وضَيْغَمٍ ومَهْدَدٍ وقُعْدُد ويُبْلَغُ بها بناتُ الخمسةِ نحو عَفَنْجَجٍ[3] فهـذا للإلحاقِ، لأنَّ عفَنْجَجاً (كَشَمَرْدَلٍ)[4].

فأمّا قَلَنْسُوَةٍ فليسَ للإلحاقِ ألا تَرَى أنَّهُ ليسَ في أصولِ الخَمْسَةِ شيءٌ[5] على مِثَالِ فَرَزْدُقَةٍ، وقد ألحقوا الرُّباعيَّ أيضاً بِبَنات الخَمْسَةِ نحو جِحَنْفَلٍ[6] وفَدَوْدَسٍ[7].

بَابُ عِلْمِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ

حروفُ الأسماءِ والأفْعَالِ على ضَرْبَينِ: أصْلٌ وزِيادَةٌ. فالذي يُعْرَفُ بِهِ الزِّيادةُ من الأصلِ هو أن تَشْتَقَّ من الكلمةِ ما يَسْقُطُ فيه بَعْضُ حروفِها فما سَقَطَ في الاشتقاقِ[8] كان زائداً، وما لَزِمَهَا فلم يَسْقُطْ منها[9] كانَ أصْلاً. مثالُ ذلكَ قولُنَا: استَخْرِجْ، الهمزةُ والسينُ والتَّاءُ زوائِدُ، لأنَّكَ تقولُ: الخَرْجُ[10] فَتَشْتَقُّ من الكلمةِ ما يَسْقُطْنَ فيهِ[11] مَعَهُ[12].

---

(١) في اللسان (قبعثر) ٦/ ٣٧٨: «القبعثري: الجمل العظيم والأنثى قبعثرة وقيل الفصيل المهزول»، وله معان أخرى.

(٢) عير الأصل، ف: «وقد يبلغ ببنات الثلاثة بنات الأربعة وبنات الخمسة».

(٣) في اللسان (عفج) ٣/ ١٥٠: «العفنجج: الأخرق الجافي الذي لا يتجه لعمل وقيل الأحمق»، وله معان أخرى.

(٤) الأصل: «كشمرذل» تصحيف.

(٥) سقطت «شيء» في ص.

(٦) في اللسان (جحفل) ١٣/ ١٠٨: «الجحنفل: الغليظ وهو أيضاً الغليظ الشفتين ونونه ملحقة ببناء سفرجل».

(٧) في اللسان (فدكس) ٨/ ٣٨: «الفدوكس الشديد وقيل الغليظ الجافي ... وفدوكس حي من تغلب»، مثل به سيبويه في ٢/ ٣٥١. وفسره السيرافي.

(٨) ع: «من» الأشتقاق. سهو.

(٩) سقطت «منها» في ل.

(١٠) ف: «خرج».

(١١) سقطت «فيه» في س، ج ر.

(١٢) ص، ف: «بعد» بدل «معه».

وكذلكَ النُونُ في انْفطَرَ، والتّاءُ في ارْتَمى، لأنَّكَ[1] تقولُ رَمَى وفَطَرَ فَتَسْقُطُ التّاءُ والنُّونُ. وكذلكَ الهمزةُ في أحْمَرَ وفي أَلَنْدَدٍ[2] لأنّكَ تقولُ: الحُمْرَةُ واللّدَد فَتَشْتَقُّ من هذا البناءِ ما تَسْقُطُ الهمزةُ والنُّونُ فيهِ وحروفُ الزِّيادة عَشْرَةُ// أحرفٍ[3] يَجْمَعُهُنَّ قولُكَ: اليومَ تَنْسَاهُ. ١٦٥ ظ

الهمزةُ[4]: تكثرُ زيادتُهَا أوّلاً في الأسْمَاءِ والأفْعَال، فالأسماءُ نحو أفْكَلٍ[5] وأيْدَعٍ[6] وأجْدَلٍ وأحْمَرَ وأصْفَرٍ، والفِعْلُ نحو أذْهَبُ وأَجْلِسُ وأَقْتُلُ، فإذا كانتِ الهمزةُ أَولاً[7] حكمتَ بزيادتِها وإن[8] لم تَشْتَقَّ مِنَ الكلمةِ التي هي فيها ما تَسقُطُ فيه[9] قياساً على الكثير[10] وحملاً عليهِ حتَّى تقومَ دِلاَلَةٌ على أنَّها أصْلٌ غير زائِد. فلو[11] سَمَيْتَ رجلاً بأفْكَلٍ وأيْدَعٍ لم تَصْرِفْ للوزنِ الغالبِ على الفِعْلِ والتَّعريفِ[12]. ولم تَجْعَلْ أَيدَعاً فَيْعَلاً، لأنَّ زِيادَةَ الهمزةِ أوّلاً أكثَرُ من زِيَادَةِ الياءِ ثانيةً، ومن ثَمَّ كانَ الأوْتَكَى[13] بمنزِلَةِ

---

(١) ص: «لأنها» سهو.

(٢) في اللسان (لدد) ٤/ ٣٩٩: «والألندد والبلندد كالألد أي الشديد الخصومة». انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٣٤١.

(٣) سقطت «أحرف» في ل.

(٤) غير الأصل، ص: «فالهمزة»، ص: «والهمزة».

(٥) الأفكل: رعدة تعلو الانسان.

(٦) الأيدع: صبغ أحمر وقيل هو خشب البقم وقيل هو دم الأخوين. وله أيضاً معان اخرى.

(٧) ف: أولاً «رابعة».

(٨) س: «إن».

(٩) سقطت «فيه» في س.

(١٠) ص: «على الأكثر».

(١١) ص: «فإن».

(١٢) ص: «وللتعريف» انظر سيبويه ٢/ ٣٤٣.

(١٣) في اللسان «وتك» ١٢/ ٤٠٠: «الأوتك والأوتكى: التمر الشهريز وهو القيطيعاء وقيل السوادي».

الأجفَلَى[1]. ولم يَكُنْ مِثْلَ الخَوْزَلَى[2].

وكذلكَ الهمزةُ في إصْبَعٍ وأُبْلُمٍ. وكذلكَ الهمزةُ إذا كانَتْ أوّلَ كلمةٍ على أكثرِ من أرْبَعَةِ أحرفٍ نحو إدْرَوْنَ[3] وإزْمولَةٍ[4] وإصْليتٍ وأرونانٍ[5] وإسْلامٍ[6] وإعْصارٍ تَحْكُمُ[7] بزيادةِ الهمزةِ في جميعِ هذهِ الكلمِ.

فأمَّا إمّعَةٌ فالهمزةُ فيه أصْلٌ[8]. ألا تَرَى أنَّهُ ليسَ في الصِّفَات شَيءٌ على إفْعَلَةٍ، إنَّما جاءَ على هذا البناءِ أسماءٌ قليلةٌ غيرُ صِفاتٍ نحو إشْفَى[9] وإنْفَحةٍ[10] وإبْيَنَ[11].

---

(١) في اللسان «جفل» ١٣/ ١٢١: «الاجفلي والازفلي: الجماعة من كل شيء... والأصمعي لم يعرف الأجفلي وهو أن تدعو الناس إلى طعامك عامة».

(٢) الخوزلي نوع من المشي فيه تثاقل وتفكك. وقد فسر الجرجاني في شرحه للتكملة قول أبي علي بقوله: «يعني به إنا لم نجعل الواو في الاوتكي مزيدة والهمزة أصلاً فيكون فوعل كحوزلى ولكنا جعلنا الهمزة زائدة والواو أصلاً وقدرنا أنه أفعلى كالاجفلى، لأجل ان زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الواو ثانية».

(٣) الإدرون: المعلف وقيل: الأصل، وخص بعضهم بالإدرون الخبيث من الأصول، منهم من جعل الهمزة فاء فهي رباعية مثل فرعون وبرذون. وبعضهم يقول أنها مشتقة من الدرن، ومنهم من يقول هي ملحقة بجردحل وحنزفر، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدا، لأن ما قبلها مفتوح فشابهت الأصول فلذلك ألحقت بها. (انظر اللسان درن ١٧/ ١٠).

(٤) الإزمولة من الأوعال الذي إذا عدا زامل أي اسرع. وقيل هو الوعل وقيل المصوت من الوعول. انظر اللسان (زمل ١٣/ ٣٢٩).

(٥) في اللسان (رنى) ١٧/ ٤٧: «الرنة والرنين والإرنان: الصيحة الشديدة، والصوت الحزين عند الغناء» انظر ايضاً سيبويه ٢/ ٣٤٥.

(٦) ص، ف: «واسنام» تحريف.

(٧) س: «ويحكم».

(٨) ص: «أصبية».

(٩) الإشفى: المثقب، وحكى عن العرب قولهم «إن لا طمته الإشفى» انظر اللسان (شفى) ١٩/ ١٦٧.

(١٠) في اللسان (نفح) ٣/ ٤٦٤: «الإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة كرش الحمل أو الجدي ما لم يؤكل فإذا أكل فهو كرش وكذلك المنفحة بكسر الميم.

(١١) في معجم البلدان ١/ ١٠١: «أبين»، يفتح أوله ويكسر بوزن أحمر» ويقال يبين، ذكره سيبويه بكسر =

فإنَّما(1) إمّعَةٌ ، مِثْلُ(2) دِنَّمَةٍ (3) لأنَّهُ وصْفٌ مِثْلُهُ .

فأَمّا أوْلَقٌ فَيحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ مِنَ الوزنِ ، أحَدُهُما : أن يكونَ فَوْعَلاً من أَلِقَ فالهمزةُ (4) فاءٌ ولو سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلاً على هذا الوَصْفِ (5) لانصرفَ .

١٦٠ و ويجوزُ أنْ يكونَ// أفْعَلَ من وَلَقَ يَلِقُ ، إذا أسرعَ(6)، ومنهُ قولُهُ تعالَى : ﴿ إذ تَلِقُونَهُ بألْسِنَتِكُمْ ﴾(7)، وقال :

[٢٣٩] جاءَتْ بِهِ عَنْسٌ من الشّامِ تَلِقْ(8)

= الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح، وهو مخلاف باليمن منه عدن يقال انه سمي بأبين بن زهير بن أيمن بن الهميسع بن حمير بن سبأ. وفيه اقوال أخرى. انظر أيضاً اللسان (بين) ١٥/ ٢١٨ .

(1) س، ص، ف: «فأما» ج ر: «وأما».

(2) س، ص: «فمثل».

(3) ف: «ذنبة». وفي سيبويه ٢/ ٣٢٩: والصفة نحو الدنب والامعة والهيخ، وبعض العرب يقول دنية ويكون علي فعل. وفي اللسان (دنم) ١٥/ ٩٩: «الدنامة والدنمة القصير مثل الدنابة والدنبة». انظر أيضاً: المنصف ٣/ ١٩ .

(4) ص، ف: «الهمزة».

(5) ج ر، مجموعة م: «المذهب» بدل «الوصف» وقد قال بهذا المذهب سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٤٤ . .

(6) في اللسان ولق ١٢/ ٢٦٤: «وأجاز الفارسي أن يكون أفعل من الولق الذي هو السرعة».

(7) آية ١٥/ النور ٢٤ وقد سقطت «بألسنتكم» في ص. ووردت في ل: «إذ تلقونه» سهو. لأن المقصود ما ورد في الأصل، وهي قراءة عائشة وابن عباس، رضي الله عنهما، وابن يعمر وعثمان الثقفي. انظر: المحتسب ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥، معاني القرآن ٢/ ٢٤٨، وشواذ ابن خالويه ١٠٠ (في الأخيرين لعائشة فقط).

(8) للقلاح بن حزن المنقري. الشاهد فيه قوله: «تلق» وأصله تولق فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة مثل وزن. يزن وأشباهه، فدل هذا على كون الواو أصلية، فعلى هذا لا يكون أواق لا أفعل، فإذا سمي به بم بنصرف، ويحتمل أن يكون فوعلاً وأصله وولق. فلما التقت الواوات في أول الكلمة ابدلت الأولى همزة لاستثقالهما.
قال القيسي: والذي عليه الجماعة أنه فوعل من تألق البرق إذا خفق وكان أبو إسحاق يجيز أن يكون أفعل من ولق يلق، والوجه ما عليه الجماعة من كونه فوعلاً من ألق. انظر: القيسي ١٩٤ و، معاني القرآن ٢/ ٢٤٨، الخصائص ١/ ٩، المخصص جـ ٣/ ص ٧ و٧/ ١٠٩ و جـ ٩/ ص ٧ ((وفي الموضعين الأخيرين عن التكملة)، اللسان (الق) ١١/ ٢٩٠ و (زلق) جـ ١٢/ ص١١. وهو غير =

فهوَ على هذا أفْعَلُ، (الهمزةُ)[1] زَائِدةٌ، والواوُ فَاءٌ، فإنْ سُمِّـيَ بهِ رَجُلٌ على هذا لم يُصْرَفْ.

وإنّما يُحْكَمُ بزيادةِ الهمزةِ حتّى يقومَ دليلٌ على أنها أصْلٌ، إذا كانَتْ أولاً، فإنْ كانَتْ غيرَ أوّلٍ حَكَمْتَ بأنّها أصْلٌ حتى تقومَ الدَّلاَلَةُ على أنّها زَائدَةٌ[2]، بالعَكْسِ مما تَقَدَّمَ فَمّا قامتِ الدَّلاَلَةُ على زِيادتِهَا غيرَ أوّلٍ: النِّئْدِلُ[3]، لأنَّهُمْ قَالوا[4] النَّيْدُلانُ[5]، قالَ:

[٢٤٠] يَلْقَى عليه النَّيْدُلانُ بالَّليلْ   نِفْرِجَـةُ القَلْـبِ قليلُ النَّيْلْ[6]

= منسوب في جميع ما تقدم من المراجع عدا اللسان (زلق). وروايته في المخصص ٧/ ١٠٩: (عيس من الشام).

(١) الأصل: «والهمزة» سهو.

(٢) غير الأصل، ص: على زيادتها.

(٣) ف: «قولهم» النئدل. وفي اللسان (ندل) ١٤/ ١٧٨: والنيدلان والنيدلان: الكابوس عن الفارسي. والنئدلان كالنيدلان.

(٤) ع: «يقولون».

(٥) ص: النيدلان «بالياء».

(٦) نسبهما القيسي لرؤبة، وليسا في ديوانه. الشاهد فيه قوله النيدلان بغير همز ومثله النيدل فإذا همزت كانت الهمزة زائدة لأنهما اشتقاقهما من ندلت الشيء إذا غطيته، وبه سمي المنديل وهو مفعيل. وندلت الشيء أيضاً جمعته ومنه قوله: «فندلاً زريق المال ندل الثعالب».
وقد سقط البيت الثاني في غير الأصل. كما أورده القيسي صلة للبيت الأول وليس معه في موضع الاستشهاد. قال والنفرجة الجبان غير ذي جلادة ولا حزم. انظر القيسي ١٩٤ ظ، وقد وردا غير منسوبين في نوادر أبي مسحل ٣٠، اللسان (مزج) ٣/ ١٦٨، و(ندل) ١٤/ ١٧٨ وقد رويا في الموضع الأول:

تفرجـه القلـب قليل النيل   يلقـي عليه نيدلان الليل

كما رواهما هنا أيضاً:

تفرجـه القلـب بخيل بالنيل   يلقـي عليه النيدلان بالليل

وفي الموضع الثاني:

تفرجـة القلـب قليل النيل   يلقـي عليه النيدلان بالليل

وتفرج وتفرجة مثل نفرج ونفرجة بمعنى ضعيف جبان.

والشّئذَارَةُ، لأنّهم قالوا: شِنْذارَةٌ[1] بالنُّونِ للسّيِّءِ الخُلُقِ حكاهُ أبو زيدٍ[2] وأنْشَدَ:

[٢٤١] يَسُوقُ بِهم شِنْذَارَةٌ مُتَقاعِسُ[3]

ومنه الشَّأْمَلُ والشَّمَالُ[4] لقولِهمْ[5] شَمَلتْ الرِّيحُ.

و (منه)[6] جَرائِضُ[7] وحُطَائِطُ[8] لقولِهمْ: جِرْوَاضٌ، ومنه قولُهُمْ: ضَهْيأٌ[9]، لأنّهُمْ قالوا[10]: ضَهْياءُ[11]، فاشْتَقُّوا من الكلمةِ ما سَقَطتْ فيهِ، فَهَذَا حُكْمُ الهمزةِ.

---

(١) ص: «والسندأوة لأنهم قالوا سندوة». وورد في سيبويه ٢/ ٣٥١ «سندأو». ومعناه الحديد الشديد. انظر المنصف ٣/ ٢٦.

(٢) في كتابه المسمى «مسائية»، قال: «والشذارة مهموز: الفاحش، قال بعضهم الشذارة بالنون وأنشد: يسوق. . . . البيت «نوادره ص ٢٤٨.

(٣) هذا صدر بيت نسبه القيسي لجرير وليس في ديوانه وتمام البيت:

يسوق بهم شنذارة متقاعس ... عدو صديق الصالحين لعين

والشاهد فيه قوله: «شنذارة بالنون فدل ان الهمزة في شئذارة زائدة. القيسي ١٩٤ ظ، نوادر ابي زيد (كتاب مسائية) ٢٤٨ وفيه: «وشئذارة» ولعله وهم من المحقق، لان موضع الاستشهاد فيه على «شنذارة» بالنون. وقد ورد في ص: «سندأوة» وفي ل: «شئذارة» تحريف.

(٤) ف: الشمأل والشأمل، ومذا في سيبويه ٢/ ٣٥٢.

(٥) ج ر: «تقول».

(٦) سقطت: «منه» في الأصل واثباتها اولى.

(٧) في اللسان (جرض) ٨/ ٤٠٠: «وجمل جرائض: أوكل، وقيل عظيم، همزته زائدة لقولهم في معناه جراوض». انظر أيضاً المرجع السابق.

(٨) في حاشية الأصل، ص ف: «لأن الصغير محطوط» وفي اللسان (حطط) ٩/ ١٤٣: «الحطائط: الصغير من الناس».

(٩) في اللسان (ضها) ١٩/ ٢٢٣: «امرأة ضهيأ وهي التي لا يظهر لها ثدي وقيل هي التي لا تحيض، قال: وضهيأ فعلأ، الهمزة زائدة كما زيدت في شمأل، قال: ولا نعلم الهمزة زيدت غير أول إلا في هذه الأسماء».

(١٠) س: «قد» قالوا.

(١١) ل: «ضهياء» لانهم قالوا ضهيأ». سهو.

بَابُ زِيادةِ الألفِ

الألفُ لا تُزادُ أوّلاً لِسكُونِهَا، ألا تَرَى أنَّ أوائلَ الكَلِمِ التي يُبْتَدأُ بهَا لا تكونُ إلا مُتحرِّكَةً، ولكنّها تُزادُ وحدَها ثانيةً في فَاعِلٍ[1]، ومع غيرِها في سَاباطٍ[2]، وثالثةً في[3] كتابٍ، ورابعةً في نحو سَكْرى ومِعْزَى ونَحْوِهِنَّ[4]، وخَامسةً في جِلبلابٍ وحَبَنْطَى، وسَادِسَةً في قَبَعْثَرى. وهي أجدرُ من الهمزةِ// بالزِّيادَةِ[5] لأنّها تكثرُ ككثْرَتِها، ولا تكادُ تخلو كلمةٌ[6] من زيادةِ بعْضِها فيها وهي الفتحةُ. ١٦٦ ظ

والألف في أفْعَى مُنْقَلِبَةٌ[7] ولا تكونُ للتّأنيثِ، لأنَّ بَعْضَهُمْ قد صرفَها ولو كانَتْ للتّأنيثِ لم تُصْرَفْ على كل حالٍ[8]. وكذلك ألِفُ مُوسَى.

والألفُ في قَطْوطَى[9] مُنْقَلِبَةٌ عن اللّامِ التي هي واوٌ في قَطَوَانٍ، وأجازَ سيبويهِ[10] أن يَكُونَ فَعَوْعَلاً وأنْ يكونَ فَعَلْعَلاً. وهذا القولُ الثّاني أوْلى[11]،

---

(١) ف: «من» فاعل.

(٢) في اللسان (سبط) ٩/ ١٨٣: «الساباط سقيفة بين حائطين، والجمع سوابيط وساباطات».

(٣) ع: في «نحو».

(٤) ص: ونحوهما»، ف: «ونحوه»، وهي ساقطة في ع.

(٥) ع، ل: «أجدر بالزيادة من الهمزة» (وكذا في الأصل، ثم ضربت بالقلم وكتبت بالصورة المثبتة في المتن).

(٦) هنا يبدأ سقط، في س مقداره ورقة من الأصل.

(٧) ف: «هي» منقلبة.

(٨) ع، ل: «على حال».

(٩) في اللسان (قطا) ٢/ ٥١: «والقطوان والقطوطى الذي يقارب المشي من كل شيء.. وقيل القطوطى على الطويل الرجلين».

(١٠) سيبويه ٢/ ٣٢٩.

(١١) فسر الجرجاني قول أبي علي هذا في شرحه للكتاب (٢١٨ ظ) بقوله: «فأما قطوطى فإن جعلته فعوعلاً، كان الألف منقلبة عن الواو في قطوان وان جعلته فعلعلا كان كذلك إلا أن الواو الظاهرة =

ولا يكونُ فعولى. لأنَّهُ لم يَجيءُ في الكلامِ شيءٌ على هذا المثَالِ [1].

بـابُ زِيادَةِ اليـاءِ

الياءُ تُزادُ أوّلاً في نحو يَرْمَعٍ [2] ويَلْمَقٍ [3]، وفي الفعل في يَضْرِبُ. وثانيةً في ضَيْغَمٍ، وثالثةً في عِثْيَرٍ، ورابعـةً في نحو زبنيةٍ [4]، وخَامِسةً في نحِو سُلَحْفَتةٍ.

فأمّا الياءُ في مَرْيَمٍ ومَدْيَنَ فَعيْنَـانِ شَاذَّتَيْنِ كمـا شَذَّ التَّصْحيحُ في [5] مَزْيَدَ. ولو كانتا زَائِدَتَيْنِ والميمُ أصْلاً كَسَرْتَ الصَّدْرَ كما كَسَرْتَ في عِثْيَرٍ، وكذلكَ الياءُ في ضَهْيَاءٍ ويَهْيَرٍ وقد قالوا: يَهْيَرُّ [6]، فاليَاءُ الأولَى هي الزائدةُ في الوجهينِ، لأنّها إذا كانتْ أولاً كانتْ كالهمزةِ.

وياءُ عِفْـرِيَةٍ [7] وزِبْنِيَةٍ زائدتـانِ [8] لأنّـكَ تقـولُ: عِفْـرَةٌ [9] وزَبْنِيَةٌ ولـو لم

= إلى اللفظ تكون لأماً، وعلى القول الأول تكون زائدة وإنما أجاز أبو علي أن يكون فعلعلاً لأن هذا المثال أكثر من مثال فعوعل نحو عثوثل».

(1) ع، ل، ف: «لأنه لم يجيء في الكلام ثبتا»، ج ر: «لأنه لم يجيء ثبتاً» ص: . . «على مثاله». انظر سيبويه ٢/ ٣٢٤.

(2) في اللسان (رمع) ٩/ ٢٩٤: «اليرمع: الحصا البيض تلألأ في الشمس، . . . ويقال الخرارة التي تلعب بها الصبيان إذا اديرت سمعت لها صوتاً». انظر كذلك المصنف ٣/ ١٦.

(3) في المعرب ص ٤٠٣: اليلمق: القباء، وأصله بالفارسية «يلمه» انظر أيضاً: اللسان (لمق) ١٢/ ٢٠٨.

(4) في اللسان (زبن) ١٧/ ٥٥: «الزبنية كل متمرد من الجن والأنس، والزبنية: الشديد».

(5) ع: في «نحو».

(6) ص: ويهير وقد قالوا: يهير. وفي اللسان (هير) ٧/ ١٣١. «اليهير: شجرة، اليهير بالتخفيف: الحنظل وهو أيضاً السم. واليهير: صمغ الطلح. قال سيبويه ٢/ ٣٤٦ «أما يهير مشدد والزيادة فيه أولى لأنه ليس في الكلام فعيل وقد نقل ما أوله زيادة ولو كانت يهير مخففة الياء كانت الأولى هي الزائدة أيضاً لأن الياء إذا كانت اولاً بمنزلة الهمزة». ولهما أيضاً معان أخرى.

(7) في الصحاح (عفر) ٢/ ٧٥٢: العفرية الداهية وفي اللسان (عفر) ٥/ ٢٦٥: عفرية الديك ريش عنقه. وقيل وعفرية الرأس خفيفة، وقيل العفرية والعفراة الشعرات النابتات وسط الرأس يقشعرون عند الفزع.

(8) ذكر ابن منظور ان ابن سيدة ضعف قول ابي عبيد في كتابه المنصف: العفرية مثال فعللة فجعل الياء أصلاً قال لأن الياء لا تكون اصلاً في بنات الأربعة. انظر سيبويه ٢/ ٣٤٦، اللسان (عفر) ٦/ ٢٦٥.

تَشْتَقَّ منه ذلكَ[1] لَعَلِمْتَ أيضاً أنَّها زائدةٌ، لأنَّ الياءَ والواو لا تكونُ أصْلاً[2] في بناتِ الأرْبَعَةِ إلاّ في التّضعيفِ نحو صَيْصيَةٍ[3] وقَوْقَيْتُ[4]، فأمّا ياءُ يا جَجٍ[5] فأصْلٌ لاظهارِ التّضعيفِ. وكذلكَ// ياءُ يَسْتَعُوْرٍ[6]، لأنَّ بناتِ الأربَعَةِ لا تَلْحَقُها الزِّيادَةُ و من أوائِلِها[7] إلاَّ الأسماءَ الجاريةَ على أفْعَالِهَا. ١٦٧

بابُ زيادةِ الواو

الواوُ لا تُزادُ أوَّلاً، ولكنَّها تُزادُ ثَانِيةً في[8] نحو عَوْسَجٍ ونَوْفَلٍ، وثالثةً في جَهْوَرٍ وقَسْوَرٍ وعَجُوزٍ[9]، ورَابِعَةً في تُرْقُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ[10]، وخامِسَةً في قَلَنْسُوَةٍ.

= (٩) ع، ل. «عفر» وفي الصحاح (عفر) ٢/ ٧٥٢: «والعفر بالكسر: الخنزير الذكر والعفر: الرجل الخبيث الداهي، والمرأة: عفرة».

(١) ف: «ذلك منه».

(٢) ص: «لأن الواو والياء لا تكونان أصلاً».

(٣) ف: «ضيضية» تصحيف. وفي الصحاح (صيص) ٣/ ١٠٤٤: «والصيصية شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة» انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٣٤٧، المنصف ٣/ ٧٨.

(٤) في اللسان (قوق) ١٢/ ٢٠١: «القيق والققو والقوق صوت الغرغرة إذا أرادت السفاد وهي الدجاجة السندية.. قال ابن سيده: «وإنما قضيت على ألف قاق بأنها واو، لأنها عين والعين واواً أكثر منها ياء». أنظر سيبويه ٢/ ٣٤٧، المنصف ٣/ ٢٧.

(٥) ص: يأجج. وفي اللسان (أجج) ٣/ ٢٩: ويأجج بالكسر موضع حكاه السيرافي عن أصحاب الحديث وحكاه سيبويه يأجج بالفتح وهو القياس، (انظر الكتاب ٢/ ٣٤٦) وفي معجم البلدان ٨/ ٤٩٠: «يأجج» بالهمز وجيمين ـ علم مرتجل لاسم مكان من مكة على ثمانية أميال.

(٦) في معجم البلدان ٨/ ٥٠٧ «اليستعور» موضع قبل حرة المدينة فيه عضاه وسمر وطلح، وللصرفيين أقوال في يستعور انظرها في الخصائص ٣/ ٢١٥ و٣٤٠ وانظر كذلك سيبويه ٢/ ٣٤٢، والمنصف ٣/ ٢٣.

(٧) ف: «في أوائلها».

(٨) سقطت «في» في ف.

(٩) سقطت «وعجوز» في ص، ف.

(١٠) في الصحاح (عرق) ٤/ ١٥٢٤: «وعرقوة الدلو بفتح العين، ولا تقل عرقوة وإنما تضم فعلوة إذا كان ثانيه نون. مثل عنصوة».

والواو في قَسْوَرٍ وعنفوانٍ وتَرْقُوةٍ وقِرْواحٍ[١] زائدةٌ، لما تَقدَّمَ من أنّها والياء لا يكونانِ أصلَيْنِ في هذا النَّحوِ. فأمّا تَرْقوة فَتُعْلَمُ زيادَتُها[٢] بأمر آخرَ أيضاً[٣] وهوَ أنّه ليسَ مثل جَعْفَرٍ، ولا يكونُ عُنْفُوانٌ كتُرجُمانٍ لما ذَكَرْتُ[٤].

فأمّا عِزْوِيْتٌ[٥] فالواوُ فيهِ لامٌ لأنّهُ كعِفْرِيتٍ، وليسَ في الكَلام فِعْويلٌ[٦]، ولا تكونُ الواوُ والياءُ أصلينِ، لأنَّ الواوَ لا تكونُ أصْلاً في هذا[٧] النّحوِ.

بابُ زيادةِ الميمِ

وهي تُزادُ أوّلاً في المَصَادِرِ، وأسْماءِ المكانِ والزَّمانِ[٨]، فالمصدرُ نحو ضَرَبْتُهُ مَضْرَباً وقَتَلْتُهُ مَقْتلاً. والمكانُ كقولِنا هذا مَضْرِبُنا[٩]، والزمانُ نحو[١٠] أتَت النّاقَةُ على مَنْتِجِهَا وعلى مَضْرِبِها، يريدُ[١١] زمانَ نتَاجِها. وقالوا: أرضٌ مأسَدَةٌ التي[١٢] تكثرُ بها[١٣] الأسودُ.

---

(١) في اللسان (قرح) ٣/ ٣٩٦: «القرواح جلد من الأرض وقاع لا يستمسك فيه الماء. وقيل الأرض البارزة للشمس، وناقة قرواح طويلة القوائم» وله معان أخر. انظر أيضاً الخصائص ١/ ١٣٨.

(٢) سقطت «زيادتها» في ص.

(٣) سقطت «أيضاً» في ص.

(٤) معنى قوله هذا: أن لا يكون عنفوان على فعللان ويكون الواو أصلاً بازاء الميم في ترجمان لأجل أن الواو لا يكون أصلاً في بنات الأربعة. (انظر شرح الجرجاني للتكملة ٢٢١ ظ).

(٥) عزويت: القصير، وقيل: هي الداهية. وقال أبو عمر: غزويت بالغين معجمة وانظر المنصف ٣/ ٢٨، الخصائص ١/ ٢٧١، اللسان (عزا) ١٩/ ٢٨٢.

(٦) انظر سيبويه ٢/ ٣٤٨.

(٧) سقطت: «هذا» في ف.

(٨) ف: واسماء الزمان والمكان.

(٩) ص: «كقولك مضربنا».

(١٠) ف: «كقولك» بدل «نحو».

(١١) ل، ج ر: «تريد»، ف: «يريدون».

(١٢) ج ر، ف: «للتي».

(١٣) ف: فيها.

وتزادُ في أوّلِ مفعولِ ومُفْعَلٍ ومُفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلٍ وهي في منبج[1] لاسمِ هذا البلد زيادةٌ[2] لكثرةِ زيادتَها أوّلاً، وتُعْلَمُ زيادتُها أيضاً بأنَّهُ ليسَ في الأصولِ[3] مِثْلُ جَعْفَرٍ.

فأمّا الميمُ في مَعَدٍّ فأصْلٌ[4]// لقولِهم تَمَعْدَدَ[5]، وكذلكَ ١٦٧ ذ ميمُ مِعْزىً لقولِهم مَعَزٌ، والميمُ في مَنْجنيقٍ أصْلٌ، والنّونُ التي تلي الميمَ زيادةٌ[6]، فأمّا ما رواهُ بعضُهُمْ من قولِهم: جَنَقُونا، يُريدُ رَمَونا بالمَنْجَنيقِ، ففيهِ بَعضُ حروفِ المنجنيقِ ولَيْسَ مِنْها، كقولِهِمْ: لأَّال لبائعِ اللؤلؤِ(وليسَ مِنْهُ)[7]. ولا يجوزُ أن تكونَ الميمُ والنُّونُ في الكلمةِ زائدتينِ، لأنّهُ لا تَجْتَمعُ زيادتانِ أوّلَ الكلمةِ[8] في هذا الضربِ من الأسماءِ. إنمّا[9] يكونُ[10] في الجاريةِ على أفعالِهَا، نحو مُسْتَخْرِجٍ ومُنطَلِقٍ. فأمّا قولُهُمْ: انقحْلٌ[11] فلا اعتدادَ بهِ لقلّتِهِ، فمنجنيقٌ كعَنَتَرِيسٍ[12].

---

(١) منبج: بلد الشام بناها كسرى وسماها «من به» أي أنا أجود ـ فعربت، فقيل له منبج. انظر معجم البلدان ٨/ ١٦٩.

(٢) غير الأصل؛ ف: «زائدة».

(٣) ص: في «الكلام».

(٤) العبارة في ص: «ومن الأصول ميم معد...».

(٥) ل: «تمعددواه» وانظر فيه سيبويه ٢/ ٣٤٤.

(٦) غير الأصل: «زئدة» وانظر في «منجنيق» المرجع السابق.

(٧) تكملة من ع، ل، ج ر، اثباتها أبين.

(٨) هنا ينتهي السقط في س المشار إليه في الصفحة ٥٤٩ هامش ٦.

(٩) ف: «وإنما».

(١٠) ص، ع، ف: يكون «ذلك».

(١١) في اللسان (قحل) ١٤/ ٧٠: «رجل إنقحل وامرأة إنقحلة بكسر الهمزة مخلقان من الكبر والهرم.

(١٢) «العنتريس: الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم وقد يوصف بها الفرس. قال سيبويه ٢/ ٣٥١ «هو من العترسة وهي الشدة والغلبة، ولم يحك ذلك غيره» والعنتريس أيضاً الشجاع، والداهية. انظر أيضاً اللسان (عترس) جـ ٨/ ص ٤... وقد فسر الجرجاني في شرحه للكتاب =

فأمَّا مَنْجَنُونٌ[1] فَفَعْلَلُولٌ، النُّون الأخيرةُ متكررةٌ زائِدَةٌ.

فأمَّا ميمُ ماجَجٍ[2] ومَهْدَدٍ[3] فأصْلانِ، كما كانَتْ ياءُ ياجَج كذلكَ، لظهورِ التَّضعيفِ ولو كانت الميمُ زائدةً لأدغمتَ المِثْلَيْنِ.

والميمُ في مَرْعزاءَ[4] زائدةٌ وليستْ (بأصْلٍ)[5] كطِرْمِساءَ[6]. لأنّها قَدْ ثَبَتَتْ زائدةً في قولِهِمْ مَرعزّى كما كانتِ التّاءُ في تُرْتُبٍ زائدَةً لقولِهِمْ: تَرْتُبٍ[7].

ولا تُزادُ الميمُ وَسَطاً إلاّ بِثَبْتٍ، كما لا تُزَادُ الهمزةُ غير أوّلٍ إلاّ بِثَبْتٍ[8].

= (٢٢٣) قول أبي علي هذه بقوله: فوزنه (أي منجنيق): فنعليل، النون الثانية أصل بازاء الراء من عنتريس، ولا تكون النون الأولى أصلاً لقولهم مجانيق».

(١) في اللسان (مجن) ١٧/ ٣١٢: المنجنون الدولاب التي يستقى عليها، أو أداة السانية التي تدور حولها. انظر كذلك المنصف ٣/ ١٤.

(٢) في معجم البلدان ٧/ ٣٥١: «ما جج بجيمين يجوز أن يكون من قولهم أج في سيرة يؤج أجا إذا اسرع أو من أجت النار والحر توج اجيجاً إذا احتدمت او من الماء الأجاج وهو الملح والمكان من ذلك كله.

(٣) ع: «ومهدد» وماجج. ومهدد اسم امرأة اقال سيبويه ٢/ ٣٤، والميم من نفس الكلمة ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مفر ومرد فثبت أن الدال ملحقة والملحق لا يدغم انظر كذلك: المنصف ٣/ ٨، اللسان (مهد) ٤/ ٤١٩.

(٤) ع: من مرعزاء. وفي اللسان (رعز) ٧/ ٢٢١: «والمرعزي والمرعزاء معروف وجعل سيبويه المرعزي صفة عنى بها اللين من الصوف» ولا نظير لهما، وان شددت الزاي من المرعزي قصرت وان خففت مددت والميم والعين مكسورتان على كل حال». انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٣٤٤.

(٥) تكملة من مجموعة م واثباتها أبين وهي ليست في نص سيبويه. انظر المرجع السابق..

(٦) في اللسان (طرمس) ٧٨/ ٤٢٨: الطرمس والطرمساء ممدود: الظلمة وقد يوصف بها فيقال ليلة طرمساء وليال طرمساء، وقيل السحاب الرقيق الذي لا يواري السماء.

(٧) ص: «رتب» تحريف. وفي اللسان (رتب) ١/ ٢٢٥: «والترتب: الأمر الثابت وقيل: التراب وقيل: «العبد السوء»، وقد فسر الجرجاني في المقتصد (٢٢٤ ظ) كلام أبي علي هذا بقوله: لما استقر عندهم زيادته في حال الفتح حكم بأنه مزيد في حال الضم لأن المعنى واحد وليس ترتب إذا ضم بدليل على شيء غير ما يدل عليه ترتب بالفتح.

(٨) انظر سيبويه ٢/ ٣٥٢.

وزعمَ الخليلُ[١] أنَّ مِيمَ دَلامِصٍ زائدةٌ ويُسْتَدَلُّ على زيادتِها بالمعنى وأنَّهُ[٢] منَ الدَّليصِ[٣]. وقالوا: دِرْعٌ دِلاصٌ أي سَابِغَةٌ[٤] للبَرَّاقَةِ[٥]، وامْرأةٌ دلِيصَةٌ مَلْساءُ بَرَّاقَةٌ، ويُقوِّي ذلكَ أنَّهُمْ قد قالوا[٦]: لَبَنٌ قُمارِصٌ[٧] أي قارِصٌ[٨].

وقال الأصمعيُّ في قولِهم// في[٩] صفَةِ الأسدِ: هرماس، ١٦٨ و إنَّما هو من الهَرْسِ[١٠]، وجاءتِ الميمُ آخِراً[١١] زائدةً في قولِهم: دِرْدِمٌ وسُتْهُمٌ وزُرْقُمٍ[١٢]، جعلوهُ من الدَّرَدِ والسَّتَهِ والزَّرقِ.

بابُ زيادةِ النُّونِ

قد زِيْدَتِ النُّونُ في فَعْلانَ[١٣] نحو عَطْشَانَ وسَكْرَانَ، وزيدَتْ[١٤] في

---

(١) سيبويه ٢/ ٣٥٢، المنصف ١/ ١٥١.

(٢) ع، ل، ج ر: «وأنها»، ص، ف: فإنها.

(٣) في اللسان (دلص) ٨/ ٣٠٣: الدليص: البريق. والدلامص: البراق والميم زائدة كما أن النص في سيبويه هو: لأنه من التدليص «ليس من الدليص.

(٤) سقطت «أي سابغة» في غير الأصل.

(٥) س: «للبراق».

(٦) ص: «قولهم»، ع: «أنهم قالوا».

(٧) ف: «قرائص» تحريف. وفي اللسان (قرص) ٨/ ٣٣٨ «والقارص: الحامض من ألبان الإبل خاصة والقمارص كالقمارص، مثله فماعل هذا فيمن جعل الميم زائدة وقد جعلها بعضهم أصلاً».

(٨) سقطت «أي قارص» في غير الأصل.

(٩) سقطت «في» في ف.

(١٠) الهرس: الدق وعلى هذا القول فالميم زائدة. انظر اللسان (هرس) و (هرمس) ٨/ ٣٣ و ١٣٥.

(١١) مجموعة، م، ج ر: «أخيراً».

(١٢) ص: «زرقم وستهم ودردم» والذي في الأصل وبقية النسخ أولى لمناسبته السياق بعده.

(١٣) ص: فعلان «فعلى».

(١٤) ص: وقد «زيدت».

فِعْلانَ جَمْعاً واسْمَاً. فالجمعُ نحو بِرْقَانٍ وغِرْبَانٍ في جَمْعِ بَرَقٍ [1] وغُرابٍ. والاسمُ نحو السِّرْحَانِ والرِّئْمَانِ.

وفي فُعْلانٍ جَمْعاً واسْماً غَيْرَ جَمْعٍ. فالجَمْعُ نحو رُغْفانٍ وكُثبانٍ والاسمُ نَحوَ دُكَّانٍ وعُثمانَ وغُفْرانٍ.

وفي فَعَلانٍ في المصادرِ نحو الشَّنَان والغَلَيَانِ والنَّزَوانِ [2] ولَحِقَت الأسماءَ المنصرفَةَ [3] والأفعالَ في نحو هل تَفْعَلَنَّ [4]، وأفْعَلَنَّ. ولَحِقَتْ إعراباً في الفعلِ بَعْدَ علامةِ الضميرِ والجمعِ في نحو [5] هل تَفْعلونَ، ومُجَرَّدَةً من الضَّميرِ في نحو:

يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ [50]

ولَحِقَتْ ثانيةً في عَنْسَلٍ وعَنْبَسٍ، لأنَّهُ من العَسَلانِ [6] والعُبُوسِ.

وفي عَفَرْنَا، لأنَّهُ من العِفْرِ: قالوا [7]: عِفْرٌ وعِفْرِيتٌ وعَفَرْنا وعُفارِيَةٌ وعِفْرِيَةٌ بمعنى [8].

---

(1) البرق بفتح الباء والراء الحمل وهو تعريب بره بالفارسية وجمعه أبراق وبرقان وبرقان. انظر المعرب ٩٣. اللسان (برق) ١١/ ٢٩٨ - ٢٩٩.

(2) ص: «الندوان» تحريف.

(3) ص: «أسماء المنصرفة» سهو.

(4) ع: «تفعلن به».

(5) سقطت «نحو» في: ع: ف.

(6) والعنسل: الناقة السريعة، قال ابن جني في الخصائص ٢/ ٤٨ - ٤٩ ذهب سيبويه في (عنسل) إلى زيادة النون. وذهب محمد بن حبيب إلى أنه من لفظ (العنس) وان اللام زائدة. وما أراه إلا أضعف القولين، لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع فكيف بزيادة النون غير ثانتة وهو أكثر من أحصره لك. انظر أيضاً: سيبويه ٢/ ٣٥٠ وعبارته «ومما جعلته زائداً بثبت العنسل، لأنهم يريدون العسول» اللسان (عسل) ١٣/ ٤٧٣.

(7) ل: وقالوا.

(8) انظر مادة (عفر) من الصحاح ٢/ ٧٥٢. اللسان ٦/ ٢٦٥.

وفي سُحَفْنيةٍ وبُلَهْنيةٍ لأنَّهُ من السَّحْفِ[1] والبَلَه وفي خَنفقيقٍ [2] للخفيفةِ من النّساءِ، لأنَّها من خَفَقَ يَخْفِقُ وكذلكَ عَقَنْقَلٌ [3] وَعَصَنصَرٌ[4] لأنَّها إذا كانتْ ثالثةً ساكنةً كانتْ بمنزلةِ الألفِ، ألا تراهُما قد (تَعَاوَرتا) [5] الكلمةَ الواحدةَ في شَرَنْبَثٍ // وشُرابِثٍ[6]، وجَرَنفَسٍ وجُرافِسٍ [7]. ١٦٨

وقالوا: عَرَتُنٌ وعَرَنْتُنٌ[8]، وعَرَقُصَانٌ وعَرَنْقُصَانٌ[9] فَحَذفوها كما حَذفوا

---

(١) في اللسان (سحف) ١١/ ٤٤: «والسحف كشطك الشعر عن الجلد حتى لا يبقى منه شيء. ورجل سُحفنية أي محلوق».

(٢) انظر سيبويه ٢/ ٢٥٠.

(٣) غير الأصل، ص: «في» عقنقل. وفي اللسان (عقل) ١٣/ ٤٩١: «العقنقل ما آرتكم من الرمل وتعقل بعضه ببعض ويجمع عقنقلات وعقاقل، قال سيبويه في ٢/ ٣٥٢: «هو من التعقيل» فهو لذلك ثلاثي وللكلمة معان أخرى.

(٤) موضع. وقيل: ماء لبعض العرب وقيل: جبل، انظر معجم البلدان ٦/ ١٨٣، اللسان (عصنصر) ٦/ ٢٥٨.

(٥) الأصل، ل، ف: «تعاورا» والذي أثبته أولى بسبب قوله قبل ذلك «لأنها».

(٦) الشرنبث والشرابث بضم الشين: القبيح الشديد وقيل هو الغليظ الكفين والرجلين والقدمين وهو مما يوصف به الأسد وقيل هو الأسد عامة. ورأى سيبويه: «النون والألف يتعاوران الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث وجرنفس وجرافس» انظر سيبويه ٢/ ٣٥١، اللسان (شربث) ٢/ ٤٦٥.

(٧) الجرفاس والجرافس من الإبل الغليظ العظيم وقيل العظيم الرأس وكذلك الجرنفس والجرفسة: شدة الوثاق. وفي ص، ع، ل: «وجرنفش وجوافش والجرنفش العظيم الجنبين من كل شيء والأنثى جرنفشة والسين المهملة لغة. قال ابن بري: هذان الحرفان ذكرهما سيبويه ومن تبعه من البصريين بالسين المهملة غير المعجمة وقال أبو سعيد هما لغتان. انظر سيبويه ٢/ ٣٥١ واللسان (جرفس) ٧/ ٣٣٦ و (جرنفش) ٨/ ١٦٠ - ١٦١.

(٨) س: وعرنتن «وعرانن» ولم أجد «عرانن» في المعاجم وأرجح أنها سهو. وفي اللسان(عرتن) ١٧/ ١٥٦: «العرنتن والعرنتن والعرنتن، والعرتن والعرتن محذوفان من العرنتن والعرنتن، والعرتن، والعرتن، كل ذلك شجر يدبغ بعروقه، والواحدة عرتنة» انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٣٣٥ و ٣٥١.

(٩) س: «وعريقصان»، ع: «وعرنقصان» وعريقصان». وفي اللسان (عرقص) ٨/ ٢٢٠ - ٣٢١ «العرقص والعرقص والعرقصاء والعريقصاء والعريقصان والعرنقصان والعرقصان والعرنقص، كله نبت، وقيل هو الحندقوق الواحدة بالهاء. والجميع عريقصان. انظر سيبويه ٢/ ٣٣٥.

الألفَ من دُوَادِمٍ حيثُ قالوا: دُوَدِمٍ[1].

ومثلُ ذلكَ النُّـونُ في احْرَنْجَـم، ألا تراهـا[2] ثالثـةً ساكنـةً، وليسَ في الأفعال شيءٌ على خمسةِ أحرفٍ أصولٍ. وكذلكَ قُنْبَرٌ وجُنْدَبٌ، لأنّه ليسَ في الأصول مثل جَعْفَرٍ. ويقوِّي زيادَتَها هُنَا قولُهم قُبَّرٌ. وكذلكَ عُرُنْـدٌ (لأنـه ليسَ مثـل جُعُفْرٍ)[3].

وكذلك كَنَهْبُلٌ وقَرَنْفُلٌ[4]، لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ مثلُ سَفَرْجُلٍ.

وكذلكَ خُنْثُعْبَةٌ[5] وهي الغَزيرةُ. ومَنْ قالَ: خِنْثُعْبَةٌ فَكَسَرَ الخَاءَ[6] فقد ثَبَتَتْ[7] زيادةُ النُّون (في) قولِ[8] مَنْ ضَمَّهَا وتَبَيَّنَ أنَّهُ ليس مِثْلَ قِرْطَعْبٍ.

والنُّونُ في كِنْثَأْوٍ زائدةٌ، وكذلكَ في نَرْجِسٍ لأنَّهُ ليسَ مثل جَعْفرٍ، فإنْ سَمَّيْتَ به شَيئاً لم تَصْرِفْهُ. ومن قالَ: نَرْجِسٌ فَكسَرَ النُّونَ فَحقُّهُ أنْ يَصْرِفَـهُ، وقالَ بعضُهُمْ لا يَصْرِفُ[9].

---

(١) في اللسان (ودم) ١٥/ ٨٧: الدوادم والدودم شيء شبه الدم يخرج من السمرة وخاصته مذكورة في باب الصموغ. انظر أيضاً المرجع السابق.

(٢) ف: «ألا ترى أنها».

(٣) زيادة في جميع النسخ بعد قوله: «عرند» نصها «لأنه ليس مثل جعفر» والمعنى لا يقتضيها، ولعلها من زيادات النساخ جاءت بسبب انتقال النظر بعد قوله: «لأنه في السطر الـذي قبلهـا. وأضـاف الجرجاني في المقتصد وجهاً آخر يحمل عليه زيادة النون في عرئد بقوله: وأنهم قالوا عرد على فعل فحذفوا النون » ومثل بقوله: والقوس فيها وتر عرد (المقتصد ٢٣١ و).

(٤) ف: قرنفل «وكنهبل».

(٥) في اللسان (خثعب) ١/ ٣٣٣: الخنثعبة والخنثعبة والخنثعبة: الناقة الغزيرة اللبن. سيبويه: النون في خنثعبة زائدة وان كانت ثانية، لأنها لو كانت كجردحل كانت خنثعبة كجردحل، وجردحل بناء معدوم.

(٦) س، ص، ع: «بكسر الخاء».

(٧) ع: «ثبت» تحريف.

(٧) ع: «ثبت».

(٨) الأصل، ل: «من» قول. وما أثبته أولى.

(٩) كذا في الأصل، ف والعبارة في: س، ص: فحقه أن يصرف. وفي ع، ل، ج ر: «فحقه أن يصرف =

باب زيادة التَّاءِ

التَّاءُ[1] تكثرُ زيادتُها[2] في تفعِلٍ مصدرِ فَعَّلَ، وتَفَعُّلٍ مصدرِ تَفَعَّلَ، وتَفَاعُلٍ مصدرِ تَفَاعَلَ [وتفعال][3] في نحوِ التَّقْتَالِ والتَّضْرابِ[4] والتَّنْوَاءِ، وفي افْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ[5]. وتدخلُ للتَّأنيث في نحو قائمةٍ وفي تَمْرَةٍ، وفي الجمعِ[6] مع الألفِ نحو[7] تَمَرات، وفي سَنْبَتَةٍ[8] لأنهم قد[9] قالوا في معناهُ مَرَّتْ عليه سَنْبَةٌ من الدَّهْرِ[10]. وكذلكَ في عِفْريتٍ وفي[11] مَلَكُوتٍ وجَبَرُوتٍ ورَغَبُوتٍ[12] ورَهَبُوت// وفي تَجْفَافٍ[13]، وفي تَنْضُبٍ[14]، وفي التَّرْبوتِ، لأنَّه يُعْنَى بِهِ الذَّلُولُ، يقالُ للذَّلولِ مُدرَّبٌ (فأبدلْتَ من الدَّالِ التَّاءَ)[15] كما أبْدَلُوا[16] منها في دَوْلَجٍ وإنَّما هو تَوْلَجٍ[17]. وفي العَنْكَبوتِ

١٦٩ و

= وقال بعضهم : لا يصرف». والسبب في صرفه هنا لأن وزن الفعل قد زال بكسر النون.

(١) ص: « والتاء ».

(٢) ع، ل: تكثر زائدة. ف: تبين زيادتها.

(٣) زيادة من ص يقتضيها المعنى.

(٤) س: « والتصراف ».

(٥) س: « وفي استفعل وافتعل».

(٦) ف: « وفي الجميع ».

(٧) ص: « في » نحو.

(٨) سنبة وسنبتة أي حقبة، وعند سيبويه أن الدليل على زيادة التاء أنك تقول سنبة وهذه التاء تثبت في التصغير تقول سنيبتة لقولهم في الجمع سنابت. أنظر اللسان (سنب) ٤٥٧/١، سيبويه ٣٤٨/٢.

(٩) سقطت « قد » في ص، ف.

(١٠) أنظر: اللسان ٤٥٧/١، سيبويه ٣٤٨/٢.

(١١) سقطت « في » في ج ر.

(١٢) ف: « ورعبوت » تصحيف.

(١٣) ف: « وفي التجفاف».

(١٤) في اللسان (نضب) ٢٦١/٢: « التنضب وحدتها تنضبة وهي شجرة ضخمة تقطع منها العمد للاخبية، والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فعال ».

(١٥) الأصل: «فأبدلت من التاء الدال » سهو، والذي أثبته في ع، وهو أقرب للأصل، وفي ص: « أبدل من الدال التاء » وفي: ل، ج ر: « فأبدلت التاء من الدال »، وفي: ف « فأبدل التاء من الدال ».

(١٦) ص: « كما أبدلوها ».

(١٧) الدولج والتولج: الكناس الذي يتخذه الوحش في أصول الشجر، الأصل وولج فقلبت الواو تاء، ثم =

لأنَّهم قد[1] قالوا: العَنْكَبَاءُ، وقالوا: العَنَاكِبُ، وفي التَّنْبِيتُ لأنَّـهُ[2] [3]لَيسَ مثْل قَنْدِيل[4].

وزَادُها في الفِعْلِ نحو أنْتَ تَفْعَلُ وهي تَفْعَلُ وهي[5] فيما[3] عَدا هذهِ الأشياءَ ونحوِهَا لا تُزَادُ إلا بِثَبَتٍ.

بابُ زيادةِ الهاءِ

والهاءُ[6] تُزَادُ في الوقفِ في نحوِ كتابِيَهْ وحِسَابِيَهْ وكَيْفَهْ ولِمَهْ ومُسْلِمُونَهْ. فإذَا أدْرَجْتَ سَقَطَتْ. وقد زِيْدَتْ في أهْرَاقَ وفي أُمَّهاتٍ. وزيدتِ[7] السِّينُ في اسْتَفْعَلَ وفي اسْتَطَاعَ[8] كما زِيْدَتِ الهاءُ في أهْرَاقَ.

وقد زيدت اللامُ في ذلكَ وهنالكَ وفي عَبْدَلٍ[9]. فأمَّا هَيْقَلٌ[10] فإنْ أخذتَهُ في الهَيْقِ[11] كانتِ اللاَّمُ زائدةً، وإنْ أخذتَهُ من الهِقْلِ كانت الياءُ زائدةً.

= قلبت دالاً، الدال فيها بدل من التاء عند سيبويه والتاء بدل من الواو عنده أيضاً، وللكلمة معان أخرى. أنظر: سيبويه ٢/ ٣٤٨، الابدال لأبي الطيب اللغوي ١/ ١٠١، اللسان (دلج) ٣/ ٩٩.

(١) سقطت «قد» في ع.

(٢) سقطت «لأنه» في ع.

(٣ ـ ٣) ساقط في ف.

(٤) في ع زيادة على الأصل وعامة النسخ بعد قوله «قنديل» وهي: «وفي ترتب لأنهم قالوا ترتب وكذلك التنفل وفي تدراء، لأنه من درأ يقال هو ذو تدراء ولم ترد في أية نسخة أخرى كما نص على زيادتها في ع نفسها فقد كتب فوق بدايتها بخط صغيرة كلمة «زائد» وفي نهايتها عبارة «الى هنا»».

(٥) سقطت «هي» في ص.

(٦) غير الأصل، ك: «الهاء»، وقد سقطت «والهاء» في ل.

(٧) ص: و «قد» زيدت.

(٨) س: «وفي اسطاع».

(٩) ص، ف: وعبدل.

(١٠) في اللسان (هقل) ١٤/ ٢٢٤: «الهقل الظليم والانثى هقلة والهيقل كالهقل».

(١١) في اللسان (هيق) ١٢/ ٢٤٩: «الهيق من الرجال المفرط الطول وقيل هو الطويل القيق. ولذلك سمى الظليم هيقاً».

فهـذِه عَشْـرَةُ أحْـرُفٍ، تُزَادُ حروفٌ من غيرِ حُروفِ الـزّيادَةِ، وذلكَ ما (تَكرَّرَ)[1] في الأبنية في مواضعِ الفاءِ والعينِ واللاّمِ . فأمّا الفـاءُ فلـم (تُكرَّرْ)[2] إلا مَعَ غَيْرِهَا نحو[3] مَرْمَريسٍ[4]. والسينُ كرِّرَتْ في مثل جُيأٍ وضَرَّبَ. واللامُ في مثلِ قِرْشَبٍّ[5] وعِثْوَلٍّ[6].

وقد كرَّروا العينَ وَحْدَها في مثلِ خَفَيْفَدٍ[7] وَعَثَوْثَلٍ. ومع اللاّمِ في صَمَحْمَحٍ[8] وذُرَحْـرَحٍ[9]. // فهـذِهِ الحـروفِ زوائد لاشتقاقـك من ١٦٩ ظ الكلمةِ[10] ما يَسْقُطُ فيهَا[11] لأنَّ ضَرَّبَ من الضَّرْبِ وتقولُ: قَراشِبُ وعَثـاوِلُ فَيَسْقُطُ[12] في التَّكسيرِ أحدُ الحرفينِ. وتقولُ في ذُرَحْـرَحٍ: ذُرَّاحٌ[13] فيسقـط الحرفانِ المكرَّرانِ[14].

---

(١) الأصل، ص، ف: ما « يكون ». والذي أثبته أرجح بسبب سياق الكلام بعده.

(٢) الأصل: (يتكرر) تحريف.

(٣) س، ص، ج ر: « في » بدل « نحو »، ع: « في نحو ».

(٤) في اللسان (مرس) ٨/ ١٠١: « المرمريس: الأرض التي لا تنبت، وقيل الداهية » وهي عند ابن جنى فعفعيل بتكرير الفاء والعين. أنظر الخصائص ٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٥) في اللسان (قرشب) ٢/ ١٦٣: « القرشب بكسر القاف الضخم الطـويل من الرجـال وقيل هو السيء الحال وهو أيضاً المسن ».

(٦) في اللسان (عثول) ١٣/ ٤٥٠: «والعِثوَلُّ من الرجال الجافي الغليظ، والعِثْوَلُ والعَثَوْثَلُ: الكثير اللحم الرخو.

(٧) في ب للسان (خف) ١٤٢/٤: الخفيفة والخفيد السريع.

(٨) في اللسان (صبح) ٣/ ٣٥٠: « الصحيح والصحمحي من الرجال الشديد المجتمع الألواح وقيل التصير الغليظ وقيل الأصلع وقيل المحلوق الرأس والأنثى بالهاء ».

(٩) في اللسان (ذرح) ٣/ ٢٦٦: « الذرحرح والذرحرح والذرحرح: دويبة أعظم من الذباب لها جناحان تطير بهما ».

(١٠) ص: « في الكلمة » سهو.

(١١) ص: « فيه »، ج ر: « منها ».

(١٢) ص: « فسقط »، ف: « فتسقط ».

(١٣) ص: « ذرارح ». سهو.

(١٤) ص، ف: « أحد الحرفين المكررين » سهو.

بابُ إبْدَالِ الحروف بعضَها من بَعْضٍ

إبدالُ الحروفِ على ضَرْبَيْنِ :

أحَدُهما : بَدَلُ حَرْفٍ من حَرْفٍ لأجْلِ الأدغامِ .

والآخرُ بَدَلُ حرفٍ من حرف لغيرِ الادغام . فبدلُ[1] الادغام كإبدالِك من الباءِ الميم[2] في قولك : اصْحَبْ مَطَراً[3] ، وكإبدالَك[4] الصَّادَ من الزاي[5] في : أوجِزْ صَابراً[6] ، وهذا يُذْكَرُ في الادغامِ[7] .

والضربُ الآخرُ : بَدَلُ حَرْف من حَرْفٍ لغيرِ الادغامِ . و (حروُفُ)[8] البَدَل أحَدَ عَشَرَ حَرْفاً : ثمانيةٌ منها[9] من الحروفِ الأوَلِ الزائدة[10] ، وثلاثةٌ من غيرِهَا .

فمن حروفِ البدلِ : الهمزةُ . وهي تُبْدَلُ من الواوِ إذا كانتْ فاءاً مضمومةً أو عيناً نحو أُجُوهٍ وأُعِدَ ، والعينُ نحو أدؤرٍ . وأُبْدلَتْ من العينِ إذا كانتْ ياءاً أو واواً نحو قائلٍ وبائعٍ ، وأبدلتَ منهما أيضاً[11] لامينِ في[12] نحوِ[13] قَضاءٍ وعَفَاءٍ[14] ، وأُبْدِلَتْ من الهاءِ في قولِهم : ماءٌ .

---

(١) ص : « فإبدال » .

(٢) ص : « الميم من الباء » ، ف : « كابدال الميم من الباء » .

(٣) ل ، ج ر : « اصحمطرا » ، على نية الأبدال .

(٤) ف : « وكابدال » .

(٥) الأصل : « الزاء » سهو .

(٦) ل ، ج ر : «أو جصابرا» .

(٧) ص ، ف : « باب » الادغام .

(٨) الأصل ، ف : و « حرف » سهو .

(٩) ف : « منها ثمانية » .

(١٠) ف ، ج ر : « الزوائد » وهو أولى .

(١١) ل : « وأبدلت أيضاً منها » .

(١٢) سقطت « في » في ص .

(١٣) سقطت « نحو » في ع .

(١٤) ص ، ف : « وعزاء » .

ومنها الألفُ وهي تُبْدَلُ من الواوِ إذا كانت فاءاً، في لغةِ[1] مَنْ قَالَ: يَأْجَلُ، ومن الياءِ والواوِ إذا كانتا[2] عينين في نحوِ بابٍ ونابٍ وقالَ وباعَ. وكذلكَ إذا كانتا لامين نحو[3] عَصاً ورَحَىً وغَزَاً وسَقَا//[4]ومن التَّنوين في الأسماءِ المنصرفةِ نحو: رأيتُ رَجُلاً. ومن النُّونِ الخفيفةِ في نحوِ ١٧٠ و ﴿لَنَسْفَعاً﴾[5] . ومن النُّونِ [6] في إِذَنْ [7] التي هي جوابٌ وجزاءٌ إذا وقفْتَ عليها قلت [8] إذَا. ومن الهمزةِ في نحوِ رأسٍ وفأسٍ [9].

ومنها الياءُ وهي تبدلُ من الواوِ إذا كانتْ فاءاً أو عَيْنَاً أو لاماً، فإبدالُها من الواوِ فاءاً نحو مِيْقَاتٍ ومِيْعَادٍ وهو من الوقتِ والوَعْدِ ويَيْجَلُ و (يسْهَلُ)[10]في بعضِ اللغاتِ، وعيناً نحو قِيلَ. ولاماً في أعْزَيْتُ، ومن الهمزةِ في بئرٍ وذئبٍ.

ومنها الواوُ وهي تبدلُ من الياءِ إذا كانت فاءاً في نحو مُوسِرٍ ومُوقِنٍ[11] و وهمزة الألف في نحو ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ. ومن الياء إذا كانَتْ عَيْنَاً في[12]فهو

---

(١) ف: في « قول ».

(٢) ص، ج ر: « كانت ».

(٣) ف: « في » نحو.

(٤) ص، ف: وسقا « وسعى ».

(٥) آية ١٥ / العلق ٩٦ والعبارة في ع: « لنسفعا » إذا وقفت، قلت: « لنسفعا » وقد كتب حرف « ز » بخط صغير فوق أول الزيادة اشارة لذلك.

(٦) ف: « والنون ».

(٧) كتب في ص، ل، ف: «إذاً».

(٨) سقط قوله « قلت » في س، وقوله « قلت » إذا في ص.

(٩) ع: « فأس ورأس ».

(١٠) الأصل، ع، ل، ف: « يجل » تحريف.

(١١) س: « مؤسر ومؤقن »: سهو، ص: « موقن وموسر ».

(١٢) سقطت « في » ف.

الكُوسَى والغُوبَى[1]، إذا كانت لاماً في[2] نحوِ تَقْرَي. ومن الهمزةِ في نحـوِ بُؤْسٍ وسُؤْلٍ.

ومنها الميمُ، وهي تُبْدَلُ من النُّونِ إذا رقعتْ ساكنةً قبلَ الياء في نحوِ[3] قولِهِمْ: شنباءُ[4] والعَنْبَرُ، فإذا تحركتْ في نحـوِ الشَّهَـبِ والعَنِـبِ لم يُبْدلـوا منهـا[5]. ومنهـا[6] النـون[7]. وقـد أُبْدِلَـتْ من الـواو في نحـوِ صَنْعَانـيٍّ وبَهْرَانيٍّ[8].

ومنها التَّاءُ وهي تُبْدَلُ من الواوِ الياءِ[9] إذا كانتـا فَاءَيْنِ نحـو[10] اتَّعَـدَ واتَزَنَ من (الوَعْدِ)[11] والوزنِ، واتَّسرَ من ايسارِ الجزورِ. وقد أبدلوهـا من

---

(١) الكوسى جماعة الكيسة، قال ابن سيدة: وعندي أنها تأنيث الأكيس ولا يوجد على مثالها إلا ضيقي جمع ضيقة وطوبى جمع « لببة » انظر اللسان كيس ٨/ ٨٥.

(٢) سقطت « في » في س.

(٣) سقطت « نحو » في س.

(٤) كتبت في التكملة « ميم » بخط صغير فوق النون والباء من « شنباء » اشارة إلى أنها تنطق ميماً والشنباء: بينة الشنب. والشنب: ماء ورقة يجري على الثغر، وقيل وبرد وعذوبة في الاسنان ». اللسان (شنب) ١/ ٤٨٨.

(٥) سقطت « منها » في ع، ج ر.

(٦) سقطت « ومنها » في ف، ل وفي العبارة ارتباك في عامة النسخ بسبب تكرر كلمة « منها » في نهاية جملة وبداية الجملة الثانية لها.

(٧) ع: ومنها النون « وهي تبدل من الهمزة في فعلان فعلى » وقد كتب في أول هذه الزيادة حرف « ز » وفي نهايتها كلمة « إلى » اشارة إلى بداية الزيادة وانتهائها.

(٨) نسب غير قياس إلى بهراء وهي قبيلة والقياس بهراوي.

(٩) ج ر: من « الياء والواو ».

(١٠) ص، ف: « في » نحو.

(١١) الأصل « الموعد » تحريف.

الياءِ في[1] استوا[2] ومن (الواوِ)[3] في قولهـم: تاللَّهِ[4]. // وقالوا: أتْلَجَ ١٧٠ ظ وأتْهَمَ وهما من الولُوج والوَهْم.

ومنها الهاءُ، أبْدَلُوها[5] من الياءِ في قولِهِمْ: هَذِيْ أمَةُ اللَّهِ ثمَّ قالـوا: هَذِهِ أمَةُ اللَّهِ، في الوقفِ والوصْلِ، وقالوا[6]: هذِ هيَ أمَةُ اللَّهِ[7] فألحقوها الياءَ[8] في الوصل وأبدلُوها من الهمـزةِ في هَرَاقَ [(وهِبَّـاكَ)[9] يريدون أرَاقَ وإيَّاكَ][10].

ومنها اللاّمُ، أبدلوهَا[11] من النُّون في أُصَيْلانٍ فقالوا: أُصَيْلالٌ[12].

فهذه ثمانيةُ أحرفٍ من حروف الزّيادة، فأما الثلاثةُ الأُخَرُ التي لبستْ من حروفِ الزيادةِ فالطّاءُ والدَّالُ والجيمُ.

---

(١) ص، ف: في « قولهم ».

(٢) في اللسان (سنت) ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢: أستوافهم مستنون: صابتهم سنة وقحط، وأجدبوا. وهي على بدل التاء ولا نظير له إلا قولهم ثنتان، وفي الصحاح (سنى) ٦/ ٢٣٨٤: واسنتوا، إذا أصابهم تقلب الواو تاء للفرق بينهما، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

(٣) كذا في ص، ف، ج ر، وفي الأصل وباقي النسخ ومن « الباء » والذي أثبته أرجح، بسبب سياق الكلام قبل ذلك، ويصح حمل ما ورد في الأصل وباقي النسخ. على أن التاء في قوله « تاللّه » بدل من الباء في قوله: « باللّه ».

(٤) س: « واللّه »، ويحمل على أن « المثال » قبل ابدال الحرف.

(٥) ص: « وقد » أبدلوها.

(٦) ل: ثم قالوا.

(٧) ص، ف: « هذه ي أمة الله ». سهو لقوله بعد ذلك فألحقوها (أي الهاء).

(٨) س، ل: « فألحقوا الهاء الياء ».

(٩) تكملة من غير الأصل.

(١٠) ما بين القوسين الكبيرين [ ] تكملة من ع، ل، ج ر واثباتها أولى. أنظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(١١) ل، ج ر: « وقد أبدلوا اللام ».

(١٢) المرجع السابق ٢/ ٣٩٠.

فالطَّاءُ تُبْدَلُ من تاءِ الافتعال إذا كانتِ الفاءُ من الكلمة حرفاً مُطْبَقاً[1]، وذلكَ قولُكَ في مُفْتَعِلٍ من الصَّبْرِ: مُصْطَبِرٌ، وفي مُفْتَعِلٍ من الضَّوْءِ: مُضْطَاءٌ.

والدَّالُ تُبْدَلُ من تاءِ الافتعالِ إذا كانَتِ الفاءُ حَرْفاً مَجْهُوراً، وذلكَ قولُكَ[2] في مُفْتَعِلٍ من الزَّجْرِ: مُزْدَجِرٌ، ومن الزَّيْنِ: مُزْدَانٌ، ومن الزِيَارَةِ: مُزْدَارٌ، ومن الذِّكْرِ: مُذَّكِرٌ.

والجيمُ[3] نحو إبدالِهم إيّاها في الوقفِ في[4] عَريانيّ والعشي. وقَدْ جاءَ في غيرِ الوَقفِ نحو[5]:

[٢٤٢] حتّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا[6]

---

(١) الأطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، وحروف الأطباق أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق، ولولا الأطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، تزول الضاد إذا عدم الأطباق البتة، اللسان طبق ١٢/ ٧٩.

(٢) ص: «قولهم».

(٣) كتب في حاشية الأصل «تبدل من الياء» وأشير إليها بسهم بعد قوله والجيم «ولم أثبتها في المتن لأنها لم ترد في أية نسخة أخرى».

(٤) كتب في حاشية الأصل «عريانج والعشج» وأشير إليها بسهم بعد قوله «في». وفي «ج ر»: في «نحو».

(٥) ف: «نحو» قوله.

(٦) نسبه القيسي (١٩٥ و) للعجاج وهو ليس ضمن قصيدته الجيمية. (وهي في الديوان (عزة حسن» ٣٤٨ - ٣٩١، وفي اراجيز العرب ٧١ - ٧٦). وفي شواهد الشافية (٤٨٦ - ٤٨٧): قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسي: قيل إن هذا الشطر للعجاج يريد أمست الاتن وأمسى العير، ولم أعرف له صلة فاتبين الصحيح من ذلك». وهو غير منسوب في المحتسب ١/ ٧٤، سر الصناعة (عن أبي علي) ١/ ١٩٤. وقد ورد في الأصل «امشجت وامشجا» تصحيف.

بابُ أحكامِ حروفِ العِلَّة إذا كانَ حَرْفٌ منْهَا في اسمٍ أو فعلٍ وأقسامِهَا

وهُنَّ لا يَخْلُوْنَ من أن يَكُنَّ فاءاتٍ أو عيناتٍ أو لاماتٍ. (فما)[1] كانَ منهَا فاء فنحو الوعدِ والوزنِ واليُسرِ، وما كانَ عيناً فنحو القولِ// ١٧١ و والبَيْعِ، وما كانَ منها لاماً فنحو الغزوِ الرَّمْي، وسنذكرُ مفصَّلاً أبوابُها[2] إنْ شاءَ اللَّهُ[3].

بابُ ما كانَ مُعْتَلَّ الفاءِ

لا تخلو الأفعالُ المعتلَّةُ الفاءِ من أنْ تكونَ على فَعَلَ: يَفْعِلُ، أو على[4] فَعِلَ: يفْعلُ أو فَعِلَ: يَفْعَلُ[5]، أو فَعْلَ: يَفْعُلُ.

فما كان منها على فَعَلَ يَفعِلُ من الواوِ فنحو وَعدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، فإنَّ الفاءَ تُحْذَفُ من المضارعِ[6] لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ في يَفْعلُ، ثم تُتبَعُ سائرَ حروفِ المضارعةِ الياءَ فتحذَفُ معها الواوُ، كما أتْبَعوُها في بابِ أفعلَ الهمزةَ في الحذفِ.

ومصدرُ هذا الضَّرْبِ إذا كانَ على فعْلةٍ أُعلَّ بالحذفِ. وذلكَ نحو العدَةِ والزِّنةِ والسِّمَةِ، كُرِهَ تحريكُهَا[7] بالكسرِ إذا كُرِهَ وقوعُها بعدَ[8] ياءٍ في يَعِدُ.

---

(١) الأصل « وما »، وما أثبته أولى.

(٢) ل، ج ر: « أبوابه » ص: « في أبوابه »، ف: « في أبوابها ».

(٣) ف: أنشاء الله « تعالى ».

(٤) سقطت « على » في مجموعة م، ج ر.

(٥) سقط قوله « أو فعل يفعل » في ص.

(٦) ف: المضارعة.

(٧) س: « تحريكها ».

(٨) ص: « بين » تحريف، « ج ر »: بعدها.

والمصدرُ يُعَلُّ بإعلالِ الفعلِ . فأمَّا الوزنُ والوعدُ والوَسمُ فلما تحركتِ الواوُ فيهنَّ بالفَتْحِ صحّت ولَمْ[1] تُحذَفْ، كما[2] لم تكرَه الألفُ بعدَ الواوِ، في نحوِ واعَدَ وَوَاثَبَ، وكُرِهتِ الكرةُ فيها[3] بَعْدَها[4] كما كرِهتِ الياءُ بَعْدَها، فمن ثَمَّ قَلَّ نحوُ ويحٍ وَوَيلٍ[5].

فأمّا الوِجهَةُ فَصَحّتْ لأنَّهُ (اسمٌ للمكانِ المُتوجَّهِ أليه)[6] فقولُهُ: ﴿ ولكُلٍّ وِجْهَةٌ هو مُولِّيها ﴾[7]، أي مكانٌ يَتوجّهُ إليه. ومن جَعَلها التّوجّهَ[8] كانَ شاذاً كشذوذ القُصوى والقَودِ ونحو ذلكَ. وهذا في المَصدَرِ أبعَدُ//لا لاجرائِهِمْ إيّاهُ مجرى[9] الفعلِ، والفعلُ لم يَصحَّ[10] في هذا النَّحو.

١٧١ ظ

فإنْ كانتِ الفاءُ في فَعَلَ يَفْعلُ ياءاً صَحَّتْ ولم تَعْتَلَّ في قولِ الجمهورِ[11]، والشائعِ. وذلكَ[12] نحو يَبَنَ يَبْيِن، ويَنَعَ يَيْنُعُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ.

---

(١) ص، ج ر: « فلم ».

(٢) هنا يبدأ سقط في ل سببه فقدان الورقة (٣١٠).

(٣) سقطت « فيها » في س، ع، ج ر.

(٤) سقطت « بعدها » في ص.

(٥) س: « ويل وويح ».

(٦) الأصل، ل: « اسم المكان المتوجه إليه » والذي أثبته أبين.

(٧) آية ١٤٨ / البقرة ٢.

(٨) ص: « للتوجه » ومعنى قوله من جعلها التوجه « أي من جعلها مصدراً وليس اسماً فإن ذلك يحمل على الشذوذ لأن القاعدة هي أن المصدر يعل باعتلال الفعل بسبب المشاكلة بينهما. انظر المقتصد (٢٥٠ ظ / ٢٥١ و).

(٩) ص: « على » « مجرى ».

(١٠) ف: لا يصح.

(١١) ص، ف: الجمهور « من الناس ».

(١٢) سقطت « وذلك » في ص.

لأنَّ الياءَ أخَفُّ من الواوِ ألا تَرَاهُمْ قَلَبُوها[1] إليها في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وهي أيضاً قريبةٌ[2] من الألفِ فصارتْ بمنزلةِ الألفِ بعدَ الياءِ.

وأمّا ما كانَ على فَعِلَ يَفْعِلُ وواوهُ فاءٌ فنحو[3] وَلِيَ يلِي، وَوَمِق يَمِقُ، فإنَّ الفاءَ تحذفُ منهُ كما (حُذِفَتْ)[4] في باب فَعَلَ يَفْعِلُ، لوقوعُ الواوِ بينَ الكسرةِ والياءِ في البابين. وحذفوا الواوَ من وَطِىءَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ، لأنّهُ من فَعلَ يَفْعِلُ في الأصْلِ. وإنَّما فُتحَ العَيْنُ، من أجلِ حرفِ الحَلْقِ، فأُجْرِيَ على حُكْمِ الأصْلِ، الذي هو الكسرةُ، كما أُجْرِيَتِ الكسرةُ في الترامِي، ونحوِهِ، مجرى الضَّمَّةِ التي هي الأصْلُ، ولولا ذلكَ لم تُصْرَفِ الكَلمةُ.

وأمَّا فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو وجِلَ يَوْجَلُ ووَجلَ يَوْجَلُ، ففيه أرْبَعُ لُغَاتٍ أكثرهَا وأعلاهَا أن تَصبحَّ الواو لأنَّها لم تَتوسَّطِ الياءَ والكسرةَ وهي لغةُ القرآنِ في قولِهِ ﴿ « **قالوا** » : **لا تَوْجَلْ** ﴾[5] ومنهم من يقولُ: يَأْجَلُ[6]، فيُبْدِل من الواوِ الألِفَ لما انْفَتحَ ما قَبْلَها. ومنهم منْ يقولُ: يِيْجَلُ فَيُبدِلُ من الواوِ الياءَ[7]

---

(١) مجموعة م، ج ر: « يدعونها »، ص: « ينقلونها »؛ ف: « ألا ترى أنهم يقلبونها ».
(٢) ص: « قريب ».
(٣) ع: « نحو » سهو.
(٤) كذا في س، ع، ج ر. وفي الأصل: كما « حذف » سهو، وفي ص، ف: كما « تحذف ».
(٥) آية ٥٣ / الحجر ١٥ وتكملتها من س، ص. وقراءة (لا توجل) هي قراءة الحسن، قال أبو الفتح: هذا منقول من وجل يوجل، وجل وأوجلته، كفزع وأفزعته، ورهب وأرهبته (أنظر المحتسب جـ ٢/ ٤ وفي شواذ ابن خالويه ص ٧١ قراءة الحسن (لا توجل) بضم التاء.
(٦) س: « لا تأجل ». وهي قراءة أبي معاذ. أنظر شواذ ابن خالويه ٧١.
(٧) ص: « ياءاً ».

كما أبْدَلَ الجميعُ من العربِ[1] في نحـوِ[2] سَيِّدٍ ومَيِّتٍ. ومنهـم من كرِهَ ذلكَ لحجزِ الحـركةِ بَيْنَهُمَا// فكَسَرَ اليـاءَ ليَقْلِبَهَـا كما قَلَبَهـا وبعـد الكَسْـرَةِ في نحو ميزانٍ فقال ييجَلُ. ويَدُلُّكَ على أنَّ الكسرة في الياءِ لهذا المعنى أنَّ مَنْ يقولُ: أنْتَ تعْلَمُ لا يقولُ: هو يعْلَمُ[3]. وما كانَ من هذا المثَالِ فاؤُهُ ياءاً فإنَّهُ يَصِحُّ إذْ[4] صَحّتِ الواوُ فيهِ مع اعتلالِ الواوِ في يَفْعِلُ نحو يَعِدُ[5]، وصِحّةُ الياءِ[6] في نحوِ[7] يَيْنعُ ويَعْيدُ، وذلك نحو يَئسَ يَيْأَسُ[8] ويَبِس يَيْبَسُ.

١٧١ و

وقالَ بَعْضُهُمْ: «ياأسُ يَايَسُ»، فأجْرَى الياءَ مُجْرَى الواوِ حيثُ قالَ: يَأْجَلُ، كما أجْرَاهَا بَعْضُهم مُجْرَى الواوِ حيثُ حَذَفَهَا، فقـال يَئِسُ كمـا قالَ ويَعِدُ.

فأمّا ما كانَ على فَعُلَ: يَفْعُلُ فإنَّ الواوَ تَصِحُّ فيه فلا تُحْذَفُ وذلكَ نحو[9] وَضُؤَ يَوْضُؤُ، وَوَطُؤَ يَوْطُؤُ[10].

بابُ ما بُنِيَ من هذا البابِ على مثالِ افْتَعَلْتُ

ما كانَ من هذا البابِ على[11] افتعلْتُ، فإنَّ الواوَ والياءَ يجتمعانِ في أنْ[12]

---

(١) سقط قوله « من العرب » في غير الأصل، ل، ص.

(٢) سقطت « نحو » في ف.

(٣) تركت الكسرة على الياء لثقل ذلك، قال أبو الحسن: أنها كالكتابة على السواد (أنظر المقتصد ٢٥٣ و).

(٤) ص، ج ر: « إذا ».

(٥) هنا ينتهي السقط في ل الشمار إليه في الصفحة ٣٣١ هامش ٥.

(٦) س، ص، ف: « وصحت الياء ».

(٧) سقطت « نحو » في ف.

(٨) س: يئس « ييئس » وييئس. وقد سقطت « ييأس » في ف.

(٩) سقطت « نحو » في ف.

(١٠) ف: « ووضع يوضع ».

(١١) س، ف: على « مثال ».

(١٢) ف: « من » أن سهو.

تُبْدَلَ منهما التَّاءُ ويُدْغَمانِ في تاءِ افتعلْتُ، وذلكَ نحو اتَّعدْتُ واتَّهمْتُ واتَّسرْتُ من ياسرٍ واتَّسرَ[1] من إيْسارِ الجزورِ، كما[2] اجْتَمَعَا في إبدالِ الألفِ منهما في قالَ وباعَ، ومنهم مَنْ يقولُ[3]: يَأْتَعدُ، كما (قال)[4]: يَأْجَلُ.

وقد أبدلوا التاءَ من الواوِ في تُراثٍ وتُخَمَةٍ وتَيْقورٍ وهو من الوَقارِ (وتَوْلَجٍ) وهو فَوْعَلٌ من الولوجِ[5]. ومثْلُهُ توراةٌ والمُضارِعُ: يَتَّعدُ ويَتَّسِرُ، واسمُ الفاعلِ مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ.

وعلى القولِ الآخرِ مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ، والمضارعُ يأتَعِدُ ويأتَسرُ، وأمثلة الأمرِ// في القَوْلَيْنِ على قياسِ المُضارعِ، والواوُ إذا وَقَعتْ في ١٧٢، أوَّلِ الكلمةِ لم تَخْلُ من أنْ تكونَ مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً، فإذا انضمَّتْ جازَ إبْدالُهَا همزةً، وذلكَ قولُكَ[6] في وُعِدَ: أُعِدَ، وفي وُجُوهٍ: أُجُوهٍ[7]، وفي الوُرْقَةِ[8]: الأُرْقَةُ.

والمكسورُ[9] نحوَ[10] وشاحٍ وإشَاحٍ، ووِفَادَةٍ والإِفادَةُ[11]. وأبو عثمانَ

---

(١) ص: « واتسرت » سهو سببه انتقال النظر إلى قوله: « اتسرت » المتقدمة.

(٢) ف: « وكما ».

(٣) س، ل: « قال ».

(٤) الأصل، ف: « قالوا » سهو.

(٥) جاء قوله « وتولج » في نسخة الأصل بعد قوله « وتيقور » سهواً، والعبارة في ل، ج ر: « وتيقور وتولج وهو فوعل من الوقار والولوج ».

(٦) سقطت « قولك » من ص، ف.

(٧) انظر سيبويه ٢/ ٣٥٥.

(٨) في اللسان (ورق) ١٢/ ٢٥٦: « الورقة سواد في غبرة وقيل سواد وبياض كدخان الرمث يكون ذلك في أنواع البهائم وأكثر ذلك في الإبل ».

(٩) ع، ل، ج ر: « والمكسورة » وهو أولى، بسبب السياق قبله.

(١٠) سقطت « نحو » في ص

(١١) س، ص، ج ر: « وافادة ». وهو أولى، ص، ف: « ووفاد وإفاد ».

يذهبُ إلى أن إبْدالها مكسورة مُطّرِدٌ، وأبو عُمَرَ يقصرُ ذلكَ على المسموعِ .

والمفتوحُ نحو أحَدٍ لأنَّهُ من الوِحْدَةِ، وأناةٍ في صفةِ[1] المرأةِ وهو من الوَنْيِ ، لأنَّ المرأةَ تُجْعَلُ كسولاً . وهذا بلا خِلافٍ يُقْصَرُ[2] على المسموعِ ، ونحو طويلٍ لا يُبْدَلُ فيه كما يُبْدَلُ[3] في أدْؤرٍ والنُّؤورِ. وكلُّ واوٍ مضمومةٍ (فلكَ أنْ تقلبَها همزةً)[4] إلا أن تكونَ الضمّةُ للاعرابِ أو لالتقاءِ السّاكنينِ ، نحو ﴿ **ولا تَنْسَوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ** ﴾[5].

فإذا اجتمعَ في أوّلِ الكلمةِ واوانِ أُبْدِلَتِ الأولى منهما همزةً، نحو أُوَيْصِلٍ في تحقيرِ واصِلٍ . وقالوا في تكسيرِ واقيةٍ[6] أواقٍ . ومن هذا قولُهُمْ : الأُولى، في تأنيثِ الأولِ. فإنْ كانتِ الثانيةُ غيرَ لازمةٍ[7] لم تُبْدلُ الأولى همزةً[8] كما تُبْدِلُ من الواحدةِ المضمومةِ، وذلك نحو وُوْعِدَ. وفي التّنزيلِ : ﴿ **ما وُوْرِيَ عنهما من سؤاتِهما** ﴾[9] لما لم تَلْزَمْ لم يُعْتَدَ بها، كما أنَّ الضَّمَّة لما كانتْ غيرَ لازمةٍ في قولِهِ[10]: ﴿ **ولا تَنْسَوا الفَضلَ بينكم** ﴾[11] وهذا غزوٌ يا فَتَى لم يُعْتَدّ بها فصارتْ[12] في حكمِ // السّاكنِ . ١٧ و

---

(١) ع، ل: « من » صفة.

(٢) ف: « ويقصر ».

(٣) س: كما « أبدل ».

(٤) تكملة من ع، وإثباتها أبين، وهي في ف: « فلك أن تهمزها ».

(٥) آية ٢٣٧ / البقرة ٢.

(٦) س: « أوقية ».

(٧) ص: « غير اللازمة ».

(٨) سقطت « الا » من ف.

(٩) آية ٢٠ / الأعراف ٧. وقد سقط قوله « ما » في: ف.

(١٠) سقطت « قوله » في ص، ف.

(١١) آية ٢٣٧ / البقرة ٢. وقد سقط قوله: « بينكم » في: ع، ل.

(١٢) غير الأصل، ف: « فصار ».

ومن قالَ: النَّؤورُ[1] وأدْؤرٌ لم يَهمزْ، نحو التَّقوُّلِ. وقالوا: اليُسْرُ واليُبْسُ فلم يُبدِلوا من الياءِ المضمومةِ كما أبْدَلوا من الواوِ.

بابُ ما كانتْ فاؤهُ همزةً

وذلكَ نحو أخَذَ يأخُذُ (وأكلَ يأكُلُ)[2] وأمنَ يأمَنُ[3]. فأمثلة الفعلِ تجري مجرى الصَّحيح. وقد حَذَفُوها[4] في بعضِ[5] ذا في الأمرِ فقالوا: خُذْ وكُلْ[6].

فإذا بُني منهُ افْتعلَ قلت: ايْتكَلَ وايْتَبَنَ[7] فلا[8] تُدْغمِ الياءَ في التَّاءِ كما أدغمتَ اتَّعَدَ واتَّسَرَ، لأنَّ الياءَ ليستْ بلازمةٍ. وقد حكى بعضُ البغداديين فيهِ الادغامَ وهو عندي على قياسِ قولِ أصحابِنا خطأً.

فإنْ كانَ ما بَعَدَ الفاءِ مُضاعفاً نحو أزَّيؤزُّ وأنَّ يَئِنُّ قلت[9]: أنا أئِنُّ وأوؤنُّ[9].

قَلَبْتَ المضمومةَ[10] واواً، والمكسورة[11] ياءاً، ولم يَجُزْ فيها التَّحقيقُ

---

(١) ص: « أنؤر ».
(٢) تكملة من س، ص، ج ر، ف، وإثباتها أولى بسبب السياق بعده.
(٣) ص، ع، ج ر، ف: « وأمر يأمر ».
(٤) ص، ل، ج ر، ف: « وقد حذفوا الفاء ».
(٥) ج ر، ف: « من » « بعض ».
(٦) غير الأصل: خذ وكل « ومر ».
(٧) غير الأصل: « وايتمر ».
(٨) س، ل، ج ر: « ولا ».
(٩ ـ ٩) ساقط في غير الأصل، والسياق لا يقتضيه.
(١٠) ص، ف: « مع » المضمومة.
(١١) ص، ف: و « مع » المكسورة.

لاجتماعِ الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ[1]. فإنْ قلتَ: يا فاعِلُ افْعِلْ افعِلْ[2]، قلتَ في قولِ مَنْ أدْغَمَ: يا آنُّ إنَّ إنَّ[3]، فإن (بَيَّنتَ)[4] المِثْلَين على قولِ أهلِ الحجازِ قلبتَ الهمزة الأُولى[5] من مثالِ الأمرِ[6] واواً، والهمزة من المثالِ الثاني ياءاً في قولِ أهل التَّخفيفِ. [7] قلتَ: يا آنُّ أُونَّ وأيينَّ. فإنْ خَفَّفْتَ قلتَ: يا آنُّ أُونُنْ وإيئِنْ[7].

بابُ [8] ما كانَ حروفُ العلةِ [9] فيها[10] ثانياً عَيْناً

لا يخلو حرفُ العلّةِ إذا كانَ عيناً (من أنْ يكونَ واواً أو ياءاً.

١٧ ظ (فإذا)[11] كانَ واواً كانَ مثالُ الماضي منهُ على ثلاثةِ أضرُبٍ:// فَعَلَ وفَعِلَ / ١٧٣ ظ وفَعُلَ، فما كانَ منه[12] على فَعَلَ فنحو طافَ وعادَ وقالَ[13]، فهذا يُنْقَلُ من فَعَلَ إلى فَعُلَ، يدلُّ[14] على هذا النَّقْلِ فيه: قولُهُمْ: قُلْتُ

---

(١) سقطت « واحدة » في ع، ل، ج ر.

(٢) ع، ل، ج ر، ف: « يا فاعل افعل ».

(٣) غير الأصل، ف: « يا آز أز أز، ف: « يا از أز ».

(٤) الأصل: « قلبت » سهو.

(٥) ع، ل، ج ر: « قلبن الأولى »، ص، ف « قلبت الهمزة ».

(٦) ص، ف: « المثال الأول »، ج ر: من مثال « الأوامر ».

(٧ - ٧) ساقط في غير الأصل، ص، ف، وهو في ص، ف: « فتقول: يا آز أوزز أيزز فإن خففت قلت: يا آز أوزز أنزز ».

(٨) س، ع، ف: « هذا » باب.

(٩) ل، ج ر، ف: « حرف العلة ».

(١٠) ل: « فيه »، ج ر: « منه ». وقد سقطت في ف.

(١١) الأصل: « وإذا » تحريف.

(١٢) سقطت « منه » في س، ع.

(١٣) تقدمت « قال » في غير الأصل وهو أرجح لمقتضى السياق بعده.

(١٤) س: « يدلك ».

وطُفْتُ[1] وعُدْتُ، فتحركتِ الفاءُ[2] بضَمَّةٍ لا تخلو من أنْ تكونَ حركةَ الفاءِ أو أو حركةَ العَيْنِ نُقلَتْ إليهِ[3]. ولا[4] يجوزُ أن تكونَ حركةَ الفاءِ لأنَّ الفاءَ لا تحرّكُ بالضَّم، إلا إذا كانَ[5] الفِعْلُ مَبْنيّاً للمفعولِ، وليسَ هذا مبنيّاً لهُ. فإذَا لم يَجُزْ ذلكَ، ثَبتَ أنَّها منقولةٌ من العينِ، وإذا[6] كانتْ منقولةً منه[7] لم تخْلُ من أن تكونَ كالضَّمّةِ التي في قولهم:

[٢٤٣] حُسْنَ ذا أدبَا[8]

أو يكونَ الفعْلُ كانَ على فَعَلَ فَنُقِلَ إلى فَعُلَ ولا[9] يجوزُ القِسْمُ الأوّلُ، لأنَّ الفعْلَ مُتَعَدٍّ، وحَسُنَ وحَسُنَ وظَرُفَ ونحوُهُ غيرُ مُتَعَدٍّ، فَثَبَتَ أنَّ

(١) ف: قولهم: « عدت ».
(٢) ل، ع، ج ر: « فحركة » الفاء، ف: « بتحريك الياء » سهو.
(٣) ص: « اليها ».
(٤) غير الأصل: « فلا ».
(٥) العبارة في مجموعة م، ج ر لأن « الفاء تحرك بالضم » إذا كان.
(٦) ص، ف: « فإذا ».
(٧) سقطت « منه » في ع.
(٨) جزء من بيت نسبه القيسي (١٩٥ و) لابي المنهال البصري من قصيدة له تسمى درة الغواص وقد أورد منها أبياتاً في ايضاحه لشواهد الكتاب، ونسبه غيره لسهم بن حنظلة الغنوي، وقال عنه السيرافي في شرحه للكتاب (٥٢٨ نحو) ٦/١٣٣: ويروى لأبي خراش. وهو ليس في شعره في ديوان الهذليين وتمام البيت:

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيهم ما أراد حسن ذا أدبا

وجه الشاهد فيه عند أبي علي هو أن « حسن » منقول من « حسن ». وهو منسوب (على اختلاف في نسبته) في: الاصمعيات ق ١٢ / ٣٠ ص ٥٦ اللسان (حسن) ١٦/ ٢٦٩، الخزانة ٤/ ١٢٣. وغير منسوب في: اصلاح المنطق ٣٥ سمط اللالىء ٧٤٠، الخصائص ٣/ ٤٠.
وروايته في اصلاح المنطق واللسان: لم يمنع . . . وما ».
(٩) غير الأصل « فلا ».

المثالَ منقولٌ من فَعَلَ إلى فَعُلَ (فتَعَدَّى)[1] إلى المفعولِ بهِ من حيثُ كانَ أصْلُهُ « فَعَلَ » فَمِنْ ثَمَّ قالوا: عُدْتُ المريضَ وجُبْتُ البِلادَ.

فأمّا[2] فَعَلَ فنحوُ خافَ، فهذا « فَعِلَ »، بدَلالةِ أنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ فلا يكونُ فَعُلَ لتعديَةٍ، ولا يكونُ فَعَلَ لأنَّ مُضَارِعَهُ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ لا يكونُ في كلامِهم حتى تكونَ اللاّمُ أو العينُ[3] حَرْفَ حَلْقٍ.

وأما فَعُلَ فنحو طالَ، إذَا أردْتَّ بهِ خِلافَ قَصُرَ، فإذَا اتَّصَلَ ضميرَ المتكلمِ // أو المخاطبِ بهذهِ الأمثلةِ قُلْتَ: قُلْتُ وظُلْتُ وخِفْتُ[4] فَنُقِلتْ حركاتُ[5] العينِ إلى الفاءِ، فيعتلَّ بذلكَ[6] ما قبلَ العَيْنِ كما اعتلَّ ما قبلَ اللاّمِ في يَرْمِي ويَغْزُو. ١٧٤ و

وإذا كانَ[7] العينُ ياءاً كانَ مثالُ الماضي على فَعَلَ وعلى فَعِلَ ولا يكونُ على فَعُلَ كما كانَ فيما كانَ عينُهُ[8] واواً، وذلكَ[9]. باعَ وهابَ، فَبَاعَ فَعَلَ، نُقِلَ إلى فَعِلْتُ كما نُقِلَ قَالَ فَعُلَ[10]، يَدُلُّ[11] على ذلِكَ بِعْتُ وتحريكُ الفاءِ بالكسرةِ[12].

---

(١) الأصل « فيتعدى » وما أثبته أولى.
(٢) غير الأصل: « وأما » وهو أولى لقوله بعد ذلك « فهذا ».
(٣) غير الأصل: العين أو اللام. وهو أول لأن العين تسبق اللام في (س).
(٤) غير الأصل: قلت وخنت وظلت.
(٥) ج ر، ف: « حركة ».
(٦) ف: « لذلك ».
(٧) ف: « كانت ».
(٨) ص: « فيما عينه ».
(٩) ع: وذلك « نحو ».
(١٠) ص: « فعلت ».
(١١) ص، ف: يدلك.
(١٢) ص: بالكسر.

فأمَّا هابَ: يَهابُ، فَفَعَلَ: يَفْعَلُ، كما كانَ خَافَ: يخافُ كذلكَ.

وتقولُ: بِعْتُ وهِبْتُ فَتَنْقُلُ حركةَ العينِ إلى الفاءِ، إلاَّ أنَّ هِبْتُ ليسَ منقولاً[1] مِنْ بناءٍ إلى بناءٍ، وكذلكَ خِفْتُ وظُلْتُ كما كان قلتُ وبعتُ[2] منقولين من فَعَلَ إلى فَعْلَ وفَعِلَ.

فإذا أسْنَدْتَ الفعلَ إلى غائبٍ[3] قلتَ: خافَ وهابَ وباعَ[4]، فلم تَنْقُلْ حركةَ العينِ إلى الفاءِ، كما نقلتَها في فَعَلْتُ فأتبعتَها[5] وأتْبَعْتُهُنَّ. قالَ[6] فَيَجْرِينَ[7] على سَنَنٍ واحدٍ، لأنَّ[8] بعضَهم قد يقولُ في الفعلِ المبنِّي للمفعولِ[9]: قُوْلَ، وكرهوا[10] أن يوافقَ المبنَّي للمفعولِ[11].

وقد نقلَ بعضُهم[12] حركةَ العينِ في هذا البابِ[13] إلى الفاءِ (فقال)[14] في كادَ: كَيْدَ، وفي زالَ[15] يَزَالُ: زِيْلَ. وإنَّما حَسَّنَ له ذلكَ

---

(١) غير الأصل، ف: « بمنقول »، ف: «بمنقولة» سهو بدليل قوله « ليس ».

(٢) ص: بعت وقلت.

(٣) ل: « إلى ظاهر »، وقد كتب فوقها بخط صغير: « غائب أجود ».

(٤) ص: «خاف وباع وهاب».

(٥) سقطت « فاتبعتها » في غير الأصل.

(٦) المقصود « بقال » سيبويه. وقد ورد معنى ذلك في كتابه جـ ٢/ ٣٦٠ إذ قال فإذا قلت فعل صارت العين تابعة وذلك قولك باع وخاف وهاب وقام، ولو لم تجعل تابعة، لالتبس فعل من باع وخاف وهاب بفعل فاتبعوهن قال حيث اتبعنا العين الفاء في أخواتهن ليستوين.

(٧) غير الأصل: « ليجرين ».

(٨) غير الأصل، ص، ج ر: «ولأن ».

(٩) ف: للمفعول « به ».

(١٠) غير الأصل: « فكرهوا » وقد أخذ معنى النص من سيبويه (جـ ٢/ ٣٦٠) وهو عنده: « وكرهوا أن يساوي فعل في حال إذ كان بعضهم يقول: قد قول ».

(١١) ف: للمفعول «به ».

(١٢) روى ذلك أبو الخطاب عن ناس من العرب. أنظر سيبويه جـ ٢/ ٣٦٠.

(١٣) سقط قوله: « الباب » في مجموعة م، ج ر.

(١٤) الأصل « وقال » وما أثبته أولى. (١٥) سقط ما بين القوسين من الأصل.

أنَّهُ [1] لا يَتعدَّى (فلا) [2] يلتبسُ لذلكَ بالفعلِ المبنيّ للمفعولِ وعلى هذا قولُ// الشَّاعرِ:

١٧٤ ظ

[٢٤٤] وكيدَ ضبَاعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي
(وكيدَ خِراشٌ بعد ذلكَ يَيْتمُ) [3]

فإذا بُنيَ مثالُ الماضي للمفعولِ بهِ نَقَلْتَ حركةَ العينِ إلى الفاءِ فقلتَ: قِيلَ الحقُّ، وعيدَ المريضُ، وبيعَ المَتاعُ، وخِيفَ زيدٌ، وهِيبَ الأمرُ.

فإذا اتَّصَلَ بالضَّميرِ [4] قلتَ بقد عُدْتَ يا مريض، وبُعْتَ [5] يا عبدُ وخُفْتَ يا زيدُ، وهُبْتَ يا أسَدُ [6] ويكونُ [7] لفظ الفعْلِ المبنيّ للمفعولِ [7] كلفظِ المبنيّ للفاعلِ [8]. لأنَّكَ لما حذفتَ حَركتي الفاءِ اللتين هما الضَّمَّةُ والفتحةُ في فَعَلَ وفُعِلَ لالقاء حركةِ العينِ عليهما استَوَى القبيلانِ فَصَارَا على لفظٍ واحدٍ. ومن العَربِ مَنْ يُشمُّ الضَّم فيقولُ: قد [9] خُفْتَ يا زَيْدُ، وهُبْتَ يا أسدُ، وبُعْتَ [10] يا

---

(١) ص: « لأنه ».

(٢) الأصل « ولا » وما أثبته أولى.

(٣) لأبي خراش الهذلي (وآسمه خويلد بن مرة) من شعر قاله لما نجا من بني لحيان، حين هموا بقتله. الشاهد فيه قوله: كيد، حيث نقلت حركة العين إلى الكاف وهو مبني للفاعل وحسن ذلك كونه غير متعد، والقف ما ارتفع من الأرض. وهو منسوب له في ديوان الهذلين القسم الثاني / ١٤٨، اللسان (كيد) ٤/ ٣٨٧و(زيل) ١٣/ ٣٣٧. وقد سقط عجز البيت في غير ص، غير أنه مثبت في حاشية الأصل. ورواية صدره في ديوان الهذلين: « فتقعد أو ترضى مكاني خليفة »، ولا شاهد فيه على هذا « على روايته بسقط عجزه » وروى في التصريف « يوم ذلك ».

(٤) ف: « بتاء الضمير».

(٥) ل: قلت: بعت.

(٦) حركت الأفعال في الأمثلة الأربعة بكسر أولها فسقط في ع، ل، ج، ر. كما سبقتها جميعاً «قد » في ف.

(٧ ـ ٧) ف: للمفعول « به ».

(٨) غير الأصل، ف « الفعل » المبني للفاعل.

(٩) سقطت « قد » في: ع، ل.

(١٠)حركت أوائل الأفعال في الأمثلة الثلاثة في ع بالضم فقط، وكتب فوقها في «ل » بخط صغير كلمة « شم » إشارة إلى نطقها بالأشمام، وسبقت في ف بكملة « قد ».

عبدُ، ليَفْصَلَ بين الفعل المبنيّ للمفعول بهِ وبين الفعل المبنيِّ للفاعل[1].
ومنهم مَنْ يُخْلِصُ الضَّمَّةَ ويُشْبِعُها فيقولُ: هُوبَ وخُوفَ وخُفْناً.

والأصلُ في هذه اللغاتِ الثلاثِ كسرُ الفاءِ والأخرياِنِ داخلتان عليها[2].

والمضارعُ من قالَ وعادَ، يقولُ ويعودُ، لأنَّ فَعُلَ مضارعُهُ يَفْعُلُ كظَرُفَ يَظْرفُ، ومن خافَ يخافَ كفَرِقَ يَفْرَقُ، ومن طَالَ يطولُ كقَصُرَ يَقْصُرُ، ومن باعَ يبيعُ [3]كضَرَبَ يَضْرِبُ[3]، ونظيرهُ من الصّحيح (بئسَ يَبأَسُ)[4]، ومن هابَ يهابُ [5]ونظيرهُ من الصَّحيحِ شَرِبَ يَشْرَبَ[5]. وقالوا: مِتُّ أموتُ ونظيرهُ منَ الصَّحيحِ فَضَلَ يَفْضُلُ. وقالوا: كِدْتُ تكادُ وهو نادرٌ لم يجيء له نَظيرٌ.

وأما عَوِرَ يَعْوَرُ[6]، وحَوِلَ يَحْولُ[6]، وصيِدَ يَصْيَدُ فإنما// صَحَّتِ العينُ فإنَّمَا ١٧٥ لأنَّهُ في معنى ما يَلْزَمُ[7] فيه التَّصحيحُ لسكون ما قبلَهُ وما بعدَهُ، وهو إعْوارَّ، فصارَ تصحيحُهُم ازدَوجُوا لّما كانَ في معنى تزاوَجُوا.

---

(١) العبارة في مجموعة م، ج ر: « ليفصل الفعل المبني للمفعول من المبني للفاعل » وفي ص: « ليفصل بين الفعل المبني للمفعول به من المبني للفاعل » وفي ف: « ليفصل الفعل المبني للمفعول به عن المبني للفاعل ».

(٢) ع: « عليهما » تحريف.

(٣ - ٣) ساقط في غير الأصل، ص.

(٤) الأصل: « يئس ييئس» تصحيف.

(٥ - ٥) ساقط في: ج ر، مجموعة م.

(٦ - ٦) ساقط في ص، ف.

(٧) ف: ما يلزمه.

بابُ ما دخلَ عليهِ[1] الزوائدَ من هذهِ الأفعالِ التي على ثلاثةِ أَحرفٍ

إذا دخلتِ الهمزةُ على فَعَلَ، فصارَ أفْعَلَ، نُقلَتْ حركةُ العينِ [2] إلى الفاءِ أسكنتِ العينُ، فصارَ[3] أجَادَ وأعادَ وأبادَ، فإنْ وصلتَ الفعلَ بضميرٍ[4] المخاطبِ قلتَ: أعَدْتُ وأجَدْتُ[5]، حذفتَ[6] العينَ لالتقاءِ الساكنين، كذلكَ استعادَ واسْتفادَ واسْتجادَ واسْتراب واسْتَزادَ[7].

فإنْ كانَ السَّاكنُ الذي قبلَ حرفِ العِّلةِ ألفاً أو واواً أو ياءاً صَحَّ حرفُ العلةِ فقلتَ: قاولَ وبايعَ وبَيَّعَ وقَوَّلَ[8]، لأنَّكَ لو أعْلَلْتَهُنَّ واتَّصَلَ الفِعْلُ بالضميرِ اجتمعَ[9] (ثلاثةُ)[10] سَواكِنَ فَلَزِمَكَ[11] أنْ تَحْذِفَ اثْنينِ فيلتبس فَصُحّحَ لذلكَ.

---

(١) س، ل، ج ر: «ما دخلت عليه»، ف: «ما تدخل فيه».

(٢) ع، ل: «الأصل» بدل «العين».

(٣) مجموعة م، ر: «فقلت» بدل «فصار».

(٤) ص: «في ضمير».

(٥) ج ر: «وأبدت» «بذل واجدت».

(٦) غير الأصل، ف «فحذفت».

(٧) تفاوتت النسخ في ذكر هذه الأفعال أو حذف قسم منها، وتقديم قسم آخر، كما صوب بعضها مكان بعض بسبب القراءات والمقارنات التي أجراها علماء اللغة الأقدمون فيما بينها، ولم يخرج كل ذلك عما ذكر في الأصل.

(٨) ص: قول وبع وقاول وبايع.

(٩) ف: لاجتمع.

(١٠) الأصل: «ثلاث» سهو.

(١١) ص: «فلزم»، ف: «فيلزمك».

وقد جاءتْ حروفٌ من هذا [1] النَّحوِ على الأصْلِ نحو أجوَدْتُ أطْيَبْتُ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ وأغْيَلَتْ[2].

فأمّا اخْتارَ واعْتادَ وانْقَاسَ[3] ونحو هذا، مما كانَ ما قبلَ[4] حرفِ العِلَّةِ منه متحرِّكاً، فإنَّ « تَارَ » من « اخْتَارَ » يجري مَجْرَى قالَ وبَاعَ. فإنْ بَنَيْت شيئاً من ذلكَ للمفعولِ بهِ قلتَ: : أُخْتيرَ ومن أشمَّ قيلَ[5] أشَمَّ هنا، ومَنْ أشْبَعَ الضَّمَّةَ أشبعَ هنا فقال: اخْتُورَ.

١٧٥ ظ

// بابُ أَسماءِ الفاعلِ والمفعولِ[6]

فأمَّا اسْمُ الفاعلِ من هذهِ الأفعال المعتلَّةِ عيناتُهَا، فإنَّهَا تَعْتَلُّ كما اعْتَلَّتْ أفعالُها. واعتلالُهَا لا يخلو من أنْ يكونَ بالحذفِ، أو القلبِ. فلمّا لم يَجُزْ الحذفُ فيها للالتباسِ اعتلَّتْ[7] بالقلبِ همزةً، لوقوعِهَا قريبةً[8] من الطَّرَفِ بعدَ ألفٍ زائدَةٍ فأُعِلَّ اعلالَ[9] قَضَاءٍ وشقاءٍ[10] ونحوه. كما أشْبَهَ صُيِّمٌ

---

(١) س « في » هذا.

(٢) أغالت المرأة ولدها وأغيلته سقته الغيل وهو لبن الحبلى إذا شربه ضوى واعتل، أنظر اللسان (غيل) ١٤/ ٢٤.

(٣) ل: وإنقاس « وإنقاد » ف: « وانقاد » وانقاس.

(٤) ل، ف: مما كان قبل.

(٥) كتب في ل بخط صغير كلمة « شم » فوق الفعل إشارة إلى النطق بإشماعه وفي الأصل وبقية النسخ حركت القاف بالضم والكسر معاً.

(٦) ف: والمفعول « به ».

(٧) مجموعة م، ج ر: « أعلت ».

(٨) ص: « قريباً ».

(٩) ف: « فاعتل اعتلال ».

(١٠) س، ص « وسقاء » ج، ر: « وشفاء ».

عُتيّاً وجُثيّاً[1] وذلكَ قولُهُمْ قائلٌ وبائعٌ، وقد حُذِفَتِ الهمزةُ من بعضِ هذا[2] فقالَ[3]: شاكُ السلاحِ.

وأمّا مفعولٌ[4] فمَا (كانَ)[5] من الواوِ ظهرتْ فيهِ الـواوُ ذلكِ قولُهُـمْ مَقولٌ ومَزْورٌ ومَصُوغٌ ومؤوفٌ[6]. وما كان من الياءِ ظهرتْ[7] فيه الياءُ، نحوُ قَولهمْ[8] مَخيطٌ ومَبيعٌ ومَكيلٌ، فالعينُ كانتْ سكنتْ[9] في يُقالُ ويُكالُ فالتقتْ ساكنةً مع واوِ مفعولِ السَّاكنةِ فَحُذِفَتْ واوُ مفعولٍ في قولِ سيبويهِ[10]، وعينُ الفعلِ في قولِ أبي الحسَنِ[11].

وقد صَحَّحوا عينَ مفعولٍ فيما كانَ من الياء نحو مَزْيوتٍ ومَبْيُوعٍ ولـو جاءَ التَّصحيحُ في ما كَانَ من الواوِ لم يُنْكَرْ، ألا تَرَاهم قد[12] قالوا: الغُووُرُ فهو مثلُ مفعولٍ من الواو لو صَحَّ وإنَّما صَحَّ مفعول فيما صَحَّ منه[13]، لأنَّه ليسَ على حركاتِ الفِعْلِ وسكونِه كاسمِ الفاعلِ.

---

(1) قال الجرجاني في المقتصد (٢٦٤ ظ): قالوا في صوم: صيم فصرفوا الواوين إلى الياء تشبيهاً بقولهم عصي في عصو وجثياً (الأوجه أن يقول وجثى) في جثو من جثا يجثو أو عتي جمع عات، لأن صوماً لما كان الواو فيه قريباً من الطرف جرى مجرى ما هو في الطرف إلا ترى أنه إذا صار قبل الطرف بحرفين لم يلحقه هذا القلب فيقال صوام وقوام ونوام ولا يقال صيام إلا في القليل.

(2) غير الأصل، ف: «من بعض ذا».

(3) ص، ع، ف: «فقالوا».

(4) ج، ر: «والمفعول».

(5) الأصل: «كانت» سهو.

(6) طعام مؤوف: أي أصابته آفة.

(7) ف: «صحت».

(8) سقطت «قولهم» في غير الأصل، ل.

(9) ص، ل، ف: «ساكنة».

(10) سيبويه ٢/٣٦٣.

(11) أبي الحسن «الأخفش».

(12) سقطت «قد في ص.

(13) مجموعة م، ج ر: «فيه».

وكذلكَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ من أفْعَلَ يَعْتَلاَنِ على أفْعَالِهمَا، فمقيمٌ بمنزلةِ يُقيمُ، ومُقامٌ بمنزلةِ يقامُ.

وكذلك/ / اسمُ الفاعلِ والمفعولِ من افْتَعَلَ وانْفَعَلَ إلاّ أنَّ لفظَ الفاعلِ والمفعول مُتَّفِقَانِ تقولُ: هو[1] مختارُ الثوبِ[2] والثوبُ مُخْتَارٌ، وتقولُ: جَمَلٌ منقادٌ وَجَبَلٌ[3] منقادٌ فيهِ. ١٧٦ و

ومُسْتَفْعِلٌ ينفصلُ منه[4] الفاعلُ[5] من المفعولِ تقولُ: رجلٌ مستقيمٌ ومكانٌ مستقامٌ فيهِ فأمَّا اسْمُ الفاعلِ[5] من عَورَ فَعَاوِرٌ يَصِحُّ كما صَحَّ في[6] مثالِ الماضي، وكذلك إذا[7] ألحَقْتَ الهمزةَ[8] قلتَ: أعْوَرَ اللَّهُ عينهُ فَصحَّتْ أفْعَلَ[9] فهذا يَدُلُّ أنَّ[10] الاعتلالَ في هذه الأمثلة[11] إنما يَسْرِي فيها من مثالِ الماضي. ألا تَرَى أنَّهُ لما صَحَّ صَحَّ في غيرِهِ.

وما كانَ على مَفْعَلٍ ومَفْعِلٍ من الأسماءِ، فإنَّهُ يَعْتَلُّ لمجيئهِ[12] على وزن الفعلِ، وفَصْلُ الميمِ لَهُ من أمثلةِ الفِعْلِ من حيثُ كانتْ زيادةً تختَصُّ

---

(١) ص، ف: « هذا ».
(٢) مجموعة م، ج ر: «مختار الثوب »، ص: « مختار للثوب ».
(٣) غير الأصل، ف: « ومكان » بدل « وجبل. ».
(٤) مجموعة م: « فيه ».
(٥ ـ ٥) ساقط في ف، بسبب انتقال النظر.
(٦) سقطت « في » في ف.
(٧) ص: « أن ».
(٨) س: لحقت الهمزة.
(٩) س، ف: « فصححت «أفعل ».
(١٠) ص، ف: «يدل «على » أن.
(١١) غير الأصل: « الابنية » بدل « الأمثلة ».
(١٢) ص: « بمجيئه ».

بالاسمِ [1] دونَهُ، وذلكَ المَعَاشُ والمَعَادُ والمَثَابَةُ والمَسِيرُ والمَصِيفُ والمَقِيلُ.

وقد شَذَّ بَعْضُ ذَلكَ في الأسماء الأعلامِ وغيرهَا نحو مَزْيدٍ ومَكْوزةٍ [2] ومَرْيمٍ ومَدْينٍ [3]، ومِثْلُهُ مَحْبَبٌ [4] ومَوْألَةٌ [5].

وقالوا في غيرِ العَلَمِ: **الفُكَاهَةِ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى** [6] وقُرِىءَ: ﴿ **لَمَثْوَبَةٌ من عندِ اللَّهِ خَيْرٌ** ﴾ [7].

ولو بَنَيْتَ اسماً على مِثال تِحْلِيءٍ [8] من القَوْلِ لَقُلْتَ: تِقْبَلٌ، ومثلُ تُرْتُبٍ: تُقْوُلٌ. فإنْ بنيتَ من البيعِ، قُلْتَ في مِثالِ تِحْلِيءٍ: تِبْيعٌ، وفي مثالِ تُرْتُبٍ: تُبْوُعٌ، في قولِ أبي الحَسنِ، وفي قولِ سيبويه [9] تُبْيعٌ، وإنَّما

---

(١) غير الأصل، ف: تختص « الاسم ».

(٢) أنظر: سيبويه ٢/ ٣٦٤.

(٣) ص: «مدين ومريم ».

(٤) هنا يبدأ سقط في « س » مقداره ورقة من الأصل.

(٥) قال الجرجاني في المقتصد (٢٦٨و): «موألة من وأل يئل كوعد يعد، وكان يجب أن يقال: موئلة بكسر العين، فالكفتح فيه لتغير العلم كموظب ». والموألة: الملجأ. أنظر اللسان ١٤/ ٢٤٠.

(٦) ورد هذا القول في المقتضب ١/ ١٠٨ بزيادة « أن » في أوله. وكذا في أصول ابن السراج ٢/ ٥٨١.

(٧) آية ١٠٣ / البقرة ٢. وهـذه قراءة قتادة وابن بريدة وأبي السمال. أنظر المحتسب ١/ ١٠٣، شواذ ابن خالويه ص٨.

(٨) التحلي، بالكسر: ما أفسده السكين من الجلد إذا قشر. أنظر: اللسان (حلأ) ١/ ٥٣، سيبويه ٢/ ٣٤٨.

(٩) أنظر سيبويه ٢/ ٣٦٦. وقد أوضح الجرجاني في المقتصد (ورقة ٢٦٩) جوهر هذا الخلاف، فقال: « تقول في مثل ترتب من البيع على مذهب صاحب الكتاب (يقصد سيبويه). تبيع فتنقل الضمة إلى الكسرة لتصح الياء وعلى مذهب أبي الحسن تبوع، ولم يجز أن تصح الياء فتقول: « تبيع »، لأجل أن مثال ترتب تختص بالاسم كمثال تحلىء وإذا حصل الاختصاص وجب الاعلال وعلى الخلاف يجري الأمر بينهما فمعيشة يجوز أن تكون مفعلة ومفعلة عند صاحب الكتاب وأما عند أبي الحسن فلا يكون مفعلة بالكسر ومن مذهبه أنها لو كانت مفعلة لكانت معوشة. ويقوي مذهب أبي الحسن قوله: =

اعتلَّتْ[1] عندَهُمْ[2] جميعاً لأنَّ اختصاص[3] // الوزن بالاسم ِ[4] كاختصاصهِ ١٧٦ ؛ بالزِّيادَةِ.

فإن اشْتَرَكَ الفعلُ والاسمُ[5] في المثالِ والزِّيادةِ أعْلَلْتَ الفعلَ وصَحَّحْتَ الاسمَ وذلكَ قولكَ: أبيضُ وأسودُ[6]، ومن الفعلِ أعادَ وأقالَ. ومن ثَمَّ قالوا في اسْمِ البَلَدِ: أبْيَنُ[7] فصَحَّحُوا.

وقال[8] في التَّعَجُّبِ: ما أَقْوَلَهُ وأَبْيَعَهُ، لأنَّ هذا الفعلِ لما لم يَتَصَرَّفْ ولم[9] يظهر الضَّميرُ الذي فيهِ أَشْبَهَ الأسماءَ، ومن ثَمَّ صُغِّرَ في قولِهِم[10]: ما أُمَيْلِحَهُ.

وقالوا: أَقْوِلْ به، لأنَّهُ في معنى ما أفْعَلَهُ فأجْرَوْه مُجْراهُ كما أجْرَوا يَذَرُ مُجْرَى يَدَعُ حيثُ اتَّفقا في المعنى، وإنْ لم يَكُنْ في يَذَرُ حَرْفٌ حَلقيٌّ[11].

وقالوا: عِيَانٌ[12] وأعْيِنَةٌ، وخِوَانٌ وأخْوِنَةٌ فصحّحوا حيثُ كانَ على مثالِ

= وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى تنصف السارق مئزري

لما قصد مفعلة بالضم قلب الياء في ضيف واواً ولم يكسر ما قبل الياء فيصح نحو مضيفة. ولصاحب الكتاب أن يقول أن مضوفة جاء على الأصل كالقود والقصوى.

(١) ص: أعلت.

(٢) ف: « عندهما ».

(٣) ع: لاختصاص.

(٤) ص: «الاسم بالوزن » سهو.

(٥) ص، ل، ف: الاسم والفعل.

(٦) ل: أسود وأبيض.

(٧) ص: أبين (إبين) وكتب في حاشية ل اليمنى قريباً من كلمة إبين: قال ابن برهان إبين بكسر الهمزة. أنظر أيضاً من التحقيق الصفحة ٥٤٥ هامش ٧.

(٨) ص، ع، ل، ج ر: « وقالوا » وما في الأصل أرجح لأن المقصود به سيبويه أنظر الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٩) سقت «لم » في ف.

(١٠) سقطت «قولهم» في ل.

(١١) ص، ف: « حرف حلق ».

(١٢) العيان: حديدة تكون في متاع الفدان والجمع أعينة وعين. أنظر اللسان (عين) ١٧/ ١٨٢.

أفْعَلَ كما قالوا: أثْوُبٌ[1] وأدْوُرٌ، فَصَحَّحُوا حيثُ كانَ على وزنِ أفْعُلٍ [2] ونحوِهِ [3].

وبعضُهُمْ يَهْمِزُ كراهةَ الضَّمَّةِ في الواوِ فيقولُ: أدْؤُر (وأثْؤُبٌ) [4].

بابُ ما يَتِمُّ فيه الاسمُ[5] لسكونِ ما قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ أو بعدَهُ أو لأنَّ السكونَ اكْتَنَفَهُ

فَممَّا أُتِمَّ فيه الأسماءُ المعتلَّةُ العينِ لسُكُونِ ما قَبْلَهُ أو ما بَعْدَهُ، رجلٌ[6] حَائِلٌ[7] حُوَّلٌ، وقائلٌ وقُوَّلٌ، ومنه بُيُوعٌ وسُوُوقٌ. ومثالُ وقوعِ حَرْفِ العِلَّة بينَ السَّاكنينِ قَوْلُنَا: تَقْوَالٌ وعُوَّارٌ. ومن ذلكَ قولُهُ: ﴿ وجَعَلْنا لكم فيها مَعَايِشَ ﴾[8]. ومثله المُقَاوِم.

فأمَّا الإقَامةُ والاستقامةُ فلأنَّهُ جارٍ على فِعْلِهِ فَأُعِلَّ لذلكَ// وإنْ كانَ ما قبلَ حرفِ العِلَّةِ ساكِناً. وكذلكَ مفعولٌ، لأنَّهُ كالجاري على فِعْلِه لِلزُومِ مفعولٍ لِيُفْعَلُ. ١٧١ و

وليسَ طويلٌ باسْمٍ جارٍ على الفِعْلِ كما أنَّ أبْيَضَ وأسْوَدَ ليسا (بجَاريين)[9] على أفْعَالِهما، ولو أردتَّ الجاري على الفعلِ لقلتَ: طائِلٌ غداً كما تقولُ[10]: عاوِرٌ غداً.

وأمَّا مِقْوَلٌ فَإنَّهُ أتِمَّ ولم يُعَلَّ كما أعِلَّ (إفْعَلُ)[11] وهو على وزنِهِ، لأنَّ

---

(١) ل: « ثوب » وأثوب.

(٢) ع، ل، ج ر: « أقتل ».

(٣) سقطت « ونحوه » في ف.

(٤) تكملة من ع، ل، وإثباتها يقتضيه السياق.

(٥) ل، ج ر، ف: « ما تتم فيه الأسماء ».

(٦) ل، ج ر: « قولهم » رجل.

(٧) سقطت « حائل » من ج ر، مجموعة م.

(٨) آية ١٠/ الأعراف ٧.

(٩) الأصل: «بجازيين». تصحيف.

(١٠) ل: كما « قلت ».

(١١) الأصل، ص، ف: «الفعل» سهو.

مِفْعَلاً مقصورٌ من مِفْعالٍ، فكما أنَّ الألفَ ولو ثبتتْ لم تكن إلى الاعـلالِ[1] سبيلٌ[2]، كذلكَ إذا أُرِيدَتْ[3]. ألا تَرَى أنَّكَ لم تُعِلَّ الواوَ في قولِهِ:

[٢٤٥] وكَحَّلِ العينينَ بالعَوَاوِرِ[4]

لارادتِكَ الياءَ في العَوَاوِيرِ وإنَّما حذفْتَها للضَّرورةِ.

فأما صحائِفُ وعَجَائِزُ ورَسَائِلُ، فإنَّ الحرفَ الواقِعَ بعدَ ألفِ الجَمْعِ تُبْدَلُ مُنه[5] الهمزةُ. ومن خَفَّفَ الهمزةَ جَعَلَهَا بينَ بينَ، وتصحيحُ الياءِ بعدها خطأ.

بابُ ما يُعَلُّ ويُصَحَّحُ من الأسماءِ التي على ثلاثةِ أَحرفٍ

ومِمّا أُعِلَّ عينُهُ من الأسماءِ التي على ثلاثةِ أحرفٍ ما كانَ على مثالٍ من

---

(١) ف: « الاعتلال ».

(٢) شرح الجرجاني في المقتصد (٢٧٣ و) هذا الكلام بقوله: « أعلم أن مقول، على وزن إفعل، كما أن مقول على وزن أفعل، فكان الظاهر أن يعل، لأنـه وازن الفعل مع تضمن الميم الذي يتولى الفصل بين الاسم والفعل، كما كان ذلك في مقول بفتح الميم حيث قلت مقال. وهذا مقصور من مفعال نحو مقول ومقوال، ومقوال لا يجوز فيه الاعلال، لوقوع حرف اللين بين ساكنين، فلما وجب تصحيح « مقوال » وكان مقول منقوصاً منه، وجب أن يكون جارياً على حكمه ليعلم أنه فرع له ».

(٣) ص: « أزيلت » تحريف. ف: إذا أريدت «الألف» والزيادة سهو لتقدم ذكرها.

(٤) نسب ابن جني في الخصـائص (٣/ ٣٢٦) هذا الرجزللعجـاج ونسبـه العيني فـي شرح شواهـده (٤/ ٥٧١) لجندل بن المثنى الطهوي وكذا في شواهد الشافعية ٢٧٤. الشاهد فيه قوله العواور حذف الياء ضرورة ولأجل ذلك صحت الواو لأن الياء في نية الثبات. قال الجرجاني في المقتصد (٢٧٣ و): « كما حذف من نحو قنادل وهو مراد وإذا أريد نفي حكمه الذي هو ترك الواو وكذا الألف في مقوال وإن سقط في اللفظ من مقول فإن ارادته في التقدير تقتضي إبقاء الحكم الذي هو التصحيح ». وهو غير منسوب في: القيسي ١٩٥ ظ، سيبويه والشنتمري ٢/ ٣٧٤، الخصـائص ١/ ١٩٥ و٣/ ١٦٤، المحتسـب ١/ ١٠٧ و١٢٤، التصـريف للمازنـي ٢/ ٤٩، المخصص ١/ ١٠٩، الأنصاف ٢/ ٤١٧، اللسان (عور) ٦/ ٢٩٣، شواهـد الشافيـة ٣٧٤. وروايتـه في الخصائص والمحتسب « وكحل » وفي الأنصاف واللسان « وكحل ».

(٥) ل: « منها » سهو.

أمثلةِ الفِعْلِ نحو فَعَلٍ وفَعِلٍ ، وكذلكَ لو جاءَ شيءٌ على وَزْنِ فَعُلٍ .
وذلكَ[1] قولُهُم في ما كانَ على فَعَلٍ بابٌ ودارٌ وساقٌ (ونابٌ وغابٌ . وفَعِلٍ
نحو رجلٍ خافٍ)[2] ورجلٍ مالٍ [3]وكبشٍ صافٍ ويومٍ راحٍ[4][3] فهذا بمنزلةِ
١٧ ظ فرق (لأنَّهما)[5] أسماء الفاعل من فعل يفعل// وقد جاء شيءٌ
من ذلك مَصَحَّحاً نحو القَوَدِ والحَوَكةِ (والجَوَرَةِ)[6] ورَجُلٍ (رَوِعٍ)[7].

فأمَّا ما كانَ خارجاً عن وزنِ الفِعْلِ فإنَّهُ مُصَحَّحٌ[8]، وذلكَ قولُهُمْ :
رجلٌ لُوَمَةٌ وغُيَبَةٌ .

وقالوا : عِوَضٌ، وقالوا : بُيُوضٌ[9] وبُيُضٌ من قال رُسْلٌ قالَ : بِيْضٌ .
ويَجِيءُ في الشِّعْرِ قُوُولٌ وقُوْلٌ وسُوُكُ[10] الإسْحِلِ . فهذا[11] كلّهُ مُصَحَّحٌ، لأنَّهُ
لم يَجيءْ على وزنِ[12] الفِعْلِ[13].

---

(١) هنا ينتهي السقط في س المشار إليه في الصفحة ٥٨٣ هامش ١٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل.

(٣ - ٣) ساقط في غير الأصل.

(٤) يوم « راح »: ذو ريح شديدة وهو كقولك كبش صاف، والأصل يوم رائح وكبش صائف، فقلبوا وكما خففوا الحائجة فقالوا: حاجة، ويقال قالوا: صاف وراح على صوف وروح فلما خففوا، استنامت الفتحة قبلها فصارت ألفاً. (اللسان روح ٣/ ٢٨٣).

(٥) الأصل، ف: « لأنها » سهو، لأن الضمير يعود على « خاف ومال ».

(٦) تكملة من مجموعة م. وقد ورد في غير الأصل قوله: « الخونة » بدل قوله: « الحوكة » والعبارة في ف: «نحو الخونة والحوكة » وقد وردت جميعها في سيبويه ٢/ ٣٦٨. وأنظر أيضاً المنصف ١/ ٣٣١.

(٧) الأصل « روح » تحريف. أنظر المرجعين السابقين.

(٨) ج ر، مجموعة م عدا س: « يصحح ».

(٩) في المنصف ٣/ ٥٨: البيوض: الدجاجة الكثيرة البيض. وأنظر معه تصريف المازني ١/ ٣٤٠.

(١٠) س: « وسواك » وسوك.

(١١) هنا ينتهي السقط في ك، المشار إليه في الصفحة ٥٤٩ هامش ٦.

(١٢) ص: على « مثال ».

(١٣) قال الجرجاني في المقتصد (٢٧٥ ظ): قال أبو علي: أنه قد يجيء في الشعر، لأجل أن الضمة على =

فأمَّا من قالَ: ﴿دِيْناً قِيماً﴾[1]، فكأنَّهُ أجراهُ مصدراً على الفِعْلِ، ألا ترى أنَّهُ ليسَ في الصِّفاتِ شيءٌ على فِعَلٍ إلاَّ قومٌ عِدَىً ومَكَانٌ سِوَىً. ومن ذلكَ عَوْدٌ وعِوَدَةٌ، وزَوْجٌ وزِوَجَةٌ.

فأمَّا دِيْمَةٌ ودِيَمٌ، فإنَّما لم تُصَحَّحِ الواوُ لاعتلالِها في الواحِدِ.

والمَضَاعَفُ ما كانَ منهُ على فَعِلٍ فإنَّهُ يُعَلُّ بالإدغامِ، وذلكَ نحو رجلٍ طَبٍّ[2] إنَّما[3] هو فَعِلٌ (لأنَّهُمْ قالوا:[4]: طَبٌّ وطَبِيبٌ كما قالوا[5]: قَرِحٌ وقَرِيحٌ[6].

فأمَّا ما كانَ على فَعَلٍ فإنَّهُ يُبَيَّنُ، فلا[7] يُدغمُ نحو طَلَلٍ وَشَرَرٍ وجَلَلٍ.

= الواو تستثقل مع انضمام ما قبلها قبل التخفيف في أكثر الأحوال على قولك رسل بإسكان العين فيقال في خوان ورواق: خون وروق. ويجيء التثقيل على غير السعة فيحسن في الشعر، فإذا كان الصحيح يجوز فيه التخفيف والتثقيل نحو رسل ورسل، وكتب وكتب فهذا الذي يحصل فيه ضمتان مع الواو، جدير بأن يختار فيه التخفيف على التثقيل، ويجوز التثقيل في الياء جوازاً أحسن منه في الواو، وذلك نحو بيض لأن الباء مع الضمة أخف أمراً من الواو معها، والياء مقاربة لها وليست من نفسها فلا ينشأ قط من إشباع الضمة كما ينشأ الواو.

(١) آية ١٦١/ الأنعام ٦. وقد كتب بخط صغير كلمة (خف) فوق قوله « قيماً » في س، ع إشارة إلى قراءتها بالتخفيف. وقد قرأها بكسر القاف وفتح الياء مخففة الكوفيون وابن عامر. والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. أنظر: التيسير للداني ص١٠٨، الكشاف ٢/ ٦٢.

(٢) ف: « طيب » تحريف.

(٣) ك: « وإنما ».

(٤) الأصل، ص، ع: « لأنه قال » وما أثبته أولى ويرجحه أنه قال بعد ذلك في عامة النسخ عدا ع: « كما قالوا ».

(٥) ع: « كما قال ».

(٦) ص، ج ر: «فرح وفريح » تصحيف، لأنهم لم يقولوا فريج. وفي اللسان (قرح) ٣/ ٣٩١: « ورجل قرح وقريح ذو قرح، وبه قرحة دائمة، والقريح: الجريح ».

(٧) غير الأصل: « ولا ».

وما كانَ خارجاً عن أوزانِ الفِعْلِ فهو مُبَيَّنٌ أيضاً كما صُحِّحَ في المُعْتَلِّ، وذلكَ نحو سُرُرٍ وجُدُدٍ وخُضُضٍ[1] وخُزَزٍ وقُذَذٍ[2] ومِرَرٍ[3].

بابُ[4] ما تُقْلَبُ فيهِ الواوُ ياءاً

اعلَمْ أنَّ الواوَ إذا كانتْ متحرِّكةً والياءُ قبلَهَا ساكنةً فإنَّ الواوَ تُقْلَبُ ياءاً وتدغَمُ فيها[5] الياءُ، وذلكَ نحو سَيِّدٍ// ومَيِّتٍ وجَيِّدٍ، وكذلكَ إنْ كانتِ الواوُ متقدِّمةً ساكنةً، وذلكَ نحو طويتُهُ طَيّاً، ولويتُهُ لَيّاً وزويتُهُ زيّاً. وإنَّما جُعِلَ الانقلابُ إلى الياءِ متقدِّمةً كانَتْ أو متأخِّرةً، لأنَّ الياءَ من الفَمِ، والإدغامُ في حروفِ الفمِ أكثرُ منهُ في حروفِ الطَّرفينِ، وتَنَزَّلا مَنْزِلةَ المتقاربَةِ[6] وإنْ تَرَاخَت (مخارِجُهُمَا لاجتماعِهِمَا)[7] في المَدِّ واللِّينِ. ومن ذَلكَ كينونةٌ وقَيْدُودَةٌ[8] وهي[9] فَيْعُلُولَةٌ فحذفتِ العَيْنُ وأُلْزِمَتِ الحَذْفَ[10]

١٧٨ و

---

(١) كذا أورده الجرجاني في متنه لكنه في شرح المتن قال: « وكذا حصص في حصة ». والحضض والخضض: دواء يتخذ من أبوال الإبل. أنظر المقتصد ٢٧٦ ظ، اللسان (حضض) ٨/ ٤٠٦.

(٢) ك، ص، ف « وقدد » وهو جمع لقدة وهي الفرقة أو الطريقة. والقذة ريش السهم، وجمعها قذذ وقذاذ. أنظر اللسان (قدد) ٤/ ٣٢٤ و (قذذ) ٥/ ٣٨.

(٣) المرة: قوة الخلق وشدته والجمع مرر. وأسرار جمع الجمع (اللسان «مرر» ٧/ ١٥).

(٤) سقط قوله « باب » في ص.

(٥) س: « فيه » سهو.

(٦) ص: « المقاربة ».

(٧) الأصل: « مخارجها لاجتماعها» سهو، لأنه قال قبل ذلك: « وتنزلا ».

(٨) في اللسان (قدد) ٤/ ٣٤٥: « والقيدود الناقة الطويلة الظهر، يقال اشتقاقه من القود مثل الكينونة من الكون كأنها في ميزان فيعول وهي في اللفظ فعلول، وإحدى الدالين من القيدود زائدة، قال وقال بعض أصحاب التصريف إنما أراد ثقيل فيعول بمنزلة حيد وحيدود، وقال آخرون بل ترك على لفظ كونونة، فلما قبح دخول الواوين والضمات وحولوا الواو الأولى ياء ليشبهوها بفيعول ولأنه ليس في كلام العرب بناء على فوعول ».

(٩) غير الأصل، س، ف: «هي».

(١٠) س، ج ر: « فحذفت العين والزمت الوقف ».

إذْ قد اسْتَمَرَّ في سَيْدٍ ومَيْتٍ وهَيْنٍ ولَيْنٍ وقَيْلٍ [1] وإنَّما هو فَيْعِلٌ من القولِ.

و (من) [2] ذَلك دَيَّارٌ وقَيَّامٌ وإنَّما [3] هو فَيْعَالٌ، وقَيُّومٌ فَيْعُولٌ.

فأمَّا سُوْيَرَ وبُويعَ (وتُسُويرَ) [4] وتُبْويعَ. فلا تُدْغَمُ الواوُ في الياءِ وإنْ كانتْ ساكنةً متقدِّمةً للياءِ. لأنَّ الواوَ غيرُ لازمةٍ ألا ترى أنَّك تقولُ: سَايَرَ (وبَايَعَ) [5] فتزولُ الواوُ، مَعَ ذَلكَ [6] فلو أُدْغِمَ لالتبسَ بِفُعِّلَ أو تُفُعِّلَ [7].

ومثلُ سُويرَ قولُكَ: ظَلَموا واقِداً، لا تُدْغِمُ الواوَ الأولى لأنَّكَ تقولُ [8] ظَلَمَا [9] فتزولُ الواوُ فَصارَ [10] بمنزلةِ سُويِرَ وسَايَرَ [11]. ومثلُ ذلكَ قولُهُمْ دِيوانٌ.

ومِمَّا قُلِبَتْ فيهِ الواوُ [12] ياءاً قولُهُمْ عُذْتُ عِياذاً، وقُمْتُ قِياماً، أعَلُّوهَا بالقَلْبِ كما أعَلُوهَا [13] في الفِعْلِ.

---

(١) كتب في ك بخط صغير كلمة « خف » فوق سيد وما عطف عليها من الكلمات إشارة إلى تخفيف الياء فيها.

(٢) سقطت « من » من الأصل، ك.

(٣) ع، ل، ج ر: « إنما ».

(٤) تكملة من غير الأصل، س، ص، وإثباتها أولى. ومثل سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٣ بسوير وتبويع فقط.

(٥) تكملة من ف، وإثباتها أولى.

(٦) س، ل: « و » مع ذلك.

(٧) ج ر، مجموعة م عدا ك، « وتفعل ».

(٨) س: « ألا ترى أنك تقول ».

(٩) ج ر: « ظلماً » ف: ظلماً « واقداً ».

(١٠) ص: « فصارت ».

(١١) ص: وتساير ».

(١٢) ف: الواو « فيه ».

(١٣) ص: « كما » أعلوا ».

ومثلُ ذلكَ[1] حَوْض وحِيَاضٌ، وثَوْبٌ وثِيابٌ. لأنَّها

١٧٨ ظ أشْبَهتْ// بالسُّكونِ دَاراً فكما[2] قالُوا: دِيارٌ كذلكَ قالوا: حِيَاضٌ.

ومثلُ ذلكَ قولُهُم: اجْتَزْتُ اجْتِيازاً[3] وانْقَدْتُ انْقِياداً قُلِبَتْ[4] لاعتِلالِها في الفِعْلِ ولم تُحْذَفْ كما حُذِفَتْ في الاسْتِجَادَةِ[5] لسُكُونِ ما قبلَ حروفِ العِلَّةِ وتَحَرُّكِهِ في (الانقيادِ)[6] فأمَّا الجِوارُ واللِّواذُ فَصَحَّتْ لصحتِها في الفِعْلِ.

بَابُ التَّكسيرِ في هذهِ الأسماءِ المعتلَّةِ العينِ للجَمْعِ

اعْلَمْ أنَّ ألِفَ الجَمْعِ، في نحوِ مَفَاعِلَ، إذا اكتَنَفَهَا واوَانِ، أو يَاءَانِ[7] أو ياءٌ ووَاوٌ[7]، أو واوٌ وياءٌ قريبةٌ من الطَّرْفِ، فإنَّهُنَّ يُقْلَبْنَ[8] همزاتٍ. فمثَالُ الواويْنِ أوَّلٌ وأوائِلُ ومثالُ الياءينِ خَيِّرٌ وخَيَائِرُ، ومثالُ الياءِ والواوِ سَيِّدٌ[9] وسَيَائِدُ وسَيِّقَةٌ[10] وسَيَائِقُ، وفي[11] فَوْعَلَةٍ من البيعِ: بَوَائِعُ.

---

(١) ف: «ومن» ذلك.

(٢) س، ف: «فلما» ج ر: «كما».

(٣) أعجمت الكلمتان في ص بالوجهين وكتب فوقهما بخط صغير «معاً» أي أنهما يقرآن: اجتزت اجتيازاً و «اجترت اجتياراً». ف: «اخترت اختياراً».

(٤) ف: فقلبت.

(٥) الأصل في الاستجادة استجواد، لم يكن قلب الواو ياءاً لأن ما قبله ساكن وكان إعلاله أن تنقل الحركة من حرف اللين إلى ما قبله كما فعل ذلك في الفعل نحو استجاد فاجتمع الفان. هذه المنقلبة عن العين والمزيدة في الاستفعال فسقطت المزيدة وبقي استجاد. (انظر المقتصد ٢٨٠ ظ).

(٦) الأصل: «الانقيادة» وما أثبته أولى لاستعماله المصادر في السياق.

(٧ - ٧) ساقط في ص. (٨) ف: «ينقلبن». (٩) ع: «سيدة».

(١٠) في اللسان (سوق) ١٢/٣٣: «السيقة ما استاقه العدو من الدواب». وهي أيضاً: «الناقة التي يستتر بها عن الصيد ثم يرمى» ولم يرد جمعها الذي ذكره أبو علي.

(١١) ص، ف: «وفي جمع».

وقالـوا: ضَيَاوِنُ[1]، فَصَحَّحـوا، وشَـذَّ هذا كمـا شَذَّ قَوَدٌ[2] والقُصْـوَى[3] ونحوهُ[4]، ليؤ ذِنَ أنَّ الأصْلَ فيها حرفُ العِلَّةِ [5] وإن كان (قَلْبُهُ) [6] همزةً قد اسْتَمَرَّ فيه [7] ومع ذلكَ فقد صحَّ في الواحدِ.

فإذا بَعُدَتْ هذهِ الحروفُ من الطَّرْفِ صَحَّتْ ولم تُبْدَلْ مِنْهَا الهمزةُ[8] وذلكَ نحو طاووسٍ (وطواويسَ)[9] وناووسٍ ونواويسَ وعُوَّارٍ وعَوَاوِيرَ وصَحَّتِ الواوُ في قوله:

وكَحِّلِ العينينِ بالعَوَاوِرِ [٢٤٥].

لأنَّ الياءَ المحذوفَةَ للضَّرورةِ مُرادةٌ[10] فهي في حُكم ما في اللَّفْظِ.// فإنْ قلتَ فهلاّ لم تَصْرِفْ نحوَ ذَلَذِلٍ حيثُ أردتَّ ذَلاذِلَ[11] لأنَّ الألفَ في حُكْمِ الثَّباتِ وإنْ كانتْ محذوفةً، قيلَ[12] ما لا ينصرفُ إنَّما يُراعَى فيهِ اللّفْظُ المانعُ من الصَّرْفِ، ١٧٩ و

---

(١) في اللسان (ضون) ١٧/ ١٣١: «الضيون: السنور الـذكر وقيل دويبـة تشبهـه، نادر خرج على الأصل، والجمع الضياون. وصحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد، وإنمـا لم تدغـم في الواحد لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل. انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٣٧٤.

(٢) ف: القود.

(٣) ج ر: «وللقصوى».

(٤) ف: «ومثله» بدل «ونحوه».

(٥) ف: «فيهما تصحيح حرف العلة».

(٦) الأصل: «بدله» سهو. ل، ف، ج ر «قبله»: تحريف.

(٧) ف: «فيها» سهو.

(٨) ص: «الهمزة منها».

(٩) سقطت «وطواويس» من الأصل والسياق يقتضي اثباتها.

(١٠) ص: محذوفة للضرورة وهي مرادة.

(١١) س: «زلزل» حيث اردت زلازل» تحريف. «والذلذل مقصور عن الذلاذل، وذلاذل القميص ما يلي الأرض من أسافله» انظر اللسان ذلل ١٣/ ٢٧٥.

(١٢) ص: قيل «له».

فإذا زالَ اللّفْظُ زالَ ما يمنعُ الصَّرْفَ. والمُعْتلُّ يُرَاعَى[1] فيه المعنى، ألا ترى أنَّهُمْ صَحَّحوا عَوِرَ حيثُ[2] كانَ بمعنى أعْوَارَّ.

ومثلُ ذلكَ[3] اطِّرادُ الابدالِ في صُيَّمٍ وقُيَّمٍ للقُرْبِ من الطَّرَفِ فإذا قلتَ: صُوّامٌ وزُوّارٌ فَبَعُدَتِ الواوُ من الطَّرفِ لم يَكُنْ فيها إلاَّ التَّصحيحُ.

بابُ ما كانَ اللاّمُ منه[4] همزةً والعينُ واواً أو ياءاً

وذلكَ مثلُ داءَ يَدَاءُ وسَاءَ يَسُوءُ[5] [6] وناءَ يَنُوءُ[6]. وما كانَ فيهِ العَيْنُ[7] ياءاً فنحوُ جاءَ يَجيءُ، وشَاءَ يَشَاءُ، فإذا بَنَيْتَ اسْمَ الفاعلِ من هذا البابِ قلتَ نَاءٍ وسَاءٍ وجَاءٍ وشَاءٍ[8]. فهمزتَ العينَ منهُ كما همزتَ من قائلٍ وبَائعٍ فالتقتْ همزتانِ هذهِ التي هي بدلٌ والتي هي لامُ الفِعْلِ فأبدلتَ الثانيةَ ياءاً لأنَّ قبلَها كسرةٌ كما أبدلتَ الثانيةَ ألفاً في آدمَ لمّا كان قبلها فتحةٌ. ولم تَجْعَلْهَا بَيْنَ بَيْنَ لأنَّهَا في حُكْمِ التَّحقيقِ فصارَ جاءٍ ونحوُه[9] بمنزلةِ قَاضٍ ورَامٍ ونحوِهِ[10] ويذهبُ الخليلُ[11] إلى أنَّ هذِه الهمزةَ التي في جاءٍ ونحوِه[9] هي اللاّمُ قُدِّمتْ فقلبتْ إذْ كانوا يكرهونَ الهمزةَ الواحدةَ حتى

---

(١) س، ف: «قد» يراعى.

(٢) مجموعة م عدا س: «من» حيث.

(٣) ع: «ومن ذلك».

(٤) ف: «فيه».

(٥) ف: وما يساء وما يسوء.

(٦ ـ ٦) ساقط في ف.

(٧) س، ل: «العين فيه» وقد سقطت «فيه» في ص، و «العين» في ف.

(٨) وردت هذه الكلمات في ص باثبات الياء، مع سقط «وجائي».

(٩ ـ ٩) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(١٠) سقطت «ونحوه» في غير الأصل، ف.

(١١) انظر سيبويه ٢/ ٣٧٨.

يقلبوهَا إلى موضعِ اللاّمِ // في[1] شاكي السِّلاحِ ولاثٍ [2] فلمَّا كانوا قَلَبـوا [3] ١٧٩ ظ
الهمزةَ الواحِدَةَ[4] أَلْزَموا القَلْبَ لاجْتماعِ الهمزتين. وهذا القولُ أقيسُ من الأوّلِ،
لأنَّ الأوّلَ يجتمعُ فيه توالي إعْلالَيْنِ، وليسَ يَلْزَمُ ذلكَ في قولِ الخليلِ[5].

فإنْ جَمعْتَ جَائيةً وشائيةً، قلتَ جَوَاءٍ وشَوَاءٍ[6] ولم تَجْعَلْهُ كخَطايَا فتقولُ:
شَوَايا، لأنَّ همزةَ شائيةٍ ونحوِهَا كانتْ في الواحِدِ[7] وهمـزةُ خَطَـايا معترِضَـةٌ في

---

(١) غير الأصل ك، ف، في «نحو».

(٢) استشهد سيبويه في ٢/٣٧٨ لهاتين الكلمتين بقول طريف بن تميم العنبري:

فتعرفونــن إنني أنـا ذاكـم شاك سلاحـي في الحـوادث معلـم

وبقول العجاج:

لاث بها الأشاء والعبرى

«ولاث» مقلوب عن «لائث» ووزنه «فالع».

انظر: ديوان العجاج ق ٣٢/٤٠ ص ٦٧، شواهد الشافية ٣٦٩ ـ ٣٧٠، اللسان (لوث) جـ ٣/ ص ٧.

(٣) ف: «قد» قلبوا.

(٤) ع: «للهمزة الواحدة».

(٥) أورد سيبويه في ٢/٣٧٨ قول الخليل: «وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال الزموا ذلك هذا واطرد فيه اذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة».

وملخص هذه المسألة التي أشار اليها أبو علي هي أن في جاء وناء وشاء مذهبين:

الأول: مذهب سيبويه، وهو أن جاء يجيء بمنزلة باع يبيع، فإذا أخذت اسم الفاعل منه وجب همز العين، كما فعلت في يبيع حيث قلت «بائع» فاجتمع لذلك همزتان حيث تصبح نحو (جاءع)، وهم يرفضون اجتماع همزتين فقلبوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فقلت جاء ورأيت جائياً، وهذا جمع بين اعلالين: احدهما قلب العين همزة، والثاني قلب الهمزة ياءاً.

الثاني: ان نحو «جاء» مقلوب، فوزن جائية: فالعة، واللام التي هي الهمزة مقدمة والياء أصلية وهي العين في يجيء، وذاك أنه لما كان يؤدي إلى اجتماع الهمزتين قلبت حتى لا يحصل ذلك من حيث ان الهمزة التي هي لام تقدمت، تأخرت الياء التي هي عين، والياء إذا تأخرت لم يجب قلبها همزة من حيث انها تجري في اللفظ مجرى اللام، حتى كان التركيب من جائي مثل نائي. واذا لم يجب قلب الياء همزة لم تلتق همزتان، وقد صرح أبو علي أن المذهب الثاني ـ وهو رأي الخليل ـ أقيس، لأنه لا يتوالى فيه اعلالان فالخليل يعل الكلمة اعلالاً واحداً فيعمد إلى قلب الكلمة فقط.

(٦) ف: «وجوائي وشوائي».

(٧) هنا يبدأ سقط في ف مقداره خمس ورقات من الأصل.

الجَمْعِ ، ولـو جمعـتَ شاويةً وراويةً لقلـتَ: شَوَايَا ورَوَايَا وكان أصْلُـهُ شَوَاوِي ورَوَاوِي فأبْدَلْتَ الهمزةَ من الواوِ لقربِها من الطَّرَفِ فصَارَ شَوَائِي، ثم أبدلتَ من الهمزةِ الياءَ لأنَّها معترضةٌ في الجمعِ ولم تكنْ في الواحدِ كهمزةِ جَائِيَةٍ ثم أبدلتَ مِنَ الكسرةِ الفتحةَ ومنَ الياءِ الألفَ، كما فَعَلْتَ ذلكَ في مَدَارا ومَعَايَا[1] فصارَ شَوَايَا ورَوَايَا.

وكذلكَ خَطَايَا اعترضَتْ همزتُها في الجَمْعِ كصحيفةٍ وصحـائفَ فلاقـتِ المعترضةُ في الجَمْعِ التي هي لامُ الفِعْلِ فأُبْدِلَتْ مِنهـا الياءُ لانكسـارِ ما قَبْلَهـا فصارتْ خَطَاءِي ثم أُبْدِلَتْ من الأولى الياءُ لاعتراضِهَا في الجَمْعِ ثم أبدلتَ منها ما أبدلَت[2] في مَدَارَا فصارتْ خَطَايا، ومثلُ ذلكَ مَطَايَا ورَكَايَا.

١٨٠ و فأمَّا هِرَاوةٌ وهِرَاوا فإنَّكَ أبدلتَ من الهمزةِ التي أبدلْتَها في نحوِ رسائِلَ // الواو[3] ليُعْلَمَ أنَّ الواوَ كانتْ ثابتةً في الواحِدِ.

بابُ ما كانَتْ اللاّمُ فيهِ ياءاً أَوْ واواً

وذلكَ نحو رَمَى وغَزَا، فاللاّمُ التي هيَ ياءٌ أو واوٌ تنقلبُ[4] ألفاً لكونِهَا في موضعِ حرَكَةٍ وتحرك[5] ما قبلَها. فإذا وصلتَ الفعلَ بتاءِ المخاطبِ صَحَّتا فقلتَ غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، لأنَّ اللاّمَ في موضعِ سكونٍ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: ضربتُ فتسكِنُ الياءَ.

وكذلكَ غَزَوْنَ ورَمَيْنَ، لأنَّكَ تقولُ: ضَرَبْنَ والمضارعُ يَغْزُو ويَرْمِي، تكونُ حركةُ ما قبلَ الواوِ من جنسِ الواوِ، كما أنَّ حركةَ ما قبلَ الياءِ من جنسِ الياءِ وهو

---

(١) ع: معايا ومدارا.

(٢) ع: «كما» ابدلت.

(٣) سقط قوله «الواو» في ل.

(٤) س: «تنقلبان» سهو.

(٥) ص «وتحريك» تحريف.

يرمي. وليسَ في كلٍّ واحدٍ منهما يُفْعُلُ ويَفْعِلُ نحـو يَحْشُـرُ ويَحْشِـرُ، ويَفْسُـقُ ويَفْسِقُ، كما يكونُ ذلكَ في غيرِ المعتلِّ.

ويدخلُ عليهما[1] فَعِلْتُ[2]، تقولُ: شَقِيَ زيدٌ ورَضِيَ، وهـو من الشَّقَـاوَةِ والرِّضْوانِ، ورَدِيَ وهو من الرَّدَيَانِ، واللاّمُ منه ياءٌ.

وجاءَ من الواوِ فَعُلَ: يَفْعُلُ نحو سَرُوَ: يَسْرو. ولا يدخلُ الواوَ ولا الياءَ الرَّفْعُ في يَفْعُلُ، فإذا صارَ في موضِعِ نَصْبٍ تَحرَّكا بالفتحةِ، نحو لَنْ يَغْزوَ ولَنْ يرمِيَ.

واسْمُ الفاعلِ تَسْكُنُ اللاّمُ منه في موضعِ الرَّفْعِ والجرِّ[3] ويتحرَّكُ أيضـاً بالفَتْحِ في موضِعِ النَّصْبِ نحو: هذا رَامِيكَ// وغَازِيكَ (وبغـازِيهِ وبِـرَامِيهِ)[4] ١٨٠ ظ ورأيتُ غازِيَه ورامِيَه.

وإذا تَحرَّكَ ما قبلَ الآخِرِ بالفَتْحِ في الأسماءِ انقلبَ الآخِرُ ألفاً، كما كانَ ذلكَ في الأفعالِ نحو غزَا ورَمَى وذلكَ نحوُ[5] عَصاً ورَحَىً وكذلكَ إذا دخلتْهُ التَّاءُ (للتَّأنيثِ)[6] نحو نَوَاةٍ وعَلاَةٍ وقَطَاةٍ[7].

وإذا كانَ آخِرُ الاسْمِ واواً قبلَها ضَمَّةٌ قُلِبَتْ ياءاً. وذلكَ أنَّكَ لو أضفتَها إلى نَفْسِكَ للَزِمَ أن تنقلبَ[8] ياءاً، فلمَّا كانَ ذلكَ لازِماً فيها ولَحِقَهُ[9] التَّنوينُ والتَّثْنِيةُ

---

(١) ع: «عليها» تحريف.

(٢) ص: «فعل».

(٣) س: «الجر والرفع».

(٤) تكملة من ج ر، واثباتها أولى، والعبارة في مجموعة م: «هذا راميك وبغازيه» وفي ص: «هذا راميك ومررت بغازيك».

(٥) سقطت «نحو» في ص.

(٦) تكملة من ج ر، مجموعة م، واثباتها أبين.

(٧) غير الأصل، ع: «نواة وقطاة وعلاة».

(٨) ص: «تقلب».

(٩) ع: «ولحقها».

وياءُ النَّسبِ [1] قُلِبَتْ ياءاً، وذلكَ نحو[2] حِقْـوٍ وأحْقٍ [3]، جِـرْوٍ وأجْرٍ، وقَلَنْسُوَةٍ وقَلَنْسٍ.

فإنْ لم تَكُنْ الواوُ آخِرَ الكلمةِ صَحَّتْ لأنَّ الأشياءَ التي ذكرناها لا تَعَاقُبَ عليها، وذلكَ نحو أُقْحُوَانٍ وعُنْفُوَانٍ وأُفْعَوانٍ[4] وقَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، ومن ثَمَّ صَحَّتِ الواوُ والياءُ في النِّهايَةِ والعَظَايَة والإِدَاوةِ[5] لمـا وقعـتْ تلكَ الأشياءُ على التَّـاءِ دونَهُمَا[6].

وإذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ والـواو اللتينِ همـا لامـانِ صَحَّتـا فَجَرَتـا مجـرى الصَّحيحِ، وذلك نحو غَزْوٍ ودَلْوٍ ونَحْيٍ وظَبْيٍ، لأنَّهُ إذا سكنتِ العينُ لم تَجْتَمِعْ الأمثالُ فاحتملتِ الياءُ والواوُ (الحركاتِ)[7] لضَعْفِ ما قبلهُمَا بالسُّكونِ.

فإنْ كانَ السَّاكِنُ الذي قبلَ الآخِرِ أَلِفاً زائدةً انقلبتِ الياءُ والواوُ همـزتينِ، وذلك نحو العَلاَءِ والقَضَاءِ، لأنَّ الألِفَ لما// كانتْ زائدةً صارتِ اللاَّمُ وكأنَّها قد وَلِيتِ الفتحةَ كما وليتَها في عَصاً ورَحىً[8] ألا تراهُـمْ قالـوا[9]: عُمِـيٌّ ومَرْضِـيٌّ وعُصِيٌّ[10] فقلبوا الواوَ كما قلبوها في أحْقٍ حيثُ كانتِ الواوُ[11] زائدةً. ١٨١ و

---

(١) ل: «ويا‌ءا النسب».

(٢) ف: «في» نحو.

(٣) في اللسان (حقا) ١٨/ ٢٠٦: الحقو: الكشح وقيل معقد الازار والجمع أحق وأحقاء وحقى وحقاء.

(٤) سقطت «وأفعوان» في س، ص.

(٥) في اللسان (أدا) ١٨/ ٢٦: الإداوة بالكسر اناء صغير من جلد يتخذ للماء.

(٦) ك، ص، ل، ج ر: «دونها».

(٧) الأصل: «الحركة»، وما أثبته أولى.

(٨) ص: «في رحى وعصا».

(٩) غير الأصل: «ألا ترى أنهم قالوا».

(١٠) ص: «وعصى ومرضى».

(١١) سقطت: «الواو» في ك.

فإنْ كانتِ الألفُ غيرَ زائدةٍ صَحَّتْ، وذلكَ نحو غَايةٍ ورَايةٍ ووَاوٍ، لأنَّها لم تَلِ فتحةَ العَيْنِ كما وليتْهَا في بابِ قضاء.

فأما النُّفَيَانُ[1] والنَّزَوانُ[2] فإنَّما صَحَّتا لسكونِ ما بَعْدَهُمَا وهو[3] الألفُ. ولو لم يَصِحَّ لأشبَهَ فَعَالاً من غيرِ الياءِ والواوِ.

وأما صحَّتُهُ في بابِ العينِ نحو الطَّوفانِ فلأنَّهُ خَرَجَ بزيادةِ الألفِ والنُّونِ من شَبَهِ الفعلِ كما خَرَجَ بألفِ التَّأنيثِ منه في قولِهم: صَوَرَى[4]. وحَيَدَى[5]. وداران[6] ومَاهانُ[7] شاذٌّ عن الجمهورِ.

وإذا كانتِ الواوُ لاماً وقبلَهَا كسرةٌ فليسَ فيهِ إلاّ القلبُ وذلكَ نحو غَازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ ولم[8] يَجُزْ فيهِ غيرُ القَلْبِ[9] (إذْ)[10] قلبُوها للكسرةِ مع حَجْزِ حرفٍ بَيْنَهُمَا في قولِهِم: هو ابنُ عمِّي دِنْيَاً. وهوَ من دَنَوْتُ وقالوا: قِنْيَةٌ وهو من الواوِ.

---

(١) في المنصف ٣/ ٧١: «النفيان: ما نفاه السيل من الماء». انظر أيضاً: اللسان (نفى) ٢٠/ ٢١١.

(٢) النزوان: الارتفاع. انظر المنصف ٣/ ٦٠، اللسان (نزا) ٢٠/ ١٩١.

(٣) س: «وهما».

(٤) في المنصف ٣/ ٥٩: صورى: اسم ماء، عن الجرمي.

(٥) الحيدى: وهو الكثير المحيد عن الشيء ولم يجىء في نعوت المذكر شيء على «فعلى» غيره. ومما جاء للمذكر أيضاً أنه سمى جد جرير «بالخطفى» لبيت قاله جرير. انظر سيبويه ٢/ ٣٧٠، المنصف ٣/ ٥٩، اللسان (حيد) ٤/ ١٣٨.

(٦) داران اسم رجل، وقيل موضع. قال سيبويه ٢/ ٣٧١ انما اعتلت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، والا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجولان. انظر أيضاً: المنصف ٣/ ٦١، اللسان (دار) ٥/ ٣٨٧.

(٧) ع: «وهامان» وماهان. وقد أضاف الجرجاني وجهاً آخر إلى ما ذكره أبو علي من شذوذ داران وهامان بقوله: والآخر انهما اعجميان فلا اعتداد بهما. وقال أيضاً: ويجوز أن يكون قدر الكلمة معتلة أو لا نحو ماه ودار ثم ألحق الألف والنون. ولكن الأقوى في ماهان وداران انهما أعجميان (انظر المقتصد ٢٩٥ ظ).

(٨) ك: «لم».

(٩) ص: «الا» القلب.

(١٠) الأصل، س: «إذا» سهو.

بابُ ما تُقْلَبُ فيهِ الياءُ إذا كانتْ لاماً واواً

وذلكَ فَعْلَى إذا كان[1] اسْماً، نحو تَقْوى والبَقْوَى وهو من تَقَيْتُ[2] وبَقَيْتُ ومن هذا قولُهُم: العَـوَّى، للنَّجْـمِ، وهـو من عَوَيْتُ ومعنـاه لَويْتُ[3]. فأمَّـا[4] ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾[5] فمِنْ[6]// هذا البابِ، لأنَّهُ من الطُّغْيَانِ. وحَكَى أبو الحسنِ طَغَا يَطْغُو فهي على هذا تكونُ[7] كالدَّعْوَى من دَعَوْتُ. فهذا القَلْبُ في الأسماء.

١٨١ ظ

فأمّا الصِّفاتُ فإنَّ الياءَ تَصِحُّ فيها وذلكَ قولهم: صَدْيَا وخَـزْيَا ورَيَّا، ولـو كانت رَيَّا اسْماً لكانت رَوًّا[8].

فأمَّا فَعْلَى من الواوِ فَإنَّ الواوَ تَصِحُّ في الاسْمِ والصِّفَةِ جميعاً فالاسْمُ دَعْوَى وعَدْوَى والصِّفَةُ شَهْوَى.

وإذا كانتِ اللاّمُ واواً في فُعْلَى فإنَّها تبـدلُ في الصِّفَاتِ الجـاريةِ مَجْـرَى

---

(١) ص: إذا «كانت».

(٢) ل: «نقوى» من «نقيت». تصحيف.

(٣) قال الجرجاني في المقتصد (٢٩٨ ظ): قال شيخنا عن أبي علي لأن هذا الكوكب على صورة الف ملوى. وفي اللسان (عوى) ١٩/ ٣٤٥ قال ابن جني قال لي أبو علي انما قيل العوا، لأنها من كواكب ملتوية قال وهي من عويت يده أي لويتها.

(٤) س، ج ر: «فأما» قوله تعالى.

(٥) آية ١١/ الشمس ٩١.

(٦) ص: «فهو من».

(٧) ص: «وهو على هذا يكون».

(٨) أوضح الجرجاني ذلك في المقتصد (٢٩٩ ظ) لقوله بمعنى أن ريا وان كانت تستعمل اسماً فيقال: طاب رياه، بمنزلة طاب رائحته، فإنه صفة، الأصل: «رائحة ريا». كما يقال ندية، ألا تراهم يقولون غصن ريان. واذا كانت صفة كان الأصل رويا ولزم ياءها التصحيح، وإذا صح الياء مع الواو على هذه الصفة انقلب الواو ياءاً كما انقلب في ريان. ولو كانت ريا اسماً لكانت يقلب لامها الذي هو ياء واواً وكان الواو الذي هو عين في رويت يسلم ان زال اجتماع الواو والياء ويصير مدغماً في الواو المقلوب عن الياء فكانت تكون روا». انظر أيضاً المنصف ٢/ ٢٨ ـ ٣١.

الأسْماءِ وذلكَ الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا. وقد قالوا: القُصْوَى فجاءَ على الأصْلِ كما جَاءَ قَوَدٌ واسْتَحْوَذَ.

وأمّا ما كانتِ الياءُ فيه عَيْناً من الصِّفاتِ التي تستعمل استعمالَ الأسماءِ فإنَّ الياءَ تُقْلَبُ فيه واواً، وذلكَ نحو الطُّوبَى والكُوْسَى وهو[1] من الكَيْسِ وما أطْيَبَهُ.

فإنْ كانَتْ صِفَةً مِمَّا[2] لا يلزمُهُ الاستعمالُ بالألفِ واللاّمِ، صَحَّتْ فيه الياءُ نحو ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[3] ومِشْيَةٍ حِيكَى[4].

هذا[5] بابُ ما يلزمُ فيه بَدَلُ الياءَ منَ الواوِ التي هي لامٌ

وذلك إذا وقعتِ الواوُ رابعةً فصاعِداً، في الفعلِ، نحو: أغْزيتُ[6]. وغازَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ، واسْتَدْنَيْتُ، قُلِبَتْ في الماضي ياءاً لانقلابِها إليها في المضارعِ.

ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: يُغْزِي ويُغَازِي انقلبتِ اللاّمُ ياءاً لانكسارِ ما قبلَها وانْقَلَبَتْ في تَغَازَيْنَا وتَرَجَّيْنَا وإنْ لم يُكْسَرْ ما// قبلَ اللاّمِ في المضارعِ، لأنَّ ١٨٢ و الألِفَ بَدلٌ من الياءِ التي أبْدِلَتْ من الواوِ، وإنَّما أُدْخِلَتِ التَّاءُ على ذلك. ومن ذلك قولُهُمْ: شَأوْتُ تَشْآى، وهما يَشْأيانِ، أُبْدِلَتِ الياءُ من الواوِ لأنَّ المضارعَ لمَّا كان

---

(١) ص: «وهي».

(٢) سقطت «مما» في ل.

(٣) من قوله تعالى: ﴿تلك إذاً قسمة ضيزى﴾ آية ٢٢/ النجم ٥٣ وهي في سيبويه ٢/ ٣٧١.

(٤) وهي مشية فيها تبختر وتثبط. وهي مدح في النساء وفي الرجال ذم. وحيكى عند سيبويه أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى أن فعلى لا تكون صفة البتة، انظر المرجع السابق، واللسان (حيك) ١٢/ ٣٠١.

(٥) سقطت «هذا» من ج ر، مجموعة م عدا ك.

(٦) ل: «اعزيت».

على يَفْعَلُ قُدِّرَ الماضي[1] على فَعِلَ مثل فَرِقَ يَفْرَقُ وقُلِبَتْ[2] كما قُلِبت في تَشقَيَانِ.

ومثلُ ذلك[3] كَسْرُهُمْ حروفَ[4] المضارعةِ في تِيْبَا[5] كما كَسَّروهَا في تِعْلَمُ وبابِهِ لما كانَ على بناءِ ما الماضي منهُ[6] على فَعِلَ.

ومن ذلك ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ، لأنَّهُ من مُضاعَفِ الواوِ في الأربعةِ كالقُوَّةِ في بنات الثَّلاثةِ ومثل ضَوْضَيْتُ: حاحَيْتُ وعَاعَيْتُ[7] لأنَّ هذا في الأربعةِ مثلُ حَيِيْتُ في الثَّلاثةِ كما كان ضَوْضَيْتُ كَباب قُوَّةٍ وصُوَّةٍ[8]، وأبْدلَتْ[9] مِن الباءِ[10] الألفُ كراهةَ[11] التضْعيفِ كما أبدلتِ الياءُ من الهاءِ[12] في دُهْدَيْتُ وإنَّما هو دَهْدَهْتُ.

---

(١) ع: الماضي «منه».

(٢) غير الأصل: «فقلبت».

(٣) ص: «ومثال» ذلك.

(٤) ص: «حرف».

(٥) قال الجرجاني في المقتصد (٣٠٤ و): قالوا: تيبا في تأبى فقدروا كأن ماضيه على فعل، ذلك أن الأصل في مفتوح العين أن يكون مضارع فعل مكسور العين، وقد فرق بعضهم بين الموضعين فقال: أن تأبى من قياس ماضيه أن يكون على فعل مثل شقي، لأنه ليس فيه حرف حلق، في موضع العين أو اللام، فيجب تشاكل المضارع والماضي في الفتح، فإذا أجرينا يأبى مجرى ما ماضيه فعل مكسور العين، فقلنا «تيبا» كتعلم، كنا قد أعدناه إلى قياسه الذي كان ينبغي أن يكون عليه وأبقيناه على أصله ولم نعتد بخروج ماضيه شاذاً».

(٦) ج ر: «على بناء، الماضي منه». انظر اللسان (ضوى) ١٩/ ٢٢٤، و (قوى) ٢٠/ ٧٦.

(٧) حوص بالمعز: إذا زجرها. وعوعى يعوعي عوعاة، إذا أحدث صوتاً وجلبة مثل ضوضيت. انظر: اللسان (حوى) ١٨/ ٢٢٧ و (عوى) ١٩/ ٣٤٦.

(٨) الأصل و (حوة): تحريف. ك، س، ص: «وضوة» وهو تصحيف لأن التي تبتدأ بالضاد الضوة بالفتح. والذي اثبته من ل، ج ر وهو أرجح، وفي اللسان (ضوا) ١٩/ ٢٢٤: الضوة والعوة: الصوت والجلبة. وقيل: الصوة والعوة بالصاد، الصوة: الصدى، والعوة الصياح، والضوة من الأرض كالصوة.

(٩) ص: «أبدلت».

(١٠) ل: من «التاء» تصحيف.

(١١) ص: كراهية.

(١٢) ك: «في» الهاء.

باب التَّضْعيفِ في بنات الياءِ والواوِ

فأمَّا بناتُ الياء فنحُو حيي يَحْيا، وعَيِي يَعْيَا، فالياءُ الأُولى في هذا البابِ تَجرِي مَجْرى[1] قافِ شَقِيَ في التَّصْحيحِ، ولم تُعَلَّ في الفعلِ لاعتلالِ اللاّمِ. ولا يجتمعُ إعلالانِ في الفعلِ كما لم يَجْتَمِعْ في الاسمِ، ألا ترى أنَّهم قالوا: نَواةٌ وحَياةٌ فَصَحَّحَوا حَرْفَي العِلَّةِ الأوّلينِ فكذلك في الفِعْلِ.

// فإذا وقعَ هذا التَّضْعيفُ في مَوْضعٍ يلزمُ ياء خَشِّيتُ فيهِ[2] وياءَ رميت[3] ١٨٢ ظ الحركة فإنَّ الإدغامَ جائزٌ فيهِ، وذلك نحو: عَيَّ بأمرِه، وحَيَّ زَيْدٌ. وقد قُرِىءَ[4]: ﴿ويَحْيى مَنْ حَيَّ عن بيِّنةٍ﴾. و﴿حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ﴾[5] بالبيانِ والإدغامِ. فَمَنْ لم يُدْغِمْ. فلأنَّ هذهِ اللاّمَ تلك التي في يَحيَى، ولأنَّ هاءَ الوَقْفِ لا تَلْحَقُهُ كما لا تلحقُ المعربَ[6] فكما أجْروهُ (في هذا مجرى المعربِ أجْروهُ)[7] مُجْراهُ[8] في تركِ الإدغام. قال الشَّاعِرُ في الإدغامِ:

[٢٤٦] عَيُّوا بأمْرِهِمُ كما عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ[9]

وقال في تركِ الإدغامِ:

---

(١) ك، ل، ج ر: «في هذا الباب» مجرى.

(٢) سقطت «فيه» من ج ر.

(٣) ص: رضيت.

(٤) ص: «وقد قرئت».

(٥) آية ٤٢/ الأنفال ٨، قرأها بالبيان (أي بباءين، الأولى مكسورة) نافع والبزي وأبو بكر، وقرأها الباقون بالادغام (أي بواحدة مفتوحة مشددة). انظر التيسير للداني ص ١١٦.

(٦) ع: «في» المعرب.

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل، ص، ج ر بسبب انتقال النظر.

(٨) ص: «مجرى المعرب».

(٩) لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها حجراً أبا امرىء القيس، ويستعطف لبني أسد الشاهد فيه قوله «عيوا، وعيت» وأصله عييوا وعييت فسكن الياء الأولى، وأدغمها في الثانية، وأجرى الفعل مجرى المضاعف الصحيح فسلم من الاعتلال لما لحقه من الادغام. ديوانه ق ٤٨/٨ ص ١٩. ومنسوب له في القيسي ١٩٥ ظ، سيبويه والشنتمري (نسبه الشنتمري ٢/ ٣٨٧)، أدب الكاتب ٦٨، =

[٢٤٧] وكُنّا حَسِبْنَاهُم فوارِسَ كَهمسٍ
حَيُوا بَعْدَمَا ماتوا من الدّهرِ أعْصُرا[1]

وتقولُ: قد أُحِيَ البَلَدُ، فَتُدْغِمُ للزومِ الفَتْحَةِ مثالَ الماضي وإنْ شِئْتَ بَيَّنْتَ فقلتَ: أُحْيِيَ.

فأمّا قولُهُ: ﴿أليسَ ذلكَ بقادرٍ على أنْ يُحْيِيَ الموتَى﴾[2] فلا يكونُ فيهِ الإدغامُ، لأنَّ الفتحةَ غير لازمةٍ، ألا ترى أنّا نقولُ هو يُحْيِيْ في الرَّفعِ فتُسكِنُ، وفي الجزمِ لم يُحْيِ فتَحْذِفُ. وإنَّما الإدغَامُ في الموضعِ الذي تلزمُ فيه الحركةُ، وعلى هذا قولُهُ[3]: حَيَاءٌ وأحيَّةٌ[4]، ورجلٌ عَيٌّ وقوم أعِيَّاءُ، لأنَّ الحركَة هُنَا لازِمَةٌ فهو بمنزلةِ الصَّحيحِ[5].

= عيون الأخبار ٢/٧٢، الاقتضاب (٣١٤و) شروح سقط الزائد (عن التبريزي) القسم الثالث/١٠٠٢ و (عن البطليوسي) ١٠٠٣، اللسان مواد (حيا) ١٨/ ٢٣٩ و (عيا) ٩/ ٣٤٩، شواهد الشافية ٣٥٦.

وهو غير منسوب في المقتضب ١٨٢/١، الاصول ٥٥١/٢، المنصف ١٩١/٢، وروايته في الديوان: «برمت بنو أسد كما برمت ببيضتها الحمامة» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) ينسب هذا البيت لمودود العنبري وقيل هو لأبي حزابة الوليد بن حنيفة. وكهمس الذي ذكره هو كهمس بن طلق الصريمي وكان من جملة الخوارج مع أبي بلال مرداس. ولهم وقعة مشهورة، وقد شبه بهم الشاعر قوماً من بني تميم لشجاعتهم وشدتهم. الشاهد فيه قوله: «حيوا» حيث خفف بالحذف ولم يدغم، بناه بناء «خشوا» لأن «حييى» اذا ضوعفت السياء منه ولم تدغم، بمنزلة خشي اذا اتصلت بواو الجمع، لحقها من الاعتلال ما لقي خشي اذ كانت للجمع.

والبيت منسوب لأبي حزابة في القيسي (١٩٦ ظ)، اللسان مواد: (كهمس) ٨/ ٨٣، (وقد نسب هنا أيضاً لمودود العنبري) و (حيا) ١٨/٢٣٨ ـ ٢٣٩، شواهد الشافية ٣٦٣.

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٨٧/٢، المقتضب ١٨٢/١، الأصول ٥٥٠/٢، الاشتقاق ٢٤٧، التصريف ١٩٠/٢، ابن يعيش ١١٦/١٠، شرح الجمل ٢٥١/١، الأغاني ١٥٦/١٩، اللسان (عيا) ٣٤٩/١٩ ورواية هنا: «وحتى حسبناهم».

(٢) آية ٤٠/ القيامة ٧٥، انظر الخصائص ٣٠٦/١.

(٣) ك، ع: «قالوا»، ل: «قولهم».

(٤) انظر التصريف للمازني ١٩٠/٢.

(٥) ص: «التصحيح».

وأمَّا التَّضْعِيفُ في بنات الواوِ فنحوُ قُوَّةٍ وصُوَّةٍ وبَوٍّ وقوٍّ[1] وجوٍّ[2]، فالتقتِ الواوانِ في هذه الكَلِمِ لسكونِ الحروفِ الأُوَلِ[3] (منها)[4].

فإذا بُنِيَ الفِعْلُ// من ذلك، بُنِيَ على فَعِلَ: يَفْعَلُ، ليلزَمَ الثانيةَ منهما ١٨٣ الانقلابُ إلى الياءِ، فلا يجتمعُ واوانِ، وذلك قولُهم قَوِيَ يَقْوَى، وحَوِيَ (يَحْوَى)[5] [6] وحَوِيتُ وقَوِيتُ[6]، فقَوِيتُ (من القُوَّةِ)[7]، وحويتُ من الحوَّةِ.

ولا يجوزُ الادغامُ في هذا كما جَاز في حَيَّ وأُحِيَّ، لأنَّ الواو لما تَحَرَّكتْ بالكسرِ[8] انقلبتِ الواوُ التي هي لامٌ ياءً فلم يَلْتَقِ المثلانِ (فيَلْزَمُ)[9] الادغامُ.

وقالوا: أحْوَاوَى[10] التَّيسُ، واحواوتِ الشَّاةُ، كما قالوا: احْمارَّ. إلاَّ أنَّهُم أبدلوا من الواوِ الأخيرةِ[11] الألفَ لتحرّكها وانفتاحِ ما قَبْلها ولم يُدْغِموا فيقولوا: احواوَّ، لأنَّهُمْ لو فعلوا ذلك للزِمَ في المضارعِ أنْ تُحرَّكَ الواوُ بالضَّمِّ، وهذا لم يَجىءْ في شيءٍ من كلامهم، فرفضوهُ وأبدلوا من الواوِ الألفَ. واسْمُ الفاعلِ الجاري على الفعلِ مُحْواوٍ، والمؤنَّثُ مُحْواوِيَةٌ.

---

(١) س: وقو «ولو».

(٢) ص: وجو ولو. «وقو موضع وقيل هو بين فيد والنباج» قال امرؤ القيس:

سما لك شوق بعدما كان أقصرا   وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وقيل هو منزل بين المدينة والبصرة. معجم البلدان ٧/ ١٨٦، اللسان (قوا) ٢٠/ ٧٥ ـ ٧٦.

(٣) ص: «الحرف الأول».

(٤) الأصل، س: «منهما». تحريف. وسقطت في ص.

(٥) سقطت «يحوى» من الأصل، س، واثباتها أولى.

(٦ ـ ٦) ساقط في ص.

(٧) الأصل «للقوة» وما أثبته أولى ويرجحه ما بعده.

(٨) س، ع: بالكسرة.

(٩) الأصل: «فلزم» وما أثبته من «غيره» وهو أولى.

(١٠) من الحوة وهي سواد الى الخضرة وقيل حمرة تضرب الى السواد (اللسان حوى ١٨/ ٢٢٥).

(١١) س: الآخرة.

فأمَّا أحْـوَى وحَـوَّاءُ، فغيرُ جاريتين ِ[1] علـى الفعـل ِ، كأحْمَـرَ وحَمْـراءَ، والمصدرُ احْوِيْوَاءٌ وأحْوِيّاءٌ، إذا أدغمتَ مثل الاشْهِيْبابِ، ومَنْ قال: الاشْهِبَـابُ قال: الأحْوِوَاءُ، ومَنْ أدغَم مصدرَ اقْتَتَل فقال: القِتَّالُ قال: الحِوَّاءُ.

بـابُ الإدغـام ِ

الادغامُ أن تَصِلَ حَرْفاً ساكناً بحرفٍ مِثْلِه من غير أنْ تَفْصِلَ بينهما بحَرَكَةٍ أو وَقْفٍ فيرتفعَ اللسانُ عنهما ارتفاعةً واحدةً/ وذلك[2] قولُكَ مُدَّ[3] وفرَّ وعَضَّ.

١٨٣ ظ والحرفانِ المثلانِ// (إذا)[4] التَقَيا في كلمةٍ كانا على ضَرْبين ِ: أحدُهُمَا: أن يُرادَ بالكلمةِ الالحاقُ والآخرُ: أنْ (لا)[5] يُرادَ بهِ ذلك.

(فالملحقُ)[6] لا يدغمُ، وإنْ تَحرَّكَ الأوَّلُ من المثلين ِ، وذلك في الفعل ِ[7] نحو جَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وفي الاسْم ِ نحو قُعْدُدٍ ومَهْدَدٍ ورِمْدِدٍ[8]. فهذا مُلْحَقٌ بالأربعةِ، ومن الملحق ِ بالخمسةِ نحو أَلَنْدَدٍ وعَفَنْجَجٍ[9].

وإنَّما لم يُدْغَم ِ الملحقُ، لأنَّ الادغامَ فيهِ يُنَافِي الالحاقَ، ألا تَرى أنَّكَ لو

---

(١) غير الأصل، ك: جاريين.

(٢) ج ر، مجموعة م عداس: وذلك «في».

(٣) ج ر، مجموعة م عداس: عد.

(٤) الأصل: «واذا» سهو.

(٥) سقطت «لا» من الأصل.

(٦) الاصل: «والملحق». وما أثبته من غيره، وهو أولى.

(٧) ك، ل: «من» الفعل.

(٨) الرماد الرمدد: الهالك جعلوه صفة وقيل المتناهي في الاحتراق والدقـة. انظـر: اللسـان (رمـد) ٤/ ١٦٧. ورأى سيبويه فيها وفي مثيلاتها في الكتاب ٢/ ٣٥٣.

(٩) العفنجج: الأخرق الجافي الذي لا يتجه لعمل، وقيل الأحمق وقيل الضخم الأحمق و «عفنجج» عند سيبويه (٢/ ٣٤١) ملحقة «بجحنفل» ولم يكونوا ليغيروه عن بنائه كما لم يكونوا ليغيروا عفججاً عند بناء جحفل، أراد بذلك أنهم يحفظون نظام الالحاق عن تغيير الادغام.

أدغمْتَ شيئاً من هذهِ الكَلِمِ لم يُوازِ[1] ما أردتَّ الالحاقَ بهِ، وخالَفَهُ في وزنـه، فكان ذلك نَقْضاً للغَرضِ .

وأما ما كان لغيرِ الالحاقِ من (المثلينِ)[2] إذا اجْتَمَعا فَعلَى ضربين:

أحَدُهُمَا: أن يكونَ من كلمةٍ مُفْرَدَةٍ. والآخرُ أن يكونَ من كلمتينِ .

(فما)[3] كانَ من كلمةٍ[4] فنحو يَرُدُّ ويَشُدُّ ويَشَمُّ ونحوِ ذلكَ.

فأمَّا قولُهُمْ: اقتتلوا واشْتَتَمُوا فقد أجْرِيَ مَرَّةً مجـرى المُتَّصِـلِ ومجـرى المنفصِلِ أخرى[5]. فمن قال: اقتتلوا، فَبَيَّنَ جعلهُ كقولِهم: نَعتَ تِلْكَ لأنَّ تاءَ الافتعالِ في هذا الموضعِ لا يلزمُها أن تلتقِيَ مع مثلِهَا (فصارا)[6] كالمنفصلينِ .

وقد أدغمهُ قومٌ لمّا (كانا)[7] في كلمةٍ واحدةٍ فألقَوا حركتَهـا علـى الفَـاءِ[8] وسقطت همزةُ الوصْلِ لتحرُّكِ ماله اجْتُلِبَتْ فقالوا: قَتَّلوا، وقال قومٌ: قِتَّلوا، حذفوا حركةَ المثلِ الأوّلِ، ولم يُلْقُوها على الحـرفِ الـذي قبـل التّـاءِ فَسكَنَـتِ التَّـاءُ المُدغمةُ، والقافُ قَبلَها ساكنةٌ فالتقى ساكنانِ// فحَرّكوا الأوّلَ فقالـوا: قِتَّلـوا، ١٨٤ و فاسْمُ الفاعلِ[9] من القولِ الأوّلِ مُقَتِّلٌ ومن القولِ الثاني مُقِتِّلٌ[10].

---

(١) ص: «يوازن» سهو.

(٢) الأصل، ك: «المتمكن» تحريف.

(٣) الأصل: «فإن» كان. ص: «فأما ما كان»، والذي أثبته من «غيرهما»، وهو أولى.

(٤) ص: كلمة «مفردة».

(٥) ج ر، مجموعة م عداس: «مجرى المنفصل مرة ومجرى المتصل أخرى».

س: «مجرى المتصل مرة... أخرى».

(٦) كذا في ك، ل، ج ر وفي الأصل: «فصارت»، س: «فصار» وكلاهما سهو. ع: «فصارتا».

(٧) كذا في ك، ل، ج ر وفي الأصل «كانتا»، وما أثبته أولى بمقتضى السياق قبله.

(٨) ص: «القاف» على قصد الحرف الأصلي لا رمزه الصرفي.

(٩) غير الأصل: «واسم الفاعل».

(١٠) انظر تصريف المازني والمنصف عليه ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

وزعموا أنَّ قوماً من العربِ قالوا: ﴿مُرَدِّفِيْنَ﴾[1]، أرادوا مُرْتَدِفينَ، فأدْغَمُوا (وأتْبَعُوا)[2] الرَّاءَ التي كان[3] يُلْقَى عليها حركةُ ما بعدَها أو تُحَرَّكُ لالتقاءِ السَّاكنين حركةَ الميمِ [4]. فقياسُ هؤلاءِ أن يقولوا: مُقُتِّلِينَ.

وكما حُذِفَتْ همزةُ الوصْلِ لتحرُّكِ ماله اجْتُلِبَتْ بالادغامِ، اجتلَبْتَها لسكونِ[5] ما سكن للادغامِ، فذلك[6] قولُك في تَدارأ: إدَّارأ، لما أدغمتَ التاءَ المقاربةَ للدَّالِ في الدَّالِ أُسْكنت[7] لأنَّ المُدْغَمَ لا يكونُ إلاَّ ساكناً فاجتلَبْت همزة الوصْلِ فقلتَ: ادّارَأ، وكذلك اطَّيَّرَ إذا أردت تَطَيَّرَ، وازَّيَّنَ إذا أردت تَزيَّنَ.

وفي التنزيل ﴿وازَّيَّنتْ﴾[8] و ﴿فادّارأتُم «فيها»﴾[9]، واسْمُ الفاعلِ مُدَّارِىءٌ ومُزَّيِّنٌ ومُطَّيِّرٌ.

---

(١) آية ٩/ الأنفال ٨ وتمامها: ﴿إذا تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكة مردفين﴾. وقد ذكر ابن جني في المحتسب ١/ ٢٧٣: أن الذي روى ذلك هو الخليل اذ سمع رجلاً من اهل مكة يقرأ «مردفين» قال: «واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: «مردفين» وقال آخر: «مردفين». قال أبو الفتح: أصله «مرتدفين» مفتعلين من الردف، فآثر إدغام التاء في الدال فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء، والدال، حرك الراء لالتقاء الساكنين: فتارة ضمها إتباعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعاً لكسرة الدال. وانظر أيضاً شواذ ابن خالويه ٤٩. والاية في سيبويه ٢/ ٤١٠.

(٢) الأصل: «فاتبعوا» وما أثبته أولى.

(٣) ص: «كانت».

(٤) ص: «بحركة الميم».

(٥) س: «بسكون».

(٦) غير الأصل: «وذلك».

(٧) ص، مجموعة م عداس: «سكنت».

(٨) آية ٢٤/ يونس ١٠.

(٩) آية ٧٢/ البقرة ٢. وتكملتها من ك، ص، انظر اتحاف فضلاء البشر ٨٥.

ولا تَلْحَقُ هذهِ الهمزةُ المضارعَ نحو ﴿تَذَّكَّرون﴾[1] ولا تُدْغَمُ[2] التَّاءُ فتقول: (اذَّكَّرون)[3].

وأما الادغامُ في المنفصلين فعلى ضربين:

أحَدُهُمَا: إدغامُ مِثْلٍ في مثلِه. والآخرُ: إدغامُ مُقَارِبٍ في مُقَارِبِهِ.

فإدغامُ المثْلِ في المثل كقولك[4]: فَعَلَ لبيدَ، و ﴿**يُمْسِكُ السَّماءَ أن تَقَعَ على الأرضِ**﴾[5] تَقولُ فَعَلَّبيدٌ[6] والادغامُ هُنا حَسَنٌ لتوالي خمسةِ أحرفٍ متحرِّكاتٍ وذلك مما لا يستحبُّونَهُ[7]، ألا تَرى أنَّه لا يتوالى في تأليفِ الشِّعْرِ خمسةُ أحرفٍ متحرِّكاتٍ.

// فإذا سكَنَ ما قبلَ الحرفِ المدغمِ في المُنْفَصِلَيْن فإنَّ السَّاكنَ يكونُ على ضربين: ١٨٤ ظ

أحدُهُمَا: أن يكونَ حرفاً لا مَدَّ فيهِ ولا لِينَ. والآخرُ: أن يكونَ الحرفُ فيهِ مَدٌّ ولينٌ.

---

(١) الأصل «يذكر» سهو. وقد تردد قوله تعالى﴿تذكرون﴾في مواضع عديدة من التنزيل انظر مثلاً الايات: ١٥٢ / الأنعام ٦ و٣، ٥٧/ ١ الأعراف ٧ و٣/ يونس ١٠ و٢٤، ٣٠/ هود ١١.

(٢) س، ص: «لا تدغم».

(٣) الأصل: «اذكر» سهو. وقد رجح ما أثبته، قول الجرجاني في المقتصد (٣١٨ و): «تذكرون بتخفيف الذال أصله تتذكرون بتاءين ثم تحذف احداهما تخفيفاً، فلو أدغمت هذه التاء فيه وأسكنت وقلبت كان ذلك ظلماً للكلمة، وإجحافاً بها، وجنساً من الجمع بين إعلالين، وذلك ما رفضوه، ورفضه القياس».

(٤) ص: «كقوله».

(٥) آية ٦٥/ الحج ٢٢.

(٦) اختلفت النسخ في كتابة هذه الجملة من حيث موضع الادغام ففي س، ص، ج ر: «فعل لبيد» وفي ع: فعلبيد، وما أثبته من الأصل وع.

(٧) غير الأصل، س: «ما لا يستحسونه»، س: «ما لا يستحقونه» تحريف.

فما لا مَدَّ فيهِ لا يجوزُ[1] الادغامُ في الحرفِ الذي بعدَهُ، وذلكَ نحو اسمِ موسى وقَوْمِ مالكٍ[2] ولا يجوزُ[3] الادغامُ فيقولُ: قوم مّالِكٍ[4]، لأنَّه لم يَبْلُغْ من قوةِ المنفصلينِ أن يُحرِّكَ (لهمـا)[5] السَّـاكِنُ، كمـا كانَ ذلكَ في المتَّصِلَيْنِ نحـو اسْتَعَدَّ، لأنَّكَ في المنفصلينِ بالخيارِ بينَ الادغامِ[6] وتـركِه، والمتَّصِـلانِ ليسَ فيهما إلاَّ الادغامُ.

وقد شَذَّ حرفٌ في الأسماءِ الأعلامِ، والأعلامُ يجوزُ فيها كثيرٌ مما لا يجوزُ في غيرِها قالوا[7]: عَبُشَّمْسٍ يريدونَ: عَبْدُ شَمْسٍ، فأدغموا الـدّالَ في السِّينِ وحرَّكوا الباءَ السَّاكِنَةَ بالضَّمَّةِ التي كانتْ على الدَّالِ للاعرابِ.

ومما يجري مجرى ما لا مَدَّ فيه قولُكَ: مررتُ بعَـدُوٍّ وَليدٍ وَولِـيٍّ يزيد لا يجوزُ الادغامُ فتقولُ: بِعدُوْ وَّليد (ولا ولي يَّزيد)[8] لأنَّ الادغامَ قد ذهبَ بالمدِّ من واوِ فَعُولٍ حتى صارَ بمنزلةِ غيرِه. ولذلكَ جازَ أن يَقَعَ لَيًّا في القوافي مع (ظَبْيًا)[9]، فلو أدْغَمْتَ عدوَّ وَلِيدٍ لأعدْتَّ إلى واوِ فَعُولِ المَدَّ الذي كانَ ذَهَبَ منهُ، فكانَ ذلكَ

---

(١) ع: «فلا يجوز».

(٢) غير الأصل: «قرم مالك» ويطرد هذا الخلاف كل المواضع التي سيرد فيها. وقد استعمل سيبويه، «قرم موسى» انظر الكتاب ٢/ ٤١١.

(٣) ك: «لا يجوز».

(٤) كتب فوق حرف الميم من الكلمتين في ك، ل كلمة «مدغم» بخط صغير اشارة الى النطق بالادغام.

(٥) سقطت «لهما» من الأصل.

(٦) ص: «من» الادغام.

(٧) ك، ل: «فقالوا».

(٨) تكملة من ص، واثباتها أولى.

(٩) الأصل: «طيا» تحريف. وفي المقتصد (٣٢٥ و) لم يجمعوا بين الألف وواحـدة من اختيهـا في الردف، فلم يأت «فعال» مع فعيل أو فعول كما جاز فعيل مع فعول كصدود في قافية وعمـود في أخرى، لأن الألف أمد نفساً من صاحبتها، فلما لم يلزم اعادة الياء المدغمة في نحو «ليا» وجاز معه ظبيا في القافية علمنا أنه قد جرى عن المد بالادغام، وصار كالياء من ظبـى والميم من رمـى في التجريد منه «وليا» مع ظبيا هو المستقيم الحسن حتى لو خالفت بين بيتين في حرف الروي».

يكونُ أكثرَ من تحريكِ السَّاكنِ من قَوْمِ مالكٍ ألا تَرَى أنَّ حرفَ المدِّ يكونُ عِوَضاً ١٨٥ ،
من حذفِ الحَرفِ المتحرِّكِ من بناءِ الشِّعْرِ في نحوِ[1] : / /

[٢٤٨] وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[2].

والحركةُ لا تَسدُّ هذا المَسَدَّ فإذا كَرِهوا الحركةَ في قومِ مَالِكٍ فينبغي أنْ يكونوا[3] لما هو أكثرُ (عندَهم)[4] منها أكْرَه.

وأمّا ما كانَ من المنفصلينِ قبلَ الحرفِ المدغَمِ منه حرفُ مَدٍّ، فإنَّ الإدغامَ فيه جَائِزٌ لأنَّ المدَّ الذي فيهِ عِوَضٌ من الحركةِ فيصيرُ بمنزلةِ ما كانَ الحرفُ الذي قَبْلَهُ متحرِّكاً، وذلكَ قولُكَ: المالُ لَّكَ، وعُوْدْ دَّاوُدَ، و﴿قيلَ لَّهم﴾[5]وقد أدْغَمُوا أيضاً نحو ثَوْبْ بَّكْرٍ[6]، لأنَّ هذا في المنفصلِ مثل أُصَيْمَّ ومُدَيْقٌّ في المتَّصِلِ، فهذا إدغامُ الأمثالِ في[7] المتَّصِلَةِ والمنْفَصِلَةِ وبَقِيَ ذِكْرُ إدْغامِ المُتَقَارِبَةِ.

---

(١) هنا ينتهي السقط في ف المشار اليه في الصفحة ٦٠٣ هامش ٧.

(٢) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي (واسمه ظالم بن عمرو بن جندل)، وينسب أيضاً لمولود العنبري:

فما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

الشاهد فيه قوله «بلبيب» أتى بياء ساكنة قبلها كسرة فأوقعها حرف الروي وكانت ردفا له لا يجوز في موضعها الا الواو اذا كانت بمنزلتها. ديوانه ق ٦٨/ ٤ ص ٩٩ ومنسوب له في القيسي ١٩٧، و شواهد المغني ١٨٤ (نسب هنا كذلك لمولود العنبري).

وهو غير منسوب في: سيبويه والشنتمري ٢/ ٤٠٩، السيرافي (٥٢٨ نحو) ٦/ ٤٧٥، الاقتضاب ٤٠١، شروح سقط الزند (عن البطليوسي) القسم الثالث /١١٤٨، مغني اللبيب ١/ ١٩٨.

(٣) س: «أن يكون» سهو.

(٤) تكملة من غير الأصل. واثباتها أبين، وهي في س: منها «عندهم».

(٥) ورد قوله﴿قيل لهم﴾ في التنزيل كثيراً انظر مثلاً الآيات: ١١، ١٣، ٥٩، ٩١، ١٧٠، ٢٠٦ من سورة البقرة/ ٢ و١٦٧/ آل عمران ٣ و٦١، ٧٧/ النساء ٤.

(٦) كتب فوق الباء من الكلمتين في كل من ك، ل كلمة «مدغم» بخط صغير اشارة إلى قراءتها بالادغام وفي ف: ثوب بكر «وحبيب بكر» زيادة.

(٧) سقطت «في» في ص.

بابُ (ادغامِ)[1] الحروفِ المتقاربةِ في مُقاربها

الحروفُ المتقاربَةُ في الادغامِ كالحروفِ الأمثالِ[2] في أنَّها تكونُ مُتَّصِلَةً ومنفصِلةً. والمقارِبُ[3] إذا كانَ مُتَّصِلاً والأوّلُ منهما متحرِّكٌ لم يُدْغَمْ في مُقاربِهِ كما يدغمْ في الأمثالِ[4]، وذلكَ مثلُ عَتَدٍ ووَتَدٍ. ومَنْ قالَ: وَدٌّ أسْكَنَ العينَ كما يُسْكِنُ في فَخِذٍ، فلمَّا[5] أسْكَنَ[6] أدغمَ.

والأكْثرُ في هذا أن لا يُدْغَمَ للالتباسِ بالمُضاعَفَ، ألاَ تَرى أنَّهُمْ قالوا: كُنْيَةٌ وقِنْوٌ[7]، وشَاةٌ زَنْماءُ وغَنَمٌ زُنْمٌ، فبيَّنوا ذلكَ كلَّهُ ولم يُدْغِموا.

١٨٥ ظ وقالوا: وَطَدَ يَطِدُ// وَوَتَدَ يَتِدُ، فلم يُدْغِموا لتَحرّكِ الحرف الأوّلِ، لأنَّهُ[8] لو أدْغَمَ لقالَ[9] في يَتِدُ: تَدُّ فيوالي بين إعلالين[10].

ومن ثَمَّ قالوا: وَدِدْتُ أوَدُّ، فَبَنَوا الفِعْلَ على فَعِلْتُ ليكونَ المضارعُ على يَفْعَلُ مثل يَوْجَلُ، فلا يَلْزَمُ فيهِ حذفُ الفاءِ ولو بَناه على يَفْعِـلُ لكانَ يَدُّ فيتوالَـى إعلالانِ.

وقالوا في مصدرِ وَطَدَ يَطِدُ وَوَتَدَ يَتِدُ: طِدَةً وتِدَةً. وكَرِهوا وَطْداً ووَتْداً لأنَّهُ إنْ بُيِّنَ ثَقُلَ وإنْ أُدْغِمَ التَبَسَ.

---

(١) سقطت «ادغام» من الأصل، مجموعة م، واثباتها أبين.

(٢) ص: «كالأمثال» بدل «كالحروف الأمثال».

(٣) غير الأصل: «فالمقارب».

(٤) ف: «كما كان في الامثال».

(٥) هنا يبدأ سقط في ل سببه فقدان الورقة [٣٤٦] وهي تقابل في الأصل من سطر ١٧ ص [١٨٥ و] الى سطر [١٦/ ١٨٦ و].

(٦) ك: سكن.

(٧) إص: «وقنوة».

(٨) ك: «لتحرك الأول، ولأنه».

(٩) ص «لقالوا» سهو.

(١٠) اص: «بين» «الإعلالَيْن».

ولا تدغمُ الهمزةَ في مِثْلَها، لأنَّهما إذا اجْتَمَعَتَا أَلْزَمتِ[1] الثانيةُ القَلْبَ، فإذَا قُلِبَتْ إلى الياءِ أو الواوِ[2] أو الألفِ لم يَجُزْ إدغامُ الهمزةِ[3] فيها، لأنَّ الياءَ والواوَ ليستَا من[4] أمثالِهَا ولا مُقَارِبيها[5]. والألفُ لا تُدْغَمُ في الهمزةِ[3] كما لم تُدْغَمْ في مثلِهَا ولا تُدْغَمُ في الهاءِ أيضاً ولا الهاءُ فيها.

والياءُ لا تُدْغَمُ في الجيمِ وإن قَارَبَتْهَا، ولا الـواوُ في الميمِ، ولا تُدْغَـمُ واحدةٌ منهما في مقارِبِها ولا مقارِبُهَا فيها، لأنَّ ما فيها من اللّين قد[6] بَاعَدَ بينَ ما هو[7] من مخارِجِها[8]، كما قَرَّبَ بينَ الياءِ والواوِ مَعَ تراخِي مَخَارِجِهَا وتَبَاعُدِهَا[9] حتى وقعَ الإدغامُ فيهَا[10].

ومما لا يُدْغَمُ في مُقَارِبِهِ ويُدْغَـمُ مقارِبُـهُ فيهِ الميمُ والـرّاءُ والفـاءُ والشّينُ والضّادُ[11]. وكذلكَ كلُّ حرفٍ فيهِ زيادةُ صوتٍ لا يُدْغَمُ فيما هو أنْقَصُ صَوْتاً// منه ١٨٦ لما يَلْحَقُ المُدْغَمَ[12] من الاختلالِ لذَهَابِ ما يَذْهَبُ منه في الصَّوْتِ[13]. تقـولُ: أكرِمْ بَكْرا، فلا تُدْغِم الميمَ في الباءِ لما في الميمِ من الغُنَّةِ. وتقولُ: إصحَـبْ

---

(١) ص: «لزم»، ف: «لزمت».

(٢) ك: إلى الواو أو الياء.

(٣ - ٣) ساقط في ف بسبب انتقال النظر.

(٤) سقطت: «من» في س.

(٥) ك، ج ر: «ولا مقاربها» س، ص: «ولا مقاربتها».

(٦) سقطت «قد» من ك، ع، ج ر، ف.

(٧) ص: «مما هو» بدل: «بين ما هو».

(٨) العبارة في ف: «باعد بينهما وبينَ ما هو من مخارجهما».

(٩) غير الأصل: «مخارجهما وتباعدهما».

(١٠) غير الأصل، س «فيهما».

(١١) وردت في ص، ف زيادة بعد انتهاء تعداده لهذه الحروف وهي قوله «يجمعها ضم شفر» وأرجح أن تكون من النساخ.

(١٢) هنا يبدأ سقط آخر في ف.

(١٣) ع: «من» الصوت.

مَطَراً، فتدغمُ الباءَ في الميمِ ، وكذلكَ تقولُ[1]: اعْرِفْ بَكْراً، فلا تُدْغِمْ الفاءَ في الباءِ [2] لأنَّها انحدرتْ إلى الفَمِ حتّى قارَبَتْ مخرجَ (الثَّاءِ) [3] وتقولُ: اذهبْ فيّ ذلكَ [4] فتدغمُ الباءَ في الفاءِ (و) [5] على هذا القياسِ الحروفُ الأخَرُ.

وحروفُ الحَلْقِ التي تُدْغَمُ، الهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ، فما كانَ منها أدخلَ في الحَلقِ لم يُدْغَمْ فيهِ إلاّ (خرج)[6] في الفَمِ ، فالهاءُ تُدْغَمُ في الحاءِ نحو أجْبَهْ حَمْلاً[7]، لأنَّ الهاءَ أدخلُ في الحلقِ .

والحاءُ أشَدُّ خُروجاً من الحَلْقِ إلى الفَمِ فلذلكَ أُدْغِمَتِ الهاءُ في الحَاءِ، ولم تُدْغَمِ الحاءُ في الهاءِ في نحو امْدَحْ هِلالاً[8].

ولا تُدْغَمُ العَيْنُ في الهاءِ لأنَّ العينَ أقربُ إلى الفمِ ، فإنْ أُوثِرَ الادغامُ أُبْدِلَ[9] من الهاءِ الحاءُ، ومن العينِ أيضاً الحاءُ فإدْغِمَ الحاءُ في الحاءِ. وتقولُ[10] في أجْبَهْ عِنَبَهُ[11]: أُجْبَحِّنَبَهُ فتُحوِّلُ العينَ حاءاً. وتُدغِمُ الهاءَ فيها بعدَ قَلْبِها حاءاً. وتقولُ: اقْطَعْ حَمْلاً، (فَتُدْغِمُ)[12]العينَ في الحاءِ، ولا تدغم الحاءَ في العينِ ،

---

(١) سقطت «تقول» في ص.

(٢) ع: «إلى» الباء.

(٣) كذا في ص، ج ر. وفي الأصل وبقية النسخ: «التاء» تصحيف. وفي سيبويه ٢/٤١٨: «والفاء لا تدغم في الباء لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، وانحدرت الى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء».

(٤) هنا ينتهي السقط في ل المشار اليه في الصفحة ٦٢٠ هامش ٥.

(٥) سقطت «و» من الاصل. والسياق يقتضيها.

(٦) غير الأصل، س: «الا دخل» سهو.

(٧) انظر سيبويه ٢/٤١٢.

(٨) المرجع السابق.

(٩) ص: فإن آثر الادغام أبدل.

(١٠) ك: «تقول»، ص «فتقول».

(١١) انظر سيبويه جـ ٢/٤١٣.

(١٢) الأصل: «وتدغم» وما أثبته أولى.

كما أدغمتَ العينَ في الحاءِ[١]، لأنَّ الحاءَ أدخلُ في الفمِ ولكن تقولُ: إمْدحَّرفه[٢]، في امْدَحْ عَرَفَهْ، فتَقْلِبُ العينَ حاءً[٣].

// وتُدغمُ الغينَ في الخاءِ في[٤] ادْمَغْ خَّلفاً[٥] والخاءُ في الغين، نحو[٦] ١٨٦ اسْلَخْ غَّنَمَك[٧]. والبيانُ في هذا (و)[٨] فيما قَبْلَهُ من الغَيْنِ مع الخاءِ[٩] أحسنُ. والقافُ[١٠] مع الكافِ: الحقْ[١١] كلَدة، تُبيَّنُ وتُدْغَمُ[١٢]، وكذلك الكافُ مع القافُ: إنْهَكْ[١٣] قَّطَنا[١٤].

بابُ النُّون في الادغام وغيره

وللنُّونِ[١٥] أربعُ أحوالٍ: تُدْغَمُ وتُقْلَبُ وتُخْفى[١٦] وتُبَيَّنُ. فالحروفُ التي

---

(١) هنا ينتهي السقط في ف المشار اليه في الصفحة ٦٢١ هامش ١٢.

(٢) كتبت في ص «امدح حرفة» انظر سيبويه جـ ٢/٤١٣.

(٣) سقطت «حاءا» في ف.

(٤) ف: «فتقول» في. وفي غير الأصل، ل، ف «نحو» بدل «في».

(٥) كتبت في: ل كلمة «مدغم» بخط صغير فوق الغين والخاء من الكلمتين وكتابتهما في سيبويه ٢/٤١٣: «ادمخلفا».

(٦) س: «في» نحو.

(٧) كتبت في ل كلمة «مدغم» بخط صغير فوق الخاء والغين من الكلمتين، وكتابتهما في سيبويه ٢/٤١٤: «أسلغنمك». وفي ص: «اسلخ غنمه».

(٨) سقطت (و) من الأصل والسياق يقتضيها.

(٩) غير الأصل، ل، ج ر، ف: «من العين مع الحاء» وكلا الوجهين جائز. قال سيبويه في ٢/٤١٣: «الغين مع الخاء البيان أحسن، الإدغام حسن. وذلك قولك: أدمخلفا كما فعلت ذلك في العين مع الحاء».

(١٠) ل: «القاف».

(١١) ص: «نحو» الحق..

(١٢) انظر سيبويه ٢/٤١٤.

(١٣) ص: «في» انهك...

(١٤) الادغام عند سيبويه في القاف مع الكاف: البيان حسن والادغام حسن، وفي الكاف مع القاف: البيان أحسن والادغام حسن، انظر المرجع السابق.

(١٥) ص: «للنون».

(١٦) س: «وتخفى وتقلب».

تُدْغَمُ النُّونُ فيها الرّاءُ واللامُ والميمُ والواوُ والياءُ [١] . وذلك [٢] قولُكَ: مَنْ رَّاشد؟ ومَنْ لَّكَ؟ ومَنْ يَّقولُ؟ ومَنْ وَّاقدٌ؟ [٣] . تُدْغَمُ بِغُنَّةٍ وبغيرِ غُنَّةٍ.

وتُقْلَبُ ساكنةً قبلَ الباءِ ميماً، وذلك [٤] شَمْبَاءُ وعَمْبَرُ [٥] ، فإذا تحرَّكَتْ في نحوِ الشَّنَبِ لم تُقْلَبْ.

وتُخْفَى مع سائر حروفِ الفم ولا تُتَبَيَّنُ [٦]، ويكونُ مخرجُها معَها في الخياشيمِ وذلكَ نحو﴿مَنْ قَتَلَ﴾[٧]؟و﴿مَنْ كَفَرَ﴾[٨]؟ومَنْ جابرٌ؟ قالَ أبو عثمانَ: وبيانُهَا[٩] مع حروفِ الفمِ لَحْنٌ. وهي مع حروفِ الحلْقِ تُبَيَّنُ (و)[١٠]مَخْرَجُهَا من الفَمِ وذلكَ نحو مَنْ هانىء؟ ومَنْ عابدٌ؟[١١]و ﴿من أجلِ ذلِكَ﴾[١٢].

وقد أخفاها قومٌ مع الخاءِ والغَيْنِ كما أَخْفَوْهَا مع حروفِ الفَمِ لقربِ هذين

---

(١) وردت زيادة في: ص، ف، بعد انتهائه من تعداد هذه الحروف وهي قوله: «يجمعها لم يرو» وأرجح أن تكون كسابقتها، من النساخ. انظر ص ٦٢١ هامش ١١.

(٢) ص: «نحو» بدل «وذلك».

(٣) في الأمثلة الأربعة كتبت في ل كلمة «مدغم» بخط صغير فوق النون من «من» والحرف الذي بعده من الكلمة الأخرى.

(٤) ع: وذلك «قولك» وفي ف: وذلك «نحو».

(٥) ك، ص، ج ر، ف: «شنباء وعنبر» على قصد النطق بها قبل الادغام. انظر سيبويه ٢/ ٤١٤.

(٦) ج ر، مجموعة م: «ولا تبين».

(٧) انظر آية ٩٢/ النساء ٤ وآية ٣٢/ المائدة ٥، وقد وردت في ك، ج ر﴿منقبل﴾. وقد ورد هذا أيضاً في التنزيل كثيراً انظر مثلاً الايات ٢٥، ٨٩، ٩١، ١٠٨، ٢٣٧، ٢٥٤ من سورة البقرة ٢، والايات ٤، ٩٣، ١٤٣، ١٦٤/ آل عمران ٣.

(٨) تردد قوله﴿من كفر﴾في التنزيل مرات عديدة. انظر مثلاً الآيات ١٢٦، ٢٥٣، البقرة ٢، ٩٧/ آل عمران ٣، ١٠٦/ النحل ١٦، ٥٥/ النور ٢٤.
وقد وردتا في ع: «من كفر ومن قتل».

(٩) ف: بيانها.

(١٠) سقطت «و» من الأصل، والسياق يقتضيها.

(١١) ص: «ومن عايد»، ف: «من هاد ومن عاد».

(١٢) آية ٣٢/ المائدة ٥.

الحرفين من الضَّمِّ فقالوا: مُنْخُلٌ ومُنْغَلٌ فأخفوهَا والأكثرُ البيانُ[1]. ولا يُدْغَمُ شيءٌ من هذهِ الحروفِ التي أُدْغِمَتْ النُّونُ فيهن// في النُّون الا اللاّمُ فإنَّها تُدْغَمُ فيها في نحو هل نَرى؟ هَنَّرى[2]؟ ١٨٧ و

بابُ الادغامِ في حروف[3] طَرَفِ اللسانِ وأصولِ الثَّنايا

وهي الطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ والصَّادُ والسِّينُ والزّايُ والظَّاءُ والثَّاءُ والذَّالُ. فالطَّاءُ والدَّالُ والتَّاءُ[4] من مخرجٍ واحدٍ، ويُدْغَمُ بَعْضُهُنَّ في بعضٍ.

فالطَّاءُ في الدَّالِ نحو[5]: اضْبِطْ دَّلَمَا[6]، تُدغِمُ وتُبَقِّي الإطباق كما أبقيتَ الغُنَّةَ في النُّونِ وهو[7] أقيسُ، وإنْ شئْتَ أذهبْتَهُ كما أذهبتَها. والدَّالُ في التَّاءِ: انْقُدْ تّلْكَ[8]. والتَّاءُ في الدَّالِ انْعَتْ دُّلاَما[9]. ويُدْغَمْنَ في الظَّاءِ والثَّاءِ والذَّالِ[10]. وتُدْغَمُ الظَّاءُ والثَّاءُ والذَّالُ[11] فيهِنَّ، تقولُ[12]: أيقِظْ تَّابِتاً، فَتُدْغِمُ الظَّاءَ في التَّاءِ وتُبَقِّي الإطباقَ. وتقولُ: انْقُذْ ذّلكَ[13] فَتُدْغِمُ الدَّالَ في الذَّالِ وانْقِذْ دّاعِراً فَتُدغِمُ الذَّالَ في الدَّالِ، وعلى هذا ادغامُ سائر الحروف.

---

(١) قال سيبويه في ٢/ ٤١٥ عن بيانها: «هذا الأجود الأكثر».

(٢) سقطت «هنرى» في غير الأصل، ف.

(٣) سقطت «حروف» في ف.

(٤) ف: «والتاء والدال».

(٥) سقطت «نحو»، ع، ف.

(٦) ك، س: اضبط دلاما» وقد كتبها سيبويه في ٢/ ٤١٨ اضبد لما.

(٧) ص، ف: «وهذا».

(٨) ص، ف: «نحو» انعقد تلك.

(٩) ص: «انعت دلما».

(١٠) ف: «والذال والثاء».

(١١) ع: «والدال» تصحيف.

(١٢) س: «وتقول».

(١٣) س، ج ر: «انقد ذاك».

وتُدْغَـمُ هذه الحـروفُ[1] السِّتَّـةُ في الصَّـادِ والسِّين والـزَّاي، ولا تُدْغَـمُ الصَّـادُ [2] والسِّينُ والـزَّايَ في هذِهِ الحـروفِ لأنَّ ما فيهِ [3] من الصَّـفِيرِ يَذْهَبُ بالإدغامِ [4] .

كما لم تُدْغَمُ الرّاءُ في اللاَّمِ لذهابِ ما فيها من التَّكريرِ.

ولكنْ كلُّ واحدٍ من الصَّادِ والسِّينِ والزَّاي يُدْغَمُ في الآخَرِ، تقولُ: أوْجزْ صَّابراً [5] فَتُدْغِمُ الزَّايَ في الصَّادِ، وافْحَصْ زَّردَةَ [6]، فَتُدْغِمُ الصَّادَ // في الزَّاي[7] وتُبَقِّي الإطباق ورُزْسَّلَمَةً [8] فَتُدْغِمُ الـزَّاي في السِّينِ[7] ، واحْبِسْ زَّرَدَةً [9] فَتُدْغِـمُ السِّينَ في الزَّاي، وتُدْغِمَ الطَّاءَ والتَّاءَ والدَّالَ والظَّـاءَ والثَّـاءَ والـذَّالَ في الضَّـادِ، ويُدْغَمْنَ أيضاً في الشِّينِ ، وذلك نحو[10] اضْبطْ ضَّرَمَة واحْفَظ ضَّرَمَةَ واضْبَطْ شنباءَ، وذلكَ أنَّ الضَّاد والشِّين اسْتَطَالَتَا حتى اتَّصلَتا بمخارجِ هذهِ الحروفِ.

ظ ١٨٧

وقالوا: عَاوِدْ شَّنْبَاءَ[11]، فأدغموا الدَّالَ في الشِّينِ ولا تُدْغَمُ الصَّادُ والـزَّايُ والسِّينُ في الضَّادِ ولا في الشِّينِ ولا يُدْغَمانِ فيها.

وتقولُ في مُفْتَعِلٍ من الظُّلمِ : مُظْطَلِمٌ فَتُبْدلُ من ياءِ مُفتَعِلٍ الطَّاءَ لتوافِقَ الظَّاءَ في الاطباقِ ، ويجوزُ أنْ تُدْغِمَ الظَّاءَ فتقولُ: مُطَّلِمٌ، وقد قالوا مُظَّلِمٌ، فأُبْدِلَ

(١) ص: «سائر» هذه الحروف.
(٢) ك: «الضاد» تصحيف.
(٣) ص: «ما فيها».
(٤) سقطت «بالادغام» في ج ر.
(٥) كتبها سيبويه في ٢/ ٤١٨ : «أو جصا برا».
(٦) كتبها سيبويه في ٢/ ٤١٨ : «أفحز ردة».
(٧ ـ ٧) ساقط في س.
(٨) كتبها سيبويه في ٢/ ٤١٨ : «ورسلمة».
(٩) كتبها سيبويه في ٢/ ٤١٨ : «وأحبز ردة».
(١٠) سقطت «نحو» في ع، ف.
(١١) ص: «عاود سسا» تحريف.

من تاءِ الافتعالِ الظَّاءُ، كُرِهَ أنْ يُدْغَمَ الأصْلُ في الزّائدِ، وعلى هذا قالوا: مُثَّرِدٌ[1]، ومن لم يُبْدل قالَ: مُتَّرِدٌ[1].

وفي مُفْتَعِلٍ من الصَّبْرِ مُصْطَبِرٌ. ولا يجوزُ أن تُدْغَمَ الصَّادُ في الطَّاءِ كما أُدْغِمَتِ الطَّاءُ والظَّاءُ فيها حيثُ قُلْتَ: مُطَّلِبٌ ومُظَّلِمٌ[2]، ولكنْ مُصَّبِرٌ[3]. وعلى هذا قرأهُ من قَرَأ: ﴿إنْ يَصَّلِحَا﴾[4] إنَّما هوَ يَفْتَعِلانِ من الصُّلْحِ.

وتقولُ في (مُفْتَعِلٍ من السَّمْعِ: مُسْتَمِعٌ)[5]، ولا تُدْغِمُ السِّينَ في التَّاءِ، كما لم تُدغِمِ الصَّادَ في الطَّاءِ والظَّاءِ، فإنْ أدغمتَ قلتَ: مُسَّمِعٌ. ومَنْ قالَ: مُتَّرِدٌ، لم يَقُلْ: مُتَّمِعٌ، لذَهابِ الصَّفيرِ//من السِّينِ إنْ أُدْغَمْتَ. ١٨٨

ومُفْتَعِلٌ من الزَّينِ: مُزْدَانٌ، تُبْدِلُ من التَّاءِ الدَّالَ لتوافِقَ الزّايَ في الجَهْرِ، كما أُبْدِلَتْ منها بعد الطَّاءِ والظَّاءِ والضَّادِ[6]، الطَّاءُ[7] لتوافقهُنَّ في الإطباقِ. فإنْ أدْغَمْتَ قلت: مُزَّانٌ، كما قلتَ: مُسَّمِعٌ ومُصَّبِرٌ.

ولامُ المعرفةِ تُدْغَمُ في ثَلاَثَةَ عَشَرَ حَرْفاً، لا يجوزُ مَعَهُنَّ إلاّ الادغامُ لكَثْرةِ

(١ ـ١) ساقط في ف.

(٢) ع: «مطلم ومظلم»، ف: «مظلم ومطلب».

(٣) قال الجرجاني في المقتصد (٣٣٤ ظ): ان اردت الادغام في مصطبر فاقلب الطاء صاداً كما قلبت في مضطلم الطاء ظاءاً اتباعاً للزائد الذي هو الثاني الأول الذي هو الأصل، فتقول: مصبر، وتدغم الصاد في مثلها.

(٤) آية ١٢٨/ النساء ٤: وهذه القراءة لعاصم الجحدري. قال ابن جني: آثر الادغام فأبدل الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصلحا، ولم يجز أن تبدل الصاد طاء لما فيها من امتداد الصفير، ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيهاوالظاء واختيها يدغمن في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن. ولذلك لم يجز (الا أن يطلحا) وجاز يصلحا (المحتسب ١/ ٢٠١). انظر ايضاً: شواذ ابن خالويه ص ٢٩، اتحاف فضلاء البشر ١١٧.

(٥) كذا في ج ر، وفي ك، س: «وتقول: مستمع» وفي الأصل وبقية النسخ: «وتقول: في مستمع: مسمع» وهو سهو. بدليل قوله بعد ذلك: ولا تدغم السين في التاء... الخ.

(٦) ف: الضاد والظاء.

(٧) سقطت «الطاء» في ص، ف.

لامِ المعرفةِ[1] في الكَلامِ . وهذهِ الحروفُ أحَدَ عَشَرَ حَرْفاً منها من حروفِ طرفِ اللّسانِ، وحرفانِ يخالطانِ طَرفَ اللّسانِ.

والأحد عَشَرَ حرفاً: النُونُ والرَّاءُ والدَّالُ والتَّـاءُ والصَّـادُ والطَّـاءُ[2] والـزَّايُ والسِّينُ والظَّاءُ والثَّاءُ والذَّالُ[3]، واللّذانِ (خَالَطَاهَا)[4] الضَّـادُ والشِّينُ. وذلك أنَّ الضَّادَ والشِّينَ اسْتَطَالَتا حتى اتَّصَلَتا بمخارجِ هذهِ الحروفِ.

تَمَّ الكتابُ، وللهِ الحمدُ والشُكْرُ، وهو حَسبنا
ونِعْمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على نَبيِّهِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ
تَسْليماً، وكانَ الفَرَاغُ منْه يومَ الجُمُعَةِ السَّادسِ من المُحَرّمِ،
سنةَ خمسٍ وخمسمائة من نسخةٍ بِخَطِّ العبدي مقروءةٍ
على الفارسي، تاريخُهَا الأرْبعَاءُ لخمسٍ بقيْنَ من
شهرِ ربيعِ الأوّلِ، سنة ستٍ وسَبْعينَ وثلثمائة
وكتَبه جعفرُ بنُ عَبْدِالله بنُ مُحَمّدِ بنُ عليّ بنُ زيادٍ، رحِمَ
اللّهُ من دَعَا له ولِقَارِئِهِ بالتَّوبَةِ والمغْفِرَةِ، آمين[5]

---

(١) ص: «لام التعريف».

(٢) ص: «والطاء والصاد».

(٣) ف: «والذال والثاء».

(٤) الأصل: «خالطانها» سهو، ص، ع: «خالطاهما».

(٥) اختلفت النهايات التي ختمت بها النسخ. وهي في جملتها تنص على أسماء كاتبيها وتاريخ كتابتها، كما هو مبين في وصف النسخ.

الفهـارس الفنية



فهـرس الآيـــات

ملاحظـــات:

(١) وضعت بين قوسين ما أورده أبو علي في الكتاب من الآيات أو أجزائها، والذي أثبته في متن التحقيق.

(٢) اكتفيت بتكملة أول آية فقط من الآيات التي أشـرت إليها في هـوامش التحقيق للأجزاء المشتركة وبين عدة آيات.

آل عمران(٣)

رقم الآية	الآية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٦١	قل انني هداني ربي إلى صراط مستقيم (دينا قيما)، مِلَّةَ ابراهيم، حنيفاً وما كان من المشركين.	٥٩٧
	سورة الأعراف (٧)	
١٠	ولقد مكنّاكُم في الأرض، (وجعلنا لكم فيها معايش) قليلا ما تشكرون.	٥٩٤
٣٠	فوسوسَ لهما الشيطانُ ليبدي لهما (ما وُورى عنهما من سوءاتهما)، وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرةِ إلا أن تكونا مَلكين أو تكونا من الخالدين.	٥٨٠
٧٨و٩١	فأخذتهم الرجفة، (فأصبحوا في دارهم جاثمين).	٣٨٧
١٠١	تلك القُرى نقص عليك من أنبائها، ولقد جاءتهم (رُسُلُهم بالبيّنات)، فما كانوا ليؤمنوا بما كذّبوا من قبل، كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين.	٢٢٣
١٤٦	سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغيرِ الحق، (وان يَروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلا)، وان يروا سبيل الغيّ يتخذوه سبيلا، ذلك بأنهم كذّبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين.	٤٠٤
١٦٠	وقطّعناهم (اثنتي عشرة أسْباطا أُمما)، وأوحينا إلى موسى إذ استسقاهُ قومه، أن اضرب بعصاكَ الحجَر، فانبجَسَتْ منه اثنتا عشرةَ عينا، قد عَلِمَ كل أناس مشربَهم وظلّلْنا عليهم الغَمامَ، وأنزلنا عليهم المنَّ والسلوى، كلوا من طيبات ما رزقناكم وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون.	٢٧٥
	سورة الأنفال (٨)	
٩	إذ تستغيثونَ ربكم فاستجاب لكم أني ممدّكم بألفٍ من الملائكة (مردفِين).	٦١٦
٢٤	يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يُحييكم، واعلموا أن الله (يحول بينَ المرءِ وقلبهِ)، وأنّهُ إليه تُحْشَرون.	٣٦١
٥	(وما كان صلاتهم عند البيت إلا مُكاءً) وتصدية فذوقوا العذابَ بما كنتم تكفرونَ.	٣٥٤

رقم الاية	الاية واسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
٣٥	فلا تَهنوا وتدعوا إلى السلم (وأنتم الأعلون، والله معكم) ولن يَتِركم أعمالكم.	٢٤٥، ٣٣٥، ٤٥٥

سورة الحجرات (٤٩)

١٤	(قالت الأعرابُ) آمنّا، قل: لم تؤمنوا ولكن قولوا: أسلمنا ولما يدخل الايمانُ في قلوبكم وإنّ تُطيعوا الله ورسوله لا يَلِتْكم من اعمالِكم شيئاً، إن الله غفور رحيم.	٣١١، ٣٥٤

سورة ق (٥٠)

٨	(تبصرةً وذكرىَ لكلّ عبدٍ منيب).	٣٣٠
١١	رِزْقاً للعباد (وأحيينا به بلدةً ميتاً)، كذلك الخُرُوج.	٤٨٢
٢٥و٢٦	مَنّاع للخيرِ مُعْتَدٍ (مريبٍ * الذي جَعَلَ مع اللهِ) إلهاً آخر فالقياه في العَذابِ الشديدِ.	١٩٦

سورة النجم (٥٣)

٢٢	(تلكَ إذاً قسمةٌ ضيزى).	٣٣٠ و٦٠٩
٥٠	وأنّهُ أهلكَ (عاداً الأولى).	٢٣١

سورة القمر (٥٤)

٧	خُشَّعاً أبصارُهُم يَخرجونَ من الأجداثِ (كأنَّهم جَرادٌ مُنْتَشِرٌ).	٣٦٥
١٢	(وفجرّنا الأرضِ عيونا) فالتقى الماءُ على امرٍ قد قُدر.	٣٦٥
٢٠	تنزِعُ الناسَ كأنهم (أعجازُ نخلٍ مُنْقَعِر).	

سورة المجادلة (٥٨)

٧	الم تَرَ أن اللهَ يعلم ما في السماوات وما في الأرضِ، (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابُعُهم ولا خمسةٍ) إلا هو سادسُهم، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معَهم أينَ ما كانوا ثم ينبِّئُهم بما عملوا يومَ القيامةِ، إنَّ اللهَ بكلِّ شيءٍ عليم.	٢٨٠ و٣٢٧

* * *

فهرس الشعر والرجز

ملاحظات:

(١) وضعت بين قوسين اسم الشاعر الذي لم يذكره أبو علي في الكتاب وذكرته في المراجع الأخرى.

(٢) وضعت علامة (*) أمام كل شاهد لم يرد في الكتاب تاماً، وأتممته من المراجع الأخرى.

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
		الهمزة		
١٧٨	رواء	الوافر		٤٣٦
		الباء		
٩	القصبا	الرجز	(ربيعة بن أبي صبح، أو رؤبة)	٢٠٥
* ١٨	نجيب	الطويل	(العجير السلولي، أو المخلب الهلالي)	٢٢٤
١٩	عجبه اضربه	الرجز	(زياد الأعجم)	٢٢٨
٢٠	ملكذب	المنسرح		٢٣١
٣٧	الاهاضب	الطويل	(صخر الغي، أو أبو ذؤيب)	٢٨٨
* ٥٠	أقاربه	الطويل	(الفرزدق)	٣٠٧ و٥٦٤
٥٧	أودى بها	المتقارب	(الأعشى)	٣١٢

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٧٧	كوكب	الطويل		٣٣٧
٨٩	الوطب	الرجز		٣٦٠
* ٩٤	رقوب	مخلع البسيط	عبيد بن الأبرص	٣٦٣
* ١٠٠	منقلب	البسيط	(ذو الرمة)	٣٦٧
١٠٤	الحلوب	الوافر	(عنترة بن شداد العبسي)	٣٦٩
١٢٠	مخضبا	الطويل	الأعشى	٣٨٣
١٣٦	الذيب	البسيط	جرير	٣٩٢
١٣٧	قرضوب	البسيط	(سلامة بن جندل)	٣٩٢
١٤٧	كبكبا	الطويل	الأعشى	٣٩٨
١٤٨	عقابها	الطويل	(أبو ذؤيب)	٣٩٨
١٥٠	جانب	الطويل	(الأخنس بن شهاب التغلبي)	٤٠٠
١٥١	ملحوب	البسيط	(امرؤ القيس، أو ابراهيم بن بشير، أو رجل من آل نعمان بن بشير)	٤٠١
١٥٢	الهضب	الهزج	(أبو دؤاد الأيادي، أو عقبة بن سابق الجرمي)	٤٠٢
١٥٣	تؤوب	الوافر		٤٠٢
١٦١	الكليب	السريع		٤١٠
١٦٦	ثعالبه	الطويل	(ذو الرمة)	٤١٩
١٩٨	فتنكبوا	الطويل	(شعبة بن قمير الطهوي، أو عوف بن عطية التيمي)	٤٦٤
* ٢١١	تعذيب	البسيط	جرير	٤٨٤
٢١٢	جرب	الكامل	(دريد بن الصمة)	٤٨٥
٢١٦	جوانبه	الطويل	(ذو الرمة)	٤٨٧
٢٢١	غرابها	الطويل	(الأحوص الرياحي، أو الفرزدق)	٤٩٢
٢٣٠	كذابه	مجزوء الكامل	(الأعشى)	٥١٨

الـراء

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٩٣	الجآذر	الطويل	(ذو الرمة)	٤٥٧
١٩٥	المقادر	الطويل	(ذو الرمة)	٤٦١
١٩٦	الحظر	الطويل	(ذو الرمة)	٤٦١
٢٠٣	مضاجير	البسيط	أوس بن حجر	٤٧٠
٢١٤	شقر	الرمل	(طرفة بن العبد)	٤٨٦
٢٢٢	محجرة الحجرة	الرجز		٤٩٣
٢٢٣	تثيرها	الطويل		٥٠٥
٢٢٩	بدار	الوافر	عمران بن حطان	٥١٥
٢٣٤	نثيرها	الطويل	ذو الرمة	٥٢٦
٢٤٥	بالعواوير	الرجز	(العجاج، أو جندل بن المثنى الطهوي)	٥٩٥ و٦٠١
٢٤٧	عصرا	الطويل	(أبو حزابة)	٦١٢

السيـن

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥	تكردسا	الرجز	(العجاج)	١٩٢
٣٠	هماس	البسيط	(أبو ذؤيب الهذلي، أو مالك بن خالد الخناعي)	٢٧٢
١٠٨	المدانيس	البسيط	جرير	٣٧٢
١١١	ضروس	الوافر		٣٧٤
١١٢	الناس	البسيط		٣٧٤
١١٧	بالنواقيس	البسيط	جرير	٣٨٠
١٢٧	عساسا	المتقارب	النابغة الجعدي	٣٨٦
١٣١	الكاس	البسيط	عمران بن حطان	٣٨٩
١٤٢	الطس	الرجز	(أعرابي)	٣٩٤
١٥٩	تضريس	البسيط	(جرير)	٤٠٧، ٤٦٢
١٨٨	أقياس	البسيط	(أبو ذؤيب، أو مالك بن خالد الخناعي)	٤٤٦
٢١٧	القرس	الطويل	(أوس بن حجر)	٤٨٨

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٢٥	العطامسا	الرجز	(غيلان بن حريث)	٥٠٨
٢٣٥	عنس	الرجز	(العجاج)	٥٢٨

الضـاد

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٧٣	بيوضها	الطويل	(ذو الرمة، أو ابن أحمر)	٤٣١
٢١٠	المضايض	الطويل	(قيس بن جروة الطائي)	٤٨٣

الطـاء

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٤	الناشط	المتقارب	أسامة الهذلي (أو أمية بن أبي عائذ الهذلي)	٣٢٣
١٠٢	السياط	الوافر	(المتنخل الهذلي)	٣٦٨

العيـن

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٥	مصرع	الكامل	(أبو ذؤيب الهذلي)	٢٥٠
٢٧	مرصع	الطويل	(مسكين الدارمي)	٢٦٩
٣٢	البلاقع	الطويل	ذو الرمة	٢٧٧
٣٨	الخوادع	الطويل	كثير	٢٨٩
٤٤	جياعا	الوافر	القطامي	٢٩٥، ٤١٧
٤٥	أصلعا	الطويل	(الأسود بن يعفر)	٢٩٦
٥٣	اجمع اصبع	الرجز	(حميد الأرقط)	٣٠٩
٥٦	يافع	الطويل	(الكميت بن معروف)	٣١٢
٦٩	وقع	الكامل	(عبدالله بن الحجاج الثعلبي)	٣٣٢، ٤٤٨
٨٠	واسع	الطويل	ذو الرمة	٣٣٩
* ٨٣	ترقع	الكامل	(تأبط شراً، أو سلمى الجهينية، أو سعدى بنت الشمردل)	٣٤٦
٩٢	بالكراع	الوافر	(بشر بن أبي خازم، أو أبو حنبل الطائي)	٣٦٢

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٢٥	يتدسم	الطويل	(ابن مقبل)	٣٨٥
١٢٨	العجم	المتقارب	(أبو الهندي عبد المؤمن ابن عبد القدوس)	٣٨٦
١٤٠	عاصم	الطويل	(الفرزدق)	٣٨٣
١٥٦	عكم	الوافر	(الحطيئة)	٤٠٤
١٦٥	تلهجما	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	٤١٨
١٦٩	دما	الطويل	حسان بن ثابت	٤٢٤
١٩٠	الغريم	الوافر	(جمال بن سلمة العبدي، أو المعلى العبدي، أو أوس بن حجر)	٤٤٩
٢٤٤	ييتم	الطويل	(أبو خراش الهذلي)	٥٨٦
٢٤٦	الحمامة	مجزوء الكامل	(عبيد بن الأبرص)	٦١١

النـون

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
٣	أبوان	الطويل	(عمرو الجببي، أو رجل من أزد السراة)	١٩٠
١٣	دمان	الوافر	(حسان بن ثابت)	٢١٧
١٥	انكرن	المتقارب	الأعشى	٢٢٠
٢٢٠	مقتوينا	الوافر	(عمرو بن كلثوم)	٢٤٥
* ٢٩	واحدينا	الوافر	(الكميت بن زيد)	٢٧١
٣١	جنونا	الوافر	ابن أحمر	٢٧٦
٣٦	الذقن	البسيط	ابن مقبل	٢٨٤
٣٩	المباين	الطويل	(المعطل الهذلي)	٢٩١
٨٢	الترسين	مشطور السريع	(خطام المجاشعي، أو هميان بن قحافة)	٣٣٩، ٤٦٤
٩٩	أران	الكامل	(لبيد بن ربيعة)	٣٦٧
١١٩	آذان	الرجز		٣٨٢
١٢٣	مختضبان	الطويل	(بعض الأعراب من بني جشم)	٣٨٤

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٤٦	بالاجنن	الرجز	رؤبة	٣٩٧
١٤٩	بالأردن	الرجز	(العجاج، أو أبو دهلب الراجز، أو رؤبة)	٤٠٠
* ١٦٠	البنينا	الوافر	(الكميت بن زيد)	٤١٠
١٧٢	المؤون	الوافر	(المثقب العبدي)	٤٣٠
١٨٠	رثينا	الطويل	(الأسود بن يعفر)	٤٣٨
١٨١	والغينا ثبينا	الرجز		٤٣٩
١٨٤	الظبينا	الوافر	(الكميت بن زيد)	٤٤٠
١٨٥	الأحرين الأمرين	الرجز	(زيد بن عتاهية التيمي)	٤٤٢
١٩٧	جمالين	البسيط	(عمرو بن العداء الكلبي)	٤٦٤
٢٠٢	الجعدين مناتين	مسدس الرجز	(ضب بن نعرة)	٤٦٩
٢٠٨	عونا	البسيط	(ابن مقبل)	٤٨٠
٢١٣	توأمينا	الوافر	(الكميت بن زيد)	٤٨٦
٢١٥	سودانا	الهزج		٤٨٧
٢٢٤	الكراوين	الرجز		٥٠٦
٢٣٣	يؤثفين	مسدس الرجز	(خطام المجاشعي)	٥٢٤
* ٢٤١	لعين	الطويل	(جرير)	٥٥٦

اليـاء

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٢١	عدي بالدلي الولي	الرجز		٣٨٣
١٦٤	النفي الصفي	الرجز	(أبو نخيلة السعدي، أو الأخيل الطائي)	٤١٥

رقم الشاهد	آخره	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٨٦	السمي	الرجز	(العجاج)	٤٤٣، ٤٥٠
١٨٧	السمي	الرجز	(أبو نخيلة السعدي)	٤٤٤
١٩٤	بازيا	الطويل	(ذو الرمة)	٤٦٠
٢٠٠	ماليا عاديا	الرجز	أحيحة بن الجلاح	٤٦٥
* ٢٠٩	شماليا	الطويل	عبد يغوث (بن وقاص الحارثي)	٤٨١

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس أعلام اللغويين والنحويين

وغيرهم من مصادر «التكملة»

ملاحظتــــان:

(١) اكتفيت بالاشارة إلى الصفحـات التـي وردت فيهـا اسماء هؤلاء في التحقيق فقط.

(٢) أشرت إلى الصفحات التي وردت فيها لفظة العرب سواء جاءت مجردة أو مبدلة بلفظة في معناها أو مضافاً إليها.

فهرس الكتب

مصادر البحث والتحقيق

١ ـ **الابدال**: تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، المتوفى سنة ٣٥١ هـ . تحقيق عزالدين التنوخي. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٩ ـ ١٣٨٠ هـ .

٢ ـ **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**: تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون. القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.

٣ ـ **الاتباع والمزاوجة**: تأليف الشيخ أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، نشر برونو جيسن ١٩٠٦م.

٤ ـ **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: تأليف أحمد بن محمد بن أحمد البناء. المطبعة الميمنية. القاهرة ١٣١٧هـ .

٥ ـ **أخبار النحويين البصريين** : تأليف أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ . تحقيق طه محمد الزيني وعبدالمنعم خفاجة مطبعة البابي الحلبي ط ١ القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م .

٦ ـ **أدب الكاتب** : لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، المطبعة السلفية ١٣٤٦ هـ .

٧ ـ **أراجيز العرب** : جمع محمد توفيق البكري الصديقي، ط ١ القاهرة ١٣١٣ هـ .

٨ ـ **الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية** : تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، روما ١٨٩٠م.

٩ ـ **أسرار العربية**: لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧م.

١٠ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**: تأليف جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ . طبع دائرة المعارف العثمانية. ط٢ حيدر أباد الدكن الهند ١٣٦٠ هـ .

١١ ـ **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

١٢ ـ **الاصابة في تمييز الصحابة**: تأليف القاضي شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي العسقلاني المصري المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . المطبعة الشرفية القاهرة ١٣٢٥ هـ ١٩٠٧ م.

١٣ ـ **إصلاح المنطق**: لابن السكيت، المتوفى سنة ٢٤٤هـ . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. دار المعارف بمصر ١٩٤٩م.

١٤ ـ **الاصمعي(١٢٣ـ ٢١٧ هـ)حياته وآثاره**: تأليف الدكتور عبدالجبار الجومرد. طبع دار الكشاف بيروت ١٩٥٥م.

١٥ ـ **الاصمعيات**: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٢ ١٩٦٧م.

١٦ ـ **الأصول**: لابن السراج. تحقيق عبدالحسين الفتلي (رسالة دكتوراه في آداب القاهرة) ١٩٧٠م.

١٧ ـ **الأضداد (ثلاثة كتب)**: للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت، نشر الدكتور اوغست همفر. المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢م.

١٨ ـ **الأضداد في اللغة**: تأليف محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري

النحوي، المتوفى سنة ٣٠٤هـ . تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي. المطبعة الحسينية بكفر الطماعين بمصر ١٣٢٥ هـ .

١٩ ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**: تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ . مكتبة المثنى ببغداد (الأوفسيت) ١٩٦٧م.

٢٠ ـ **الأغاني**: لأبي الفرج الاصبهاني. مطبعة بولاق القاهرة.

٢١ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**: لابن السيد البطليوسي، مراجعة عبدالله أفندي البستاني المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١م.

٢٢ ـ **الأمالي**: تأليف أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦م.

٢٣ ـ **أمالي السيد المرتضى**: تأليف الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة ط١ ١٣٢٥ هـ ـ ١٩٠٧م. أمثال الميداني ـ مجمع الأمثال.

٢٤ ـ **إنباه الرواة على إنباه النحاة**: تأليف جمال الدين علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ ـ ١٣٧٤ هـ .

٢٥ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: تأليف كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . تحقيق محي الدين عبدالحميد. مطبعة السعادة بمصر، ط٣ ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م.

٢٦ ـ **إيضاح شواهد الإيضاح**: لأبي علي حسن بن عبدالله القيسي. مخطوط مكتبة الاسكوريال بمدريد تحت رقم ٤٥.

٢٧ ـ **البئر**: لأبي عبدالله محمد بن زياد الاعرابي، المتوفى سنة ٢٣١ هـ . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. طبع الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٩٧٠م.

٢٨ ـ **البارع في اللغة**: لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي. نشر فولتون لندن ١٩٣٣م.

٢٩ ـ **البحر المحيط**: تأليف أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي. مطبعة السعادة ط١ القاهرة ١٣٢٦ هـ .

٣٠ ـ **البداية والنهاية في التاريخ**: للإمام أبي الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (المعروف بابن كثير)، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ . مطبعة كردستان العلمية ط١ القاهرة ١٣٤٨ هـ .

٣١ ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**: تأليف عبد الفتاح القاضي. مطبعة البابي الحلبي، ط١ القاهرة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥م.

٣٢ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. مطبعة السعادة ط١ ١٣٢٦ هـ .

٣٣ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**: تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق للدكتور طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م.

٣٤ ـ **البيان والتبيين**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون. طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٦١م.

٣٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: تأليف الإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي. مطبعة بولاق ١٣٠٧ هـ .

٣٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: تأليف كارل بروكلمان. ط٢ ليدن ١٩٤٧م.

٣٧ ـ **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**: لابن مكي الصقلي، المتوفى ٥٠١ هـ . تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر. دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م.

٣٨ ـ **التصريف**: لأبي عثمان المازني (مع شرحه بكتاب المنصف لابن جني). تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين. مطبعة البابي الحلبي القاهرة. تفسير الطبرسي ـ الجامع لأحكام القرآن.

٣٩ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، تحقيق ابراهيم عطوة عوض. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١م.

٤٠ ـ **تقريب النفع في القراءات السبع**: تأليف علي محمد الضباع. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٤٧ هـ .

٤١ ـ **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية**: تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، المتوفى سنة ٦٥٠ هـ . تحقيق عبد العليم الصخاوي. مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.

٤٢ ـ **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**: لابن جني، تحقيق يسرى قاسم القواسي (رسالة ماجستير في آداب القاهرة. ١٩٧٠م).

٤٣ ـ **التنبيه**: لأبي عبيد البكري (مع كتاب ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي). مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦م.

٤٤ ـ **التنبيهات**: لعلي بن حمزة البصري (مع كتاب المنقوص والممدود للفراء)، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار المعارف بمصر ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م.

٤٥ ـ **تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (شرح شواهد الكشاف)**: تأليف محب الدين افندي. مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٨٥ هـ .

٤٦ ـ **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة ١٩٦٤م.

٤٧ ـ **توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب**: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٨م.

٤٨ ـ **التيسير في القراءات السبع**: تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح اوتوبرتزل. مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠م.

٤٩ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي. القاهرة ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦م.

الجرجاوي ـ شرح شواهد ابن عقيل.

٥٠ ـ **الجمل**: تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، تحقيق ابن أبي شنب. ط٢ مطبعة كلنسكيك ـ باريس.

٥١ ـ **جمهرة الأمثال**: تأليف الشيخ أبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش. طبع المؤسسة العربية الحديثة، ط١ القاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.

٥٢ ـ **جمهرة أنساب العرب**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ .

٥٣ ـ **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى سنة ٣٢١ هـ . مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١ حيدر أباد الدكن ١٣٤٥ هـ .

٥٤ ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**: تأليف الإمام علاء الدين بن علي بن الامام بدر الدين بن محمد الأربلي، المتوفى سنة ٦٣١ هـ . نشر محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، المطبعة الحيدرية النجف ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٧٠م.

٥٥ **الحجة في علل القراءات السبع**: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

٥٦ ـ **الحسن البصري، سيرته، شخصيته، تعاليمه وآراؤه**: تأليف الدكتور إحسان عباس. مطبعة الاعتماد بمصر ط١ ١٩٥٢م.

٥٧ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ . مطبعة السعادة القاهرة ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢م.

٥٨ ـ **الحماسة**: تأليف أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت ١٩١٠م.

٥٩ ـ **الحماسة البصرية**: لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري، نشر الدكتور مختار الدين أحمد. حيدر أباد الدكن الهند ١٩٦٤م.

٦٠ ـ **الحيوان**: تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ ـ ١٣٦٣ هـ.

٦١ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: تأليف الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ. مطبعة بولاق.

٦٢ ـ **الخصائص**: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ ـ ١٣٧٦ هـ.

٦٣ ـ **الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه)**: تأليف الدكتور مهدي المخزومي. مطبعة الزهراء بغداد ١٩٦٠م.

٦٤ ـ **الخيل**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، المتوفى سنة ٢٠٩ هـ، برواية السجستاني. نشر سالم الكرنكوي. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. ط١ حيدر أباد الدكن الهند ١٣٥٨ هـ.

٦٥ ـ **ديوان أبي الأسود الدؤلي**: تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٥م.

٦٦ ـ **ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)**: تحقيق الدكتور م. محمد حسين. المطبعة النموذجية القاهرة ١٩٥٠م.

٦٧ ـ **ديوان امرىء القيس**: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. ط٢ دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.

٦٨ ـ **ديوان أمية بن أبي الصلت**: تحقيق دردوس شوليتبلز. ليبزك ١٩١١م.

٦٩ ـ **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. طبع دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠م.

٧٠ ـ **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**: تحقيق الدكتور عزة حسن. المطبعة الرسمية، دمشق ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠م.

٧١ ـ ديوان تميم بن أبي بن مقبل: تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبعة الترقي، دمشق ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢م.

٧٢ ـ ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت ١٩٦٣م.

٧٣ ـ ديوان حسان بن ثابت الانصاري: تصحيح محمد أفندي شكري المكي. مطبعة الامام القاهرة ١٣٢١ هـ.

٧٤ ـ ديوان الحطيئة: بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه. مطبعة البابي الحلبي القاهرة.

٧٥ ـ ديوان الحماسة (اختيار أبي تمام من أشعار العرب): نشر الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي. مطبعة التوفيق بمصر سنة ١٣٢٢ هـ.

٧٦ ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق عبد العزيز الميمني. طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١م.

٧٧ ـ ديوان ذي الرمة: تصحيح كارليل هنري هيس مكارتني. طبع كلية كمبردج ١٣٣٧ هـ ـ ١٩١٩م.

٧٨ ـ ديوان سلامة بن جندل: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. مطبعة الأصيل بحلب ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨م.

٧٩ ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

٨٠ ـ ديوان طرفة بن العبد البكري: بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق ماكس سليغون. طبع برطرند بمدينة شالون ١٩٠٠م.

٨١ ـ ديوان الطفيل الغنوي: تحقيق محمد عبد القادر أحمد. مطابع معتوق إخوان، ط١ بيروت ١٩٦٨م.

٨٢ ـ ديوان العباس بن مرداس السلمي: تحقيق الدكتور يحيى الجبوري. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد ١٣٨٨ هـ.

٨٣ ـ ديوان عبيد بن الأبرص: تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار. ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧م.

٨٤ ـ ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيبد. طبع دار الجمهورية، بغداد ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م.

٨٥ ـ ديوان العجاج (مجموع أشعار العرب): تحقيق وليم بن الورد. طبع ليبزك ١٩٠٣م.

٨٦ ـ ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه): تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق، بيروت ١٩٧١م.

٨٧ ـ ديوان الفرزدق: تحقيق عبدالله الصاوي. مطبعة الصاوي، القاهرة.

٨٨ ـ ديوان الفرزدق: دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠م.

٨٩ ـ ديوان القتال الكلابي: تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦١م.

٩٠ ـ ديوان القطامي: تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، ط١ بيروت ١٩٦٠م.

٩١ ـ ديوان المفضليات مع شرحه: لأبي محمد القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق كارلوس يعقوب لايل. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٩٢٠م.

٩٢ ـ ديوان النابغة الذبياني: صنعة ابن السكيت، المتوفى سنة ٢٤٤ هـ، تحقيق شكري فيصل. نشر دار الفكر، بيروت ١٩٦٨م.

٩٣ ـ ديوان الهذليين: طبع دار الكتب المصرية، نشر الدار القومية للطباعة والنشر.

٩٤ ـ ذيل الأمالي والنوادر: تأليف أبي علي القالي. طبع دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦م.

٩٥ ـ روح المعاني: تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسي. مطبعة بولاق ١٣١٠ هـ.

٩٦ ـ **سر صناعة الاعراب**: صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤م.

٩٧ ـ **سمط اللآلىء في شرح أمالي القالي**: لأبي عبيد البكري، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ . تحقيق عبد العزيز الميمني. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦م.

٩٨ ـ **سيبويه أمام النحاة**: تأليف علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣م.

٩٩ ـ **شجر الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة**: صنعة الإمام أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، المتوفى سنة ٣٥١ هـ . تحقيق محمد عبد الجواد، دار المعارف بمصر ١٩٥٧م.

١٠٠ ـ **شرح أشعار الهذليين**: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مطبعة المدني، القاهرة.

١٠١ ـ **شرح الجمل**: لابن عصفور، تحقيق صاحب جعفر (رسالة دكتوراه في آداب القاهرة) ١٩٧١م.

١٠٢ ـ **شرح درة الغواص في أوهام الخواص**: للحريري، تأليف أحمد شهاب الدين الخفاجي. مطبعة الجوائب، ط١ قسطنطينية ١٢٩٩ هـ .

١٠٣ ـ **شرح ديوان جرير**: تحقيق محمد اسماعيل عبدالله الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٥٣ هـ .

١٠٤ ـ **شرح ديوان الحماسة**: لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، المتوفى سنة ٤٢١ هـ . نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧١ ـ ١٣٧٢ هـ .

١٠٥ ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني (ثعلب). مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ .

١٠٦ ـ **شرح ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي**: جمع هنري بيبرس، باريس ١٩٣٠م.

١٠٧ ـ **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**: تحقيق إحسان عباس. مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢م.

١٠٨ ـ **شرح الرضى على الشافية**: نشر شركة الصحافة العثمانية. مطبعة سندة أولشتمدر.

١٠٩ ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: للامام أبي محمد بن جمال الدين يوسف بن هشام الانصاري، المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق محيى الدين عبد الحميد. مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

١١٠ ـ **شرح شواهد الشافية**: لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين. مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦ هـ.

١١١ ـ **شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: تأليف عبد المنعم الجرجاوي. المطبعة الميمنية، القاهرة ١٣٠٨ هـ.

١١٢ ـ **شرح شواهد كتاب سيبويه**: تأليف يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (بهامش كتاب سيبويه). مطبعة بولاق، القاهرة ١٣١٦ هـ.

١١٣ ـ **شرح شواهد المغني**: تأليف الامام جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد ظافر كوجان. طبع دار النهضة العربية للتأليف والترجمة، دمشق ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م.

١١٤ ـ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**: لأبي بكر محمد بن القاسم، المتوفى سنة ٣٢٨. تحقيق عبد السلام هارون، مطابع دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.

١١٥ ـ **شرح القصائد العشر**: تصنيف أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي، تحقيق كارلس يعقوب لايل.

١١٦ ـ **شرح كتاب سيبويه**: تأليف أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي مخطوط بدار الكتب رقم (٥٢٨ نحو)، المكتبة التيمورية.

١١٧ ـ **شرح كتاب سيبويه**: تأليف أبي سعيد السيرافي. مخطوط بدار الكتب رقم (١٣٧ نحو).

١١٨ ـ **شروح سقط الزند لجنة إحياء آثار ابي العلاء المعري**: طبع دار الكتب المصرية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨م.

١١٩ ـ **شعر الأخطل**: رواية أبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي عن أبي سعيد السكري عن ابن الأعرابي. المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩١م.

١٢٠ ـ **شعر أبي دواد**: جمع غوستاف فون غرنباوم. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩م.

١٢١ ـ **شعر الراعي النميري وأخباره**: جمع ناصر الحاني. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤م.

١٢٢ ـ **شعر عمر بي أبي ربيعة**: ليبسك ١٣١٨ هـ ـ ١٩٠٢م.

١٢٣ ـ **شعر الكميت بن زيد الأسدي**: جمع الدكتور داود سلوم. مطابع النعمان، النجف ١٩٦٩م.

١٢٤ ـ **شعر النابغة الجعدي**: منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ط١ ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م.

١٢٥ ـ **الشعر والشعراء**: تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م.

شواذ ابن خالدية: مختصر شواذ القرآن.

١٢٦ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي النحوي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧م.

الشواهد الكبرى للعيي ـ المقاصد النحوية.

١٢٧ ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**: تصنيف أحمد بن فارس. مطبعة المؤيد، القاهرة ١٣٢٨ هـ ـ ١٩١٠م.

١٢٨ ـ **الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية**: تأليف اسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٣ هـ . تحقيق احمد عبد الغفور عطار، طبع دار الكتب العربي بمصر ١٩٥٦م.

١٢٩ ـ **صفوة الصفوة**: تأليف الشيخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، المتوفى ٥٩٧ هـ. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند ١٣٥٥ ـ ١٣٥٦ هـ.

طبقات القراء ـ غاية النهاية.

١٣٠ ـ **طبقات النحويين واللغويين**: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ. تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم. ط١ ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤م.

١٣١ ـ **الطرائف الأدبية**: تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

١٣٢ ـ **عبد القاهر الجرجاني**: تأليف الدكتور أحمد بدوي. مطبعة كوستاتوماس ط٢.

١٣٣ ـ **عيون الأخبار**: تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ. طبعة دار الكتب المصرية ط١ ١٩٤٩م.

١٣٤ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: تأليف شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق ج. براجشتراسر. مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥م.

١٣٥ ـ **فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد**: لأبي محمد محمود بن شهاب الدين العيني. المطبعة الكاستلية، القاهرة ١٢٩٧ هـ.

١٣٦ ـ **فرائد اللال في مجمع الأمثال**: تأليف الشيخ ابراهيم بن السيد علي الأحدب الطرابلسي الحنفي. المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣١٢ هـ.

١٣٧ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور إحسان عباس. الخرطوم ١٩٥٨م.

١٣٨ ـ **الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ**: تأليف أبي العلاء احمد بن عبدالله بن سليمان المعري، نشر محمود حسن زناني، مطبعة حجازي ط١ القاهرة ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٨م.

١٣٩ ـ **فصيح ثعلب (ومعه شرحه المسمى التلويح في شرح الفصيح)**: لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي، المتوفى سنة ٤٣٣ هـ). نشر عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩م.

١٤٠ ـ **الكامل**: لأبي العباس المبرد، تحقيق رايت (ليبزك ١٨٦٤م).

١٤١ ـ **الكتاب**: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه. مطبعة بولاق ١٣١٦ هـ.

١٤٢ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**: تأليف الإمام أبي قاسم جارالله الزمخشري، المتوفى ٥٣٨ هـ. مطبعة بولاق ١٢٨١ هـ.

١٤٣ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل**: تأليف الإمام أبي القاسم جارالله الزمخشري. مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، القاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦م.

١٤٤ ـ **كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون**: تأليف حاجي خليفة. ليبزك ١٨٣٥م.

١٤٥ ـ **لسان العرب**: لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري، المتوفى سنة ٧١١ هـ. مطبعة بولاق، القاهرة.

١٤٦ ـ **اللامات**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧ هـ. تحقيق الدكتور مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م.

١٤٧ ـ **ما تلحن فيه العوام**: للكسائي، تحقيق عبدالعزيز الميمني. المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٨ هـ.

١٤٨ ـ **مالك ومتمم (ابنا نميرة اليربوعي)**: تأليف ابتسام مرهون الصفار. مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٨م.

١٤٩ ـ **مجاز القرآن**: صنعة أبي عبدالله معمر بن المثنى التيمي، المتوفى سنة

٢١٠ هـ . تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين. مطبعة أمين الخانجي، القاهرة ١٩٥٤ و١٩٦٢م.

١٥٠ ـ **مجالس ثعلب**: لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٤٨م.

١٥١ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني، المتوفى سنة ٥١٨ هـ . المطبعة الاميرية، القاهرة ١٣١٠ هـ .

١٥٢ ـ **المحبر**: تأليف أبي جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي، المتوفى سنة ٢٤٥ هـ . رواية أبي سعيد السكري، تصحيح دكتوره ايلزه ليختن شتيتر. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن الهند ١٣٦١ هـ ـ ١٩٤٢م.

١٥٣ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها**: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة، مطبعة دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٦ ـ ١٣٨٩ هـ .

١٥٤ ـ **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**: تحقيق الدكتور حسين نصار وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١ القاهرة ١٣٧٧ هـ .

١٥٥ ـ **مختار الشعر الجاهلي**: تحقيق مصطفى السقا. مطبعة البابي الحلبي ط٢، القاهرة ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٨م.

١٥٦ ـ **مختصر الألفاظ**: لأبي يوسف يعقوب بن اسحق السكيت، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٧م.

١٥٧ ـ **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: لابن خالوية. نشر ج. براجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.

١٥٨ ـ **المخصص**: لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . مطبعة بولاق، ط١، القاهرة ١٣١٧ ـ ١٣٢١ هـ .

١٥٩ ـ **المذكر والمؤنث**: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، طبع دار الكتب المصرية ١٩٧٠م.

١٦٠ ـ **مراتب النحويين**: تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، المتوفى سنة ٣٥١ هـ . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. مطبعة نهضة مصر ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦١ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: تأليف جلال الدين السيوطي ، نشر محمد سعيد الرافعي، مطبعة السعادة بمصر ٣٢٥ هـ .

١٦٢ ـ **المستقصى في أمثال العرب**: لأبي القاسم جارالله الزمخشري، تصحيح محمد عبد الرحمن خان. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن الهند ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢م.

١٦٣ ـ **معاني القرآن**: تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ . تحقيق محمد علي النجار، طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

١٦٤ ـ **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: لأبي محمد عبدالله بن مسلم ين قتيبة الدينوري. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٦٨ هـ .

١٦٥ ـ **معجم الأدباء**: لياقوت بن عبدالله الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . دار المأمون، الطبعة الأخيرة، القاهرة ١٩٣٦م.

١٦٦ ـ **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي**: للمستشرق زامباور. إخراج زكي محمد حسم بك وحسم أحمد محمود. مطبعة فؤاد الأول، القاهرة ١٩٥١م.

١٦٧ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي. مطبعة السعادة، ط١ القاهرة ١٣٢٣ هـ ـ ١٩٠٦م.

١٦٨ ـ **معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع**: تأليف أبي عبيدالله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط١ القاهرة ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥م.

١٦٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ . تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٦ ـ ١٣٧١ هـ .

١٧٠ ـ **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع دار الكتب المصرية ١٩٦٩ .

١٧١ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: للإمام شمس الدين أبي عبدالله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ . تحقيق محمد سعيد جاد الحق. مطبعة دار التأليف، ط١ القاهرة ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م.

١٧٢ ـ **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**: تأليف الإمام أبي محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٧٦١ هـ . تحقيق محيى الدين عبد الحميد، القاهرة.

١٧٣ ـ **المفصل في علم العربية**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري . مطبعة حجازي، القاهرة.

١٧٤ ـ **المفضليات**: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. طبع دار المعارف بمصر ط٤، ١٩٦٤م.

١٧٥ ـ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: للإمام العيني محمود (بهامش خزانة الأدب)، مطبعة بولاق، القاهرة.

١٧٦ ـ **المقتصد**: لعبد القاهر الجرجاني (شرح كتاب التكملة لأبي علي الفارسي). مخطوط في مكتبة الاسكوريال بمدريد، تحت رقم ٤٤ .

١٧٧ ـ **المقتضب**: صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨ هـ .

١٧٨ ـ **المقصور والمدود**: تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ . مطبعة السعادة، القاهرة.

١٧٩ ـ **المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف**: لأبي عثمان المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين. مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

١٨٠ ـ **منهج السالك إلى الفية ابن مالك «شرح الأشموني»**: تأليف أبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني، المتوفى سنة ٩٢٩ هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٨ ـ ١٣٦٥ هـ.

١٨١ ـ **الموشح**: لأبي عبدالله محمد بن عمران موسى المرزباني، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ. تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر ١٩٦٥م.

١٨٢ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: تأليف أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني. مطبعة السعادة، ط١ القاهرة ١٣٢٥ هـ.

١٨٣ ـ **النبات**: لأبي جنيفة أحمد بن داود الدينوري، المتوفى سنة ٢٨٢ هـ. نشر لوين بريل، لندن ١٩٥٣م.

١٨٤ ـ **النبات والشجر**: للأصمعي، ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة، نشر اوغست همفز ولويس شيخو. المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩١٤م.

١٨٥ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: تأليف جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المتوفى سنة ٨٧٤ هـ. طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٣ هـ.

١٨٦ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري، القاهرة ١٢٩٤ هـ.

١٨٧ ـ **النوادر**: تأليف أبي مسحل الاعرابي (عبد الوهاب بن حريش)، تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١م.

١٨٨ ـ **النوادر في اللغة**: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، المتوفى سنة ٢١٥ هـ، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني. المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٨٩٤م.

١٨٩ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: تأليف جلال الدين السيوطي. مطبعة السعادة، ط١ القاهرة ١٣٢٧ هـ .

١٩٠ ـ **وفيات الأعيان**: لابن خلكان. مطبعة بولاق، القاهرة ١٢٩٩ هـ .

١٩١ ـ **ابن يعيش ـ شرح المفصل**: تأليف الشيخ يعيش بن علي بن يعيش النحوي، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . تصحيح لجنة مشيخة الأزهر. المطبعة المنيرية، القاهرة.

١٩٢ ـ **يونس بن حبيب**: تأليف الدكتور حسين نصار. طبع الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨م.

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة

١ ـ فهرست موضوعات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة

٢ ـ محتويات التحقيق

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

***